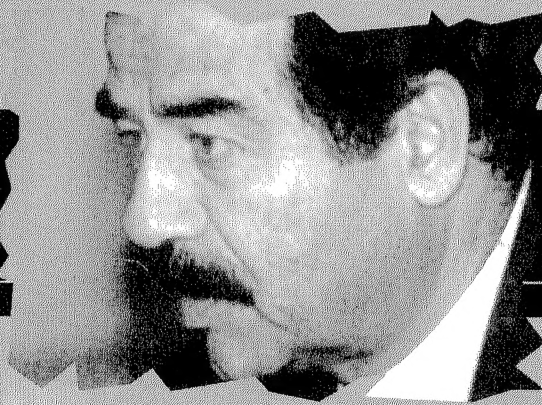
صدام

الخارج من تحت الرماد

ولادة صدام حسين من جديد



تأليف

أندرو كوكبيرن

باتريك كوكبيرن

ترجمة

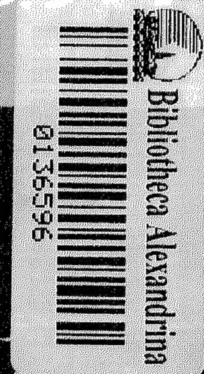
علي عباس

دار المنتظر

بيروت

...لي

القاهرة



العالم العديد من التغيرات منذ العام ١٩٩٠ . فقد انتهت الحرب الباردة ، وتلاشى الاتحاد السوفيتي، وتنحت وتسلمت حكومات جديدة مناصباً رئاسية في واشنطن وفي شتى أرجاء العالم . ولكن لا يزال وجهاً مألوفاً ومثيراً للرعب يلوح في أفق المجتمع الدولي ـ ذلك هو وجه صدام حسين.

في أعقاب حرب الخليج، عمت أرجاء البيت الابيض ثقة بأن أيام الدكتاتور العراقي باتت معدوده.. فقد مُني جيشه بهزيمة نكراء، وعبثت قنابل قوات التحالف في البلاد فساداً حتى ارجعته الى عصر ما قبل الثورة الصناعية، وانتفضت رعاياه في ثورةٍ دامية، وأحكم اغلاق منافذه الحدوديه.. وبدا من المستحيل الإستمرار في الحكم في ظل دوامة الكوارث هذه. وانتظر قادة العالم بأفواهٍ فاغرة وعيون ملؤها الثقة والتفاؤل سقوط «منبوذ» بغداد.

ومضى عقدٌ من الزمن، ولا يزالوا متنعمين بنعمة الانتظار.

وهذة رواية نابعة من عمق دواخل للنظام تصف ما ارتكبه من أخطاءٍ فادحة.. بالاعتماد على تجارب المؤلف الشخصية والمباشرة مع الارض من داخل العراق (والتابعة اغلب الاحيان من تحت وطأة النيران) حيث تدور معظم مقابلاته الصحفيه مع الشخصيات التي لعبت الادوار الرئيسية في هذة الرواية ـ متراوحة ما بين أفراد من أسر صدام الى مسؤولين كبار في وكالة الإستخبارات المركزية ـ حيث يروي كتاب (الخارج من المحرقة) ما حدث عندما لفظت سحب الدخان القاتمة أنفاسها من ساحات القتال في حرب الخليج.. وعمد قادة الانتفاضة الذين كانوا على وشك الاحاطة بالدكتاتور الى وصف رحلتهم اليائسة وما قاسوه في عملية إلتماسهم المساعدة الاميركية وكيف تم رفض التماسهم.

وكذلك أحطنا علماً بخطة صدام السرية لخداع ورشوة مفتشي الأسلحة التابعين للامم المتحده وكيف باءت خطته بالفشل الذريع.. وقد شرح مسؤولوا الاستخبارات الاميركية الكبار ما اعتقدوه في واقع الامر عن فصائل المعارضة العراقية التى ساعدت على انتشارها، حيث يستذكر أحد العملاء المدرجون في سجل رواتب وكالة المخابرات المركزية استغلاله في عملية زرع المتفجرات في بغداد.

فبينما يُرى المسؤولون الاميركيون متشبثون بالأزمات المستمره الناشئة من جراء بقاء صدام في للحكم، يتربع القائد العراقي بكل ثقة على عرش نظام تهيمن عليه اسرته المثيرة للرعب، وفي ثنايا هذا الكتاب القصة الكاملة لتلك الاسرة ـ(الحيوانات) كما يصفها أحد المقربون السابقون ـ وضغائنها وأحقادها الشريرة ، بضمنها مقتل الرجل الذي لازم ظل صدام بوصفه يده اليمنى.

وهذه الرواية بما فيها من مآسي ومؤمرات معقدة وتخبطات مميتة قد فقدت قوتها في مواجهة واحداً من أعظم الرجال إحداثاً للمآسي في وقتنا هذا، حيث اتخذ القادة الاميركان في بداية الأمر قراراً مفاده أن (للشعب العراقي سيدفع الثمن)*، ما دام صدام حي على رأس النظام الحاكم، وسيكشف كتاب (الخارج من المحرقة) بصوره جلية كم كان ذلك الثمن مروعاً.

* روبرت م. غيتس، نائب مستشار الامن القومي (٧ مايو ١٩٩١).

الطبعة الاولى

٢٠٠٠م - ١٤٢١هـ

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١

دار المنتظر للطباعة والنشر والتوزيع

ت: ٠١/٢٧٧٨٠٣ - ف: ٠١/٢٧٧٨٠٤

ص ب: ٢٥/٣٣٨ - بيروت - لبنان

Email: Bookpubl@hotmail.com

صدام

الخارج من تحت الرماد

ولادة صدام حسين من جديد

تأليف

أندرو كوكبورن   باتريك كوكبورن

ترجمة

علي عباس

مكتبة مدبولي
القاهرة

دار المنتظر
بيروت

المحتويـات

شـكـر ٦
الإهداء ٧
مقدمة الناشر ٩
تـوطئـــة ١٣
الفصل الأول: صدام في المحرقة ١٧
الفصل الثاني: لا يزال نظام صدام حسين قائماً ٦٧
الفصل الثالث: جذور صدام حسين الاجتماعية ونشأته ١١٢
الفصل الرابع :صدام يقاتل من أجل سلاحه البعيد المدى ١٥٩
الفصل الخامس :«الشعب العراقي. . سيدفع الثمن» ٢٠٢
الفصل السادس :عدي والأسرة الحاكمة ٢٤٥
الفصل السابع :مكيدة في أعالي الجبال ٢٨١
الفصل الثامن :وفيات في الأسرة الحاكمة ٣٢١
الفصل التاسع :«أريد رأس صدام حسين» ٣٥١
الفصل العاشر: صدام يتحرك تجاه الشمال ٣٨٣
الفصل الحادي عشر :محاولة اغتيال عدي ٤١٥
الفصل الثاني عشر: نهاية اللعبة ٤٣٤

شكر

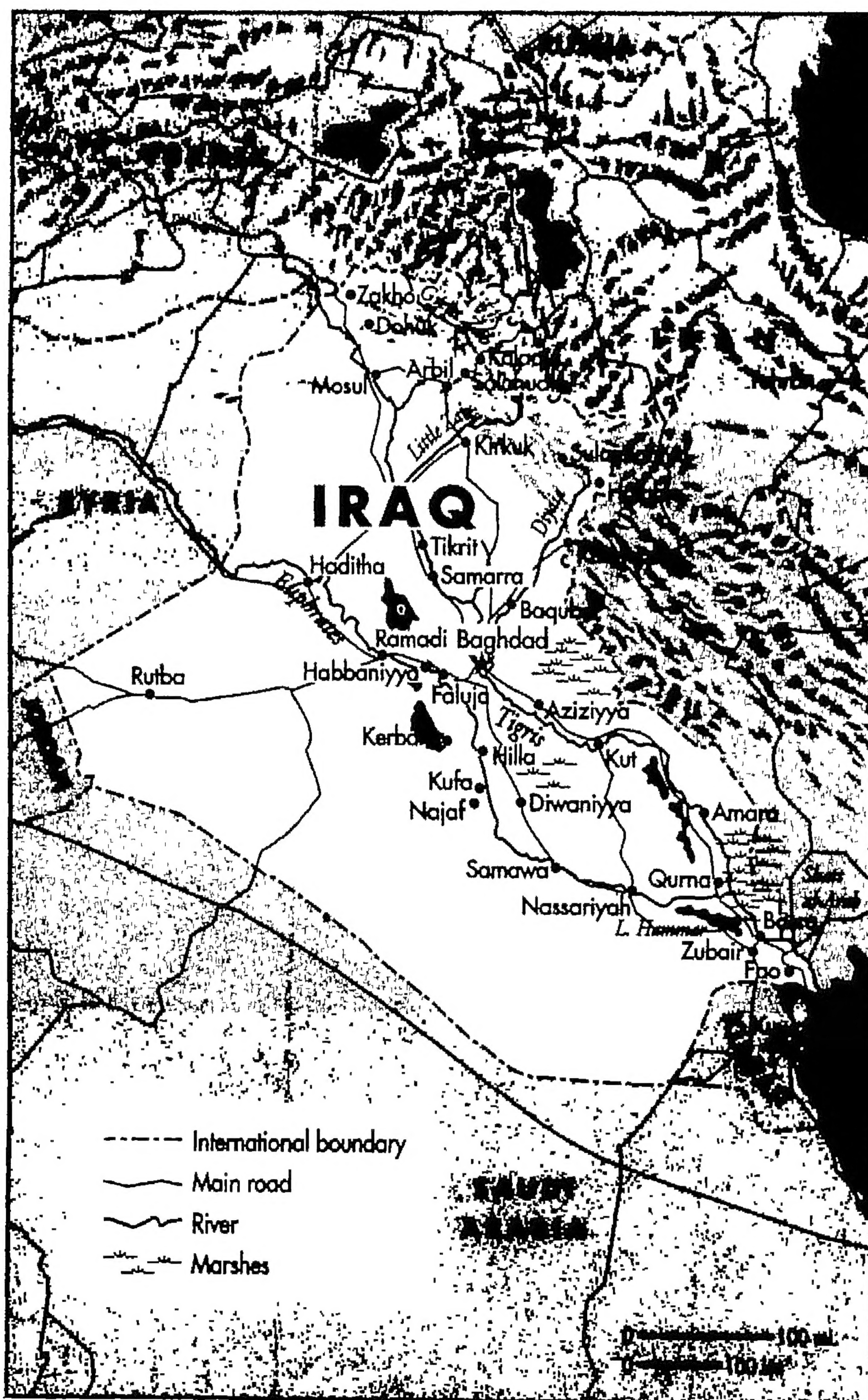
ما كان هذا الكتاب أن ينجز لولا نفاذ بصيرة، ونصيحة، ورعاية العديد من الأشخاص طوال سني عملنا في العراق.

لذلك سيكون من المستحيل ومنافياً للمنطق تسميتهم جميعاً، وفي حالة ذكر البعض.

ومع ذلك يجب أن نقدّم شكرنا الخاص إلى رئيسة تحريرنا، تيري كارتن لصبرها، وإخلاصها، ونفاذ بصيرتها بالإضافة إلى مساعدها الذي لا يعرف الملل، ميقات باريت.

وكيلتنا، إليزابيث كابلات، كانت هنالك عند الحاجة.

وكذلك أدّى فيث روبنستين خدمة لا تقدّر بثمن في مقدمة البحث.



IRAQ
Zakho
Dohuk
Mosul
Arbil
Kirkuk
Tikrit
Samarra
Haditha
Baquba
Ramadi
Baghdad
Habbaniyya
Faluja
Rutba
Kerbala
Aziziyya
Tigris
Euphrates
Hilla
Kut
Kufa
Najaf
Diwaniyya
Amara
Samawa
Quma
Nassariyah
Zubair
Fao
International boundary
Main road
River
Marshes

مقدمة الناشر

فيما بدا أنّ ربيع ـ عراق ـ العام ١٩٧٩ كان يخبىء بين جلبابه المخْضَر للتوّ أمراً ينبىء عن كارثة قُدّر لها أن تُطيح بالسنين القادمة عبر حربين مدمرتين هما «حرب الخليج الأولى والثانية»، حاملتا الأيام القادمة على التمزيق والتشتيت الشديدين، مدخلتا المنطقة بأسرها في عتمة شديدة تبدو قراءة الأحداث من خلالها أمراً في غاية الصعوبة.

بعيد الحدث «حرب الخليج الثانية أو عاصفة الصحراء» انصبّت المؤلفات وبكثافة نحو تدوين أو دراسة وبحث أو تحليل هذه الواقعة فتناولتها من عدّة جوانب وبعدّة لغات أيضاً.

وممّا لا شكّ فيه؛ أنّ من بين هذه المؤلفات مَنْ هو جيّد وجدير بالاطلاع وآخر أقل جودة إنْ لم يكن جديراً بالاطلاع.. فالدقة غير المتناهية والمعلومة التي تصل من بعيد وعدم الدراية الكافية.. وغيرها تعتبر أسباباً رئيسية ومهمة في سلامة وجودة ونجاح أي «إصدار» مهما كان.

«صدام الخارج من المحرقة» كتابٌ قيّم وجدير بالاطلاع كونه رافق الحدث من خلال المقابلات التي أجراها مؤلفيه مع نماذج حيّة سبق لها أن شاركت بل وكانت أركان أساسية في الحديث..

الكتاب، هذا، يكشف وبشكل دقيق تفاصيل لطالما اكتنفها الغموض

ويلقي الضوء على أمور ما كانت لتنجلي لولا همّة وحسن دراية مؤلفيه «أندروكوكبورن وباتريك كوكبورن».

الكتاب، هذا، صدر باللغة الانجليزية إلى جانب عدّة كتب أُخرى... إلاّ أنّ متانته وأهميته استرعتا انتباهنا لافتتا نظرنا إلى ترجمته واضعين إيّاه بين يدي القارىء، مبتغين من ذلك رفد المكتبة العربية بكل مفيد وجديد.

الناشــــر

توطئـــة

لم يكن الهدف الأميركي من الدخول في حرب الخليج الثانية إحداث تغيير بارز في العراق، باعتبار الرئيس صدام حسين حليفاً إقليمياً ذا أهمية منذ أمدٍ بعيد، وبعد غزوه الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، وتهديده ـ من خلال ذلك ـ السيطرة الغربية على منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط، أفسد النظام العراقي طبيعة المسار الذي كان مخططاً له، وبناء على ذلك حشدت الجيوش وأرسلت الأساطيل البحرية والطائرات الحربية، للعمل على إرجاع عقارب الساعة إلى الأول من آب ١٩٩٠. وفي حال تم ذلك، وأعيدت الكويت، كان من المفروض أن يستعيد العراق دوره الريادي السابق، رغم إصابته بالشلل جراء الحرب الهوجاء التي تعرض لها، وتجريده من أسلحته الخطيرة، على أن يبقى العراق في الوقت ذاته موحداً وقوياً بما يكفل استمراره في مواجهة إيران الثورية. لذلك سيكون إحداث أي تغيير في الحكومة العراقية ـ وهذا ما تتمناه واشنطن ـ مقتصراً على التمهيد لإسقاط صدام من خلال عملية انقلابية، وبانتظار حدوث ذلك سيجري العمل لاحتواء نظام صدام، أو كما ترغب الإدارة الأميركية بالقول وضعه داخل (صندوق)، وعلى الشعب العراقي أن يتقوقع في قاع ذلك الصندوق، بمنأى عن الاهتمام وبعيداً عن وسائل الإعلام، لينطوي في عالم النسيان طوال فترة حكمه.

لكن لا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وأياً كانت آمال المنتصرين، فقد كان للحرب نتائجاً يتعذر تجاهلها أو إلغاؤها.

فقد تنبه العالم الغربي فجأة لطبيعة نظام صدام البشعة، وأخذ بالاهتمام بأوضاع الأقلية الكردية، وما يقوم به نظام صدام من ممارسات قمعية بحقهم، ممّا شجع الولايات المتحدة الأميركية لرعاية دويلة كردية شبه مستقلة شمال العراق.

لم يعد بمقدور واشنطن والعواصم الحليفة تجاهل المعارضة العراقية، أو التعامل معها بازدراء كما كان يجري سابقاً. وقررت استخدامهم كأدوات دعم لمخططات وكالة المخابرات المركزية تمهيداً للقيام بانقلاب، وبسبب ضعفها داخل العراق، فإن فصائل المعارضة لا تزال في الخارج تقوم بمهمة تذكير مفرطة الصراحة، ومحرجة في نفس الوقت توحي بدور السياسة الأميركية المؤثرة في استمرار وتثبيت الوضع الراهن.

أما الأكثر أهمية، فهو رفض صدام بصورة ثابتة أن يلعب الدور الذي حدد له، ورغم تقويض أركان نظامه بواسطة الحرب والمتمردين، لم يكن فريسة سهلة لمحاولة انقلاب يقوم بها رفاقه البعثيون، حيث أبدى الدكتاتور الداهية مهارة فائقة في إحباط الانقسامات التي وقعت في صفوف التجمعات الشيعية والسنّية والكردية في العراق خدمة لمنافعه الشخصية، ففي أخطر حادث وقع في شهر آذار من العام ١٩٩١، أكد الضباط السنّة في بغداد بوضوح بأنهم يقفون إلى جانب صدام في مواجهة المتمردين الذين استولوا على جنوب العراق وشماله. ولم يكن صدام مستعداً للإذعان والرضوخ للقرار الداعي لتدمير برامج أسلحته الستراتيجية النووية، الكيمياوية والبيولوجية، رافضاً التعاون بكل براعة، ثم يتراجع عن موقفه فقط عندما يرى أن التهديد الغربي حقيقي وجاد بقيام قوى التحالف بعملية عسكرية قاصمة، كما حدث في صيف العام ١٩٩١، أو في حال تمرد داخلي، كما

فعل حسين كامل ولاذ بالفرار قبيل أربع سنوات تماماً؛ بقي صدام في موقع المدافع حتى عام ١٩٩٦، عندما أرسل دباباته إلى العاصمة الكردية أربيل إثباتاً لقناعته الشخصية بأن الولايات المتحدة ليس لديها النيّة بالتدخل. ومنذ تلك اللحظة نمى شعور أكبر لعملية عسكرية أثارت أزمات متتالية مع أعدائه كما حدث في كانون الأول عام ١٩٩٨، حيث نفذت الولايات المتحدة تهديدها ـ الذي أجّلته مراراً ـ موجهة له ضربة عسكرية عنيفة.

وبعد قصف العراق بأربعمائة صاروخ كروز، ظهر صدام من خلف الدخان المتصاعد والرماد الكثيف قوياً.

لم تكن الولايات المتحدة قادرة على القيام بضربة عسكرية حاسمة، بل إصابته بعطب فقط، وكان فرض العقوبات الاقتصادية هو الوسيلة الوحيدة والجادة المتخذة تجاه العراق، والتي وافقت عليها بثبات وإصرار الإدارات الأميركية المتعاقبة. فبينما اعتبر هذا السلاح «نجاحاً يمكن إثباته» في مشروع بقاء صدام ضعيفاً، فقد كان الجرح الحقيقي موجوداً في صفوف الشعب العراقي، وبحلول العام ١٩٩٨، كان من أربعة إلى خمسة آلاف طفلاً عراقياً يلقون حتفهم شهرياً كنتيجة حتمية للعقوبات. فقد حذرت الولايات المتحدة الأميركية من خطر استغلال صدام لمعاناة شعبه خدمة لمصالحه، من خلال إدخال برنامج النفط مقابل الغذاء. لكن ومنذ شهر كانون الأول العام ١٩٩٨، وبعد العمل بهذا البرنامج ما يقارب السنتين لا يزال نصف أطفال العراق يعانون من سوء التغذية[1]. فقد تم استيراد كميات ضخمة من المواد الغذائية، لكن مياه الشرب النقية ما زالت غير متوفرة، ونظام تصريف المجاري غير فعال، مع تقنين قاس للطاقة الكهربائية، وهذا يعني أن العراق عاد ليعيش في عصر ما قبل الثورة الصناعية. وبالرغم من هذه المناورة التي أطلق عليها البابا جون باول الثاني تسمية «الحرب البيولوجية» ضد الشعب العراقي، فلم يعمل الحصار الاقتصادي على إضعاف قدرة النظام وتمسكه بالسلطة؛ وباعتماد الشعب العراقي على

الحصة التموينية الرسمية، عمل النظام على تعزيز سيطرته، فقد أثبتت العقوبات عدم جدواها في إرغام صدام على الإذعان لقرارات الأمم المتحدة وقاد شعبه إلى مأساة لم يكترث لها العالم الغربي. لم يعلم أحد على وجه الدقة عدد الوفيات جراء العقوبات، لكن منظمات دولية معروفة قدرت عدد الوفيات من الأطفال فقط بأكثر من نصف مليون، ويعتبر هذا أكثر بكثير من ضريبة الموت المدفوعة في حرب الخليج، حيث تناهز أعدادها أعداد الإبادات الجماعية التي اندلعت حديثاً في راوندا وكمبوديا.

بطبيعة الحال، تركت النقاشات ضد العقوبات باب الأزمة مفتوحاً لاستمرار حكم الإنسان ضد من زعموا استهدافه. فالسؤال المطروح «ماذا سنفعل بشأن صدام؟» حيث يفرض هذا السؤال نفسه بيأس مفرط خلال كل أزمة جديدة بين العراق والولايات المتحدة، وأما أولئك الذين طرحوا السؤال يريدون عادة أن يخبروا بأنه هناك صيغة مبسطة للخلاص من الرئيس العراقي؛ حيث هناك العديد ممّن يرغب ادعاء منحهم قوة الإرادة الكافية في واشنطن، وسوف لا يكون رحيله صعباً للغاية كي يرتب بواسطة انقلاب أو حرب استنزاف، لكن في حالة التطبيق رفضت الولايات المتحدة وحلفائها فرصتهم في التخلص من صدّام حسين في العام ١٩٩١ عندما توقفت جيوشهم عند الحدود العراقية؛ لم يبد أحد أي حماس لتجديد القوة العسكرية الأميركية والتي تتبع بهجوم بري حتى في حالة استعداد العربية السعودية في إعادة دعمها لمثل هذه المغامرة.

السؤال الأكثر واقعية والذي يجب أن يطرح هو ليس في كيفية إسقاط صدام، لكن كيف تُحجم قدرته في إبدائه الأذى للآخرين؟ كان هذا مبرراً ومسوغاً لليونسكوم ومفتشي الأسلحة، فقد منعوا صدام حسين من إعادة بناء برامج أسلحته النووية، الكيماوية والبيولوجية. (وراء نطاق فرصة الضياع الأولية والتي قد تكون موجودة في الوقت الحاضر) ومنعه من استخدامها ضد جيرانه لكن كانت ضحايا صدام الرئيسية على الدوام هم

المواطنون العاديون، فهم وحدهم الذين عانوا من نتائج الحربين، وشاهدوا بلدهم مدمراً، وبصورة تدعو للسخرية، فهم أكثر الذين يعانون من وطأة قسوة العقوبات الاقتصادية ونتائجها.

يعلم أي زائر للعراق أن العراقيين يلقون باللوم على العقوبات وعلى أولئك الذين يفرضونها عليهم لتزيد من معاناتهم وأزماتهم وقهرهم، وليس أقل من حقدهم وكراهيتهم لحكامهم، هذا الحقد وهذه الكراهية الموجودة في أعماقهم. فسقوط صدام حسين سيأتي على أيدي شعبه، وبصورة مستقلة عن أي تدخل خارجي ـ حقيقة يدركها صدام جيداً ـ ويعرف بأن الغضب والكراهية للجماهير والتي أزالت قبل أيام قليلة وبصورة مثيرة تحصيناته وأعدمت التابعين والموالين له في آذار ١٩٩١ لم تزل آثارها قائمة، وعاجلاً أم آجلاً سيكون هناك عملية تصفية حسابات.

الهوامش

(١) نصف جموع أطفال العراق لا يزالوا يعانون من سوء التغذية: الواشنطن بوست، ١٣/ ١٢/ ٩٨.

الفصل الأول

صدام في المحرقة

على بعد ٥٠ ميلاً من العاصمة العراقية، بإمكان الجنود العراقيين العائدين من الكويت رؤية أعمدة الدخان الأسود المتصاعد الذي خلفته نيران انفجار صواريخ وقنابل قوّات التحالف التي التهمت مصفى الدورة الكائن خارج بغداد، كانت الأيام الأُوَل من شهر أذار للعام ١٩٩١، وكان هؤلاء الرجال الذين بدت عليهم آثار الإنهاك والضعف والتعب هم بقايا ذلك الجيش الضخم الذي أُرسِل لاحتلال الكويت والاستيلاء عليها وإخضاعها من قِبل صدام حسين السنة الماضية. والآن، وبعد الهزيمة النكراء من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، ها قد بلغوا المراحل الأخيرة من رحلة الفرار ذات الثلاثمائة ميل من جبهات القتال، كانوا يتزاحمون ويتدافعون لغرض الصعود في سيارات أجرة، وشاحنات، وسيارات نقل كبيرة أصابها البلى والاهتراء لقدمها ـ أي شيء يسير على عجلات ـ، بينما تعلّقت مجموعة أخرى بيأس بإحدى سيارات النقل.

لشدّة تلهفهم وتتوقهم للوصول إلى المدينة، لشدّة إصابتهم بالذهول عند رؤيتها لأول وهلة واكتشافهم مدى تغيّرها الشديد، فقط لستّة أسابيع

خلت، كانت العاصمة العراقية المستلقية بغنجٍ ودلال وشموخ وكبرياء على ضفاف نهر دجلة، مدينة متحضرة زاخرة بالثراء والجمال، فقد بُنيت بمليارات الدولارات المتدفقة بغزارة من ثالث أكبر دولة تملك خزين نفط احتياطي في العالم، حركة السير المتدفقة وبسرعة على طرق النقل السريعة وعلى الجسور المنتصبة بكبرياء وزهو والمارة بمحاذاة الفنادق الحديثة، البنايات الحكومية الشاهقة، أو مراكز الاتصالات الحديثة، المستشفيات المزودة بأحدث ما توصل إليه العلم الحديث من أجهزة طبية والتي تضاهي نظيراتها في أوروبا والولايات المتحدة تقدم رعاية وعناية طبية فائقة للمواطنين، حتى العوائل الفقيرة اعتادت على تناول الدجاج كوجبة رئيسية يومياً؛ ثم، بعد ذلك، وفي حين غرّة، وفي اليوم السابع عشر من كانون الثاني، وتحديداً عند الساعة الثالثة فجراً، انهمرت القنابل والصواريخ بغزارة مستهدفة بغداد وقاطنيها الثلاثة ملايين والنصف عائدةً بها إلى أحضان العالم الثالث تأخراً.

لم تكن هناك قوةً كافية للردّ على طائرات قوّات التحالف المغيرة لأنَّ كل مراكز القوة العراقية كانت قد دُمّرت خلال الأيام الأُوَل لبدء عمليات القصف الجوي؛ وخيّم ظلام دامس جثم على أنفاس المدينة وسكّانها، وعمّت أرجاء المناطق المرفهة روائح اللحم المتعفن النتنة، عندما فسدت وببطء شرائح اللحم المخزونة في البرادات. حتى أنَّ الأجهزة الطبية للمستشفيات الزاخرة بالكوادر الطبية المتمرنة في أرقى المراكز الطبية في أوروبا، عاملة تراها بالمشعل الكهربائي الذي يعمل بواسطة البطاريات.

فالمجتمع العراقي، شأنه شأن المجتمعات المتقدمة، قد اعتمد بصورة كلية على الطاقة الكهربائية. فالماء المتدفق من نهر دجلة الواسع المار عبر المدينة، يُضخ ويُصفّى بواحدٍ من أحدث وأكفأ أنظمة التصفية والتكرير الموجودة في العالم. أمّا الآن يعمل نظام التكرير والتصفية بصورة أشبه ما تتصف بالارتجالية ضاخاً سائلاً طينياً قاتم اللون مقبقباً من مخارج فوهات

الحنفيات ولمدة ساعة واحدة فقط يومياً. فقد زودّت مليارات الدولارات من واردات مبيعات نفط المدينة بأحدث نظام تصريف لمياه المجاري، ومعروف حتى يومنا هذا، ولكون مضخات مراكز معاملة مياه المجاري معطلة منذ تدمير مولّدات الطاقة الكهربائية، يُصبّ أكثر من ١٥ مليون غالون من مياه المجاري غير المعاملة في نهر دجلة يومياً.

تجوب القليل من وسائل النقل الشوارع والجادات المخضرة الأشجار بسبب نفاذ خزين محطات تزويد الوقود، بفعل تدمير مصفى الدورة، حاله حال مصافي العراق الأخرى، بقنابل وصواريخ طائرات قوّات التحالف المغيرة. ينبعث من عوادم وسائل السير المتناثرة هنا وهناك، دخان كثيف أسود في إشارة لاستخدام الوقود الرديء النوعية والمشبع بالماء والمتيسر فقط في السوق السوداء المُباع أغلى بمائة ضعف سعره قبل نشوب الحرب.

أضحت معالم بغداد المشهورة والمألوفة لدى العالم حُطاماً تذره الرياح، مثل جسر الجمهورية المتأنق والمتألّق شموخاً وارتفاعاً واستلقاءً على ضفتي نهر دجلة في مركز المدينة، والذي جزىء لثلاثة أقسام بفعل ضربات قنابل طائرات قوّات التحالف. أمّا الجسور المتبقية فقد كُسيت جوانبها بأكياس الجوخ ورُبطت أسيجتها بشجيرات صغيرة، في محاولة يائسة لخداع وتضليل العقول الاليكترونية وأنظمة التوجيه العاملة بأشعة ليزر والتي تتمتع بها أسلحة العدوّ؛ تبدو وزارة العدل، التي تمثّل رمزاً من رموز السلطة والقوة، لأول وهلة وكأنّها لم تُصب أو تتضرر بفعل القصف الجوي، فهي بهياكلها الخالية المحتويات تبدو كالصّدفة الفارغة، وقد أتلفت أجزاءها الداخلية بفعل الانفجارات الهائلة التي خلفتها قنابل طائرات التحالف، أمّا العمل بأجهزة الاتصالات فقد توقف وذلك عندما دكّ صاروخان موجّهان بأشعة ليزر مركز الاتصالات القريب من فندق المنصور ميليا وأذابا صحون استقبال إرسال الأقمار الصناعية الكائنة على سقفه، عازلا العراقيين عن العالم الخارجي وعن بعضهم البعض.

كان الهواء معبّئاً بالدخان المتصاعد من مصفى الدورة أو من أكداس الإطارات المحترقة خلال فترة الحرب أملاً في التشويش على طائرات التحالف المغيرة.

كانت مطاعم شارع السعدون المشهورة بأكلاتها العراقية الشعبية مغلقة على مصراعيها وفارغة من روّادها المُدمنين عليها، فها هي قد استُبدلت بحواجز حجرية رابضة على الرصيف تُستخدم لعمل الطعام ووقودها هو أغصان وفروع الأشجار المتكسرة والمستلقية على أرصفة الشوارع بفعل قصف قوّات التحالف الجوي. وتعلو سماء المدينة سديم رقيق أصفر اللون مصحوباً بغيوم شتاء بغداد القارس.

وفي مكانٍ ما، وفي هذه الأجواء المفعمة بالقتامة والكآبة والمشحونة بالحزن واليأس، يقبع الشخص الذي تسبب بهذه الكارثة المأساوية، الرئيس صدام حسين، وتعتبر أفكاره وأعماله، وحتى أماكن تواجده في تلك الأيام المثيرة، شيئاً يكتنفه الغموض ولُغزاً صعب التفسير بالنسبة لشعبه أو للعالم الخارجي.

فذلك الجسم الممتلىء حيوية ونشاطاً قد ذبل وذلك الجسد البدين قد هزل منذ نشوب الحرب، فأثناء شهور الأزمة الممتدة ما بين غزوه للكويت في الثاني من آب، ١٩٩٠، وبداية قيادة الولايات المتحدة وحلفائها للهجوم المعاكس في كانون الثاني من العام ١٩٩١، والرئيس العراقي ممثلاً ومتلاعباً بالألفاظ أمام المشاهد العالمية من خلال المؤتمرات الصحفية المتعددة. متأنقاً ببدلاته الحرير المبتكرة والمخاطة بواسطة خياطه الآرمني الخاص، متواجداً في إحدى قصوره وجالساً جلسته التي لا تخلو من الكبرياء والأنفة ومتحدثاً بصورة خطب بلاغية لزوّاره من رجال دول وصحافيين مبرراً شرعية ذلك الغزو، ومتحدياً التحالف العالمي الذي يُحشد قوّاته لإرغامه على الخروج من الكويت.

وفي هذا الوقت العصيب، يجوب الرئيس العراقي أرجاء عاصمته متجولاً كمتسابق في مضمار جري، وكبقية أركان قيادته العليا، تراه يقبع متحرزاً في غرف قيادة محصنة تحت الأرض شُيدت في زمن الحرب مع الإيرانيين في العام ١٩٨٠، فهو يعلم علم اليقين بأنّ الأمريكان لديهم القدرة والدقة الكافيتين لاستهداف هذه الأماكن المحصنة وأنّ قنابلهم قادرة ـ وتمكنت بالفعل ـ على اختراق أشدّ الخرسانات الاسمنتية سمكاً، وبتوقف القصف الجوي، فإنّه لا يزال يمضي الليالي راقداً في عدّة بيوت مختلفة ومن ليلة إلى أخرى، مستقراً بصورة رئيسية في منطقة اللطيفية التابعة لبغداد حيث أنّ أغلب قاطنيها هم من الطبقة الوسطى، ولأنّها، وبالدرجة الأساس، قد هجرها سكّانها إلى أماكن أخرى طلباً للأمان والنجاة.

يُحكى أنّه إحدى المرّات، جَدّ صدام باحثاً عن وسيلة للإرباك والتشويش على المراقبة المحتملة لتحركاته، وذلك بنشره لجميع قوافل سياراته المتماثلة من طراز مرسيدس، منتقياً القافلة التي سترافقه ومستخدماً إيّاها فقط في آخر لحظة ومُرسلاً الأخريات في اتجاهات مختلفة، كعملية تضليل، قاد صدام في تلك الأيام سيارات ذات نوعية رخيصة وغير مميزة، مصحوباً برجل حماية واحد ـ برتبة عميد ـ والذي بدوره لا يتقلّد رتبة الشرف العسكرية التي تميّزه، والقليل من مساعديه وأصدقائه الحميميين والذين هم موضع ثقته وأثناء زيارته لهم يرون أنّ هيئته قد تغيرت ووزنه قد تناقص خوفاً وهلعاً. فقد خسر من وزنه ما يقارب الأربعون رطلاً في غضون الشهر الأول من الحرب، والآن تتدلى بدلته الرسمية ذات اللون الأخضر الزيتوني المميّزة لقادة وأعضاء حزب البعث الحاكم على نحوٍ مهلهل على جسده. «لا أعلم ما يُخفي الله من أمرِ غداً»، أوضح قائلاً بيأس لأحد ضباط مخابراته[1].

فعلى الصعيد الرسمي، كانت حكومته في حالة نكران للذات، مصدرةً البيانات والخطابات الرنانة وموضحةً بأنّ هزيمة جيشه في الكويت

تعتبر انتصاراً تاريخياً، وأنَّ احتلال تلك الإمارة الصغيرة الغنية بالنفط يعتبر عملاً مشروعاً، حتى أنّها لمحت بأنَّ العراق سيعيد الكرّة ثانيةً. أمّا على صعيد الصحافة ونقل الأنباء، فقد رابطت القلّة القليلة الباقية من الصحفيين الأجانب في الطوابق الأرضية من فندق الرشيد (فالمصاعد معطلة منذ أمدٍ بعيد) ووجدوا بأنَّ مراقبي المطبوعات في وزارة الثقافة والإعلام العراقية لم ينفكّوا مستمرين على تغيير عبارة «هزيمة الجيش العراقي في الجنوب» كي تُقرأ «مصير الجيش العراقي في الجنوب». على الرغم من أنَّ القادة العسكريون العراقيون قد وافقوا وبخنوعٍ ملحوظ على الشروط المفروضة من قبل قوّات التحالف المنتصرة.

وبالنسبة للقلّة القليلة من مساعديه الثقاة، الذين يعدّون عدد الأصابع، والمسموح لهم بالتواجد في حضرته، كان الدكتاتور يُبدي (شعوراً تكتنفه العظمة بحقيقة الأمر المرة)، كان أحد هؤلاء الثقاة، شخصاً قصيراً ممتلىء الجسم يناهز الرابعة والأربعين، أنّه اللواء وفيق السامرائي، رئيس المخابرات العسكرية، والذي، حاله حال العديد من خدّام النظام ذوي النفوذ والسلطة، يتمتع بشاربٍ مفتولٍ كشارب قائده، وقد اكتسب سمعته خلال حرب الثماني سنوات المريرة مع إيران، وفي هذه الأثناء، أحسَّ صدام بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، حيث كان يقوم بزيارة مواقع القيادة الحساسة كل يومٍ تقريباً منذ شروع الأمريكان وحلفائهم بقصف بغداد، ولكون ـ هذه المواقع ـ قد تصبح هدفاً لطائرات قوّات التحالف، فقد أخلى السامرائي أبنية مركز قيادته قبل بدء الحرب بأيّام قلائل، قبل أن تُسحق في حينها بقنابل وصواريخ قوات التحالف، ففي ذات اليوم الذي بدأت فيه جيوش قوات التحالف بالزحف، بلا مقاومةٍ تقريباً، باتجاه الكويت، أمر صدام ـ بالرغم من طريقة حديثه الملتوية ـ بالخطأ الفادح الشنيع الذي ارتكبه، «بعد مضي مئتي سنة من الآن» متوجهاً بالحديث للسامرائي «سوف لن يدرك أو يميز أحد بأنَّ «هذا» كان تقديراً خاطئاً للعواقب».

«هذا» كان نتيجة مغامرة صدام حسين العظيمة التي حدثت في الثاني من آب العام ١٩٩٠، حيث صوّر له عقله المريض بأنّه سيفاجىء العالم بالاستيلاء على إمارة النفط الصغيرة ـ الكويت ـ الواقعة على حدود بلاده الجنوبية دون أن يتعرّض بمغامرته هذه لعقوبات وخيمة، وها هي المغامرة قد فشلت فشلاً ذريعاً، وقد خاب رهانه، كما كان رهانه لعقدٍ مضى بأنّه قادر على غزو جارته إيران، الغارقة بأمواج الفوضى والتمزّق التي سبقت الثورة، قد أوقعته في مأزقٍ دامي مدة ثماني سنوات، حيث أنّ حربه ضد آية الله الخميني، وانتصاره الجزئي قد أكسبه، على أقل تقدير، في النهاية الأمر تحالفاً واقعياً مع الولايات المتحدة، والقوة العسكرية الأقوى في منطقة الخليج الفارسي، لكن كلفتها كانت باهظة جداً، إذ أزهقت الحرب الإيرانية ـ العراقية حياة مئات الآلاف من العراقيين، والشيء المهم بالنسبة لصدام، أنّها أثقلت كاهله بديون بلغت الثمانون بليون دولار، وكانت الكويت هي الرهان الذي سيمكنه من إعادة ملأ خزائنه وتكفل له بسط نفوذه وهيمنته على أهم منطقة لإنتاج النفط في العالم، لكنه لم يتوقع أن تكون نتائج مغامرته وعواقبها بهذه المرارة.

كانت فكرة غزوه الكويت نزوة شخصية عابرة، بدت أول الأمر وكأنّها تحقق نجاحاً باهراً وتدرك أهدافها المنشودة حيث اكتسحت جيوش صدام ذات التدريب العالي البلاد في غضون ساعات، ممّا حدا بالعائلة الكويتية المالكة أن تلوذ بالفرار عبر حدودهم الجنوبية تجاه العربية السعودية، وكانت الولايات المتحدة وبقية العالم غير متيقظين لمثل هذا الهجوم المفاجىء، على الرغم من حشد وحدات من حرسه الجمهوري على الحدود الكويتية نهاية شهر تموز من العام ١٩٩٠، حيث برز إجماع في الرأي بين أولئك الذين يراقبوا تحركاته بأنّه وعلى أسوأ الاحتمالات سيستولي على جزء من حقل الكويت الشمالي أو من المحتمل على جزيرتين بعيدتين عن الشاطىء متنازع عليهما[٢]. أخيراً، أخبر نائب رئيس الوزراء طارق عزيز، أحد

المراسلين الصحفيين بأنّ فكرة الغزو المحدد كانت من أساسيات الخطة الأصلية، وفي اللحظة الحاسمة تخلّى صدام عن هذه الخطة الاحترازية واستمرّ بمتابعة التقدّم.

غالباً ما كان صدّام يميل للمفاجآة، والمناورات التي يصعب التنبؤ بها، ففي اجتماع على مستوىً عالٍ عُقد في العام ١٩٧٩، ومباشرةً بعد استيلائه على مقاليد الحكم والسلطة في العراق، ألقى صدام محاضرة أخلاقية موجزة موضحاً فوائد وإيجابيات مثل هذه الوسائل في العمل السياسي. «ما هو علم السياسة؟» سأل الرئيس حديث التنصيب بلغة منمقة وبصوته الحادّ،[٣] «السياسة هي قولك بأنّك ستعمل شيئاً ما بينما تنوي عمل شيئاً آخر، ثم لا تعمل ما قلته ولا ما نويت عمله». بهذه الطريقة، كما اقترح صدّام، لا أحد يمكنه أن يتنبأ بما كنت ستفعله.

وبمحاذاة هذا الولع في رمي حجر النرد بصورة مفاجئة، كان عنصر الجبرية (الإيمان بالقضاء والقدر) مهيمناً وبقوة على القائد العراقي، فقد أخبر يوماً ما الملك حسين «ملك الأردن» بأنّه ومنذ نجاته بشقّ الأنفس بعد محاولة اغتيال الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في العام ١٩٥٩ وفشلها، أحسّ حينها بأنّ كل يوم إضافي يعيشه كان يعتبره هبة من الله، صرّح للملك حسين قائلاً: «كنت معتبراً نفسي ميتاً حينها»[٤]. فهو يشعر ويقرّ بالعرفان لقوّة عظيمة مطلقة واحدة فقط. فخلال إحدى زياراته المتعددة إلى الكويت بعد الاستيلاء عليها، تحدث خاطباً أمام حشد مؤلف من ثلاثين ضابطاً قد اختيروا من ضبّاط جيشه، وقد هُرِّبَ مؤخراً شريط التسجيل الخاص بالاجتماع عن طريق أحد المعارضين، مشيراً فيه إلى غزوه للكويت وواصفاً إيّاه على أنّه جزءاً من رسالته الدينية المنقذة. «تلقينا أمر غزو الكويت تقريباً جاهزاً من الله»[٥]. محدقاً في صفوف مستمعيه قائلاً: «ودورنا ببساطة هو تنفيذه». كان ردّ فعل الضبّاط المنصتون باهتمام لحديث قائدهم مقتصراً على الهتاف بعبارة «الله أكبر».

إذا كان بالإمكان اعتبار رئيس الوزراء طارق عزيز، صوت صدام الدائم في العالم الخارجي، مصدر ثقة وصادقاً، فقد يحاول على أقل تقدير التوضيح لقائده ما ستؤول إليه الأمور وما ستثمر عنه من عواقب وخيمة، في أواخر أذار من العام ١٩٩١، اكتفى عزيز، وللمرة الأولى منذ غزو الكويت ـ بصديق قديم، هو السياسي الأردني زيد الرفاعي، «ما تظن أنّكم عاملون؟» خاطبه الرفاعي سائلاً، «أما أدركتم ماذا سيحصل إذا استوليتم على الكويت؟»[٦].

«ارتكبت القيادة بعض الأخطاء والهفوات»، غمغم عزيز متحدّثاً بمسحة اكتئاب طفيفة تغمر قسمات وجهه، اعتراف خطير بما لا يقبل الشك لأي شخص، إلاّ أنّه اعتراف لصديق قديم. فكلاهما يعرف من تكون «القيادة»، «حسناً، لِم لا تحاول أن تسوي الأمور وتضعها في نصابها عن طريق التحدث إليه شخصياً؟»، «لقد فعلت»، أردف عزيز قائلاً. فقبل اجتياز طلائع وحدات الجيش العراقي الحدود الكويتية بفترة وجيزة، كشف صدام لأعضاء مجلس الوزراء الأبعاد الحقيقية لخطة الغزو، والذين كانوا غير مدركين بأنّ خطة الغزو المحددة أساساً قد وسّعتها أنامل قائدهم بصورة كلية؛ اختار عزيز طريقه غير مباشرة ليوضح للمسؤول الأردني بأنّ مشروع الخطة هذه محفوف بالمخاطر وغير مأمون العواقب.

«قلت، قد يقدم الأمريكيون إلى العربية السعودية ويشنّوا هجوماً مضاداً، لم لا نكمل مشوارنا ونضم العربية السعودية للكويت؟» مقترحاً هكذا مغامرة كبيرة ومتوازنة، على أمل استجابة سيده لخطة الغزو المقترحة هذه، لكنها سرعان ما لفتت انتباه صدّام معنّفاً عزيز بلطف لتهوره.

في محيط تلك الدائرة، كان ذلك آأمن سبيل وبنسبة عشرة بالمئة في نطاق السياسة الحربية في إطار الخطة الرئيسية تلك، هذا ما صرّح به أحد الديبلوماسيين الروس المحنكين والمقيم لفترة طويلة في بغداد، ستكونوا بمنأى عن المخاطر في تلك الطريقة.

لا أحد من أعضاء الحكومة لديه الجرأة والقدرة على مواجهة صدام، ففي العام ١٩٨٦، عندما كان العراق على شفا الهزيمة في حربه مع إيران، أبدى بعضاً من ضباط الجيش المحنكين وأصحاب الخبرة إهمالاً في إدارة وتوجيه دفة العمليات الحربية، وأخيراً، وحالما حققوا نصراً ضيق الأفق بمساعدة فاعلة من البحرية الأمريكية العاملة في الخليج الفارسي، تخلص صدام من هؤلاء الضباط، أعدم البعض منهم، وأحيل البعض الآخر على التقاعد، حتى أبرز المقربين إليه لم يسلم من الموت على يديه، فوزير الدفاع عدنان خير الله طلفاح، ابن الخال المقرّب لصدام، الذي يتمتع بحب واحترام كبيرين في أوساط الجيش، لقي حتفه في حادث تحطم طائرة مروحية أثناء عاصفة ترابية في العام ١٩٨٩[٧]. ولمعرفة واطلاع الشارع العراقي بمدى اعتماد السياسة العراقية على العنف والوحشية، فإنّ كل شخص في بغداد يعتقد بأنّ صدام هو العقل المدبّر وراء عملية التخريب في الطائرة المروحية، على الرغم من كون العاصفة الترابية عنيفة بما فيه الكفاية لقصف سطح مركز قيادة الاستخبارات العسكرية، ففي أحد اللقاءات الصحفية التي أجراها مراسل صحفي أجنبي، سأل صدام عن عمليات التطهير التي شنّها في صفوف القيادة العسكرية خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، كان صدام أبعد ما يكون من إعادة التأكيد لما حصل، «أعدم قائدي فرقتين عسكريتين وقائد وحدة آلية مدرعة فقط، وهذا أمر شائع الحدوث في الحروب»[٨].

فشل صدام في تقييم مخاطر وعواقب اللعبة التي ابتدأها، مستولياً على الكويت ومستقراً فيها، ومستمراً في المبالغة في التأكيد على أنها من ممتلكاته الشخصية؛ في نهاية شهر آب من نفس السنة، التقى بياسر عرفات، القائد الفلسطيني، مصحوباً بأبي أياد، نائب عرفات الأول، واللذان كانا في بغداد في محاولة يائسة وعديمة الجدوى في التوسط لإصلاح ذات البين. «في حالة إقدامي على تبني مقترح سلام»[٩]. صدام

متحدثاً للفلسطينيين، «عندها سأكون الطرف الذي عليه أن يقدم تنازلات، وان يتبنى الآخرون مقترحاً، عندها يمكن أن أحصل على تنازلات».

لكن الرئيس جورج بوش، الذي لديه القليل من الأسباب التي تُجبره على القبول أو التوصل لحلٍ وسط أو تفاهم مع صدام، عزز قواته العسكرية بصورة مضطردة في العربية السعودية، لم يُحسن صدام تقدير ـ أو استخف ـ بقوة التحالف العسكرية المقبلة على مهاجمته، وقبل نشوب الحرب بفترة وجيزة، ناشد العرب والمسلمين بضرورة تماسكهم وتكاتفهم، نحن بين الإجراءات التي اتخذها لكسب ود العرب والمسلمين، إعادة تصميم العلم العراقي يحتوي بين ثناياه على الشعار الإسلامي المثير للحماس «الله أكبر»، حيث يتمتع العراق بتعاطف شعبي واسع على مستوى العالم العربي، ولكن يعوزه الأصدقاء الأقوياء، ففي الوقت الذي غزا صدام فيه الكويت، كان نجم الاتحاد السوفياتي ـ حليف العراق القديم ـ آيلاً إلى الأفول كقوة عظمى وتمزق إلى دويلات صغيرة نهائياً. تراه يفشل في فهم مدى التفوق العسكرية لأميركا ـ المتزعمة لقوات التحالف ـ، معللاً النفس بوهم أحلامه وخيالاته الواسعة، أنه في حالة نشوب الحرب، تستطيع لقواته الصمود أمام القصف الجوي وبإمكانها تسديد ضربات موجعة توقع فيهم خسائراً فادحة في حالة حصول أي هجوم بري من قبل قوات التحالف، فقبل اندلاع الحرب، وفي أحد اجتماعاته السرية مع قادة جيشه في الكويت، أخبرهم بضرورة البقاء دون حراك لوقتٍ قصير فقط أثناء إغارة طائرات قوات التحالف[١٠]. وإن تمكنتم من تحقيق هذا الشيء، فسيكون قصفهم بلا جدوى وعديم الفائدة... وعلى البر سيكون للمعركة حديثاً آخر».

يبدو أن الحقيقة اتضحت لصدام بأنه لا مناص من الحرب وأنها واقعة لا محال، فقط بعد انعقاد عدة اجتماعات لم تثمر عن تحقيق شيء بين طارق عزيز وسكرتير الدولة جيمس بيكر قبيل خمسة أيام من اندلاع

الحرب، فحتى ذلك الحين، عُمِلَ القليل لإعداد العراقيين نفسياً كي يأتلفوا ويعتادوا الحرب، فعندما أغارت طائرات قوات التحالف على العاصمة العراقية بغداد عند الساعة ٢:٥٨ فجر السابع عشر من كانون الثاني، دُهش الطيارون باكتشافهم عدم إحاطة المواطنين وحتى المسؤولين الحكوميين علماً بضرورة تعتيم المدينة حيث بدت العاصمة العراقية من الجو «تتلألأ ضياءً وكأنها مدينة لاس فيغاس»[11]. فالوزارات والدوائر الحكومية كانت مضاءة بصورة مبالغ فيها.

لا يزال بعض المواطنين العراقيين معتقدين بل متيقنين من أن رئيسهم سيتجنب الوقوع في حرب ثانية. فمثلاً، في مضمار الفروسية الكائن في المنصور، منطقة تعج بأصحاب النفوذ والجاه من الطبقات الاجتماعية العليا وبالسفارات الأجنبية في مركز بغداد، كان المروضون يجرون سباقاً للخيل في تلك الأمسية التي سبقت هجمات طائرات قوات التحالف الأولى[12]. فمن ناحية الشارع العراقي، لم يكن أحداً يعلم قيد أنملة بما ستؤول إليه الأوضاع في العراق في حال اندلاع الحرب. وعلى الرغم من أحاديث وخطابات صدام المنمقة والطنانة عن معركة «أم المعارك»، كان الشعور السائد في الشارع العراقي هو العمل على ترويض النفس وتكييفها لمعايشة ومسايرة الوضع الطارىء، مع قليل من الاستثناءات المتفائلة غير الهزيمة المتقدر تجنبها، فقد عمت أرجاء بغداد قبل اندلاع الحرب بفترة وجيزة، المسيرات المؤيدة للحكومة والمتألفة بصورة كلية من أطفال المدارس الذين جمّعوا بواسطة مسؤولين وأعضاء من حزب البعث الحاكم. حيث تحول أحد الحشود الجماهيرية الكبرى في المدينة، لأيام قليلةٍ خلت قبيل بدء القصف الجوي، إلى بحر هائج ومتلاطم مفعّم بالحماسة الوطنية وبالمتحمسين السذج؛ فقد ضلل العراقيون ولم يحاطوا علماً بقرب حدوث الحرب. حيث كان هنالك النزر القليل من الأخبار التي تتناقل آخر مستجدات الحرب على الاندلاع عبر راديو وتلفزيون العراق، ولكن يمضي

معظم المواطنين العراقيين ساعات طويلة أمام الراديو مصغون باهتمام إلى محطات الإذاعة الأجنبية الناطقة بالعربية، متنقلين من إذاعة (بي بي سي)، إلى مونت كارلو ومنها إلى صوت أميركا، «هوايتنا الرئيسية هي الاستماع للراديو»، مخبرنا أحد العراقيين[١٣]. ففي الأيام التي سبقت بدء عمليات القصف الجوي، هجر المدينة ما يقارب المليون شخص من أصل ٣,٥ مليون شخص يقطنون بغداد، خشية مهاجمة العراق لتل أبيب بصواريخ سكود الحاملة لرؤوس حربية كيمياوية أو بايولوجية، ورد إسرائيل عليهم بهجوم صاروخي نووي[١٤].

أثناء بدء عمليات القصف الجوي، وعند مقهى بالغة القدم ومتهرئة قرب ساحة النصر، وصف رجلٌ كهل، ما يفكر فيه ويعتقده بشأن هذه الحرب، حيث قص علينا، محتسياً كأساً من الشاي الساخن، راوياً قصة ذات حدين، مردداً قصة قرآنية بالغة في القدم والتي تتلخص، أنه في إحدى المرّات «توجه الأحباش بجيوش جرارة مصحوبين بفيلة ضخمة لاحتلال مدينة مكة، بادىء ذي بدء، فزع المقاتلون البدو وبلغت القلوب الحناجر لرؤية هذا الوحش الغريب الشكل، لكن الله أرسل طيوراً، إلى مدينة مكة، حاملةً أحجاراً بمناقيرها والتي ألقتها بدورها على ذلك الجيش الضخم وعلى الفيلة بالذات وقتلتها»[١٥]. ومنذ عهد قريب، روى صدام القصة ذاتها، مضيفاً «بأنه قد عَلِمَ للتو ما تنطوي عليه الحقيقة من مغزى، وهو أن الفيل يرمز لحزب الرئيس بوش، الحزب الجمهوري». ولكن بصورة مناقضة لرواية القائد العراقي، فقد روى الرجل الكهل القصة بإيحاءات بعيدة مبالغ فيها، مصحوبةً بصوت قهقهات أطلقها مرتادي المقهى الآخرين، حيث لم ينبس الرجل الكهل ببنت شفة عن أي كلمة تنم عن معارضة النظام، لكن تبدو الرسالة بالغة الوضوح:

ما لم تُدركنا رحمة الله ويرسل الله طيوراً من السماء، فليس للعراق أدنى أمل بمواجهة وهزيمة فيلة التحالف.

كانت الحالة النفسية السائدة بين أوساط الجنود العراقيين تنم عن تشاؤماً بشأن مستقبلهم ومستقبل بلادهم. ففي آخر أيام السلام، أي قبل نشوب الحرب، زار صدام جنوده المتخندقين في الكويت وتحدث لهم، كانوا ببساطة، مرعوبين لوجوده بينهم(١٦). كان الحديث مليئاً بتوقفات تنم عن مدى الرعب الذي ساد على الجندي المتحدث معه.

«من أين أنت؟» سائلاً أحد الجنود.

«من السليمانية، في كردستان». أجابه قائلاً.

كيف حال المواطنين في مدينة السليمانية؟» «أنهم بخير ويدعموك بكل ما يملكوا».

شرح لنا الضباط الكبار الذين فروا مؤخراً إلى المنفى في إنكلترا بأن المعنويات المتدنية في الجيش المتواجد في الكويت عند اندلاع القتال، لم تكن تُعزى إلى تفوق أسلحة قوات التحالف، «الدينا اطلاع تام عن هذه الأسلحة المتطورة، فكنا نزود من حينٍ إلى آخر برسالة إخبارية حول هكذا تطورات»(١٧). فهم يعتقدوا وببساطة أنهم اقتيدوا للدفاع عن نزوة طارئة ومغامرة مجنونة افتعلها قائد متهور. «نحن لم نتوقع نشوب الحرب، كان جل اعتقادنا بأنها لا تخرج عن طور كونها أكثر من مناورات سياسية».

لقد كان صدام مطلعاً تمام الاطلاع على آراء رعيته، لكنه لم يكن ليعير آرائهم أي اهتمام أو يتعب نفسه بالاكتراث لآرائهم أو عواطفهم. فهو لم يكن قابعاً تحت وهم حقيقة محبتهم له. فمنذ عقدين مضيا، وبالتحديد بعد انقلاب عام ١٩٦٨، والذي تقلد بموجبه حزب البعث مقاليد القوة والسلطة، تحدث صدام مع عائلة كانت قد تقدمت له بشكوى تُفيد بأن أحد أبنائها قد أُعدِم دون أدنى حق. «أود ألا تفكروا ولا للحظة واحدة بأنكم ستتمكنوا من الانتقام»، ثم ردد قائلاً بعدئذٍ: «إذا سنحت لكم الفرصة للنيل منا، فبحلولها سوف لا يكن قد بقي على أجسادنا أي قطعة لحم بيضاء»؛

وقد عنى بذلك أنه هنالك الكثير من الأعداء ينتظروا وبصفٍ طويل ليمزقوه ومناصريه إرباً إرباً».

فمنذ ذلك الحين، تمكن صدام من التخلص من جلّ معارضيه، في حين تؤدي جماعته من الشرطة السرية وعملاء المخابرات من تأدية عملها على أحسن وجه، فهم يوقعوا عقوبة فورية وشديدة على أي شخص يُبدي ـ في اللحظة التي يمكن أن يضبطونه متلبساً بالجرم ـ أدنى علامات الاستياء السياسي؛ انحدر صدام من قرية العوجة (الشيء المعقوف)، قرية عراقية نموذجية ذات بيوت قرميدية وسقوف مسطحة، بعيدة قليلاً عن مدينة تكريت ذات الترابط الاجتماعي البالي، والجاثمة على ضفاف نهر دجلة على بعد مئة ميل إلى الشمال من بغداد، حتى قبل تسلم صدام للحكم، اتسم التكريتيون بالقسوة والغلظة، تقريباً بعيد الحرب العالمية الأولى، تحدث أحد الكتاب الرسميين البريطانيين عن «سمعتهم وما يتسموا به منذ القدم وتميزهم بالوحشية والهمجية»(١٨). مفضلاً تدمير هذه المدينة ومسحها بالأرض، تنتمي عائلة صدام إلى عشيرة البيجات، والذين كانوا وبصورة متعاقبة مرتبطون بالعشائر القاطنة داخل وحول تكريت. مشكلين بذلك أفراد محور نظام صدام، وبالتالي فهم سوف لن يتوقعوا ذرة رحمة في حال سقوط نظام صدام، ينتمي التكريتيون إلى المذهب الإسلامي السنّي، وأبناء السنة الذين يعيش معظمهم في وسط وشمال البلد، يشكلوا فقط ما نسبة ٢٠٪ من مجموع سكان العراق، لكنهم يهيمنوا على معظم المراتب العليا في الجيش والإدارة، كما كان شأنهم في عهد الإمبراطورية العثمانية عندما كان العراق تابعاً لها.

أغلبية سكان العراق هم من المسلمين الشيعة، حالهم حال الإيرانيين عبر الحدود الشرقية للبلاد. ويتمركزون في بغداد وفي السهل الرسوبي الكبير في جنوب العراق، الممتد على طول الطريق المؤدية إلى الكويت والعربية السعودية، ويشغل معظمهم المراتب الدنيا في الجيش من ضباط

صف وجنود ونادراً ما ينصبوا في المراتب والمواقع ذات النفوذ والسلطة أبان أي نظام عراقي، فقد قلص البعثيون ومنذ استيلائهم على السلطة في العراق، كلاً من قوى الأحزاب السياسية التي يدعمونها والشيوخ التقليديون للعشائر الشيعية. وإذا ما يُبدي الشيعة الولاء لأي رمز من خارج الحكومة، فتكون اتجاه قادتهم الدينيين، حيث استهل صدام فترة حكمه بتطهير شامل لهذه الرموز وبالأخص في مراحل مواجهته الأولى مع إيران. أما الباقون فقد آثروا الالتزام بالصمت.

أما الأكراد الذين يقطنوا المرتفعات الجبلية شمال العراق كانوا وبصورة دائمة أكثر إثارةً للمشاكل من الشيعة. ولعدم وجود مسلمين سنّة عرب بينهم، يرى الأكراد أنفسهم بأنهم مجتمع منفصل عن العراق ولطالما أبدوا إستياءً وامتعاضاً من الحكم القائم في بغداد حتى أبان إمساك البريطانيين بزمام الحكم والنفوذ تلك الأيام، في مستهل السبعينات، وبدعم من الولايات المتحدة وشاه إيران نهضوا بعصيان مسلح عنيف والذي قُضي عليه فقط بعدما تعرضوا لخيانة من أصدقائهم في الخارج. وخلال الحرب الإيرانية بداية الثمانينات، انتفض بعضاً من قادتهم مجدداً وقادوا عصياناً مسلحاً قضى عليه صدام بصورة وحشية وانتقم منهم وذلك بمهاجمتهم بالأسلحة الكيمياوية والغازات السامة وبإتباع أسلوب التصفية الجماعية والذي قتل بموجبه ما يزيد على المئتي ألف مواطن كردي، فبالإضافة لأسلوب الإبادة الشامل هذا، أزال الرئيس العراقي أربعة آلاف قرية ماسحاً إياها من الخارطة، جامعاً الأهالي في مدن ومخيمات لجوء ترزح تحت أنظار ومراقبة شرطته السرية، فخلال شهور الأزمة التي تلت غزو صدام للكويت، بدا وكأن القائدان الكرديان الرئيسان، مسعود برزاني وجلال طالباني، قد تعلموا ووعوا الدروس السابقة صبراً، فقد أظهروا الولاء والطاعة للرئيس العراقي في مواجهته مع قوات التحالف.

وفي الفترة التي سبقت غزو الكويت ومهاجمة موارد النفط العالمية،

أثار نظام صدام الدموي حفيظة القليل من الدول وقوبلت أعماله الإجرامية بقليل من التذمر على مستوى العالم الخارجي، وعندما أخذ بمهاجمة رعاياه الأكراد بالغازات السامة، فإن ضمير الحكومات في واشنطن ولندن والعواصم الغربية الأخرى كان يغلفه صمتاً مدوياً، معبرةً ـ الحكومات ـ عن امتنانها بشنه حرباً مميتة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فقد فُرِضَ قانوناً يتسم بالقسوة والصرامة، أُعِلنَ عنه بعد انعقاد اجتماع بين جلال طالباني ومسؤول متوسط المستوى من الإدارة الأميركية في العام ١٩٨٨، تلقى فيه الأكراد إجماع غاضب من بغداد، حظّر بموجبه على أي مسؤول أميركي من اللقاء والاجتماع مع أي عضو من أعضاء الجماعات العراقية المعارضة في المنفى.

ففي العام ١٩٩١، ولطالما شرعت الولايات المتحدة وأعضاء قوات التحالف الآخرين بقصف المدن العراقية، إلاّ أنه لم تكن هناك أي بادرة لتحريض الشعب العراقي ضد الدكتاتور الحاكم، الافتراض الذي كانت تفترضه الدول في كل أرجاء العالم، في مثل هكذا دولة بوليسية وشريرة وآثمة تعمل على كبت الحريات والآراء المعبرة، التي قد تنتقد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستعينةً بقوة رجال الشرطة، وبخاصة قوة الشرطة السرية، استخداماً اعتباطياً وفعالاً؛ فحتى عند سكب فنجان من القهوة على صورة القائد التي تظهر بشكل يومي في صحيفة رسمية يومية فقد تسبب هذه الفعلة بعقوبة سريعة وشديدة، سوف لا يكون هناك أي مظهر من مظاهر المعارضة للنظام نابعة من القاعدة الجماهيرية.

بعد ذلك، وبحلول الخامس عشر من شباط، وبمناسبة مرور شهر كامل على اندلاع الحرب، تحدث الرئيس جورج بوش فجأةً وبصورة مباشرة مخاطباً عامة الشعب العراقي، مرتين في ذلك اليوم، واحدة من البيت الأبيض والأخرى من مباني مؤسسة الصواريخ في مدينة ماساتوتس، فقد جدد، وبعبارات منمقة ومناسبة ومنتقاة بعناية، الدعوة للقيام بثورة

مناشداً المؤسسة العسكرية العراقية والشعب العراقي على أن يتولوا بأيديهم مسألة القيام بالثورة وإجبار صدام حسين، على التنحي عن الحكم). اعتبرت مناشدته هذه بمثابة تحريض للمؤسسة العسكرية العراقية بتبني انقلاب عسكري، و«الشعب العراقي» الذي شملهم الخطاب أيضاً ولكن كفكرة تالية لما بعد الانقلاب، ولكن النتائج المرجوة كانت بعيدة التحقيق. كانت عبارات الرئيس التي لا لبس فيها قد بثت على جميع القنوات العالمية التي يمكن أن يصل بثها العراق، وبالفعل فقد استمع الملايين من الشعب العراقي هذا الخطاب. وقد بد لهم بأن بوش، عدو صدام الرئيسي، والذي كانت طائراته الحربية تدك مدن العراق وقت ما تشاء، يطلب منهم الانضمام لتحالفه الذي لا يقهر.

الجيش المتواجد في الكويت، والمؤلف بصورة رئيسية من المجندين الشيعة والأكراد يرفضون الدفاع عن نزوات صدام والموت من أجل مغامراته المجنونة. والآن وقد أدركوا بأن (المناورات السياسية) قد باءت بالفشل، بدأوا بالتعبير عن رفضهم الولاء لصدام بالهرب من جبهات القتال، آمر هؤلاء المتمردون، النقيب آزاد شيروان، ضابط استخبارات في لواء دبابات متمركز على الخطوط الأمامية من جبهات القتال في الكويت، يستجمع ذكرياته عن تلك الحرب، ويقول: «أنه في الوقت الذي شنت به قوات التحالف هجومها البري في الرابع والعشرين من شباط، اختفى معظم الجنود في وحداتهم، في لوائنا، تم الدفاع عن المواقع الإمامية في المقام الأول من قبل الضباط، كون الجنود المكلفين بالدفاع عنها قد لاذوا بالفرار»(١٩). ففي ذات الوقت الذي أوعز صدام لقواته بالانسحاب الشامل من الكويت في اليوم الذي تلا بداية هجوم قوات التحالف البري، أصبح الانحلال والانفلات والتسيب السمة المميزة للجيش العراقي آنذاك.

على أي حال، أذهل اختفاء فرق الجيش العراقي كبار ضباط جيوش التحالف، الذين بالغوا وبصورة مفرطة تقرير قوة عدوهم. «إن ما أدهشني

وأصابني بالذهول حقيقةً هو قلة عدد الجنود العراقيين»، فقد أعلن اللواء شارلس هورز، قائد سلاح الجو الأميركي، «لم يكن هنالك الكثير من القتلى، جثثٌ هنا وأخرى هناك. اعتقد أن العديد من الجنود العراقيين قد تركوا مواقعهم الأمامية منذ لحظات». أخيراً، تجنبت حكومة الولايات المتحدة إحصاء قتلى العدو خشية أن يكون العدد الهائل منهم سيصب في مصلحة الدعاية المستخدمة لتعزيز مكانة صدام على المستوى العالمي(٢٠).
ففي الواقع، تشير الدلائل والقرائن المتيسرة بأن عدد الإصابات في صفوف الجيش العراقي من جرحى وقتلى ضئيلة بصورة لا تصدق؛ «لم نخسر في هذه الحرب ضابطاً واحداً فوق رتبة عميد»، أخبرنا اللواء السامرائي، الذي كان يشغل منصب قائد الاستخبارات العسكرية(٢١). حيث كان في موقع العارف بالأمور، أما الخسائر في الرتب الأدنى كانت طفيفةً أيضاً. ففي، طليحة، إحدى القرى الصغيرة الواقعة على الطريق الرئيسي الموصل بين بغداد والكويت، دُعي ما يقرب المائة وخمسون رجلاً للالتحاق بالجيش خلال حرب الخليج، أصر حسن حمزة، مختار، أو قائد القرية، على أنه لم يُصب أو يقتل أي رجلٍ منهم(٢٢). كانت خسائر القرية أسر رجلين فقط. مقارنة بثلاثين قتيلاً واحد عشر أسيراً من قرية طليحة فقط خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية. بينما خسر الجيش العراقي ٢١٠٠ دبابة في الكويت، حيث أثبتت تقارير الفرق الخاصة بتقرير الخسائر والأضرار بأنه عشرة بالمئة فقط دُمِّر أثناء المعركة (في أرض المعركة)، أمّا الباقي فقد هُجر أو تخلى عنه في أرض المعركة.

في أواخر شهر شباط، تدفق مئات الآلاف من الجنود الغاضبين خارجين من الكويت، والشاعرين بالمرارة والحنق على صدام حسين لخوضه حرباً لم يستطيعوا تحقيق النصر فيها، متعقبين أثر العدو المتواري أمامهم، وبأحكام زحفت جيوش قوات التحالف عبر الحدود داخل العراق، عبر الكويت، اعتقد صدام للوهلة الأولى بأن قوات التحالف قد تتوجه نحو

بغداد، في الأيام الأواخر من الحرب، اتجه نحو مركز قيادة الاستخبارات العسكرية بصحبة مرافقه الخاص، عبد حميد حمود الذي يتسم بالقوة وذو شخصية شريرة. «يعتقد عبد حميد بأن قوات التحالف متوجهة نحو بغداد» توجه صدام بالحديث للّواء السامرائي: «ماذا تعتقد؟». لم يتفق اللواء ورأيهم؛ في الثامن والعشرين من شهر شباط، أثبت جورج بوش صحة ما ذهب إليه السامرائي وذلك بإعلانه وقف إطلاق النار؛ حيث أوقفت قوات التحالف تعقبها وإنقضاضها على فلول الجيش العراقي المهزوم. فعلى الرغم من أن مغامرته في الكويت قد تحولت إلى كارثة مروعة، اعتقد صدام في هذا الوقت بالذات بأن الأزمة قد مرت بسلام. «الآن وبعد وقف إطلاق النار، أعتقد بأن كل شيء قد انتهى». شارحاً وجهة نظره للسامرائي في الواقع، كانت هذه البداية فقط.

عندما تبادر إلى إسماعه وللوهلة الأولى أنباء انتفاض العراقيين بثورة عارمة، كان اللواء السامرائي متواجداً في مركز القيادة الطارىء حيث قضى به معظم أيام الحرب، بمنأى عن متناول قنابل طائرات قوات التحالف، تواردت الأنباء من مدينة البصرة، البعيدة إلى الجنوب والقريبة من الحدود الكويتية، عن طريق مكالمة هاتفية، حامد شاكر، لواء في الجيش العراقي، كان متوجهاً بسيارته الخاصة تجاه بغداد بصحبة حارسه الشخصي عندما هوجم من قبل متمردين مجهولين واردوه قتيلاً بالقرب من معمل الورق، ثلاثين ميلاً شمال البصرة. اتصل السامرائي بصدام والذي أسرع بدوره قادماً إلى مركز القيادة. واصلاً للتو، تعلو ملامحه علامات القلق والاضطراب، عندما رن جهاز الهاتف مجدداً. التقط السامرائي سماعة الهاتف وميّز صوت المتكلم في الحال إنه اللواء نزار الخزرجي، قائد عمليات المنطقة الجنوبية ـ الغربية من القطر، حيث يتواجد في مركز القيادة الكائن في مدينة الناصرية والتي تبعد مئتي ميل عن بغداد.

«يُحاول المتمردون مهاجمتنا» زمجر الخزرجي قائلاً. لإقناع بغداد

بحراجة موقفه أمسك سماعة الهاتف قائلاً: «ألا تسمع أصوات الطلقات؟»، صوت الخزرجي ضعيفاً ولا يمكن للسامرائي سماعه بصورة واضحة لضعف الاتصال من جهة وشدة فرقعة الطلقات من مصدر الصوت من جهة أخرى. ناشدنا القائد المحاصر بإرسال طائرة مروحية لإنقاذه.

«أخبرت صدام، الذي كان لا يزال متواجداً في مكتبي الخاص في مركز القيادة، ما يجري في مدينة الناصرية ومدى حراجة موقف الخزرجي، عندها أصدر أوامره بتوجه طائرة مروحية نحو الناصرية لإنقاذ الخزرجي، حدثنا السامرائي. ولكن الجيش المتواجد في الجنوب دُمّر بسرعة فائقة، وهاجم المجندون الإلزاميون الشيعة الفارين من الكويت أي شخص يُمثل حكومة صدام، بضمنها ضباط الجيش الأقدمين. وصرح قائد سلاح طيران المروحيات العراقي بأنه لا يمكننا عمل شيء: «لا نملك أي طائرة مروحية في تلك المنطقة حينها»، بعد ذلك قُطعت جميع الاتصالات بمركز القيادة المحاصر في مدينة الناصرية، أخيراً، ترادفت الأخبار مسامع صدام والسامرائي والتي تفيد بأن مركز القيادة قد اقتحم من قبل الثوار وأن الخزرجي جُرح جروحاً بليغة.

مشتعلاً أوارها سخطاً وغضباً من قبل الجنود المتدفقين هرباً من الكويت، انتشرت الثورة بسرعة البرق حتى عمت أرجاء مدن وبلدات الجنوب. في هذا الوقت، بدأ صدام مصعوقاً ومرتبكاً إزاء هذه الكارثة التي ألمت بالبلاد.

«كنا تواقين للانسحاب من الكويت، لإنهاء هذه المغامرة المجنونة، فعندما أصدر صدام أوامره بانسحاب الجيش في غضون أربعة وعشرين ساعة ـ على الرغم من عدم وجود أي اتفاق رسمي يضمن سلامة قواتنا المنسحبة ـ [٢٣]، روى أحد الضباط مؤخراً: «أدركنا بأن صدام يريد من قوات التحالف مسحنا عن آخرنا، فقد سحب أول الأمر قوات الحرس

الجمهوري لضمان سلامتها، لذلك علينا أن نتخلى عن دباباتنا وعرباتنا الثقيلة وشاحناتنا كي نتجنب الهجمات الجوية، فقد سرنا على أقدامنا هرباً ما يناهز المئة كيلومتراً تجاه الحدود العراقية، جوعى، عطشى، ومنهكين»؟ أخيراً وصلوا أول بلدة صغيرة داخل حدودهم، «حال وصولنا بلدة الزبير قررنا أن نضع حداً لصدام ونظامه، صوبنا فوهات بنادقنا وأطلقنا النيران صوب صوره الزيتية التي تعج بها الساحات والشوارع فتهاوتت ساقطة الواحدة تلو الأخرى. وبحلول المساء، وبحضور المئات من الجنود المنسحبين من الكويت إلى المدينة والتحاقهم بالانتفاضة أصبح عديدنا نحن الثوار بالآلاف. وآزرنا السكان المدنيين متظاهرين بمسيرات غاضبة ضد النظام الحاكم. بادىء ذي بدء، هاجمنا مقر الحزب الحاكم ومركز قيادة الأمن العامة».

وبحلول فجر اليوم الأول من آذار وتحديداً عند الساعة الثالثة فجراً، وصلت عاصفة الثورة، البصرة، المدينة القديمة الباسطة ذراعيها امتداداً عند التقاء نهري دجلة والفرات، حيث كانت في الأيام السعيدة الغابرة تكتظ فنادقها وتزدحم نواديها الليلية بالمواطنين الكويتيين للتمتع بأيام إجازتهم حيث يُحظر عليهم تناول المشروبات الروحية في بلدهم. باحثين في هذه النوادي عن قنينة شراب سكر من ملامة «جوني وولكر بلاك» لإشباع رغباتهم، عبّر نائب ضابط يقود دبابة عن سخطه وغضبه، من حلول كارثة الهزيمة في الكويت بتوجيه وابل من نيران رشاشته صوب صورة زيتية كبيرة لصدام حسين، وهي واحدة من عشرات الآلاف من الصور المماثلة المنتصبة تقريباً في كل شارع بكافة أرجاء القطر، هتف الجنود الملتفون حوله وهلّلوا لعمله التلقائي وفي غضون سويعات قليلة، تمّ التحرر والخلاص من قيد قبضة صدام وحزب البعث الحاكم الحديدية، فبالنسبة لملايين العراقيين الذين ارتفعت أصواتهم منددة ومطالبة بسقوط الطاغية بعد سنوات من الصمت المخيف المخيم والمطبق أنيابه عليهم، أنها «الانتفاضة» ـ إنها الثورة.

بداية علم الدكتور وليد الراوي، مدير مستشفى البصرة التعليمي، بحدوث الانتفاضة وقد زاره أحد رجال الشرطة يخبره بحصول أعمال تخريب وتدمير عمت أرجاء القرى والمدن الصغيرة المنتشرة حول مدينة البصرة. «بنهاية ذلك اليوم، قدمت جماعة من الثوار إلى المستشفى واقتادوا ثلاثة مرضى من جهاز أمن النظام، كانوا يعالجون في المستشفى، وأطلقوا النار على أحدهم داخل إحدى ردهات المستشفى». كانت الحالة متماثلة في جميع المدن المنتشرة هنا وهناك في الجنوب العراقي، حيث كانت مقرّات حزب البعث الحاكم أول أوكار النظام المتعرضة للهجوم من قبل الثوار. محمد قاسم، مدير فندق برج البصرة، أخبرنا مؤخراً بأنه في اليوم الأول لنشوب الانتفاضة، قدِم رجال مسلحون إلى فندقه. «سألوني إن كان يقيم أي بعثي في الفندق، أو إن كان يوجد أي مشروب روحي؟» استمر محدثنا «أجبتهم بالنفي، ثم رحلوا بعد ذلك». وعلى النقيض من ذلك، كان مدير فندق الشيراتون المجاور أقل إقناعاً للثوار، أو ربما لم يكن ليّن العريكة أو أقل إذعاناً، لذلك فقد أضرموا النار في طوابق الفندق العليا، وأحرقوا ما يدنو على التسع عشرة غرفة(٢٤).

عم الهيجان كافة أرجاء المدينة، اكتشف الثوار اكتشافاً رهيباً تفتقر له الأجساد. فقد وجدوا تحت البناية التابعة لشركة باتا للأحذية سجناً سرياً تحت الأرض. حيث أطلق بعضاً من مئات السجناء القابعين في ذلك السجن المظلم والفظيع والمعزول عن العالم الخارجي لفترة طويلة، أطلق صيحات الاستهجان والاستنكار مرددين هتافات «يسقط البكر» عند تحريرهم والصعود بهم إلى الشارع حيث أشعة الشمس والهواء النقي. فقد كان جل اعتقادهم بأن مقاليد رئاسة العراق لا يزال يتقلده أحمد حسن البكر، الرئيس السابق والذي استبدل بصدام حسين في العام ١٩٧٩.

وفي غضون أيام، عمت الانتفاضة معظم أرجاء القطر حتى بلغت المدن الدينية المقدسة مثل كربلاء، النجف، الكوفة، والتي تعتبر البذرة

والقلب النابض لممارسة طقوس الشيعة الدينية خلال فترة ترنو على الألف وثلاثمائة سنة خلت، حيث ينتمي ما يزيد على ٥٥ بالمائة من الشعب العراقي. إلى المذهب الشيعي ويؤمنون بأن الإمام علي، وأولاده، منهم الحسين والعباس، الذين استشهدوا هنا في العراق، هم الوريث الشرعي والأحق بخلافة الرسول محمد، وتمثل مراقدهم مراكز دينية أو أماكن تعبدية مقدسة يتقرب إلى الله بواسطتها ما يناهز المائة وثلاثون مليوناً تابعاً متحمساً من المذهب الشيعي، المنتشرون في كافة أنحاء العالم.

وفي مدينة النجف الأشرف، ومنذ آلاف السنين، يندفع الزائرون الشعية زرافاتٍ ووحدانا أملاً ورغبةً في زيارة المرقد المعظم للإمام علي، حيث تنتصب قبته الذهبية بشموخ وكبرياء متطاولة بيوت المدنية القرميدية الواطئة والملتفة حول المرقد المقدس، وحيث أزهق قصف قوات التحالف الجوي أرواح خمسة وثلاثين مواطناً، من عائلة الحبوبي المعروفة في أوساط النجف الدينية والثقافية، فقد سُحِقَ تحت الأنقاض ١٣ فرداً من هذه العائلة بوابلٍ من القنابل ألقتها على التتابع طائرات قوات التحالف مخطأةً محطة توليد كهربائية فرعية قرب بيتهم، محولة إياه إلى عجينة من الخرسانة الرمادية، حيث السقوف المنهارة المتشابكة، مع بعضها الآخر. مؤكدةً اعتقاد الثوار وإيمانهم بأن مثل هذه الحوادث المرعبة تدل وبصورة لا تقبل الشك على عدم قدرة الحكومة وضعفها من حماية أبناء شعبها من الهجمات الجوية، وفي الرابع عشر من شباط، اكتظت طرقات وشوارع النجف وازدحمت عن آخرها أثناء تشييع جثمان رجل الدين المعروف، السيد يوسف الحكيم، نجل المرجع الديني الشيعي السابق المعروف السيد محسن الحكيم، حيث هتف المشيعون وأطلقوا شعارات تندد وتنال من صدام وحكومته. وبعد مضي أكثر من أسبوعين على هذه الحادثة المشهودة شرع الغوغائيون الغاضبون وجلهم من الهاربين من الخدمة العسكرية بالانتشار في كافة أرجاء المدينة في اليومين الأولين من آذار، في ذروة ضعف النظام الحاكم وهشاشته.

كان من بين حشود الجيش العائدة من الكويت العميد علي، من مواليد النجف الأشرف، ضابط محنك، فقد وصل والآلاف من أبناء مدينته الهاربين من الخدمة العسكرية مدينتهم في الثاني من آذار بعد «تعقبهم كالفئران» من قبل قوات التحالف، هرباً من الكويت. «كانت الشوارع تعج بالهاربين من الجيش. وبانهيار بنية الجيش التحتية، فكل فرد من أفراد الجيش يُعتبر مسؤولاً عن نفسه. وتواترت الأخبار بإطلاق النار على صورة زيتية كبيرة لصدام في البصرة من قبل الثوار».

في اليوم التالي، تواردت إلى أسماع العميد علي عزم أهالي المدينة بالقيام بمظاهرة صاخبة ضد النظام تنطلق من ساحة الإمام علي، الكائنة على بعد أربعمائة ياردة من المرقد المقدس في مركز المدينة، «كان هناك أول الأمر ما يقارب المائة شخص، جلهم من ضباط الجيش من أبناء النجف الهاربين من الجيش. حيث كانت قوات أمن النظام على علم مسبق بالمظاهرة وكانت هناك أيضاً، عندها شرع المتظاهرون بالهتاف وترديد عبارة: «صدام، ارفع يديك عنا ـ أي تخلى عن الحكم ـ فشعب النجف لا يريدك».

صوب أزلام قوات الأمن فوهات بنادقهم نحو المتظاهرين العزل وبدأوا بإطلاق النار بصورة عشوائية، مما زاد من حنق المتظاهرين وغضبهم. فقد كانت قلة قليلة من المتظاهرين مسلحين، عندها ألقوا بأنفسهم على مسؤولي النظام المقيتين المتعذر إيذاؤهم حتى هذه اللحظة، مضحين بأنفسهم وملقين القبض على أحد أعضاء حزب البعث الناشطين والمعروفين على مستوى المدينة، وقطعوه إرباً إرباً بفعل السكاكين والأدوات الحادة الأخرى المنهمرة عليه كالمطر من كل حدبٍ وصوب، وفي هذه الأثناء، اندفع المزيد من الناس إلى مكان الاشتباك، لافتاً انتباههم هدير الطلقات النارية المنهمرة، حيث استمر رجال الأمن بإطلاق النار، هرع المتظاهرون لائذين بأزقة الأحياء الضيقة المكتظة بالسكان والمحلات

الصغيرة الممتدة بين الساحة والمرقد المقدس. واندفعت قوات الأمن متعقبةً، لكن نيران مدافعهم الرشاشة أحدث دوياً مصدياً وقد ارتدّ هذا الصدى من جدران السوق والأزقة القديمة مؤدياً إلى اتساع الهلع والارتباك في صفوف رجال الأمن، موهناً عزيمتهم ومضعفها معتقدين رد المتظاهرين إطلاق النار بالمثل، وارتدوا على أعقابهم لائذين بالفرار صوب مركز القيادة. لم تمر سوى عشرون دقيقة أو نصف ساعة حتى دوت الأصوات مرتفعةً شاجبةً ومنددةً بصدام ومسيطرةً في هذا الوقت على مركز المدينة.

ارتفعت معنويات جموع المتظاهرين وجلهم من الشباب بعمر العشرين، وما هي إلاّ ساعات قلائل، حتى استولت مجموعة جديدة من الشباب المندفعين ملئتهم الثقة والإصرار، على ذات مرقد الإمام علي، جامع مذهّب وسط فناء واسع تحيط غرف مخصصة لإيواء الزائرين، وعلى النقيض من مناطق النجف الأخرى، فالمرقد مزود بالطاقة الكهربائية بواسطة مولد كهربائي، محاصراً بالثوار المسيطرين على غرفة التحكم الخاصة بأجهزة مكبرات الصوت التي تستخدم عادة في دعوة الناس لأداء الصلاة اليومية، لكنها استهدفت في هذا الوقت بالذات، إضافة لوظيفتها، لإذاعة شعارات بسيطة على الملأ ـ «ابحثوا عن المجرمين» ـ وتابع الثوار تقدمهم نحو شن هجوم ساحق وحاسم على قوات الأمن.

وبحلول المساء، تابع الثوار قتالهم حتى دنوا من مدرسة بنات تستخدمها قوّات الأمن الخاص، واحدة من العديد من مراكز الشرطة السرية العراقية، كمركز قيادة محلي، واشتبكوا معهم وأردوا ثمانية أو تسعة قتلى في ذلك الاشتباك. كان أفراد الأمن الخاص أولئك مدججون بالسلاح بصورة مبالغ فيها، واستولى الثوّار على المدرسة غانمين عشرات الصناديق الحاوية على بنادق كانت مخزونة في المدارس من قبل الحكومة لتسليح أفراد الشعب كعملية احترازية في حال قيام قوات التحالف بإنزال جوي.

كان مركز قيادة قوات فرقة القدس التابعة للحرس الجمهوري على أشراف مدينة النجف، حيث أرسلت معظم ألويتها المقاتلة للاشتراك في جبهات القتال، وبقيت فقط حامية تتألف من بعض الكوادر الإدارية، ولم يُبد مقاتلو الفرقة أي مقاومة عندما استولى ضباط من الثوار على مدفع عيار ٨٢ ملم استخدموه في عملية الهجوم على مركز قيادة حزب البعث الحاكم بعد أن أمطروه بوابل من النيران. «عبد الأمير جيثوم، مدير مدرستي السابق، قُتل هناك» قال العميد علي مبدياً عدم اكتراثه أو ندمه. «أيضاً كان هناك نجم مزهر، القائد البعثي الوحيد المنحدر أصله من مدينة النجف الأشرف، والذي كان يحظى بالحب والاحترام من أهالي المدينة، على الرغم من إطلاقه النار على متظاهر وأرداه قتيلا». أما أعضاء حزب البعث الباقين فقد لاذوا بالفرار طلباً للنجاة من خلال مقبرة المدينة المترامية الأطراف، جاعلين من قبور الأموات من الشيعة «من مختلف أنحاء العالم» ملاجئاً للاختفاء وللاحتماء. وعند بزوغ فجر الرابع من أذار، استولى الثوّار على المدينة بأسرها وحكموها، وبعد مرور يوماً واحداً، استولوا أيضاً على كربلاء، والكوفة، وجميع منطقة الفرات الأوسط.

وبانهيار حكومة صدام على امتداد مدن وقرى العراق الجنوبية، يكون قد طُعِنَ وفي الصميم بحلول أزمة جديدة، وممّا زاد الطين بلّة توارد الأنباء من الشمال تفيد بأنَّ الأكراد انتفضوا ثائرين أيضاً[٢٥].

فعلى النقيض من الهيجان العفوي والفاقد للقيادة الذي ميّز انتفاضة الجنوب، كانت ثورة الأكراد مخططاً لها، من قبل قادتهم الذين رفضوا في السابق وبصورة علنية انتهاز فرصة تحدي ومجابهة صدام لقوات التحالف العالمي، عامدين إلى زرع بذور العصيان المسلّح في أوساط شعبهم قبيل انتهاء الحرب، مسعود برزاني، القائد القبلي صغير السن وذو الوجه الطفولي والذي يتزعّم الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث تعلّم فنون وأصول القيادة على يدي والده لسنوات خلت، قد صاغ مشروع تحالف مع

القائد الكردي الرئيس الآخر، جلال طالباني، ذو الصدر الضخم والقائد الثرثار للوحدة الوطنية الكردستانية، حيث يقود هذان القائدان ويتزعمان فصائل قوات كردية تجيد حرب العصابات، يُطلق عليهم باللغة الكردية لقب «بيشمرغه» (أي الفدائيون) المتميزون بعمائمهم المختلفة الألوان وملابسهم المتهدلة - زي شعبي كردي - والذين خاض آباؤهم وأجدادهم حملات حربية جبلية لما يقارب النصف قرن ضد أنظمة الحكم القائمة في بغداد. ففي الفترة التي سبقت الحرب وأثناءها، أرسل برزاني وطالباني عملاؤهم متسللين بصورة سرية داخل صفوف (الجحوش)، - قوة مليشيا كردية مجندة من قبل صدام - متحفزون ومستعدون لحلول ساعة الصفر التي يضعف عندها عدوهم بما فيه الكفاية، من قبل قوّات التحالف، لمهاجمتهم من قبلهم - أي البيشمرغة - . كما هو حال الشيعة في الجنوب، فقد لاقت دعوة جورج بوش للشعب العراقي صدىً واسعاً لدى الأكراد، وحددوا وبترددٍ واضح ساعة الصفر للقيام بثورتهم في منتصف شهر آذار.

حدث الانفجار الشعبي بصورة سابقة لأوانها، ممسكين بالقيادة بصورة تدعو للدهشة. في الخامس من آذار، وفي مدينة رانيا الجبلية الصغيرة، حاولت قوّات الشّرطة تجميع بعضاً من الهاربين من الخدمة العسكرية والعائدين للمدينة بعد الهزيمة في الكويت، لغرض إعادتهم إلى وحداتهم العسكرية مجدداً، حيث اشتبكوا مع قوات الشرطة، وكانت هذه هي نقطة انطلاق الثورة، كان ردّ فعل «الجحوش» المتواجد في المدينة والمدعوم بواسطة عملاء سريّون، بسط سيطرته على المدينة. وفي غضون ساعات انتشرت الثورة على امتداد الصخور الشديدة الانحدار والأودية الضيقة والملتوية المميزة لجبال المنطقة الكردية في مدينة السليمانية، العاصمة المحلية القريبة من الحدود الإيرانية، وبعد يومين من القتال الضاري والشرس، سيطر الثوّار على القلعة الصخرية الموقعة في النفس الرعب كونها كانت تستخدم من قبل السلطة سابقاً كمركز قيادة للأمن

العامة، والتي تعتبر رمزاً للقوة والسلطة وأداةً لفرض النظام وإخضاع المعارضين، خلف المدخل الأمامي المهيب، المزخرف بعين كاشفة معدنية فخمة، وجدوا منطقة تعود للقرون الوسطى مملوءة بغرف التعذيب، المزودة بكلابيب تعليق معدنية، سلك رقيق، ووسائل تعذيب أخرى ملطخة بالدماء، في بعض الغرف اكتشف المتمردون جثثاً لنساء وأطفال أعدموا حديثاً، وفي أخرى، أذن بشرية مثبتة إلى جدار بمسمار، وكمّا هو الحال في البصرة، كان بعض السجناء معزولين عن العالم الخارجي في زنزانات تحت الأرض، لمدة تزيد على عقد من الزمن، خاضت الجموع الغاضبة معركة عنيفة ضد ما يقارب الأربعمائة عضو من حزب البعث الحاكم، ضباط مخابرات، وعملاء الشرطة السرية الذين استقروا في مركز قيادة الأمن العامة عندما اندلعت الثورة وقتلوهم على آخرهم.

كانت خطط القيادة الدقيقة تفضي إلى الاندفاع بقوة مستغلين اكتساح الانتفاضة معظم مدن الشمال الكائنة أعالي الجبال أو نزولاً عند المدن الواقعة في السهول، فبعد مضي أسبوعين على بداية اندلاع الثورة في رانيا، استولت قوّات البيشمرغة على مركز النفط الحيوي في كركوك، والتي تبعد عدّة سويعات بالسيارة من العاصمة بغداد. «ثانية واحدة من هذا اليوم تعادل كل ثروات العالم»، صرّح القائد الجذِل مسعود برزاني، حيث يُحتفل بهذا الرجل في جميع مدن الشمال معتبريه كمصدر إلهامهم المطلق مع إطلاقهم عليه بلقب التشريف «حاج»، وهو اللقب الذي يطلقوه على المراسلين الصحفيين الغربيين القليلين الذين شقوا طريقهم عبر مناطق كردستان المحررة أواخر آذار، ينادونهم بـ «حجي بوش»[٢٦].

وفي هذا الوقت، فقد صدام زمام السيطرة على أربع عشرة محافظة من أصل ثمان عشرة محافظة تشكّل دولة العراق. فبالرغم من عاصفتي الجنوب والشمال، ظلّت بغداد هادئة، لكن كان المسؤولون الحكوميون يبدون الاستعداد لترك السفينة المشرفة على الغرق والنفاذ بجلدهم، حيث

روّجت إشاعات تفيد بأنَّ صدام فرّ من البلد، وقد أبدى مسؤولو التحالف في واشنطن ولندن نوعاً من الارتياح المعزز بافتراض مشجع، مفاده أنّه لا يمكن لأي قائد في العالم أن ينجو من إرهاصات هذه الحوادث المهلكة. لكن افتراضاتهم كانت خاطئة.

أصابت الانتفاضة العالم بأسره، وكذلك صدام حسين بالدهشة والذهول. فلسنوات خلت، وخلال الحرب الإيرانية - العراقية، أساء معارضوه في الخارج تقدير قوة الروح الوطنية عند الشعب العراقي وتصوّرت بأنّه قادراً على تجنيدهم وعدّهم للوقوف إلى جانبه ونصرته خاصةً بعد دخول القوات الإيرانية الأراضي العراقية في العام ١٩٨٢، وفي أثناء الأزمة التي مرَّ بها العراق عقيب غزوه للكويت، ارتكب المعارضون نفس الخطأ ولكن بصورة متعاكسة، وذلك بسوء تقييمهم وبخسهم لقوة وعنف الغضب والسخط الشعبي العارمين إزاء صدام حسين، فعندما زحف الثوّار مسقطين مدن الجنوب الواحدة تلو الأخرى، لم يكن لقوى المعارضة أي مؤسسة أو مقر في هذه المدن قادرة على توجيه وإدارة دفة الأحداث، ففي مدينة الحلة، على سبيل المثال، الواقعة على بعد ستة وستين ميلاً فقط من بغداد، اقترح أحد رجال الانتفاضة وضع ست دبابات تحت إمرته وقيادتها والتوجّه بها صوب العاصمة[٢٧]. «الطريق إلى بغداد سالكة»، مخاطباً رفاقه الثوّار المفضلين التركيز على القضاء على ما تبقى من المسؤولين البعثيين على فكرته، ففي مدينة النجف الأشرف ومناطق الانتفاضة الأخرى، تلا الشعور بالحرية والقوة بعد الإطاحة بالنظام بفوضى سياسية واجتماعية. «بداية الأمر كنّا أشبه ما نكون بالمجانين»، قال حميد، معلّم مدرسة، واصفاً تلك الأيام في النجف. «كنّا نعتقد بأنَّ حتى أضوية المرور، تمثل صدام حسين، فعمدنا إلى تحطيمها»[٢٨]. فبعد مرور ثلاثة أيام على القضاء على قوات صدام وطردها، لاتزال الشوارع والطرقات تغصّ بأشلاء الجثث المطروحة.

كان رجلاً واحداً فقط يتمتع بالسلطة في المدينة، وإن كانت ذات طبيعة روحية فقط، حيث يعتبر آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي البالغ من العمر واحداً وتسعون عاماً، من أكثر رجال الدين احتراماً وتقديراً وإطاعةً من قبل جميع الشيعة في العراق، فقد كان المرجع الأعلى، كما هو حال البابا عند المسيحيين، وُلِدَ السيد الخوئي في شمال غرب إيران، حاله حال معظم رجال الدين المنحدرين من أصول غير عراقية (عاش آية الله خميني في مدينة النجف لما يقارب الستة عشر عاماً)، فقد عاش وتعلّم أصول الدين والفقه في النجف، وعلى النقيض من آراء الخميني، كان الخوئي معارضاً لتولّي رجال الدين السلطة بأنفسهم، فقد كان غالباً ما يصرّح لطلبة العلم والتابعين والمؤيدين الملتفين حوله في جامع الخضرة الكائن في المرقد المقدس حيث اعتاد على أداء الصلوات اليومية وإلقاء الوعظ والإرشاد، بأنَّ السياسة تُفسد الدين[٢٩].

ففي السادس من آذار، أصدر آية الله العظمى، الواهن القوى القوي الروح والمبجل في نفس الوقت، فتوى (مرسوم ديني)، مفادها: «أنتم مجبرون بالحفاظ على الشعب وصيانة ممتلكاتهم، وأعراضهم، وفوق كل ذلك، كل مرافق الدولة العامة، لأنّها ملكاً للجميع». وطالب أيضاً بمواراة جثث الموتى، بالرغم من عدم التزام البعض بتنفيذ بنود فتواه جميعها.

كان الوضع في مدينة النجف الأشرف مفعماً بالنشاط والأمل لكنه يتّسم بالفوضوية. «لا أحد يعرف على وجه الدقة ما الذي يجري، لكنهم على دراية ومعرفة بأنَّ المدينة تقبع في أيدينا»[٣٠]. قال السيد مجيد الخوئي، الابن الثاني لآية الله العظمى، فبعد ليلة من الاستيلاء على المدينة زار السيد مجيد الخوئي مرقد الإمام الحسين في كربلاء، مدوّناً في مذكراته ما كان يتداوله الناس في تلك الفترة من أحاديث. «لقد انتهى العراق»، قال أحدهم، «فالجيوش الغربية تتواجد في البصرة والسماوة». (على ضفاف نهر الفرات) ويقول آخرون: «بما أنَّ النجف وكربلاء تحت سيطرتنا. فلنتوجه

صوب بغداد». ويتناقل الناس بسعادة ولهفة غامرتين إشاعة هروب صدام من العراق.

في نفس ذلك اليوم، شكّل ضباط الجيش، وبتشجيع ودعم من آية الله، لجنة، لكنهم لم يستطيعوا بموجبها فرض النظام على الشباب الذين قادوا أول المظاهرات ضد الدولة وفرضوا سيطرتهم على مرافق النجف العامة، فهم حتى لم يستطيعوا الاستفادة من تجارب الحوادث السابقة والتي أظهرت أنّهم يتصرفون بطريقة تعود على العدوّ بالفائدة وتعود عليهم بالضرر، أطلق قائد الكتيبة ـ المتقدمة في هجوم الدولة المضاد على كربلاء ـ النار على رأس ضابط أمن الكتيبة الرئيسي وغير وجهة وحدته، «لكن لم تستطع الهيئة من المحافظة على وحدة وتماسك الكتيبة» ندب أحد أفراد الكتيبة حظه قائلاً: «أخبرنا أفراد الكتيبة من العسكريين باستبدال ملابسهم العسكرية بمدنية وارتداء الدشداشة [لباس شعبي] والتوجه إلى بيوتهم».

في إحدى البلدات الصغيرة الممتدة على ضفاف نهر الفرات والقريبة من الحدود الإيرانية، ألقى أحد الأشخاص بالنائحة على قيادة المعارضة في إيران. محمد باقر الحكيم، سليل أحد العوائل الدينية الشيعية الموقرة، عاد ليستجمع قواه ويلمّ شمل شتات المعارضين في إيران تحت لواء قيادته، بعد لجوئه إلى الجانب الإيراني ابان حرب الثمانينات، والآن، ومن مدينة تقع عبر الحدود العراقية من مدينة البصرة تماماً، يقود المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وفي الحال، اعتلت جدران البيوت في البصرة والمدن الأخرى، مثل العمارة، القريبة من الحدود الإيرانية، صوراً للحكيم والقائد الإيراني الراحل آية الله الخميني. صدرت بيانات وبلاغات باسم الحكيم تطالب بالسيطرة الكاملة على الانتفاضة: «لا يُسمح بأي عمل خارج نطاق هذه السياقات، كل الأحزاب العاملة والمنطلقة من الحدود الإيرانية يجب أن تطيع أوامر الحكيم أيضاً، لا يُسمح لأي حزب بتجنيد

المتطوعين، لا يجوز نشر أي أفكار أو آراء، ما عدا تلك التي تنطبق مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف»[٣١].

في الأفق لا يبدو أن شيئاً ما سوف يحمل الثوار بعيداً عن قيادتهم، فقد سيطر احتمال حصول ثورة إسلامية على غرار الثورة الإسلامية في إيران على أغلب فئات الشعب العراقي، مثل، المسلمون السنّة، الأكراد، المسيحيون، والفئات العراقية غير المرتبطة بدين (العلمانية) وكل شخص له ارتباط بحزب البعث، بينما الولايات المتحدة وحليفاتها لم تكن مطمئنة بهكذا شعارات إسلامية، كأنَّ مماثلة ومطابقة الانتفاضة للثورة التي حصلت في إيران ورفع شعارات الجهاد الإسلامي، مناسبة وملائمة لصدام حسين، حتى أنَّ بعض قادة المعارضة العراقيين اعتقدوا وعلى وجه السرعة وبالأدلة التي لا تقبل الشك على التورّط الإيراني؛ «أرسل صدام من برآسة (الشرطة السرية) إلى الجنوب لرفع صور الخميني»، أخبرنا وبإصرار سعد جبر، شخص ضليع ومحنك في الأمور السياسية في المعارضة العراقية العلمانية، «فرقة بدر [تشكيل عسكري مؤيد لإيران ومعزز بمجندين من العراقيين المتواجدين في الخارج] لم تدخل العراق مطلقاً، تحدثنا مع الإيرانيين، وأقسموا بكتاب الله أنَّهم لم يرسلوا صور الخميني»[٣٢].

لاقى هذا الإنكار صداه في صفوف المبعدين العراقيين الإسلاميين في إيران ذاتها، والذين صُعقوا بمرارة من تصرف وموقف الإيرانيين تجاه الانتفاضة في العام ١٩٩١، «فقد شجعوا الانتفاضة ثم خذلوها، فقد سمحت الحكومة الإيرانية لأشخاص معدودين بتجاوز الحدود باتجاه العراق لغرض المساعدة ومدّ يد العون للثوّار، ولم يسمح لهم باصطحاب أي أسلحة معهم، فهم بالتأكيد لم يرسلوا أو يرفعوا صوراً ـ كانوا يخشون الردّ الأمريكي».. سواءً نشر صدام صوراً مزيفة أم لا، فقد أنجز جهداً ذكياً يتّسم بالحرفنة والمكر، كي يُظهر ويوضح للعالم تورّط عناصر مؤيدة لإيران في الانتفاضة بتمييزه لأحد عشر فرداً من عائلة الحكيم، معروفون بتحالفهم

وتعاطفهم مع النظام الحاكم في طهران، وسط تلك الأزمة، وقد أودعوا السجن بصورة سرية لعقد مضى من الزمن واعتقد العالم بأنّهم لقوا حتفهم منذ أمدٍ بعيد(٣٣).

يعلم القادة ذوي الحكمة والاطلاع الواسع العاملون في صفوف الثوّار، علم اليقين بأنّ كل شيء يعتمد على الأميركيين، فقد بدر سوء تصرف مهلك من قبل رئيس أركان الجيش الأمريكي، اللواء نورمان شوارزكوف، الذي سمح لمعظم التشكيلات العسكرية عالية الكفاءة والموالية لصدام، (الحرس الجمهوري) بكسر الطوق الذي فرضته جيوش قوّات التحالف والهرب قبل أربع وعشرين ساعة من إعلان جورج بوش قراره بوقف إطلاق النار؛ فعلى النقيض من تشكيلات الجيش العراقي الأخرى، لم يكن أفراد تشكيلات الحرس الجمهوري لقمة سائغة لنيران مدافع ودبابات وطائرات قوات التحالف، ويمكن تفسير فشل شوارزكوف في محاصرة الحرس الجمهوري يمكن في سعة أفق وعمق تفكيره بالعواقب المترتبة على محاصرته فيما يختص بالعراق، فهم قد دربوا باهتمام وكفاءة عاليتين، يدفع لهم رواتب شهرية مغرية، ومجهزون بصورة مفرطة، بحيث صمد معظمهم في ساحات الحرب بينما فرّ ودُمِّر بقية الجيش في الجنوب، لذلك فسيكونوا بلا ريب قوة هائلة للوقوف بوجه الانتفاضة المتحمسة والفوضوية في نفس الوقت والتي حكمت سيطرتها على جنوب العراق.

إنّ السبب الرئيسي وراء اندلاع الانتفاضة هو أنّهم [الثوار] اعتقدوا بأنّهم سيتلقوا الدعم والمساعدة من الأمريكيين» قال السيد مجيد، «كانوا على يقين بأنّهم لن يستطيعوا دحر صدام وهزيمته بالاعتماد على قدراتهم الذاتية. وكذلك اعتقدوا أنّ بإمكانهم إحكام السيطرة على المدن وسيتكلف الأمريكيون بمنع الجيش عن التدخل».

وبحلول التاسع من آذار، شنّ حسين كامل، ابن عم صدام وصهره،

هجوماً معاكساً على مدينة كربلاء، ثاني أكبر مدن المسلمين الشيعة، والتي تبعد ٦٠ ميلاً عن مدينة النجف الأشرف، مستخدماً في هجومه المضاد تشكيلات من الحرس الجمهوري المحافظة على سلامتها وكيانها من التدمير على أيدي قوات التحالف بعد هربها من الكويت، عندها توجّه العميد علي والضباط الآخرون إلى مدينة كربلاء لمدّ يد العون والمساعدة للثوار، وفي هذه الأثناء أحكمت قوّات الحرس الجمهوري قبضتها على مشارف المدينة المقدسة وما حولها مثيراً الرعب والفزع لدى المواطنين مجبرهم على الفرار إلى القرى المجاورة، أدركت حينها بأنّ هذه هي بداية النهاية، فعند الطرق الخارجية الرابطة مدينة كربلاء بالمدن والقرى الأخرى، والمزدحمة بالعوائل الفارّة من جحيم الحرب المطاردة من قبل الطائرات المروحية العراقية، أقدم طواقمها على سكب النفط الأبيض على الصفوف الطويلة من اللاجئين اللائذين بالفرار، مضرمي النار بعدها بواسطة قذائف نارية، وفي هذه الأثناء تحلّق طائرة أمريكية غير عابئة بما يحدث.

«الدينا رسالة تؤكّد بأنّ الأمريكيين سيدعمونا ويساعدونا»، حدثنا العميد علي وقد ارتسمت على محياه علامات الأسى والحزن الشديدين وهو يعيش مجدداً ساعة هربه مقفلاً إلى النجف من كربلاء، مسترخياً على كرسيه الوفير المريح في مكتبه الهادىء الكائن شمال لندن سبع سنوات خلت، قال مستذكراً: «لكني رأيت بأمّ عيني تحليق الطائرات الحربية الأمريكية فوق الطائرات المروحية العراقية، حامية لها ومزودة إيّاها بالمعلومات، حسبما أعتقد، كنا نتوقع منهم المساعدة، في تلك الأثناء يمكن رؤيتهم وهم يشاهدون من الأعلى منظر إبادتنا على الطريق الموصلة بين النجف وكربلاء، كانوا يلتقطون صوراً وكانوا يعلمون علم اليقين ما يحدث على الأرض؟

أقفل علي راجعاً إلى مدينة النجف الأشرف، والتي كانت تنتظر دورها في هجوم القوات العراقية عليها، تشاور علي ورفاقه الضباط مع آية

الله الخوئي، مستمعاً إلى آراءهم فصادق الزعيم الديني الشيعي الموقر على الفكرة القاضية إلى توجههم جنوباً والاتصال بقادة قوات التحالف، «محاطاً مسبقاً بوجهة نظرهم تجاهنا، فما الذي سيفعلوه؟»، وافق آية الله على مرافقة السيد مجيد لنا.

عندما توجه علي ووفده المفاوض القليل العدد بسيارتهم خلال مدن وقرى الجنوب المتوشحة بالفوضوية، كانت سيارتهم دائماً ما تحاط وعند كل مدينة أو قرية بحشود هائلة من المواطنين حين سماعهم خبر وجود ابن آية الله الخوئي برفقتنا. فعلى الرغم من مطالبة المواطنين بالتزوّد بالأسلحة اللازمة، يقول بعض المواطنين، بأنَّ الأمريكيين قد أوقفوا الثوار من التقدم تجاه حاميات الجيش المدمرة في مدينة الناصرية الواقعة على نهر الفرات آخذين الأسلحة والذخيرة منها، وفي أماكن أخرى، أضرمت تشكيلات من الجيش الأمريكي النار في مخازن السلاح المستولى عليها أو ينقلونها ويطرحوها بعيداً عن متناول الثوار. والأدهى من ذلك، كان الثوار بحاجة إلى أجهزة اتصال. فعلى الرغم من بسط نفوذهم على جميع مناطق الجنوب، كان الثوار الظافرون نادراً ما يتصل بعضهم بالآخر.

وعلى مشارف مدينة الناصرية، التقى الوفد المفاوض أول الأمر بالأمريكيين، الذين كانوا مزودين بدبابات «أم ابرامز» وناقلات أشخاص مدرعة، وهذا هو جزء من القوة الهائلة التي زحفت باتجاه الكويت ومنها إلى داخل الحدود العراقية. خلال هجوم قوات التحالف الخاطف نهاية شهر شباط. شرح الوفد العراقي للقائد الأمريكي المتواجد هناك، من يكونوا ولماذا هم هنا؟. لم يكن الاستقبال حاراً وودياً كما توقعوا، ابتعد الضابط الأمريكي عنا لفترة تزيد على العشر دقائق وأقفل عائداً مدعياً ادعاءً شديد الغرابة، حيث أخبرنا بأنّه لم يتمكن من الاتصال بمركز القيادة، فبالنسبة لضابط عسكري ضليع مثل علي، يبدو هذا الادعاء بعيد الاحتمال. اقترح الضابط الأمريكي وبصورة مقتضبة وعلى نحوٍ فظ بأنّهم حاولوا الاتصال

وتمكن من الاتصال بإحدى الوحدات الفرنسية، المتمركزة على بعد ثمانين ميلاً إلى الغرب من هنا، وألمح بضرورة الذهاب إلى هناك ومعرفة رأيهم.

شاعراً بالمرارة وخيبة الأمل بعدم الاكتراث هذا، توجّه الوفد العراقي، باحثاً عن القوات الفرنسية. عند العثور عليهم في آخر الأمر وذلك يوم الحادي عشر من آذار، بدا وأنّ خطأ قد تغير. في بادىء الأمر، استفسر المقدم المسؤول عن القوة الفرنسية وبالتفصيل من خلال مترجم جزائري عن الوضع الحالي في العراق وعن سبب قدومنا، قال إنّه سيحاول الاتصال بقيادة قوات التحالف، بدا مدركاً وبصورة تنمّ عن علم مسبق بمغزى وأهمية اسم الخوئي، بعد مضي أربع ساعات، عاد ليبلغنا بأنّ اللواء شوارزكوف شخصياً سيلتقينا في مدينة صفوان الواقعة على الحدود الكويتية في غضون يومين، تبعد صفوان مئتي ميل من هنا، فالتوجّه نحو صفوان بواسطة سيارة وعبر بلد تنتشر وحدات تابعة للحكومة العراقية فيه هنا وهناك، تعتبر مغامرة محفوفة بالمخاطر. أليس من الممكن استخدام طائرة مروحية لنقلنا حيث نشاهد مثيلاتها مقلعة وباستمرار من القاعدة الجوية الواقعة على بعد مرمى البصر؟ سأل الوفد المفاوض قليل العدد، بادىء ذي بدء، أخبرهم الفرنسيون بأنّ طائرة مروحية ستكون متيسرة، بات الحصول على طائرة مروحية أمر يسير، انتظرنا ثلاثة ليالٍ في مدينة السماوة مستحوذاً علينا شعوراً بالإحباط، مبلغيهم وباستمرار بأنّ الاجتماع مع شوارزكوف سيؤجل لبعض الوقت، يروي السيد مجيد بأنّه أثناء محادثاتهم والفرنسيين أخبرهم الفرنسيون: «أنّ الأمريكيين يشعرون بالقلق إزاء الإيرانيين. مستفسرين عن الجهة التي أدخلت صور الخميني داخل العراق؟ أوضحت لهم بأنّي لم ألاحظ وجود أي صورة للخميني في أي من المدن التي اجتزتها وصولاً إلى هنا. أخبرتهم بأنّ المواطنين حسبوا صور والدي، آية الله العظمى الخوئي، بأنّها صور الخميني كون كلاً من الرجلين كبيري في السن مع لحية طويلة بيضاء وعمامة سوداء».

أخيراً جاء الرد من الأمريكيين. «أخبرنا بأنَّ الاجتماع المزمع عقده في صفوان قد ألغي وسوف لن يرسلوا طائرة مروحية لنقلنا إلى هناك»، أدرك حينها السيد مجيد بأنَّ الثورة محكوم عليها بالإخفاق.

عرف صدام بما جرى في ذلك الحين، على مسافة اثنى عشر ميلاً شمال بغداد، تقبع مجموعة منازل ومباني محمية بإفراط شديد في مجمع الراشدية ضاماً في ثناياه مركز القيادة لوكالة المخابرات ذائعة الصيت والتي تراقب بأحدث وسائل الاتصال الاليكترونية، مشتملة على نظام اتصالات هاتفية عبر الأقمار الصناعية. أثناء اندلاع الانتفاضة، تسلم رئيس الاستخبارات العسكرية وفيق السامرائي نسخة طبق الأصل عن اتصالين بالراديو تمّ اعتراضهما بواسطة واحد من مراكز التنصت الكائنة في مجمع الراشدية. متبعاً إجراءات الاستخبارات الطارئة والخاصة، أسرع بإرسال نسخة من شريط التسجيل الخاص بالاتصالين إلى صدام مباشرة[٣٤].

كان الاتصالان المُعترضان يجري بين ثائرين من المسلمين الشيعة في منطقة ما قرب مدينة الناصرية، وكما رَويت من قبل السامرائي شخصياً، فقد جرتا كالتالي: «ذهبنا لطلب دعم ومساعدة الأمريكيين»، أبلغ أحد المتكلمين مستمعه. «أبلغونا بأننا سوف لا نقدم لكم الدعم والمساعدة لأنّكم وببساطة من مؤيدي ـ جماعة ـ السيد [يمكن أن يكون قصدهم محمد باقر الحكيم]». «أطلبْ منهم مجدداً، واطلب مساعدتهم مرةً أخرى».

وجاء الردّ مسرعاً. «قالوا وبالحرف الواحد، سوف لا نقدم لكم الدعم لأنّكم شيعة ومتعاونين مع إيران».

إنَّ خشية أمريكا وحذرها من التدخل الإيراني قد حكم على الانتفاضة بالإعدام المبكر ولم تحصد سوى الشجب والاستنكار. فإذا كان الرئيس العراقي قد أوعز حقاً بتوزيع صور الخميني في المدن المستولى عليها جنوب العراق، فإنَّ خطته الماكرة قد حققت نجاحاً باهراً. على أي حال،

فقد كانت هذه هي نقطة التحوّل الرئيسية في مجرى الانتفاضة. ولا بدّ من القول إنّ صدام كان عارفاً ومتيقناً بأنّه لا بدّ من إنقاذه عقب كل ما جرى.

«بعد هذه الرسالة» يقول السامرائي، وفي الحال أصبح النظام أكثر ثقة ويقيناً في بقائه وديمومة كيانه. وبعد ذلك شرع [صدام] بمهاجمة الانتفاضة والقضاء عليها.

كانت أول مدينة سقطت بيد الدولة هي البصرة، بعد مرور أسبوعاً كاملاً عاشته المدينة خارج نطاق سيطرة صدام، فعند أراضي السهل الجنوبي المنخفضة والذي يمتد لمسافة خمسمائة ميل من جبال المنطقة الكردية إلى الخليج حيث كان بإمكان وحدات الجيش العراقي الآلية من الالتفاف حول الثوّار ومحاصرتهم، ولتنفيذ هذا المخطط، فقد استولت، الدبابات العراقية من الفرقة الواحدة والخمسين الآلية، واحدة من التشكيلات العسكرية المعدودة التابعة للحرس الجمهوري والتي نفدت من التدمير بعد كارثة الكويت، وبسرعة فائقة على الطريق الرئيسي المشرف على أحياء الطبقة العاملة الفقيرة والممتدة شمال مدينة البصرة، تزود البيوت القرميدية الواطئة حماية ضئيلة ضد رصاص البنادق الميكانيكية الثقيلة. صوبت الدبابات فوهات مدافعها مطلقةً وابل قذائفها على مراكز المقاومة مثل مخفر الإطفاء المحلي، والذي احترق بدوره عن آخره. «يمكن القول بأنّ أكثر من ألف شخص قد لاقى حتفه في هذا الحادث» قال الدكتور الراوي بعد مضي ستة أسابيع. «أصدرت مستشفى البصرة العام ست شهادات وفيات فقط! كان وقتاً عصيباً، يمكنك مشاهدة الكلاب ناهشة جثث القتلى الأبرياء الملقاة على قارعة الطرق[٣٥].

كان القتال في المنطقة السهلية لمنطقة الفرات الأوسط أكثر ضراوةً[٣٦]. تقدمت دبابات من تشكيلات الحرس الجمهوري بقيادة حسين كامل، بداية الأمر، تجاه ناحية عون، إلى الشرق من كربلاء، مشددي

الطوق على مدينة كربلاء من الخلف، عازليها عن منطقة الجنوب، وكعملية احترازية اقتطعت قوات الجيش المتقدمة وأحرقت بساتين النخيل الواقعة على جوانب الطرق المؤدية إلى مدينة كربلاء، لتفويت الفرصة على الثوار من استغلالها للاختباء والتخفي وعمل كمائن للإيقاع بجنودهم، وبحلول الثاني عشر من آذار، يقول أحد الثوار المدافعين عن المدينة الرابضين داخلها، «لقد انتهت كربلاء، على الرغم من أنّ المقاومة استمرّت لغاية السادس عشر من آذار»، قصفت مدفعية الجيش ودباباته وبصورة منتظمة ومستمرة المحلات والمعامل الصغيرة الكائنة بين مرقدي العباس والحسين، حيث يبعد أحدهما عن الآخر مسافة ٤٠٠ ياردة فقط، فقد أصاب صاروخ موجّه سقف الرادف المزخرف بالقرميد الأزرق والأصفر لمرقد العباس، الشهيد المحارب المعروف بشجاعته وقوّة بأسه عند المسلمين الشيعة. وبعد إعادة السيطرة على المدينة وإخضاعها للسلطة مجدداً، بقيت آثار وذكريات الانتفاضة عالقة في الأذهان ولا يمكن نسيانها، ومن بين تلك الشواهد التي لا تزال قوّات الجيش العراقي تحتفظ بها هي بعد دخولهم حرم مرقد العباس دخلوا غرفة استراحة الزائرين، حيث لاحظوا وجود أنشوطة حبل تتدلى من السقف، والتي تفسر، حسب قول المسؤولين الحكوميين، مشيرين إلى بقع الدم المنتشرة في أرضية الغرفة، أنّ هذه الغرفة كانت تستخدم لإعدام أعضاء حزب البعث الحاكم أو تقطيعهم إرباً حتى الموت من قبل الثوار.

يرفع الجنود حال استيلائهم على كل مدينة، صوراً لصدام حسين، ففي مدينة النجف الأشرف على سبيل المثال، حيث اقتطعت نيران مدافع الهاون بعضاً من أحجار فناء المرقد الحيدري، وضع الجنود وبصورة تنم عن حقدٍ دفين وسوء خلق، صورة للرئيس العراقي على كرسي بجانب الحجارة المتراكمة جرّاء قصف قوات الجيش الوحشي للمدينة، حيث تصوره مرتدياً بدلة من نسيج صوفي، معتلياً منحدراً جبلياً شاهقاً، حانياً

جسده ومبتسماً في نفس الوقت لقطف وردة جبلية، منظر يذكر بمشهد من فيلم (صوت الموسيقى).

تبنت القوات الحكومية القيام بأعمال انتقامية فورية، حال إعادة سيطرتها على أي من المدن الممتدة عبر جنوب العراق، فقد أقتيد آية الله العظمى الخوئي وولده محمد تقي إلى العاصمة بغداد، فبعد قضائهما ليلة في مركز قيادة الاستخبارات العسكرية، استدعيا للمثول أمام الرئيس المفعم بالغضب والممتلىء حنقاً وغيظاً، صدام حسين، ممضين ساعتين بحضرته(٣٧). روى محمد تقي، الذي أمضى معظم ساعتي اللقاء صامتاً، تاركاً والده يتجاذب أطراف الحديث مع صدام، قال صدام: «لم يخطر ببالي ولو للحظة أنّك فاعلاً شيئاً كهذا»، أجابه الرجل الطاعن في السن موجّهاً أنظاره اتجاه صورة زيتية معلقة على الجدار، بأنّه أراد السيطرة على العنف الذي غلف الانتفاضة والفوضى التي سادت الشارع. ردّ عليه صدام قائلاً: «كلا، لكنك أردت الإطاحة بي، الآن فقد خسرت كل شيء. نفذت كل ما أراده الأمريكيون منك عمله».

بينما كان آية الله العظمى الخوئي لايزال متواجداً في بغداد، اختفى ما يقارب على (١٠٢) من طلابه وأتباعه، ولم يُعثر لهم على أثر حتى الآن، معيديه إلى بيته الكائن في مدينة الكوفة ومشددي الحراسة حوله حيث استقرّ هناك، مستلقياً على سريره، تحت إقامة جبرية مشددة، مقدماً من قبل الحكومة العراقية للزائرين الأجانب، كان ـ عليه أن يقول ـ فقط وبغموض!: «لم يكن ما حصل في مدينة النجف والمدن الأخرى ليرتضيه الشرع وهو ضد إرادة الله». وأخبرنا بعد ذلك، «لم يأت أحد لزيارتي، لذلك لم أكن لأعرف ما يحصل. كنت حينها أعاني من صعوبات في التنفس»(٣٨).

كانت عقوبة الشخص المتورط في الانتفاضة تأخذ شكل إطلاق

رصاصة في مؤخرة الرأس، لكن ما كان ملفتاً للنظر حقاً هو الوحشية والعنف والقسوة التي استخدمها قادة حزب البعث الحاكم في التخلص من أعداءهم المشتبه تورطهم في الانتفاضة. فقد كان الحزب يتبع دائماً سياسة العنف والقسوة لإثبات هيبة وسطوة وقوة السلطة السياسية، والأدهى من ذلك هو قيامهم بتسجيل أعمالهم الوحشية المقيتة على أشرطة ڤيديو وعرضها لغرض تشجيع وتقوية مؤيديهم وإخافة مناهضيهم.

في شهر آذار من العام ١٩٩١، عرض الحزب الحاكم فيلماً لعلي حسن المجيد، المنصَّب حديثاً وزيراً للداخلية، وابن عم صدام، المكنى في منطقة كردستان العراق بـ[حسن كيمياوي] لاستخدامه الغازات الكيمياوية السامة ضد الأكراد في العام ١٩٩٨، يُصوره الفيلم وقادة الحزب الحاكم الآخرين وهم يطاردون الثوار بوحشية في الأراضي السهلية والمستنقعات الواقعة حول مدينة الرميثة الواقعة بين مدينتي النجف والناصرية جنوب العراق[٣٩].

يُبدي، المجيد، الذي شغل منصب محافظ لفترة وجيزة للكويت، وكما يُصوره شريط الفيلم، القليل من الرحمة في معاملته للمسلمين الشيعة كالتي أبداها من قبل للأكراد، يُصدر أوامره لأحد قوّاد الطائرات المروحية العراقية وهو في طريقه لمهاجمة الثوار المستولين على جسر: «لا تعود حتى تخبرني بأنّك قد أحرقتهم عن آخرهم، وإذا لم تحرقهم فالأفضل ألاّ ترجع مطلقاً». وبلحظات يلتحق به محمد حمزة الزبيدي، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء، والذي تعززت سمعته ونمت بسبب اتباعه أسلوب الوحشية والقسوة في تعامله مع الثوار الشيعة أثناء وبعد الانتفاضة، تراه، كما يصوره شريط الڤيديو، ضارباً وصافعاً ومهيناً السجناء المقيدين والملقين على الأرض والذين لا حول ولا قوّة لهم، قائلاً: «النعدم واحداً منهم حتى يعترف الباقون». يبدو السجناء، وجلّهم مرتدين ملابس مدنية، مرعوبون ومذعنون للأمر الواقع ولمصيرهم المحتوم، وأيضاً هادئون وصامتون، عدا

ترديدهم بيأس وقنوط وصوتٍ ضئيل «عبارة: «رجاءً لا تفعل هذا»». وعلى بعد ياردات قليلة من هذا المكان وفي الساحة الخلفية يُسمع هدير إطلاق النار من مدفع رشاش. المجيد، الذي يشبه إلى حدٍ بعيد صدام حسين، يُدخن وبلا انقطاع السيجارة تلو الأخرى أثناء عملية استجوابه للسجناء. مخاطباً أحدهم: «لا تعدم هذا الرجل. أعتقد أنّه سيكون ذا فائدة لنا»، مستخدماً أسلوب الحرب النفسية القاتلة ضد الثوار السجناء، يزمجر الجنود المنتقون انتقاءً خاصاً من إحدى الوحدات العسكرية الفائقة التدريب، ويهددون وبصوتٍ عالٍ مخاطبين أحد السجناء «قواد»، و«ابن العاهرة» على سجينٍ آخر.

وبحلول السادس عشر من آذار، شاعراً بثقة عالية بالنفس، خاطب صدام أبناء شعبه في حديث مذاع عبر الراديو، موضحاً أنّه لم يتحدث لشعبه حال انتهاء الحرب، مفضلاً الانتظار «حتى تبرد الخواطر... إضافة إلى، الحوادث المؤلمة التي عصفت بالبلد في الوقت الحاضر، هما السببان اللذان أشغلاني عن التحدّث إليكم»، وفي خطابه أيضاً، تراه ينحي باللائمة على العملاء الإيرانيين في تأجيج أوار انتفاضة الجنوب ـ «قطعان من الخونة الموسومين بالحقد والضغينة، تسللوا من داخل وخارج القطر» [في إشارة إلى إيران] ـ بينما تراه مذكراً مستمعيه من الأكراد بأنّ «كل حركة تحررية مرتبطة من بعيد أو من قريب بجهة أجنبية... لا تجلب إلاّ الخسران والدمار لشعبنا الكردي»، وبأنّ الأقطار المجاورة ذات الأقليّات الكردية، سوف لا تسمح بإقامة دولة مستقلة لأكراد العراق خوفاً من قيام شعوبها الكردية بتقليد نمط الدولة الكردية المستقلة في العراق، نقطة قانونية لا جدال فيها. مصوّراً نفسه بالشخص الذي يقف عائقاً أمام تحويل العراق إلى لبنان آخر وتهديد الأقليّة السنية، الحاكمة، بالخطر.

على أيّة حال، نفذ الأكراد بالأراضي التي يمكن الدفاع عنها في الشمال؛ كان لدى مسعود برزاني وجلال طالباني ما يقارب الخمسين ألف

«بيشمرغه [الفدائيون] عندما بدأوا هجومهم ملتحقاً بهم ما يناهز على المائة ألف مقاتل من مليشيا «الجحوش» المنتمين لعشائر حليفة لصدام، إضافة إلى العديد من المجندين الأكراد الهاربين من الجيش العراقي، ان السبب الرئيسي والحقيقي لتخلي الجحوش عن نصرة صدام وتحولهم لمحاربته هو اعتقادهم بأنّه سيخسر رهان الحرب لا محالة، وبعد مضي بضعة أسابيع، بدت القوات التي سحقت انتفاضة الجنوب غير جديرة بالاعتماد عليها في الاستيلاء على المنطقة الشمالية، وذلك عند معاودة صدام توجهه نحو المنطقة الشمالية للهجوم عليها، وبانسحاب قوات التحالف من أراضي العراق الجنوبية، أحكم صدام قبضته على العاصمة بغداد، واستعاد مدينتي البصرة وكربلاء، ساعدت عملية الاستيلاء على مدينة كركوك الغنية بالنفط، حيث بدأ أول حقل نفطي عراقي بالإنتاج عند العام ١٩٢٧، في إثارة المسلمين السنة ضد النظام، فصدام لم يكن مستعداً للتخلي عن السيطرة على هذه المنطقة النفطية الحيوية لصالح الأكراد. وبعد مضي عدة أشهر، اعترف عزّت إبراهيم الدوري، نائب الرئيس العراقي، إلى وفد كردي مفاوض «إذا استوليتم، أنتم الأكراد، على مدينة كركوك، تُرى أترانا سنحشد ونؤهب قوات جيشنا لخوض الحرب ضدكم!»[٤٠] في هذه النقطة بالذات واجه الأكراد معضلتين عسكريتين غير قابلتين للحل، فاثنان من المدن الكردية الكبيرة التي استولوا عليها، كركوك وأربيل، تقعان على أراضٍ سهلية منخفضة أسفل الجبال، لذلك فليس بمقدورهم الدفاع عنها بمقاتلي عصابات مزودين بأسلحة خفيفة مقابل دبابات مدعومة بالمدفعية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، هو أنَّ مدينتي السليمانية ودهوك، العاصمتين الإقليميتين غير حصينتين تقريباً ومعرضتين للمهاجمة والسقوط بأيدي الأعداء، لكن هذه المدن تؤوي ما يزيد على الثلاثة ملايين مواطن كردي، فالبيشمرغه، حتى بعد دعمهم بقوات الجحوش، لا يمكنهم التقهقر والارتداد إلى الجبال والوديان العميقة والضيقة المميزة لمنطقة كردستان،

ويتخلوا عن عوائلهم في المدن. وعوضاً عن ذلك، عليهم أن يلوذوا بالفرار بمرافقة عوائلهم. روى مسعود برزاني مؤخراً، بأنّه قبل هجوم قوات الجيش العراقي بقليل في التاسع والعشرين من آذار، استعرض عسكرياً الآلاف من المتطوعين الأكراد قرب راوندوز، في قلب منطقة كردستان، وبعد مضي عدة أيام، اختفى الجميع[٤١]. حتى بلغ الأمر به وبحراسة الأشخاص فقط أن يُجبروا على الدفاع عن ممر حيوي قرب مركز قيادته الرئيسي في مصيف صلاح الدين. لعدّة سنوات ولا تزال، تشير دبابة عراقية محترقة إلى النقطة التي توقف بها صف من الدروع العراقية.

وأثناء شنّ الهجوم العراقي المضاد ألقت الطائرات المروحية العراقية دقيق حنطة على القوات الكردية المتقهقرة نحو الجبال، راسمي انطباعاً في أذهان المواطنين الأكراد باستخدامهم أسلحة كيمياوية، كان الهدف من هذا هو إحداث الذعر والهلع عند المدنيين الأكراد وتذكيرهم بالسابقة المؤلمة التي خلفها صدام باستخدامه المفرط للغازات السامة في هجومه عليهم لثلاث سنوات خلت فقط. وقد حققت هذه الخطة نجاحاً منقطع النظير، حيث لاذ بالفرار ما يناهز المليون مُواطن كردي طلباً للنجاة داخل تركيا وإيران.

وبنهاية آذار، استعاد صدام سيطرته على جميع المدن الجنوبية، سقطت سامراء، وبسقوطها يكون قد سقط آخر معقل للثوّار وذلك في التاسع والعشرين من شهر آذار، دخلت قوات الحرس الجمهوري مدينة السليمانية، آخر معقل للثوار الأكراد في الثاني من شهر نيسان، حيث أحيا صدام أمجاد الثوّار العظام، حتى وإن كان بالشارب فقط، كانت القوات المتقدمة تعاني من نقص حادّ في التجهيزات، حتى أنّ الدبابات التي استعادت السيطرة على مدينة كربلاء كانت من طراز بريطاني قديم (شيفتن) والتي استولى عليها الجيش العراقي خلال حربه مع إيران، نفذت الذخيرة تقريباً، (فقدنا ما يقارب المئتين وخمسة ملايين قذيفة في الكويت، وعندما

طلبنا من الأردنيين ملاييناً قليلة من الذخيرة، ردّوا علينا بالرفض»، صرّح وفيق السامرائي قائلاً: «وبحلول آخر أسبوع من عمر الانتفاضة، كانت ذخيرة الجيش من طلقات رشاشة الكلاشنكوف دون المئتين وسبعين ألفاً»، كان هذا العدد يكفي لقتال يومين فقط.

نجا معظم أفراد القوة العسكرية المهاجمة بشقِ الأنفس، والآن وقد تغلّب صدام على المصاعب التي تسببت بها أزمتي هجوم قوات التحالف واسترجاعها للكويت وانتفاضة أبناء شعبه من الشيعة، عاودت حالة الشعور بالثقة بالنفس ـ جنون العظمة ـ والتي تطغي على تصرفاته عندما غزا الكويت لثمانية أشهر مضت قبل تقهقره وانهزامه منها[٤٢]. «لا تبدو الأمور سيئة»، قالها مخاطباً أحد ثقاته بعد انحسار الانتفاضة، «في الماضي، استفاد الأعداء من أخطائنا التي ارتكبناها، في المستقبل، سوف نجلس بكل روية وهدوء ونستفيد من الأخطاء التي سيرتكبها أعداءنا»[٤٣].

اعتقد صدام للوهلة الأولى، أنّه بإمكانه في الوقت الحاضر العودة إلى ما كان عليه قبل الأول من آب، ١٩٩٠، اليوم الذي سبق غزوه للكويت. لكن العالم من حوله قد تغير، فالولايات المتحدة وحليفاتها، بصورة رئيسية إلى بريطانيا العظمى، مصرّون ومصممون وبصورة لا تقبل الشك على أن لا يكون صدام حليفهم السابق، في وضع يمكنه من تهديد مصالحهم في الشرق الأوسط. ففي الفترة التي سبقت آب، ١٩٩٠، ترك ليفعل ما يشاء، حتى في تعامله مع أبناء شعبه وفي تبذيره المسرف بما ينوف على البليون دولار من مبيعات النفط العراقي للإنفاق على طموحاته المتسمة بالمبالغة الحمقاء. وفي نهاية آذار، ١٩٩١، وحتى بعد قمعه وإخماده للانتفاضة، فإنّ سلطته وملكوته قد أصابهما الوهن والضعف، فالعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل مجلس الأمن التابع للأُمم المتحدة في السادس من آب، ١٩٩٠، التي تحظر على العراق تصدير مادة النفط الحيوية بالنسبة له وكذلك كل المعاملات التجارية الاعتيادية الأخرى مع دول العالم، كان

هدفها الرئيسي هو إجبار العراق على الخروج من الكويت، لكن، وحتى الوقت الحاضر، وبالرغم من تحرير الكويت من قبل جيوش قوات التحالف، لا تزال العقوبات الاقتصادية مفروضة. ففي حالة عدم رفع العقوبات الاقتصادية، سيُقرر إيراد صدام ـ ومستوى معيشة المواطن العراقي ـ في المقر الرئيسي للأُمم المتحدة في نيويورك وواشنطن، وسوف لا يتمتع العراق بعد الآن باستقلاليته الكاملة كدولة مستقلة وذات سيادة. ولكي يبقى صدام حسين في الحكم وتحت هذه الظروف الصعبة، فعلى أعدائه ارتكاب المزيد من الأخطاء.

الهوامش

(١) تصريحات: مرفق أخبار البث الخارجي، تقرير الشرق الأدنى: ٤٣. ٩١ ص٣٣.

(٢) رأي مطلع: راجع كولين باول، رحلتي الأمريكية، (نيويورك: راندوم هاوس، ١٩٩٥)، ص٤٦١.

(٣) «ما هو علم السياسة؟»: لقاء صحفي مع الدكتور حسين الشهرستاني، طهران، ١٠/ ٤/ ١٩٩٨.

(٤) «كنت معتبراً نفسي ميتاً حينها»: لقاء صحفي مع عبد الكريم الكباريتي، عمان، ٩/ ٣/ ٩٨.

(٥) قرار الغزو أمر إلهي: الغارديان، لندن، ١٠/ ٦/ ٩١.

(٦) طارق عزيز: لقاء صحفي أجراه أندرو كوكبيرن مع زيد الرفاعي، عمان، شباط ١٩٩٢.

(٧) خير الله: وفيق السامرائي، مع ذلك، يعتقد بأنها حقاً كانت حادثة مستذكراً بأنَّ الجو كان سيئاً للغاية ذلك اليوم ليقلع سقف مركز قيادة جهاز مخابراته. لقاء صحفي، لندن، ١٠/ ٣/ ٩٨.

(٨) «قائدي فرقتين فقط»: بيير سالينجر، الملف السري: البرنامج الخفي وراء اندلاع حرب الخليج (لندن: منشورات بينجوين، ١٩٩١)، ص١٥.

(٩) «في حالة إقدامي على تبني مقترح سلام»: في نفس الكتاب، ص١٨٧.

(١٠) «البقاء دون حراك»: فالح جابر، في «العراق منذ حرب الخليج»، احتمالات إحلال الديمقراطية، رئيس التحرير فرات هازلتون، (لندن: منشورات زيد ١٩٩٤)، ص١٠٤.

(١١) «لاس فيغاس»: مايكل غوردون وبيرنارد أي. بريز، جنرالات الحرب (نيويورك: منشورات باك باي، ١٩٩٥)، ص٢١٥.

(١٢) مضمار سباق الخيل: باتريك كوكبيرن، الاستقلال، لندن، ١٧/ ١/ ٩١.

(١٣) «هوايتنا الرئيسية»: لقاء صحفي في بغداد، ١٦/ ١/ ٩١.

(١٤) الخوف من هجوم نووي: ركز على هذه النقط بالذات من قبل بضعة عراقيين في أواخر كانون الثاني خلال لقاءات أجراها باتريك كوكبيرن. وبمرور الوقت كان من الواضح بأنّه لا يوجد أدنى احتمال لحدوثه، وليس هنالك وقوداً كافياً للاجئين للعودة إلى ديارهم.

(١٥) الفيلة: ملاحظة شخصية، باتريك كوكبيرن، بغداد، ١٧/ ٢/ ٩١.

(١٦) صدام يلتقي تشكيلات وحداته العسكرية: باتريك كوكبيرن، بغداد، ١٦/ ١/ ٩١.

(١٧) «نحن على علم بكل ما يتعلّق بهذه الأسلحة»: لقاء صحفي مع العميد علي، لندن، ١٣/ ٣/ ٩٨.

(١٨) «سمعتهم القديمة في الوحشية. . .» السير أرنولد ويلسون: الموالون: وادي الرافدين ١٩١٤، ١٩١٧، المجلد الأول، (أوكسفورد: مطبعة الجامعة، ١٩٣٠)، ص١٣٦.

(١٩) النقيب شيروان: لقاء صحفي، مصيف صلاح الدين، منطقة كردستان، حزيران ١٩٩١.

(٢٠) الولايات المتحدة تتجنب إحصاء أعداد القتلى: لقاء صحفي مع مسؤول كبير سابق في وكالة المخابرات المركزية، واشنطن، ٨/ ٢/ ٩٨.

(٢١) «لم نخسر ضابطاً مطلقاً»: لقاء صحفي مع وفيق السامرائي، لندن، ٢/ ٦/ ٩٨.

(٢٢) لم نقدم أي إصابات في الأرواح في قرية طُليحة: لقاء صحفي مع حسن حمزي، طليحة، تموز ١٩٩١.

(٢٣) «كنا توّاقين للانسحاب»: فالح جابر في «لماذا فشلت الانتفاضة» رئيس التحرير، فران هازلتون (لندن: منشورات زيد، ١٩٩٣) ص١٠٧.

(٢٤) الفنادق: باتريك كوكبيرن، لقاءات صحفية في بغداد، ٢٢/ ٤/ ٩١.

(٢٥) اندلاع الانتفاضة الكردية: جوناثان راندال، «عقب هكذا معرفة، ما هي المغفرة؟»: مواجهاتي في منطقة كردستان (نيويورك: فارار ستراوس وجيروكس، ١٩٩٧) ص ٤٠ـ ٤١.

(٢٦) «حجي بوش» نفس الكتاب، ص٤٥.

(٢٧) الحلة: لقاء صحفي مع حسين الشهرستاني، طهران، ١٠/ ٤/ ١٩٩٨.

(٢٨) «في بادىء الأمر كنا مجانين بعض الشيء»: كنعان مكية، العنف والصمت (نيويورك: و. و. نورتون، ١٩٩٣)، ص٧٣.

(٢٩) الفتوى والنصوص: نفس الكتاب، ص٧٤ ـ ٧٥.

(٣٠) «لا أحد يعرف ما الذي يجري»: لقاء صحفي مع السيد مجيد الخوئي، لندن، ٢/ ٦/ ٩٨.

(٣١) جابر، المصدر نفسه، ص١٠٨ ـ ١٠٩.

(٣٢) «قد أقسموا بالقرآن الكريم»: لقاء صحفي مع سعد جبر، لندن، ١٢/ ٣/ ٩٨.

(٣٣) التصرف الإيراني: لقاء صحفي مع حسين الشهرستاني، طهران، ١٠/ ٣/ ٩٨.

(٣٤) رسالة مُعترضة: لقاء صحفي مع وفيق السامرائي، لندن، ١٠/ ٣/ ٩٨.

(٣٥) «ألف شخص لقي حتفه في البصرة»: لقاء صحفي وملاحظة شخصية صدرت من باتريك كوكبيرن في البصرة، ٢٢/ ٤/ ٩١.

(٣٦) مشاهد من مدينتي النجف الأشرف وكربلاء: زيارة إلى مدينتي النجف الأشرف وكربلاء، باتريك كوكبيرن، ١٥/ ٤/ ٩١. لقاء صحفي مع اللواء عبد الخالق عبد العزيز، محافظ كربلاء، وعبد الرحمن الدوري، محافظ النجف، كلاهما أكد على التورط الإيراني، عارضين بعض الذخيرة الحربية ومتفجرات «تي. إن. تي» والتي أفاد بأنها من أصل إيراني.

(٣٧) لقاء الخوئي مع صدام، والتحقيق مع محمّد: لقاء صحفي مع مجيد الخوئي، لندن، ٢/ ٦/ ٩٨. يستذكر محمد تقي هذه الأحداث مع أخيه، سيد مجيد، قبيل مقتله والذي يبدو أنّ عائلته مقتنعة بأنّه حادث سيارة مدبّر من قبل الحكومة في الطريق الرابط بين النجف وكربلاء. في ٢١/ ٧/ ٩٤.

(٣٨) تقديم السيد الخوئي من قبل الحكومة العراقية: لوحظ من قبل باتريك كوكبيرن، بغداد، ١٥/ ٤/ ٩١.

(٣٩) يمكن أن يميز المكان لأنّه في إحدى النقاط يُظهر الفيلم علامة إرشاد طريق تُقرأ «الرميثة».

(٤٠) «فقط عندما تستولوا أنتم الأكراد على مدينة كركوك»: لقاء صحفي مع هوشيار زيباري، لندن، ٣/ ٦/ ٩٨.

(٤١) آلاف المتطوعين الأكراد: لقاء صحفي مع مسعود برزاني، صلاح الدين، مايس، ١٩٩١.

(٤٢) عبارات نارية: لقاء صحفي مع وفيق السامرائي أجري من قبل أندرو وباتريك كوكبيرن، لندن، ١٠/ ٣/ ٩٨.

(٤٣) «أخطاء»: لقاء صحفي أجري مع سعد البزاز، رئيس تحرير صحيفة الجمهورية السابق، أجري من قبل باتريك كوكبيرن، لندن، ١٦/ ٣/ ٩٨.

الفصل الثاني

لا يزال نظام صدام حسين قائماً

انقضت ثلاثة أشهر على صمت فوهات مدافع قوات التحالف وأسلحتها في الكويت، وضعت رسالة سرية للغاية على طاولة فرانك اندرسون، المسؤول الأقدم ذو الشعر الأشيب في مركز قيادة وكالة المخابرات المركزية في لانجلي، فيرجينيا. رمق اندرسون الرسالة بعين كئيبة وبائسة وكتب على حافة الرسالة بصورة مستعجلة ومن دون عناية (لا أحب هذا).

كانت الرسالة عبارة عن (نتائج بحث وتقصي) موقعة من قبل جورج بوش، مفوضاً وكالة المخابرات المركزية إعداد عملية سرية (لخلق الظروف المناسبة لتجريد صدام حسين من القوة)، وأندرسون، بوصفه رئيساً لشعبة الشرق الأدنى في مديرية عمليات الوكالة، فقد كان الرجل المسؤول عن تنفيذها، طُلِبَ منه تحقيق النجاح في تنفيذ عملية عجز عن تحقيق النجاح فيها سبعمائة ألف جندي من قوات التحالف ولا يخالجه أدنى أمل في إمكانية تحقيقها، «لم تكن لدينا آلية مستقلة أو مجموعة آليات والتي يمكن بواسطتها ابتكار الخطة المناسبة للتخلص من صدام حسين في ذلك الوقت»، هذا ما أدلى به مؤخراً[1].

واجهت مسؤولي وكالة المخابرات المركزية أوامراً تتسم بالعجرفة عن طريقة تعاملهم مع بعض القضايا المثيرة للجدل ـ كما هي الحال في عملية (التخلص من الخميني) ـ مقتبساً القول المأثور المصاغ من قبل مدير الوكالة السابق، ريتشارد هيلمس: (غالباً ما يكون العمل السري بديلاً للسياسة). كان على اندرسون دفع ثمن فشل المخططين الحربيين آخذين بنظر الاعتبار مستقبل العراق بعد انتصار قوات التحالف في الكويت.

كان جورج بوش شخصياً أول من عبّر عن انطباعه قائلاً بأن الحرب قد تكون انتصاراً عسكرياً بدون تحقيق الظفر فيها. (كي أكون أكثر صدقاً معك، لم أشعر لحد الآن بذلك الشعور الرائع الذي شعر به الشعب الأميركي). متحدثاً بعد يوم واحد من قرار وقف إطلاق النار. (أعتقد بأني أريد أن أرى نهاية لهذا الأمر. والآن لا يزال نظام صدام حسين قائماً).

أمر الرئيس الأميركي بوش بوقف إطلاق النار بعد اكتساح قواته الكويت في غضون ١٠٠ ساعة في قتال غير متكافىء وبأقل عدد من الخسائر. كان التكافؤ في القوة العسكرية بين الطرفين (العراق من جهة وقوات التحالف من جهة أخرى) يشبه مباراة بيسبول رتيبة ولا يبدو كبار الضباط الأمريكيين متلهفين لتحطيم الرقم القياسي المسجل، بخوضهم جولة قتال إضافية، ومع ذلك، فقد أكد البيت الأبيض بأن قوات الحرس الجمهوري، أشد القوات المسلحة العراقية وأكثرها ولاءً لصدام واكفأها براعة في القتال، قد أوقع بها في فخ قوات التحالف ولا يمكنها كسر الطوق ـ المفروض عليها ـ حيث كان تدمير قوات الحرس الجمهوري أحد أهداف الحرب الرئيسية للقيادة العسكرية الأميركية.

في واقع الأمر، قبل دعوة بوش قواته بالتوقف، فإن الغالبية العظمى من قوات الحرس الجمهوري تقريباً قد تملصت من طوق قوات التحالف المخطط له بسهولة نسبياً، متحركة بعيداً عن المنطقة المرسومة لوقوعها في

شرك قوات التحالف في السابع والعشرين من شباط[٢]. وبحلول الأول من آذار. كانت قوات الحرس الجمهوري على بعد ٦٠ ميلاً شمال مدينة البصرة، لذلك فإن تأجيل إعلان وقف إطلاق النار لأربع وعشرين ساعة سوف لا تشكل فرقاً، كانت هذه واحدة من الكثير من حالات سوء التقدير من قبل مخططي الولايات المتحدة الحربيين، فمن الأهداف التي ظنوا خطئاً تحقيقها هي قطع خطوط الاتصال بين صدام وقواته وتدمير البرامج الحربية النووية، البيولوجية والكيمياوية. «أصبح صدام حسين عاجزاً عن استخدام برنامجه العسكري النووي». مؤكداً بنبرة تدل على الثقة العالية بالنفس، سكرتير شؤون الدفاع، ريتشارد شيني في جلسة متعلقة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بعد مضي أسابيع على عمليات القصف. وحالها حال العديد من الافتراضات المتعلقة بالحملة العسكرية التي تشنها في هذا الوقت قوات التحالف ضد العراق، ظهر هذا التبجح وفي الحال بأنه خطأ فادح ومحرج بنفس الوقت.

بعد مضي عدة سنوات على نهاية الحرب، لا يزال يُلازم بوش وبصورة متكررة السؤال الملح التالي: لماذا لم «يُكمل الطريق تجاه بغداد» ويسوي مشكلة صدام وإلى الأبد عندما كانت الفرصة سانحة؟. فكلما أثير هذا السؤال فعليه أن يوضح وبصورة متسمة بالجد بأن قرارات الأمم المتحدة والتي بموجبها شنت الحرب ضد العراق تفضي إلى تحرير الكويت فقط، ولا يمكن له تجاوز القرارات المرسومة وبصورة غير شرعية لأكثر من هذا الحد، حينها ستكون مقاومة القوات العراقية أشد عنفاً، وعلى أي حال، ففي حالة وصول القوات الأميركية إلى بغداد فعليهم احتلال المكان لعدة أشهر بعدئذٍ.

لم تكن تلك القصة تماماً، وكما أشار أحد الديبلوماسيين البريطانيين العاملين في منطقة الخليج في اجتماع سري قُبيل اندلاع الحرب ـ أنه في حالة إطاحة قوات التحالف بنظام صدام واحتلالها بغداد، فسيعمدون في الحال إلى

إجراء انتخابات لتشكيل حكومة جديدة، قبل شروعها بالانسحاب، وهذا بلا شك سيقود إلى خلق عدة مشاكل للتحالف البريطاني ـ الأميركي في صفوف إمارات المنطقة الشبه إقطاعية، وبالأخص العربية السعودية، فلا أحد يرغب بتشجيع الديمقراطية في العراق، وقد يسبب بنقل العدوى لدول المنطقة، فقد كانت حرب محافظة (المحالظة على) لأبناء منطقة الشرق الأوسط على ما هي عليه، وليس لإحداث تغيير ما.

من وجهة نظر عسكرية، فالتقدم نحو بغداد قد لا يكون صعباً، فكما يروي اللواء ستيفي أرنولد، قائد غرفة العمليات في العربية السعودية، حيث أخفى خطة سرية بعد إعلان وقف إطلاق النار معنونة «الطريق إلى بغداد»[٣]، ظناً منه بأن هذه «الخطة» يمكن تنفيذها بجزء من القوات المتاحة وبسهولة كبيرة؛ خاشياً ـ الضابط المسؤول عن أرنولد ـ من أن يكون التصريح عن هذه «الخطة» يفضي إلى تصوير انتصار قوات التحالف بأنه لم يكن بالغاً حدّ الكمال، خافياً مسودة الخطة ومطبقاً عليها بأحكام، ولسوء الحظ فلا القيادة العسكرية ولا البيت الأبيض يملكون حتى الآن أي خطة مناسبة للتعامل مع مشكلة العراق وقد حسموا فيما مضى مسألة الكويت.

وطبقاً لرأي شاس فريمان، السفير الأميركي، أيام الحرب في العربية السعودية، كان الافتقار إلى تقدير عواقب الأمور مدروساً[٤]. «كان البيت الأبيض خاشياً من تسريب أي مخططات موضوعة من قبل القيادة العسكرية الأميركية، والتي قد تؤدي إلى إحداث شرخ في صفوف الائتلاف، العائل الذي جمع شمله جورج بوش لدعم موقفه في حربه المقبلة مع العراق» صرح شاس مؤخراً، «لذلك كان معظم المسؤولين مثبطي الهمة والعزيمة للكتابة، للتحدث، أو حتى التفكير بما سيعملوا مستقبلاً».

وأمام آراء الفرقاء هذه، فإن إدارة شؤون الحرب تُركت كلياً للقيادة العسكرية، في تقرير رؤيتها المستقبلية وصدورها، فقبل الشروع بعمليات

القصف الجوي للعراق، قام ضابطاً برتبة لواء في القوة الجوية بزيارة للسفير جيمس أكينز، دبلوماسي سابق مميز مع خبره غزيرة في شؤون العراق، شارحاً وجهة نظره للسفير والمتمثلة بإمكانية استشارته بشأن انتقاء الأهداف المناسبة لقصفها. وأقترح حينها أكينز بأنه قد تجد وزارة الدفاع الأميركية من المفيد الاعتماد على معلوماته فيما يخص سياسة العراق وصدام، والذي كان واسع الإطلاع والمعرفة بشأنه بحكم عمله ولسنوات عديدة. «آه، كلا، سيادة السفير» أجاب ضيفه «كما تعلم، ليس لهذه الحرب أي أهداف سياسية أخرى»[٥].

وأثناء الحرب، استمرت القيادة الأميركية العليا بانتهاج طريق واضح المعالم تجاه السياسة العراقية؛ اقتلوا الرئيس العراقي[٦]. كانت الأسلحة المنتقاة عبارة عن صواريخ موجهة بأشعة الليزر تستهدف مراكز قيادة صدام، مرسومة بصورة دقيقة ومفصلة على خرائط وضعها المخططون الحربيون، فمنذ أن تخلت الولايات المتحدة عن تبني سياسة الاغتيال واستخدامها كورقة ضغط في سياستها الخارجية؛ أخفى المخططون حينها وبصورة تعبيرية منمقة وبانتقاء عبارات أكثر لطفاً (استهداف مراكز القيادة والسيطرة) بدلاً عن (إغتيال رئيس الدولة). وعلى الرغم من ذلك، وُضعت خططاً تستهدف قتل صدام حسين في أحد أيام آب ١٩٩٠، عندما دون مخططوا القوة الجوية عبارة «صدام» كواحدة من أولويات خطة عمليات القصف الأولى الأساسية، وقد عُزِلَ على أثرها رئيس هيئة أركان القوة الجوية بعد مضي شهر على تصريحه علناً بأن رئيس العراق كان «محور مخططاتنا»[٧].

صرح بعد ذلك وبرنت سكاوكروفت، مستشار بوش للأمن القومي وموضع ثقته، بأنه «نحن لا ننفذ عملية اغتيال[٨]، بل استهدفنا كل الأماكن التي قد يتواجد فيها صدام» «إذاً ستشرعوا وبصورة مدروسة لقتله إذا سنحت لكم الفرصة؟» سُئلَ من قبل أحد الصحافيين، «نعم، وهذه عملية مشروعة يقيناً» أجاب الرجل الذي وافق على توجيه الضربة؛ في الواقع، كان القائد

العراقي محبطاً أهداف الأمريكان، متيقناً وبما لا يقبل الشك بأن أشد الأماكن خطورةً واستهدافاً خلال الحرب هي الملاجيء المحصنة قاضياً معظم أيام الحرب في بيوت واقعة في ضواحي بغداد، «لم يجتمع صدام والقيادة في ملجأ محصن»، قال أحد الضباط العراقيين الكبار، «لكوننا كنا على يقين تام بأن أماكنها معروفة تماماً لقوات التحالف، وكذلك كنا عالمين تمام العلم بوجود أسلحة قادرة على تدميرها».

تلاشى التفتيش الدقيق بعد اعتقاد مستهدفيه بأن طريدتهم وقعت في فخ مهلك بعد استهدافهم أحد الأماكن وتدميرها وقلبها رأساً على عقب، مكتشفين بأن الهدف ليس سوى ملجأ العامرية المدني وبداخله أكثر من أربعمائة شخص، معظمهم من النساء والأطفال، أحرقوا وتحولوا إلى رماد. كانت قضية كبار الضباط في التعامل مع الأماكن المستهدفة غير مناسب، لأنه بينما تعرف المخابرات الأميركية الشيء الكثير عن العراق ـ البنايات، أنظمة الاتصال، مراكز القوة والسيطرة، الملاجيء المحصنة ـ فهي تعرف الشيء القليل عن الشعب العراقي. فلسنوات عدة لم يكن هناك أي تمثيل ديبلوماسي بين العراق وأمريكا وبالنتيجة عدم وجود سفارة في بغداد، وفي جميع الأحوال، فالعراق وشعبه معزولون عن العالم الخارجي عن طريق تسلط نظام يتسم بالكفاءة والقسوة، فحتى عندما احتاج صدام حسين لمساعدة المخابرات الأميركية، فقد بذل ما في وسعه لجعل الأميركيين يعيشوا بمنأى وعزلهم عن ما يحصل من حوادث وأمور داخل دولة قاسية قائمة على مصادرة الدولة للحريات السياسية والاجتماعية وكبتها عن طريق استخدام الشرطة السرية ومختلف مؤسسات القمع. وبحلول الثمانينات، أصبح البلدان في واقع الأمر حليفين ـ فالتمثيل والعلاقات الديبلوماسية الكاملة أعيدت في العام ١٩٨٤ـ أثناء الحرب مع إيران، أرسلت وكالة المخابرات المركزية فريق اتصال لتسليم صور مأخوذة عبر الأقمار الصناعية ومعلومات استخبارية ذات فائدة إلى بغداد، كانت الهدية ثمينة وذات قيمة،

لكن صدام، المتآمر المتقلب، كان شديد الحساسية لمخاطر مثل هكذا علاقة.

ومنذ العام ١٩٨٦ فصاعداً، حينما كان اللواء السامرائي يشغل منصب نائب رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية آنذاك، حيث كان السامرائي واحداً من ثلاثة ضباط كان الدكتاتور قد سمح لهم بالاجتماع مع وفد من وكالة المخابرات المركزية. ولكي يكون على الجانب الأمن، فقد وضع صدام اللواء السامرائي تحت المراقبة المكثفة من قبل جهاز الآمن الخاص، مؤسسة أمنية خاصة تزود القصر الرئاسي مباشرةً بتقارير يومية عن حالة البلد وما يحصل فيه من أمور.

«اعتادت وكالة المخابرات المركزية على تزويدنا بالعديد من المعلومات المتعلقة بإيران» استذكر السامرائي متحدثاً، علاوةً على ذلك، فعند التحضير لشن أي هجوم مقابل على إيران، كانت مؤسساتنا الاستخبارية تطلب وبصورة مستمرة تزويدنا بمعلومات استخباراتية معينة من الأمريكيين»، «اعتدت الطلب منهم، على سبيل المثال، تزويدنا بمعلومات عن الموقف العسكري في قاطع البصرة»، يعقب صدام عندها بالقول: «لا تخبرهم بهذا الشكل، أطلب منهم تزويدنا بمعلومات عسكرية شاملة من أقصى شمال العراق حتى جنوبه، لأنه في حالة الطلب منهم تزويدنا بمعلومات تخص قاطع البصرة فقط، فسيخبروا الإيرانيين بدورهم»، ففي بعض الأحيان، يسترجع السامرائي ذكرياته عن اتصالاته تلك بالأمريكيين، يتلقى من سيده ورقة مدون على حافتها وبصورة مستعجلة وغير منتظمة ملاحظات تحذيرية «كن على حذر، فالأمريكيون متواطئون».

(لم تخلُ شكوك صدام من وقائع موضوعية وملموسة، فعند العام ١٩٨٦، وخلال فترة قضية إيران ـ كونترا سيئة السمعة، زودت الولايات المتحدة الجانب الإيراني بمعلومات استخباراتية تخص وضع الجيش العراقي

على جبهات القتال، وإن كانت المعلومات مطابقة لأرض الواقع أم لا، عانى العراق بعدها من هزيمة شنعاء في شبه جزيرة الفاو).

وني أواخر العام ١٩٨٩، وبعد انتصاره في حربه مع إيران، اعتقد صدام بأن العلاقات مع الأمريكان قد عمدت كثيراً بعد زوال أسبابها، فعمد إلى ترحيل مسؤولي وكالة المخابرات المركزية المقيمين في بغداد. أما باقي الديلوماسيين الذين بقوا حتى غزو الكويت فقد كانوا في وضع عصيب جداً وفي موقف لا يُحسدوا عليه، حيث الحصول على المعلومات لا يتم إلاّ بمشقة شديدة كون معظم اتصالاتنا مع المواطنين قد قيدت وبشدة. فحتى الخادمات وسائقي السيارات الذين يلبون احتياجات الديبلوماسيين المنزلية وغيرها، ينهض بأعبائها عمال من خارج العراق من مصريين وفلسطينيين. على أية حال، كانت جميع اتصالاتنا بالأجانب خاضعة لرقابة شديدة وتدقيق وتمحيص، عدا عن شك أجهزة المخابرات بنا.

وبعد غزو الكويت، جمع عملاء المخابرات الأميركية وعلى وجه السرعة كماً هائلاً من المعلومات عن طريق الأقمار الصناعية وطائرات التجسس. ثم بعدها أتبع برنامج مكثف وضخم من قبل وكالة المخابرات المركزية يتعقب أثر المقاولين الأجانب الذين ساعدوا على تشييد الملاجىء الحصينة، مواقع الرادارات، وسائل وأنظمة الاتصالات، والبنية التحتية العادية الأخرى للآلية العسكرية لصدام، والالتقاء والاجتماع بهم والتي أنتجت كماً هائلاً من التقارير يُضاف إلى تلك التقارير المنتجة أعلاه، فقد كانت بعض الطرق المتبعة، أحياناً، تدل على براعة ودهاء بالغين في جمع المعلومات، كما هو الحال، عندما تمكنت وكالة المخابرات من تحليل ملابس الرهائن الأمريكان الذين احتجزوا سابقاً في منشآت الطاقة النووية العراقية في منطقة التويثة، مكتشفين وجود بقع ضئيلة جداً مع ملابسهم تنم عن وجود نسبة عالية من مادة اليورانيوم المخصب، وهذا دليل واضح على برنامج التسليح النووي العراقي.

كان العنصر الأساسي السري في جهود تجميع المعلومات هو المجموعة الصغيرة من عملاء مجندين ومتسللين داخل الحدود العراقية؛ كانت الاتصالات صعبة للغاية، وأجهزة الإرسال التي زُودّوا بها لا تعمل بكفاءة على الدوام، والبعض من هؤلاء كان لا يحبذ المغامرة في تشغيل الأجهزة، «كان واحداً أو اثنين منهم ذو فائدة»، يروي أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية السابقين المشمولين في هذا البرنامج، من ناحية أخرى، لم تُعطِ القيادة العليا والتي مقرها الرياض، الأمر النهائي بمهاجمة ملجأ العامرية إلاّ بعد حصول على تقرير من عميل «موثوق الجانب!» مورداً فيه بأنه يُستخدم لأغراض عسكرية[٩].

والمثير للدهشة والاستغراب، هو أن أحد المصادر التي تورد المعلومات وذات الجهد المستمر كانت من خارج حدود العراق الإقليمية. ففي العام ١٩٨٨، احتجت حكومتا العراق وتركيا لدى الحكومة الأمريكية رسمياً عندما استقبل مسؤول من إدارة الدولة متوسط المستوى لقائد كردي معارض مستمعاً إلى شكواه فيما يخص استخدام صدام للغازات السامة ضد رعاياه في منطقة كردستان. حيث أن كل مفهوم ضمني يعترف بالهوية الكردية كان محظوراً لكلا النظامين، لذلك ومراعاةً لمشاعر هذين الحليفين، حضر سكرتير الدولة حينها جورج شولتز، كل اتصال يتم بواسطة أي مسؤول في الحكومة الأميركية مع أي عضو من المعارضة العراقية[١٠].

ما زال قانون «حظر الاتصالات» ساري المفعول حتى أثناء الحرب، والذي يفسر، على سبيل المثال، لماذا رفض وبازدراء عرضاً من قبل الاستخبارات العسكرية المؤقتة للمعارضين السريين الأكراد في شمال العراق من قبل وزارة الدفاع الأمريكية، وفي آخر الأمر، أتبع نظاماً يتسم بالارتجالية يتم عن طريقه جمع التقارير المرسلة من قبل الأكراد بواسطة بثها عبر جهاز إرسال إلى مكتبهم الكائن في إيران، ومن ثم إلى دمشق، وبعدها تُبث عبر الهاتف إلى مكتب آخر في مدينة ديترويت في أمريكا، ومنها عبر

الفاكس إلى بيتر غالبريت، مدير جماعة الإسناد للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. «لم تكن تلك الأعمال خرقاء»[١١] يستذكر غالبريت قائلاً، «كانت إحدى التقارير الواردة تتعلق بطيار من قوات التحالف قد أسقطت طائرته، لكن لسوء الحظ، التقطت من قبل ملازم من المخابرات البحرية والذي لم يكن ليبدي لها اهتماماً.

في اليوم الذي أوقفت فيه قوات التحالف إطلاق النار، أي في الثامن والعشرين من شباط ١٩٩١، حاول الزعيم الكردي جلال طالباني، الدخول إلى قسم إدارة الدولة، رغبةً منه في إحاطة المسؤولين علماً وبصورة موجزة عن الانتفاضة المندلعة في الوقت الحاضر شمال العراق، وبسبب الحظر المفروض على الاتصالات مع المعارضين العراقيين، لم يجرؤ أياً من المسؤولين على التحادث معه، ولم يتجاوز هو أو أياً من أعضاء حزبه ردهة القسم. وفي اليوم التالي، اتصل ريتشارد هاس، مدير قسم شؤون الشرق الأوسط، في هيئة الأمن القومي، بغالبريت هاتفياً محتجاً على رعاية هيئة مجلس الشيوخ للزعيم الكردي الغير مرغوب فيه، وأكد غالبريت محتجاً على أن الأكراد كانوا حلفاءنا في الحرب ضد نظام صدام، «أنت لا تعي شيئاً!»، مستنبطاً المسؤول القومي في البيت الأبيض غضباً، «سياستنا هي التخلص من صدام، وليس من نظامه»[١٢].

سيء استخدام مصطلح «سياسة»، فبدلاً من الاعتماد على المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالوضع السياسي في العراق، كان البيت الأبيض يعمل على أساس الافتراضات. والافتراض الرئيسي من بينها هو الاعتقاد الراسخ والعميق بأنه من المحتمل استبدال صدام بآخر عن طريق القيام بانقلاب عسكري. حيث شرح شخص ضليع في عمليات وكالة المخابرات المركزية الخاصة بالعراق واضعاً هذا الافتراض: «أجمع كل المحللين السياسيين في الدولة من وكالة المخابرات المركزية والمؤسسات المخابراتية الأخرى على الرأي القائل بأن صدام على وشك السقوط، لم يبدر أي صوت مناهض

لهذا الرأي، والمشكلة الوحيدة تكمن في عدم امتلاكهم لحقائق وبيانات ثابتة إطلاقاً»، في الواقع، كانت طريقة تفكيرهم مبنية ومكيفة على الطريقة الغربية في التعامل مع الأشياء، فقائداً مهزوماً ومذلولاً مثل صدام سيتخلى عن منصبه القيادي لا مجال، فقط هكذا وببساطة». قال العميل السري السابق متنهداً «إضافةً إلى أنه لم تطأ قدم أحد من هؤلاء المحللين أرض العراق، ولا أي مسؤول»، «أخطاء وهفوات متراكمة»، اتفق أحد المسؤولين الكبار في وكالة المخابرات المركزية على هذا الرأي معقباً: «اعتقد كل شخص بأنه سيسقط لا محال، الجميع كانوا على خطأ».

لا شيء يمكن أن يفسر النقص في فهم الوضع الجاري على أرض الواقع في العراق أكثر من دعوة بوش التي ساعدت في التريض على قيام الشعب العراقي بالانتفاضة. فطبقاً لأحد المصادر حسنة الاطلاع على خلفية الخطاب، فقد كان المغزى الأساسي منه هو توجيه رسالة تعمل على تشجيع أي محاولة انقلاب تحصل في بغداد، وفقاً لذلك، رسم ريتشارد هاس مخططاً تمهيدياً يحث على دعوة القوات العسكرية العراقية «لتولي الأمور بأيديهم» وتجريد صدام من القوة والسلطة، كان من المفروض أن تبقى المناشدة من قبل الرئيس الأميركي في مضمون خطابه المُلقى في الخامس عشر من شباط.

عند تباشير صباح اليوم المعين، ألمح صدام ولأول مرة أنه مستعد للانسحاب من الكويت. حيث تصدرت عناوين شبكات الأخبار التلفازية العالمية حشود العراقيين وهم يحتفلون بحماس منقطع النظير احتمال حلول السلام عبر إطلاق عيارات نارية في الهواء والتي ولدت انطباعاً جديراً بالملاحظة في البيت الأبيض حيث أوضحت أنه لا يزال هناك وجهة نظر شعبية معبرة في العراق بعد كل هذا، أضيفت عبارات قليلة على نص الخطاب، فقد أشار بوش متحدثاً في مؤتمر أقامته الجمعية الأميركية للتقدم العلمي أواخر ذلك الصباح، «للجو الاحتفالي في بغداد» والذي يعكس رغبة

الشعب العراقي في رؤية نهاية قريبة للحرب، ثم تحول بعدها لمناشدة «القوات المسلحة العراقية والشعب العراقي بتولي الأمور بأيديهم - وإجبار الدكتاتور صدام حسين على التنحي عن الحكم. . . وإعادة لم تشمل العائلة العراقية المتألفة من عدة قوميات»، وللتأكد من بلوغ الرسالة مسامع الشعب العراقي، أعادها بوش ثانية، كلمة كلمة، في مخاطبة ثانية للشعب العراقي ذات اليوم في منشآت رايثون للصواريخ في مدينة ماساشوتس.

وكما متوقع فقد لبى دعوة شعب العراق وقام بثورة لها صدىً واسعاً من قبل القنوات الإخبارية العالمية مستوليةً على اهتمام العراقيين التواقين لسماع مثل هكذا أخبار، على أية حال، قصُر المشاهدون عن فهم الفارق الدقيق الذي لا يكاد يُميز في معنى الإشارات المتعلقة «بالقوات المسلحة العراقية والشعب العراقي»، فقد فسروا كلمة خطاب الرئيس الأمريكي بمعناه الظاهري، مستنتجين وبصورة منطقية بأنهم مدعوون للالتحاق بالقتال ضد صدام.

وممّا يدعو للسخرية، هو أن بوش ومستشاريه، وبدلاً من محاولتهم تشجيع القيام بانقلاب عسكري، شجعوا على القيام بانتفاضة والتي قد تعيق القيام بانقلاب عسكري حقيقي كما يتمنى الأمريكيون ومن أعماق قلوبهم، فقد أكد لنا مصدر سري عراقي مطلع ومن أعلى المستويات في القوات المسلحة حينها، بأنه كان في الواقع، مخططاً دقيقاً من قبل ضباط كبار للقيام بانقلاب عسكري منذ أمدٍ بعيد، أثناء الحرب وبعدها، لكن أُعيق المتآمرون من تنفيذ المخطط باندلاع الانتفاضة الشيعية، وكونهم أفراد من الأقلية السنّية الحاكمة، وخشيةً من عواقب نجاح الانتفاضة الشيعية اعتقدوا بأنه من المناسب، في هذا الوقت بالذات، الالتفاف حول صدام، ومهما يكن موقفهم فلم تسجل أدنى إشارة من الولايات المتحدة تلمح إلى إمكانية دعمهم للانتفاضة.

أدرك بوش مؤخراً جزءاً من الحقيقة، فبحلول العام ١٩٩٤، كتب[١٣]: «كان لدي شعوراً متنامياً وبقوة بأن القوات المسلحة العراقية، وقد اقتيدت إلى مثل هذه الهزيمة المريرة من قبل صدام، سوف تنتفض بلا أدنى شك وتُجهز عليه وتتخلص من سطوته، كنا قلقين من أن الثوار سيصرفوا العسكريين عن القيام بمهمتهم ويطيحوا بصدام بالتسبب في التفاف القوات المسلحة حوله لمنع تفتيت العراق وقد يكون ذلك ما حصل بالفعل».

على أية حال، ما يثير السخرية حقاً هو فشل بوش الذريع في تقدير شيئاً آخراً. ففي ذلك الأسبوع العصيب الأول من شهر آذار ١٩٩١، كان مصير صدام معلقاً على كفتي ميزان.

كان الكثير من القادة من حملة الرتب العسكرية العالية إضافةً إلى المسؤولين الكبار الآخرين في النظام يفكرون ملياً في هجر السفينة المشرفة على الغرق والتخلي عنها وينضموا إلى الثوار. ولكن هذه مغامرة غير محمودة العواقب، كون نتائج اختيار الجانب الخاسر ستكون أخيراً وبصورة يُتعذر تجنبها غير سارة على الإطلاق. فبالنسبة لكل شخص يفكر العمل بمسألة الاختيار، يَعتبر موقف الأمريكيين من الانتفاضة عاملاً حاسماً، لإمالة كفة الميزان، على الرئيس الأمريكي ألا يدفع بقواته العسكرية على طريق بغداد، فمجرد التلميح بالدعم أو حتى التشجيع للثوار يبدو أنه سيكون كافياً. ولكن بدلاً من ذلك، لم تُعطِ حكومة واشنطن والقيادة العسكرية المتواجدة في الرياض إشارات فقط، قبل سماحها بتحليق طائرات صدام المروحية، معبرةً عن وجهة نظرهم تجاه الانتفاضة وعدم اكتراثهم بها، بل بإخبارهم مبعوثي الثوار بأنه لن يكون هناك أي نوع من الدعم - والتي فهم مغزاها صدام بسرعة. ففي بغداد وفي كل مكان من العراق، توصل المترددون والمتذبذبون إلى الاستنتاج والاختيار الملائمين.

يكمن سبب رفض الأمريكيين الشديد بالاعتراف بالثورة هو اعتماد صانعي القرار السياسي في واشنطن على افتراض صارم يتعلق: باعتقاد ثابت وراسخ بأن الاضطراب والفوضى المحلية ستفكك العراق حتماً، حيث تدفقت مذكرات مبوبة وبقوة، قبيل اندلاع الحرب، على مكتب الأمن القومي، مليئة بالتحذيرات ومنذرةً بالعواقب السيئة التي ستتبع عملية تفكيك العراق، وقد اشتملت هذه التحذيرات، وكما صرح الشخص المرسل من قبل وزارة الدفاع الأمريكية «إن احتلال أي جزء من العراق... أو تفكيك العراق سيعزز من مفهوم السيطرة الإيرانية على الخليج ويكسر الطوق المفروض حول سوريا»[١٤] إضافةً إلى التقارير التي أفادت برفع صور آية الله خميني في المناطق المحررة قد ساعدت على تعقيد الأمور. لا أحد يمكنه التكهن بأن ما حدث يمكن أن يحل محل النظام الإيراني الإرهابي المتشدد.

وكنتيجة منطقية لذلك، فالقوات الأمريكية المتواجدة في أجزاء كبيرة من العراق والتي استولت عليها خلال الهجوم البري أواخر أيام الحرب، لم تتحرك لمساعدة الثوار فقط، بل قدمت في حقيقة الأمر مساعدة أفهمت ضمنياً لقوات صدام وذلك بمنعها الثوار جنوب العراق من الاستيلاء على الأسلحة والذخيرة، والذين هم بأمس الحاجة لها، من مخازن الجيش العراقي المهجورة، حيث دُمِّر معظم مخزون الأسلحة المستولى عليه من قبل الأمريكيين، ولكن، وبصورة متناقضة، استولت وكالة المخابرات المركزية على كمية ليست بذات أهمية وشحنتها للمتشددين الإسلاميين في أفغانستان، الذين يعتبرون من مناصري الولايات المتحدة في الحرب الأهلية في ذلك البلد[١٥].

فبعد أن شجع الرئيس الأميركي على اندلاع الانتفاضة وبصورة علنية، فها هم الآن يديرون لها ظهورهم ولم ينبسوا ببنت شفة لدعمها، فقد اتخذ البيت الأبيض الموقف المحرج الذي قد يسببه لحلفائه السعوديين في مساعدته للانتفاضة كعذرٍ لإخمادها «فالسعوديون»، كما أفاد أحد المسؤولين

بصورة موجزه وبسرية متذمراً «كانوا معارضين وبشدة لمساعدة الشيعة، نظراً لتشددهم وتعصبهم كما هو حال شيعة إيران»، قد يصدق بوش ذاته هذا التفسير. فقد كتب مؤخراً «لم يكن هدفنا تفكيك العراق»[١٦]. «حقاً، لم نكن نريد هكذا شيء أن يحصل، وأغلب شركائنا في الائتلاف (وبالأخص العرب) شعروا بأنهم في موقف أفضل وأقوى حال إصدار قرارنا الحاسم».

في الواقع، لم يكن هذا موقف السعوديين في ذلك الوقت، «والفكرة القائلة بأن ذيل السعوديين كان يهز كلبنا؟ تعتبر محض هراء لا أكثر»، قائلاً أحد المسؤولين الأميركيين الذين زاروا الرياض أواسط شهر آذار، فقد سُئل مستجوباً من قبل الأمير تركي بن فيصل، رئيس جهاز المخابرات السعودية، عن السُبل الكفيلة لمساعدة الثوار (والذي كان الأمير جاهلاً بصورة مثيرة للشفقة بشأنها).

إن تصرف الشيعة العراقيين خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية أقنع السعوديين بأنهم ليسوا بمناصرين أو عملاء إيرانيين»، أخبرنا السفير فريمان، مضيفاً، «انتابت واشنطن الهواجس من تلك الفكرة، ـ مساعدة الثوار ـ وأوعزتها للسعوديين. لا أعرف من أين أتى كل هذا الذعر والخوف من تفكيك العراق. فبعد كل ما جرى، فلا يزال وادي الرافدين قائماً كما كان قبل ستة آلاف سنة. فالعراق ليس بذلك البناء المهلهل»[١٧].

وفي السادس والعشرين من آذار ١٩٩١، دعا بوش كبار مستشاريه لعقد اجتماع في البيت الأبيض لاتخاذ قرار نهائي بشأن مساعدة الثوار؛ ولم تأت هذه الدعوة بناءً على ضغط الرأي العام الأميركي ـ فقد كان البلد «مكسواً بأشرطة صفراء» [دليل على التأييد الشعبي المطلق لـ«بوش»] كما أشار أحد المسؤولين ـ ، وقبل أيام قليلة، عُقد في نادي غريديرون اجتماع دوري حميم حضره السياسيون وممثلو وسائل الإعلام، فقد قارن أحد الصحافيين المتملقين محنة الرئيس بوش هذه بتلك التي عاناها الرئيس

ابراهام لنكولن في ذلك الوقت[١٨].

وفي اجتماع عُقد في البيت الأبيض[١٩]، أجمع الحاضرون على تبني قرار قاسي ومتسرع يدعو العراق والعراقيين إلى أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، وكان من بين الحاضرين، نائب الرئيس دان كويل الوحيد الذي أبدى اهتماماً لا يكاد يَرى بالسماح لصدام حسين بالاستمرار بذبح الثوار بدون معوقات، ويبدو أنه لم يعترض أحد على التسليم بأن انتصار الثورة سيؤدي بما لا يقبل الشك إلى اقتطاع جزءاً من العراق.

وبعد الاجتماع، أعلن الناطق باسم الرئيس الأميركي بوش بأنه «لا نود توريط أنفسنا في الصراع الداخلي في العراق»، وكنتيجةً لهذا استقل برنت سكاوكرونت وريتشارد هاس طائرةً أقلتهم إلى الرياض لنشر هذا التصريح على الملأ وتطبيقه ميدانياً، ولكن لا يزال السعوديون على موقفهم القاضي بمساعدة الثوار- [ممثلٌ من الجماعات الكردية المعارضة كان حينها في الرياض عند هبوط طائرة الأميركيين] كان السعوديون بحاجة إلى إقناعهم بفسح المجال في اتخاذ إجراءات سياسية أخرى.

وفي واشنطن، اطلع أحد «المسؤولين المحنكين» المراسلين الصحافيين على الحقيقة القائلة بأن «صدام سيسحق الثوار[٢٠]، وبعد هدوء العاصفة، فإن المؤسسة العسكرية البعثية والصفوة القيادية العسكرية الأخرى ستلقي عليه باللوم ليس فقط من الموت والدمار الذي خلفته حرب الخليج، بل من الموت والدمار الذي خلفته عملية إخماد الانتفاضة، عندها سيعينوا قيادة جديدة»، لم تكن تلك فقط حقيقة سياسة البيت الأبيض التي اطلّع عليها السعوديون عن طريق ضيوفهم ذوو النفوذ والقوة، كما كشف السيد مجيد الخوئي مؤخراً.

آية الله العظمى السيد الخوئي وقد وُضِعَ تحت الإقامة الجبرية في منزله المريح الكائن في مدينة النجف الأشرف الواقعة قرب الحدود

السعودية حيث يحل ابنه «مجيد» ضيفاً فيها بعد هربه من العراق، فإن الابن الذي قُطعت له العهود والمواثيق بلقاء شوارزكوف، لم يفوا بها ولا يزال الوقت غير مناسب حسب ادعاءاتهم، كان السيد مجيد حينها هناك عندما سُئل جورج بوش، في اليوم التالي لاجتماع السادس والعشرين من آذار الحاسم، إن كانت هناك أي جماعة معارضة طلبت المساندة من الولايات المتحدة، «حسب علمي»[21]، رد الرئيس الأميركي بجذل، «كلا، لا أعتقد أن أياً من الجماعات المعارضة فعلت ذلك. وإن فعلوا وطلبوا المساعدة، فلم يبلغني ذلك».

أخيراً، وبعد السماح له بالسفر إلى مدينة الرياض، فقد حصل الخوئي على أول فرصةٍ للالتقاء برئيس جهاز المخابرات السعودية تركي بن فيصل يوم الثلاثين من آذار، أي بعد ثلاثة أيام من وصول المبعوثين الأمريكيين في واشنطن.

دوّن الخوئي في يومياته وقائع الاجتماع وفي الساعتين: «لماذا أنتم قلقون من الشيعة؟» قال الخوئي متسائلاً[22].

«لا نستطيع عمل أي شيء لمساعدتكم»، أجاب الأمير، «لا يود الأميركيين الإطاحة بصدام دائبين على القول أن «صدام تحت السيطرة، هذا أفضل من تسلم سدة الحكم شخصاً لا نعرفه. نحن نشعر بالقلق إزاء إيران».

في غضون أربع وعشرين ساعة توارد إلى أسماع الخوئي بأن الأميركيين يريدوا الإبقاء على نظام صدام في الوقت الحاضر، وفي هذه الأثناء نفذ بيتر غالبريت بجلده من المدينة الكردية دهوك، كان المساعد النشط في مجلس الشيوخ في جولة تفقدية في المنطقة التي مزقتها أنياب الحرب آوياً إلى فراشه في ساعة متأخرة في الليلة التي سبقت لقائه بحشد من الوجهاء الأكراد، بوصفه أول ممثل من الحكومة الأميركية تطأ قدماه

أرض كردستان المحررة، كان يملؤه الفخر والاعتزاز مدة محادثته لهم، والآن تجده هارباً من الجيش العراقي التواق إلى الانتقام وهو على شفا استعادة المدينة، أحد رجال البيشمرغة الغاضبين والذي تعلو رأسه لفة حمراء ضربني على رأسي من خلال نافذة السيارة مزمجراً. «اللعنة على بوش».

كان المليونا كردي المرافقين لغالبريت في رحلة الهرب على وشك إحداث تراجع في موقف البيت الأبيض القاضي وبإصرار على عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية. فقد هرب الشيعة في الجنوب وقد أصابهم ما أصاب الأكراد من ذعر وهلع، لكن دون جذب انتباه أو تعاطف من العالم الخارجي. أصاب الأكراد نجاحاً أفضل، كون الوصول إليهم من قبل وسائل الإعلام يسيراً والتي تحققت وبسرعة فائقة على الحدود التركية وعلى المناطق الآمنة من المنطقة الشمالية لعرضها على شاشات التلفاز. «يبدو وكأنهم من الطبقة الوسطى»، دمدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ أثناء مشاهدته عبر التلفاز صوراً لأطباء ومحامين وهم مرتدون بدلات ذات ثلاث قطع يرتجفون برداً جالسين على سفوح الجبال المواجهة للرياح القارسة البرودة، «لم أكن لأميز هؤلاء بأنهم مثلنا»، حيث تدخلت شخصيات تتمتع بنفوذ وتأثير من أمثال ويليام سافير، محرر عمود خاص في صحيفة يومية، متبنياً قضيتهم منذ خيانتهم من قبل وكالة المخابرات المركزية في السبعينات، منحازاً لجانبهم، أما غالبريت الواصل آمناً للحدود، فقد سحب اتهاماته اللاذعة والحسنة الاطلاع على كل السياسة الأميركية المتبعة قبل الحرب اتجاه العراق.

أخيراً، استجاب البيت الأبيض خاضعاً لرغبات الرأي الشعبي العام شارعاً بمساعدة الأكراد. أرسل بوش بداية الأمر مواد غذائية ومواد طبية، بعدها وفي السادس عشر من نيسان، أمر بإرسال قوات عسكرية إلى شمال

العراق، عاملاً منطقة (الملاذ الآمن) من قوات صدام إلى اللاجئين الأكراد العائدين.

تلك كانت نقطة انعطاف هامة وخطيرة جداً، على الرغم من تأكيدات بوش المستمرة على أن انتشار القوات الأميركية شمال العراق بصورة مؤقتة فحسب، حيث يبدو أن الرئيس الأميركي، وفي الوقت الحاضر بالذات، كارهاً لها، ولكن تحت الضغوط الهائلة وافق أخيراً على أن تلعب الولايات المتحدة على لعب دوراً عسكرياً داخل حدود العراق، الآن وقد لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية، لم يحرك صدام ساكناً لإبداء أي مقاومة فعلى الرغم من أن القوات المتحالفة انسحبت بعد مرور ثلاثة أشهر، لم يفرق الجيش العراقي سلطة الحكومة الدائمة على أراضي كردستان؛ استقرت الطائرات الحربية الأميركية في قاعدة انسيرليك، على مسافة قريبة فقط عبر الحدود التركية، حيث اختيرت لتنفيذ مهمة (عملية تعزيز الأمن والاستقرار) توفير غطاء جوي للأكراد وعائق حقيقي للتصدي لأي محاولة من قبل صدام لسحق الثوار الأكراد مرةً أخرى.

بإعلانه قرار نيسان الخاص بنشر القوات الأميركية في كردستان، يبدو أن الرئيس الأميركي كان مدافعاً عن دعوته المعروفة للشعب العراقي بالانتفاضة، والآن عاود صدى الدعوى ليلازمه.

«هل عليّ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تتحمل الذنب كونها اقترحت على الشعب العراقي تولي زمام الأمور بيده، والتي فهمت ضمناً بواسطة البعض بأن الولايات المتحدة ستؤازرهم وتدعمهم عسكرياً؟»[٢٣] أجاب على سؤال أحد الصحافيين، «ذلك ليس صحيحاً. لم نلمح أبداً لذلك»، عارضاً مخططاً محدداً مدعوماً بالحقائق ومستمراً بالإصرار على أن أهداف فترة الحرب «لم تتضمن زوال وتدمير صدام شخصياً».

في النقاش الجاري ذلك اليوم عن الفجوة الواسعة بين بلاغة الرئيس

الخطابية وسياسة الولايات المتحدة الواقعية، لم يعر أياً المناقشين اهتماماً لإشارة بوش العرضية المتعلقة بعدم إقامة أي علاقات طبيعية مع العراق حتى «زوال صدام حسين»، بل «سوف نستمر بفرض العقوبات الاقتصادية عليه». وتلك كانت العبارة الوحيدة الجديرة بالاعتبار ذلك اليوم.

إن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بشرعية شن الحرب ضد العراق قد أُتخذت كتبرير منطقي بعدم استمرارها بعد طرد العراق من الكويت، لكن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق قد أُتخذ قرارها باتفاق جماعي من قبل مجلس الأمن ولأمور معينة: انسحاب غير مشروط من الكويت، تعويض الأضرار الحاصلة في الكويت، إزالة كل أسلحة الدمار الشامل ووسائل تصنيعها، ويعد قرار وقف إطلاق النار والذي أنهى حرب الخليج رسمياً في الثالث من نيسان ١٩٩١، صرح السفير الأميركي توماس بيكرنغ، بوضوح بأنه «في حالة تنفيذ العراق لشروط الأمم المتحدة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ونظام التعويضات، فالعقوبات الاقتصادية سوف تُرفع لا محال»[٢٤]. فقد أعاد الرئيس الأميركي بصورة ارتجالية كتابة قرار الأمم المتحدة، كان صدام متيقناً بأنه إن تقيد بتنفيذ القرارات الحالية أم لا، فسوف لا يُسمح له بتصدير نفطه بحرية حتى يحين يوم موته؛ في مثل هكذا وضع - لبلدٍ كان غنياً يوماً ما، ويرزح الآن تحت طائلة حصار دائم - يكون بوش قد نشر سلاحاً أكثر دماراً من القنابل والصواريخ التي أطلقها وحلفائه أثناء الحرب.

عدم كون صدام هدفاً مباشراً، حقيقة واضحة لا لبس فيها والتي أثارها نائب مستشار الأمن القومي روبرت غيتس، عندما كشف وبصورة رسمية خفايا قرار العقوبات الاقتصادية في السابع من مايس. «صدام شخص غير موثوق فيه ولا يمكن إصلاحه»، وتعتبر مسألة توليه دفة الحكم في العراق أمراً مرفوضاً من قبل المجتمع الدولي، لذلك، صرح غيتس علانيةً:

«سيدفع الشعب العراقي ثمناً باهظاً طيلة فترة بقائه في السلطة. ستُبقي جميع أنواع العقوبات المفروضة قائمة حتى زواله... وأي تخفيف للعقوبات سيؤخذ بنظر الاعتبار فقط عندما تكون هناك حكومة جديدة»[٢٥].

ففي فترة الصيف المقبل على الأبواب، كان العراق متجهاً نحو درجة الغليان، حيث بدأت المستشفيات تمتلىء بحالات مرض التيفوئيد ونفذت الأدوية اللازمة التي يتمكن الأطباء بواسطتها من معالجة مرضاهم، ففي مدينة البصرة، المدينة التي قصفت بشدة وعنف خلال فترة الحرب وقد أقحمت في قتالٍ ضارٍ مجدداً أثناء اندلاع الانتفاضة، نرى الأطفال مالئين برك المياه الآسنة سابحين بها لأن مضخات تصريف مياه المجاري الآسنة قد توقفت نتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة، ولا يمكن استيراد مواد احتياطية. فكلما طال أمد العقوبات الاقتصادية المفروضة، كلما بقي العراق يغط في سباتٍ عميق في أحضان العالم الثالث والتي اقحم فيها فجأةً.

ففي نظر الولايات المتحدة، أثبتت العقوبات جدواها، «باحتواء صدام». فباقتصاد لا يمكن إعادة إصلاحه بسهولة، سوف لا يكون قادراً أبداً بالتسبب بأي نوع من المشاكل عبر الحدود والتي أشعلت حرب الخليج، وكحسنه مضافة للحصار، تكمن في إبعاد ثلاثة ملايين برميل من انتاج النفط الخام يومياً إلى الأسواق العالمية والتي ستحافظ بدورها على الحد الأدنى من سقف أسعار النفط العالمية، وستساعد السعوديين والكويتيين، من الضخ بكثافة لتسديد نفقات الحرب. «سيبقى صدام منبوذاً» تنبأ السفير آلين. «ما لم يعود ارتفاع أسعار النفط إلى ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد، عندها فقط، سيكون صدام الأم تيريزا بالنسبة لنا مجدداً».

وفي هذه الأثناء، سيدفع الشعب العراقي الثمن، كما عبر غيتس. تبدو سياسة الإدارة الأمريكية للعالم الخارجي واضحة المعالم وإذا انتفض الشعب العراقي وتخلص من صدام، عندها سوف ينتهي أمر الحصار

المفروض. لذلك كان الأمر يسبب إرباكاً للكتاب والصحافيين عند إخبارهم من قبل مسؤول كبير في وكالة المخابرات المركزية بأن الانتفاضة الشعبية كانت (على أدنى احتمال) ناتجة عن فرض الحصار، لكن في واقع الأمر، كان لدى المسؤولين الكبار ـ في مقر وزارة الدفاع، البيت الأبيض، إدارة الدولة، ووكالة المخابرات المركزية الذين يديروا دفة السياسة الأميركية ـ قناعة نهائية مختلفة قليلاً، فلم يتوقعوا أن يأخذ الشعب الأمور على عاتقه، بل أعضاء من السلطة الحاكمة سيتولوا هذا الأمر.

«إعتقدوا في واقع الأمر، بأن سياسة العقوبات الاقتصادية قد تشجع على القيام بانقلاب عسكري»، يقول مسؤول سابق في شعبة عمليات وكالة المخابرات المركزية السرية والذي كان متورطاً في أمور العراق في نفس الوقت. «فعليهم أن يوسعوا اطلاعهم ويزيدوا من معرفتهم بشؤون العراق، فهم يعرفو القليل عن صدام وطريقة تفكيره، ولا يعرفوا أي شيء عن «عقدة الخوف» الملازمة لأولئك الملتفين حوله».

فمنذ أمدٍ بعيد وحتى الوقت الحاضر، حاولت الولايات المتحدة مراراً تشجيع القيام بانقلاب عسكري ينفذه العسكريون، كما هو الحال في مناشدة بوش إبان حرب الخليج والإشارات المرتجلة التالية لها والمتعلقة بإخراج (صدام بعيداً عن العراق)، لا أحد لديه خطة واضحة عن كيفية تنفيذ الحدث المرتقب، والتي يصفها أحد المسؤولين بسلسلة «الحدث المتكرر والمؤلم» من اللقاءات والاجتماعات بين وكالة المخابرات المركزية والأوساط المهتمة الأخرى في وزارة الدفاع، إدارة الدولة، والبيت الأبيض، حيث يتلمس المسؤولون من خلالها طريقهم باحثين عن أجوبة.

كان جو الاجتماعات ملبداً بالشعارات المفرطة التبسيط، فقد اقترح البعض منح دعم كامل للأكراد، بعد عودة اللاجئين إلى وطنهم تحت حماية أميركية من خلال الغطاء الجوي الذي تفرضه هناك، بعد تدخل بوش

المفروض عليه في شمال العراق، لإحداث (انقلاب عسكري دارج) والذي سيزحف بدوره متقدماً نحو الجنوب عبر جبالهم الحصينة النائية. حيث يحاول أن يثبت الآخرون بأن العقوبات الصارمة شملت بالتالي بعض أفراد عائلة صدام المفعمين بحب العمل للمصلحة العامة أو أحد أفراد حمايته الشخصية للإقدام على هذا العمل والمقرون بحل «رصاصة الرحمة». اقترح شكلاً آخر يختلف اختلافاً جذرياً عن سابقه يكمن بإمكانية القيام «بانقلاب القصر» بواسطة أفراد الحرس الجمهوري الساخطين أو الأجهزة الأمنية الأخرى.

من الحماقةِ بمكان أن يتصور أي شخص يتمتع بنز قليل من الاطلاع على أمور السياسة بأن فكرة آحادية تعطي مردوداً إيجابياً وحلاً مضموناً، لذلك، ففي الوقت الحاضر انهمك فرانك أندرسون في محاولةٍ منه لجمع هذه المخططات المبهمة على أمل إحداث شيئاً ما وعلى نحو غير متوقع، لكن ما ينقص هذا العميل السري المحنك هو نقص الأدوات اللازمة والتي يتمكن بواسطتها من إنجاز المهمة.

وفي آب الماضي، وقع الرئيس الأميركي على مسودة نتائج بحث تخص العراق. وعلى النقيض من التقارير الأخيرة، فهذه ليست بتعليمات وتوجيهات عسكرية لإسقاط صدام، «مهمتنا هي إقناع صدام بأن إبادته قادمة لا محال ما لم يتنازل عن دفة الحكم». قال أحد ضباط وكالة المخابرات المركزية السابقين والمعينين لهذه المهمة شارحاً «كنا نلتقي بالشخصيات المتوجهة لمقابلة صدام، طالبين منهم إيصال الرسالة المتعلقة بما تخبئه القيادة العسكرية له» إضافةً إلى أن رجال الوكالة العاملين في مناطق متعددة ساعدوا على نشر هذه الدعاية في تلك المناطق، «مؤكدين على دمويته وسوء أخلاقه، والتي كانت مهمة تتسم بالسهولة»؛ على أية حال، فإن الأسبقية المهيمنة على وكالة المخابرات المركزية، قبل وأثناء الحرب، كانت تنصب على خدمة الحملة العسكرية، ملتقية بالمقاولين الأجانب الذين

سبق لهم العمل في العراق، محللين المعلومات والصور التي تبثها الأقمار الصناعية (والتي أدت إلى اختلاف حاد في وجهات النظر في القيادة العسكرية والمتعلقة بضخامة أو ضآلة ترسانة صدام الحربية المدمرة)، ومسربين لعملاء مزودين (بالأجهزة الإلكترونية) داخل عاصمة العدو.

في الواقع، كان هناك محطات إذاعية «سرية» تبث إرسالها داخل العراق من مصر والعربية السعودية ـ «صوت العراق الحر» ـ لكن هذه، وبالرغم من كونها موجهة من قبل الوكالة، فقد كانت تقبع تحت إشراف يومي من قبل وكالات مخابرات محلية. «فهم ينشرون الكثير من المعلومات المتعلقة بكيفية أو متى يتمّ إسقاط صدام، ارتداد في صفوف الضباط الكبار، وأشياء من هذا القبيل»، يتذكر أحد ضباط الوكالة السابقين: «أخيراً، كان لزاماً علينا إخبار [قسم بث الأخبار الخارجية، والتي توجه وتترجم أخبار الإذاعات الخارجية الأخرى] بالتوقف عن بث هراءاتهم لأننا تلقينا توجيهات من البيت الأبيض مستفسراً عن بعض الانقلابات العسكرية التي أفادت محطة الراديو بأنها ستتخذ مجراها وأنها وشيكة الحدوث».

تعتبر الإذاعة التي تبث برامجها من السعودية حقاً إنجازاً فردياً تستحق الإعجاب من قبل مجموعة تدعى [الوفاق الوطني العراقي] «الوفاق»، والتي أسست من قبل أعضاءٍ محنكين ساخطين على ضرب بعث صدام الحاكم واللذين لجؤوا إلى المنفى مؤخراً. وكذلك تعتبر المجموعة الأشد بروزاً وتحفى بتقدير واحترام من قِبل وكالة المخابرات المركزية في محاولاتها لتنفيذ مهمة تغيير نظام الحكم في العراق.

أحد هؤلاء المؤسسين، صالح عمر علي التكريتي، والذي كان يشغل منصباً قيادياً بارزاً في بغداد، من الإشراف على إنجاز أعمال حكومية معينة إلى السلك الديبلوماسي كسفير للعراق في الأمم المتحدة، وانتقل من منصبه في العام ١٩٨٢ تحت تأثير مفهوم شخصي خاطىء يفيد بأن الكوارث

الحالية التي تحدثها حالة الحرب مع إيران ستؤدي بصدام إلى السقوط، وبكونه بعثي سنّي من مدينة تكريت، يمكن أن يكون البديل الحي؛ بعدئذٍ، وفي الثاني من آب ١٩٩٠، منهياً خلافه مع صدام، شغل صالح عمر منصباً عالياً ومربحاً في نفس الوقت، من خلال ترأسه لمكتب لندن لخدمات الشحن المحدودة، وهي شركة تعتبر واجهة للحكومة العراقية. «كان مكتبه مزيناً بصورة حجم الجدار لصدام». يستذكر الرجل المنفي، وفي السادس من آب، اليوم الذي أقرت فيه الأمم المتحدة قانون العقوبات الاقتصادية ـ وهكذا فقد انتفت حاجة شركة الشحن ـ ومرة أخرى يعلن صالح عمر عن نفسه كعضو من أحزاب المعارضة. ولمس في الحال التأييد والاستحسان من قبل السعوديين (حيث كانوا جاهلين بالمعارضة العراقية، حتى أن لائحة قادة المعارضة تضم أسماء أشخاص ماتوا منذ أمدٍ بعيد) وانتقل عمر إلى الرياض.

شريك عمر في حزب الوفاق، أياد علاوي، والذي شغل أيضاً منصب موظف تابع لخدمة حزب البعث كونه مسؤول الاتحاد الطلابي في الأيام التي سبقت الثورة وانتقل مؤخراً للاستقرار في لندن وفي بريطانيا، أدنى وظيفة رئيسية في المخابرات العراقية كرئيس لاتحاد طلاب العراق في أوروبا، فالطلاب العرب الذين أصبح علاوي على اتصال بهم يتمتعوا بنفوذ وأهمية في بلدانهم، مما أثار اهتمام بغداد بهم، كذلك كانوا ذوو قيمة وأهمية مباشرين لعلاوي شخصياً، حيث اكتسب عدداً هائلاً من الأصدقاء وعلاقات مستمرة في العربية السعودية وفي أماكن أخرى، حيث استخدمها لأقصى مدى في خدمة مؤسساته التجارية المتعددة في المنطقة، وفي نهاية السبعينات أصبح يعد من الأثرياء.

على أي حال، لم يخف علاوي تولعه في عالم المخابرات ورغبة الولوج به حيث أصبحت شركته تعج بضباط المخابرات، يتمتع علاوي بشخصية فذة وقوية إضافةً إلى مميزاته الأخرى، حيث يتصف بالطلاقة

والبلاغة في كلامه، هادىء، لطيف، مقنع، مستعد دائماً للتلميح إلى فكرةٍ أو وجهة نظرٍ ما وبتسلسل منطقي وترابط شديد في الأفكار مبرهناً على مهارته بإخبارهم ما يود مستمعوه سماعه وباللغة التي يستوعبونها، وكذلك يتميز بالإيفاء في حالة قطعه عهداً، ففي العام ١٩٧٨، وكما تشير التقارير، دخل في علاقة مع مؤسسة الأمن البريطانية، والتي كانت متلهفة بشدة لكسب مصدر تلقائي وذو اطلاع حسن في مجتمع الطلاب العرب الضخم والمليء بالمؤامرات في لندن، وصلت مسامع المخابرات العراقية المستيقظة تلميحاً عن هذه العلاقة، حيث أرسلت المخابرات بدورها فريقاً من الرجال المسلحين بالسكاكين والفؤوس إلى منزل علاوي الكائن في كينغستون على ضفاف نهر التايمس للتعامل مع هذه المشكلة وبأسلوب موجز، مندفعون إلى غرفة نومه، هجم عليه فريق الاغتيال بينما كان مستلقياً بجانب زوجته الغاطة بسباتٍ عميق. والشيء الذي أعاق إنجاز المهمة كان الظهور العفوي والمفاجىء لوالد زوجته، والذي صادف بقائه تلك الليلة في بيت علاوي، هرب القتلة وبقي علاوي الذي جُرح جروحاً حادة ليجني المزيد من المال ويستمر بعلاقاته مع المخابرات البريطانية والمؤسسات المشابهة.

وفي فترة اندلاع الحرب، استولى علاوي على اهتمام المخابرات السعودية ملتحقاً بمجموعة زميله البعثي السابق، صالح عمر، في تأسيس إذاعة صوت العراق الحر، لكن سرعان ما تزاحم الشريكان، بسبب اندلاع جدال حاد بينهما حول مبلغ ٤٠،٠٠٠ دولار كان قد دفع من قبل محوليهم السعوديين، كما أشارت التقارير، وسبق لعمر أن ادعى أنه في أيام الانتفاضة كان على اتصال قوي مع أعضاء كبار في قيادة العراق حيث أبدوا استعدادهم للقيام بانقلاب عسكري، عموماً اختفى عمر عن الأنظار تدريجياً، واستعاد علاوي السيطرة على حزب الوفاق، حيث بدأ وبثبات تجنيد البعثيين السابقين من المذهب السنّي ـ النموذج الأمثل للحفاظ على صبغة نظام الحكم خلفاً لصدام ـ وعاد في الحال إلى لندن بانتظار انتساب مؤيدين جدد.

كانت الأموال المزعومة بأنها هي التي وسعت هوة الخلاف بين الحليفين كانت جزءاً ضئيلاً جداً من ممتلكات الأمير تركي بن فيصل مقارنةً بالأموال الطائلة المنتشرة هنا وهناك بهيئة مؤسسات أو شركات أو إيداعات مصرفية، والتي تقدرها المصادر المطلعة بأكثر من ٢٥٠ مليون دولار. على أية حال، كانت العربية السعودية حليفاً قوياً ووفياً لحكومة صدام، فقد أرسلت مباشرة إلى بغداد معونات مالية (بضمنها إسهامات جوهرية لمشروع التسليح النووي العراقي) كان العميد الذي يترأس شعبة العراق في المخابرات السعودية تهوراً بقلة إطلاعه، فقد سأل في أحد المرات وبصورة دائمة وقاطعه على سوء اطلاعه على شؤون العراق: «هل أن الأكراد مسلمون؟». إن الشيء الذي أثار دهشة ذهول المعارضين السياسيين العراقيين هو معرفة وخبرة السوريين والإيرانيين الواسعة في شؤون العراق.

كانت أكثر الوسائل المفضلة لدى الإيرانيين، بالطبع، محمد باقر الحكيم ومجلسه الأعلى (يترجم أحياناً بالممثلية) للثورة الإسلامية في العراق، متمماً بوحداته العسكرية المسلحة، (فيلق بدر).

كان الإيرانيون، ليسوا بدرجة أقل من الأميركيين، يطيلوا التفكير بالوضع الذي سيتلوا رفضهم المساعدة في إمالة كفة الميزان لصالح الثوار، أثناء اندلاع الانتفاضة، لكن كان هنالك القليل من التفكير أن لم يكن عدمه، في إمكانية أدراجهم «كتقنية» في مهمة إسقاط صدام، عند أندرسون وضباطه، فبعد كل ما حصل، عموماً كانت إيران مخشيةً الجانب لدى واشنطن وتمثلها بالمفترس المتحفز لكسب «أجزاء كبيرة» من أوصال العراق المهترئة.

أما السوريون، من ناحية أخرى، كانوا أكثر انفتاحاً، بامتلاكهم لسجلٍ خالٍ من أخطار العداوة الشديدة لخصمهم ـ نظام البعث ـ في بغداد وبتقديمهم أوراق اعتمادهم كعضو في ائتلاف حرب الخليج، استضافت

سوريا حصتها من المعارضين العراقيين المبعدين، ضباط كبار سابقون، ووزراء في الحكومة ومسؤولون كبار، مندفعين عبر الحدود الفاصلة بين العراق وسوريا بعد تبني صدام وأتباعه سياسة تتسم باتخاذ الإجراءات الصارمة والتطهيرات بين المسؤولين الكبار منذ استلامه الحكم في العام ١٩٧٩. وإعلانه في الحال اكتشاف مؤامرة للإطاحة بحكمه مدعومةً من قبل سوريا؛ فحتى في الفترة التي سبقت حرب الخليج، أي أواخر كانون الثاني ١٩٩٠، وعقد السوريون اجتماعاً حضرته شخصيات المعارضة العراقية المتواجدة داخل سوريا أو من خارجها، والذي انبثق عنه برنامجاً يدعو إلى إسقاط صدام وتعيين حكومة ائتلافيين.

وبحلول شهر آذار وطرد صدام من الكويت والانتفاضة لا يزال يستعر أوارها عبر مناطق العراق، أدرك السعوديون بأنه حان الوقت لعقد اجتماع كبير آخر لأطراف المعارضة، وهذه المرة في بيروت. على أية حال، كان «أبو تركي» الخبير الاستخباراتي لشؤون العراق في الرياض، موضع سخرية في أوساط المعارضة العراقية في المنفى، لم يشعر بأنه مؤهلاً لترتيب الأمور وتهيئة الأجواء لعقد هذا المؤتمر المعقد من وجهة نظره، وبما إن السوريين لديهم علاقات متينة مع المعارضة العراقية عبر سلسلة من مجموعات المعارضة المتواجدة في السعودية، سلم الأمير تركي بن فيصل مبلغ ٢٧ مليون دولاراً إلى نظيره السوري تاركاً لهم حرية التصرف لإتمام المهمة على أحسن وجه، مع إصراره على دعوة بعض المعارضين العراقيين المفضلين لديه، من أمثال صالح عمر. أدرك السوريون بأن هذا المبلغ ضخم جداً لصرفه وبإسراف على مجموعة معارضين عراقيين، مدخرين معظم المال ومسلّمي الباقي، وبالعملة السورية، للعراقيين لدفع أجور الطيران والإقامة.

كان ذلك أكبر اجتماع حاشد للمعارضة العراقية، كانت جميع الآراء والمعتقدات حاضرةً هناك، من البعثيين السابقين، إلى الإسلاميين المقيمين

في طهران، إلى بقايا أثار الحزب الشيوعي العراقي صاحب النفوذ والقوة يوماً ما، إضافة إلى الأكراد؛ أقر المجتمعون وبشق الأنفس مشروع قرار يفضي إلى التخلص من السيطرة السورية والبحث عن الدعم في الغرب، حيث كان لدى الوفد المفاوض الكردي أسبابه المقنعة للتعبير عن ارتيابه بجدوى الدعم الغربي بعد تخلي وكالة المخابرات المركزية عنهم في العام ١٩٧٥، مؤيدين القرار وبتردد واضح.

كانت هذه الأوقات، لأغلب الوفود المفاوضة، عصيبة جداً، كما يروي ليث كبه، مهندس مدني مقيم في انكلترا منذ مغادرته بلده الأم في العام ١٩٧٦، «في الفترة التي تلت حرب الخليج، أراد العالم أن يتعرف إلى المعارضة العراقية»؛ استذكر حينها كبه عن كون ظروف إبعاده عن الوطن غير اعتيادية. «عندما كان صدام مدعوماً من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، كنا نقاسي ونعاني، لجأنا حينها إلى تزوير التمديدات على الجوازات العراقية ـ لرفض السفارة العراقية تمديد جوازاتنا ـ لكي يتجنب العراقيون ترحيلهم بالقوة إلى العراق، حيث كانت صناعة التزوير مزدهرةً حينها، حققنا في بعض الأحيان، القليل من الانتصارات، «فمثلاً يوم خرجنا بمسيرة احتجاج ضد أحد وزراء صدام والذي كان في زيارة للندن لتوقيع اتفاق تجاري مع حكومة تاتشر وأجبرناه على المغادرة من الباب الخلفي»، في إحدى المناسبات، وفي مؤتمر خاص عن العراق عقد في منظمة مجموعة الدعم في لندن، التقى كبه بالشخص المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط في إدارة الدولة في الولايات المتحدة، مسؤول يتصف بالحماقة والسخافة، يُدعى جون كيلي. قدم كبه نفسه كعضو في المعارضة العراقية، «والمدة التي قضيتها عاملاً لمصلحة الحكومة الإيرانية؟»، قال كيلي متسائلاً قبل أن يدير له ظهره.

وكما هو معروف، فإن قتل أكثر من خمسة آلاف مدني كردي جلهم من النساء والأطفال بالغازات السامة في مدينة حلبجة في آذار ١٩٩٨ وفي

عصر يوم واحد فقط، قد رُحِّبَ عبر صمتٍ مطبقٍ خيم على الحكومات الغربية. أخذ كبه إجازة من عمله قاضياً شهراً من الزيارات المكوكية عبر الولايات والمقاطعات الأميركية، عارضاً شريط فيديو يُبدي الآثار الوخيمة والتدمير الوحشي على كل شخص مهتم بهذه القضية، باذلاً جهداً منفرداً جباراً كي يُري العالم ما يجري من مجازر في العراق.

وبصورة مغايرة لما يتميز به صالح عمر وأياد علاوي من براعة وحنكة في فن السياسة، لا زالت تطغى على كبه البساطة موشحة بالأمل. فعند اجتياح صدام الكويت، كان كبه في طريقه إلى فلوريدا للتمتع بإجازة مصغياً عن طريق راديو السفارة إلى أنباء تحمل تفصيلات جديدة عن الاجتياح العراقي للكويت، قطع كبه إجازته قائداً سيارته تجاه واشنطن، حاصلاً على لقاء صحافي أدلى به سراً أحد المسؤولين متوسطي المستوى من إدارة الدولة (متجنباً بعناية عبارة «معارض»)، في واقع الحال أتصور أن الولايات المتحدة تستخدم أزمة العزم لتعجل بنحو وتقدم الديمقراطية في العراق، «من قال بأننا نريد الديمقراطية في العراق!» أجاب المسؤول، يعلو سيماه فخراً مبالغاً فيه، «إنك ستجرح شعور أصدقائنا السعوديين. وصُدم كبه حال سماعه هذا الرد.

وبعد مضي ثمانية أشهر تغير أسماء إدارة الدولة ولو بصورة ظاهرية، على أقل تقدير. وأخيراً أبدت الولايات المتحدة موافقتها على الالتقاء بالمعارضة العراقية. وبحلول السادس عشر من شهر نيسان، استقبل كبه رسمياً في بناية ضخمة في شارع (ج) من قبل ديفيد ماك، النائب المساعد لسكرتير الدولة لشؤون الشرق الأدنى، وكان ماك قد قرأ في إحدى الجرائد اليومية عنواناً بارزاً بخصوص سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، وبعيداً عن العبارات الرنانة مثل «السيادة، وحدة الأراضي، الديمقراطية» يتذكر كبه جملة واحدة من ذلك اللقاء «نحن لن نتورط في شؤون السياسة العراقية، سوف لن تكون هناك قوات أميركية على الأراضي العراقية». وبعد مرور

ساعتين على ذلك اللقاء، ظهر بوش على شاشات التلفاز ليعلن بأنه أمر بإرسال قوات أميركية إلى شمال العراق!

كان كبه ضمن ثلاثة عراقيين مثلوا الوفد المفاوض للاجتماع بماك. وهم لطيف رشيد، زوج ابنة الزعيم الكردي جلال طالباني، والذي عومل بفظاظة يوم انتهاء الحرب، وأحمد الجلبي، رجل مهيب لم يرد اسمه من قبل كعضو في المعارضة العراقية.

يختلف ماضي الجلبي كلياً عن رفيقيه. فهو منحدر من أسرة شيعية ثرية جداً مهتمة بالعمل المصرفي، كانت عائلة من العوائل المتميزة في العراق وتتمتع بسمعة جيدة، كانت العائلة تقطن بغداد قبيل القيام بانقلاب عام ١٩٥٨ اليساري الذي أطاح بالأسرة الملكية الحاكمة في العراق وقتل الملك؛ وبعد الثورة وسرعة تتابع الأحداث، انتقلت العائلة لتستقر في لبنان، حيث ازدادت رفاهيةً وغنىً، مقيمةً علاقات متينة ووثيقة مع عوائل المجتمع الشيعي اللبناني، كان عبد الكريم الكباريتي، والذي شغل مؤخراً منصب رئيس الوزراء في المملكة الأردنية على معرفة به أيام شبابه في بيروت، يتذكره الكباريتي واصفاً إياه بأنه كان «دائرة معارف بشرية متحركة ذكياً لكن تنقصه الحكمة»[٢٦]. ومن بيروت غادر إلى الولايات المتحدة ملتحقاً بعد فترة بجامعة شيكاغو، حيث نال درجة الدكتوراه في الرياضيات، قبل أن يعود أدراجه إلى منطقة الشرق الأوسط ويلتحق بإدارة أعمال عائلته، وعند العام ١٩٧٧، انتقل إلى الأردن وأسس «مصرف بترا»، والذي شهد توسعاً مضطرداً في ظل اقتصاد متردي ومتدني والذي شهد فترة ازدهاره منتصف الثمانينات، وسرعان ما برز كأكبر ثلاث مؤسسات مصرفية في البلاد، أمّن الجلبي علاقات وطيدة مع العائلات المتنفذة في عمان، والتي كانت على أي حال، غير ذات فائدة له في آب ١٩٨٩، عندما استولى محافظ المصرف المركزي الأردني فجأةً على مصرف بترا بسبب ما اصطلح حينها بأنه «معاملات تبادل مصرفية خارجية مشكوك فيها» سرعان ما تبعتها

مزاعم واتهامات بالاحتيال والإختلاس، وفي هذه الأثناء، غادر الجلبي البلد ليذهب لقضاء «إجازة»، على الرغم من أن رحلته إلى دمشق في صندوق سيارة أحد أصدقائه يوحي بخروج اضطراري. وفي نهاية الأمر، أدين الجلبي، غيابياً، باختلاس ما لا يقل عن ٦٠ مليون دولار (حيث نفى حينها وبشدة تلك التهم الموجهة إليه، واصفاً إياها بحركة سياسية) وحكم عليه بالسجن مدة أربعة وعشرين عاماً مع الأشغال الشاقة. ولكن كانت لديه قضايا أخرى هي بأمس الحاجة لمزيد من الاهتمام.

لغاية إفلاس مصرف بترا، بالكاد كان أحمد الجلبي متورطاً في شؤون بلده السياسية، سوى دعمه ومساعدته أبناء جلدته من الشيعة المغيبين في غياهب سجون صدام. على أي حال، بحلول عام ١٩٩١، تغير بصورة جذرية رامياً بكامل ثقله في عالم السياسة بانتمائه إلى صفوف المعارضة العراقية التي كانت تعيش فترة ازدهار وقتذاك متسمةً بنشاطٍ ملحوظ وبروح المبادرة حتى قبيل حلول شهر مايس عام ١٩٩١. فقد كان مدوّناً في سجلات وكالة المخابرات المركزية كشخص بارز يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار، كان هذا بعد الاجتماع المنعقد في إدارة الدولة بفترة وجيزة، سيستذكر كبه، أفضى الجلبي إليه بأنه «دفع الأميركيون أكثر من خمسمائة مليون دولار إلى الأفغان، فإذا كان هناك مقترحاً وجيهاً تتفق عليه الآراء فالولايات المتحدة تعد العدة لتخصيص مبالغ ضخمة لدعم المعارضة العراقية. يجب أن نسعى للحصول على ذلك المبلغ».

إن ظهور الجلبي بتلك القوة على الساحة السياسية لم يلاقِ استحسان عام في لانغلي حيث سيستذكر أحد المسؤولين الناشطين في المعارضة العراقية في مايس ١٩٩١ بأن الجلبي قد جُند للمعارضة قبل هذا الوقت. وسيستذكر أيضاً تصريح فرانك أندرسون، «أريد ناتج ثمرات هذا البرنامج ألا تكون من أفكار هذا الشخص».

دارت نقاشات عنيفة حول اختيار الجلبي «كآلية» في تنفيذ برنامج وكالة المخابرات المركزية بالإطاحة بصدام، فقد كان، كما يرى الأميركيون، حديث الولوج في عالم السياسة، فعلى النقيض من الآخرين المنضوين في سماء المعارضة العراقية في المنفى، فليس لديه شبكة مؤيدين خارج العراق، متروكاً وحيداً في الداخل، فهو شيعي، وهذه ملاحظة تدعو إلى عدم الارتياح في أوساط المسؤولين الأميركيين، وبالطبع، تكمن هناك حقيقة خطيرة تتعلق بكونه مطلوباً للعدالة الأردنية نتيجةً لفضيحة مصرف بترا.

من ناحية أخرى، وبحسب اعتقاد أحد ضباط وكالة المخابرات المركزية، هنالك الكثير من الأمور تصب في جانبه وتزيكه، «فهو يتمتع بمهارات وخبرات تنظيمية جيدة» صرح قائلاً، «وكذلك يتمتع بوجهات نظر وآراء نابعة من وطنيته العراقية، أكثر من كون دفاعه وتأييده عن القضية العراقية تابعاً ومتبلوراً على أساس المذهبية كونه شيعياً».

يشير فريقاً آخر من وكالة المخابرات المركزية بأن «هنالك حقائق تصب في جانبه كونه رجل أعمال، وليس سياسياً، فهو بوصفه رجل أعمال. معتاداً على التفكير بلغة منهجية ومبرمجة، فقد شرع منذ فترة بالتخطيط لإصدار جريدة يومية، وفي نفس الوقت، آخذاً بنظر الاعتبار الماهية والوسيلة التي تسهل مهمة إيصالها بغداد بعد ستة أشهر من تاريخ إصدارها، وبدورنا فنحن نناصر مثل هكذا مفهوم، هذا إضافةً إلى ترائه، والذي يساعد في تفسير الأموال التي سنهبها إياه».

ومن المفارقات، اعتبار مصدر قوته الأساسي يكمن في قلة أنصاره السياسيين «أيضاً، نقطةً تصب في صالحه» كما قال أحد المسؤولين، «أما الباقون جميعهم ـ البرزاني [الزعيم الكردي]، مؤيدوا الخوئي، وهلم جرا ـ لديهم قواعد سياسية متينة، واستناداً إلى هذا الرأي، فلا بد من وجود

أعداء أقوياء معارضين لهم داخل جماعات المعارضة الأخرى، والجلبي بدوره لا يشكل أي تهديد لأي شخص، فهو يتمتع بالقدرة والكفاءة، والقبول من الباقين شغل منصب مدير مكتب، لذلك فمسألة ضعفه تعتبر حسنة، لكن مع هذا فهو ضعيف؟. فكل جزء من هذا التحليل يعتبر نقطة تصب في صالحه.

ترنو وكالة المخابرات المركزية ببصرها بعيداً وبصورة متفحصة وشاملة في البحث عن الأشخاص ذوي الفائدة، بعيد حديثه المحبط للآمال والموهن للعزيمة مع الأمير تركي بن فيصل في الرياض، استقل السيد مجيد الخوئي طائرةً مغادراً صوب باريس باحثاً عن رعاية الأشخاص الذين يصفون أنفسهم (بالمحامين الفرنسيين)، فقد تحدث السيد مجيد لمسؤولين حكوميين فرنسيين وأميركيين، على الرغم من عدم تأكده من شخصياتهم أو مناصبهم في كلتا الدولتين؛ فالأميركيون يعرفوا أنفسهم «بإدارة دولة»، لكن لم يكن اهتمامهم الرئيسي منصباً على العراق وقضيته بل على الرهائن الأميركيين المحتجزين في لبنان. هناك نقاط في هذا الموضوع أكد عليها الأميركيون ويعلموا بجدواها علم اليقين، وهي تتعلق برجل الدين اللبناني الكبير السيد محمد حسين فضل الله، كونه المرشد الروحي لآسري الرهائن، والذي كان تابعاً لمنهج والد السيد مجيد في الأمور الدينية، آية الله المبجل السيد أبو القاسم الخوئي[٢٧].

فعلى الرغم من أن رجل الدين العراقي ـ السيد مجيد ـ كان شديد الاهتمام بمصير عائلته وأصدقائه في مدينة النجف الأشرف، فقد وافق على بذل ما في وسعه. مغادراً إلى طهران وملتقياً القائد الإيراني الراحل آية الله الخميني والذي أبدى ازدرائه من مهمته الإنسانية هذه، ومحذراً إياه ناصحاً «سوف لا يساعدك الأميركيين مهما عملت لهم، كن متيقظاً وعلى حذر من المفاوضين الأميركيين الذين تتعامل معهم، هل هم من وكالة المخابرات المركزية؟».

«لا أعرف، لكن لو استطعت إنقاذ شخصاً واحداً أشعر بأن مهمتي تستحق الجهد والعناء»، أجاب الخوئي، بعدها توجه إلى بيروت، ملتقياً بالسيد فضل الله، والذي بدوره ردّ على مقترح السيد مجيد بنبرة لا تخلو من السخرية من أصحاب الاقتراح ـ الأميركيين ـ: «لقد دمر صدام مدنكم [يعني النجف وكربلاء]. ووقف الأميركيون يتفرجون فقط». سبق للخوئي أن وُعِدَ بلقاء سكرتير الدولة جيمس بيكر، لكن حال وصوله واشنطن، كان بيكر قد غادرها إلى تكساس لحضور جنازة والدته، وطُلِبَ من الخوئي الانتظار، فقط ليُخبر بأنه سوف لا يتمكن من الاجتماع بالسكرتير.

إضافةً إلى الشكوك التي تحوم حول أوراق اعتماده كرجل دين شيعي قوي ومتنفذ، فلم يكن الخوئي مؤهلاً لأداء مهمة خطيرة كعنصر فعال وذو فائدة لوكالة المخابرات المركزية، مستعرضين استقلاليته التي أثارت غيظهم وضعفهم في أمور مثل دفعه قوائم إقامته في الفندق لذلك فقد برز الجلبي كبديل أفضل على المدى البعيد.

كشفت الأحداث مؤخراً بأن وكالة المخابرات المركزية كانت في فترة من الفترات تعلق آمالها على تبني حركة معارضة، تُرأس من قبل الجلبي، تتمكن من تولي السلطة في بغداد آخر الأمر، وهذا الأمل كان بعيد التحقيق كما يبدو من ظواهر الحقائق والأمور، حيث سبق لأندرسون أن صرح يوماً ما، ناظراً إلى يد الجلبي بعد مصافحته، بأن اليد التي يتعامل معها شديدة الضعف والوهن، كانت عمليته جزءاً من مخططٍ واسعٍ وغير منظم لتقييد حركة صدام من خلال تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة، والاحتفاظ بأكبر قدرٍ ممكن من القوات العسكرية الأميركية المستقرة بصورة دائمة في منطقة الخليج، وحماية عسكرية للأكراد الذين يحتفون باستقلال شبه كامل عن طريق عمل حزام أمني في الشمال.

لا يزال الأمل بإطلاق «رصاصة الرحمة» على صدام من أحد حراسه

الشخصيين في بغداد، الفكرة الطاغية على الساحة السياسية وتجدها كائنة حتى على أعلى المستويات في البيت الأبيض، حيث ستضع هذه العملية، لنهاية مشاكلهم. وبصورة موجزة ومباشرة، تولى ضباط وكالة المخابرات المركزية العاملون في منطقة الشرق الأوسط وباستمرار مهمة تقصي الأفق بحثاً عن أي شخص يمكن أن يكون حلقة الوصل داخل المؤسسة العسكرية العراقية أو أجهزة الأمن لتعزيز عملية اللجوء إلى فكرة «انقلاب داخل القصر». وفي غضون ذلك، كما يشرح أحد المسؤولين السابقين في وكالة المخابرات المركزية وبنبرة يعلوها الاستهجان، الفكرة هي مزيج من محاصرته وخداعه، وإذلاله عن طريق الإثبات وبالدليل القاطع على أن لا يملك مقاليد الأمور بيديه وأن زمام السيطرة على حدوده قد فلت من يديه وبأنه في موقف لا يحسد عليه وأن حياته معرضة للخطر، خالقين جواً من «الانقلابات العسكرية أو إشاعات عن انقلابات عسكرية محتملة أو شيء من هذا القبيل».

وكما يرى بعض المسؤولين ذوي الخبرة والدراية بعواقب الأمور من أعلى المستويات في مديرية العمليات التابعة لوكالة المخابرات المركزية، فإن خلق مثل هذا الجو الملبد بغيوم قاتمة منذراً بحلول عاصفة قد تؤدي بعرش صدام في أي لحظة، يبدو كأفضل حلٍ موجود على الساحة السياسية حتى الآن.

المشكلة الوحيدة التي لم يواجهها مسؤولو وكالة المخابرات المركزية القائمون على هذا البرنامج هي الأموال اللازمة لتنفيذه، حيث تبنت لجان الاتصال للهيئة التشريعية العليا للدولة ـ الذين لم يشاطروا عبارات السخرية والمجاملة للمسؤول أعلاه ـ ومن الصميم فكرة إطلاق العنان لوكالة المخابرات المركزية لتولي أمر الإطاحة بصدام، ولذلك فقد أقروا مشروع قرار ميزانية تقدر بأربعين مليون دولار كتمويل للسنة الأولى من عملية التنفيذ. فقد كان أندرسون موظفاً حكومياً يتسم بالبراعة ومن الذكاء بحيث

علم أن مجلس الشيوخ يعتزم قياس العملية عبر الانفاق عليها، لذلك كانت من أولوياته الرئيسية هي التظاهر بأنه ينفق هذه الأموال لتمويل العملية، حيث كان هنالك دائماً مخرجاً مقنعاً وجاهزاً للإمساك به.

منذ حقبة الحرب الباردة عندما مولّت الوكالة بصورة سرية راديو الحرية وراديو تحرير أوروبا لنشر الدعاية المعتادة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، فقد أصبحت الدعاية إحدى الوسائل المهمة لتنفيذ المصالح والقيام بالعمليات مستهلةً عملياتها في السبعينات بتنفيذ عملية ناجحة في السودان. فمنذ ذلك الحين انبثقت نزعة داخل الوكالة تقضي بخصخصة هذه الفعالية عن طريق تسليم المقاولة لشركة علاقات عامة مناسبة. هنا علا في الأفق اسم جون روندون، شخص ضليع في العمليات السياسية في إدارة جيمي كارتر، أنشأ ما اعتُبر في حينها أوسع وأنجح حملة دعائية والتي أسهمت إسهاماً كبيراً في إضعاف بنما قبل غزوها من قبل أميركا في العام ١٩٩٠. كانت مواجهته الأولى مع الشؤون العراقية عن طريق فتح الأسرة الكويتية الحاكمة والمبعدة بعد غزو صدام لصناديق أموالها وتمويل برنامجه بإسراف. عاملاً بموجب عقد مع الكويتيين، فقد أنشأ وأدار شبكتي راديو وتلفاز، يبثا برامجهما داخل الإمارة المحتلة من أراضي العربية السعودية، لإبداء العون والمساعدة للسكان الرازحين تحت الاحتلال العسكري العراقي، والآن اهتزت أغصان الشجرة المحملة بالأموال مجدداً لروندون عندما جد المتخصصون بالعمليات السرية بحثاً عن وسائل ملائمة يمكن بموجبها تشديد الخناق على صدام. فقد أعجب، على أقل تقدير، أحد هؤلاء المتخصصين بطريقة عمل روندون في بنما وأوعز له بالعمل في المشروع العراقي.

في أيلول من العام ١٩٩١، كان فرانسيس بروك في هذا الوقت يجد باحثاً عن عمل، فبعد أن شغل منصب عضو من أعضاء جماعة الضغط في مجلس الشيوخ في ولاية اطلنطا وإضافةً إلى عمله في إدارة الإحصاء

السكاني لولاية جيورجيا، تجده الآن عاطلاً عن العمل، وفي هذه الأثناء، اقترح عليه أحد أصدقائه العاملين في مجال السياسة، والذي سبق له العمل في إدارة جيمي كارتر، بأنه قد يحاول الاتصال بجون روندون في واشنطن، للعمل معه في مشروعه القادم، بعد وصوله واشنطن دخل المكتب الذي يعمل به روندون، مأذوناً له بالدخول عليه، «يبدو المكان كمقر رئيس لحملة انتخابية» يستذكر بروك، «كانت هناك أجهزة اتصال عالية التقنية تملأ المكان»، وبعد حديثٍ قصير، قدم روندون عرضه لبروك قائلاً: «ما رأيك بالذهاب إلى لندن للعمل في برنامج إعلامي مكرساً لوصف الأعمال الوحشية التي ارتكبها الجيش العراقي في الكويت، وبمرتب قدره ٢٠ ألف دولار شهرياً؟».

رد بروك وبتأني «دعني أفكر في هذا الموضوع». وبعد فترة وجيزة، عاد مقفلاً إلى البيت متفحصاً ملفات الجرائد القديمة وقد صادفت عيناه مواضيع حفلت بها الجرائد آنذاك واصفةً تجربتي روندون السابقتين في بنما والكويت، بعدما أصغى والد الشاب، ضابط ماهر وسابق في الاستخبارات العسكرية إلى قصته، علق قائلاً: «ببساطة هذه عملية من عمليات وكالة المخابرات المركزية». لا شيء يثير الاشمئزاز في هذه العملية، بعدها رحل بروك فجأةً إلى لندن، واجداً هناك مكتباً فخماً يعج بالأشخاص [وبمرتبات ضخمة يضاهي ما يحصل عليه]، لم يكن بروك مجبراً على قبول العمل، «تجد صعوبة في تهيئة هؤلاء الأشخاص ثقافياً لمدينة لندن»، أبدى ملاحظاً «فكيف بك وأنت تغمر عباب ثقافة الشرق الأوسط».

كان «معرض الأعمال الوحشية» أحد أول المشاريع الذي اتخذ مجراه، عارضين لصور وأشياء أخرى تستحق التذكر والتي يمكن نشرها إلى جميع أرجاء أوروبا كي تترك في عقول من يشاهدها انطباعاً يصعب محوه عن بشاعة النظام العراقي، وكانت أحد الأفكار الجوهرية لهذا المشروع هو وضع «سجل شرف» حيث يمكن للزوار أن يسجلوا تعليقاتهم وأفكارهم،

وكان يحدوهم الأمل بأن يعتبر المعارضون العراقيون أنفسهم كياناً واحداً ليضعوا نصب أعينهم هدفاً ثابتاً وممكناً ألا وهو إسقاط صدام، وبتلك الوسيلة يمكن تجنيدهم بواسطة وكالة المخابرات المركزية. وتتضمن مفردات العملية الأخرى غرفة مليئة (بشباب في سن الواحد والعشرين)، وفقاً لأوامر بروك، فمتخذين من واشنطن مقراً لهم منكبين على كتابة نصوص دعائية مكرسة لعمليات صدام الوحشية لغرض إذاعتها عن طريق الراديو وبأجر قدره ١٠٠ دولار يومياً؛ بعدها تشحن إلى بوسطن لفرق تترجمها إلى العربية ثم إلى محطات الإذاعة في القاهرة، جدة (في العربية السعودية)، ومدينة الكويت ثم تبث إلى العراق.

«لدي حدس قوي بأن روندون جنى الكثير من الأموال» صرح أحد المسؤولين المشمولين في هذا البرنامج، مشيراً إلى أنه لا يوجد هناك أي تأكيد على وجود عملية احتيال، وبحلول صيف عام ١٩٩١، كان هناك تدقيق رسمي للحسابات، «لم يعثر أي شخص على أي عملية احتيال، ولكن أحد محاسبي الوكالة عارض وبرباطة جأش، على استمرار العلاقة مع مؤسسة العلاقات العامة، وهذا يعني دون أدنى تسلط أن روندون أصبح أفضل مدقق حسابات خاصة في التاريخ».

ترك شخصاً واحداً فقط أثراً واضحاً على بروك بعد زيارته لمكتبه في لندن: أنه أحمد جلبي «كان يبدو الشخص الوحيد الذي يعرف ما يعمل، إضافةً بالطبع إلى درايته واطلاعه الواسعين على شؤون العراق والشرق الأوسط». بنهاية العام ١٩٩١، جعل جلبي من نفسه بأنه شخصاً لا غنى عنه في مشروع روندون، يتذكر ليث كبه بأنه فُوّض من قبله للتحدث عن أعمال صدام الوحشية، متجاهلاً المحاسب المليء بالشك في لانغلي - في الواقع جميع المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية - لم يستطيع كبه إدراك إصرار الجلبي الغريب على الوصولات المتعلقة بكل شيء، حتى فيما يتعلق ببطاقات ركوب الباص.

يتولى موظفون من الطبقة الدُنيا أمثال بروك إدارة المشروع، تظهر الخطة المرسومة بأجمعها مناورةً لا طائل منها. فالجهود المبذولة على «معرض الأعمال الوحشية» تبدو عقيمة وبعيدة الاحتمال كي تطيح بصدام، على أية حال، كان هناك بعداً آخراً للعملية، فالثمن الباهظ الذي يدفعه الشعب العراقي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه منذ أمدٍ بعيد، بدأت تجذب مقداراً لا بأس به من اهتمام الرأي العام العالمي. فقد زارت بغداد في نيسان ١٩٩١، السياسية الفلندية مارتي اهشاري، وعادت بتقرير علني بالمآسي والمعاناة متنبأةً بحصول كارثة ومجاعة عامة وشيكة الحدوث في العراق ما لم ترفع العقوبات، وبعد مضي شهر، جاب العراق فريق من مدرسة هارفارد للصحة العامة وقدم تقريراً جديراً بالاعتبار تحمل في طياتها صورةً أقل رعباً وخطورة عن المعاناة المروعة والمتنامية بين السكان المدنيين المحرومين من الغذاء والمواد الطبية الكافيتين بسبب الحصار.

تعتبر العقوبات الاقتصادية من أولويات السياسة الأميركية التي تبنتها تجاه العراق في الأشهر القليلة الأول بعد الحرب، لذلك، كانت حقيقة ملحة لا سبيل إلى تجاوزها للمحافظة على دعم الرأي العام العالمي بعد اكتشافات فريق هارفارد بتقارير أخرى، كانت بالأحرى سياسة قاسية يتعذر تبريرها، فتلك كانت عملية وكالة المخابرات المركزية كما نشرت من خلال تجربة مؤسسة روندون للعلاقات العامة في أوروبا وأماكن أخرى من العالم، حيث حصدت تلك التجربة ثمارها، «كل شهرين وأكثر يرد تقريراً هنا وآخر هناك يشير إلى معاناة أطفال العراق بسبب نقص المواد الغذائية والطبية» يشرح أحد الضليعين العاملين في حملة روندون الدعائية «كنا مستعدين للرد على تلك التقارير. فعرض الصور الخاصة بأعمال صدام الوحشية وأشرطة الفيديو المنتشرة في ما يقارب الأربع وعشرين دولة. كل ذلك كان جزءاً من حملة منظمة ومخطط لها لإدامة الضغط على استمرار العقوبات الاقتصادية».

على أي حال، لم يكن هدف أحمد الجلبي مقتصراً على نشاطاته في برنامج العلاقات العامة القاضي بتعزيز الدعم لإدامة الحصار وتجويع أبناء جلدته من العراقيين، فالجلبي وليث كبه (حيث تربط الاثنين علاقة قرابة) وآخرون عقدوا العزم على تشكيل حزب معارض عراقي جديد. فعلى النقيض من أغلبية الأحزاب المتشكلة في السابق، سيُصاغ هذا الحزب بشكل يشمل جميع الأحزاب الكبيرة المنضوية تحت لواء المعارضة العراقية لنظام صدام، وليكون أحد أهدافه الرئيسية إنشاء نظام ديمقراطي، وأطلق عليه اسم حزب «المؤتمر الوطني العراقي» ـ وقد ادعى البعض، في الأونة الأخيرة، بأن هذا الاسم قد اختير من قبل وكالة المخابرات المركزية، وقد صرح الجلبي رافضاً ونافياً وبشكل حازم هذا الادعاء، «إنها أكذوبة! لقد اخترت الاسم بنفسي، وكان روندون حاضراً وقت اختياري للاسم».

مخفياً علاقته بوكالة المخابرات المركزية كما تقتضي الضرورة ذلك، بحكم عمله كزعيم حزب معارض، شن الجلبي حملة تتسم بالكفاح والنضال لحشد التأييد الرسمي والشعبي لقضيته في واشنطن، فبعد تأثيره بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من أعضاء مجلس الشيوخ، فقد مُنح أخيراً فرصة إجراء لقاءاً رسمياً في كانون الأول من العام ١٩٩١، مع ريتشارد هاس، النازع إلى الشك والارتياب، حيث استمع له واتفق معه نهاية الأمر على بعض الأمور، «لقد زودتنا بالعديد من مستجدات الأمور كي نفكر ملياً بشأنها». كان ذلك الرد كافياً للجلبي، كي يستقل بطائرة مسافراً ليجوب منطقة الشرق الأوسط ناشراً هذه العبارة في أوساط أجهزة المخابرات العربية ملمحاً بالدعم الأميركي لحزبه.

كان الجلبي، بالنسبة للأميركيين، الرجل المناسب للتحدث نيابةً عن العراقيين، أما بالنسبة للعراقيين، فقد أصبح الجلبي «سمساراً أمريكياً».

في حزيران، توجه حشد من المندوبين إلى ڤيينا، عاصمة النمسا،

لحضور الاجتماع التأسيسي لحزب المؤتمر الوطني العراقي، حيث دُفعت مصاريف الغرف من قبل الوكالة، وهي الحقيقة الخافية على معظم الحاضرين، يتذكر أحد المسؤولين متبسماً وهو يهم بدفع الحوالات «لا يساور أحداً من الحاضرين الشك بأن الجلبي قد تكفل بدفع مصاريف عقد المؤتمر من الأموال التي ـ يعتقدوا ـ أنه اختلسها من مصرف بترا».

وفي الشهر التالي، توجهت الشخصيات البارزة في حزب المؤتمر الوطني العراقي إلى واشنطن، للاجتماع بمستشار الأمن القومي برنت سكاوكروفت وسكرتير الدولة جيمس بيكر، فقد كانوا متيقنين من دعم الأميركان لحزبهم وبطرق ديمقراطية، وأقفلوا راجعين يملئهم التفاؤل والأمل، وبالمقابل فقد تبنى مضيفوهم فكرةً أكثر تهكماً، حيث لم تحظ آمال وتطلعات العراقيين المناهضين لصدام بالتقدير المتوقع من قبل المسؤولين.

يقول أحد المسؤولين «يجدر بنا تصوير الجلبي بأناس يراقبوا أحد الأشخاص في الخمسينات من هذا القرن، وهو راكضاً تجاه مكتب الولاية في الجنوب حاملاً لائحةً بمرشحي الحزب الجمهوري». «فالكل يعلم أن الجلبي ليس لديه أي فرصة. ومهمته مقتصرة على التصرف كما لو كانت لديه فرصة جديدة».

وهكذا فقد اتسمت هذه المرحلة بسوء الفهم المأساوي حين تعتقد مختلف التيارات الممثلة لحزب المؤتمر الوطني العراقي بأنهم يتمتعوا بدعم مطلق من حكومة الولايات المتحدة في الحلول محل صدام بعد الإطاحة به. وقد اعتبر البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزية، حزب المؤتمر الوطني العراقي شوكة مؤثرة ومؤلمةً لغرزها في جسم صدام، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية وأية مؤامرة سرية يمكن إعدادها للإطاحة بالدكتاتور عن طريق انقلاب عسكري من داخل القصر. وبعبارةٍ أوضح، يُعتبر حزب

المؤتمر الوطني العراقي أحد شطري شوكة ذات شعبتين من استراتيجية الولايات المتحدة. حيث يلقي حزب المؤتمر الوطني العراقي استحسان عام من قبل حكومة الولايات المتحدة كونهم ديمقراطيين يستحقوا التقدير والاحترام، فمن وجهة نظر كبار المسؤولين من أمثال بيكر وسكاوكروفت، فإن تشجيعهم ودعمهم لا يشكل أي أذىً، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد أضاف حزب المؤتمر الوطني العراقي صفة تصب في صالحه من ناحية التمام الأكراد والتفافهم حول جماعة المعارضة، هذا يُعتبر عاملاً محبطاً للحركات الكردية النازعة تجاه الاستقلال، وهو الأمر الذي تبغضه حليفة أميركا، تركيا، والتي بدورها تشهد انبثاق حركة تمرد كردية والمتمثلة بحزب العمال الكردستاني. على أية حال، يعتقد صانعو قرار الأمن القومي في الولايات المتحدة بأن ثورة ضمن نطاق الدائرة الأمنية الداخلية لصدام يحمل في طياته أملاً كبيراً في الإسهام بالإطاحة بالرئيس العراقي.

مجمل القول، فإن واشنطن متورطة بصورةٍ لا مفر منها في الشؤون السياسية في واحدٍ من أعقد المجتمعات المتضاربة والعنيفة من أي مكان آخر في العالم. ذلك المجتمع، من دون ذكر تاريخ وهوية الإنسان الذي يمثل أساسه، يستحق اهتمام مركز وشديد أكثر من الذي تسلمه من العالم من حوله.

الهوامش

(١) «لم تكن لدينا آلية»: أخبار «أي. بي. سي»، تقرير بيتر جيننغز، «عمل غير منجز: وكالة المخابرات المركزية وصدام حسين»، ٢٦/٦/٩٧.

(٢) فرار الحرس الجمهوري: كولونيل ج. بورتون، «القوة الجوية الأمريكية» (متقاعد)، حزيران ٩٣، «رحيلهم من الباب الخلفي» محاضر جلسات المعهد البحري للولايات المتحدة.

(٣) التقدم اتجاه بغداد: مايكل ر. غوردون وبيرنارد أي. تريز، «حرب الجنرالات» (نيويورك: منشورات باك باي، ١٩٩٥)، ص٤٥٢.

(٤) «كان البيت الأبيض خاشياً»: لقاء صحفي مع السفير شارلس فريمان، واشنطن، ٣١/٣/٩٨.

(٥) «أي أهداف سياسية أخرى»: مناقشة هاتفية مع جيمس آكينز، ٢٨/٥/٩٨.

(٦) صدام على رأس قائمة الأهداف: ريك اتكنسون، الحملات الصليبية: القصة غير المروية لحرب الخليج العربي (نيويورك: هوفتوت ميفلين، ١٩٩٣)، ص٢٧٢.

(٧) «محور مخططاتنا»: صحيفة الواشنطن بوست، ١٦/٩/٩٠.

(٨) «نحن لا نقوم باغتيالات»: أخبار «أي. بي. سي»، تقرير بيتر جيننغز، «عمل غير منجز: وكالة المخابرات المركزية وصدام حسين»، ٢٦/٦/٩٧.

(٩) تقرير عميل سري عن الملجأ: اتكنسون، نفس المصدر، ص٢٧٦.

(١٠) شولتز يحظر الاتصالات: تقرير هيئة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، «الحرب الأهلية في العراق» (مقاطعة واشنطن: مكتب الطباعة الحكومية)، ١/٥/٩١.

(١١) «أعمال حمقاء»: لقاء صحفي مع بيتر غالبريت: مقاطعة واشنطن، ٣٠/٥/٩٨.

(١٢) «التخلص من صدام»: هيئة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، نفس المصدر.

(١٣) «لدي شعوراً متنامياً»: غوردون وتريز، نفس المصدر، ص٥١٧، «اقتباس تأكيد المؤلف».

(١٤) «الاحتلال الإيراني»: نفس الكتاب، ص٥١٦.

(١٥) وكالة المخابرات المركزية تزوّد بالأسلحة: طبقاً لديبلوماسي أمريكي سابق طلب عدم ذكر اسمه، في لقاء صحفي أجري في مقاطعة واشنطن، ٢٩/٥/٩٨.

(١٦) «ليس هذا هدفنا على الإطلاق» غوردون وتريز، نفس المصدر، ص٥١٧.

(١٧) «بناء مهلهل»: لقاء صحفي مع السفير فريمان، ٣١/٣/٩٨.

(١٨) مقارنة الرئيس كلنتون بلنكولن: ماري مكغروري، صحيفة الواشنطن بوست، ٢٦/٣/٩١.

(١٩) اجتماع البيت الأبيض: صحيفة الواشنطن بوست، ٢٧/٣/٩١.

(٢٠) «سيسحق صدام»: صحيفة الواشنطن بوست، ٢٩/٣/٩١.

(٢١) «حسب علمي»: جلسة سؤال وجواب مع المراسلين الصحفيين في ردهة مستشفى بيثيدا، ماري لاند، ٢٧/٣/٩١، نسخة من وثائق حكومية لجورج بوش.

(٢٢) «لماذا أنتم قلقون من الشيعة»: لقاء صحفي مع سيد مجيد الخوئي، لندن، ٢/٦/٩٨.

(٢٣) «هل عليٌ الاعتقاد»: مؤتمر صحفي رئاسي، ١٦/٤/٩١.

(٢٤) بيكرنغ، غيتس: لوس انجلس تايمز، «التهديد الأمريكي يفرض العقوبات الاقتصادية تأخذ الأمم المتحدة على حين غرة»، ٩/٥/٩١، ص١١٠.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) «ذكي ولكن تنقصه الحكمة»: لقاء صحفي مع عبد الكريم الكباريتي، ٩/٣/٩٨.

(٢٧) فضل الله خليفة الخوئي: أوليفر روي، فشل الإسلام السياسي، (لندن: بنجوين، ١٩٩٥)، ص٥٧.

الفصل الثالث

جذور صدام حسين الاجتماعية ونشأته

يقول المثل العراقي «عراقيان يساويان ثلاث طوائف». فالإسلام في العراق، يفرّق ولا يوحّد. يقطن المسلمون السنّة من العرب الثلث الكائن بين بغداد، الموصل والحدود السورية وتبلغ نسبتهم خمس سكان العراق تقريباً، لكنهم يهيمنوا على معظم المناصب الحكومية العليا. ويمثل المسلمين الشيعة ما يزيد على نصف سكان العراق وهم الأغلبية الساحقة في جنوبي العراق وتحديداً في المنطقة الواقعة بين بغداد والبصرة. فعلى الرغم من محاولات الحكومة الدائبة والجادة للحد من هجرتهم إلى العاصمة العراقية، بغداد، ترى عددهم يفوق عدد المسلمين السنّة بكثير. أما الأكراد فيمثلوا ما نسبته خمس سكان العراق ويقطنوا المنطقة الشمالية، ويتخذوا من أعالي الجبال وسفوحها والوديان والأراضي المنبسطة الممتدة على طول الحدود الإيرانية والتركية، مواطن سكن لهم.

يبدو السهل الرسوبي، على الخارطة، والممتد بمسافة ٥٥٠ ميلاً من منطقة كردستان حتى الخليج، لأول وهلة، وحدةً واحدة. فلم يستطع نهرا دجلة والفرات، النهران الخالدان حيث شُيدت عليهما معظم المدن العراقية،

خلق كياناً واحداً في العراق، كما هو حال نهر النيل في مصر مثلاً، فمناسيب مياهه الضحلة والقليلة العمق تجعل مسألة الملاحة فيه عسيرة بعض الشيء. ففي القرن الماضي، سيستغرق السفر من بغداد حتى البصرة، عبر نهر دجلة، أسبوعاً واحداً[١]. فعندما حاول البريطانيون نقل جرحاهم من أرض المعركة المشتعل أوارها في مدينة الكوت في العام ١٩١٦ خلال الحرب العالمية الأولى ولنجدة الحامية المحاصرة من قبل الأتراك فيها، استغرقت رحلتهم حتى مدينة البصرة بواسطة المراكب ثلاثة عشر يوماً، علماً أنها تبعد مئتي ميل عن مدينة الكوت فقط[٢]. تتركز معاملات مدينة الموصل التجاري على منطقة الأناضول التركية، شمال سوريا، ومدينة بغداد، بينما يمثل المدن الشيعية المقدسة، النجف الأشرف وكربلاء بالارتباط بعلاقات تجارية مع إيران، أما أقصى جنوب العراق ، فيبدو أن مدينة البصرة تميل إلى الارتباط بعلاقات تجارية مع الهند ودول الخليج العربي، فمن الناحية الجغرافية أو السكانية، لم يكن العراق مستقلاً سياسياً، أوائل هذا القرن، فقد كان مجزءاً بفعل سلسلة من التحالفات القبلية، ومدناً تتمتع بحكم شبه ذاتي، حيث لكل مدينةٍ سياساتها المعقدة الخاصة بها في التعامل مع قاطنيها، فحتى داخل المدينة الواحدة، ترى الفروقات الدينية والعشائرية بالغة التعقيد، فعلى سبيل المثال، في العام ١٩١٥، انتفض أهالي مدينة النجف الأشرف في ثورة عارمة ضد المحتلين الأتراك وطردوهم، وعلى الرغم من أن جميع الثوار هم من المسلمين الشيعة، ترى أن كل حي من أحياء المدينة الأربعة يعلن عن نفسه كوحدة مستقلة بذاتها، وبقوا على هذا المنوال من الحكم المشتت حتى مجيء البريطانيين بعد مضي سنتين[٣].

يعتبر اختلاف العراقيين وتفرقهم أمراً معقداً وشائكاً، فبالإضافة، إلى العامل الطائفي، هنالك عاملاً آخر متجذر في أصول هذا البلد الذي يعتبر مهد الحضارات الإنسانية الأولى، عاملاً سابقاً لقدوم الإسلام، إلى هذا

البلد، فعلى اعتبار وادي الرافدين منطقة حدودية، مطلة على السهل الغربي الإيراني والجبال الشرقية التركية، وكونه لا يتمتع بدفاعات أو عوائق طبيعية لمنع الأعداء من غزوه، تراه دائماً ما يكون فريسةً سهلةً ولقمةً سائغةً للدول القوية المحيطة به. فالتاريخ العراقي مفعماً بالوقائع الحربية والمعارك العنيفة. ففي العام ٤١ بعد الميلاد، بدأ القائد الروماني زيتوفون وعشرة آلاف جندي مرتزق يوناني ارتدادهم الكبير نحو البحر الأسود بعد هزيمتهم القاسية في معركة كوناكسا، قرب حوض نهر الفرات إلى الجنوب الغربي من بغداد، وبعد مضي سبعين عاماً، خاض الاسكندر المقدوني معركةً حساسةً ضد الإمبراطورية الفارسية في منطقة جاوجاميلا، في السهول الشمالية إلى الشرق من مدينة الموصل أدنى جبال كردستان، كانت الشعوب القاطنة في ما يسمى في الوقت الحاضر بالعراق على خط المواجهة مع الإمبراطورية الرومانية من جهة، والإمبراطورية الفارسية المنطلقة من السهل الفارسي، من جهة أخرى، وتحمل العراقيون منذ القدم تبعات الحروب وكوارثها في صراعهم مع الدول الطامعة بهم وآخر مثال على ذلك هو المعركة الحاسمة بين الجيوش العربية المنضوية حديثاً تحت راية الإسلام والفرس، والتي وقعت في منطقة القادسية الواقعة جنوب نهر الفرات في العام ٦٣٧ بعد الميلاد، (دائماً ما يؤكد عليها صدام حسين في وسائل الإعلام العراقية مطلقاً على حربه مع إيران «قادسية صدام»)، إن قابلية البلد للسقوط بيد الغزاة الخارجيين هي السمة المميزة والمتكررة الحدوث في تاريخ العراق.

أما الواقعة التي أثارت اهتمام العراقيين وعاطفتهم منذ أمدٍ بعيد وحتى الوقت الحاضر، والتي تميزت بالمغامرة ونقص التخطيط والخبرة العسكرية حيث خلفت كارثة مأساوية لا يزال أوارها متأججاً في القلوب ولا يزال تفاصيل هذه المواجهة المأساوية تُذكر كل عام في معظم البيوت العراقية (الشيعية على وجه الخصوص)، فقد أنشأت هذه الواقعة الصراع بين

المسلمين الشيعة والسنّة مهمة في تقسيم العراق طائفياً، كما عصفت بالعالم الإسلامي منذ ١٤٠٠ سنةٍ مضت. فما تبع الرسول محمد من صراع دموي على الخلافة انتهى بخلق مذاهب متنازعة ومختلفة العقيدة، ففي العام ٦٥٦ بعد الميلاد، اندلعت معركةً أهلية بشأن الشخص الأحق بمنصب الخليفة الرابع بعد الرسول في العالم الإسلامي حديث الانتشار، والذي شيّدت أركانه وتوسع بسلسلة من الانتصارات الصاعقة، فالجيوش العربية في العراق تناصر تؤازر علي بن أبي طالب (ع)، شخصية ورعة وتقية وزاهدة، ابن عم الرسول وزوج ابنته، في حربه ضد معاوية، حيث تناصره جيوش الشام، وانتهت الحرب، بعد مناورات ومناوشات طويلة الأمد، بهزيمة جيوش العراق، وفي العام ٦٦١ اغتيل علي بن أبي طالب، في محراب الصلاة في مسجد الكوفة المنشأ حديثاً على ضفاف نهر الفرات، في مدينة الكوفة، أول مدينة إسلامية في العراق. وبعد مرور تسعة عشر عاماً، أقنع ولده الحسين، الذي يعيش حياةً هادئةً في المدينة المنورة، من قبل أنصاره وشيعته في العراق بالخروج والمطالبة مجدداً بأحقية الأسرة بالخلافة، وعند العام ٦٨٠ بعد الميلاد، غادر الحسين المدينة المنورة قاطعاً الصحراء متوجهاً إلى العراق بصحبة اثنين وسبعين فرداً من عائلته وأتباعه، وعند وصولهم مدينة الكوفة، اكتشفوا خيانة أهلها لهم. وأحيط بالحسين وأتباعه، ولم ينتفض أحد من أهل الكوفة لنصرته. عندها أمر عبيد الله، والي الكوفة الجديد الذي نُصب من قبل يزيد، الخليفة في دمشق، بإرسال أربعة آلاف رامي وفارس محيطين بالحسين وأنصاره وأمر بهم بالاستسلام.

وفي آخر وقفةٍ لهم، شق الحسين وأتباعه خندقاً من الخلف لمنع العدو من مهاجمتهم من الخلف وليقطعوا على أنفسهم طريق التراجع والفرار ليظهروا لأعدائهم إصرارهم على مواصلة القتال وعدم الاستسلام. وبنشوب المعركة بدأ أصحاب الحسين يتساقطون صرعى تحت سهام أعداءهم، هنا يظهر دور العباس، شقيق الحسين، المحارب الشجاع

والمقاتل المقدام، فبعد سماعه نداء النساء والأطفال طالبين ماءً يروي ظمأهم، تقدم إلى نهر الفرات مقاتلاً وبيده قربة «وعاء جلدي لحفظ الماء» كي يعبئها ماءً، وفي طريق عودته من النهر تجاه العائلة، قُطعت يده، عندها أسند العباس نفسه إلى نخلة، لينهال عليه أعداءه ضرباً بالهراوات والأعمدة حتى أردوه قتيلاً، ـ نجد صورة العباس، كفارس محارب مرتدياً درعه ممتطياً جواده وهو في طريقه للقتال، تزين جدران منازل الشيعة في العراق ـ، وكان آخر من قتل هو الحسين، سيفاً بيد وقرآناً بالأخرى، حيث أصبح مصرع الشقيقين في واقعة كربلاء أسطورة المذهب الشيعي، ودُفنا في مدينة كربلاء، حيث أصبح ضريحاهما، بالإضافة إلى ضريح أبيهم الإمام علي في مدينة النجف الأشرف التي تبعد ٩٠ ميلاً جنوب مدينة كربلاء، المراقد المقدسة الرئيسية للمسلمين الشيعة، جاذبةً أنظار وقلوب الملايين من الزائرين الشيعة من جميع أنحاء العالم فهذه الواقعة الأخيرة، وعلى الرغم مما رافقها من أحداث مفعمة بالخيانة، المعاناة، والشهادة، وتحرير النفوس وإصلاحها من الخطيئة، وقد أثرت هذه الدلائل والمعاني في نفوس الشيعة وعاداتهم وتقاليدهم كما هو الحال في صلب النبي عيسى في الديانة المسيحية. وتناشد هذه القيم أرواح وعقول المضطهدين والمظلومين الشيعة ودائماً ما أثارت الشكوك حول شرعية وأحقية حكام بغداد. حيث أصبحت قدسية مراقد الحسين، العباس وعلي، بالنسبة للشيعة، توازي قدسية مكة والمدينة بالنسبة لباقي المسلمين، وقد تيقن حكام العراق، من العثمانيين وحتى صدام حسين، بأن عليهم الخضوع لحقيقة الأمر الواقع ويقروا بأن المذهب الشيعي، وهو ذات مذهب نظام إيران الحاكم مع الملايين من معتنقيه في شتى أرجاء العالم الإسلامي، على عتبة أبواب تصورهم وقريب منهم قرب العين من الجانب.

تمكن العثمانيون الأتراك من احتواء الاختلافات المذهبية العميقة، عقب استيلائهم على بغداد في العام ١٥٣٤ وحكمهم لها ما يُقارب الأربعة

قرون. فقد كانوا من المسلمين السنّة، ولم تكن لهم كامل السيطرة على المناطق الواقعة خارج المدن. حيث كان أبناء القبائل المتحالفة، الذين يحتقروا ويستخفوا بسلطة الدولة، يسيطروا ويديروا المناطق القروية من العراق ذلك أن القبيلة توفر الحماية اللازمة لأفرادها وتشعرهم بشخصيتهم وكيانهم المستقل، والتي لم تستطع الحكومة توفيرها، فقد أقّر بوضوح تعلق الفرد العراقي وولائه لقبيلته من قبل الوالي العثماني في بغداد عن طريق إرساله تقرير إلى البرلمان العثماني في العام ١٩١٠، مشيراً بوضوح إلى هذا الموضوع. يقول فيه(٤): «يعتبر اعتماد الفرد على قبيلته آمن وأضمن بألف مرة من الاعتماد على الحكومة، فبينما تلجأ الحكومة إلى الظلم في معاملة فردٍ ما وترفعه عنه، بحسب موقف الفرد، فالقبيلة، وبغضّ النظر عن ضعفها، حالما تعلم بأن ظلماً أو حيفاً قد ارتكب بحق أحد أفرادها، تجدها تعد العدة للانتقام واسترجاع حقه». وعلى الرغم من تنامي نفوذ الحكومات في بغداد وقوتها أواخر هذا القرن، فإن الاعتقاد والإيمان بالعشائرية والقبلية وبأنها الحامي والنصير للفرد لم يمت أبداً.

لم يكن العراق متمتعاً بوحدة ترابه في ظل الحكم العثماني، حيث كان مجزءاً إلى ثلاث دويلات، هي الموصل، بغداد والبصرة. كان ذلك الوضع على وشك التغيير، فبحلول العام ١٩١٤، وفي بداية نشوب الحرب العالمية الأولى، أنزلت بريطانيا قوة عسكرية صغيرة في منطقة صغيرة جنوب العراق، الغرض منها هو حماية حقول النفط الإيرانية المحاذية من هجوم تركي محتمل، استولت القوة البريطانية على البصرة بسهولة وفي العام ١٩١٥، ونتيجةً للثقة الزائدة بسبب ضآلة المقاومة التركية وندرتها، قررت الزحف تجاه بغداد، تبدو هذه المسافة على الخارطة سهلة وقريبة بعض الشيء، يعتبر السهل الرسوبي منطقة منبسطة، لكنها متفرعة، فرعين بواسطة الأهوار المالحة والقنوات المائية، مهجورة كانت أو مسكونة، والتي تكون بمثابة دفاعات جاهزة لمصلحة الجيش المدافع، فما حصل بعد ذلك

يعتبر من أكثر الحملات تسبباً للكوارث في تاريخ الإمبراطورية البريطانية، حيث زحفت القوات البريطانية بقيادة الميجر جنرال شارلس تاونسند، تجاه أعالي نهر دجلة لتكون على بعد ٢٥ ميلاً عن بغداد، ففي منطقة المدائن، حيث ينتصب القوس الحجري المُشيد عند قاعة الاحتفالات الفارسية في القرن السادس، حقق البريطانيون نصراً بعد أن تكبدوا خسائر فادحة عبر معركة ضارية ضد القوات التركية المعززة بقوة إضافية. وانهزم الأتراك شرقاً تجاه مدينة الكوت، المدينة المتداعية للسقوط والتي تفوح منها رائحة الشر والواقعة في أحد منعطفات نهر دجلة[٥]. فبعد دخوله المدينة، فرضت القوات التركية حصاراً على المدينة لمئة وستة وأربعين يوماً، خاضت بها القوات البريطانية المتمركزة في مدينة البصرة عدة معارك يائسة لفرض فك طوق الحصار المفروض على المدينة، وبعد صمود الجنرال تاونسند أمام الحصار هذه المدة الطويلة، أصيب بانهيار عصبي قاده إلى سوء تقدير ما تبقى لديه من ذخيرة ومؤونة، مجبراً على شن هجمات قبل أوانها، مكبداً الجيش الموجود خارج مدينة الكوت ثلاثة وعشرين ألف قتيل وجريح في الوقت الذي استسلم تاونسند وجنوده، وأثناء رحلة سيرهم شمالاً تجاه الأراضي التركية لإرغامهم على العمل هناك، لقي ما يزيد على السبعة آلاف أسير بريطاني حتفه عطشاً. وفي طريقهم إلى تركيا اجتازوا مدينة تكريت، حيث عوملوا بقسوة وفظاظة شديدتين من قبل أهالي المدينة. واليوم توجد المقبرة البريطانية، في مركز المدينة الذي يقل بقليل عن مستوى منسوب نهر دجلة، وقد تحولت إلى مستنقع لا نرى فيه إلاً أعالي القبور فقط بارزةً من المياه الخضراء القذرة[٦].

كان تقدم القوات البريطانية المقبلة أكثر تخطيطاً ودقةً ووفق النجاح المطلوب، حيث شيّدت قاعدة عسكرية ضخمة في مدينة البصرة، تنهال عليها التجهيزات من الهند، وعند العام ١٩١٧، استولى الجنرال السير ستانلي مود، قبل أن يموت متأثراً بمرض الكوليرا. بعدها عزم البريطانيون

على ضم المدن التركية المحيطة بالبصرة وبغداد، أبدى البريطانيون موقفاً يتسم بالتحفظ والتردد تجاه ضم ولاية الموصل المشرفة على سوريا وتركيا، حيث تعتبر بؤرة المذهب السنّي وتقطنها الغالبية الكردية، ابتدع البريطانيون بادىء الأمر، خطة ميكانيكية [خطة تتسم بالمكر والخداع] لتسليم ولاية الموصل إلى فرنسا كجزء من مخطط يفضي إلى تفكيك الإمبراطورية العثمانية، والتي كانت على وشك إنشاء منطقة شرق أوسطية جديدة. كان التحرك البريطاني سريعاً، والذي أصاب الفرنسيون بالذهول، بالاعتماد على النفس كلياً. وكذلك خططوا لتسليم المنطقة الشرقية من تركيا إلى روسيا، عازمةً على جعل الفرنسيين شريطاً عازلاً بينهم وبين الممتلكات الروسية، على أية حال، ألغت الثورة البلشفية التي اندلعت في العام ١٩١٧، هذه الاتفاقات المعقودة سابقاً مع القيصر، وبعد نقاشات ومجادلات مطولة لمدة ثلاث سنوات، أدرك البريطانيون حاجتهم إلى ولاية الموصل لفرض حماية بغداد والبصرة، عندها قرروا الاحتفاظ بالولايات التركية الثلاث، وهكذا أنشأ العراق الحديث.

لم تخلُ هذه الفكرة من ارتفاع بعض الأصوات المعارضة، اعتقد المسؤولون البريطانيون بعيدو النظر، بعد انبثاق الفكرة بفترة، أمثال الكابتن أرنولد ويلسون، المفوض السامي البريطاني في بغداد، المستولي عليها حديثاً، بأن ولادة دولة حديثة يعتبر إجراء يمكن أن يؤدي إلى حلول كارثة، تتضمن الفكرة منهم الشيعة، والسنّة والأكراد في بوتقة واحدة تدعى دولة العراق ثلاث طوائف يمقت بعضها الآخر، وفي العام ١٩١٩، أخبر ويلسون الحكومة البريطانية بأن الدولة الجديدة يمكن أن تكون «حكومة ديمقراطية متناقضة»[٧] بسبب رفض الغالبية الشيعية هيمنة الأقلية السنّية، ولكن «حتى هذه اللحظة، لم يُصاغ شكل الحكومة المرتقبة والتي بطبيعة الحال لا تضمن هيمنة سنّية»، أما الأكراد في الشمال، فينوي البريطانيون ضمهم إلى العراق، «سوف لا يَرضوا بحكم عربي، حيث أشار ويلسون إلى أن ثلاثة

أرباع السكان هم قبليون وغير معتادين على إطاعة أي حكومة[٨]. بدت الشكوك الدائرة حول إنشاء سلطة مركزية تتطور إلى مشكلة عويصة، فبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وتعرض بريطانيا إلى عدد من الهزائم العسكرية، توارد إلى أسماع المسؤولين البريطانيين أن إحدى العشائر القاطنة على نهر الفرات تتغنى بترنيمة تصف الحكومة في بغداد «بالثعبان الضعيف، الخالي من السم وها نحن نشهدها عن كثب، حيث كان مجرّد التفكير بسلطة الدولة، في الأيام الخوالي يصيبنا بالرعب»[٩].

بعد مضي سنتين على طرد بريطانيا للأتراك من الولايات الثلاث، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بالعراق، كان البلد مقبل على القيام بأعظم ثورة في تاريخه الحديث قبل ثورة العام ١٩٩١، والتي تعرف «بثورة العشرين» حيث اندلعت في شهر تموز من العام ١٩٢٠، في صفوف عشائر منطقة الفرات الأوسط، وكانت تحظى بالتأييد في أرجاء البلد الأخرى، فقد أصابت الثورة التي اندلعت قبل سبعين عاماً، أصاب معظم الخبراء بتاريخ العراق بالدهشة. أرسلت جيرترود بيل، فشغلت منصب مستشار للسلطات البريطانية الحاكمة في بغداد، والتي أصبحت فيما بعد أشهر رحّالة وكانت بريطانية مختصة في شؤون العالم العربي. فحال اندلاع شرارة الثورة الأولى، كانت بيل تطمئن القائد العسكري البريطاني الجديد، الجنرال ايلرهالدين، بأن الأمور تحت السيطرة وأن كل شيء على ما يرام. مخبرةً إياه بأنها تحدثت مع العديد من مصادر معلوماتها من العراقيين، وأنها تعتقد: «إن مصدر الهيجان قد أجتث وأغلب قادة الثورة متلهفون للصفح عنهم ونسيان الماضي ـ عفا الله عما سلف ـ»[١٠].

كان مصدر اندلاع الثورة الرئيسي هو العشائر القاطنة في منطقة الفرات الأوسط، ولكن من وجهة نظر البريطانيين فإن كل شريحة من شرائح المجتمع العراقي تعتبر مذنبة وذلك من خلال تجربة احتلالهم البلد، مع

قصر فترتها. خلال حربهم مع الأتراك، وعد البريطانيون بإقامة حكم عربي، ولكن الوعد لم يُنفذ، فقد أخبر أحد الشخصيات العراقية البارزة بعد مقابلته جيرترود بيل قبيل اندلاع ثورة العشرين بقليل، قائلاً: «منذ احتلالكم بغداد، وأنتم توعدون وتتحدثون عن تشكيل حكومة عربية تحكم العراق، والآن وقد انقضت ثلاث سنوات أو أكثر لم يتحقق هذا الوعد»(١١). كانت هناك أسباب أخرى أثارت أستياء العراقيين ونفورهم من البريطانيين منها دور الضباط والمسؤولين العراقيين الذين سبق لهم العمل مع السلطات التركية، ومقت رجال الدين الشيعة ـ الحوزة الدينية الشيعية ومقرها مدينة النجف الأشرف ـ من قبل السلطات الجديدة كونهم مسيحيين. أما استياء العشائر فنابع من دقة البريطانيين البالغة في جمع الضرائب، أكثر من سابقيهم من الأتراك، فقد كان زعماء العشائر، كما اكتشف البريطانيون بعد ذلك، مسلحين ببنادق حديثة حصلوا عليها خلال الحرب مع الأتراك أو غنموها من البريطانيين وقت اندلاع الثورة، وعند انتهاء القتال وإخماد الثورة صادر البريطانيون ست وثلاثون ألف قطعة سلاح من الثوار(١٢). أما في بغداد، فقد طالب الوطنيون بحق تقرير المصير، والذين ألقت عليهم جيرترود بيل باللوم داعيةً إلى وحدة صفوف المسلمين واستقلال العراق... فقد كتبت: «لقد خلق البريطانيون عهداً إرهابياً، إذا أطلق أحدهم صوت استهجان في السوق أو في أي مكان آخر، يغلق فمه كما تطبق المحارة فكيها»(١٣).

استمرت الثورة حتى العام ١٩٢١، وكانت أخطر مما توقع البريطانيون، وعند انتهاء الثورة كانت خسائر البريطانيين حوالي ٢،٢٦٩ شخص ما بين قتيل وجريح، أما العراقيون فتتراوح خسائرهم بحوالي ٨،٤٥٠ شخص ما بين قتيل وجريح، فقد نصبت العشائر في منطقة الفرات الأوسط كميناً إلى كتيبة من فوج مانشتر ومحتها عن آخرها تقريباً، حيث استغل الثوار سلاحهم أحسن استغلال على الرغم من محدودية الذخيرة

المتوفرة. «يتميز العربي بالغدر»[١٤] صرح الجنرال هالدن، وعبارات الإحباط تملأ ملاحظاته عن حرب العصابات، «تراه يهاجم كتيبة صغيرة ويدمرها، وعند وصول قوة كبيرة تراه يرفع الراية البيضاء حيث تجده عاملاً في حقله وسلاحه قريباً منه وفي المتناول»، ليس هناك أدنى احتمال بنجاح الثورة، لكنها مدت الوطنيين العراقيين بالقوة وأعطتهم زخماً لمواصلة النضال، كذلك أظهرت الثورة وجود بوادر وحدة بين المسلمين الشيعة والسنّة، حيث وحدوا طقوسهم الدينية لأول مرة منذ عدة قرون، فعلى الرغم من المقت المتبادل إلاّ أن المقت العراقي للبريطانيين يبقى هو الأكثر[١٥].

تتجلى خطة البريطانيين بأحداث تغيير واحد لا غير وبدون عناءٍ يُذكر، وذلك عن طريق تنصيب ملك عربي. والمشكلة التي تبرز مع هذه السيطرة الشبه ـ استعمارية، تتلخص بكون الملك المنصب من قبل البريطانيين، والذي لا تزال هويته مجهولة بالنسبة للعراقيين، كان محل إشكال وجدل من قبل البريطانيين أنفسهم، ثم الأخذ بنظر الاعتبار العديد من أسماء المرشحين لاعتلاء عرش العراق، وفي العام ١٩٢١، تم اعتماد الاختيار المدعوم من قبل «جيرترود بيل» و«تي. اي. لورنس»، والمتمثل بتنصيب فيصل، الابن الثالث للشريف حسين (شريف مكة)، القائد المنحدر من الأسرة الهاشمية المتنفذة في شبه الجزيرة العربية، وهكذا فقد أصبح البريطانيون بمنأى عن المشاكل المباشرة المتعلقة بحكم البلد، لكنه بقي تحت سيطرتهم الفعلية. فبعد اقتراع سري، أشارت النتائج التي تمثل المقترعين العراقيين، بأن ٩٦٪ من العراقيين صوتوا لصالح تنصيب الملك فيصل الأول، المرشح الوحيد، ملكاً للعراق، ظهرت إلماحة خفية عن علاقة الملك الحقيقية ببريطانيا، بعد مضي عدة سنوات، وذلك بعد جولة قام بها الملك فيصل في انجلترا، حيث طلب خياطيه ومجهزيه بالعطور في لندن من إدارة المستعمرات التعهد بدفع قوائم مصروفاته، التي فشل في دفعها بعد زيارته السابقة.

لم تعتمد بريطانيا على فيصل الأول لوحده في حكم العراق، لكن أرادوا التقليل من نفقات الاحتفاظ بحامية عسكرية في العراق، واللجوء إلى استخدام القوة الجوية، ودائماً ما بدا أن هذا هو الاختيار الأمثل في بلدٍ مثل العراق في العشرينات كما هو الحال في التسعينات، فمن الصعوبة بمكان حفظ النظام والأمن في بلدٍ يتميز بتنوع تضاريسه الجغرافية من سهول، صحاري، أهوار وجبال، بقوات على الأرض، حيث أثبت سلاح الجو الملكي فاعليته أثناء اندلاع الثورة، فقد أصبح العراق الآن أرض خصبة لاختبارات سلاح الجو الملكي كدعم عسكري لفيصل الأول وخلفائه من بعده، بعد سحب بريطانيا لوحداتها العسكرية، أما بالنسبة للأكراد، فقد سبق وأن وعدتهم بريطانيا بحق تقرير المصير، لكن في نهاية الأمر أعطت الأولوية لهم في بوتقة دولة العراق، لم يتجرأ قائد إحدى «قاذفات القنابل» آرثر هاريس، الذي قاد الهجوم البريطاني بقاذفات القنابل ضد ألمانيا قبل عشرين سنة، على القول أبداً بأنه استهدف أهدافاً عسكرية، فعند العام ١٩٢٤، قال: «والآن يعي العراقيون يقيناً ما المقصود بالقصف الجوي على أرضٍ، متسبباً بخسائر في الأرواح والممتلكات وما يُحدث من دمار؛ وكذلك قدرته على مسح قرية كاملة عن آخرها وقتل ثلث سكانها وجرهم في غضون خمس وأربعون دقيقة»[١٦]. أخيراً، اشتركت قاذفات في القضاء على الثورة المندلعة، حيث أبدى بعض المسؤولين البريطانيين عن عدم ثقتهم بأن عمليات قصف الأهداف المدنية كانت طريقة فعالة لكسب تأييد وتعاطف العراقيين، «إذا أدرك السكان العرب بأن نشر الأمن والاستقرار في السهل الرسوبي يعتمد وبصورة أساسية على قصف أهداف مدنية وقتل النساء والأطفال والأبرياء»، صرح البير لامينغ ويرتينغتون ايفانز، سكرتير الدولة البريطانية عن الحرب في العام ١٩٢١، «فأنا أشك بتحقيقنا هدف الحصول على إذعان ورضوخ الآباء والأزواج في هذه المنطقة»[١٧]. بعد ثورة العشرين، كتب تي . اي .لورنس في جريدة الأوبزفر البريطانية الصادرة في

لندن: «إنني لأعجب من عدم استخدامنا للغازات السامة في تلك الحوادث»[١٨].

صُممت الحكومة العراقية كي تكون ضعيفة، فبين تنصيب الملك فيصل الأول ملكاً في العام ١٩٢١ والإطاحة بالعهد الملكي في العام ١٩٥٨، لم يوطِّد هذا البلد أبداً اهتماماته وتطلعاته القومية، فقد بقيت السلطة الحقيقية بأيدي شلة صغيرة من الضباط السابقين التابعين للدولة العثمانية والذين حاربوا مع البريطانيين في الحرب، وانضم إليهم بعض موظفي المؤسسات المدنية العراقية الذين بقوا موالين للأتراك، لما يقارب الأربعين سنة، حيث يخلف القادة أحدهم الآخر دخولاً وخروجاً في السلطة من أمثال نوري السعيد الذي شغل منصب رئيس الوزراء لأربع عشرة مرة قبل مقتله، حيث تنكر بلباس امرأة، محاولاً الهرب من بغداد في العام ١٩٥٨. لم تُساور فيصل الشكوك فيما يتعلق بالقوّة الحكومية، والتي كما صرح في مذكرة سرية في العام ١٩٣٣، كانت «أكثر ضعفاً من الشعب»، فعند عامة أبناء الشعب، كانت هناك «أكثر من مئة ألف بندقية بينما تملك الحكومة خمسون ألف بندقية فقط»، وقد استنتج[١٩]: «لا يوجد بالمعنى المتعارف ـ وأقول هذا بقلبٍ ملؤه الحزن ـ شعباً عراقياً، بل جموع لا يمكن تصورها من الكائنات البشرية المجردة من الأحاسيس والأفكار الوطنية، مصبوغة بتقاليد وسخافات دينية، غير مرتبطة برباط مشترك، مصغية للأفكار الشريرة، ميالة إلى الفوضوية، ومستعدة على الدوام بالانتفاض ضد أي حكومة أياً كانت». ثم يُشير الملك فيصل الأول إلى السبب الآخر لكون حكومته بهذا الضعف، فهي تأخذ الثورة وتعمل بتوصيات البريطانيين ومدعومة بأسراب طائرات سلاح الجو الملكي المتخذ قواعده في البصرة وركبانية شمال غرب بغداد. فلو كانت هناك أي شكوك حول اعتماد العائلة المالكة على بريطانيا، لكانت تركتهم يواجهوا مصيرهم المحتوم في العام ١٩٤١. رشيد عالي، ضابط عثماني سابق، أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد، مدعوماً بواسطة أربعة ضباط، وقد شُجعوا بانتصارات

هتلر في أوروبا، ارتأوا التخلص من السيطرة الإمبريالية البريطانية، مجبري نوري السعيد والوصي عبد الإله (بعد موت فيصل الأول في العام ١٩٣٣، تاركاً الصبي فيصل الثاني كوريث شرعي لعرشه)، على الفرار، وعلى الفور أرسلت بريطانيا وحدات عسكرية من الأردن والهند. فعلى الرغم من آمال الثوار بدعم الألمان، فلم يظهر للدعم الألماني من أثر وخاب آمال الثوار، وانهزمت القوات العسكرية العراقية بعد شهر من القتال، عندها عاد الوصي وأُعدم الضباط الأربعة.

إذاً أنقذت المملكة في الوقت المناسب. لكنها اعتمدت على بريطانيا في ذات الوقت الذي شهد انهيار الإمبراطورية البريطانية، أطاح ضباط الجيش من القوميين العرب بحكومتي مصر وسوريا، حيث يختلف العراق عن هذين البلدين بامتلاكه الثروة النفطية، فقد اكتشف في كركوك عام ١٩٢٧. ففي العام ١٩٥١، عندما عزمت شركات النفط العالمية على معاقبة الجارة إيران على تأميم صناعتها النفطية، بدأت كركوك بالبروز كمصدر دخل نفطي هام، فعلى المدن البعيدة يعتبر امتلاك حقول النفط الحكومية مصدر قوة للحكومة الفاشستية العراقية، كما عملت في معظم دول منطقة الشرق الأوسط، وقد أعطت عائدات النفط نوعاً من الاستقلالية للدولة، فأصبح بإمكانها الآن دفع تكاليف الجيش الباهظة وقوات الأمن دون الاعتماد على الضرائب أو الإعلانات الخارجية، لكن هذا الشيء جاء متأخراً بالنسبة للعائلة الهاشمية الحاكمة، ففي الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، اقتحمت وحدات عسكرية بقيادة العميد عبد الكريم قاسم، ذات الصوت الرخيم، الشديد، وضابط الجيش الزاهد والمنحدر من أصل شيعي ـ سني، القصر الملكي في بغداد، حيث أضرمت المدفعية النار في الطابق العلوي من القصر. عندما همّ الملك الشاب، فيصل الثاني، بصحبة الوصي وباقي أفراد العائلة المالكة بالفرار من الناحية الخلفية للقصر المحترق، أحاط بهم مجموعة من الضباط مطلقين عليهم نيران بنادقهم فأردوهم قتلى على الفور[٢٠]

قاد سقوط الملكية إلى عشر سنوات من الانقلابات العسكرية، وشبه العسكرية والمؤامرات وليزداد ثمن الفشل المدفوع سنةً بعد أخرى. فقد أطيح بعبد الكريم قاسم بعد انقلاب عسكري ناجح مودياً بحياة خمسة آلاف، أغلبهم عُرِّضَ للتعذيب وذلك بعد حمام دم شهده العراق في العام ١٩٦٣، وقت ارتفاع حمى الحرب الباردة. حيث ركزت الولايات المتحدة جل اهتمامها بالعراق بعد الإطاحة بالملكية المدعومة بريطانيا. ففي العام ١٩٥٩، أخبر ألين دولس، مدير وكالة المخابرات المركزية. هيئة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: «يُعتبر العراق اليوم أخطر نقطة على وجه الأرض»[٢١]. كان الحكم الملكي ضعيفاً ولكن خلفائه كانوا أكثر ضعفاً، حيث بدت القومية العربية التي انتحلها القادة الجدد قناعاً للهيمنة العربية السنّية على الشيعة العراقيين وهي لا تروق للأكراد، الذين تتحكم بهم القومية الكردية ذات النزعة الانفصالية وأصبح قادتها في حالة ثورة شبه مستمرة.

جاء صدام حسين التكريتي، والذي كان عليه تقرير مصير العراق لمعظم فترة النصف الثاني من القرن، في مرحلة حاسمة جداً من تاريخ العراق. كان في الحادية والعشرين من العمر عندما أطيح بالنظام الملكي؛ حيث تعلم أصول تقنيات السياسة الدموية في تاريخ العراق. وبحلول عام ١٩٦٨، أثبت للعالم أنه أتقنها تماماً. فعندما كان في الحادية والثلاثين من العمر، ساعد في تخطيط لانقلابيين عسكريين لم يفصل أحدهما عن الآخرى سوى أسبوعين، وبهذا فقد انتهت لعبة الكراسي الموسيقية السياسية للسنوات العشر الأخيرة بعد استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي يقوده رجال من مدينة تكريت، فلا يزال صدام وحزبه ممسكين بدفة الحكم منذ ثلاثين سنة. ففي السنوات الأخيرة، أحب صدام أن يصور نفسه بالقائد الذي ينجح في الوقوف بوجه الشدائد والمحن واجتيازها، ففي فترة الثمانينات، كان الشعراء والكتاب العراقيون يحصدون الجوائز والعطايا كي

يشبهوا صدام بالرسول محمد كون كلاهما عاش حياة اليتم والعوز والحرمان في بواكير عمره[٢٢]. حيث ينحدر صدام، في واقع الأمر، من أسرة عربية سنّية ذات علاقات وصولية ساعدت على دفعه إلى واجهة السياسة العراقية.

ولد في قرية العوجة، قرية عراقية ذات بيوت طينية، حالها حال القرى العراقية، في السهول الشمالية من العراق في الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩٣٧. والده، حسين المجيد، فلاحاً قروياً، توفي إما قبل ولادة صدام بفترة وجيزة أو بعد عدة أشهر من ولادته، حيث تولت والدته صبحة الطلفاح، امرأة قاسية الملامح وقوية مرتدية، حالها حال بقية القرويات العراقيات ـ رداء أسوداً، مسألة تنشئته وتربيته، جنباً إلى جنب مع خاله وعمه. أحدهما، خير الله الطلفاح. أخ أمه، والذي يقيم بصورة رئيسية في بغداد، فلم يكن خال صدام وأبيه في التنشئة فقط، وإنما أب زوجته متسقبلاً، حيث خطط هو وأخته صبحة لصدام، مذ كان في الخامسة، أن يتزوج ابنة خير الله، «ساجدة» حيث تزوج في العام ١٩٦٣ فور رجوعه من المنفى في مصر؛ توضح الصور الملتقطة له في فترة صباه طبيعة وحقيقة الأخلاق التي تميز أسرته أفضل بكثير من الأساطير التي حيكت مؤخراً حولها من قبل النقاد وأصحاب الدعايات، حيث يظهر في الصورة أشخاصاً من مجتمع تقليدي تحاول فهم العالم المتطور من حولها وتبرع فيه، فخير الله الطلفاح، مقيماً في المدينة، ذا شعر مصفف بعناية حيث يبدو متضايقاً من ربطة العنق، مرتدياً قميصاً أبيضاً وجاكيت بمربعات. أما زوج أمه، ابراهيم الحسن، الذي لا يزال يقطن العوجة، مرتدياً كوفيه بيضاء ورداء تقليدي أبيض طويل (دشداشة)، حاملاً على كتفه بندقية ذات ماسورين.

تعتبر تقوية الأواصر العائلية العشائرية من الأولويات المهمة لصدام كونه نشأ في مجتمعٍ عشائري. حيث حافظ على العديد من هذه المزايا

خلال سني حياته، أنه عالم الولاء الشديد للعشيرة والقسوة والعداء لمن هو خارج نطاق العشيرة، فكما يقول المثل العربي القديم «أنا وابن عمي ضد الغريب». يحاول صدام مراراً رسم صورة الطفولة المحرومة والبائسة، مدعياً بأن زوج أمه دائماً ما يوقظه فجراً، مزمجراً: «انهض يا ابن الزانية، اذهب وارعَ الغنم»، حيث يؤكد منتقديه على هذه النقطة، حرمانه وبؤسه وقسوة المجتمع من حوله عليه، في عهد صباه لإثبات انحداره من ممثله وظيفياً؛ في الواقع، يتم اعتماده على إخوته غير الأشقاء - برزان، سبعاوي، ووطبان - أسرة ومجتمع وعلى أولاد عمه مثل علي حسن المجيد، ليتقلدوا المناصب العليا في حكومته، عن أن أوامره وعلاقاته الأسرية متماسكة على الدوام وبقوة ضد العالم الخارجي، بغض النظر عن الخلافات العائلية.

ينحدر صدام من عشيرة البيجات، فرع من قبيلة البوناصر، المتسمة بالقوة والعنف داخل وحول مدينة تكريت العسيرة الوصف والغريبة في طباعها وأهلها، الواقعة على نهر دجلة على بعد ١٠٠ ميل من العاصمة، تعتبر تكريت بلدةً مقطعة الأوصال، كونها واقعةً على جرف واطئة على النهر، عُرفت قديماً ببناء القوارب التي تحمل البطيخ ناقلةً إياه إلى بغداد، وكذلك كونها غير مشهورة بشيء منذ نشوئها قديماً، فقد عُرفت بأنها مسقط رأس البطل العربي الذي هزم الصليبيين، صلاح الدين الأيوبي أوائل القرن الثاني عشر، بالرغم من انحداره من أصول كردية. وإلاّ فليس لتكريت تلك البصمات الواضحة على التاريخ العراقي. يتمتع أهلها وهم من العرب السنّة، بسمعة وميزة غريبتين بكونهم طويلي النفس وكذلك بالكلام والثرثرة الغير مجدية، «تحدث مثل التكريتي» مقولة عراقية معروفة يعني أن تكون ثرثاراً جداً[٢٣].

ففي الوقت الذي نما وترعرع فيه صدام، لم تعد البلدة معتمدة على الزراعة والتجارة فقط، بل سلك معظم شبابها الطريق متوجهين نحو بغداد

للحصول على وظائف حكومية، وخصوصاً في الجيش، فالقليل إن لم تكن الندرة، من العوائل المقيمة في بغداد قادرة على أو تود الالتحاق في سلك الجيش والضباط. الشيعة والسنّة قليلي الولاء للسلطة الحاكمة آنذاك، كان الشباب، معظهم أولاد التجار وملاكي الأراضي الضيقي الأفق والتفكير من المدن القروية الواقعة أعالي دجلة والفرات مثل تكريت، يرون أن الجيش هو الطريق إلى القوة.

روى صدام مؤخراً في لقاء صحفي نادر حول أصله ومنشأه «كان أحد أخوالي من القوميين وضابطاً في الجيش العراقي»(٢٤) ويضيف قائلاً «وأمضى خمس سنوات في السجن بعد ثورة رشيد عالي الكيلاني [عام ١٩٤١] «فقد كان صدام حينها في سن الرابعة وقت سجن خاله، خير الله الطلفاح، حيث وكما يروي، كان دائماً يسأل والدته عن خاله، وكانت تجيب: «إنه في السجن، يا ولدي»، وكذلك تقلد أقربائه الآخرون مناصب في الجيش، وأحد هؤلاء، أحمد حسن البكر، شخصاً متحفظاً، هادىء، متحدث لبق، عميداً في الجيش وطموحاً، ذا تأثير حاسم على سيرة صدام، وكان أحد الضباط الثائرين بالإطاحة بالنظام الملكي في العام ١٩٥٨، لكنه اختلف مع قاسم آخر المقام. ولد في العام ١٩١٤ في أسرة صغيرة ومعروفة بانتساب أغلب قادة عشيرة البيجات لها. وكان قائد الانقلاب العسكري في العام ١٩٦٣، وأصبح بعدها رئيساً للوزراء. مؤكداً على أن السياسة العراقية في الوقت الراهن تهيمن عليها الصفوة من القادة العسكريين، أعتقد صدام، والذي لم يدخل سلك الجيش مطلقاً، بأن الوصول إلى السلطة لا يتم إلاّ بمرافقة ضباط الجيش الكبار.

لم يجد صدام المتعاطون والمتحالفون معه في سلك ضباط الجيش فقط، بل ومن العرب السُنّة أيضاً، الذين تشكل نسبتهم خمس سكان العراق، حيث عمل معظمهم كموظفين ثانويين في عهد الحكم العثماني، ومثال على جدوى وفائدة هذه لصدام، هي المعاملة الحسنة المثيرة

للدهشة، والتي كان يلقاها في مختلف السجون التي حجز فيها لنشاطه السياسي. فبالنسبة لمعظم العراقيين في الخمسينات والستينات، تعتبر دوائر الدولة أماكن للتعذيب والرعب. وفي العام ١٩٥٩، رتب صدام، لأعضاء حزب البعث المحليين في مدينته أن يُسجنوا معه في سجن تكريت لأنه، حسب اعتقاده، كان أضمن لهم في السجن من البقاء طليقي السراح[٢٥]. وفي سجن آخر في بغداد في بداية الستينات، تعرض أحد الشيوعيين للتعذيب لنشره قضبان زنزانته في محاولةٍ منه للهرب، عندها ذهب صدام إلى مدير السجن مخبراً إياه بأنه هو من قام بقطع القضبان، ولم يتلق أي تأنيب أو تعذيب! وفي العام ١٩٦٦، وفي لحظة حاسمة ومصيرية بالنسبة للقائد البعثي الشاب، تمكن من الهرب من ساجنيه في طريق عودته من محكمة الأمن العليا، حيث كان يحاكم بتهمة المحاولة لقلب نظام الحكم فقد كانت خطته: الدخول إلى القصر الرئاسي وإمطار قادة الحكومة المجتمعين في ذلك الوقت بوابل من نيران رشاشته[٢٦]. وعلى الرغم من خطورة التهمة الموجهة إليه، فقد تمكن من إقناع حراس السجن المرافقين له بالسماح له بالدخول إلى مطعم في شارع أبي نواس، حيث تتناول أغلب العائلات العراقية السمك على ضفاف نهر دجلة، وهو في طريق عودته من المحكمة، وبعد تناوله الطعام، خرج هو وستة من رفاقه، وبكل بساطة من باب المطعم الخلفي.

ربما لم تكن أسرته من الأسر الغنية أو ذات القوة والنفوذ في الأربعينات، لكنهم يعرفوا حق المعرفة من هم، يقول صدام، فيما يبدو أنه وصفاً حقيقياً لجذوره الاجتماعية، بأنه أصبح قومياً وليس شيوعياً لأن بيئته وسط العراق، حيث انحدر، لم تكن فيها الفوارق الاجتماعية كبيرة. وبصورة مغايرة عن الجنوب ومنطقة كردستان، حيث تعج بإقطاعيات الأراضي الكبيرة، يقول: «لم أحسّ بغبن اجتماعي أو تفرقة، حتى بالنسبة لي، أنا ابن المزارع الفقير». ويقول أيضاً كان أكبر ملاك الأراضي في

المنطقة أحد أقرباء ابن عمه أحمد حسن البكر. «تراه ينهال على أقربائه ضرباً، في نوبة غضبه، لكنهم يردوا عليه بالضرب أيضاً. في الواقع، يتلقى منهم أضعاف ما يتلقوا منه».

كان الريف العراقي منطقة تتسم بالعنف والمباهاة بإبراز القوة، لذلك ترى تقريباً، كل شخص متقلداً بندقية. أرادت الأسرة، بادىء الأمر من صدام أن يكون مزارعاً، لكن وفي سن الثامنة، أخبر عدنان، ابن خاله خير الله طلفاح، ووزير الدفاع في السابق، صدام بأن يتعلم القراءة والكتابة في تكريت، ولم يكن صدام قادراً على إقناع إسرته بالسماح له بالذهاب إلى المدرسة في ذلك الوقت، وفي أحد الأيام اتخذ طريقه سائراً عبر الحقول كي يصل إلى تكريت، وفي الطريق صادف حشداً من أقربائه مخبراً إياهم سبب ذهابه، وافقوا على خططه المتعلقة بالتعلم واتفقوا على مساعدته، وتشير طريقة استجابتهم إلى درجة عدم الأمان وفقدانه في المناطق القروية في العراق فترة الخمسينات، فكما يقول كاتب سيرته «أعطوه مسدساً وأركبوه سيارةً متوجهةً إلى تكريت»[٢٧] أما الروايات المتعلقة بتعطش صدام منذ شبابه إلى الدماء فهي في موقع تسلط، لكن الدكتور عبد الواحد الحكيم، أحد المنفيين العراقيين يقول، كان صدام مستعداً على الدوام باستخدام سمعته الباعثة الرعب في النفوس في السنوات القليلة القادمة. حيث يروي: «أخبرني مدير مدرستي بأنه ينوي طرد صدام من المدرسة، وعند سماع صدام هذا القرار دخل غرفة المدير وهدده بالقتل في حال تنفيذ قراره، قائلاً: «سوف أقتلك إن لم تسحب تهديدك بطردي من المدرسة»[٢٨]. وفي سن العاشرة، غادر صدام مدينته ليذهب للعيش مع خاله في بغداد، لكنه استمر بالمعاودة إلى مدينته العوجة أو تكريت بين الفينة والأخرى».

وأخيراً، وبعد تولي صدام زمام الحكم، أصبح «التكارتة» لقباً للصفوة من السياسيين العراقيين ولكن بعد الإطاحة بالنظام الملكي في العام ١٩٥٨، انقسمت تكريت بشدة بين الشيوعيين والقوميين، من أمثال صدام، في العام

١٩٥٩، حصلت أول حادثة تبرز جذور الإجرام الأولى لصدام، تورطه في حادثة قتل، حيث كان الضحية الحاج سعدون التكريتي، ضابط صف وقائد شيوعي في المدينة. ويُقال أن الضحية تربطه قرابة بعيدة بصدام، وبعد مضي واحداً وعشرين سنةً، حيث أصبح صدام في هذا الوقت نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة. زار صدام أحد أقرباء الضحية في إحدى مدارس بغداد، مقدماً له أموال دية القتل ومسدس براوتنغ، متبعاً بذلك التقاليد العشائرية[٢٩].

انضم صدام إلى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي في العشرين من عمره، السنة التي سبقت الإطاحة بالنظام الملكي، كان الحزب في بداية تأسيسه في العراق عام ١٩٧٢، صغيراً ومنظماً بدقة في خلايا، تضم الخلية الواحدة ثلاثة إلى سبعة أعضاء، حيث تجمع أيديولوجيته بين القومية العربية المتشددة حيث يكتب المؤرخ التاريخي الكبير من تلك السنوات، حنا بطاطو: «لم يكن البعثي متمتعاً بالاحترام والتقدير وذلك من خلال مطبوعات حزب من كتب وكراريس، حيث تراه تائهاً وهو يبحث عن تحليل موضوعي للمشاكل الخطيرة المحدقة بالعراق»[٣٠].

لم يكتنف الغموض مطلقاً، مشاريع الحزب المستقبلية وآراءه المتعلقة بالكيفية التي سيتعامل بها الحزب مع أعدائه، فقد اختلف الحزب مع قاسم حال توليه السلطة لأنه كان من المعارضين للوحدة بين مصر وسوريا، وفي أولى مبادراتهم الاستقلالية، قرر البعثيون اغتياله، ومن بين الذين جندوا لتنفيذ محاولة الاغتيال، المناضل الحزبي المهجول حتى الآن، صدام حسين، طالب الحقوق في بغداد هذا الوقت أما ما حدث مستقبلاً فقد أصبح جزءاً من مجموعة أساطير صدام الشخصية، والتي أصبحت فيما بعد موضوع رواية وفيلم مدعومتين من قبل الدولة يُدعى ب«الأيام الطويلة»، فقد لعب دور صدام في الرواية السينمائية لمحاولة الاغتيال بنشاط وصبر من المواطنين، ابن عمه وشبيه اسمه، صدام كامل، والذي يشبه إلى حد ما الرئيس العراقي.

كادت محاولة الاغتيال التي وقعت في السابع من تشرين أول عام

١٩٥٩، أن تصيب النجاح. فقد كان قاسم قائداً سيارته نحو سفارة ألمانيا الشرقية لحضور حفل استقبال، وكان لحزب البعث عنصراً مدسوساً في وزارة الدفاع مخبراً رفاقه لحظة مغادرة قاسم قائداً سيارته نزولاً عند شارع الرشيد، والذي أصبح فيما بعد شارع بغداد الرئيسي، المميز بأعمدته البيضاء ومحلاته الفاخرة ينحصر دور صدام بتوفير غطاء ناري لرفاقه الأربعة الذين سيقوموا بتنفيذ عملية الاغتيال، وتفضي الخطة بإطلاق اثنين من المنفذين النار على الجالسين في المعقد الخلفي بينما يستهدف الآخرين الجالسين في المقعد الأمامي من السيارة، وعندما بدأ إطلاق النار على سيارة قاسم، أصيب صدام بنوبة اهتياج ممّا حدّا به إلى سحب بندقيته، المخبأة تحت معطفه المهدى من قبل خاله خير الله طلفاح، وبدأ بإطلاق النار، تمكن المنفذون من قتل سائق قاسم وجرح أحد مساعديه جروحاً بلغيةً وأصابوا قاسم بطلقٍ ناري في كتفه، حيث أسرع بنقله إلى المستشفى بواسطة سيارة أجرة كانت مجتازةً قرب الحادث، وقُتل أحد المهاجمين، يظهر بواسطة طلقٍ ناري من أحد زملائه، أصيب صدام في المنطقة اللحمية من أسفل ساقه، قال الدكتور الذي عالجه «كان جرحاً طفيفاً جداً لقصبة الساق»[٣١] ويضيف قائلاً، «اخترقت الرصاصة جلده وتوقفت هناك في قصبة ساقه... فقد شق قصبة ساقه بواسطة شفرة حلاقة واستخرج الرصاصة، خلال الليل».

في أحد اللقاءات التي جمعته والملك حسين، قال صدام محدثاً ضيفه الملكي: «اعتقدت بدنو أجلي بعد فشل محاولة اغتيال قاسم». راوياً بيانات ووقائع مطولة ومفصلة فيما يتعلق بمحاولة هربه من الشرطة، ومنها إلى نهر دجلة من بغداد إلى قرية العوجة. كانت هذه الحادثة هي العنصر الحاسم والجوهري في تصوير نفسه بطلاً عربياً، فلسبع سنوات خلون بعد انتهاء حرب الخليج، نادراً ما يُرى صدام علانيةً أمام الملأ. وعندما عاود الظهور كانت زيارته الأولى إلى قرية الدور، الواقعة على نهر دجلة، القرية التي وصل إليها

قبل ثلاثين سنة وقبل ولوجه النهر سابحاً، جائعاً، مصطكةً أسنانه من شدة البرودة، ومنها هارباً.

حتى وإن كانت منمقة ومزخرفة ومبالغاً بها، فإن قصة هرب صدام تعتبر رواية مثيرة. فقد كانت رحلة هربه طويلة كونه لم يكن قادراً على تأجير سيارة في بغداد لنقله إلى بلدته. وبدلاً من ذلك، اشترى حصاناً، متنكراً بزي بدوي، توجه ممتطياً صهوة جواده شمالاً مدة أربع ليالي، وعند وقوعه في كمين كانت قد نصبته أجهزة الأمن للإيقاع بالمهربين فقد وضح عدم امتلاكه لأوراقه الثبوتية بالقول: «لا يحمل البدوي هوية شخصية أبداً»، اضطر بعدها العبور نهر دجلة عارضاً على أحد أصحاب القوارب ديناراً ونصف الدينار وقتها ليعبره وحصانه النهر، رفض صاحب القارب العرض متحججاً بحظر التجول المفروض بعد محاولة اغتيال قاسم، عندها قرر صدام ترك حصانه وعبور النهر سباحةً. كان الماء وقتها بارداً، وأصيب بحالة انهيار حال عبوره النهر ووصوله بر الأمان على الجانب البعيد من نهر دجلة، إلى قرية الدور، وكما روى مؤخراً: «كانت حالتي مشابهة لما تشاهده في الأفلام السينمائية، بالنسبة للجانب السيء منها»[٣٢]. ويضيف راوياً «كانت ملابسي ندية، ساقي مجروحة، ولم أتناول طعاماً كما ينبغي لمدة أربعة أيام» تهادى مترنحاً في أحد البيوت، حيث اعتقد أصحابه لأول وهلة بأنه لصاً، لكن سمحوا له في النهاية بقضاء الليل مضرمين له ناراً ليجفف ملابسه، وفي صباح اليوم التالي وعندما همَّ صدام بالمغادرة، واجهه صاحب البيت متسائلاً: «أين تعتقد إنك ماضٍ؟ لقد قطعت الليلة الماضية نهر دجلة سابحاً مرتدياً ملابسك. ألاّ يدعو هذا للشك وبأن وراءك شيء خطير وسوف لا ندعك تمضي ما لم تخبرنا حقيقة أمرك؟». ألمح صدام في رده إلى الانتقام العشائري وأخذ الثأر. حيث رد قائلاً: «على افتراض أني ارتكبت جريمة ما ضد عشيرةٍ ما على الجانب الآخر من النهر، وعلى افتراض أنهم طاردوني ولحقوا بي هنا وقتلوني في بيتك، ما الفائدة التي

ستجنيها عندما تكتشف عشيرتي أني قتلت وسطكم هنا؟». عندها أجاب الرجل قائلاً: «ما قلته هو عين الصواب، ارحل، يحميك الله»، خرج صدام من بيت الرجل سائراً حتى قابل أحد إخوته، والذي كان يعمل حارساً في إحدى المدارس الابتدائية. بعدها وصل العوجة ومنها هارباً إلى سوريا[٣٣].

تعتبر الثلاث سنين التي قضاها صدام في دمشق والقاهرة منفياً، هي المدة الوحيدة التي عاشها صدام خارج العراق، أما باقي زياراته للدول بعد توليه السلطة الأجنبية فكانت لقضاء الوقت فقط، حيث قضى معظم فترة نفيه في القاهرة بحماية الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والذي كان وقتها على خلاف مع قاسم، أما بشأن سلوكه مدة نفيه، فقد اختلفت الروايات عن تصرفاته باختلاف الأشخاص الذين يروونها، فعبد المجيد فريد، السكرتير العام للرئاسة المصرية، والذي شغل منصب الملحق العسكري المصري في بغداد حتى طرده، يقول: «ساعدناه على الالتحاق بكلية الحقوق وحاولت الحصول على شقة للسكن فيها[٣٤]. فقد كان أحد قادة حزب البعث العراقي، واعتاد على رؤيتي بين الفينة والأخرى للتحدث عن آخر التطورات والمستجدات على الساحة العراقية، كان هادئاً، مهذباً، ولم يطلب نفقات إضافية كما يفعل المنفيون الآخرون عادةً. ولم يكن ليريه اهتمام شديد بالمشروبات الروحية ولا بالنساء».

تبدو هذه الرواية مقنعةً نوعاً ما لاعتمادها الحقيقة لتصرفاته، ولكن على النقيض من هذه الرواية نجد حسين عبد المجيد، صاحب مقهى انديانا، حيث اعتاد صدام الالتقاء بأصدقائه بداية الستينات، يصف صدام بأنه مثيراً للمشاكل ونادراً ما يدفع قوائم الحساب. «كان يتشاجر لأي سببٍ كان»، ويضيف عبد المجيد قائلاً: «أردنا منعه من المجيء إلى هنا، لكن قدِم أحد رجال الأمن هنا وأخبرني بضرورة السماح له بالمجيء هنا كونه يتمتع بحماية الرئيس ناصر». عموماً وحسبما يقول مجيد بأن صدام غادر القاهرة وفي ذمته ما ينيف على بضعة مئات من الدولارات[٣٥].

التقى كلاً من المستشار الرئاسي وصاحب المقهى بصدام مجدداً ـ بعد أن أصبح الرجل الثاني في العراق ـ حيث يصفونه بالقول، إنه كان لديه شعور عالي بالإحسان عند استقبالنا وتوديعنا. فقد أودع عبد المجيد فريد السجن بعد موت ناصر وتولي السادات السلطة بعدها ترك مصر ليستقر به المقام في نايجيريا، وبعد مرور خمسة عشر عاماً، التقى بصدام حسين مجدداً. فقد دُعي إلى بغداد وتلقى إعانة مادية. وكذلك التقى مجيد بصدام وفي مقهى انديانا ذاتها، بعد أن أصبح الرجل الثاني للعراق، حيث يروي مجيد: «عندما كان نائب رئيس الجمهورية في السبعينات، عاد إلى القاهرة، وزارني في المقهى، ودفع قوائم الحساب المترتبة بذمته ثلاثمائة جنيه أضافية».

ففي بداية العام ١٩٦٣، كانت لدى صدام أموراً أكثر أهميةً للقلق بشأنها من قوائم الحساب غير المدفوعة في مقهى انديانا. ففي الثامن من شباط، أطاح انقلاب عسكري بقاسم، حيث لعب به حزب البعث دوراً قيادياً. فقد كان الدعم للمتآمرين محدوداً، ففي الساعات الأولى من القتال كان بحوزة البعثيين تسع دبابات فقط و ٨٥٠ عضواً فعّالاً، لكن يبدو أن قاسم تجاهل التحذيرات المتعلقة بانقلاب وشيك الحدوث، والذي أمال كفة الميزان أكثر ضده هو تورط الولايات المتحدة في هذا الانقلاب. حيث أخرج قاسم العراق من حلف بغداد الحصار للسوفيات، وفي العام ١٩٦١ هدد باحتلال الكويّت وكذلك أمم جزءاً من شركة نفط العراق، المتألفة من اتحاد شركات نفط أجنبية ضخمة لاستغلال نفط العراق.

فعند استعادة الأحداث الماضي والتأمل فيها، نجد أن الانقلاب العسكري كان مفضلاً ومحبذاً لوكالة المخابرات المركزية، حيث صرح جيمس كريستفيلد، الذي نصب مؤخراً رئيساً لوكالة المخابرات المركزية في منطقة الشرق الأوسط، «لقد غضينا الطرف عمّا يحدث في العراق حينها»، ويضيف «فقد اعتبرناه أعظم نصرٍ لنا»[٣٦]. وقد أكد المشتركون من الضباط

العراقيين في الانقلاب ما صرح به كريستفيلد من تورط الأميركيين فيه، حيث صرح علي صالح سعدي، السكرتير العام لحزب البعث والذي كان على وشك إقامة حكم إرهابي لم يُسبق إليه مثيل في المنطقة قائلاً: «لقد أتينا إلى السلطة على قطار وكالة المخابرات المركزية»(٣٧). فقد تضمن مساعدة وكالة المخابرات المركزية وبصورة رسمية على التنسيق مع مخططي الانقلاب عن طريق مركز الوكالة في سفارة الولايات المتحدة في بغداد، إضافةً إلى محطة الراديو السرية في الكويت، وفي نهاية الأمر، نجد أن قاسم احتفظ بشعبية بعد الإطاحة به، فبعد إعدامه، رفض أنصاره التصديق بأنه ميت، حتى عرض قادة الانقلاب من على شاشة التلفزيون وعلى صفحات الجرائد اليومية صوراً تُظهر جسده وقد اخترقته عيارات نارية(٣٨). وحسبما تفيد إحدى الروايات، فقد دُفِنَ قاسم في قبرٍ مسوىً بالأرض وغير موسوم بعلامة، حيث أخرجته الكلاب جثمانه وبدأت بنهشه، حين رآه أحد القرويين مرعوباً من المشهد المأساوي ووارى جثمانه الورى مجدداً، ولكن اكتشفت الشرطة السرية قبره الجديد فأخرجته مجدداً ورمت جثته في نهر دجلة.

كان شهر عسل الانقلابيين من حزب البعث قصيراً، حيث انقسم الحزب بشدة بين جناحيه المدني والعسكري. فعلى الرغم من انحدار رئيس الوزراء الجديد العميد أحمد حسن البكر، ابن عم صدام، وأغلب قادة الانقلاب من الضباط الكبار من مدينة تكريت، وانتمائهم لقبيلة واحدة تقريباً، عدا صدام والبكر، فقد كان هناك القليل ليحمل الحزب على الوئام والالتئام ثانية. وفي تشرين الثاني، أقنع الرئيس الجديد عبد السلام عارف، بداية الأمر الجناح العسكري على مهاجمة الجناح المدني لحزبهم والميليشيا التابعة له. وبعد مرور فترة وجيزة، طرد عارف جميع الضباط البعثيين من حكومته.

لم يلعب صدام أي دور في انقلاب ١٩٦٣، وليس من الواضح

اشتراكه في المجازر الدموية التي وقعت بعد ذلك. ففي السنة التي تلت الانقلاب أودع السجن، ولكن ظروف سجنه لم تكن شاقة أو عسيرة لتذكر. يُعتبر انهيار أول محاولة بعثية لتولي السلطة قد وضع صدام والبكر أمام الأمر الواقع، فبعد تسنمهم موقع المسؤولية المباشرة عن الحزب، خططوا للاستيلاء على الحكم مجدداً، باذلين وسعهم لتفادي أخطاء فشلهم في العام ١٩٦٣، لم يكن الحزب وقتها قوياً بما فيه الكفاية للعمل منفرداً وبإمكانياته الذاتية فقط، لذلك استمالوا رئيس الاستخبارات العسكرية آنذاك، عبد الرزاق النايف، للوقوف بجانبهم، وقع الانقلاب في السابع عشر من تموز ١٩٦٨، وعلى نقيض ما حدث لخمس سنواتٍ خلون من عملية طرد الضباط البعثيين، فقد طهر البعثيون هذه المرة السلطة من جميع الضباط غير البعثيين في غضون ثلاثة عشر يوماً بعد توليهم السلطة.

تولى صدام منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والرجل الثاني في العراق بعد مضي تسع سنوات على محاولة قتل قاسم (١٩٥٩)، إن مدى تأثيره على النظام بقي وبصورة متعمدة مبهماً، كان النظام فيما يبدو ظاهرياً مدنياً حتى نهاية السبعينات، على الرغم من كون رئيس الجمهورية، أحمد حسن البكر قائداً عسكرياً، ففي السبعينات، حاول صدام التأكد من عدم اقتناء ضباط الجيش لأي مؤلفات ومنشورات خارجية تشير له «بالرجل القوي للنظام الجديد»، وكذلك يبدو أنه قد أخذ على عاتقه مهمة عدم قراءتهم لوثائق حزب البعث التي تشير إليهم بعبارة «الارستقراطيون العسكريون»[٣٩]. فبعد انقلاب ١٩٦٨، بدأ البعثيون أكثر تعطشاً للدماء مما كانوا عليه قبل خمس سنوات، لكن عنفهم وقسوتهم كان أكثر تنظيماً، لم يُمنح أي معارض فرصة ثانية، فقد أقال صدام، النايف، رئيس الاستخبارات العسكرية والذي ساعد البعثيين في انقلابهم، مرافقاً إيّاه إلى المطار واضعاً بندقيته في ظهره؛ فحتى بعد نفيه خارج القطر، كان النايف يمثل مصدر تهديد للبعثيين، ففي العام ١٩٧٤ حاول شخصاً

اغتياله في شقته الكائنة في لندن، وبعد مضي أربع سنين، أردي قتيلاً بعد إصابته بطلقٍ ناري في أحد الفنادق وفي المدينةِ ذاتها! . وكذلك طُرِدَ اللواء حردان التكريتي، وزير الدفاع السابق، في العام ١٩٧٠، واغتيل في الكويت في السنة التالية، لم يوطد أي نظام أركانه ويرسخها في العراق طوال العقود الماضية بسبب تنافس الجيش، الحزب، القبيلة وأجهزة الأمن على السلطة. لذلك دأب صدام جاداً وبكل ما أوتي من قوة وبطش وجبروت في الفترة الواقعة ما بين العام ١٩٦٨، وحتى العام ١٩٧٩ على الاستحواذ على مراكز القوة الأربعة في العراق، والتي جعلت من أمر الإطاحة به مستحيلة تقريباً.

ازداد صدام في هذه الفترة وحشيةً وضراوةً، حيث كان موقفه يتسم بالقبلية والقسوة وعدم التسامح مع الأعداء، والإقرار بالمعروف والكرم مع الأصدقاء، فقد قال أحد رفاق صدام أحد المرات «لا يوجد هناك أي غموض أو سر فيما يخص الطريقة التي ندير بها العراق» ويضيف «بالضبط نديره كما اعتدنا على إدارة تكريت»[٤٠]. كان بزوغ نجم صدام وبصورة استثنائية ومثيرة للدهشة سريعاً: ففي غضون عشر سنوات، أي بعد هربه من بغداد ناجياً بحياته، تراه الرجل الثاني قوةً ونفوذاً في العراق. فقد كان مثابراً ومجداً في العمل، قليل النوم حيث ينهض قبل الفجر وكذلك صحيح البدن، على الرغم من معاناته في السنوات الأخيرة من آلام مبرحةٍ في ظهره. أما فيما يخص اهتماماته الشخصية، فقد اعتاد على تذوق النبيذ البرتغالي تدريجياً[٤١]، وأقلع عن تدخين الغليون الذي كان مدمناً عليه أيام شبابه، بعد أن قاده الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين إلى تدخين السجائر، حيث لا يزال مكثراً منها. . . أما في وقت الراحة والاسترخاء، فحاله حال جميع التكارتة فهو معجب بالرقص الغجري، يعرف في العراق «بالكاوليه»، فقد اعتاد والبكر على الاتصال تليفونياً بالتلفاز العراقي طالباً منهم عرض برامج عن الرقص الغجري. وعند انتهاء البرنامج، يتصل ثانيةً، شاكراً لهم وطالباً المزيد، وغالباً ما يحتاج المشاهد العراقي لإلغاء التلفاز

العراقي تغطية مباراة بكرة القدم عارضاً بدلاً منها برنامج «كاوليه»، (فعندما هرب اللواء حسين كامل إلى الأردن في العام ١٩٩٥، قال أحد العراقيين متنبئاً: سوف يعود إلى العراق نهاية الأمر، فلا يمكنه العيش دون «الكاوليه»)[٤٢]. وعند تولي صدام السلطة فقد عادت برامج التلفاز تباشر بثها بصورة اعتيادية، ليس بسبب كونه لم يعد متيماً «بالكاوليه»، بل لاقتنائه جهاز فيديو.

كرئيس استُبدل صدام بالبكر كرئيساً للجمهورية في تموز عام ١٩٧٩، فحمام الدم الذي بدأ به فترة حكمه، جعلت من العراقيين متيقنين وبصورة لا تقبل الشك، بأن جميع القرارات المتخذة والمتعلقة بسياسة الدولة ستصدر مستقبلاً منه شخصياً، حيث يعتبر هذا مهماً في تفسير عدم محاولته أي مسؤول في القيادة تنبه بالعدول عن غزو إيران ١٩٨٠ أو الكويت ١٩٩٠.

لم يعد مسموحاً بتوجيه أي نقد أو إبداء أي وجهة نظر تخالف وجهة نظره، حيث كان هذا الأمرُ أقل أهميةً وشأناً في منطوق السياسة الداخلية للعراق والتي أبدل صدام مصادرةً شهوده، أمّا على مستوى السياسة الخارجية، فقلة خبرته السياسية وعدم تقبله النصيحة من مستشاريه أو مسؤولي حكومته كانا كفيلان بجره نحو الهاوية.

حدثت أول المعطيات المؤدية إلى نشوب الأزمة المنفية إلى حصول تطهير في صفوف الحزب بداية شهر تموز ١٩٧٩، حيث كانت بواكير تأثيرها هو إعلان الرئيس البكر تقديم استقالته وقراره بتسليم منصبه كرئيس للجمهورية إلى صدام حسين وذلك وفقاً للقرارات المتخذة من الاجتماع الذي عقده مجلس قيادة الثورة في العاشر من تموز، وعزا سبب تنحيه عن السلطة إلى حالته الصحية السيئة، ولكن خطر للعيان وبسرعة وجود معارضة شديدة لصدام بين القادة الآخرين، فقد اعترض حينها محيي عبد الحسين

مشهدي، سكرتير مجلس قيادة الثورة، وطالب بتصويت مع القرار، حيث اعترض على قرار البكر قائلاً «لا يمكن تصور أمر استقالتك» وأضاف.، «إن كنت مريضاً، لِمَ لا تأخذ قسطاً من الراحة».

انتظر معارضو صدام طويلاً للتحرك، فقد اعتقل محيي عبد الحسين لغرض الاستجواب ومن المحتمل أن أنه قد تعرض للتعذيب، حيث ترأس برزان، أخ صدام غير الشقيق، عملية الاستجواب. وفي الأيام القليلة القادمة، بدا صدام وكأنه غافلاً عن أولئك المتربصين لحظة سقوطه، وبحلول الثامن عشر من تموز، دُعي قادة الحزب لحفلة عشاء في القصر الرئاسي، وبعد العشاء طُلِب من كل مسؤول كتابة تقرير مفصل عن أي لقاءات جمعتهم وعبد الحسين مشهدي أو أي مشتبه آخر، أمثال محمد عايش، الذي كان وزيراً للصناعة في السنة الماضية، إذن، توسعت دائرة الشك وازداد عدد المشتبه بهم، فقد اتهم برزان، عايش بالعمل لصالح سوريا، ند العراق اللدود، على العموم، فقد طُرِدَ خمسة أعضاء من مجلس قيادة الثورة، أي ربع أعضائه، وقد أُعدموا سويةً مع ستة عشر مسؤولاً قيادياً آخرين، في الثامن من آب. حيث أرسلت فروع حزب البعث في كل مدينة عراقية مندوباً عنها مع بندقية للمشاركة في إعدام المشتبه بهم رمياً حتى الموت[٤٣].

أراد صدام من عملية التطهير هذه خلق أقصى درجات الرعب والإرهاب، لذلك أمر بتصوير واحدٍ من سلسلة اجتماعاته حين يشخص المتهمين بالتآمر ضده على شريط فيديو حيث يُرى من خلال عرض الفيلم مشهداً عن الإرهاب منسقاً بعناية وباعثاً على الرعب حقاً، يبدأ الفيلم بتصوير المسؤولين ـ الممثلين ـ المدعوين لحضور اجتماعٍ لقيادة حزب البعث وهم ينتظرون بلهفة اللحظة التي سيتحدث فيها صدام.

قال موجهاً حديثه لقادة حزبه: «لقد اعتدنا على الإحساس بقلوبنا قبل

جمع الحقائق والقرائن والبيانات» وأضاف مخاطباً: «ومع ذلك، كنا نمني أنفسنا بالصبر، وقد ألقى بعض رفاقنا باللوم علينا لمعرفة هذا الأمر وعدم فعل أي شيء تجاهه».

نهض أحد مسؤولي الحزب، وبحركة معد لها سلفاً، قال بأعلى صوته إنه مذنب، حينها دعا المسؤولين الآخرين إلى تطهير صفوف الحزب من أمثال هذا الخائن. بعد ذلك، وبصورة تنم عن تملقٍ ومداهنة واضحتين، خاطب علي حسن المجيد، ابن عم صدام والمشهور باستخدامه الأسلحة الكيمياوية ضد الأكراد في الآونة الأخيرة، صدام قائلاً: «ما عملته في الماضي كان عين الصواب، وما ستفعله مستقبلاً سيكون صحيحاً بلا أدنى شك. لكن هنالك نقطة واحدة تستحق الذكر في هذا الموقف، لقد كنت نبيلاً ورحيماً جداً». رد صدام عليه قائلاً، «نعم، هذا صحيح. ولقد انتقدني الشعب على هذا» وأضاف. «أما في هذا الوقت فسوف لا أبدي أية رحمة تجاه أعداء الحزب». وبعد مضي نصف ساعة أخرج «المتآمر» من الاجتماع. لم يساور أياً من الحاضرين الشك بما سيكون عليه مصيره.

تركز الكاميرا على صدام وهو متكىء على كرسيه بادية عليه علامات الارتياح مدخناً سيجارة ثم انتفض فجأةً وقد تغيرت نبرة صوته التي علاها الجفاف والقسوة، قائلاً: «لقد زودنا المتآمر للتو بمعلومات عن مجموعة من القادة المتآمرين معه في هذه الزمرة». عندها تعالى صوته مزمجزاً ومشيراً إلى بعض القادة، «اعترافات مشابهة قد أدلى بها حلقة المتآمرين أخرج! أخرج!».

عمت قاعة الاجتماعات صمتاً رهيباً، تعالت بعدها صيحات أعضاء القيادة الآخرين، مصحوبةً بنوبة خوف ورهبة: «يعيش الحزب! يعيش الحزب! يحمي الله صدام من المتآمرين!»، حينها ذرفت عينا صدام دموعاً، كما لو أنه قد تأثر بهذه الصرخات المعبرة عن الولاء له، بعدها نهض

ليجلس بين أعضاء الحزب في مشهدٍ يعبر عن التماسك والتآزر، ثم دعاهم للانضمام إلى زمرة الإعدام للمشاركة بإطلاق النار على رفاقهم، السابقين!

دُعي العديد من السفراء والمسؤولين العاملين في الخارج والمتهمين بالتورط بالتآمر ضده بالتوجه إلى بغداد، وكذلك تعرضت عوائل «الخونة» للعقاب، لأول مرةٍ، فقد أُعيد جثمان أحد القادة الكبار إلى بيته الكائن في بغداد بشاحنة صغيرة «بيك أب»، وبدا على الجثمان آثار التعذيب، مع ملاحظة مثبتة في ورقة على الجثمان تُفيد بأن القائد توفي نتيجةَ إصابته بنوبة قلبية مفاجئة موصياً أسرته بعدم العويل والبكاء وإبداء آثار الحزن عليه[٤٤].

استغرق بزوغ أهمية تولي صدام فعالية السلطة في بغداد ردحاً من الزمن، كي يصبح جلياً لباقي دول منطقة الشرق الأوسط، فبعد مرور ما يناهز الستين عاماً على إنشاء دولة العراق من قبل بريطانيا، كان البلد يعاني شللاً بسبب خلافاته وانقساماته، وعلى الرغم من نمو آفاق ثروته النفطية، فلم تتجاوز طاقتها الانتاجية الثلث، ولم يستطع البلد الاستفادة من مواردها، لقد منح تطهير قيادة حزب البعث في العام ١٩٧٩، صدام سيطرةً كاملةً له على سياسة البلد الداخلية والخارجية، فقد تخلص من المنافسين والطامحين للسلطة داخل الحزب، وكذلك المعارضين لسياسته في الخارج، أما بخصوص الثورة الكردية المستعر أوارها منذ أمدٍ بعيد، والتي هددت استقرار الحكومات العراقية السابقة، فقد انتهت في العام ١٩٧٥ بعدما سحب شاه إيران دعمه للأكراد العراقيين مقابل بعض التنازلات الحدودية من قبل العراق، فقد أصبح البلد أكثر غنىً وثراءاً، حيث نتج ٣،٤ مليون برميل من النفط الخام يومياً، بعد العربية السعودية، ولديه أكبر احتياطي للنفط في الشرق الأوسط.

جعلت العداءات والصراعات الداخلية في الستينات والسبعينات من العراق قوةً هامشية في منطقة الشرق الأوسط، وأحد اللاعبين الصغار في

شؤون السياسية العالمية، وفي الوقت الحاضر بدأ صدام ببذل جهوداً استثنائية وتصميماً قوياً لإحراز السيطرة على منطقة الخليج العربي والبروز كقائدٍ عظيم في العالم العربي، اتخذت حملته وجهين: بدأت الأولى بغزوه إيران في العام ١٩٨٠ والتي انتهت بإحراز العراق انتصاراً بعد مضي ثماني سنوات على الحرب. أما الحملة الثانية فكانت فترتها أقصر بكثير، فبعد شعوره بالإحباط والوهن من رؤيته للكويت وهي تحاول ـ مدعومةً بالطبع من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ـ حرمانه من قطف ثمار انتصاره على إيران، وذلك بتخفيضها لأسعار النفط بعد زيادة انتاجها، غزا صدام الإمارة في الثاني من آب ١٩٩٠. كانت المغامرة تفوق طاقة العراق السياسية والعسكرية، فلقد غاب عن تفكيره عدم سماح الأميركيين والبريطانيين بسيطرة العراق على الخليج، الذي يملك ما نسبته ٥٥٪ من احتياطي النفط العالمي.

في العام ١٩٧٩، بدت هذه الكارثة الأخيرة بعيدة الاحتمال في النظرة السياسية المستقبلية للعراق مع جيرانه ـ الكويت ـ بل على العكس، فالوضع السياسي الراهن في الخليج آنذاك بدا موفراً للعراق فرصاً كبيرة، ففي نفس العام، أطاح آية الله خميني ـ بعد ستة عشر عاماً من النفي في المدينة العراقية المقدسة النجف الأشرف وغادرها إلى فرنسا ـ بالشاه وعاد إلى إيران لتولي زعامة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي هذه الأثناء، تمكن طلبة دين ثوريين أكثر تطرفاً من الاستيلاء على السفارة الأميركية واحتفاظهم بالديبلوماسيين الأميركيين رهائناً، وكان لهذه العملية صداها المدوي في العراق، حيث ارتأت الجماعات الشيعية المقاتلة في العراق بأنه لا يظهر في الأفق سبباً يدعو إلى عدم القيام بثورة إسلامية في العراق مشابهة لتلك الثورة الحاصلة في طهران.

لم تكن أية فكرة بهذا الشأن قابلة للتطبيق أو النجاح مطلقاً.

فالمجتمع العراقي تحكمه العادات والتقاليد بصورة أكبر ما تجده في المجتمع الإيراني المنفتح تقريباً. لقد كان تهديد الثورة الإسلامية فرصةً مناسبةً لتوحيد صفوف المسلمين العرب الستة العاملين في صميم النظام للوقوف خلف صدام ودعمه بكل ما يملكون. حتى أن المتعصب الإسلامي لم يشكل أي انهزام أو تأثير على الأكراد، ولا يزال شبه معدوماً بالنسبة للأقلية المسيحية المتنفذة. فقد لا يكون تزامناً مع الثورة الإسلامية في إيران تنفيذ «حزب الدعوة» ـ مجموعة إسلامية مقاتلة ـ واحداً من الهجمات الأول على طارق عزيز الذي شغل فيما بعد منصب نائب رئيس الوزراء، حيث أنه ينتمي إلى الأقلية المسيحية الكلدانية من مدينة الموصل، بعد أن ألقى عليه أحد أعضاء حزب الدعوة قنبلة يدوية وهو في طريقه إلى افتتاح مؤتمراً طلابياً في الأول من نيسان ١٩٨٠، في جامعة المستنصرية، الجامعة الأثرية في مركز العاصمة بغداد، وفي اليوم التالي، ألقى صدام خطاباً، واقفاً تحت المطر، على حشدٍ من الطلاب؛ قائلاً: «يُعتبر الشعب العراقي الآن كالطود الشامخ الذي لا يمكن خدشه بكل قنابلهم، والله، إن الدماء التي أُريقت في المستنصرية سوف لا تمر دون انتقام»؛ وبعد مضي أيام قلائل، أُلقيت قنبلة أخرى على موكب تشييع القتلى في الهجوم الأول، وجاء الانتقام سريعاً ـ وعد صدام ـ فقد أُعدم محمد باقر الصدر، زعيم ديني كبير واحد رموز حزب الدعوة، وأخته بنت الهدى، وأبعد أكثر من ثلاثين ألف عراقي من أصل إيراني من العراق، شن العراق حملةً إعلاميةً عنيفةً ضد إيران، حتى أن صدام شخصياً بدأ بالإشارة إلى آية الله الخميني بـ«المومياء»(٤٥) حيث دعا الخميني الجيش العراقي إلى ترك ثكناتهم العسكرية والتوجه إلى بغداد للإطاحة بنظام حكم صدام.

شُنت حملات إعلامية شعواء من كلا الطرفين، فقد كان هناك تهديداً طفيفاً من قبل الشيعة العزل والناقدين للقيادة التي توجههم، وعلى العكس فالفوضوية التي عمت الجيش الإيراني إضافةً إلى العزلة السياسية التي

تعيشها إيران تبدو أنها قدمت فرصة مناسبة لصدام للانقضاض على إيران، صدرت في هذا الوقت إلماحة من قبل وكالة المخابرات المركزية بالتفكير الحقيقي بالقيادة العراقية، عن طريقه ملاحظة سرية من أحد العملاء، لم يُذكر اسمه، من وكالة استخبارات الدفاع، حيث كتب سلاح الاستخبارات في مقر وزارة الدفاع الأميركية، تقريراً من بغداد في الثامن من نيسان يُفيد بأن العراق لديه خططاً ذات مطامع في إيران والتي ليس لديها يد في شن الهجمات بالقنابل من قبل حزب الدعوة في العراق، يقول التقرير: «يوجد احتمال بنسبة ٥٠٪ بعزم العراق على مهاجمة إيران، فقد حرك العراق أعداداً كبيرة من وحداته وتجهيزاته العسكرية تجاه الحدود العراقية ـ الإيرانية، في توقع لمثل هكذا غزو محتمل»، وفي مثل هذا الوضع المتأزم على الحدود، نفذ العراق هجوماً صاروخياً على حقول النفط الإيرانية من قبل وحدة مغاوير عراقية قبل يومين، طبقاً لتقرير العميل، ويضيف العميل قائلاً: «اعتقد العراق بأن القوة العسكرية الإيرانية شديدة الضعف الآن وبالإمكان تدميرها ودحرها بسهولة»[٤٦].

كان سوء التقدير ذا عواقب وخيمة ومنذراً بكارثة. فتبلغ نفوس إيران ثلاثة أضعاف نفوس العراق، وكذلك فإن الثورة الإيرانية هي ثورة شيعية ولم يقتصر أمر القيام بها على فئةٍ دون أخرى. فقد كان تقدم الدبابات العراقية، بداية الأمر يسيراً، ولكن في غضون سنة من الحرب تسببت وحدات المشاة الإيرانية تكبيد القوات العراقية إصابات وخسائر فادحة، وهُزِم العراق بصورة شنيعة في معركة خرمشهر، وفي العام ١٩٨٢، قدرت وكالة الاستخبارات الأميركية خسائر العراق بنحو خمس وأربعين ألف قتيل ومثلهم أسرى، حيث كان هناك عدداً هائلاً من الجنود العراقيين الأسرى، حينها شعرت الدول الغربية ودول الخليج العربي بصورة خاصة، بالقلق من احتمال انهيار العراق، لذلك أسرعوا بتزويده بما يحتاجه من تجهيزات عسكرية أو مادية، حتى أن حكومة واشنطن حذفت العراق من قائمة الدول

الداعمة للإرهاب، على الرغم من أن أبا نضال، القائد الإرهابي الفلسطيني، كان مقيماً في بغداد في ذلك الوقت[٤٧]. فقد منحت السعودية الجانب العراقي ٢٥,٧ مليون دولار والكويت ١٠ مليون دولار، معظمها في السنتين الأولى والثانية من الحرب، لقد فشلت القوات الإيرانية في هجومها على البصرة في هذا الوقت، وكذلك اكتشاف القوات الإيرانيين، بعد اجتيازهم حدود العراق إحدى المرات، بأن الجنود العراقيين، معظمهم من الشيعة، وقفوا مستسلمين، وفي غضون هذين السنتين، دأبت وكالة المخابرات المركزية على تزويد الاستخبارات العسكرية العراقية بتقارير موجزة وبصورة منتظمة بالإضافة إلى صورٍ مأخوذة بواسطة الأقمار الصناعية توضح المواضع العسكرية الإيرانية. وبحلول العام ١٩٨٤، أُعيد افتتاح السفارة الأميركية في بغداد.

مدعوماً من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، دول أوروبا الغربية والشرقية، إضافةً إلى معظم العالم العربي، اعتقد عندها صدام بأنه قادر على إطالة أمدِ الحرب، وقد تغيرت هذه الستراتيجية ـ الحرب الطويلة الأمد ـ فقط عندما احتل الإيرانيون شبه جزيرة الفاو، فعلى الرغم من كونها مهجورة ومقفرة، إلاّ أنها تمثل مثلثاً مهماً ذا رمال متحركة في أقصى جنوب العراق والتي تمتد كأرضٍ ناشئة في الخليج العربي، عن طريق هجوم مفاجىء في العام ١٩٨٦، حينها بدأت القيادة العسكرية العراقية بالتخطيط لشن هجوم مضاد، وللتخطيط لأي هجوم لا بد من وضع قوات الحرس الجمهوري القوية الشكيمة والمزودة بأحدث الأسلحة بنظر الاعتبار كونها عنصراً حاسماً في تحديد مسار الحرب، فقد توسعت قوات الحرس الجمهوري توسعاً جذرياً خلال الحرب مع إيران، فبعد أن كانت تتألف من لواءٍ واحد، أصبحت في هذه الأثناء تتشكل من سبعةٍ وثلاثين لواء؛ فالحرب بحاجة إلى المزيد من السلاح والتجهيزات العسكرية الأخرى، والمشكلة التي يواجهها العراق في تلبية احتياجاته هي في انخفاض أسعار

النفط، والتي أصابت مصادر الدخل العراقية وجيوب حلفائه الكرام سابقاً في الخليج في الصميم. حينها وجه العراق أنظاره نحو الولايات المتحدة وبريطانيا، بالإضافة إلى استراليا، الدائنون الوحيدون الذين لا يزالون مستمرين على الدفع. فبعد زيارة ـ كليمنت ميلر ـ أخصائي في عمليات الديون لمصرف «اكسيمبانك» للعراق، كتب تقريراً تناول فيه تطمين المسؤولين العراقيين له «لأن صدام حسين شخصياً قد أرسل رسالة لمعظم الدول المانحة للعراق مفادها، وببساطة شديدة [ادفعوا للأميركيين]».

وعودةً إلى ساحات الحرب، ففي الخليج العربي، كانت الطائرات العراقية تهاجم أساطيل النفط الإيرانية بصواريخ اكزوسيت الفرنسية الصنع؛ ممّا حدا بالإيرانيين إلى الانتقام من الكويت، بعد موافقتها على إبحار أسطول تحت العلم «الأميركي»، حيث انضمت الولايات المتحدة وبقوة، إلى الجانب العراقي، فيما يسمى «بسفينة الحرب» في الخليج العربي، فقد هاجمت البحرية الأميركية سفن النقل الإيرانية، وهجمت قوة البحرية الإيرانية الصغيرة. وفي تموز ١٩٨٨، أسقط طائرة مدنية إيرانية في مياه الخليج العربي وهي في طريقها إلى دبي، وعلى متنها ٢٩٠ راكباً جميعهم من المدنيين، ولم ينج أحد منهم، تيقن عندها الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني دخول الولايات المتحدة علانية الحرب إلى جانب العراق. واقتنع آية الله الخميني بأن محاباة الدول العظمى للعراق في حربه ضد إيران باتت واضحةً وأصبحت في هذا الوقت أشد وضوحاً. وافق أخيراً القائد الإيراني على وقف إطلاق النار في الثامن من آب ١٩٨٨، مخبراً شعبه بأنه لا بدّ من «تجرع كأس المرارة».

هنالك سبباً آخراً لا يصح ذكره أسهم في إجبار إيران على إنهاء الحرب. حيث كان العراق يستخدم الغازات وبصورة مستمرة في ساحات القتال منذ العام ١٩٨٤ فصاعداً، ففي السابع عشر من نيسان عام ١٩٨٨ شنت قوات الحرس الجمهوري هجوماً معاكساً على مدينة الفاو مخططاً له

بعناية فائقة، حيث تدربت وحدات الحرس الجمهوري في وقتٍ سابقٍ على نموذج شُيد خصيصاً كي يشابه ساحة المعركة في بحيرة الحبانية شمال غرب بغداد، وستسحق قوات الحرس الثوري الإيراني بواسطة المدفعية العراقية الثقيلة، القصف الجوي، والغازات السامة. وبعد يومين من القتال العنيف انهزمت القوات الإيرانية. لم يستخدم العراقيون في حربهم غاز الخردل فقط، بل استخدم غازات الأعصاب أيضاً، فالاستخدام خليطاً مميتاً من الغازات السامة جعل «استحالة اتخاذ الإيرانيين لأي إجراءات مضادة تجاه هذه الهجمات، ناهيك عن فشل العالم الخارجي باتخاذ رد فعل مناسب يبدو أن فعالية الهجوم بالغازات السامة ساهمت باقتناع صدام بالأهمية الكبيرة لهذا النوع من السلاح، وهذا ما يفسر إصراره على عدم التخلي عنها.

جعلت هذه الحرب من العراق قوةً إقليميةً لا يُستهان بها بل من أقوى الدول السبعة المطلة على الخليج العربي، فقد دخل العراق الحرب بجيشٍ قوامه عشر فرق عسكرية وأنهاها بخمس وخمسين فرقةً عسكريةً، وبنهايةِ الحرب أيضاً كان لدى العراق قوةً مدرعةً تقدر بأربع آلاف وحدة مدرعة وصواريخ بإمكانها دك طهران وتل أبيب، فبعد بقاءه على قيد الحياة بعد الهزائم العسكرية بداية الحرب، أثبت صدام على متانة نظامه وديمومته رغم الهزات العنيفة التي تعرض لها، فبالنسبة لآراء النقاد السياسيين، يعتبر قتال الموالين الوطنيين من الشيعة العراقيين ضد إخوانهم في الدين والعقيدة مكسباً للعراق وكذلك دعم الدول العظمى، أوروبا، ومعظم العالم العربي للعراق يعد أحد مكاسب الحرب مع إيران.

لم تكن تكلفة هذه المكاسب مجانية. فالعراق بسكانه البالغ عددهم ١٧ مليون نسمة، أنهى الحرب بما لا يقل عن ٢٠٠،٠٠٠ قتيل وجريح بالإضافة إلى ما يزيد على ٧٠،٠٠٠ أسير، ومن النادر في هذه الأيام أن تجد عراقياً لم يفقد قريباً، بالإضافة إلى التكلفة المادية، حيث بدأ صدام

يخوض الحرب وهو مثقل بالديون. وبنهايتها بلغت ديونه للعربية السعودية، ٢٥,٧ بليون دولار. وللكويت ١٠ ملايين دولار ومبالغ أقل من هذا الكم بالنسبة لأقطارٍ عربية أخرى، وكذلك فقد كان مديناً بأربعين بليون دولار للولايات المتحدة وأوروبا وبقية الدول الصناعية، أخيراً فقد تسبب صدام بالكثير من الأزمات الاقتصادية لبلاده بسبب الحرب، فقد تحدث صدام عن آثار الحرب المدمرة لبلده وتآمر الدول العربية الأخرى ضده بعد مقابلته أمير الكويت على هامش مؤتمر القمة العربية المنعقد في بغداد في نيسان، ١٩٩٠، قائلاً: «ليست الحرب مجرد دبابات أو مدفعية أو سفن حربية، بل يمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى تتسم بالخبث والمكر، مثل زيادة انتاج النفط لغرض تخفيض أسعاره، تدمير الاقتصاد بإتباع أساليب خبيثة، والضغط بشتى الوسائل لإخضاع بلدٍ ما»(٤٨). يبدو هذا الحديث مبالغاً فيه بعض الشيء، فقد ارتفعت عائدات العراق من مبيعات النفط إلى ما يقارب ١٣،٧ مليون دولار في العام ١٩٩٠، أي بعد سنة واحدة من إيقاف الحرب، لذلك فقد كان العراق في ظرفٍ أفضل لدفع ديونه من أقطارٍ أخرى مثل البرازيل والأرجنتين(٤٩).

كان الانتصار على إيران حقيقياً، لكن صدام بالغ بشدة في تصوير نطاق هذا الانتصار، وقد أكد هذا المفهوم المبالغ فيه يوم الثامن من آب ١٩٨٩، فبمناسبة مرور سنة على نهاية الحرب، افتتح نصبٍ تذكاري استثنائي في بغداد، وكان يمثل قوس النصر العراقي، حيث يتألف من قبضتين معدنيتين ضخمتين، طول الواحدة منهما ٤٠ قدماً، مثبتين على الأرض ماسكتين سيفين فولاذيين تتقاطع نهايتاهما، مشكلةً قوساً حيث استعرض الجيش العراقي ماراً من تحتهما، فقد صُيغ الذراعان من قالبٍ أخذ لذراعي صدام. كانا من الكبر بحيث يصعب صنعهما في العراق، لذلك أرسلا إلى معمل سباكة معادن في باسينغتون، في انجلترا، فقد زادت دعوة الضيوف الكبار ـ من سفراء وخبراء عسكريون ـ لافتتاح النصب.

الحدث نكهةً وكما يضيف أحد المسؤولين العراقيين: «انفجرت الأرض منشقةً حيث انبثق الذراع الذي يمثل القوة والإصرار، حاملةً سيف القادسية. إنها ذراع الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله ورعاه) وقد كُبِّرت أربعين مرةً، انبثقت خارجةً لنقل أخبار الانتصار السعيدة لجميع العراقيين ساحبةً في أثرها شبكةً وقد ملئت بخوذ الأعداء»[٥٠].

هل تحركت الولايات المتحدة وبريطانيا بالفعل لتحجيم قوة العراق في الخليج العربي بعد انتهاء الحرب؟. نشر العراق مؤخراً تقريراً عن اللواء فهد أحمد الفهد ـ المدير العام لأمن الدولة الكويتية، عن زيارته إلى وكالة المخابرات المركزية في تشرين الأول ١٩٨٩، وسنكتفي بإيراد فقرة واحدة فقط: «نحن نتفق مع الجانب الأميركي بأنه من المهم الاستفادة من إضعاف وإفساد وضعية الاقتصاد في العراق لفرض الضغط على حكومة ذلك البلد في ترسيم حدودنا الإقليمية معه»[٥١]. وهذه الفقرة هي واحدة من العديد من الفقرات التي ضمته ثنايا هذا التقرير، فليس من المدهش أن يعتقد الكويتيون بأن هذه هي اللحظة المناسبة لتسوية النزاع الحدودي المتعلق ببوبيان ووربه ـ جزيرتين كويتيتن ـ يحجبان حرية العراق من الوصول إلى الخليج العربي.

بقدوم شهر شباط فصاعداً، تدهورت علاقات العراق بالولايات المتحدة وبريطانيا بسرعة. فعند العام ١٩٨٩، قطع صدام علاقاته مع وكالة المخابرات المركزية، عندها زار بغداد، جون كيلي، مساعد سكرتير الدولة الأمريكية، حيث قابل صدام حينها مخبراً إياه: «أنتم قوة لا يُستهان بها في المنطقة ووجودكم ضروري لتهدئة الجو المشحون هنا في هذا الوقت وكل النزاعات، والولايات المتحدة تود توسيع علاقاتها مع العراق»[٥٢]. لكن صدام احتج مذكراً إياه بالنقد الذي تعرض له شخصياً من راديو صوت أميركا، وفي الثامن والعشرين من شهر شباط، حذر صدام القادة العرب المجتمعين في الأردن من انحسار قوة الاتحاد السوفياتي والسيطرة المتنامية

للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ومضيفاً: «إذا كان الشعب في الخليج ـ وفي جميع أنحاء العالم العربي ؟ـ فسوف تحكم هذه المنطقة من قبل الولايات المتحدة». وفي غضون هذا الجو المشحون، اعتقل فرزاد بازوفت، صحفي منحدر من أصل إيراني يعمل مراسلاً لجريدة الأوبزرفر البريطانية، بتهمة التجسس لصالح إسرائيل. حينها ذهب الملك حسين مناشداً العراق إطلاق سراحه. حيث سيستذكر عبد الكريم الكباريتي، والذي شغل مؤخراً منصب رئيس الوزراء الأردني، قائلاً: «قال الملك لصدام: «يمكن اعتبار هذا بداية الانحدار نحو الهاوية [بخصوص توتر علاقات العراق بالغرب]، لا تقتله حتى وإن كان جاسوساً»، رد صدام قائلاً: «سأرى ما أستطيع عمله تجاه هذا الموضوع»، وعند عودة الملك إلى بلاده، اكتشف بأن بازوفت قد أُعدم [في ١٥ آذار]»(٥٣). فقد عمد صدام وبصورة منظمة إلى زيادة حدة الأزمة، ففي الثاني من نيسان بث راديو بغداد خطاباً وجهه صدام إلى ضباط الجيش، قائلاً: «إذا حاول الإسرائيليون عمل أي شيء ضدنا، فسنُدمر نصف بلدهم بنيران أسلحتنا»، كان الخطاب باللهجة العراقية التي تتسم بالقوة ومصمماً للمستمع المحلي، «سوف أحرق نصف بيتهم» تعبير شعبي دارج بين أجلاف بغداد(٥٤).

وفي الثامن والعشرين من نيسان، وفي قياس لمدى قوة العراق، استضافت بغداد واحداً وعشرين ملكاً ورئيس دولة عربي لحضور مؤتمر القمة العربية. حيث استهدف صدام في خطابه الكويت متهماً إياها بشن حرباً اقتصادية ضد العراق، وبحلول النصف من تموز، تحركت أول فرقة حرس جمهوري باتجاه الحدود الكويتية، وانضمت لها فرقتين بعد إيام قلائل، كان الجو منذراً بنشوب أزمة، لكن الافتراض المؤكد هو أنه على أسوأ احتمال فسيسوي العراق نزاعه الحدودي مع الكويت بالقوة، وهذا ما يفسر سبب تأكيد ابريل غلاسبي ـ سفير الولايات المتحدة في بغداد ـ، في لقاء سيء السمعة مع صدام في الخامس والعشرين من تموز، بأن الولايات

المتحدة ليس لديها أية فكرة عن «نزاعك الحدودي مع الكويت»، وبعد عشرة أيام، أخبر جون كيلي اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي في واشنطن، بأنه ليس هناك أي إلزام للولايات المتحدة باستخدام القوة ضد العراق في حالة غزوه الكويت.

اعتقدت الكويت، بالتأكيد، بأن التهديد محدداً؛ رافق صدام أمير الكويت الشيخ جابر الصباح، في سيارته إلى المطار بعد انتهاء قمة بغداد طالباً منه حق استخدام الجزر المتنازع عليها، فرد عليه جابر بالقول بأنه لن يتنازل عن أي شبر من بلده، وفي الحادي والثلاثين من تموز، عشية الغزو العراقي، كتب الشيخ جابر إلى ولي عهده مخبراً إياه بعدم تقديم أي تنازلات للعراقيين في القمة الختامية في جدة، «يريد السعوديون إضعافنا واستغلال تنازلاتنا للعراقيين كي نقدم لهم تنازلات في المنطقة المحايدة»[٥٥]. وأضاف كاتباً: «أما بالنسبة للعراقيين، فهم يمنون النفس بتعويضهم عن تكاليف حربهم من مواردنا. وسوف لا يجني أي طلب من هذين الطلبين ثماره... وهو أيضاً موقف أصدقائنا في مصر وواشنطن ولندن».

أدرك معظم أعضاء القيادة العراقية بأن صدام يتكل أكثر مما يجب على قوته العسكرية، ولكن بعد ـ المؤامرة المفتعلة ـ في العام ١٩٧٩، لم يرغبوا في التعارض مع أفكاره، فقد كشف طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي الدمث الأخلاق، مؤخراً بأن خطة العراق الأساسية هو غزو جزئي للكويت، فالأوامر المزمع إصدارها للجيش العراقي هي احتلال جزيرتي وربه وبوبيان، بالإضافة إلى حقل نفط الرميلة محل النزاع الممتد على الحدود بين البلدين. أما قرار الاستيلاء على جميع أراضي الكويت فقد اتخذ «في آخر لحظة» من قبل صدام شخصياً، فكان مقتنعاً بأنه «سوف لا يشكل خرقاً بالنسبة للولايات المتحدة» كم من أراضي الكويت قد احتل من قبل العراق[٥٦].

أجمع غزو صدام للكويت صراعاً عالمياً، فيمكن لصدام الانسحاب بعد استرجاعه الجزيرتين العاملتين من الكويت، ولكن ليس الإمارة بأجمعها.

فالولايات المتحدة وبريطانيا لن يتخليا مطلقاً عن سيطرتهما على الخليج إلى العراق، فباحتلاله جميع أراضي الكويت، سهل صدام من مهمة توحيد بقية العالم ضده. فلربما، كانت هذه واحدة من أعظم الهفوات وسوء التقدير المرتكبة من قبل أي قائد منذ غزو هتلر للاتحاد السوفياتي في العام ١٩٤١، ولربما، برزت إلى المواجهة في آخر لحظة، [لحظة قراره الاستيلاء على جميع الإمارة] عناصر اللاعقلانية في شخصيته، والبطل المحارب عندما قارن نفسه مع نبوخذ نصر وسرجون الأكدي تارةً ومع الرسول محمد وصلاح الدين تارةً أخرى، ففي ذروة الحرب العراقية ـ الإيرانية أعاد بناء قصر نبوخذ نصر في مدينة بابل القديمة الواقعة على ضفاف نهر الفرات. وتراه الآن جاعلاً من نفسه القائد العربي الأبرز والذي وقف بوجه الغرب وصمد أمام قوتهم العسكرية وما يطلق عليهم تسمية «أمراء النفط» في الشرق الأوسط. فعلى أية حال، إذا نزل الموت بساحة شخص، فسوف لا يكون هناك مجالاً للحل الوسط أو التراجع.

ففي فترة الستة أشهر الكائنة بين غزوه للكويت وبدء قصف قوات التحالف، انتظر العراقيون من صدام إصدار أوامره بسحب قواته من الكويت. فحالما حشدت الولايات المتحدة ائتلافها الدولي الواسع وتعزيز بناء جيشها في العربية السعودية، ازداد موقف العراق ضعفاً وعزلةً، ولكن لا يزال صدام يتمتع بالتعاطف والدعم على مستوى الشارع العربي، لكن لم تكن هنالك ثورات ـ كما توقع صدام ـ، فكشفت الأزمة عن تعاونٍ أميركي سوفياتي، [حليف العراق القديم]؛ فبعد أحد عشر عاماً من بدء صدام حملته وبذل جهوده في جعل العراق القوة الإقليمية العظمى في الخليج، ترى جيشه يعزف عن القتال ويولي هارباً لعدم إيمانه بجدوى هذه الحرب

ورزح البلد تحت سيطرة شبه استعمارية بعد انتهاء الحرب وخضوع البلد لحصار اقتصادي.

لا شيء يفسر ذل وخزي الرئيس العراقي أكثر من إرغامه على الرضوخ والقبول بشروط عدوه المذلة وهو في غمرة زهوه بقوته العسكرية وانتصاره المزعوم الوشيك الحدوث، فقبل سنوات، أصر صدام الإشراف شخصياً على بناء ترسانة أسلحته والتي سترغم جيرانه - وبقية دول العالم - للاعتراف بقوته، وترى الآن قوات التحالف المنتصرة فرضت عليه القبول بمجموعة من قرارات مراقبة حالته العسكرية والمقرّة رسمياً من قبل مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وتكليفه بإزالة أسلحة الدمار الشامل والكشف عن ما يُحيط بصناعته العسكرية من أسرار.

الهوامش

(١) أسبوع للسفر إلى البصرة: حنا بطاطو، «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق» (برينستون، ن.ح: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٨)، ص١٦.

(٢) ثلاثة عشر يوماً إلى البصرة: نورمان ف. ريكسون، «في علم نفس عدم الأهلية العسكرية» (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٦)، ص١٠٣.

(٣) التمرد في النجف: بطاطو، نفس المصدر، ص١٩.

(٤) «الاعتماد على القبيلة»: نفس المصدر، ص٢١.

(٥) الهزيمة البريطانية في الكوت: ديفيد فرومكين، «سلام ينهي جميع السلام» (لندن: اندري ديوتش، ١٩٩٨)، ص٢٠٠ ـ ٢٠٣.

(٦) تحولت المقبرة البريطانية في الكوت هذه الأيام إلى مستنقع: ملاحظ شخصية بواسطة باتريك كوكبيرن، نيسان ١٩٩٨.

(٧) «حكومة ديمقراطية متناقضة»: ه. ف. ف. وينستون، «جيرترود بيل» (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٨)، ص٢١٥ ـ ٢١٦.

(٨) ثلاثة أرباع السكان كانوا قبليين: فرومكين، نفس المصدر، ص٤٤٩ ـ ٤٥٠.

(٩) «ثعبان ضعيف»: بطاطو، نفس المصدر، ص١٤.

(١٠) «يبدو أن المصدر قد اجتث»: الجنرال آيلمر هالدين، عصيان مسلح في وادي الرافدين (كامبريج: مطبوعات اولبورو، ١٩٩٢)، ص٣٧.

(١١) «منذ احتلالكم بغداد»: وينستون، نفس المصدر ص٢٢٢.

(١٢) ٦٣،٠٠٠ بندقية: البي كدوري، السياسات في منطقة الشرق الأوسط (اوكسفورد: مطبعة جامعة اوكسفورد، ٩٢)، ص١٩٥.

(١٣) «يبدو أن المصدر قد اجتث»: «رسائل منتقاة لجيرترود بيل»، محررة بقلم ليدي بيل، (لندن، ابرنست بيل، ١٩٢٧)، المجلد الثاني ص٤٨٩. كانت مدونة في ١٤ حزيران،

أقل من أسبوعين قبيل الانتفاضة.

(١٤) «يتميز العربي بالغدر»: هالدين، نفس المصدر، ص٣٦.

(١٥) الوحدة الشيعية ـ السنّية: بطاطو نفس المصدر ص٢٣.

(١٦) «والآن يعوا يقيناً ما المقصود بالقصف الجوي الحقيقي»: ديفيد مكدوال، تاريخ الأكراد الحديث (لندن: ب. تاورس، ١٩٩٧)، ص١٨٠.

(١٧) «أنا أشك»: هالدين، نفس المصدر ص١٣.

(١٨) ت. إ. لورانس والغاز السام: نفس المصدر، ص٦.

(١٩) «لا يوجد هنالك»: بطاطو، نفس المصدر، ص٢٥ ـ ٢٦.

(٢٠) موت الأسرة الملكية: نفس المصدر، ص٨٠١.

(٢١) «العراق اليوم»: سَيد ك. أبوريش، «العلاقة الوحشية: الغرب والصفوة العربية (لندن: فيكتور غولانكسز، ١٩٩٧)، ص١٣٥.

(٢٢) «الشعراء العراقيون يحصدوا الجوائز»: لقاء صحفي مع فالح جابر، لندن، ٢٤/٦/٩٨. الشعراء الذين كتبوا بأن المقارنة كانت فائدة صدام المؤهلة لأكبر الجوائز.

(٢٣) «للتحدث مثل التكريتي»: كيفن يونغ» العراق: أرض النهرين (لندن: كولينز، ١٩٨٠)، ص٩٨.

(٢٤) «أحد أخوالي»: فؤاد مطر، «صدام حسين: الرجل الضرورة والمستقبل» (لندن: مركز العالم الثالث، ١٩٨١)، ص٢٢٨.

(٢٥) أضمن في السجن منه في الشوارع: نفس المصدر، ص٣١ ـ ٣٢.

(٢٦) الفرار من السجن: نفس المصدر، ص٤٦.

(٢٧) «أعطوه مسدساً»: نفس المصدر، ص٣١.

(٢٨) «أخبرني مدير مدرستي»: لقاء صحفي مع الدكتور عبد الواحد الحكيم، «عقل صدام حسين معلة»، و. ج. ب. هـ. فرونتلاين، بوسطن، ٢٦/٢/٩١.

(٢٩) صدام يدفع دية هدره الدم: لقاء صحفي مع فالح جابر، لندن، ٢٥/٦/٩٨.

(٣٠) «لم يكن البعثي متمتعاً بالاحترام»: بطاطو، نفس المصدر، ص١٠١٤.

(٣١) «جرحاً طفيفاً جداً»: لقاء صحفي مع الدكتور تحسين معلّة، و. ج. ب. هـ. فرونتلاين، بوسطن، ٢٦/٢/٩١.

(٣٢) «كانت تبدو وكأنك تشاهد فيلماً سينمائياً»: الاندبندنت، ٣١/٣/٩٨.

(٣٣) هرب صدام: مطر، نفس المصدر، ص٣٣ ـ ٤٣.

(٣٤) «ساعدناه على الالتحاق»: لقاء صحفي مع عبد المجيد فريد، لندن، ٢/٦/٩٨.

(٣٥) صدام والحانة في القاهرة: نيويورك تايمز، ٢٤/١٠/٩٠.

(٣٦) «الانتصار العظيم»: لقاء صحفي مع جيمس كريستفيلد: واشنطن، ١٠/ ٤/ ٩٩.

(٣٧) «قطار وكالة المخابرات المركزية»: ابوريش، نفس المصدر.

(٣٨) جسد قاسم: كدوري، نفس المصدر، ص٣٢٠.

(٣٩) «الارستقراطيون العسكريون»: لقاء صحفي مع فالح جابر، ٢٤/٦/٩٨.

(٤٠) «بالضبط كما اعتدنا على إدارة تكريت»: لقاء صحفي مع كامران كرداغي، الصحافي العراقي، لندن، ٩٧.

(٤١) صحة وذوق صدام للنبيذ البرتغالي: لقاء صحفي مع وفيق السامرائي، لندن، ١٠/ ٣/ ٩٨.

(٤٢) «إنه سوف يعود»: لقاء صحفي مع كامران كرداغي، ٦/ ٦/ ٩٨.

(٤٣) محاكمة «المتآمرين»: نسخة من شريط الفيديو عُرِض في و. ج. ب. هـ، فرونتلاين، بوسطن، ٢٦/ ٢/ ٩١.

(٤٤) جثة أعيدت بالشاحنة: مصدر عراقي، احتفظ بالاسم بناءاً على طلبه.

(٤٥) «تلك المومياء»: مطر، نفس المصدر، ص١٣٠ ـ ١٣٥.

(٤٦) تقرير وكالة المخابرات المركزية: اندبندنت، لندن، ١٢/ ١٢/ ٩٢.

(٤٧) مساعدة وكالة المخابرات المركزية لصدام: لقاء صحفي مع وفيق السامرائي، لندن، ١٠/٣/ ٩٨.

(٤٨) «الحرب لا تعني مجرد دبابات»: بيير سالينجر، الملف السري: البرنامج المخفي وراء اندلاع حرب الخليج (لندن: منشورات بنجوين، ١٩٩١) ص٣١.

(٤٩) ديون العراق في عام ١٩٩٠: المحرران باري روبي، واماثريا بارام، درب العراق للحرب (نيويورك: مطبعة القديس مارتين، ٩٣) ص٧٠ ـ ٨٣.

(٥٠) «انفجرت الأرض منشقة»: سامر الخليل، «النصب التذكاري»: الفن، السوقية، والمسؤولية في العراق (لندن: اندري ديوتش، ٩١)، ص٢.

(٥١) «نحن نتفق مع الجانب الأميركي»: سالينجر، نفس المصدر، ص٢٣٩ ـ ٢٤١.

(٥٢) «أنتم قوةً لا يستهان بها»: نفس المصدر، ص٦٥.

(٥٣) «عندما عاد الملك إلى عمان»: لقاء صحفي مع عبد الكريم الكباريتي، عمان، ٩/ ٣/ ٩٨.

(٥٤) «حرق نصف منزلك»: روبين وبارام نفس المصدر، ص١٢.

(٥٥) «يود السعوديون إضعافنا»: سالينجر، نفس المصدر، ص٦٥.

(٥٦) خطة صدام الرئيسية: ميلتون فيورست، «لقاء صحفي مع طارق عزيز» النيويوركر، ٢٤/٦/٩١.

الفصل الرابع

صدام يقاتل من أجل سلاحه البعيد المدى

يستلقي الدكتور حسين الشهرستاني على سجادة وفيرة، غير قادر على الحركة. فقبل ثمانية أشهر، أي في أيلول من العام ١٩٧٩، استُدعي وأعضاء آخرون في هيئة الطاقة النووية للمثول بين يدي صدام لغرض حضور اجتماع خاص. فقد نُصِّب الدكتاتور حديثاً كحاكم مطلق للعراق، حجزهم بضرورة توجيه الأبحاث النووية للقطر كي «نطور قدراتنا في المجالات الستراتيجية»، فالشهرستاني خبير يحظى بتقدير واحترام عالميين في مجال التنشيط النيوتروني ، فقد كان الوحيد من بين زملائه الحضور معارضاً للاجتماع المشبوه لما يوحي وبكل وضوح خطةً لتطوير برنامج التسليح النووي، حيث قال الدكتور الشهرستاني موجهاً حديثه للدكتاتور: «لا يمكننا تعهد أي برنامج معدّ لاستخدامات غير سليمة للطاقة النووية، لأننا من الموقعين على معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية»، رد عليه الدكتاتور بعصبية واضحة «دكتور شهرستاني، اقترح عليك الإنهماك في عملك فقط تاركاً أمور السياسة والخوض فيها لي فقط»، حيث نتذكر تصريحه البشع فيما يخص فن السياسة بقوله، التصريح بشيء، مع نية عمل شيء مغاير، بعدها عدم المباشرة بتنفيذ أياً من العملين[1].

خيم على القاعة هدوء ينذر بحدوث عاصفة، أثناء تبادل الحديث، كون كل الحاضرين كانوا على علم بما سيؤول إليه مصير العالِم الفيزيائي القصير القامة، لتجرئه على تحدي صدام، والواقع كانوا محقين.

ففي أحد مراكز الاستجواب في مديرية الأمن العامة، واحدةً من المؤسسات المرتبطة بصورة مباشرةً بالقصر الرئاسي، حيث زُوِد القصر الرئاسي بالتقارير اليومية، قُيِّد معهما الدكتور الشهرستاني إلى ظهره بواسطة حبل معلق أعلى السقف تاركاً الدكتور يتدلى متأرجحاً في الهواء بينما يقوم رجال الأمن بجلده ليلاً نهاراً لمدة اثنين وعشرين يوماً، بعدها اصطحبوه ليواجه المحاكمة في «محكمة الثورة»، متهماً بارتكاب الجريمة العظمى بالتجسس لصالح الولايات المتحدة، إيران، وإسرائيل، وكان على رأس المحكمة ثلاثة قضاة، يغط اثنان منهما في سباتٍ عميق. فهم في واد وإجراءات المحاكمة في وادٍ آخر.

وطبقاً للوائح القانونية، تمّ سوق الشهرستاني على وجه السرعة، برغم من كونه شبه مشلول من أثر التعذيب، إلى قاعة ـ الإعدام ـ وليس لقاعة محكمة عادلة. ينحدر الشهرستاني من سلالة الرسول محمد، والذي بدوره ينحدر من سلالة النبي ابراهيم، «إني أتحداك والرئيس أن تخبراني من يكون جده» قال الشهرستاني بصوت مليء بالكبرياء والعجرفة ـ الانتحارية ـ، حينها استيقظ القاضيان الآخران «إن كانت عائلتك قد عاشت لخمسة آلاف سنة على هذه الأرض» استمر السجين الجريء بصوت تملؤه الجرأة والشجاعة، «فلا يهم أن احترمت الرئيس أم لا».

كانت التهم الملصقة به لوحدها، بصرف النظر من تلميحاته لأهل صدام، كافيةً لحكمه بالإعدام وعلى وجه السرعة. لكن يبدو أن شخصاً ما من القيادة العليا قد أشار على صدام الأخذ بنظر الاعتبار خبرة العالِم التي تمثل سلاحه الفعال ولا تزال مهمة في ظل وظروف البلد الراهنة، لذلك

فقد حُكم عليه بالسجن المؤبد وأودع السجن في «الشعبة الخاصة» في سجن أبي غريب الكبير، حيث تزدحم الزنزانة الصغيرة الخالية من النوافذ بما يناهز الأربعين إلى الستين رجلاً، يُنقل بعضاً منهم وبصورة عشوائية إما للتعذيب أو لتنفيذ حُكم الإعدام.

وبعد مضي ثمانية أشهر على اعتقاله، وفي صباح أحد أيام شهر آب ١٩٨٠، اقتادوه معصوب العينين إلى ساحة الإعدام حسبما اعتقده الشهرستاني، لكن وبدلاً من ذلك، وجد نفسه في فيلا فاخرة، محل الإقامة السابق ـ حيث اكتشف مؤخراً ـ لوزير التخطيط، الذي نفذ فيه حكم الإعدام في عملية التطهير السنة الماضية، حيث انهمك حراسه بالعمل على تحميمه وحلاقته ـ كون يداه لا يزالا مشلولتين بفعل التعذيب ـ وأنقعوه بماء الكولونيا قبل أن يغادروه ممدداً على سجادة، فهو على وشك لقاء زائرين مهمين.

دخل عليه في الغرفة رجلان، بقي أحدهما واقفاً عند الباب، وقد ميزه الشهرستاني، أنه عبد الرزاق الهاشمي، أحد أعضاء الحلقة الداخلية لحزب البعث، ذو وجه عابس والذي شغل فيما بعد منصب وزير التعليم العالي، أما الشخص الآخر، حيث تماثل هيئته صدام حسين، دخل الغرفة واتخذ مكانه جالساً على كرسي بجانب العالم الفيزيائي المستلقي على سجادة، إنه برزان التكريتي، الأخ غير الشقيق للرئيس ومن ثقاته القليلين، ويشغل في هذا الوقت منصب رئيس جهاز المخابرات، «الشرطة السرية» وواحدة من عدة مؤسسات استخبارية عمل على نشرها النظام في عموم أرجاء البلد. أول ما استهل الحديث كان صوته مليئاً بالمودة «أود أن أعبر لك عن شديد أسف الرئيس لإلقاء القبض عليك»، قال برزان مضيفاً «حدث عن طريق خطأ ارتكبه رجال الأمن العامة». وبعد أن كال سيلاً من الشتائم إلى رزاق للمعاملة الوحشية التي عومل بها الشهرستاني من قبل جهاز الأمن العامة، الجهاز المنافس لجهاز برزان، استدار بوجهه تلقاء الشهرستاني مخاطباً: «نود أن تعود إلى ممارسة عملك مجدداً، فقد عملنا على تجهيز مكاناً يليق بك في

القصر الرئاسي». «لكن كما ترى أنا مشلول جسدياً وعقلياً»، رد عليه الشهرستاني، مضيفاً: «أنا غير لائق بالعمل»، عندها شرح برزان موقف القيادة قائلاً: «نحن بصدد القيام ببرامج مهمة على مستوى تصنيع قنبلة نووية، لذلك فنحن بحاجة إليك. نحن بحاجة إلى القنبلة النووية». مضيفاً: «كي تمنحنا القوة اللازمة لإعادة صياغة خارطة منطقة الشرق الأوسط»، «لكن ـ سيدي ـ». قاطعه رزاق المتسمر عند باب الغرفة، خشيةً من سيده قال الكثير من خصوصيات وأسرار الدولة، حيث أشار برزان له بيده لغرض إسكاته: «أنا أعني ما أقول»، قال برزان، موجهاً نظراته الحادة محدقاً في وجه الرجل المستلقي على الأرض، ثم أدار ببصره مؤكداً لمساعده، «لا تقلق، إنه تحت سيطرتنا، لا يمكن أن يتحرر من أيدينا ثانية».

بذل الشهرستاني جهده لسد منافذ النقاش متحججاً بأن خبرته ستكون بلا طائل وبلا فائدة في مشروع مكرس لتصنيع الأسلحة، ولكن باءت كل تلك المحاولات بالفشل لإقناع برزان «نحن على علم مسبق بقابلياتك العلمية وماذا يمكنك أن تفعل» قال برزان، مضيفاً: «أعتقد أن الواجب الوطني يحتم على كل مواطن خدمة بلده، وكل شخص يرفض فهو لا يستحق الحياة».

لا يزال الشهرستاني باذلاً ما في وسعه للرد على تهكمات برزان، على الرغم من إصابته بشلل شبه نصفي، مستلقياً على الأرض، ويداه متدليتان على جانبيه، «أنا اتفق معك بأن الواجب يحتم علينا جميعاً خدمة بلدنا» راداً رداً سريعاً ولاذعاً في نفس الوقت «لكن ما تفعله لا يخدم بلدنا».

رمق برزان، الشهرستاني، بنظرة شزر، حسبما يتذكر الدكتور، «وددت لو كنت مجنوناً» ـ افتراضاً لا ينافي المنطق في ظل تلك الظروف. ثم، يضيف قائلاً: «كشر برزان عن ابتسامة صفراء، أو كما تقول في العربية، ابتسامة ماكرة. وأجاب على الأقل نحن متفقان بأنه علينا جميعاً خدمة بلدنا، استرح الآن وفكر بما قلته ملياً».

كان على الشهرستاني دفع ثمن رده على مقترحات برزان بقضاء عشر سنوات أمضاها في الحبس الانفرادي، لكن لم يكن ذلك ليثني عن عزمه، فقد مكنه جلده وإصراره المثير للإعجاب من التغلب على «الشخص الموثوق» المكلف بتسليمه وجباته الغذائية، فقد وافق هذا الرجل، فلسطيني محتجز من قبل صدام كعملية تأييد لياسر عرفات، على مساعدته في عملية هربه، خارجاً من بوابة السجن بواسطة سيارة مسروقة تابعة للمخابرات، اتجه العالم الفيزيائي نحو شمال العراق ومنها عبر الحدود هارباً إلى إيران طلباً للحرية والنجاة.

وجد صدام وأعضاء قيادته في قضية الشهرستاني، شخصاً فذاً نادراً، رافضاً الانتشار، لكنه لم يواجه مشكلة في المساعدة على تنفيذ برنامجه الخاص «حد نطاق سلطته» التي تحدث عنها برزان، فقد أُدخل البرنامج النووي حيز التنفيذ في العام ١٩٨٢ تحت إشراف الخبير المحنك جعفر ضياء جعفر، صديق الشهرستاني وزميله، إذ بذل جعفر ما في وسعه لمساعدة زميله الذي يقبع في غياهب السجون، حيث أخبر صدام بأنه من المستحيل الاستمرار بالبرنامج دون مساعدة الشهرستاني، حيث فسر الدكتاتور إلتماس جعفر بأنه تهديداً بعدم التعاون وألقي القبض على جعفر حال خروجه من المكتب الرئاسي، وبدلاً من تعريض العالِم إلى التعذيب، آثر صدام على إثارة حماسه عن طريق تعريض الآخرين للتعذيب أمام ناظريه حتى الموت، عندها أدرك جعفر المغزى، فوافق بعد وضع الإمكانيات والأموال غير المحددة تحت تصرفه، وشرع في العمل. وبحلول العام ١٩٩٠، كان جعفر على وشك إصابة النجاح ببرنامجه[٢].

لم يعرف أحد على وجه التحديد مليارات الدولارات المنفقة بإسراف على مشروع القنبلة العراقية، فقد استمر العمل بالبرنامج المذكور وبأقصى سرعة حتى في غضون السنوات المظلمة لفترة الحرب العراقية ـ الإيرانية،

فالمعيار التصاعدي للمشروع، إنشاء شبكة من المتعاقدين الأجانب، والنجاح بإخفاء البرنامج عن أنظار المجتمع الدولي، يعتبر عملاً جباراً يستحق الثناء ليس لمواهب جعفر والإدارة الإجمالية للمشروع منذ العام ١٩٨٧، والتي يتولاها ابن عم صدام وصهره حسين كامل (أبعد من منظومته وامتيازه في العام ١٩٨٣)، بل أيضاً إلى اللامبالاة من القوى الغربية، فيبدو كما لو أن حجاب السرية أحاط البرنامج من جميع جوانبه، فحتى عندما وافقت العربية السعودية، حليف الولايات المتحدة الحميم، على الإسهام في الانفاق على برنامج القنبلة العراقية، شرط إعادة الأموال على شكل أجهزة نووية،لم يبدر من الولايات المتحدة أي رد فعل، إنا على اطلاع تام بما يجري» قال أحد الديبلوماسيين الأميركيين العاملين سابقاً في المنطقة، إشارة إلى المساهمة السعودية، «وكذلك فوكالة المخابرات المركزية قد أحيطت علماً بتلك المساهمة»، ففي العام ١٩٨٩، علم أحد المسؤولين الكبار في وكالة الطاقة الأميركية بشحن مفجرات نووية متطورة جداً من الولايات المتحدة إلى بغداد موضحاً بأن تصاميم رؤوس الصواريخ النووية العراقية ذات العلاقة بالعمليات الحربية الفعلية أكثر تطوراً مما هو متوقع، لذلك طلب «المسؤول» أن يكون الفحص الاستخباراتي للبرنامج العراقي ضمن قائمة الأولويات، وقد رُفِضَ الطلب وعُزِلَ المسؤول الذي نحن بصدده من منصبه ونُفي ليُعين في وظيفة روتينية في منطقة سيبيريا، وفي توضيح لعدم المبالاة الغربية هذه، صرح أحد المسؤولين السابقين بالقول: «نحن على علم ببرنامج القنبلة العراقية، لكن صدام كان حليفنا، وعلى أية حال لم نكن مدركين بالشوط الذي قطعوه في برنامجهم، فقد كان بعيداً عن مدى راداراتنا»، حيث زعمت التقديرات الرسمية بأن العراق لا يزال على مسافة عشر سنوات من انتاج القنبلة النووية.

في واقع الأمر، يعود برنامج القنبلة النووية العراقية المقترح من قبل صدام إلى العام ١٩٧٩، والذي بوشر العمل به في العام ١٩٨٢، وأصبح

جاهزاً للعمل في العام ١٩٨٨، لقد حقق هذا البرنامج نجاحاً منقطع النظير لم يتوقعه أحد على مستوى العالم الخارجي، فحاله حال أي برنامج نووي آخر، فالمادة الحيوية الداخلية في انتاج مواد قابلة للانشطار هي إما يورانيوم ٢٣٥ أو بلوتنيوم ٢٣٩، لذلك فقد اتبع جعفر وزملائه شتى أنواع الوسائل الممكنة لانتاج تلك المواد الضرورية، وهي طريقة باهظة التكاليف بحد ذاتها، وفي نفس الوقت، أنهمك كادر العلماء والتقنيون من أصحاب المواهب والحنكة المؤلف من ثمانية آلاف شخصاً، والمعنيون خصيصاً بتنفيذ برنامج التسليح النووي في تصميم رأس حربي بالإضافة إلى صاروخ حيث يمثلا النواة للسلاح العراقي المستقبلي. فقد كان الموعد المحدد لانتاج السلاح هو العام ١٩٩١، في حقيقة الأمر، وقبل حرب الخليج، كان الفريق المكلف بتصميم الأسلحة على وشك إصابة النجاح المرجو، على أية حال، فقد كان برنامج انتاج كمية كافية من اليورانيوم، المخصب والانتقال إلى «مرحلة انتاج القنبلة»، على أية حال، كانت بعدية المنال، . . وبإدراك هذا الأمر، وعند نهاية العام ١٩٩٠، أصدرت القيادة العليا أوامرها بتمويل مادة اليورانيوم المخصب إلى أحد مفاعل البحوث النووية المُنشأة حديثاً من قبل الدولة «والذي ظل مفصولاً عن برنامج التسليح السري حتى الآن» ويُعادل في المادة الداخلية في أحد مراحل انتاج القنبلة النووية، وفي حالة الانتهاء من هذا الجهد المستعجل، سيملك صدام على أقل تقدير قنبلة واحدة نهاية العام ١٩٩١.

أصبحت قنبلة صدام موضع اهتمام الأوساط الرسمية الأميركية، فقط بنهاية العام ١٩٩٠، عندما كان الرئيس «بوش» منشغلاً بتأليب الرأي العام الدولي لشن الحرب ضد العراق. فقد أظهر استفتاء بأن غالبية الشعب الأميركي، الذين لم يعيروا أي اهتمام بمصير الكويت وعوائلهم المالكة، متفق بأن سلاح صدام النووي يعتبر أمراً خطيراً، فقد أعطيت المواقع المعروفة بأنها على مساس بالبرنامج النووي العراقي الأولوية في خطط

القصف الجوي، وقد دمرت كما ينبغي خلال الهجمات الجوية التي نفذتها قوات التحالف بضمنها المنشأة المذكورة حيث نفذ «البرنامج المستعجل»، بصورة مسعورة، وبنهاية الحرب، هنأ البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأميركية أنفسهم بتدميرهم معظم مكامن القوة في عملية تصنيع أسلحة صدام النووية، في الواقع، وعلى الرغم من أن عمليات القصف قد أحدثت دماراً شديداً، إلاّ أن القيادة الأميركية العليا كانت متشائمة تماماً، حيث أن المجمع الضخم الكائن في منطقة الأثير، جنوبي بغداد، والذي كان مركز الجهد النووي العراقي، لم يُصب بأذى، فموقعها غير معروف للأميركيين على وجه الدقة.

لم تكن الأسلحة النووية هي الأسلحة «غير التقليدية» الوحيدة التي تبنتها صناعة صدام الحربية في السنوات التي سبقت حرب الخليج. فالتدفق الغزير لمليارات الدولارات من صادراته النفطية والدعم المالي اللامحدود من قبل الدول النفطية العربية، ساعدتا على إطلاق صدام العنان لطموحاته في امتلاك أسلحة أكثر تطوراً وأكثر ضرراً عن طريق المباشرة بإتباع سياسة انفاق مسعورة وبعيدة عن الواقع، فتراه يمنح علماء الذرة المشرفين على برامجه التسليحية تفويضاً مطلقاً في البحث عن أية طريقة ممكنة تساعد وتسرع في انتاج مواد الانشطار للقنبلة النووية، لذلك فقد عين ميزانيات غير محددة لدعم برامج البحث والتطوير لبرامج الأسلحة غير التقليدية المتقدمة التي تُعتبر مسألة انتاجها مقتصرةً على الدول العظمى فقط حتى يومنا هذا، فقد انطوت إحدى منظمات صدام للوصول ببلدة إلى مصاف الدول العظمى على نوع من الغرابة. حيث أقنع الدكتور جيرالد بول، الكندي الجنسية، صدام باستثمار بعضاً من أمواله الطائلة في انتاج «المدفع العملاق»، ومن الملفت للنظر هو أنه من بين ذلك الكم الهائل من برامج ومشاريع الأسلحة ترى العراق لم يستخدم إلاّ الأسلحة الكيمياوية فقط.

سبق واستخدم البريطانيون الغازات السامة ضد الأكراد العراقيين

المثيرين للمشاكل مطلع العشرينات وتبعه نظام بغداد وبإتباع نفس الوسائل ضد الأكراد مطلع الستينات أيضاً، ولم يتوقف تجاوز نظام بغداد باستخدامه هذه الأسلحة ضد شعبه بل لجأ في العام ١٩٨٤ إلى استخدام البديل العراقي التقليدي من الأسلحة الكيمياوية وبكميات هائلة في خطوط المواجهة في خضم الحرب التي شنها بصورة كانت ضد إيران. فقد أثبت هذا السلاح الفتاك جدارة مدهشة في صمود العراق بوجه هجمات «الأمواج البشرية» من المتطوعين الإيرانيين صغار السن، فبمساعدة خبراء أجانب وجمهرة من الممولين، خصوصاً من ألمانيا، حققت صناعة الأسلحة الكيمياوية تقدماً سريعاً وملموساً، يعود تاريخ استخدام غاز الخردل إلى الحرب العالمية الأولى، حيث طور بصورة أولية، بعدها عمل التقنيون المحليون ومساعدوهم الأجانب على تطوير ذلك الغاز وبسرعة إلى «عامل الأعصاب» الذي مر بمراحل مضطردة من التطور على أيدي الألمان ولكنهم لم يستخدموه في الحرب العالمية الثانية فبينما ترى الأنواع التقليدية القديمة مثل غاز الخردل تستنشق حتى تقتل الضحية، يمكن أن تؤدي غازات الأعصاب إلى إبادة أعداد هائلة من الناس بمجرد ملامستها لجلد الضحية.

فقد أعلن وبصورة واسعة عالمياً تقدم العراق في انتاج الأسلحة الكيمياوية خصوصاً غازات الأعصاب. على أية حال، وبنهاية الحرب، خطا علماء بغداد ـ مرةً أخرى بمساعدة الألمان ـ خطوات مثيرة في انتاج غاز «V X»، عامل أعصاب مميت له ميزة إضافية من حيث كونه أكثر ضماناً وأمناً عند التصنيع.

في غضون الأسابيع الأخيرة من الحرب، كان صدام مخططاً بتجهيز رؤوس كيمياوية على صواريخ حربية كيمياوية على صواريخ بعيدة المدى وإطلاقها على المدن الإيرانية، حيث أخبر اللواء السامرائي مؤخراً بوجود مشكلة تكتيكية واجهت الجيش العراقي آنذاك، والتي توضح الإصرار المتسم بالبرود تجاه زيادة الخسائر في صفوف المدنيين، حيث يكمن قلق

كادر الضباط المعني في كون الغاز أثقل من الهواء، فإنه سوف لا ينفذ إلى البيوت والدوائر في طهران والمدن الإيرانية الأخرى، حتى في صفوف أولئك القريبين من موقع سقوط الصاروخ قد لا يصابوا بأذى في حالة إحكامهم إغلاق نوافذ بيوتهم، ولكون الخطة مبتكرة من قبل المؤسسة العسكرية العراقية، فبناء على ذلك، فقد تم الاتفاق على تنفيذها أولاً عن طريق شن هجمات بقاذفات القنابل العراقية على طهران، «حيث خططوا بقصف المدينة بقنابل أول الأمر، والتي من شأنها العمل على تهشيم زجاج النوافذ.»، حسبما يستذكر رئيس المخابرات العسكرية السابق في نظام صدام «وهذا من شأنه السماح للغاز بالانتشار والنفاذ داخل البيوت»(٣).

كما تعتقد أحد المصادر من داخل إيران آنذاك، بأن الإيرانيين، على أدنى احتمال، كانوا على علم بالخطة العراقية، وذلك يعتبر من العناصر التي أقنعت آية الله الخميني على إيقاف الحرب.

حتى في حالة عدم إدراك الإيرانيين عن قرب قيام صدام بمسح جزء كبير من ضواحي مدنهم ـ المكتظة بالسكان ـ بالأرض، فقد شعر الرئيس العراقي بأن البدء بتطوير أسلحة الدمار الشامل قد تحدث انقساماً هائلاً في القيادة الإيرانية، فهي لم تقصم ظهر الهجمات الإيرانية الهائلة فقط، بل مكنت صدام، أخيراً، من ترويع الثوار الأكراد عن طريق التهديد باستخدام هذه الأسلحة وإخضاعهم، معيداً إلى ذاكرتهم مأساة الهجوم الكيمياوي المروع على مدينة حلبجة الكردية، حيث لقي أكثر من خمسة آلاف رجل، وامرأة وطفل كردي حتفهم في غضون نصف ساعة، وقد اتبعت بهجمات أخرى على المواطنين الأكراد في أجزاء أخرى من كردستان.

وطبقاً لما أفاده اللواء السامرائي، ففي حالة مواصلة الإيرانيين القتال فسيخضعوا إلى هجمات بواسطة سلاح صدام غير التقليدي الثالث، ثم تطوير الأسلحة البيولوجية خلال الحرب العالمية الثانية، بصورة رئيسية

بواسطة البريطانيين، فخلال فترة الخمسينات والستينات، أنفقت بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عدة مليارات من الدولارات لإدخال تحسينات على وسائل تصيب العدو بالمرض، ولكن تعهد المجتمع الدولي، بنهاية الستينات، على إيقاف البحوث وإدخال التطورات على مثل هكذا أسلحة، حقيقة لم تعيق صدام عن المباشرة ببرنامجه الطموح خلال فترة الثمانينات، «فالعامل» الذي أنصب اهتمام الباحثين عليه، حيث عملوا بسرية فائقة، كان عامل الجمرة الخبيثة، وهي بكتيريا تصيب وبصورة طبيعية قطعان الماشية ودواجن ومواشي أخرى، فحال إصابة الإنسان بجرثومة الجمرة الخبيثة، عن طريق الاستنشاق، فستظهر عليه أعراض الزكام أولاً، ثم ما يلبث أن يتحول الزكام بعد مرور يومين إلى خمسة أيام وبصورة تدريجية إلى حمى شديدة والتهاب في الفم مودياً بحياته.

أثناء حرب الخليج، كان لدى العالم الخارجي إلماحة غامضة عن نطاق ومدى نجاح برنامج صدام البيولوجي، حاله حال جهوده النووية، وبفضل فضح وسائل الإعلام العالمية للمجازر الذي خلفها العراق عن طريق استخدامه الأسلحة الكيمياوية وعلى نطاقٍ واسع ضد إيران والأكراد، فقد أدركت حينها قوات التحالف لقدرات العراق في هذا المجال.

ففي حالة حصول هجمات كيمياوية، حيث لم يجرؤ صدام مطلقاً على استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد قوات التحالف خلال الحرب، من المحتمل لخشيته من انتقام الولايات المتحدة وردها عليه بالمثل، فقبل اندلاع الحرب بفترة وجيزة، كتب الرئيس الأميركي بوش إلى صدام حسين رسالةً شديدة اللهجة طالباً منه الانسحاب من الكويت دون قيدٍ أو شرط. مضيفاً[٤] «سوف لا تتسامح حكومة الولايات المتحدة مع العراق في حال استخدامه للأسلحة الكيمياوية أو البيولوجية أو تدمير آبار ومصافي الكويت النفطية، وعلاوةً على ذلك، سوف تتحمل المسؤولية كاملةً باعتبارك قمت بأعمال إرهابية ضد أفراد قوات التحالف الدولية، وسيطالب الشعب الأميركي بأقوى

وأعنف ردٍ ممكن، وسوف تدفع أنت وشعبك ثمناً باهظاً إذا ما قمت بأعمال غير منطقية من هذا النوع!! (يبدو من مكنون الرسالة بأن بوش هدد باستخدام الأسلحة النووية إذا ما نفذ صدام أياً من «أعماله غير المنطقية» المدرجة برسالة الرئيس، حيث يعتقد اللواء السامرائي، رفيق صدام في ذلك الوقت، بأن «بغداد كانت تخطط لاستخدام أسلحة نووية»، فيبدو، في حقيقة الأمر، أن المؤسسة العسكرية الأميركية كانت تخطط برد انتقامي بواسطة استخدام ترسانتهم الكيمياوية في حال حصول أي هجوم كيمياوي عراقي. ففي أيلول ١٩٩٠، أوضح اللواء والتر بومر، قائد القوات البحرية الأميركية في الخليج، بأن الولايات المتحدة شحنت كميات كبيرة من هذه الذخائر إلى المنطقة، على أهبّة الاستعمال كرد فعل لأي هجوم عراقي بالغازات السامة، وعلى الرغم من الإنكار الشديد لهذا الأمر من قبل الأميركيين، فقد كان «بومر» بالتأكيد في موقع العارف بحقيقة الأمر أكثر من غيره)[٥].

أنفق صدام أموالاً طائلة على برامج الصواريخ بعيدة المدى، إضافةً إلى ما أنفقه في مجال برامج «أسلحة الدمار الشامل»، حيث بإمكانها دكّ مدن العدو البعيدة جداً، فهو لم يحصل على أعداد كبيرة من صواريخ سكود متوسطة المدى من الروس فقط، بل نجح علماء الصواريخ مختبرياً من انتاج صاروخ سكود محوّر «الحسين» بمدى أطول، حيث استخدمها ضد العربية السعودية وإسرائيل أثناء حرب الخليج، وعلى الرغم من تزويدها برؤوس حربية تقليدية عالية الإنفجار وغير ضارة نسبياً، فقد أحدثت تلك الصواريخ ضرراً هائلاً في تل أبيب، ولا يجدر بنا ذكر ما سيحدث في حال تزويد تلك الصواريخ بذخيرة مرعبة.

بعد انتصارها في ساحات القتال، أصرت الولايات المتحدة على عدم تمكين صدام من تهديد أي بلد بأسلحة الدمار الشامل من أسلحة كيمياوية، بيولوجية أو نووية، كانت قيادة قوات التحالف العسكرية تصدر تقاريراً مدهشة عن نجاح حملة القصف الجوي ضد أهداف ومواقع لها مساس ببرامج

الأسلحة المذكورة ولكن فقط للتأكد ليس أكثر، أصرت الولايات المتحدة بأن قرار وقف إطلاق النار الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الثالث من نيسان يجب أن يحتوي على فقرة تؤكد على استمرار فرض العقوبات الاقتصادية حتى يكون هنالك تقديراً شاملاً لجميع ترسانة العراق من الأسلحة التقليدية، (وكما شاهدنا، لا تزال واشنطن مصرة على استمرار فرض العقوبات)، كان على مجلس الأمن بعد ربطه للقرارين ـ العقوبات والأسلحة ـ، في واقع الأمر، أن يتخلى عن هيمنة السياسة الأميركية في ما يخص العراق، أن يترك أمر إصدار حكم في مسألة التزام العراق فيما يخص أسلحته إلى طرفٍ آخر، عدا الولايات المتحدة، ترابطاً أحدث أثاراً وخيمةً على الشعب العراقي يصعب تلافيها في غضون سنين عديدة.

مضيفاً نوعاً من الشرعية الدولية على هذه القرارات، منذ حمل قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٨٧ في ثناياه تضمينات خطيرة فيما يتعلق بمستقبل العراق، فبغض النظر عن القرارات الصارمة والمتعلقة بضرورة دفع البلد المهزوم المستحقات الخارجية مع تعويضات مالية للأضرار الفادحة التي أصابت الكويت، أوصى مجلس الأمن أيضاً بإنشاء لجنة خاصة «مهمتها الإشراف والمراقبة الموقعية المباشرة على إمكانيات العراق البيولوجية، الكيمياوية والصاروخية، حيث تعتمد على معلومات الجانب العراقي في عملية تعيين أي مواقع إضافية من قبل اللجنة الخاصة نفسها».

مُنع العراق، بإصدار هكذا قرار، على المدى البعيد من امتلاك وتطوير هكذا أسلحة، بالإضافة إلى «أية أسلحة نووية أو مواد تدخل في انتاج الأسلحة النووية»، وطبقاً للتفسير المنوّه، إلى حدٍ ما، للفقرة الثانية والعشرين من القرار، والتي تفضي إلى أنه في حالة استجابة العراق لجميع المتطلبات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، فسيرفع الحظر المفروض على تصدير النفط العراقي، (تنص الفقرة الواحدة والعشرين، من ناحية أخرى، على جعل الصادرات إلى العراق مشروطة «بالسياسات والممارسات التي

تتبعها حكومة العراق»، مفهوم أكثر غموضاً)، حيث شُرع القرار في غضون شهر فقط من إصدار قرار وقف إطلاق النار، وهي الفترة التي كانت لا تزال واشنطن معلقةً أمالها بإسقاط صدام عن طريق القيام بانقلاب عسكري داخلي، وهكذا فإن الشروط الموضوعة لتقدير ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل، كُتبت برؤية مستقبلية، أي على ضوء التوقع بأنها ستنفذ من قبل الحكومة الجديدة التي ستخلف صدام(٦).

يُعتبر أمر تشكيل اللجنة الخاصة، والتي لها الحق في الدخول عنوةً إلى أي مكان ترتئيه لغرض تفتيشه في شتى أرجاء العراق، فرضاً استثنائياً على صدام، القائد الذي نجح إلى حدٍ ما في إخفاء الأسرار التي تبعث على الضرر لنظامه، وتحت ضغوط آثار الهزيمة، طُلِبَ منه لعب دور المضياف «للمفتشين» الأجانب، بينما يتولون القيام بعمليات تجسسية في بلاده.

تعتبر اللغة التي صيغ بها القرار من الوضوح بمكان بحيث اعتقد جميع المعنيين بشؤون العراق بأن المهمة سوف لا تستغرق وقتاً طويلاً، أمهل العراق فترة ١٥ يوماً لتسليم كافة المعلومات المتعلقة بالمواقع، الكميات، والبرامج المختلفة من نووية، كيمياوية، بيولوجية، وصاروخية، وستمضي اللجنة الخاصة مدة ١٢٠ يوماً لوضع خطة مناسبة للتأكد من أن العراق قد استجاب للشروط الوحشية للقرار، فبعد كُل المعلومات والتقارير بالغة الدقة عن حملة القصف الأميركية ونتائجها الرائعة بخصوص تدمير المواقع التي لها مساس بالبرنامج النووي العراقي، يبدو ظاهراً، أول الأمر، بأن مهمة هذه اللجنة، والمتّلونة من خبراء جلهم من الولايات المتحدة وبريطانيا، ودول اشتركت في قوات التحالف، ستكون مجرد عملية سك دفاتر لا غير، وتعتبر هذه الرواية مشتركة بالتأكيد من قبل شخصين مختلفين جداً الأول هو صدام حسين.

كان الرئيس العراقي مدركاً تماماً بأن حملة القصف الجوي ضد

المواقع ذات المساس بأسلحة الدمار الشامل كانت غير مؤثرة لدرجة كبيرة، حتى أن الجزء المهم من وسائل الانتاج المتعلقة بعملية تخصيب اليورانيوم الداخل في عملية تصنيع القنبلة النووية لم يستهدف أصلاً، ولم يعر الأميركيون أي اهتمام على الإطلاق، لتوصل فريق عمل الدكتور جعفر في تحوير وتطوير طريقة لتخصيب اليورانيوم من خلال استعمال نظام «الكالوترون»، أو لمصممي الصاروخ العراقي العاملين على تطوير صاروخ محلي يصل مداه إلى ١٢٥٠ ميلاً، فقد فشلت قاذفات القنابل الأميركية، وعلى الرغم من الجهود الهائلة المبذولة، في إصابة منصة سكود متحركة واحدة خلال الحرب، ولا يزال تحت إشراف صدام كميات ضخمة من الذخيرة الحربية الكيمياوية، فمركز انتاج الأسلحة البيولوجية الرئيسي الكائن في موقع الحكم بقي سليماً ولم يصب بضرر، حتى أن العدو لم يعرف موقعه بالتحديد.

وهكذا، وحالما أصدر مجلس الأمن الدولي قراره، أوصى صدام ديبلوماسيه إبداء تعاون كامل مع فريق الأمم المتحدة وتزويده بالمعلومات اللازمة لجعل الفريق متأكداً من أن الأسلحة قد دمرت أو سوف تدمر، لكنه صمم جدول أعمال مختلف كلياً عما صرح به، خلال اجتماع سري للغاية عُقد في القصر الرئاسي، حيث قال الرئيس العراقي حينه «يُعتبر مقياس اللجنة الخاصة هو مقياساً مؤقتاً» مضيفاً «سوف نعمل على خداعهم ورشوتهم وستكون المسألة محسومة في غضون أشهرٍ قليلة»، كان تقديره للأمور بعيداً عن المنطق(٧).

كان اللواء السامرائي من ضمن الحضور في هذا الاجتماع السري، حيث كان يعلم علم اليقين عن ماذا سيتحدث سيده، فقد أوضح السامرائي بعد مضي سنوات: «يعتقد صدام بأن كل شيء ممكن إذا كانت لديك الأموال الكافية»، مضيفاً «فدورنا في جهاز المخابرات العراقية هو تقديم الهدايا الثمينة والذهبية إلى مسؤولي أجهزة المخابرات العالمية الأخرى

والمسؤولين الكبار الذين أصبحوا الآن يشغلوا مناصب وزراء في مختلف الحكومات»، فقد كان الرئيس العراقي متيقناً من أن المفتشين الأميركيين والبريطانيين يمكن إفسادهم بهذه الطريقة، والتي تعلّل سبب إشارته في الاجتماع بأنه «يجب أن يعين المفتشون من بلدان فقيرة أو من بلدان تعتقد بضرورة رفع العقوبات».

من الواضح، أنه حتى في حالة كون فريق التفتيش قابل للارتشاء فمن الصعوبة تحقيق مبدأ الحيادية الكلي من قبلهم، لهذا السبب اتبع صدام سياسة تقديم التنازلات، حيث سيُمنح المفتشون بصورة معقولة معلومات ـ على الرغم من كونها غير دقيقة وشاملة ـ عن مخزونات المواد الكيمياوية والصواريخ المستوردة لتصوره بأن الأميركيين وحلفاؤهم من الواضح لديهم كميات هائلة من البيانات عن هذه البرامج المتطورة، أما البرامج النووية والبيولوجية فإن أمرها سيبقى طّي الكتمان قدر الإمكان.

عند سماع العراقيين بالشخص الذي اختير لرئاسة «اللجنة الخاصة» بدا واضحاً بأن تفائل صدام له ما يبرره، أنه رولف اكيوس، الديبلوماسي السويدي، طويل ورفيع، ذو شعر أشيب، ولطيف الطباع، من دول الحياد التقليدية والذي أمضى معظم سنين حياته العملية في ولوج العالم السري لمفاوضات الحد من التسلح، حيث يتذكره، ومنذ العام ١٩٧٦، الديبلوماسيون العراقيون باعتزاز، كونه كانت له علاقات وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد وقف إلى جانبهم باذلاً جهوداً حثيثة في السعي لدى الأمم المتحدة في نيويورك على منح منظمة التحرير الفلسطينية حق التكلم أمام مجلس الأمن، جهداً آثار حنق وحقد الولايات المتحدة وإسرائيل، ففي العام ١٩٨٨ مثل بلده في مؤتمر نزع الأسلحة الذي عقد في جنيف، مفاوضاً عالمياً مستمراً لغرض فرض حظر على انتشار الأسلحة الكيمياوية، فلو دققت حكومة بغداد في سجلاته جيداً وقت تعيينه رئيساً للجنة الخاصة، للاحظوا أن أمر تعيينه يُنذر بحدوث مشاكل جمة على المدى القريب.

لوحظ سابقاً صمت المجتمع الدولي تجاه مسألة رش الطائرات الحربية العراقية لغاز الخردل على المواطنين الأكراد في حلبجة، آذار ١٩٨٨، بضمنها الحكومة السويدية، حيث لم يرغب المجتمع الدولي آنذاك بإزعاج صدام حسين، مطرقة آيات الله، حيث ارتأى اكيوس بأن هذا العمل يعتبر عملاً وحشياً وبربرياً وأبلغ وزارة خارجية حكومته بأنه ـ بغض النظر عن سياسة بلده، سيقوم بإلقاء خطبة في مؤتمر جنيف يشجب فيه هذا العمل الوحشي ـ الذي أداه كما ينبغي؛ فقد كان الوحيد من بين الممثلين الرسميين لحكومات العالم المختلفة، عدا إيران بالطبع، يعمل هذا الأمر.

اعتقد اكيوس، كما اعتقد صدام سابقاً، بأن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة العاملة في العراق، المعروفة مؤخراً بـ«يونسكوم»، مقرها الرئيسي في نيويورك، ستكون مهمتها قصيرة الأمد، فقد صرح اكيوس مؤخراً: «اعتقدت بأنها ستنجز أعمالها بسرعة»[٨]، فعندما رحل صوب نيويورك لشغل منصبه، اكتشف بعدم وجود دعماً مالياً للجنة حديثة النشأة، كانت الطريقة الوحيدة للحصول على الأموال اللازمة هي أن يكفل شخصياً قرضاً من أموال اعتماد الأمين العام الحالي، والتي عملها بترددٍ وخشية واضحين، مفكراً باكتئاب في مسألة إعالة أسرته المكونة من زوجته وخمسة أطفال.

لاحظ اكيوس، كونه رجل مفعم بالعاطفة، التقارير المتعلقة بالمعاناة التي سببتها العقوبات المفروضة على تصدير نفط العراق حيث ستبقى هذه العقوبات مفروضة ـ ما لم ـ وحتى يبعث بتقرير إلى مجلس الأمن يؤكد فيه التزام صدام وإذعانه بالقرار ٦٨٧، «كنت في فيينا حين أصدر أمر تعييني، كانت لدي ارتباطات عليَّ إنجازها قبل السفر إلى نيويورك، ارتباطات عائلية، لكن لم يمنحوني يوماً واحداً لترتيب أموري»، يستذكر بعد مضي سبع سنوات، «تبلغ صادرات النفط العراقي ١٣ بليون دولار سنوياً، حوالي ٣٥ مليون دولار يومياً، ولا يسمح لي ضميري أن أتأخر يوماً واحداً، فكرت في

نفسي قائلاً، سيكلف هذا اليوم الأطفال العراقيون مبلغ ٣٥ مليون دولار حيث سيسهم هذا المبلغ للتخفيف من وطأة معاناتهم».

وفي ظل هذه الظروف الطارئة، عُقِد اجتماعاً خلف أبواب موصدة في البيت الأبيض، وقد أُقِرَ فيه إبقاء العقوبات مفروضة طالما صدام حسين على رأس السلطة الحاكمة في العراق ـ وهذا يعني ـ، طوال سني حياته، أما في وكالة المخابرات المركزية، فقد تلقوا نبأ تعيين الديبلوماسي السويدي اكيوس بارتياب وخشية واضحتين، «كنا نشك كثيراً فيما بدر من اكيوس في طريقة تفهمه المتفتحة للموضوع»(٩) صرح أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية الكبار مؤخراً، وقد أثير المسؤولون المتطرفون في مؤسسة الأمن القومي أكثر مسامعهم نبأ تعيين بوب غالاكسي، ضابطاً في قسم شؤون الدولة يُشك في أنه ذو مواقف «متحررة» بعض الشيء تجاه الحد من الأسلحة، وكيلاً للسويدي اكيوس.

أصر اكيوس على تعيين الأشخاص الذين يقع اختياره هو عليهم ـ «أشخاصاً أثق بهم» ـ بدلاً من مجموعة أشخاص اختيروا من قبل آخرين!، معروف عنهم الولاء المطلق لحكوماتهم أولاً، بدلاً من الولاء له، ولذلك فقد شرع في حملة التعيين هذه منتقياً أشخاصاً من معارفه السابقين أيام التفاوض لنزع الأسلحة الكيمياوية، ومن بين هؤلاء كان نيكيتا سميدوفيج، خبيراً في الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية في وزارة الخارجية السوفياتية، ابن ديبلوماسي سابق وحفيد أحد الجنرالات الروس الذين حرروا فيينا من أيدي الألمان نهاية الحرب العالمية الثانية، لذلك فقد استمتع سميدوفيج، شاباً ضخم الجسم ذو شارب متدلي، بالتجربة الفريدة في البحث عن برنامج الأسلحة المحظورة ـ البرنامج الذي أخفي من قبل حكومته ـ.

وعودةً إلى العام ١٩٧٢، حيث انضم الاتحاد السوفياتي، إضافةً إلى معظم المجتمع الدولي، موافقاً على اقتراح الرئيس نيكسون الداعي إلى نبذ

الأسلحة البيولوجية والتخلي عن تصنيعها وتطويرها، ولكن، استمرت المؤسسة العسكرية السوفياتية، تحت التبرير المفضي إلى أن الولايات المتحدة لم تغلق بالفعل ملف أسلحتها البيولوجية، وتوسعت بأبحاثها وتطويرها للأسلحة البيولوجية، وحتى بعد اندمال جراحات الحرب الباردة في فترة التقارب بين الولايات المتحدة والنظام الإصلاحي لميخائيل غورباتشوف، استمرت هذه الجهود الهائلة، مجندين لآلاف العلماء بصورةٍ مخفية في معاهد بحث ومواقع نائية، حتى أن أماكنها غُلِفت بسرية كبيرة حتى على غورباتشوف.

في العام ١٩٨٩، أحيط سكرتير الدولة جيمس بيكر، علماً من قبل مخابراته حول الجهد السوفياتي السري، ففي إحدى زياراته إلى الاتحاد السوفياتي، أشار بصورة تلقائية إلى بناية تقع بالقرب من وسط موسكو أثناء قيادته لسيارته على الطريق العام بصحبة وزير الخارجية السوفياتي السابق، ادوارد شيفاردنادزه، حيث قال «أظن ذلك جزءاً من برنامج أسلحتكم البيولوجية»، أحجم بعدها شيفاردنادزه عن الضحك أو حتى الابتسام طوال الطريق، لكنه نقل الحديث الذي دار بينهم إلى غورباتشوف في أول فرصةٍ سنحت له، وبناء على تلك الحادثة التقى غورباتشوف بكبار ضباطه، متحدثاً بعبارات شديدة اللهجة عن إنكار شديد لوجود مثل هكذا برنامج، حينها أسهم شيفاردنادزه سميدوفيج بكشف الحقيقة للأميركيين، وأخيراً، أرغم سميدوفيج، بأتباعه سياسة حازمة وصارمة، متحرزاً ومحتاطاً من خلال ولوجه إدخال الأكاذيب، أشباه الحقائق، والمراوغات التي تحيط بها المؤسسة العسكرية السوفياتية ترسانتها البكتريولوجية، بالكشف عما كان جارياً في كواليس معاهد البحث، فقد كانت تستحق الذكر حيث جعلت من سميدوفيج الشخص المثالي وذو فائدة عند الحاجة إليه خصوصاً في مسألة التحقيق عن أسرار تسليح حليف السوفيات السابق، العراق.

أما بخصوص المرشحين الآخرين فقد شغلوا مناصب مراقبين في اللجنة الخاصة، ولم يكونوا أقل تعاوناً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، اللواء

سكوت ريتر ضابط سابق في البحرية الأميركية، ألحق خلال حرب الخليج للعمل مع الاستخبارات العسكرية، حيث كتب تقريراً حول جهود قوات التحالف الهائلة والمبذولة في البحث عن منصات إطلاق صواريخ سكود العراقية وتدميرها، والتي كانت منتشرة في كافة أرجاء العراق والموجهة ضد السعودية وإسرائيل، مستنتجاً، عدم تدمير أية منصة صواريخ، لم يكُن دقيقاً في استنتاجه فقط بل ومختلفاً وبحدة مع ضباط البحرية الآخرين من القيادة العُليا! حيث لم يُعزز هكذا تفكير مستقل من احتمال استمراره في عمله، وممّا زاد في الطين بلة، وقوعه في غرام امرأة أوكرانية، فعلى الرغم من القوانين الصارمة المتعلقة بمنع مثل هكذا ارتباط بين موظف الاستخبارات العسكرية ومواطنين من دول الاتحاد السوفياتي السابق، تزوجها، فبينما تراه مُكرهاً على التخلي عن منصبه في المؤسسة العسكرية باعتباره خطراً أمنياً كامناً، جُنِدت زوجته من قبل وكالة المخابرات المركزية للعمل كمترجمة، مزودةً كما ينبغي بتراخيص أمنية تساعدها على الإقامة في الولايات المتحدة، وبمراجعة سريعة على مختصر لسيرة ريتر الشخصية ـ لم يتردد اكيوس لحظة في ضمه إلى كادر فريقه، وها هم يشرعون في الدخول إلى عالم المجهول، حيث لم تصدر بادرة بهذا المثيل منذ أن جابت لجنة من دول الحلفاء ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، في جهود فاشلة لتدمير إمكانيات تصنيع الأسلحة في هذا البلد المهزوم.

تميزت أولى غزوات اكيوس لعاصمة صدام بالتضليل، حيث التقى معارفه الشخصيين من كادر وزارة الخارجية العراقية، وجميعهم يتكلم اللغة الإنجليزية بطلاقة، معلقين بالمدح على محاسن البروتوكولات الديبلوماسية، وفي أواخر العام ١٩٩١ حصل اكيوس على إلماحة بسيطة عن الوجه الحقيقي للنظام، أما المناسبة فكانت المواجهة الأولى بين فريق عمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والحكومة العراقية، حيث عثر المراقبون على جزء حيوي من البرنامج النووي السري.

من الناحية الفنية، تعود مسؤولية التعامل مع مسألة البرامج النووية العراقية إلى وكالة الطاقة الذرية، حيث كان الموقف العراقي تجاه معاهدة نزع الأسلحة النووية يوحي بالتزامه وإذعانه كلياً عبر تصريحات الساسة العراقيين المعلنة رسمياً وبانتظام قبيل حرب الخليج ولم يبد العراق أية علامات عن برنامج الأسلحة النووية، لذلك فهذه تعتبر من المهام الروتينية المناطة بوكالة الطاقة الذرية الدولية في الحصول على أي دليل يثبت العكس، ومع ذلك عمل المراقبون النوويون كجزء من فريق اكيوس في العراق، وكان يترأسهم شخصاً أميركياً متحمساً يُدعى ديفيد كاي.

أعد كاي، في أواخر حزيران، العدة لقيادة فريقه لمعاينة منشأة يُعتقد أنها مكاناً لإجراء الأبحاث النووية في منطقة تُدعى الطارمية، على مسافة بضعة سويعات بالسيارة خارج بغداد، فقد باءت خطط صدام للاحتفاظ بسرية ـ بحثه النووي ـ والدرجة التي نفذ فيها من التدمير خلال عمليات قصف قوات التحالف الجوي ـ بالفشل الذريع، فقبيل شهر، حاول أحد العلماء من زملاء الدكتور جعفر الهرب صوب منطقة كردستان للاتصال بالقوات الأميركية قبل أن تنسحب، حيث لفق حادث احتراق سيارة، مع تحويل الجثة إلى رماد، بعد اطمأنانه بعدم إحاطة المراقبين النوويين العراقيين المكلفين بمراقبة العلماء في حلهم وترحالهم، علماً بعملية الخيانة هذه، والآن وقد حقق العالِم المذكور هدفه ونال حريته أخبر الأميركيين بكل ما يعرفه حول برامج التسليح النووي العراقي، وبدورهم حولوا تلك المعلومات إلى فريق التفتيش، الذي أنشأ ورشة عمل له في بغداد، فمن بين الفقرات العديدة المهمة التي أدلى بها العالِم هو اكتشاف العراق إلى وسائل تصنيع فعالة باستخدام «الكالوترونس» ـ مغناطيس عملاق يبلغ قطره ٢٥ قدماً ـ حيث جرب استخدامه في الولايات المتحدة قبل سنوات.

وفي هذا الوقت بالذات، أبدت وكالة المخابرات المركزية استعدادها

لتزويد اللجنة الخاصة بالمعلومات اللازمة الملتقطة عن فريق الأقمار الصناعية التجسسية الدائرة في أجواء العراق، فقد لاحظ أحد المحللين عملية نقل أشياء كبيرة ودائرية من موقع مدمر بشدة بفعل القنابل، يُدعى التويثة إلى موقع عسكري في الضاحية الغربية من بغداد وفي منطقة أبي غريب، (أثبتت عملية سرية وضمان نقل المعلومات صعوبةً كبيرةً، ففريق التفتيش لا يملك وسيلة اتصال آمنة في بغداد لحد الآن، لذلك فإن جميع الرسائل السرية كانت تُرسل عبر شفرة خاصة).

ازدحمت عربتي «اللاند روفر» والحافلة برجال كاي، واضعين نصب أعينهم الوصول إلى الموقع المحدد بصورة غير متوقعة ومفاجئة، جاعلين «مرافقيهم» من العراقيين يعتقدوا بأنهم متجهون إلى منطقةٍ أخرى، وعند البوابة، التقوا بقائد الموقع العسكري وقد أصابه الذهول الممزوج بالغضب رافضاً السماح لنا بالدخول، هنا، لعب كاي دور الأميركي الحقير، حيث هدد بالاتصال بمجلس الأمن في نيويورك من خلال هاتفه المحمول، وبعد جهدٍ جهيد سُمِح لثلاثة مفتشين فقط الارتقاء على خزان ماء عالٍ جداً ملاصق للجدار مباشرةً، وبعد مضي ثواني، اتصل الرجال المتواجدون أعلى الخزان بواسطة جهاز اللاسلكي بكاي، «لقد اتجه بعض الجنود إلى مكان ما خلف الموقع».

اقتفت واحدة من عربتي «اللاندروفر» أثرهم، وبصورة تدعو للاستغراب، ومن خلال الأهمية القصوى المناطة بجميع أعضاء الجهد التفتيشي، رجالاً ونساء، من قبل الأمم المتحدة وحكومة واشنطن، يعمل هذا الفريق، لقاء أجورٍ زهيدة مقارنةً بالمسؤولية الملقاة على كواهلهم، حيث يستخدم أعضاء الفريق كاميرات تصوير شخصية وأجهزة اتصال لاسلكية بسيطة لغرض الاتصال، أما عرباتهم «لاندروفر» فكانت من بقايا الجيش البريطاني، حيث عجلة القيادة تضيع في الاتجاه المغاير بالنسبة لحركة السير في شوارع العراق، فمقياس الوقود الخاص بالعربة المندفعة

تجاه مؤخرة الموقع العسكري مكسوراً، حيث توقفت بعد سيرها مسافة ميلين دائرةً حول السياج لنفاذ وقودها، تحركت العربة الأخرى، جامعةً المتفشين، مقتفيةً أثر ناقلات ضخمة، محملةً بالكالوترونس، مسرعةً خارج الموقع العسكري، حيث اقترب أحد المفتشين، ريتش لاي، مقترباً من قافلة الناقلات وبدء بتصوير المشهد بكاميرته الخاصة، مختبئاً خلف مقعد السيارة، خصوصاً بعد إطلاق الجنود العراقيين النار فوق رأسه، مندفعاً بالتصوير بأسرع ما يمكن، وفي هذه الأثناء، اعترض المسؤولون العراقيون عربة «اللاندروفر» مطالبين بالكاميرا والفيلم، حيث خبأه لاي في خبايا ملابسه، رافضاً التخلي عن الكاميرا، «آخر شيء أوصتني به زوجتي قبل «مغادرتي» مخبراً كاي بعد عودتهم إلى بوابة الموقع العسكري «لا تفرط بهذه الكاميرا أبداً».

أخبر اكيوس، كاي ورجاله بالانسحاب، بعد اتصال كاي به من خلال هاتفه المحمول محيطاً علماً بتعرض رجاله إلى إطلاق النار.

كانت المواجهة التي حصلت قرب الموقع العسكري ـ النووي ـ هي نقطة التحول، حيث بُعثرت جميع الملاحظات والمعلومات التي تفيد بأن البرنامج النووي العراقي قد دمر أثناء الحرب أو بأن العراقيين سيتعاونون مع اللجنة، أسرع اكيوس متجهاً صوب بغداد، لقد أصبح من الواضح، موجهاً حديثه إلى طارق عزيز في اجتماع جمعه وإياه في منزل عزيز الضخم الكائن قرب نهر دجلة، بأن «العراق يمتلك برنامج تطوير نووي» حيث اختار اكيوس، من ناحية اللباقة الديبلوماسية عبارة «تطوير» عوضاً عن «أسلحة» لكي يكون تعبيره أكثر كياسةً ولطفاً، وبهدوءٍ متسم بالبرود وبلا أدنى إمارات انزعاج، أنكر عزيز كل شيء دون أدنى أثر لحرجه، فلأول مرة، يسمع اكيوس تبريراً من أحد المسؤولين العراقيين، ويبدو أنه سيكون مألوفاً لمسامعه خلال السنوات القليلة القادمة، وهل تعتقد حقاً بأنا قادرون على إنجاز مثل هكذا مشروع؟»، أخبره عزيز بنظرة من الدعة والتواضع، مضيفاً

«فنحن لسنا من الدول المتقدمة، كما تعلم»، بعدها أدلى وزير الخارجية ووكيله الذي يجلس بجنب عزيز، حيث تزامن وجوده في هذه الأثناء هنا، بدلوهما في موضوع السبب الكامن وراء استحالة مباشرة العراق ببرنامج تسليح نووي.

استمر مسؤولو الخارجية العراقيين بتوضيح الأمر والإسهاب فيه، حيث أوصى صدام حسين أن تكون وزارة الخارجية مسؤولة عن كل الاتصالات مع مفتشي الأمم المتحدة، عندما قطع حديثنا فجأةً بدخول خادم جديد مرتدياً زياً مشابهاً زي رفاقه المتحدثين، وخطا خطوات واسعة محدثاً جلبةً ورامياً بنفسه على الأريكة «مثل طفلٍ مدللٍ حد الفساد»، كان هذا هو حسين كامل، وزير الدفاع، ومؤسس وحدات الحرس الجمهوري، والمشرف العام المفوض على الجهد الهائل لانتاج أسلحة الدمار الشامل، حال دخوله الغرفة أبدى سيطرة وهيمنة واضحتين على مجموعة المسؤولين العراقيين الكبار، والذين لزموا مقاعدهم متسمرين باديةً عليهم علامات الغضب والاهتياج، علماً أن كامل كان الوحيد من بين الجالسين لا يتكلم اللغة الإنجليزية، حيث ترى مترجم اكيوس لافظاً وناقلاً بصعوبة وعناية فائقتين جميع نقاط الحديث إلى العربية، والتي رُحِّبت «بضحكة خشنة من قبل الشخص الجالس على الأريكة»(١٠).

من ضمن جميع الحضور، يبدو كامل وعزيز فقط على دراية بتأسيس صدام للجنةٍ خاصة وعلى مستوىً عالٍ، قبل أربعة أيام، أي في الثلاثين من حزيران، مرؤوسة من قبل عزيز، مهمتها التخطيط لعمليات إخفاء الأسلحة، والمواد، ومخططات البرامج عن اكيوس ومجموعة مفتشية(١١).

توصلت مؤسسات اللجنة الخاصة، في السابع من تموز، إلى قرارٍ متسماً بالصراحة بعض الشيء، ففي ضوء معطيات الموقف الحالي وبعد اكتشاف مفتشي الأمم المتحدة مادة الكالوترونس، على العراق، الاعتراف

بامتلاكه لبرنامج نووي، وفي نفس الوقت، قررت اللجنة العالية المستوى الموافقة المبدئية على برنامج لتدمير ـ وبصورة سرية ـ الكثير من الأسلحة المحظورة والمواد الموجودة في المتناول، ومن الأفضل إخفاء المواد الأساسية الداخلة في عملية تصنيع الأسلحة والتي يود العراق الاحتفاظ بها، حيث نفذ أمر التدمير مؤخراً بعد مضي شهر وعلى ضفة أحد الأنهار الفرعية الجافة قرب مدينة تكريت، ويفضي القرار المتخذ من قبل اللجنة أيضاً إلى الإشراف المباشر على عملية إخفاء ملف الأسلحة لسنواتٍ قادمة، لأنه عندما استنتج مفتشو الأمم المتحدة آثار ومصادر المواد المكتشفة في العملية التي قام بها المفتشون آنفة الذكر، طالبوا العراقيين بإثبات الأدلة الدامغة والموثقة عن المواد التي دُمِّرَت وكميتها.

أُخفيت بعضاً من المواد الضرورية الداخلة في انتاج أسلحة العراق عن الأنظار، أثناء استمرار عمليات التدمير، ففي شهر تموز، حُفِرت الحديقة الخلفية للمنزل الضخم الكائن في منطقة أبي غريب، لغرض إخفاء أجزاء ومواد داخلة في تصنيع الأسلحة منتقاة من مشروع ١٧٢٨، برنامج العراق الخاص بانتاج صواريخ محلية الصنع، حيث ستمر فترة أربع سنين حتى يكون للجنة الخاصة علماً بمكان المشروع، كانت المجموعة الخاصة المكلفة بالدفن، هم من جنود الصفوة من قوات الحرس الجمهوري الخاص، والتي تتلخص واجباتها بحماية شخص صدام حسين، المنزل الضخم تابعاً لأحد ضباطها، اللواء عز الدين المجيد، ابن عم حسين كامل وصهره[١٢].

أُعيد مشهد الدفن وفي مواقع منتقاة بعناية في مناطق مختلفة من القطر بواسطة الأفراد الصفوة عن قوات الحرس الجمهوري الخاص وأجهزة خاصة تتمتع بثقة النظام، بضمنها جهازي المخابرات والأمن الخاص، والتي تعمل بتوجيه وسيطرة مباشرتين من القصر الرئاسي، فالمسؤولية الملقاة على عاتق هؤلاء الجنود من الأهمية بمكان بحيث أن العدد الضئيل من الرجال

المكلفين بهذه المهمة يُختارون فقط بعد تدقيق وتمحيص شديدين تتعلق بجذور أسرهم، ارتباطاتهم القبلية وولائهم المطلق لصدام، حيث يؤتمن هؤلاء الصفوة بأسرار يُعتبر مهمة الحفاظ على سريتها مهمة قدر الحفاظ على سلامة شخص قائدهم، وقد يكون واقع الأمر كذلك، كون صدام وأسلحته يعتبرا وجهان لعملة واحدة، حيث يعتبر هذه الأسلحة أمراً ضرورياً لردع أعدائه في العالم الخارجي (بغض النظر عن أعدائه داخل حدود بلده، الأكراد مثلا).

في أواسط صيف عام ١٩٩١، أصبح واضحاً تقريباً لكل شخص مشمول ببرنامج العراق النووي (بصرف النظر عن هانز بليكس، رئيس المنظمة الدولية للطاقة الذرية، والذي كان كارهاً للاعتراف بالدرجة التي خدعها به العراقيون لمباشرتهم بإنشاء برنامج التسليح النووي) بأن العراق لم يكن مستعداً لعمل تقدير كامل لمختلف أنظمة أسلحته المحظورة، المطالبة بها الأمم المتحدة، لذلك باشر صدام بالإقدام على مغامرة جديدة، فعن طريق إعاقة عمل اللجنة الخاصة وحجب الحقائق عنها، كان مزوداً واشنطن بمسوغ جاهز لاستمرار العقوبات، فكما شاهدنا سابقاً، فكلاً من الرئيس بوش ومسؤولي حكومته الكبار عبروا وفي عدة مناسبات عن رغبتهم باستمرار العقوبات الاقتصادية حتى إزالة صدام، هذه العقوبات التي لا يزال يدفع الشعب العراقي ثمنها غالياً، وبدت في الأفق إلماحة أمل ضئيلة للتخفيف من هذه المعاناة من خلال حنق الرأي العام العالمي وضغطه على الأمم المتحدة ورفع الحظر المفروض ـ لكن ليس مع إصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على أن صدام يخدع وبكل وضوح الأمم المتحدة بإخفاء أسلحته.

يبدو عناء الرئيس العراقي ليس له ما يبرره وغير منطقي البتة، فلا يزال متزمتاً ومصراً على وجهة نظره القائلة بقدرته على «خداع» المفتشين الدوليين والتخلص منهم في غضون فترة قصيرة، وهي مخاطرة ارتأى تجربتها، وعودةً إلى مركز قيادة وكالة المخابرات المركزية في لانغلي، فرجينيا، حيث استنتج

المسؤولون الكبار في الوكالة بعد تأملهم بأعمال عدوهم ملياً، بالقول، بأنه بعد إنزال دمار فادح بقواته التقليدية خلال حرب الخليج، أحس صدام بقلة الخيارات المتاحة لديه، «كان لدى صدام في عام ۱۹۹۱، قوة عسكرية تقليدية في مستوى الصفر» شارحاً أحد المسؤولين، مضيفاً «أعتقد أنه انشغل، بعد الحرب مباشرةً، بالتعامل مع قضايا يومية لغرض اتخاذ رؤية طويلة الأجل، حيث اعتقد [خسرنا الحرب، لذلك علينا إعادة تطوير برامج تسليحنا] على الرغم من القيود المفروضة على قدراته التسليحية غير التقليدية، لذلك كان هذا هو خياره الوحيد، واعتقدنا دائماً بأن ذلك ما سيفعله».

جذبت برامج الأسلحة «غير التقليدية» اهتمام صدام بسبب ـ بعد كل ما ذكر ـ إثبات فائدتها المثيرة في الماضي، وكما لاحظنا آنفاً، فإن إطلاق العنان لأسلحته الكيمياوية ضد الإيرانيين قد غيرت مجرى الحرب خصوصاً في خطوط القتال الأمامية ولعبت دوراً مهماً في إنجاح وإحراز النصر في هجماته أواخر أيام الحرب عام ۱۹۸۸، فلهذا السبب ولتهديده باستخدام الأسلحة الكيمياوية واستهداف الأماكن الهائلة بالسكان في المدن الإيرانية قد لعبتا دوراً بارزاً في إقناع حكومة طهران برفع راية الاستسلام في تلك السنة، وبعد إثبات أهلية تلك الأسلحة في إنهاء الحرب لصالحه، ارتأى صدام استخدامها ضد الأكراد في نفس السنة، حيث قصم ظهر الثورة الكردية من ناحية، لكنه قلل شعبية بلده عالمياً باعتباره بلداً إرهابياً دنيئاً، من ناحيةٍ أخرى.

وعودةً إلى فترة الثمانينات، ففي اجتماع متسم بالارتياح جمعه ومجموعة من الصحفيين من بلدان الخليج الذين كانوا في زيارة للعراق، روى صدام حكاية شعبية مشهورة، «عندما كنت طفلاً، اجتاز عابر سبيل قريتنا ولم يكن يحمل حينها سلاحاً، حيث توجه نحوه رجل كبير السن قائلاً، [ما لي أراك باحثاً عن المشاكل؟] فرد عليه الرجل مندهشاً [ماذا تعني؟] أجاب الرجل كبير السن، [بسيرك في القرية دون سلاح، فأنت تغري الآخرين بمهاجمتك، احمل سلاحاً كي لا تُراق دماء!]».

بعيداً عن إلقاء الضوء على الحياة اليومية في قرية العوجة، قرية صدام، توضح القصة إيمانه الشديد بالمخاطر التي ستحدق به وببلده في حالة عدم امتلاكه لسلاح فتاك وفوائد امتلاك سلاح رادع ومنيع ضد مطامع أعداءه، لذلك تراه يقاتل وبكل شراسة ولفترات طويلة للحفاظ ولو على بقايا ضئيلة من ترسانة أسلحته «الستراتيجية»، حيث لم تكن الولايات المتحدة وحلفائها أقل إصراراً منه من أجل تجريده من نزرٍ قليل من قدرته الحربية، حتى يتمكن الملك فهد وأمراء المنطقة الآخرين من إغماض عيونهم نياماً بسلام، وبهذا تنذر المرحلة القادمة بالشروع بمواجهة مستمرة، فقد عبر أحد العملاء السريين المحنكين في وكالة المخابرات المركزية عن دهشته وزملائه بعد الكشف عن نطاق البرامج العراقية السرية، «لقد أسأنا بدرجة كبيرة تقدير ما كانت عليه برامج العراق التسليحية قبل الحرب، وكذلك أسأنا وبدرجة كبيرة تقديرها بعد الحرب، على أية حال، وعلى النقيض من إصابة اكيوس من خيبة أمل، فلم نصب بخيبة أمل باكتشافنا أن العراقيين كاذبون»[١٣].

طوال صيف عام ١٩٩١، بدأت وكالة المخابرات المركزية الشعور بأنها قد أساءت الحكم على اكيوس، فعلى الرغم من سجله غير الواعد في دفاعه عن نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، حيث بدا السويدي جاداً في سبر أغوار صدام، ونتيجةً لذلك، أصبحت الوكالة أكثر رغبةً بالإسهام في عملية الديبلوماسي التزويد بالمعلومات الضرورية، فلأول مرة، تُعرض على اكيوس صور مراقبة حقيقية مأخوذة من أعلى، والأهم من هذا، إخباره عن كينونة وموقع «القناة الرئيسية» للوثائق المتعلقة بالبرنامج النووي العراقي، ففي آب ١٩٩١، باشر فريق عمل مؤلف من ٤٥ عضواً منتقون بعناية ودقة فائقتين من مفتشي الأمم المتحدة تدريباتهم في موقع سري في إنجلترا، استعداداً لما ينتظرهم من مهمة غاية في الدقة والأهمية.

كانت التدريبات والاستعدادات متقنة للغاية، فقد كانت الوثائق، طبقاً للمعلومات السرية التي أرودتها المخابرات الأميركية، محفوظة في دائرة

التسجيل المركزية، في قلب العاصمة بغداد، وأحيط اكيوس وفريقه علماً بعدم إتاحة الفرصة الكافية لفريقه كي يتصفح الوثائق على مهل من خلال الكمية الهائلة من البيانات والوثائق المحفوظة في البناية، ففي المرة السابقة التي عرف بها العراقيون نيتهم، حدثت مواجهة، لذلك فمن المحتمل أن تكون هنالك مواجهة، لذلك ولتجنب وقوعها، فقد درب الفريق بجدية وعلمية في أي مكتب تحديداً تكمن هذه البيانات وفي أي طابق من البناية عليهم أن يتجهوا؛ كانت الاستعدادات لهذه المهمة من الدقة بحيث أن موقع تدريب المفتشين في انجلترا اشتمل على نموذج بالحجم الطبيعي مشابه لدائرة التسجيل في بغداد، أُنشأ خصيصاً لهذه المهمة، لذلك فعليهم تعلم كيفية تمييز الوثائق المعقدة والمكتوبة باللغة العربية كيفية التقاط صوراً على وجه السرعة، كيفية إنجاز كل هذه المهام كما ينبغي ولمرة واحدة فقط، لأنه سوف لا تمنح لهم فرصةً أخرى.

في الرابع والعشرين من أيلول، استقل فريق التفتيش الحافلة التي تقلهم من فندق فلسطين، حيث يقيمون طوال فترة تواجدهم في بغداد، وتوجهوا نحو هدفهم، فقد خطط للعملية بدقة كي تبدو عملية تفتيش روتينية، والتي تقع ضمن مهام عمل المفتشين في الكشف عن البيانات المتعلقة بالتسليح النووي، على أية حال، اقترح ديفيد كاي ـ الذي كان يقود العملية مرةً أخرى ـ قبل شروعهم بالانغلاق على مراسلي شبكة التلفاز الأميركي في بغداد بأنه عليهم الاستعداد لتصوير حدثاً مثيراً والذي سيظهر للعيان بعد قليل في موقف السيارات التابع لبناية دائرة التسجيل.

لم يخيب الصحافيون الأمل، فبعد مضي خمس ساعات، ظهر فريق التفتيش مرةً أخرى في موقف السيارات، وحالما نزلوا من الحافلة، أحيط فريق التفتيش بالجنود العراقيين المسلحين والحانقين، حيث تُبعوا إلى داخل البناية، من قبل مسؤولي الأمن إلى المكاتب المحددة لهم وشرعوا بعملية استنساخ الوثائق، وتصوير أشرطة فيديو والتقاط صور، عندها أوقف

مسؤولوا الأمن المهتاجون عملية الاستنساخ، وبدأت المواجهة[١٤].

رفض العراقيون السماح للفريق بالمغادرة دون إعادة تسليم الوثائق المستنسخة سابقاً، محجوزون في حافلتهم المكيفة، رفض فريق التفتيش المغادرة دونها، واستمر المأزق حتى الليل، ومما زاد من حدة المواجهة إحاطة كاي لوسائل الإعلام العالمية علماً بالمأزق الذي وقع وفريقه فيه، لم يُكشف النقاب عن مغزى هذا التفتيش السريع والذي تضمن الكشف عن البنية الإدارية الكاملة لبرنامج الأسلحة النووية العراقية، حيث أعلن من خلال هاتفه المحمول من مركبته، «نحن غير راغبين بالتخلي عن أشرطة الفيديو والأفلام الملتقطة بواسطة الكاميرا مضيفاً، «تعتبر هذه ضرورية وأساسية لمهام لجنة التفتيش».

أول رد فعل لهذه الأزمة، من المسؤولين العراقيين، بدر عن طارق عزيز الذي اتهم فريق الأمم المتحدة بإثارة المواجهة، مضيفاً بأن كاي يعتبر جاسوساً، والوثائق المستولي عليها هي سجلات شخصية وسرية، حيث أعلن المسؤولون العراقيون الآخرون بأن هذه الوثائق تحتوي على قوائم بأسماء علماء الذرة العراقيين ويمكن أن تستخدم من قبل جهاز الموساد، الجهاز السري الإسرائيلي، لاستهدافهم عن طريق القيام بعمليات اغتيال ضدهم، فقد تظاهر حوالي ١٥٠ شخصاً، معظمهم من الأطفال، مدعين بأنهم أقارب أولئك العلماء المذكورين في تلك الوثائق، حيث تم نقلهم إلى المكان بواسطة حافلات ومزودون بلافتات مكتوبة بعناية فائقة وباللغتين الإنجليزية والفرنسية، تُقرأ «لا تقتفوا آثار أزواجنا» «أعيدوا سجلاتنا الشخصية» و«يريد الموساد هذه السجلات».

وبينما تبدو الخطة جارية حسب ما هو مرسوم ومخطط لها، حدثت مشادة كلامية بين اكيوس ووكيله بوب غالوكسي، حيث غضب اكيوس منه غضباً شديداً، حيث أرسل غالوكسي إلى بغداد خصيصاً من أجل هذه

العملية، فقد بعثر غالوكسي أوراق عملنا عن طريق خلط لدوره كمسؤول في منظمة الأمم المتحدة ومهمة عمله كضابط في سلك الخارجية الأميركية وولائه لبلده، حيث كان غالوكسي يقضي وقته متصلاً بإدارة الدولة في واشنطن، والتي عملت على تشتيت أفكاره بما يخبره به محدثوه من قسم الإدارة من أمور، وبهذا فقد أكد الأميركيون وبوضوح الإدعاءات العراقية القاضية باعتبار اللجنة الخاصة ليست أكثر من أداة تجسسية للولايات المتحدة متنكرة بزي الأمم المتحدة، لذلك أمره اكيوس بالتوقف عن هذه الاتصالات فالمسؤولين الحانقين في واشنطن غير قادرين على استيعاب المشكلة، ـ مسربين أخباراً عن مهمة اكيوس، حيث صدرت صحفهم اليومية وبعناوين رئيسية بارزة بعبارات مثل: «اكيوس يؤنب فريق التفتيش»، حيث يمكن أن تكون إدارة بوش فكرت، وبصورة مطابقة للتصورات العراقية، باستغلال اللجنة الخاصة في العراق كسلاح فعال في السياسة الأميركية، فقد عمل اكيوس على تذكيرهم بأنه يعمل لصالح مجلس الأمن الدولي وغالوكسي يعمل تحت إمرته.

ومما زاد من حدة المواجهة تصريح الرئيس الأميركي بوش فإنه سيتخذ «عملاً جدياً»، حيث شرعت وزارة الدفاع الأميركية بتحريك قواتها العسكرية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فقد بدا واضحاً أن عملاً عسكرياً ضد العراق كدعم لموقف المفتشين الدوليين بات وشيكاً، واستسلم العراق في اليوم الرابع، ربما يكمن السبب في مضي ستة أشهر على قصف الولايات المتحدة للعراق وإمكانية إعادة، عمليات القصف مجدداً، ربما يكمن السبب في استسلام العراق في اليوم الرابع يعود إلى مضي ستة أشهر على قصف الولايات المتحدة للعراق واحتمال إعادة عمليات القصف مجدداً، بعدها سُمح للمفتشين بالمغادرة مع وثائقهم الثمينة، وعند فحصها على مهل تبين بدون أدنى شك بأن العراق كان موشكاً في واقع الأمر، على انتاج سلاحاً نووياً والذي يمكن أن يطور مستقبلاً في تصنيع

صاروخاً نووياً، أنشأ المفتشون برنامجاً للمراقبة يستمر لمدة سبع سنوات: فالإنكار العراقي القاطع، متبوعاً بكشف جزئي للمعلومات، وأيضاً بعمليات تحقيق أدق وتفتيش أوسع بواسطة فريق التفتيش، سيؤدي بلا شك إلى الحصول على المزيد من الاعترافات العراقية، وهكذا أنكرت الحكومة العراقية أول الأمر بأنها كانت منهمكة بالعمل على انتاج سلاح محظور ـ في هذه الحالة، سلاح نووي، فبعد عمليات تفتيش تمهيدية قام بها موظفون سريون يعملون لصالح الأمم المتحدة، اعترفت بغداد بأنها فعلاً كانت تعمل على تطوير طرق انتاج مادة قابلة للانشطار لصناعة قنبلة أكثر تطوراً ـ لكن ليس لبلوغ مرحلة تطوير انتاج سلاح حقيقي، فبعد حصار موقف السيارات، أضحت بغداد معترفةً بأنها كانت تحت الخطر بحثاً عن «إمكانية» بناء سلاحاً نووياً.

ألحق السلاح النووي الجديد بأصناف الأسلحة المحظورة الأخرى، وأخيراً زود العراق اللجنة الخاصة بمعلومات عن الصواريخ المستوردة من روسيا، والتي أُضفيت لمدة طويلة والمعروفة باسم «مشروع ١٧٢٨» حيث تُبذل فيه الجهود الحثيثة لانتاج صاروخ بعيد المدى، ففي العام ١٩٩١، أنكر العراق قيامه بأبحاث عن الأسلحة البيولوجية على الإطلاق، وعُدِّل الإنكار العراقي المستمر في غضون أقل من سنة إلى حد تسليم الحكومة العراقية «تصريحات كاملة ونهائية» تخص مشروع الأسلحة البيولوجية إلى اللجنة الخاصة وصولاً إلى المرحلة التي سلم بها العراقيون بانتاج الأسلحة، لكنهم ادعوا بأن العمل في ذلك البرنامج قد انتهى في العام ١٩٩١ وأن كل ما انتج من أسلحة ومواداً أخرى قد دُمِّرَ ـ ادعاء قوبل بسخرية واستهجان من قبل لجنة التفتيش ـ فقد شرع العراق ببرنامج لانتاج قنبلة «القعقاع» الإشعاعية النووية «راديو لوجيكال»، ومرةً أخرى أنكر هذا الأمر، في البدء، ولكن سرعان ما أَكَّدَ، كذلك أنكر العراق، بادىء ذي بدء، قيام إحدى منشآت انتاج الأسلحة الكيمياوية بإجراء أبحاثاً بخصوص عامل الأعصاب «V X»، وأيضاً

يعود العراق ليستبدل هذا الإنكار بالاعتراف بوجود هكذا برنامج، ولم يستمر لفشله بعد انتاج بعضاً من ستمائة باوند من المادة، لترتفع الكمية المنتجة ـ كما اكتشف مؤخراً ـ إلى أربعة أطنان.

في العام ١٩٩٢، شرع العراقيون في هذه الأثناء إلى توضيح أمر التناقضات الكائنة بين السجلات التي دونوا بها المعلومات والدليل الموثق من قبل اللجنة الخاصة، بادعائهم المفضي إلى أنه في شهر تموز السابق دمروا ومن جانب واحد كمية هائلة من الأسلحة والمعدات ـ على الرغم من أن قرار مجلس الأمن قد حظر عليهم عمل هكذا شيء دون إشراف من اللجنة الخاصة، وبعد ذلك، وباستمرار الضغط المتزايد على العراقيين فيما يخص برامج الأسلحة، معدات التصنيع، أو المواد الأولية والتي يصعب تقديرها، عاد العراق ليتراجع عن حجته الضعيفة بخصوص تدميرها، وذلك للخلل الكامن في حجتهم لعدم تقديمهم أي توثيق مقنع يدعم ادعائهم القيام بعملية التدمير، ففي دولة تتسم بنظام متسلط وقاسي كالموجود في العراق، من الصعوبة التصديق بأنَّ أي ضابط أو مسؤول قد يقوم بمهمة تدمير مواد مهمة من مواد ومعدات الصناعة الحربية دون أوامر واضحة ومكتوبة صادرة من القيادة العليا، ولا يزال أمر تلك الأوامر يحتمل احتمالين، فإما أنها لم تصدر مطلقاً، أو أنهم أقدموا على تدمير كميات محددة من الأسلحة والمواد المنتجة ليقدموا بيانات غير مترابطة منطقياً مع الدليل الآخر الذي جمع من قبل اللجنة الخاصة.

انبثق الدليل، أخيراً، ببطء، بعد عملية شاقة وجهدٍ جهيد بذله العلماء العاملون في مهمة اللجنة الخاصة من أجل تنفيذ عمليات الإشراف والمراقبة بعيداً عن مقر قيادتهم الكائن على شواطيء البحرين ـ الذي أشرفت على تجهيزه المخابرات البريطانية بمركز اتصالات يُعرف «بالمدخل» «غيتوي» ـ ليزوروا المعامل، الدوائر، مراكز البحث، أو أي مكانٍ آخر يُشك بإخفاء الدليل المطلوب فيه، ثم يُحلل الدليل الذي جمعوه ويقارنونه بوثائق

الصفقات الخارجية العراقية، تقاريراً من المسؤولين المباشرين المشرفين على البرنامج العراقي والمعارضون للنظام العراقي في الوقت الحاضر، الصور الملتقطة من الأقمار الصناعية، وصوراً ملتقطة من طائرة «U 2» «يوتو» التي تجوب الأجواء العراقية المُعارة من قبل الولايات المتحدة إلى اللجنة الخاصة، أخيراً، يصل اكيوس بغداد في واحدة من زياراته المكوكية جالساً لطاولة المفاوضات مع فريق المسؤولين العراقيين الكبار المختارين لمهمة التفاوض معه، باذلاً جهده عارضاً جميع التناقضات التي اكتشفها فريقه وبين ما يدعيه العراقيون وأدلتهم الواهية.

امتدت المهمة، التي جعلت من اكيوس يُسرع في إشغال منصبه في نيويورك، في العام ١٩٩١، إمهاله لأيام قلائل لتوضيب أموره، امتدت لأشهر ثم لسنين، فقد أشار الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة مؤخراً وبصورة تامة عن حزن شديد، بأنه وباستثناء زوجته، فقد قضى أغلب سني حياته مع طارق عزيز متفاوضاً، كان اكيوس واثقاً بأنه يتعامل مع أناس ماكرين، فأشخاص من أمثال طارق عزيز، وسفير العراق في الأمم المتحدة نزار حمدون، ووكيل وزارة الخارجية رياض القيسي، كانوا، كما يستذكر «ديبلوماسيون ماهرون، فبإمكانهم الاستمرار بالنقاش ساعات وساعات، دون إغفال نقطةٍ ما وبلا كلل أو ملل»، أما التقنيون، فهم ليسوا بأقل كفاءة وإثارةً للإعجاب بهم» أمثال اللواء عامر رشيد، وكيل حسين كامل، مهندس متمرن في برمنغهام، انجلترا.

على أية حال، لم يكن هناك اختلاف بين الديبلوماسيين المعروفين على مستوى العالم الخارجي أمثال، عزيز وحمدون، المهرة في الكشف عن فرقٍ لا يكاد يُرى في وسائل الاتصال الديبلوماسية، والضيق في أفق التفكير حتى مع مجموعة التقنيين الماهرين أمثال، رشيد؛ ففي العام ١٩٩٤، على سبيل المثال لا الحصر، فقد حصد اكيوس ثمار علاقاته الممتازة في نيويورك لينشر في افتتاحية جريدة نيويورك تايمز بأن المطالبة

برفع أي بند من بنود العقوبات المفروضة لن يتحقق ما لم يستجيب العراق للشرّوط الأساسية المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل، وبعد مضي عدة أيام، وردّت جريدة الواشنطن بوست على ما ورد في جريدة التايمز، ناشرةً مقالاً يفيد بأنه يجب ألاّ ترفع العقوبات ما دام صدام حسين ماسكاً بتلابيب السلطة، «أنا لا أفهم الأميركيين» أشار رشيد موجهاً كلامه إلى اكيوس بعد مرور فترة وجيزة على هذا المقال «جريدة نيويورك تايمز مملوكة من قبل اليهود، لكنهم يدعموننا، والآن الواشنطن بوست تهاجمنا، من المسؤول عن الجريدة؟».

سميدوفيج هو سلاح اكيوس السري فيما يخص طريقة التعامل مع رشيد، فتجربة الروس السابقة في العراق إضافةً إلى خبرته العسكرية في إتباع برنامجهم الحربي البيولوجي السري، وضعته في موقع المفيد وقت الحاجة في النفاذ إلى تعتيمات العراقيين، حيث ينعته العراقيون بالعدو المرعب، ففي إحدى المناسبات، وأثناء التحدث مع رشيد حول موضوع أماكن ومقادير الصواريخ غير المعلنة، بدأ سميدوفيج ـ الذي أوحى بالبقاء صامتاً ـ يهز رأسه ببطء من جانبٍ إلى آخر، إشارة مرتبة سلفاً مع اكيوس تفيد بأن العراقي كان يقول ويدعي الأكاذيب، انفجر رشيد نهاية الأمر قائلاً، «لا أستطيع التكلم بينما يهز نكيتا رأسه بهذا الشكل» «حسناً» رد اكيوس «سأطلب من نكيتا ألاّ يهز رأسه مجدداً».

استؤنف النقاش، واستنتج سميدوفيج مرةً أخرى بأن رشيد لا يقول الحقيقة، وهذه المرة، عن طريق رفع نهايات شاربه المتدلية ببطء، بينما تتحرك شفتاه في ابتسامة ساخرة، كان هذا كثيراً على رشيد الذي انفجر آخر الأمر قائلاً، «لا أستطيع التكلم بينما يبتسم سميدوفيج ابتسامة تنمّ عن خبثٍ ضامر».

بينما قد تشعر واشنطن بالسعادة كون صدام يمدهم بالعذر اللازم

والاستمرار فرض العقوبات الاقتصادية، ترى اكيوس يتعامل بكل صدق وإخلاص مع الملف العراقي الخاص بتدمير أسلحة الدمار الشامل، ففي العديد من المناسبات والاجتماعات، تراه يلفت نظر العراقيين إلى محتوى الفقرة الثانية والعشرين من القرار ٦٨٧ الحاسم، والذي ربط رفع العقوبات المفروضة على صادرات النفط مع مدى استجابة العراق وتعاونه في تنفيذ الشروط المتعلقة بالكشف عن قدراته التسليحية غير التقليدية وتدميرها، لذلك اعتبر اكيوس مسألة تقرير مدى استجابة العراق للقرار هي مسألة عائدةً له وليس للحكومة الأميركية.

يشعر اكيوس من حينٍ لآخر، بقدرته على رفع تقرير يلقي حزمةً من الضوء على أغوار النفق المظلم والوصول إلى نهايته، ففي تشرين أول ١٩٩٤، على سبيل المثال، أحاط مجلس الأمن علماً بأنه «قد توصل إلى تفهم كامل لبرامج العراق السابقة «وأي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل العراقية»[١٥]، لكن في حقيقة الأمر، كانت اللجنة الخاصة بعيدة كل البعد عن تفهم كامل لتلك البرامج، فبعد مضي شهرين على كتابة اكيوس لهذه الكلمات، ظهر شخص قصير، قوي، ممتلىء الجسم، حسن المظهر في مقر قيادة إحدى المجموعات الكردية المعارضة، حيث قضى مدة عشرة أيام ماشياً رحلة الهرب من أيدي صدام حسين، ولم يكن هذا سوى اللواء وفيق السامرائي، والرئيس السابق للاستخبارات العسكرية العراقية، أول ضابط رفيع المستوى يتخلى عن صدام، والذي شغل منصبه الرفيع قبل وبعد حرب الخليج، حيث كان على اتصال مع الجماعات الكردية المعارضة لما يناهز الثلاث سنوات، لكنه احتفظ بسرية المعلومات الهائلة المعلقة ببرامج أسلحة صدام السرية لنفسه، حتى بدت نبرة الخصام تعلو سماء علاقاته مع حكومة بغداد، أدرك الخبير الاستخباراتي الماكر بأن الحرارة والحفاوة التي استقبل بها يعودا بالدرجة الأساس إلى الكم الهائل من المعلومات «الجديدة والغير مألوفة» والقيمة في نفس الوقت والتي يحملها في خباياه.

هرع أحد المسؤولين العاملين في اللجنة الخاصة إلى منطقة كردستان مسرعاً وملتقياً باللواء حديث الوصول، فبالنظر لكون الوثائق الخاصة ببرامج التسليح أن تكون قد مرت على طاولته في مقر قيادة الاستخبارات العسكرية، أحاط السامرائي محاوره الميال إلى الشك والارتياب علماً بأن العراق لم ينجح في تصنيع مادة «V X» أكثر عوامل الأعصاب الكيمياوية تسبباً للموت، بل عبأها بصورة فعلية في رؤوس حربية، جاءت جميع هذه المعلومات لتصيب اللجنة الخاصة (وكالة المخابرات المركزية والمخابرات البريطانية) بالدهشة، وعلاوةً على ذلك، كشف السامرائي، بأن الجهد الحربي البيولوجي العراقي كان أكثر تطوراً ـ ولم يصب بأذى خلال حملات القصف الجوية ـ مما زاد في إثارة الشكوك حوله حتى يومنا هذا، وكذلك أعلن بأن العراق لا يزال يحتفظ بعددٍ من الصواريخ الهجومية، جنباً إلى جنب مع رؤوس حربية كيمياوية وبيولوجية.

لم يحمل جميع المهتمين بالملف العراقي ما قاله السامرائي محمل الجد، حيث تحدث معلوماته بكل ما أعتقد بتحقيقه ويكشفه سابقاً عن برامج التسليح العراقية، علاوةً على ذلك، ففي شباط ١٩٩٥، عرض طارق عزيز على اكيوس خطوطاً عريضةً لبرامج تسليح سرية مثيرة للاهتمام، ففي حال رغبة اللجنة الخاصة منح العراق براءة موثقة عن خلو ترسانته من الصواريخ والأسلحة الكيمياوية، فقد عرض عزيز «المساعدة» في مسألة الأسلحة البيولوجية.

أُعطي برنامج التسليح البيولوجي أولوية في الحفاظ على سريته أكثر من جميع برامج تسليح صدام الأخرى، حتى أنه أخفي على المسؤولين الكبار أمثال طارق عزيز وكادر قيادة الجيش، ففي سني عملياتها التفتيشية الأوائل ـ اكتشفت اللجنة الخاصة القليل القليل عن أسلحة صدام الجرثومية، حتى أن اللجنة لم تعين عالم إحيائي واحد حتى حلول عام ١٩٩٤، فقد تولى محققو الكونغرس الأميركي كشف قيام العراق خلال فترة

الثمانينات بشراء عناصر الجمرة الخبيثة ومادة «البوتولينيوم توكسنيز» من شركة روكفيل لتجهيز المواد البيولوجية، في ماريلاند[١٦]، فقد فشلت الشركة في ملاحظة أو على أقل تقدير التبليغ عن الكميات الهائلة والغامضة التي طلبتها جامعة بغداد من هذه المواد الجرثومية المميتة؛ فالمشتري كما هو مدون في السجلات ـ والذي كان، في واقع الأمر، يعمل بإمرة المؤسسة العسكرية العراقية، لذلك ساورت اللجنة الخاصة الشكوك حول المنشأة الضخمة «الحكم»، الواقعة على مسافة ساعة واحدة بالعربة جنوب غرب بغداد والتي تغطي مساحة تبلغ سبعة أميال مربعة تقريباً من منطقة صحراوية شاسعة، حيث أصر العراقيون بأن هذه المنشأة، على الرغم من كونها محاطة بأسلاك شائكة ونقاط حراسة، مكرسة لانتاج العلف الحيواني ومبيدات الحشرات، وبغياب الدليل القاطع، لم يُسبر أغوارها كثيراً.

فبعد استعادة اللجنة الخاصة لجهود الدكتور ريتشارد سبيرتزل، خريج برنامج الأسلحة الجرثومية المميتة، حينها تم جمع أبحاث برنامج التسليح البيولوجي العراقي بصورة أسرع[١٧]، واستجابةً للعريضة الموقعة من قبل عدة مسؤولين والتي أرسلت إلى عدةٍ من الدول بخصوص طلب معلومات عن الصفقات العراقية، قدمت إسرائيل سجلات تثبت أن العراق اشترى كميات لا تقل عن عشرة أطنان من «عامل استزراع» يُستخدم لتصنيع الجراثيم من مصدرها الرئيسي ـ الحيوانات ـ من شركة بريطانية، على الرغم من أن عامل الاستزراع هذا يُستخدم بصورة شائعة في المستشفيات والمختبرات لتعيين الحالات المرضية، فقد كانت هذه الصفقة بكميات ضخمة، كافية لانتاج آلاف الأسلحة، حتى أن علماء الأحياء المرافقين لسبيرتزل وجدوا ما يقارب الأربعين طناً والتي وجدت طريقها إلى العراق، وبالتحديد، إلى منشأة «الحكم».

وعند مواجهة اكيوس لطارق عزيز بالحقائق التي اكتشفها فريقه والتي لا تقبل الجدل، برر خصمه الذي لم يعد ليزعجه بتبريراته الغير منطقية،

قائلاً: «عندما كنا على وشك تعيين وزيراً جديداً للصحة»، مضيفاً بهدوء، «كان لدينا خياران، فإما أن يكون طبيباً متخصصاً بالطب أو إدارياً، ووقع اختيارنا على المرشح الإداري باعتباره أكثر ولاء للسلطة، واكتشف فيما بعد أنه كان متسماً بنوع من الحمق، لذلك أرسل بطلب أكثر بكثير مما كان محتاجاً من هذه المادة».

أصبح الدليل قاطعاً، على الرغم من الأعذار والتبريرات المصطنعة التي اعتاد على ترديدها العراقيون، أخيراً وفي حزيران ١٩٩٥، جلست الدكتورة رحاب طه، شخصية عاطفية عالمة متمرنة في بريطانيا، إزاء طاولة ضمت مجموعةً من المفتشين معترفةً، بعيونٍ دامعة، إن العراق حقاً يمتلك برنامج بحث حربي جرثومي، على الرغم من إنكارها انتاج العراق أي أسلحة جرثومية بصورة فعلية، في الواقع، تُعتبر هذه العالمة إحدى الكوادر القيادية في برنامج التسليح البيولوجي، (لعب بعدها اكيوس، بصورة غير متعمدة، دوراً كبيراً في حياة الدكتورة طه، ففي العام ١٩٩٩، جمعها اكيوس وعامر رشيد في نيويورك للنقاش في علاقات اللجنة الخاصة والعراق في الأمم المتحدة لغرض حل لغز التناقضات في الملف العراقي، حيث أزهر الحب على شاطىء النهر الشرقي، فهجر رشيد زوجته، ليتزوج بالدكتورة طه بعد هذه المناقشة بفترة وجيزة، «لقد لعبت دور صانع الزيجات جامعاً هذا الزوج المريع ـ رشيد وطه ـ» قال اكيوس بلهجة يشوبها الحزن الشديد.

في أوائل شهر آب، وكما سنرى، عثرت اللجنة الخاصة على دليل قاطع على وجود برنامج تسليح بيولوجي متطور، وكنتيجة حتمية ومتوقعة، اعترف العراقيون نهاية الأمر بحقيقة أمر منشأة الحكم باعتبارها مركزاً رئيسياً لانتاج الجراثيم الحربية، وبعد مضي عدة أشهر، ساعدوا اللجنة الخاصة بتدميرها.

على أي حال، لم تُنهِ تلك المهمة البيولوجية للجنة الخاصة، فبعد تمحيص وتدقيق خلال آلاف الصفحات من الوثائق والبيانات ومئات الساعات من اللقاءات، فلا يزال من المستحيل تفسير اختفاء أكثر من ١٥٠ قنبلة ورأساً حربياً، صُنعت خصيصاً لاستخدام القوة الجوية العراقية، فقد ظلت مسألة البحث عن هذه الأسلحة والأسلحة الأخرى التي لم يُفسر أمر اختفائها، بعد أن جند اكيوس علمائه العاملين في فريق التفتيش لكشف اللبس عنها باعتبارها قضية أساسية، متناسين ما يحدث من أمر اختفاء آلاف المواطنين العراقيين والذين لم يُعرف مصيرهم حتى الآن، إذا صرفنا النظر عن مشاهدة منشآت التسليح النووية أو البيولوجية.

حُجب مفتشو اللجنة الخاصة عن مشاهدة آثار العقوبات الاقتصادية السلبية على أبناء الشعب العراقي من خلال اللقاء والاختلاط بهم عن كثب، والتي طال أمدها بأسمعهم، فقد أقاموا في أماكن معزولة وبعيدة عن واقع الحياة العراقية المريرة جراء فرض العقوبات، خلال زياراتهم إلى بغداد، وعندما يغامروا بالذهاب أبعد، فلن تتسنى لهم مقابلة الأطفال المحرومين بل يصطدموا بالمسؤولين المتصلبين والذين غالباً ما يُعيقوا عملهم أو يخبروهم بالأكاذيب، فهؤلاء المسؤولون على أتم الاقتناع بأن صدام لديه العديد من المصادر المتاحة كي يخفف عن أعباء المأساة الشديدة الملقاة على كاهل شعبه، ولا يزالون مكتشفين من وقتٍ لآخر أدلةً بانفاقه أموالاً طائلةً على برامج تسليحه، بدلاً من انفاقها لترفيه شعبه وتخفيف وطأة معاناته، كما يدلون، ففي العام ١٩٩٥، على سبيل المثال اكتشفت اللجنة الخاصة عملية سرية نفذها العراقيون لتهريب أنظمة متوجبة لصواريخ طويلة المدى خارج روسيا، وفي نفس العام، وفي إحدى المناسبات، نظمت نسوة عراقيات مسيرة احتجاج للفت أنظار العالم لمعاناة أطفالهن، حيث حاولت بعض النسوة وضع أطفال موتى بين يدي اكيوس، خدعة دعائية شريرة أخرى، والتي لا تزال تعتبر من بعض النواحي حالة معبرة عن فجاجة

صدام في إفساد وضعٍ سليم، من ناحية التأثير العاطفي على اكيوس، فبفضل صدام، أجّلَ الموعد الذي سيؤكد فيه اكيوس بأن العراق قد استجاب للشروط التي نص عليها القرار ٦٨٧، مراراً، وبفضل العقوبات سيكون هناك أعداداً متزايدة من الأجساد الطرية الصغيرة كي توضع في توابيت.

تعتبر كل هذه الأمور المأساوية استمراراً لحرب الخليج، فقد ارتفع أعداد المواطنين المصابين بالأمراض إلى مئات الآلاف، أكثر بكثير ممن لقى حتفه من المواطنين العراقيين جراء عمليات القصف الجوي أو القتال على خطوط المواجهة، حيث ترى الحصار يحصد أرواح العراقيين الذين لم يكونوا مولودين عندما انتهت حرب الخليج رسمياً في العام ١٩٩١.

الهوامش

(١) تجربة الدكتور حسين الشهرستاني: لقاءات صحفية أجريت بواسطة اندرو كوكبيرن مع الدكتور الشهرستاني في طهران، ١٠/ ٤/ ٩٨، ١٦/ ٤/ ٩٨.

(٢) معلومات حول البرنامج النووي: «تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالعراق». تقرير بقلم المدير العام، مؤتمر عام لوكالة الطاقة النووية الدولية، ١٢، آب، ١٩٩٦.

(٣) الهجوم بالغاز على طهران: لقاء صحفي مع وفيق السامرائي، لندن، ٣١/ ٣/ ٩٨.

(٤) «سوف لا تتسامح الولايات المتحدة»: عبارة أطلقت من قبل السكرتير الصحفي فيتزو وتر عن رسالة الرئيس بوش إلى الرئيس العراقي صدام حسين، حررت بواسطة البيت الأبيض، ١٢/ ١/ ٩١.

(٥) إفشاء بومر: لقاء صحفي مع الجنرال وولتر بومر أجري بواسطة ليسلي كوكبيرن، العربية السعودية، ٩/ ٩٠.

(٦) «الذي سينفذ»: قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٧، الفقرة التاسعة (ب) (١).

(٧) «القياس المؤقت»: لقاء صحفي مع وفيق السامرائي، لندن، ١٢/ ٣/ ٩٨.

(٨) «اعتقدت بأنها ستنجز أعمالها بسرعة»: لقاء صحفي مع السفير رولف ايكيوس؛ واشنطن؛ ٩/ ٢/ ٩٨.

(٩) «كنا ميالين إلى الشك جداً، جداً. طريقة تفكير ايكيوس المتفتحة للموضوع»: لقاء صحفي مع مسؤول كبير سابق في وكالة المخابرات المركزية؛ واشنطن؛ ٦/ ٢/ ٩٨.

(١٠) اجتماع مع طارق عزيز وحسين كامل: لقاء صحفي مع رولف ايكيوس، ٩/ ٢/ ٩٨.

(١١) الهيئة رفيعة المستوى: تقديم السفير ريتشارد باتلر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٣/ ٦/ ٩٨.

(١٢) حفر الحديقة: نفس المصدر.

(١٣) مسؤول وكالة المخابرات المركزية على خطة صدام لبرنامج الأسلحة: لقاء صحفي مع مسؤول كبير سابق في وكالة المخابرات المركزية؛ واشنطن، ١٦/ ٢/ ٩٨.

(١٤) مجموعة مع منشورات: الاندبندنت، لندن، ٢٦/ ٩/ ٩٨.

(١٥) «توصل اللجنة...»: تقرير إلى مجلس الأمن، س/ ١٩٩٤/ ١٣٨، ٧/ ١٠/ ٩٤.

(١٦) روكفيل، ماري لاند: الواشنطن بوست، ٢١/ ١١/ ٩٧.

(١٧) سبيرتزل، تطور وسائل الإعلام، شرح عزيز: لقاء صحفي مع رولف ايكيوس؛ واشنطن، ١٦/ ٦/ ٩٨.

الفصل الخامس

«الشعب العراقي.. سيدفع الثمن»

في مايس ١٩٩١، أعلن روبرت م. غيتس، مستشار مساعد الرئيس بوش للأمن القومي، رسمياً بأن كل العقوبات الممكنة ستبقى مفروضة و«سيدفع الشعب العراقي الثمن» طالما ظل صدام حسين على رأس السلطة الحاكمة في العراق، إذن، سيستمر الحصار الاقتصادي المفروض بعد غزو الكويت.

وبعد مضي شهرين أي في شهر تموز، لاحظ جامعو النفايات في مدينة بغداد تحولاً جذرياً متسم بالتشاؤم لما يخبئه المستقبل المظلم لهذا البلد، من ناحية أكداس النفايات المنقولة في عرباتهم إلى مجمع النفايات خارج العاصمة، فقبل سنة، كانت ثلث النفايات المنزلية في المدينة خاوية مع بقايا طعام. أما الآن، وبعد مضي ما يقارب الاثني عشر شهراً على انتهاء الحرب وفرض العقوبات الاقتصادية، فقد اختفت آثار بقايا الطعام كلياً، فقد أصبح الطعام، أي نوع من الطعام، نفيساً جداً حتى يُنبذ في الأماكن المخصصة للنفايات، فحتى قشور البطيخ كانت تدخر لغرض أكلها فيما بعد، فقد بات الشعب على عتبة الجوع[1].

قبيل أيام الحرب والعقوبات الاقتصادية، اعتبر الأطباء العراقيون مسألة السمنة مشكلة صحية ووطنية وقد ناشدوا الأمهات ألا يفرطن في إرضاع وإطعام أطفالهن، حيث كان صدام مقتصداً في انفاق نسبة ضئيلة من ريع ثروة البلد النفطية على مواطنيه مقارنةً بإسرافه في تبذير عشرات البلايين من الدولارات في حربه مع الجارة إيران ومشاريع تسليحه المتهورة، فقد صنف البنك الدولي العراق بنفس المستوى الاقتصادي والتطور الاجتماعي لليونان[٢]، حيث اعتاد العراقيون على مستوى عالٍ من العناية الطبية المجانية والتي تفوق مثيلاتها في بلدان العالم الأول، فهم يحصلوا على مياه الشرب النقية المطهرة من فوهات حنفيات منازلهم كخدمة مجانية، فحتى العوائل الفقيرة أصبحت معتادة على تناول وجبة دجاجٍ على الأقل مرةً كل يوم.

نفق الملايين من الدجاج ولم يتبقَ إلاّ عدداً ضئيلاً منها، حيث إستولدت أعداد هائلة من هذه الطيور الداجنة من سلالة مطورة بواسطة علماء زراعيين أميركيين حتى أصبحت تعرف بـ«الدجاج العراقي»، فقد أدى توقف الطاقة الكهربائية عن تزويد بيوت الدجاج الحديثة بالطاقة الضرورية للإنارة والتدفئة أو التبريد بعد أولى هجمات القصف الجوي لغارات قوات التحالف على محطات توليد الطاقة الكهربائية، إلى هلاك هذه الكم الكبير منها، كان الدجاج العراقي معتمداً وبشكل كلي في تغذيته على علفٍ معد خصيصاً يُستورد من الخارج، ونتيجة للعقوبات المفروضة فقد حُظِر اجتياز أي مواد غذائية إضافية حدود العراق، ولذلك أصبحت الدجاجة الواحدة تعادل سبعة وثلاثين دولاراً، وقد أثر هذا بدوره على انتاج بيض المائدة والذي شهد انخفاضاً هائلاً فبعد أن كان العراقي ينتج اثنين بليون بيضة سنوياً - بيضتان لكل عراقي أسبوعياً - ليكون مليونا بيضة سنوياً فقط[٣].

اتبعت العوائل الغنية والمترفة برنامجاً غذائياً خاصاً لغرض الحمية نتيجةً للأغذية الدسمة التي ترفل بها موائدهم، لذلك ترى الحكومة تمول

رحلات جوية إلى لندن وباريس من أجل توفير معالجة طبية متخصصة فالمواد الغذائية ومياه الشرب النقية يُدفع لها من ريع تصدير النفط ـ ١٣ بليون دولار في عام ١٩٨٩ فقط.

وبعد مضي سنتين، كانت الحكومة تحصل على ٤٠٠ مليون دولار فقط سنوياً عن طريق تهريب النفط إلى الخارج بواسطة شاحنات تركية دون إبداء أي اعتبار للحصار المفروض من قبل الأمم المتحدة[٤]، بحلول أول فصل صيف بعد الحرب، ألقى دوغ برودريك، موظف إغاثة قدم إلى بغداد مصطحباً شحنة مواد غذائية مرسلة من مؤسسة الإغاثة الكاثوليكية الخيرية الأميركية، نظرةً فاحصةً على الوضع العام في العراق، عن نظام صحي منهار، مروراً بشحةٍ في مخزونات المواد الغذائية إلى التأثير الإجمالي السيء للعقوبات مع الاقتصاد وواقع صحي متدهور ينذر باحتمال وفاة ما لا يقل عن ١٧٥،٠٠٠ طفل عراقي.

أما بالنسبة للطبقة الفقيرة، كان لارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة بلغت ٢٠٠٠ ضعف في غضون سنة واحدة بعد غزو الكويت، أثراً مدمراً[٥]، ففي مدينة صدام، على سبيل المثال لا الحصر، الضاحية المأهولة بذوي الدخل المحدود من الطبقة العاملة، الواقعة إلى الشرق من بغداد، تبدو الشوارع، لأول وهلة ومن نظرة من مسافة بعيدة، مغطاة بأكداس النفايات، ولكن عند التمحيص القريب، تكتشف بأنها هذه النفايات ما هي إلاّ أكداس من الخرق البالية التي يحاول المواطنون بيعها باعتبارها ملابس، لسد حاجتهم من المواد الغذائية الضرورية[٦].

بالنسبة لزوار العراق ـ يعتبر المأزق المهلك الذي تعيشه الطبقة الوسطى دليلاً واضحاً على دمار المجتمع العراقي.

عند فرار مئات الآلاف من المواطنين الأكراد من قبضة صدام عقب الانتفاضة الشعبية التي عمت العراق بعد حرب الخليج، شعر المشاهد

الغربي بالأسى عقب ظهور هؤلاء اللاجئين على شاشات التلفاز أوائل شهر نيسان ١٩٩١، وهم يرتجفون برداً على سفوح الجبال وجلهم من الطبقة المثقفة من أطباء ومحامين مرتدين بدلات رسمية ذات ثلاث قطع، وبصورة مماثلة، بدا حاملوا الدرجات العلمية العالية من العراقيين الآخرين، الذين لم يُشاهَدوا على شاشات التلفاز الأميركية أو البريطانية، منغمرين بصورة لا ترحم في مستوى معيشي واطىء يبعث على الحزن والأسى.

في أول شهر تموز يمر لقب الحرب، وفي يوم خميس لاهب الحرارة، اندفع حشدٍ من الرجال والنساء واقفين أمام البوابات الموصدة لكنيسة القديسة فاطمة الواقعة في حي هادىء وراقي قرب مركز بغداد، ترتدي بعض النسوة العباءة السوداء المميزة للطبقة المتدنية، ولكن بأعداد مماثلة أو أكبر تبدو نسوةً يرتدين الملابس الغربية والأحذية العالية المميزة للطبقة الوسطى، فقد قِدموا لهذه المؤسسة المسيحية لأن جمعية الإغاثة الخيرية الكاثوليكية كانت على وشك توزيع المواد الغذائية، وخلف بوابات الكنيسة الموصدة، يبدو دوغ برودريك شارحاً الطريقة التي استجاب بها العراقيون والتي تعتبر مألوفةً بالنسبة له كونه أمضى معظم حياته العملية في عمليات إغاثة للشعوب الواقعة تحت تأثير المجاعة في جميع أنحاء العالم: «في الوقت الراهن، سجلنا استجابة طبيعية لنقص المواد الغذائية السابقة لحلول المجاعة في هذا البلد، حيث تجد أناساً، هنا في بغداد، يبيعوا مجوهراتهم، وترى سوق الساعات المستعملة عاجاً بها، وقد ترهن الأسر سجادها، أثاثها، ذهبها، أو مقتنياتها الفضية من الأواني وما شابه، أي شيء تكون له قيمة ـ كاميرات، أجهزة فيديو، مذياعات ـ لغرض الحصول على الحدّ الكافي لسد احتياجاتهم من المواد الغذائية الضرورية»(٧).

على الجانب الآخر من البوابات الحديدية المزخرفة للكنيسة كان هناك المئات من الأصوات المنادية ملوحين بأوراقٍ كانوا قد زودوا بها سابقاً لغرض الحصول على المواد الغذائية بلغت درجة الحرارة في هذه الأثناء

١٢٠ درجة فهرنهايت، كانت أوجه النسوة المندفعات أمام البوابة مشوبةً بالحزن واليأس، وفجأةً أصدرت الأبواب الحديدية أزيزاً ودمدمةً مصحوبةً بأصوات الحشد المندفع من خلالها إلى داخل الكنيسة.

وفي الداخل، استقر المقام بالمندفعين بصخب الخائفين من العودة إلى منازلهم بأيدي فارغة، رتبت النسوة ملابسهن وتفحصن أحذيتهن المكسورة، وعدّل الرجال جاكيتاتهم، وعلى وجه السرعة اصطف طابور طويل كالذي تشاهده واقفاً أمام صناديق الدفع في أسواق «السيفوي الأميركية الشهيرة»، فقد كان هؤلاء سابقاً من الطبقة الوسطى ومن المثقفين.

وكما هو مألوفاً في أغلب البلدان، النفطية الغنية، تعتبر الحكومة العراقية جاذبة كبيرة للأيدي العاملة، حيث كانت تدفع فيما مضى مرتبات وأجور سخية للمواطنين المدنيين، الأطباء، والأساتذة الجامعيين، الذين يشكلوا العمود الفقري للطبقة الوسطى، وفي ظل الظروف الراهنة من تضخمٍ مفرط، خفضت مرتباتهم والتي كانت فيما مضى مناسبة إلى أجرٍ زهيد.

كان محمد جواد[٨]، رجلاً وسيماً، ممتلىء القامة، أستاذاً في كلية الهندسة، جامعة بغداد، حيث قضى مدة ٢٥ سنة متابعاً لدراسته العلمية، يمتلك منزلاً لطيفاً مع حديقة تملؤها الأشجار ظلاً وخضاراً، في أحد ضواحي بغداد الراقية، يمتلك أيضاً سيارة بيضاء ذات موديل قديم نوع «سوبارو»، أما حلا، زوجته، فتعتبر عاملة ديكور ماهرة، حيث خفض راتبه ـ بعد مضي ١٨ شهراً من غزو الكويت وما تبعها من كوارث ألمت بالبلد، نتيجةً للتضخم الهائل ـ مما يعادل الخمسة دولارات شهرياً، ويتوقع أن يبلغ مرتبه في السنوات القادمة إلى ٧٥ سنتاً.

فرّ جواد منذ فترة قريبة، «كنت قد حصلت على عقد عمل في ألمانيا عندما غزا صدام الكويت» يتذكر والحزن يملأ قسمات وجهه، مضيفاً، «لكني عدت لأنني أعتبر طالباً في المراحل النهائية لنيل شهادة الدكتوراه»،

جعلت العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة على العراق بعد مرور أربعة أيام على غزوه للكويت من عملية سفر المواطنين العراقيين العاديين إلى خارج البلد أمراً مستحيلاً، «فقد وقعت في المصيدة ولم أعد قادراً على السفر»، أراد أن يستقيل من عمله في الجامعة ويجد عملاً في أي مكان آخر؛ لكن الحكومة العراقية حَظرت على أي شخص ترك وظيفته الحكومية، وفي هذه الأثناء، كان قادراً على دعم مرتبه الهزيل عن طريق قيامه ببعض الأعمال الاستشارية شركات خاصة عاملة في إعادة بناء الجسور والدوائر والمؤسسات الحكومية المدمرة بفعل عمليات القصف الجوي لطائرات قوات التحالف، ففي السنة الأولى التي عقبت حرب الخليج، كان يأمل بأن كلاً من العقوبات وصدام حسين سينتهي أمر أحدهما قريباً، تراه متكلماً ضد النظام بين أصدقائه وبصورة علنية، في ذلك الوقت، وبالرغم من تشدد الأجهزة الأمنية وقسوتها في التعامل مع خصومها، ولكون لديها الكثير من الخصوم التي تلاحقهم بدلاً من ملاحقتها الأشخاص والأكاديميون، حيث يعلموا جيداً بأن معارضة الأكاديميين لا تذهب أبعد من الكلمات.

بعد مضي سنة واحدة من نهاية الحرب، عمل جواد وليمة عشاء لمجموعة من أصدقائه المقربين الثقاة، عملت حلا طبقاً خزفياً هزيلاً مؤلفاً من بقوليات، لبن، ومعلبات من لحم الخنزير الأميركي، كان لحم الخنزير المعلب جزءاً من مواد الإغاثة المحمولة جواً من الولايات المتحدة إلى المواطنين الأكراد الذين يعانون الموت جوعاً على سفوح وقمم الجبال العالية على الحدود التركية عقب فرارهم بعد الهجوم المعاكس الذي تلا الانتفاضة السنة السابقة، ولكونهم مسلمين، كما يشرح المضيف، «فالأكراد لا يتناولوا لحم الخنزير، فقط المسيحيون وغير الملتزمين دينياً أمثالنا يتناولوه، فقد وزعها الأميركيون على الأكراد ووصلت بدورها هنا إلى الأسواق».

يتركز الحديث الدائر بين المتحملقين حول المائدة على ما حل بالبلد من كوارث خلال السنة الماضية، وإيمانهم المطلق بأن العقوبات المفروضة قبل ستة أشهر من اندلاع الحرب، في طريقها إلى الزوال قريباً «لقد مضى عليها ١٨ شهراً، لا يمكن أن تدوم أطول من هذا الوقت»، فالعقوبات كما أشار بعض الضيوف، تدعم وتقوي خط النظام حيث أن الحرب التي شنت لم يكن القصد منها هو تحرير الكويت، بل كانت هجوماً مباشراً على العراق وشعبه»، وفي هذه الأثناء حان وقت مشاهدة التلفاز، حيث يظهر برنامج «حقيبة الأخبار»، سلسلة ذات شعبية طاغية عن الحرب تُروى من قبل منسق الأخبار والذي يُحاكي في أسلوبه الأسلوب المتبع في برنامج «اليستر كوسط»، تلاشت الهمهمات الدائرة «حوله» عندما ظهرت الصور، المسروقة من قبل تلفاز الدولة من شبكات التلفاز الأجنبية، لحملة القصف الجوي التي استغرقت ستة أسابيع، أعاد المتحملقون أمام شاشة التلفاز في غرفة استقبال الضيوف في منزل جواد إحصاءات منسق الأخبار المرتلة بكآبة واضحة «أربعة كيلو غرامات من الذخيرة الحربية الملقاة على العراق لكل مواطن عراقي».

كانت تلك الوليمة هي الآخر من نوعها الذي يقيمه جواد في منزله، حيث شرع جواد يلتقي أصدقائه القدامى في بار يقدم شطائر «شاورما» في أحد شوارع بغداد المزدحمة مبرراً، بأن سبب عدم لقائه بأصدقائه في المنزل يُعزى إلى أسباب أمنية، فوضع الشرطة السرية أصبح أكثر إزعاجاً، «لا يمكنك تصور درجة الرعب من الشرطة السرية في قلوب الناس»، قال مبرراً موقفه لكن يبدو أنه كان هنالك سبباً آخر في دعوته ضيوفه إلى بار على أحد أرصفة شوارع بغداد. فقد أصبح على درجة من الفقر لا تمكنه من تأدية حق الضيافة.

أصبح الفقر المدقع الذي حل في أوساط الطبقة الوسطى حقيقة من

خلال العشرات من الإمارات الدالة والمثيرة للشفقة، ففي سوق السراي، أحد فروع شارع الرشيد، وعلى الرصيف المطلي بألوان صفراء وسوداء في مركز العاصمة بغداد، ظهر سوق بيع وشراء الكتب حديثاً، بحيث يمكن لأصحاب المحلات من شراء روايات ديستوفكسي أو نسخةً من مؤلف بلوتارش «لايفز» باللغة الإنجليزية بما يعادل ١٥ سنتاً، فقد شرع المثقفون العراقيون ببيع كتبهم، جالسين على رصيف المشاة القرفصاء قرب أكداس من الملجدات القديمة، وغالباً ما يوحي غلاف الكتاب بأنه قد ابتيع في الثلاثينيات من هذا القرن بواسطة طالب عراقي تواق لاقتناء كل ما هو مفيد لتوسيع ثقافته في بريطانيا، حيث تابع معظم الطلبة العراقيين تعليمهم هناك.

أقحمت الطبقة الوسطى العراقية في كيانات وحكومات غير مستقرة، فقد عايش معظمهم الاضطرابات السياسية التي عصفت بالبلد في الثلاثين سنة الماضية وكان لهم دوراً ملفتاً للنظر فيها، فهم يشعروا بالفخر لتاريخ بلدهم الحضاري والفكري، الممتد منذ العصور البابلية وحضارة أور، لكن أوائل التسعينيات، عمَّ اليأس وخيبة الأمل أوساط الطبقة الوسطى مجبرتهم ظروف البلد البائسة على الهرب، لقد ساعد وجود هذه الطبقة المتمثلة بالحشود الكبيرة من المثقفين وأصحاب الشهادات العالية ورجال الدين بأقل قيمة موارد من حقول النفط، ومساهمةً بصورة أكبر في تشكيل مصدر وأساسا قوة للبلد أكثر من مساهمة مشاريع صدام العسكرية المفعمة بالغرور، بالتأكيد كان تطوراً ملفتاً للنظر ومنذراً بالشؤم في نفس الوقت.

سبق وأن قدم محمد جواد أوراقه إلى عشرات الجامعات والكليات في أميركا وبريطانيا، حيث كان فيما مضى زائراً مرغوباً في إحدى الجامعات والتي تمر عبر الأردن، بالطبع، مسألة معقدة وشائكه، على أي حال، لم تظفر جهوده بالنجاح، فالرعب والاشمئزاز الذي أثاره صدام في أوساط الشعوب الغربية بواسطة وحشيته، والتي شاعت بدرجة كبيرة بعد غزوه الكويت، مطبقة وبصورة غير مميزة على شعبه سيء الطالع، فقد اتضح

وبصورة تدريجية لجواد بأن كل مواطن عراقي يعتبر شخصاً غير مرغوب فيه في دول العالم الخارجي.

كان الأكاديميون العراقيون الآخرون على أهبة الاستعداد لانتهاز أي فرصة، حتى وإن كانت مذلة، للهروب من جحيم العراق، فبعد مضي أربع سنوات على نهاية الحرب، طرد الزعيم الليبي معمر القذافي، جميع الفلسطينيين العاملين في ليبيا كمعلمين ومحاسبين وموظفين بدرجات أدنى، لم يتضح الدافع من وراء ذلك كلياً، حيث يبدو لأول وهلة بقصد أثقال كاهل الدولة الفلسطينية الجديدة بأعباء تزايد أعداد الفلسطينيين اللاجئين ـ لكي يبرهن للعالم بأن اتفاق «أوسلو» بين الفلسطينيين وإسرائيل، لم يعمل شيئاً لإعادة الفلسطينيين إلى منازلهم، فقد كانت إيماءة عقيمة وغير مجدية، تركت ليبيا تعاني من نقصٍ في أعداد المعلمين، حيث توجهت لجنة ليبية إلى العراق لغرض التعاقد مع عراقيين كي يحلوا محل الفلسطينيين، وبسرعة البرق انتشر خبر وصول اللجنة الليبية في أوساط المثقفين العراقيين كانت معظم الوظائف الشاغرة وضيعة المستوى، مثل تعليم الأطفال القراءة والكتابة، حيث تجمع الأكاديميون العراقيون بأعداد غفيرة خارج أسوار السفارة الليبية الكائنة في منطقة المنصور، محدثين جلبة وصخب شديدين، وتراهم مرتدين بدلات رسمية وملابس تدل على الوسامة، محتشدين أمام سياج السفارة ممسكين بوثائق مترجمة إلى عدة لغات تثبت نيل معظمهم درجة الماجستير أو الدكتوراه أو مترجمين بعدة لغات، وكان جواد أحدهم، لكن دون أن يحقق مسعاه نجاحاً يُذكر.

حرر البروفيسور نفسه، مع أقل تقدير، في ذلك الوقت من ارتباطه الوظيفي بالجامعة، فقد نجح عن طريق عملية معقدة اتسمت بالاحتيال تارة وبالرشوة تارةً أخرى، «كنت أحاول تقديم الاستقالة منذ سنوات» كما يشرح، «يحاول جميع حملة درجة البروفيسور ترك وظائفهم، وأخيراً تمكنت من رشوة طبيب ليقدم تقريراً يثبت أني مصاب بمرض القلب

المزمن، حتى وأن كلفني قضاء مدة أسبوعين راقداً في المستشفى، وإعطائي دواء أنا في غنىً عنه، وتعليق جداول بيانية مزورة لنبضات القلب في نهاية السرير تثبت صحة إصابتي بالمرض»، وتعلو وجهه ضحكة متسمة بالتجهم على الطريقة التي أنهى بها حياته التدريسية في الجامعة «يا لها من طريقة كي أنهي بها مدة ٢٥ سنة».

كان العراق، قبل وبعد تقلد صدام دفة الحكم بفترة طويلة، معروفاً في منطقة الشرق الأوسط بنزاهة وأمانة موظفيه الحكوميين الشديدة، وها قد أصبح الوسط الوظيفي مجتمعاً فاسداً تسوده الرشوة، حيث يستخلص الموظفون أجوراً زهيدة، حتى وإن كانت موارداً غذائية، بدل تأديتهم خدمات روتينية للمواطنين، تحتفظ الفنانة التشكيلية الرائدة، نهى آل راضي، بدفتر بيوميات عن الحرب وآثارها المسببة للكوارث، مدونةً فيه مبلغاً يعادل خمسة دولارات وعلبة لبن كبيرة كرشوة مقابل تجديد رخصة سوق عربتها.

دعم لجوء الحكومة إلى طباعة أوراق نقدية، التضخم الهائل الذي يعاني منه اقتصاد البلد، لكن كان هنالك آخرون يصدروا الأوراق النقدية إضافةً إلى الحكومة، فقد لاحظت إحدى منظمات الأمم المتحدة العاملة في بغداد أن أول قطعة من التجهيزات الكهربائية التي طلبتها الحكومة العراقية كي ترسل من الأردن إلى بغداد، كانت جهاز استنساخ ملون غالي الثمن، حيث شكل مسؤولو الأمم المتحدة بأن هذا الجهاز يُستورد فقط كي يُلبي حاجة العراق في استنساخ الورقة النقدية الصادرة حديثاً من فئة الخمسة والعشرين ديناراً والتي يمكن تزويرها بسهولة، والتي حلت محل الأوراق النقدية القديمة السويسرية الصنع، لذلك ترى أصحاب المحلات العراقيين شرعوا باقتناء جهاز يدوي الصنع ذو أضوية زرقاء لغرض الكشف عن صحة الورقة النقدية، حيث يعرضوا الورقة النقدية للضوء لغرض رؤية علامة النخلة الكائنة على نسيج الورقة النقدية الصادرة من قبل الحكومة، ففي العام

١٩٩٠، كانت قيمة الدينار العراقي قياساً بالدولار تعادل ما قيمته ٣،٢٠ دولار، وبعد مضي خمس سنوات، بلغت قيمة الدولار الواحد ما يُعادل ٢٥٥٠ ديناراً عراقياً، لذلك ترى المشتغلين بتصريف العملات دائماً ما يزودوا بكيس بلاستيكي كبير قادر على حمل ثقل رزم الفئات النقدية.

توقف معظم العراقيين عن استخدام الأوراق النقدية كلياً، فقد دونت نهى آل راضي في يومياتها بأن شخصاً استأجر غرفة لسنتين بطبقتي بيض في السنة، وتذهب بعيداً نحو عائلة عراقية أخرى كانت تعاني من الفقر المدقع بحيث أنها لم تعد قادرة على دفع بدل الإيجار السنوي للمنزل والبالغ دجاجة واحدة، فالتبادلات والمعاملات التجارية الضخمة كان يُدفع لها بقوائم حساب ذات فئة مئة دولار أميركي، وبعد العام ١٩٩٦، كانت تتم المعاملات بورقة إصدار حديثة يصعب تزويرها من فئة المئة دولار أميركي تحمل في مقدمتها صورة كبيرة لبنيامين فرانكلين، حيث كانت تعرف بـ«الشبح» لاعتقاد العراقيين بأن مقدمة رأس فرانكلين المقببة مع خصلة الشعر الضئيلة البيضاء قد أعطته هيئة الشبح، يقول أحد العراقيين: «تساوي المئة دولار هذه الأيام مبلغاً ضخماً بحيث لا نسمح للآخرين بإعطائنا ولا لأنفسنا بأخذ واحدة مزورة»[٩].

أصبحت الحياة في بغداد وما دونها خطرة، في ظل مجتمع متهرىء وممزق، ففي الأيام الخوالي، لم يكن القانون والنظام ليشكلا معضلة معقدة التطبيق في ظل مجتمع متماسك بعاداته وتقاليده العربية الأصيلة، ربما بصورة لا تدعو إلى الدهشة، فقد اعتاد الناس على ترك أبواب بيوتهم مشرعة حتى في أثناء الليل، أما الآن، فتدور أغلب الأحاديث في معظم التجمعات المنزلية، مثل تلك التي حصلت في منزل جواد عن روايات عجيبة حول آخر الجرائم وضحاياها، فقد سرقت أربع مركبات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة في بغداد، فلدى كل شخص في بغداد، تقريباً قصصاً عن عمليات السرقة الجريئة والحاذقة وقسوة السراق في التعامل مع ضحاياهم. ففي إحدى الحالات، ترى امرأةً

وقور تتقدم نحو الحراس المكلفين بحراسة جامع أبو حنيفة وهو جامع خاص بالمسلمين السنة في أحد مناطق بغداد القديمة، مقدمةً لهم صحناً مليئاً بـ«الدولمة»، صحن عراقي شهير قوامه الباذنجان المحشي بالرز واللحم، واضعة فيه كمية كبيرة من مادة مخدرة بينما سقط الحراس نائمين، يُعتقد ليومين، سرقت واللصوص سجادات الجامع القديمة والثريات الضخمة.

هنالك شواهد وإمارات تدل على تخوف العراقيين من التعرض للسرقة، فعلى سبيل المثال، نرى في كل يوم جمعة يُعقد سوق خاص بيع وشراء الكلاب يُدعى بسوق «الغزل»، أرض جرداء تمتد بجانب شارع بغداد الرئيسي، شارع الرشيد، على حافة سوق الشورجة، السوق الرئيسي في بغداد، ففي السنوات التي أعقبت حرب الخليج، ترى الطلب شديداً على اقتناء كلاب الحراسة، فتراها معروضة بجميع الحجوم، من كلاب صغيرة رشيقة إلى كلاب صيد ألمانية شرسة، «يعتبر نمر كلباً ذكياً»، يحدثنا أحد الرجال، مشيراً إلى كلب صيد شرس يقف قريباً منه، «فهو يقطع أي عدوٍ إرباً في حال اقترابه من منزلك، لكن في حال مشاهدته شخصاً يعرفه كصديق له، فلا يهاجمه أبداً»، حيث كان «نمر» معروضاً للبيع بما يعادل ٦٨ دولاراً ويبدو أنه يستحق كل سنتٍ مدفوع فيه.

ليس كل من تلقاه يشكو همه، وليس كل شخص يعاني وطأة العقوبات، ففي أوائل العام ١٩٩٢، اكتشفت حلا جواد بأنها قادرة على توظيف مهارتها في فن الديكور للعمل على تصميم باقات زهور فائقة الجمال لبيعها في حفلات الأعراس المفرطة الإسراف والمقامة من قبل «المليارديرية الجدد» من رجال الأعمال الذين جنوا فوائد جمة عن طريق عمليات التهريب بالإضافة إلى تحقيقهم أرباحاً هائلة عن طريق العقود الحكومية المفرطة في المساعدة على إعادة تعمير البنايات الحكومية، محطات التوليد الكهربائية، والجسور المدمرة بفعل قصف التحالف الجوي، فحفلات الأعراس المتسمة بالإسراف والمقامة في فندق الرشيد أو

في الأماكن الراقية الأخرى تتناقض تناقضاً كبيراً مع حالة المجتمع المنهك واليائس، حيث تجد في قاعة رقص الفندق الفسيحة، صفوفاً من الطاولات التي تتأوه ثقلاً من شدة وطأة الصحون الهائلة والعديدة الممتلئة بأصناف عديدة من الطعام مع خمس قناني من مشروب «جوني وولكر بلاك لابل» ـ المشروب الوطني العراقي ـ لكل زوج من المدعوين.

تمثل حملات المزاد العلني وتجار التحف النادرة نقطة التقارب بين الأغنياء الجدد والفقراء الجدد في المدينة، فترى في محل المزاد العلني البغدادي، قرب مركز المدينة، وبالأخص المزاد الذي يقام أسبوعياً، حشداً من المثقفين وحاملي الدرجات العلمية العالية مثل البروفيسور جواد حيث تراه شاقاً طريقه دافعاً الناس المحتشدة بمنكبيه لمشاهدة التحف الثمينة الموروثة التي تقدم بها العوائل لبيعها ـ سجادات، أثاث منزلي، لوحات فنية ـ أو قد يأتي بها أو يقتنيها المتعاملون في سوق السوداء والمسؤولون البعثيون الكبار، كذلك ترى من بين المزايدين تجاراً من الأردن، متدفقين صوب بغداد لالتقاط التحف الثمينة العائدة للطبقة الوسطى المشرفة على الموت.

بالإضافة إلى شعور الطبقة الفقيرة الجديدة بالامتعاض تجاه الولايات المتحدة وحلفاؤها باستمرار فرض العقوبات على العراق، ترى امتعاضهم يتحول إلى سخطٍ متسم بالحنق تجاه موظفي الأمم المتحدة الذين أكملوا عقد الأغنياء المحليين الجدد، ويعتبرونهم طبقةٍ استعمارية جديدة، حيث تُدفع مرتباتهم بالعملة الصعبة، وفي مقر قيادة مكتب الأمم المتحدة المحروس بشدة والكائن في فندق القناة شرقي بغداد، حيث فكر البروفيسور جواد التقدم بطلب بغية أشغال مهنة سائق، وعند دخولك غرفة أحد مسؤولي الأمم المتحدة تراه يشير وبفخرٍ واضح إلى أرضية غرفته المفترشة بسجادتين رائعتين، تعادل الواحدة منهن مبلغ ١٥٠٠ دولاراً، بينما تراه إقتناها بسعر زهيدٍ يعادل ٤٠ دولار من مدينة البصرة.

فبالنسبة للبائع، ترى المزادات الخيالية تعتبر مسألة حياة أو موت، فقد انخفضت المردودات المكتسبة من نسبة ٩٠٪ في أول سنة عقب فرض العقوبات إلى ٤٠٪ بعد مضي خمس سنوات، فقد انخفضت مرتبات الموظفين الحكوميين العراقيين إلى ما يعادل الخمسة دولارات شهرياً، أما من ناحية الحالة الصحية المتردية في البلد، نورد هذا المثال، ففي مستشفى العلوية للولادة وأمراض النساء في بغداد، لم يكن هناك ماء مقطر فتوفر لغسل الأمهات أطفالهن حديثي الولادة، وكذلك يطلب من المرضى إحضار ناموسيات معهم، دليلاً على انتشار الحشرات الناقلة للأمراض في المستشفى، كغيره من المستشفيات المنتشرة في كافة أرجاء العراق، وفي مستشفى آخر، لاحظ فريقاً من الأطباء القريبين الحالة المزرية التي آلت لها الخدمات الصحية العراقية، «فقد شاهدوا جراح يحاول إجراء عملية جراحية بمقص بليد جداً لشق جلد المريض»[١٠]، كذلك أدى انقطاع الطاقة الكهربائية المستمر إلى العودة إلى الوسائل القديمة في حفظ الطعام، وأدت المجاعة بالعوائل المعدمة إلى إتباع طرقاً قديمة كانت متبعة أيام الإقطاعيين في العشرينات والثلاثينات، حيث لاحظ الزوار عقب موسم حصاد الحبوب الرئيسي في العراق في شهر مايس، ترى عشرات النساء وهن يلتقطن فضلات الحصاد، حيث تراهن ماشيات خلال الحقول باحثات عن حبوب حنطة ساقطة متناثرة هنا وهناك.

لم يتبع تدهور الاقتصاد العراقي وانحطاطه أسلوباً منتظماً، فقد قدمت العقوبات الاقتصادية البلد مباشرةً بعد غزو الكويت والتي حظرت وبصورة مؤثرة تصدير المواد الغذائية إلى العراق، بالإضافة إلى السلع الأخرى، باستثناء المواد الطبية، فقد كانت تأثيرات الحصار السلبية غير ذي أهمية، لفترةٍ وجيزة فقط وذلك لتدفق البضائع والسلع المسلوبة من الكويت، بعدها، ونتيجة لقصف طائرات قوات التحالف والانتفاضة الشعبية التي تلته، بلغ الاقتصاد العراقي مرحلة الترنح، فلم يكن هناك طاقة كهربائية لضخ مياه

الشرب النقية إلى المنازل وتصريف مياه المجاري بسبب استهداف محطات توليد الطاقة الكهربائية من قبل طائرات قوات التحالف وتدميرها، كذلك لم يكن هنالك وقود لوسائل النقل وذلك لقصف مصافي النفط أيضاً، وكذلك أسهمت الانتفاضة الشعبية في إزالة الثوار لكل أشكال سلطة الدولة من مؤسسات أمنية وهيئات إدارية في المناطق الشعبية والكردية بعد مقتل أو فرار المسؤولين هرباً للنجاة بأرواحهم، أصاب البلد تصخم مفرط ـ ارتفعت الأسعار إلى ٦٠٠٪ في غضون الستة أسابيع الأولى بعد الحرب واستمرت بالارتفاع(١١).

ومما أكد مثل هذه الحالات المروعة، تقديم بعض المراقبين المعتدلين والكفوئين، في الأشهر القليلة التي تبعث الحرب، تقاريراً عن الحالة المزرية بعبارات فاجأت الرأي العام العالمي، فقد صرح مسؤول الأمم المتحدة مارتي اهتيساري، الذي زار بغداد أواسط آذار ١٩٩١، بعد عودته بأنه(١٢): «أحدث الصراع الحالي نتائجاً تنبيء بحدوث كارثة... فالعراق، في غضون السنوات القادمة، قد يعود إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية»، وبعد مضي ثلاثة أشهر، أرسل الأمير صدر الدين اغاخان، مبعوث خاص، من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، أدى زيارة جاب خلالها البلاد وقدم تقريراً يفيد بأن «النقص الشديد والمتسارع لمخزون المواد الغذائية قد يحمل الشعب العراقي إلى شفا مجاعة شديدة»، وتنبأ بحدوث «مجاعة شاملة» ووشيكة وانتشار الأمراض والأوبئة(١٣).

على الرغم من انتشار الأمراض والأوبئة بصورة كبيرة في أوساط الشعب العراقي، وهو جزءا من الكارثة الإنسانية التي تُنبيء بوقوعها، لم تكن هنالك مجاعة شاملة وشيكة، كما هو الحال في المشاهد المألوفة، التي دأبت وسائل الإعلام العالمية على نقلها وتصويرها، في المجاعات الحاصلة في السودان، أثيوبيا والصومال، فالعراقيون قادرون على العيش، على أدنى احتمال، بفضل إتباع الحكومة لنظام البطاقة التموينية للتوزيع العادل للمواد

الغذائية، عندما فرضت العقوبات في العام ١٩٩١، تمّ تسجيل جميع العراقيين وتوزيعهم على خمسين ألف وكالة خاصة لتوزيع المواد الغذائية تُمثل الدولة، حيث بإمكان كل مواطن مدون اسمه في البطاقة التموينية من شراء، ١٧ رطلاً من دقيق الحنطة، ٣ أرطال رز، نصف رطل من زيت الطعام، ٣ أرطال سكر، وأكثر من ثلاثة أرطال من حليب الأطفال، في حالة وجود طفل بعمر سنة أو دونها في العائلة الواحدة، بالإضافة إلى أونستين من الشاي، وحصةً من الصابون ومسحوق الغسيل، وقد انخفضت الحصة التموينية في العام ١٩٩٤، لكنها لا تزال تزود ما يقارب من ٥٣٪ من أدنى ما يحتاج إليه يافع عراقي من المواد الغذائية الضرورية كي يبقى على قيد الحياة[١٤]، فقد ألقى فريق مؤلف من متخصصين غربيين نظرةً شاملةً ودقيقة على الأسر المستفيدة من نظام البطاقة التموينية في العام ١٩٩٦، «حيث شددوا على عدالة النظام المتبع وأكدوا على إنصافه في توزيع المواد الغذائية الضرورية، ويبدو أنه واحد من أكثر أنظمة التوزيع المتبعة في العالم كفاءةً»[١٥]، (أحد نتائج هذا النظام المتبع، ربما لوحظ بدرجة ضئيلة في واشنطن، هو تعزيز وتقوية هيمنة الحكومة على الشعب عن طريق اعتماد المواطنين على حصص تموينية شهرية توزع من قبل الدولة)، فلم يكن لذلك الحشد المتدافع عند بوابات كنيسة القديسة فاطمة أن يموت جوعاً بدون معونة المؤسسة الخيرية، لكن يمكن أن يكونوا جائعين فقط في ذلك الوقت، حيث لا يبدو مثل هكذا حالة منذرة بكارثة لتلفت أنظار الغربيين، اعتادوا على مواجهة أزمات أصعب وأشد في مجتمعات دول العالم الثالث حيث تبدو الأجساد الهزيلة بالظهور على شاشات التلفاز، ولكن بالنسبة لأم تنفذ حصتها من حليب الأطفال بعد مضي أسبوعين، قد تكون حالة مريعة بما فيه الكفاية.

نصت قرارات العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة قبل اندلاع حرب الخليج، على السماح للعراق باستيراد المواد الغذائية والطبية، وهي عملية، بطبيعة الحال، بحاجة إلى الأموال اللازمة لاستيرادها، وكون العراق

خاضعاً لحصار على مبيعات نفط، يبدو من الصعوبة تفسير قدرة الحكومة العراقية على توفير الأموال اللازمة لاستيراد المواد الغذائية الخاصة بنظام الحصة التموينية، فأول تحرك اتخذه الرئيس بوش كرد فعل على غزو الكويت كان تجميد أرصدة العراق المالية في البنوك الأميركية، تصرف مماثل اتبعته بقية الدول التحالف، فقد عُرِف بأنه ربما يكون جزءاً من هذه الأرصدة المجمدة قد أفلتت من المصادرة، لكن لم تُعرف كمية هذه الأموال، فأثناء أبعادها عقب عملية الغزو، جندت الحكومة الكويتية مسؤولين في مؤسسة التحقيقات «كرول اسوشيتس» الكائن مقرها في نيويورك في محاولة منها لاكتشاف مخابىء ثروة صدام السرية[١٦]، لم يحقق التحقيق نجاحاً ملموساً، على الرغم من تعيين المؤسسة لبعض من الممتلكات العراقية المخبأة عبر البحار، بضمنها حصة في مؤسسة فرنسية تصدر مجلة «ايليه»، ففي أوائل عام ١٩٩١، قدمت مؤسسة كرول تقريراً يفيد بأن صدام قد يملك أكثر من ٥ بلايين دولار مهربة خارج البلد، فالمبلغ المقدر بخمسة بلايين دولار قد لا يكفي للإيفاء بالحاجات الأساسية للشعب العراقي لمدة طويلة جداً، حتى في حالة تخطيط صدام لإنفاق كامل رصيده المصرفي لمصلحة شعبه، ففي أيام العز والغنى، بلغت الكلفة الكلية لقائمة إستيراد العراق من المواد الغذائية فقط ما يقارب الأربعة بلايين دولار سنوياً.

يكمن جزءاً من الجواب على لغز الإنفاق على استيراد المواد الغذائية عبر الحدود، في عمان، فقد أصبحت العاصمة الأردنية المركز التجاري الرئيسي مع العراق، وكان تجار العاصمة، معظمهم من المبعدين العراقيين، يقومون بعمليات تجارية كبيرة للغاية، وكذلك ترى المسؤوليين العراقيين يجوبوا أسواق منطقة الشرق الأوسط مصطحبين سبائك ذهبية لغرض بيعها، فقد هربت خردة معادن ومكائن صناعية خارج القطر بواسطة شاحنات حمل مسلوبة من الكويت كانت معروضة للبيع أيضاً، وقد وجدت لها سوقاً رائجة

في إيران، وبصورة تدعو للسخرية، تجد معظم العمليات التجارية الجارية مع إيران تعتمد على التعاون مع الثوار الأكراد، وذلك لسيطرتهم على منافذ الحدود المؤدية إلى إيران والمفضلة من قبل المهربين، لكن كانت هناك طرقاً مباشرةً للإتجار مع إيران أقصى الجنوب، إلاّ أن الرشاوى المستخلصة هناك من قبل قادة الجيش العراقي كانت تعتبر كبيرة وبإفراط، حسبما يقول تجار عمان: «خمسين بالمائة من قيمة البضائع! من يمكنه أن يجني الفائدة من هكذا تجارة؟»، حيث يدفع الإيرانيون بالدولار لقاء السلع العراقية، فتحولت عملية الإتجار نحو الغرب باتجاه الأردن، سوريا وتركيا حيث تعدت مسألة شراء ما هو ضروري، بالإضافة إلى ذلك، كان المضاربون التجاريون المغامرون يدفعون آلاف الدولارات لغرض اقتناء حصص في شركات ومؤسسات حكومية عراقية.

تجمع في مكتبٍ ناءٍ في عمان بعد مضي سنة على البحث عن الطريقة التي سيشغل بها صدام التجارة الحرة للمساعدة في إطعام شعبه، وصل تاجر شاب بغدادي يعمل بالإتجار بالجاكيتات الجلدية وبنطلونات «الجينز» لإنجاز معاملات تجارية مع رجال الأعمال المجتمعين في المكتب، مجموعة تتسم بالثراء وتبدو عليهم الأناقة حيث اعتبروه حديث النعمة إلى حدٍ ما، فالتاجر البغدادي، شأنه شأن الجالسين في الغرفة، يرتدي ساعة «رولكس» ويعمل في مجال سلع التجميل، على أي حال، فقد أعلن بأن «ضميره» يجبره على شراء سكر كمنحة منه لدعم الحصة التموينية التي توزعها الحكومة على المواطنين(١٧).

وحالما غادر المكتب، عُلِّقَ على دوافعه الكامنة وراء كرمه وتأنيب ضميره كما ادعى، بصورة ساخرة، «هراء» قال أحد الحاضرين من التجار العراقيين، «ليس ضميره الذي دعاه إلى شراء السكر، بل أظافر يديه»، وكانت تلك إلماحة إلى الروتين الإداري المتبع من «تقليم الأظافر العراقي» في غرف تعذيب النظام، مشتملةً على إزالة أظافر اليد، وغالباً ما تكون أظافر القدم،

بتعبيرٍ آخر، كان تاجر الجاكيتات الجلدية واقعاً تحت الإكراه بالتهديد لغرض استيراد سلعة ضرورية مثل السكر مقابل إطلاق يديه في متابعة نشاطاته التجارية المدرة لأرباحٍ طائلة، أحياناً عليه أن يُخاطر بأكثر من أظافر يديه، في تموز ١٩٩٢، أُعدمَ اثنان وأربعون تاجراً أمام أبواب محلاتهم في أحد أسواق بغداد الرئيسية بتهمة «الاستغلال»[١٨].

هنالك مصدراً آخر للعراق، ألا وهي الزراعة، فقد كان هذا الحقل الهام سهلاً كلياً خلال سني الازدهار الاقتصادي النفطي، طالما بدت عملية استيراد الرز من كاليفورنيا أو اللحوم من إيرلندا أو الحنطة من أستراليا أسهل، فبعد الحرب، اتبع التدفق الهائل من خلال نزوح العراقيين من المناطق القروية إلى المدن في الأربعينات وحتى الستينات طريقاً مغايراً، ربما يقطن ثلث نسبة سكان العراق منطقة بغداد العظمى، حيث كان معظمهم من النازحين الجدد من المناطق القروية ولا يزال يرتبط جلهم بجذورهم الاجتماعية وبعلاقاتهم بقراهم، وفي ظل هذه الظروف القاسية، بدأوا بهجر المدينة الكبرى مقفلين إلى قراهم، وفجأةً ترى الحقل الرسوبي ممتلىء بالفلاحين عاملين على الإفادة من أرضهم ربما أكثر مما عمل أسلافهم قبل الثورة الصناعية، فقد شرح خالد عبد المنعم رشيد، وزير الزراعة، موضحاً: «نؤدي معظم الأعمال يدوياً، بسبب قلة الآلات والمكائن، وتستخدم ثمانية أشخاص لأداءِ عملٍ ما حيث اعتدنا استخدام اثنين لتأدية نفس العمل فيما مضى»[١٩]، وقد قدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية بأن ما يناهز ٤٠٪ من سكان العراق كانوا يمتهنون مهنة الزراعة بطريقةٍ أو بأخرى، ثلاثة أضعاف العدد الماثل قبل غزو الكويت[٢٠].

كانت الحكومة شديدة الحرص على التأكد من أن الزراعة تفي بحاجة المواطنين وبأنها جديرة بأن يُنفق المزارعون من أجلها وقتهم وجهدهم ومالهم، فهي تدفع لهم على الدوام ما يعادل مئة دولار إزاء كل طن من حبوبهم على الرغم من تراجع قيمة العملة المحلية، أكثر بأربعين دولاراً ممّا

كانت قبل الحرب[٢١]، فقد جمع أصحاب الأراضي الزراعية أموالاً طائلة. «فهم يأتوا إلى هنا لشراء المرايا والثريات»، تتحدث إحدى تجار التحف القديمة عن المزارعين الحديثي النعمة، وتُضيف بجهد دالة على النفور التقليدي للبغداديين من أبناء المناطق الريفية، قائلةً: «فهم ذو ذوق سيء».

بذلت الحكومة جهوداً غير متوقعة في التخفيف من وطأة الأزمة الغذائية كما فعلت عند تحقيقها معاجز في عملية إعادة إعمار ما دمره القصف الجوي للأنظمة الحيوية، مثل منشآت الطاقة الكهربائية، فقد كان الجهد المبذول في إعادة البناء، أو كما أُطلق عليه «الهجوم المضاد»، برنامجاً منفذاً على عجل باستخدام جميع الوسائل الميَسرة وقد شُرع بالمباشرة به في غضون أسابيع عُقيب نهاية الحرب، فقد كان وراء روح الحركة الدؤوبة، تقني نشيط متمرن في بريطانيا يُدعى سعد الزبيدي، حيث تلقى تدريبات على عملية إصلاح الأضرار بدون استيراد مواد احتياطية أو الاستعانة بخبرات أجنبية، فبعد مضي سنة على انتدابه للعمل، أبدى بطريقة مفعمة بالحيوية الإحصاءات المتعلقة بإنجازاته في إعادة إعمار ما دمره القصف الجوي، حيث كان يعمل بتمويل مالي مفتوح وكادر من وزارة العمل يقدر بـ«٢٨٠٠٠» عامل، «لقد أعدنا ابتكار الجسر المعلق» (أحد جسور بغداد الشهيرة).

يعتبر المنزل الذي شيّده الزبيدي لنفسه والذي يطل على شارع تمتد أشجار النخيل على طوله في منطقة المنصور المرفهة، دليلاً على المكافآت القيمة المخصصة لأبطالِ الهجوم المضاد، يمكن لأي شخص محظوظ يمتلك شاحنة يجمع النفايات أن يبلغ أجره اليومي ألف دينار عراقي (خمسة أضعاف معدل الأجر الشهري للموظف الحكومي آنذاك) يومياً، وتراه عارضاً في خزانة المشروبات الروحية قنينة «غلين فيديش» («كلا، كلا، بلاك لابل ليس جيداً»)، فقد تحدث الزبيدي وبلهجةٍ ملؤها التفاخر بما

يشعر به كون العراقيين استطاعوا وبجهودهم الذاتية إعادة إعمار ما كانوا يعتمدون في إنجازه على الآخرين، «فأكثر من ٩٠٪ من الجسور الضخمة كانت قد بُنيت بواسطة شركات أجنبية، وكذلك الاتصالات الهاتفية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، حيث تعاني جميع الأقطار المصدرة للنفط من نفس المرض، فقد كانت معتمدة كلياً على الشركات الأجنبية في تنفيذ مشاريعها، فقد كان من السهل إرسال تلكس إلى اليابان عندما تحتاج إلى شيءٍ ما».

قد يتحدث شخصاً مثل الزبيدي، كونه خادماً للنظام، معوضاً جراء مهارته بصورة باعثة على الغنى، بمثل هذه المفاخرات، لكن التباهي في جهود إعادة الإعمار يتخذ منحاً سياسياً «لقد أعدنا الإعمار بجهودٍ ذاتية!»، يصرخ بروفسور جواد جزلاً حينما أعلنت الحكومة بأن خمسين جسراً قد أعيد بناؤها.

حقاً تبدو إنجازات الهجوم المضاد مثيرة، فقد أعيد بناء جسر الجمهورية الذي يربط مركز بغداد عبر نهر دجلة والذي دُمِّر بفعل هجمات طائرات التحالف، في غضون سنة، فبحلول شهر مايس، أعيد ربط جميع المقاطعات العراقية، تعرف بالمحافظات، بالشبكة الكهربائية الوطنية، حيث أعيد نظام تشغيل محطة توليد الطاقة الكهربائية الضخمة في الدورة، جنوبي بغداد، والتي تزود معظم مناطق بغداد بالطاقة الكهربائية، بواسطة تفكيك أجزاء من محطات توليد أخرى وتركيبها على المحطة المذكورة، وكذلك أعيد بناء أحد مدافنها الأربعة الشاهقة الارتفاع، والتي دُمرت بفعل القصف الجوي، وطُليت بألوان علم العراق الوطني، وكذلك أعيدت الحياة إلى محطة الحارثة المحطة الرئيسية لتوليد الطاقة الكهربائية لمدينة البصرة، والتي حُولت رُكام من المعادن المظهرة بعد أقل من ثلاث عشرة طلعة جوية خلال الحرب، وبصورة إعجازية لانتاج الطاقة الكهربائية، بعد مرور سنة فقط.

حالما عاد تدفق الطاقة الكهربائية ثانيةً بدأ الوضع بالتحسن، ففي غضون أربعة أشهر عقب انتهاء الحرب، تمكن العراق من توليد ما نسبته ٤٠٪ من سعة الطاقة الكهربائية التي كان ينتجها السنة الماضية، حيث ذهبت معظم الطاقة الكهربائية المولدة إلى المستهلكين، وذلك لقلة المصانع العاملة آنذاك، أثيرت تقارير حاملة في ثناياها قدرٍ مشؤوم يخيم على البلد، بواسطة أجانب معنيون، عن الحقيقة المفضية إلى أن شحة زيت السيارات في وقت الحرب قد أصاب نظام نقل المواد الغذائية بالعطل، حيث اعتقدوا بأن هذا العطل دائمي، لكن وبوجود الطاقة، فالمصافي التي أعيد إصلاحها (نفذ معظمها من التدمير الكلي لأن المسؤولين بعيدي النظر أمروا بتفريغها من النفط فقط قُبيل بدء عمليات القصف الجوي بفترة وجيزة) أصبح بإمكانها انتاج الوقود، حيث أصبح وقود العربات متوفراً مرةً أخرى، مجاناً تقريباً، وأصبح الآن بمقدور الشاحنات من نقل المواد الغذائية إلى المدن العراقية من المناطق القروية والأردن، وكذلك أصبح محمد جواد قادراً على قيادة سيارة، متوجهاً إلى مقر عمله، على الرغم من كون إطاراتها متهرئة وتقريباً من المستحيل استبدالها.

عندما كانت الطاقة الكهربائية لا تزال متوقفة بصورة كلية تقريباً، تنبأ عمال الإغاثة والمسؤولون المحليون بانتشار الأمراض والأوبئة وذلك لتوقف تصريف مياه المجاري الآسنة، ومباشرةً عقب الانتفاضة، قال خالد عبد المنعم رشيد، أمين العاصمة، حينها: «يمكن للأوبئة أن تقتل ما لا يقل عن خمسين ألف شخص في بغداد فقط، إذا لم تتمكن من تصريف مياه المجاري»، وقد انتهى تهديد انتشار الأوبئة وما يعقبه من كارثة، فقط عندما أصبح ممكناً ضخ مياه تصريف المجاري على أقل تقدير، مباشرةً إلى النهر.

كانت الحكومة قادرة على إيقاف التدهور في مجالات أخرى وبنفس الكفاءة، على الرغم من إتباعها أحياناً وسائل همجية، فبعد مضي ثلاث سنوات على انتهاء الحرب، وكرد فعل على ارتفاع معدلات الجريمة، أصدر مجلس

قيادة الثورة بياناً يفضي إلى أن أي شخص يرتكب عملية سطو مسلح أو سرقة سيارة سيُحكم عليه ببتر يده اليمنى من المعصم، وإذا ما أعاد الاعتداء ستقطع قدمه اليسرى(٢٢)، فقد عَلِمَ العراقيون بأن هذا البيان سيؤخذ على محمل الجد لأنه وبنفس اليوم كتبت بابل، جريدة يومية أسست وتُدار من قبل عدي، النجل الأكبر لصدام حسين، قائلةً بأن الفشل في تنفيذ هذا القرار سيؤدي إلى إلحاق دماراً شاملاً بالبلد، واستشهدت الجريدة بالفشل في تنفيذ بياناً سابقاً، يقضي إلى تنفيذ حكم الإعدام بنساء بيوت الدعارة وعدم تنفيذه، كمثال على الإهمال الذي لا يمكن إخفاؤه، ففي حزيران من العام ١٩٩٤، بثت إذاعة بغداد من على موجاتها العاملة وبصورة روتينية أحكام إحدى المحاكم، مثل بتر يدي شخصين اتهما بارتكاب سرقة سجاد من أحد الجوامع في مدينة بعقوبة مال شرق بغداد، وبتر يد شابة لأنها سرقت جهاز تلفاز من أحد أقربائها، حيث صدرت هذه الأحكام القاضية بقطع اليد في غضون يوم واحد.

كانت هكذا عقوبات، في واقع الأمر، متماشية ومتطابقة مع خط العقوبات التقليدية للدستور الإسلامي، لكن كان هذا توجهاً غير مألوفاً للعراق، حيث كان المجتمع العراقي، على الأقل في المدن الكبيرة، قبل وبعد تولي البعثيين للسلطة، مجتمعاً علمانياً (غير ديني)، حيث لاحظ الزائرون من المجتمع المنعزل للعربية السعودية بارتياح ملحوظ عدم إكراه النساء على ارتداء الخمار والوشاح لستر أنفسهن، وبالفعل، فقد أطلقت يد النساء وشُجعن على متابعة ممارسة أعمالهن؛ ففي المراحل الأولى من عملية إعادة الإعمار، بدت العديد من مواقع البناء المنطلقة بسرعة تحت إشراف وتوجيه مباشر من مهندسات فاتنات، تعتلي قمة ظفائرهن المتدلية قبعات صفراء صلبة، وكذلك كانت المشروبات الكحولية والروحية متوفرة بكثرة وتقتنى بحرية وبكميات مذهلة بواسطة أولئك القادرين على شرائها ـ كان أقل طلب للخمرة الاسكتلندية في نادٍ ليلي في بغداد قرب السفارة الأميركية ربع قنينة.

وفي غضون ثلاث سنوات بعد الحرب، بدأ هذا الجو المستهتر والمنحل أخلاقياً بالتغير، حيث انبعث الحافز من فوق ومن تحت، فبعد تدهور مستويات المعيشة، التجأت معظم الطبقات ذات المرتبات الزهيدة بازديادٍ مضطرد إلى التعلق بحبائل الدين، حيث ارتفع أعداد المصلين في جوامع المدينة المهيبة، فقد لاحظ صدام هذه النزعة وهذا التوجه الديني وتحرك بدهاء لغرض جني الفائدة في ظل هذه الظروف الدينية، كما فعل حينما أصدر قانون بتر اليد كرد فعل لتصاعد وتائر الجريمة، يوصف نظامه وكما ينعته المسؤولون «بالإسلامي»، وكذلك كانت الحكومة ما كره بمنع بيع المشروبات الكحولية علناً، كان المواطنون العراقيون مستائين جداً من الأموال الطائلة التي جناها المتعاملون بالسوق السوداء، أصحاب العلاقة بالنظام، وكان يُدعم هذا الامتعاض عن طريق التلفاز العراقي للعروض المتسمة بالبهرجة والتي يقيمها ذوي النعم الحديثة من البليونيرية، فحفلات الأعراس المسرفة المقامة في فندق الرشيد، والتي أدت إلى ارتفاع أجر حلا جواد عن طريق بيعها لباقات الورود، كانت مثالاً واحداً جديراً بالملاحظة، فعبارة واحدة فيما يخص تلك الحفلات المهووسة في تبذيرها وإسرافها تراها تنتشر وبسرعة البرق في أوساط الطبقات الفقيرة، كما في حالة مقاول أصابه الثراء فجأةً، توجه إلى أحد النوادي الليلية كي يحتفل ويبتهج بنجاحه المفاجيء، حيث تراه يقذف بصك فارغ تحت قدمي إحدى الراقصات لفتت القصة سيئة السمعة انتباه القيادة العليا، حيث أعلن «علي كيمياوي» حسن المجيد، «بمنع النشاطات الليلية المشوهة للسمعة وإلقاء الزبون والراعي للرقص في السجن مع دفع غرامة تعادل ٢٥٠٠٠ دولاراً»[٢٣].

تلت هذا القرار إجراءات عامة أكثر وأشد، فبحلول عام ١٩٩٥، أغلقت الأندية الليلية وحانات الرقص، ولم يُسمح للمطاعم بتقديم مشروبات كحولية، على الرغم من كون العراقيين لا يزال بإمكانهم شراء الويسكي والعرق والبيرة من محلات يمتلكها مسيحيون، والتي تحمل

تراخيص خاصة، وعند فرض هكذا قرار، كانت الحكومة تعلم بأن أصحاب المطاعم لا يمكن أن يجرؤا على تجاوز القوانين الجديدة، بالرغم من كونها تنفي أحياناً إفلاسهم. فقد أصبحت مطاعم مثل، المضيف، مطعم لبناني فاخر يقع في شارع أبي نواس، خالياً كلياً من المشروبات الكحولية، فعندما يجلب أحد الأجانب قنينة ويسكي معه عند دخوله المطعم، ترى النادل وقد وضع معصميه سويةً كما لو كانتا مكبلتين، هامساً: «ضعها جانباً، هل تريد أن تودعني الحكومة السجن؟».

في العام ١٩٩٤، قرر صدام، وتأكيداً على توجهاته وتطلعاته الإسلامية، بناء أكبر جامع في العالم قريباً في بغداد، كان موقع الجامع الفسيح متوفراً في المثنى، مطار العاصمة المحلي القديم والذي دُمر جراء عمليات القصف الجوي خلال حرب الخليج، حيث سيُعرف البناء الضخم بجامع صدام الكبير.

كان هذا أول مشروع بناء يشهده البلد منذ نهاية حملة إعادة الإعمار المسعورة في العام ١٩٩٢، وكانت تلك أخباراً جيدة للمتخصصين المتعطشين لهكذا مشاريع ومن أمثالهم البروفيسور جواد، فعلى الرغم من تنصيب صدام نفسه رئيساً للمهندسين، فقد أنشأ أحد عشر فريقاً تصميمياً، وكان هنالك محل للبروفيسور جواد كي يؤديه في أحد هذه الفرق، يقضي المخطط ببناء قبة كونكريتية بحجم ساحة ملعب كرة القدم، تنهض من مركز بحيرة اصطناعية، مصممة على شكل العالم العربي وتزود بالمياه من نهر دجلة وعند دخول الجامع، سيُشاهد القادم إلى أداء الشعائر الدينية صورةً الكترونية لصدام، وستنشأ عند الأبراج الكائنة عند كل زاوية من البحيرة جامعة إسلامية.

كان حلماً عقيماً دون أي جدوى، حيث كان يمكن للعراق، في السنين الماضية، حتى تجهيز الموارد اللازمة لبناء هكذا جامع متسم بتبذير هائل، ولكن ليس الآن، فقد كان جواد والمختصون المهيئون الآخرون على

علم بأن البلد ببساطة ليس لديه الإمكانيات من مواد وبتحضيرات ضرورية لهكذا مشروع ولا يمكن استيرادها بسبب العقوبات، فالمعدات الأساسية كانت بعيدة المنال تماماً، «ليس لدينا ركائز فولاذية عالية، مدق الركائز، عوارض تقوية، أو خلاطات إسمنت» قال جواد متحدثاً، في أول سنة وفي أول مرحلة من مراحل الإنشاء، أنشأ الجزء الوحيد من الجامع والذي كان عبارة عن خيمة رائعة حيث يمكن لرئيس المهندسين أن يشاهد موقعه القاحل منها.

يُعتبر جامع صدام الكبير، من بعض النواحي، استعارة عن فراغ «الهجوم المضاد» تماماً، فبصورة ظاهرية، بدا العراق وكأنه يتغلب على تهديد الوباء والمجاعة التي تنبأ بها من قبل مسؤولي الإغاثة بعد الحرب مباشرةً. فقد أعيدت الحياة» لمحطات توليد الطاقة الكهربائية وتقلصت مستنقعات المياه القذرة في شوارع المدينة عندما عادت مياه المجاري بالتدفق مرةً أخرى خلال الأنابيب. . على الأقل في بعض المناطق، وأبعد نظام الحصة التموينية شبح المجاعة عن الشعب، وبدا بأن اقتصاد البلد لن يكون قادراً على الانتعاش واسترداد عافيته بأدنى مستوى معيشي وفي اليوم الذي سترفع عنه العقوبات نهائياً.

على أي حال، شأنه شأن مخطط الجامع الكبير، فقد تحول بعد الإعمار إلى وهم، فقد أعيد إصلاح محطات التوليد بعد تفكيك أجزاء من محطات أخرى، أجزاء لا يمكن استبدالها عندما تستهلك وقد يعاد بناء المصانع المدمرة بفعل القصف الجوي لكن لا يمكن استيراد المواد الأولية اللازمة لتجهيزها، وزرعت الحقول الجديدة، لكن كانت هنالك كميات ضئيلة من المواد الحيوية مثل، المبيدات، الأعمدة، علف الحيوانات، ومواد احتياطية لمكائن أخرى.

إلقاء نظرة واحدة على نهر دجلة، توضح بصورة واقعية ومجاز

كيف أن حالة البلد آخذة بالتدهور بصورة فعلية. فعندما عاث هولاكو، حفيد القائد المغولي جنكيزخان، ببغداد فساداً وخراباً بعد الاستيلاء عليها في العام ١٢٥٨، يقول المؤرخون العراقيون بأن مياه نهر دجلة قد تغير لونه مرتين، ففي أول يوم، تحول الماء إلى اللون الأحمر بفعل الدماء المراقة لآلاف الذبحى بواسطة المغول؛ وفي الثانية تحولت مياه النهر إلى سواد بفعل مداد الاعداد الهائلة من الكتب ـ كانت أعظم المكتبات الموجودة في العالم آنذاك في بغداد ـ والتي رماها هولاكو في النهر.

في التسعينات تغير لون مياه نهر دجلة مرةً أخرى، حيث يميل لونه إلى بني قاتم وذلك لتدفق مياه تصريف المجاري لـ«٥،٣» مليون نسمة في بغداد، بصرف النظر عن القادمين من مدن أخرى، في النهر، فبعد إعادة نظام الطاقة الكهربائية في الحياة جزئياً، جعل من الممكن فتح مياه التصريف خارج البالوعات، فقد كانت مياه تصريف المجاري تذهب في السابق إلى أحدث وأكفأ منشآت معالجة مياه المجاري الموجودة في العالم حتى الوقت الحاضر قبل أن تتدفق آخر الأمر إلى النهر، ولكن هذه المنشآت لم تصلح ولا يمكن إعادة تصليحها، لذلك فالبالوعات تفرغ مياهها القذرة مباشرةً إلى النهر[٢٤].

بقيت منشآت المعالجة عاطلة عن العمل لعدة أسباب، جميعها بفعل الإنسان، فقد توقفت عن العمل بصورة رئيسية بعدما قُصفت محطات توليد الطاقة الكهربائية، حيث بدأت مياه التصريف ترجع القهقرى في نظام التصريف حالاً، متسببةً في تفجير الأنابيب الكائنة تحت شوارع المدينة في بعض المناطق، مؤديةً، نتيجةً لذلك، إلى حدوث مستنقعات لافتة للنظر من مياه المجاري القذرة متجمعة أمام أبواب منازل المواطنين في ذلك الوقت.

أدى إعادة توليد الطاقة الكهربائية إلى إمكانية تحريك مياه المجاري خلال نظام التصريف في بعض المناطق على الأقل، لكن في نفس الوقت،

كانت بعض منشآت المعالجة نفسها ـ بضمنها مشروع الرستمية، المشروع الرئيسي في بغداد ـ مصاباً بالتوقف بفعل عمليات القصف الجوي، حيث تعتبر منشآت المعالجة أجهزةً بالغة التعقيد، وكانت بحاجة إلى صيانة فورية وإعادة تصليح، فبغض النظر عن حاجة العراق إلى تصليح ما دمره القصف الجوي، فالبلد بحاجة إلى استيراد معدات وتجهيزات على الفور من الخارج، لكن وفي ظل هذا الظرف الراهن فلم وسوف لن تتمكن الحكومة العراقية من توفير العملة الصعبة الضرورية لعملية الشراء، وحتى في حالة تمكن العراق من شراء المواد الاحتياطية الضرورية، فهي لن تُستورد ما لم تمر قوائم المواد على لجنة العقوبات لغرض تدقيقها والتي تستغرق وقتاً طويلاً.

على أي حال، هنالك مشكلة إضافية، فمشاريع معالجة مياه المجاري لا تعتمد على المكائن فقط بل أيضاً على المواد الكيمياوية، وأهمها هو مادة الكلور، والذي يستخدم في انتاج الأسلحة الكيمياوية، ونظراً لكونه مادة «ثنائية الاستعمال»، لذلك خضع الكلور إلى قيود مشددة على استيراده من قبل لجنة العقوبات، وقد كانت المواد المستوردة قاصرةً بصورة رئيسية على المواد التي تجلبها منظمة اليونيسيف، فقد انتج العراق مادة الكلور ذاتياً، لكن كل هذه الذخيرة، تقريباً مقتصرة على الاستخدام في المشاريع الأكثر حيوية والمنتشرة في أرجاء القطر والتي تعالج مياه الشرب، حيث تُقدر نسبة الكمية المتوفرة لمشاريع معالجة مياه الشرب في أفضل الأوقات ٧٠٪ مما يحتاج إليه، وعندما تعطل نظام المعالجة، ضخ المهندسون وبكل بساطة مياه المجاري غير المعالجة من خلال نظام التصريف إلى النهر مباشرةً.

لذلك، ونتيجة للسرعة الفائقة التي أنجز فيها «الهجوم المضاد»، فلم تُوفر الحاجة الضرورية من مياه الشرب النقي، فقد وجد أعضاء فريق مدرسة هارفارد للصحة العامة، والذين قدموا تقريراً عن توقف نظام معالجة مياه

الشرب ومياه المجاري في أواخر العام ١٩٩١، بأنه لم يتغير أي شيء تقريباً، عند عودتهم مرةً أخرى في العام ١٩٩٦، «تشغل مشاريع المياه في كافة أنحاء الطرق في هذه الفترة بطاقة محددة جداً»، كما دونوا في تقريرهم المقدم عقب رحلتهم الثانية، «أما نظام تصريف مياه المجاري فقد توقف عن العمل كلياً».

يمكن ملاحظة ما أشار إليه التقرير الآنف الذكر من نتائج في ردهات الأطفال في المستشفيات، فلا يراد إحصائية واحدة فقط، فقد ارتفعت أعداد الأطفال الذين لاقوا حتفهم، جراء العقوبات الاقتصادية، قبل بلوغهم السنة من العمر، من طفلٍ واحد لكل ثلاثين ولادة في السنة التي فرضت فيها العقوبات إلى واحد من ثمانية أطفال في السبع سنوات التالية، فقد أجمع إخصائيو الصحة بأن المياه الملوثة هي السبب في ارتفاع وفيات الأطفال[٢٥]، فقد حملت المياه الملوثة في ثناياها أمراض التهاب الأمعاء والمعدة والكوليرا واجدة في ضحاياها الصغار مقاومةً أيسر للتغلب عليهم لكونهم ضعافاً، وكذلك ضعف جهاز المناعة، سبب سوء التغذية، خصوصاً عند الأطفال، فالعراقيون، وبالأخص أطفالهم، لا يحصلوا على المقدار الكافي من الطعام.

«معدل المرتب الشهري للفرد العراقي يمكنه من شراء دجاجتين فقط»، قال فيكتور وولروس، الممثل المساعد لعمليات الإغاثة للأمم المتحدة العاملة في العراق في العام ١٩٩٥، مضيفاً، «ربع الأطفال العراقيين يعانون من سوء التغذية[٢٦]، فالحصة التموينية التي توزعها الحكومة لا تفي إلاّ بخمسين بالمائة من احتياجات الشعب ولا يستطيعوا شراء النصف الآخر لعدم توفر المال اللازم»، فالاستجداء أصبح مشهداً شائعاً في شوارع بغداد الرئيسية، حيث يتعلق الأطفال بالسيارات المنتظرة على إشارات المرور الضوئية ممسكين بمقبض فتح الأبواب والمرايا الجانبية، عندما تشرع السيارة بالتحرك، ولا يدعوك تمرق حتى تعطيهم مبلغاً ولو ضئيلاً من

المال، فقد أوضحت دراسة أجريت على ٢١٢٥ طفل تحت سن الخامسة في بغداد في صيف ١٩٩٥، المدى الهائل في تدهور حالتهم الصحية منذ الحرب، ففي عام ١٩٩٥، كان ٢٩٪ منهم دون الوزن المناسب، مقارنةً بـ ٧٪ في العام ١٩٩١، فقد ارتفع الأطفال المصنفون «كمعوقين عن النمو الطبيعي» من ١٢٪ إلى ٢٨٪، وقال القائمون بالدراسة بأنه تقارن مثل هكذا حالات بالبلدان سيئة السمعة والمعرضة لشبح المجاعة فقط مثل جمهورية مالي[(٢٧)].

بحلول أواخر التسعينات، أصبح من الصعوبة بمكان الذهاب إلى أي ناحية من العراق دون رؤية آثار تحطم البنية التحتية، حيث تعتبر محافظة ديالى، الواقعة إلى الشرق من بغداد، ذات ثراء كامن في أرجائها الخصبة، حيث تروى تربتها جيداً من نهر ديالى، أحد روافد نهر دجلة، المتدفق من أعالي جبال منطقة كردستان، فلأول وهلة، لا يبدو المزارعون في قرية آليعات الكائنة على ضفاف النهر، كضحايا للعقوبات الاقتصادية، فهم أصحاب أراضي ذات تربة خصبة وغنية، ويزرعون ما يحتاجوه من مواد غذائية، إذن فهم في حالة اكتفاء ذاتي، ويمكنهم جني أرباح طائلة من جراء الأسعار المالية لفاكهتهم. «يبدو كما لو أننا جميعاً نرفل بالخير وبحالة جيدة»، قال بهاء حسين السيف، والذي يعد واحداً من أكبر المزارعين في القرية، حيث حدثني جالساً على شرفة منزله الواسع المطل على حديقة مظللة بأشجار موسمية ودائمية، مضيفاً بأن سكان الأرياف يعتبرون أفضل حالاً من سكان المدن، لكنه عدد بعدها ما ينقص القرويين، فمشروع تنقية مياه الشرب الصغير عاطل عن العمل منذ فترة طويلة، حيث تضخ مياه ري ملوثة داخل بيوتهم، حيث يشعروا بالقلق بشأن حالتهم وحالة متعلقيهم الصحية، قدم لنا بهاء حسين ابن عمه أحمد، شاب يبلغ من العمر ٢٤ عاماً وتبدو عليه علامات المرض، حيث خضع إلى عملية جراحية في مستشفى كوومويل في لندن عام ١٩٨٥، لإصابته بمرض القلب، وعليه أن يخضع

لعلمية جراحية أخرى، لكن ليس بمقدور العائلة دفع تكاليفها في الوقت الحاضر.

يعتقد معظم العراقيين بأن الاستبراء من أي مرض ممكن ويسير لولا العقوبات الاقتصادية المفروضة والتي تسببت بشحة واضحة في المواد الطبية وتدهور حالة المستشفيات، ففي المناطق الريفية في العراق، غالباً ما يحتفظ القرويون بنسخ من أشعة أكس تعلوها طبقة من التراب تخص أحد متعلقيهم المرضى، بانتظار اليوم الذي ترفع فيه العقوبات عن بلدهم حتى يصبح بإمكانهم إيجاد العلاج اللازم لبلوغ درجة الشفاء، وليس بعيداً عن بساتين الفاكهة الخاصة ببهاء حسين، حيث يقطن علي أحمد سويدان، قرب قناة سقي، مبرزاً لنا نماذج من أشعة أكس خاصة بابنته ذات الخمسة أعوام، فاطمة، والتي تجدها لاعبةً عند قدميه، يحدثنا شارحاً: «هنالك خللٌ ما في عملية توازنها، فهي لا تستطيع الوقوف»، حيث أوقفها للحظة، وتراها تدحرجت عند قدميه حال إبعاد يديه عنها.

وعلى ضفاف قناة سقي ليست بعيدة عن سابقتها، ترى امرأة ذات هيئة نحيلة في ملابس قروية سوداء تُدعى نهاية محمد باذلةً جهدها متسلقةً لإخراج دلو ماء مربوط بحبل من ساقية الماء هذه، «بالطبع، هذا ماء قذر» قالت نهاية تحدثنا، مضيفةً، «إنه يسبب آلاماً في المعدة ويؤذي الكليتين، لكن ما العمل والماء الصافي قد توقف ضخه منذ عام ١٩٩١»، ويحدثنا عليان علوان، مزارع من نفس القرية، قائلاً إنه زار المدينة المجاورة للاستفسار من المسؤولين هناك إن كان بالإمكان إعادة ضخ المياه الصالحة للشرب للقرية مرةً أخرى، إلاّ أن الجواب كان: بأن هذا الأمر يُعتبر مستحيلاً في ظل الظروف الراهنة.

مهما كان حجم الأموال أو الذخائر الاحتياطية التي لا يزال يحتفظ صدام بها لتحقيق مآربه الخاصة وأغراضه العسكرية، فقد أصبح من الواضح

بأن الموارد الضرورية لإطعام البلد قد نفذت، ففي العام ١٩٩٤، سعى إلى تخفيض الحصة التموينية من المواد الغذائية، وفي العام ١٩٩٦، لاحظ التجار في عمان تغيراً ملحوظاً على السبائك الذهبية المحمولة من قبل المسؤولين الحكوميين العراقيين لغرض بيعها، حيث كانت مطابقة للمواصفات وجلها سبائك مخصصة لاستخدام المصارف المركزية سابقاً، أما الآن، فنظرة متفحصة توضح بأن قوالب الذهب متألفة من خواتيم زواج ومواد زينة مذابة أخرى.

يعتبر الحصار الاقتصادي المفروض قاسياً فعلى كل مادة تُصدر إلى العراق بصورة شرعية الخضوع أولاً إلى موافقة لجنة العقوبات العاملة تحت إشراف مجلس الأمن، فهذه اللجنة قاسية حتى في استثناء المواد السلمية «غير المؤذية» والتي تشك اللجنة في كونها ذات «استخدام مزدوج»، للاستعمالات العسكرية، وبصرف النظر من استثناء مادة الكلور بسبب احتمال استخدامها في صنع الأسلحة الكيمياوية، فقد رفضت مواد لا تمت بصلة إلى ازدواجية الاستخدام نقل مواد احتياطية لسيارات الإسعاف ـ لاحتمال استخدامها في عربات خاصة بنقل الوحدات العسكرية ـ وأقلام الرصاص ـ قد يستخدم مادة الغرافيت في استعمالات نووية، حيث رفضت أغطية الأسرة المستخدمة في المستشفيات الدخول إلى العراق شأنها شأن الدفاتر المدرسية، أما الإطارات فقد استثنت كلياً، بسبب إمكانية استخدامها من قبل المؤسسة العسكرية، حيث قضت عربة جواد أياماً طويلة بلا حراك، وحتى لو كانت متسامحة بعض الشيء، فتعتبر موافقة لجنة العقوبات عملية تتسم بالبطء الشديد، وغالباً ما يستغرق سماحها باستيراد مواداً احتياطية سنةً أو يزيد.

أنتجت المعاناة التي سببتها العقوبات تحركاً رسمياً عالمياً على الجهة التي فرضت تلك العقوبات بالقوة، ففي صيف عام ١٩٩١، اقترح مجلس الأمن انفاق ١،٦ بليون دولار من النفط الخام كل ستة أشهر، حيث سيدفع

المال إلى صندوق خاضع لسيطرة الأمم المتحدة يُصرف تحت رعايتها على استيراد المواد الغذائية والطبية الضرورية بعد موافقة لجنة العقوبات عليها، يبدو الاقتراح لأول وهلة أنه صيغ كي يُبرز اللفتة الكريمة والاهتمام بالجانب الإنساني لمعاناة العراقيين، من جانب الجهة المنتصرة، على الرغم من أن العلّة التي من أجلها حُدِّدت المبالغ المقترحة الخاضعة إلى سيطرة الأمم المتحدة، لم توضح أبداً.

قد يحدث مبلغ ١،٦ بليون دولار خرقاً، فقد تفضَّلَ صدام على أعدائه برفضه الاقتراح على أساس انتهاكه حرمة سيادة العراق، فيما يخص أشراف الأمم المتحدة على مسألة إنفاق تلك الأموال، مستمراً على رفضه متذرعاً بنفس الأعذار السابقة للأربع سنوات القادمة، وفي العام ١٩٩٥، أدرك مجلس الأمن تدهور حالة الوضع الغذائي في العراق، لذلك تبنى إصدار القرار ٩٨٦، بإجراء بعض التعديلات والتحسينات على الاقتراح السابق، فيما يخص سماحه للعراق ببيع ما يعادل بليون دولار من النفط في كل تسعين يوما، على الرغم من أن معظم ذلك المبلغ سيُحول كتعويضات إلى الكويت ودفع قوائم الأمم المتحدة، مورداً مسألة السيادة، استمر العراق برفضه القرار حتى وافق أخيراً على تنفيذ القرار في مايس ١٩٩٦، عقب فترة ليست بالطويلة على تقديم منظمة الصحة العالمية تقريراً حول «كون الغالبية العظمى من سكان البلد على شفا الموت جوعاً في غضون السنوات القادمة»[٢٨].

بدأ النفط بالتدفق نهاية السنة، وفي شهر آذار ١٩٩٧، وصلت العراق أول قافلة محملة بالمواد الغذائية تنفيذاً لإتفاق النفط مقابل الغذاء، مشتملةً على بقوليات ودقيق أبيض، قادمةً من تركيا، أصبحت المواد الغذائية وفيرة، ولكن وبقرب حلول الألفية الثالثة، وبعد مضي ثمان سنوات على فرض العقوبات، لم يكن الاقتصاد العراقي ليسترد عافيته عن طريق المساعدات الإنسانية «فالبنية التحتية منهارة وسوف تستغرق عملية إعادة بنائها من عشر إلى عشرين سنة»، قال دينيس هاليداي، الايرلندي ذو الخامسة والسبعين من العمر، والذي عُيّن

كمنسق لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية في العراق في شهر آب ١٩٩٧، حيث كان مسؤولاً عن إنفاق المبالغ المتوفرة في الوقت الحاضر حسب إتفاق النفط مقابل الغذاء. فقد أورد مثالاً على نظام الطاقة الكهربائية والذي لم يُصَلحّ بعد، «حتى مع توفر المبالغ اللازمة، فلدينا مولدات تعود إلى عشرين سنة، وعندما اتصلنا بالمصنعين [وجدنا] بأنهم لم يعودوا يصنعوا أدواتاً احتياطية لها»، حيث قدر مكتبه مبلغ ١٠ بليون دولار تخصص كي يسترد نظام الطاقة الكهربائية عافيته، لكن لا يوجد تحت تصرف المكتب سوى ٣٠٠ مليون دولار فقط، حتى بعد توسيع برنامج النفط مقابل الغذاء المتفق عليه بين العراق وبين الأمم المتحدة أوائل العام ١٩٩٨.

بحلول نهاية التسعينات، بلغ الانهيار والتدهور جميع جوانب الاقتصاد العراقي، وحال إعلان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شهر شباط ١٩٩٨، بإمكانية تصدير العراق مستقبلاً ما يعادل ٥،٢ بليون دولار من نفطه كل ستة أشهر، كان حسين علي مجهول، طفل ذو ثمانية أشهر، على وشك الموت في إحدى ردهات مستشفى الخاتن، ومن جراء انتشار الأمراض المعدية في ضواحي بغداد الجنوبية، وتقف بجانب سريره قنينة أوكسجين فارغة. «إنه يعاني من مرض التهاب السحايا»، حدثنا الدكتور دريد عبوسي، مدير المستشفى والذي تبدو على سيماه إمارات الضجر والإرهاق، ضاغطاً برفق على رقبة حسين[٢٩]، «إنه واقع تحت تأثير غيبوبة منذ مدة، وحالته بيد الله، فكما ترى ليس لدينا قناني أوكسجين كافية في المستشفى، وليس لدينا الأموال اللازمة لاستئجار شاحنة لغرض إعادة تعبئة ما لدينا من قناني بالأوكسجين من المعمل الواقع على الجانب الآخر من بغداد». وفي باحة المستشفى الخارجية يبدو للناظر من مسافة بعيدة لأول وهلة، قطيع هائل من العربات، لكن عند الاقتراب منها تراها تتحول إلى عربات بدون إطارات، حيث تتكىء محاور عجلاتها على أربع حجرات» أو فاقدة لأجزاء محركها الرئيسية، فقد فكّكت أجزاء من محركها تدريجياً لغرض استخدامها لقطع

بديلة لمحرك عربة أخرى، في غضون الثمان سنوات الماضية في محاولةٍ لجعل هذه العربة تؤدي أغراضها في إنجاز أعمال المستشفى الضرورية.

تجد الدكتور عبوسي ذو السادسة والأربعين عاماً والذي يبدو أكبر من سنه، مطالعاً بكآبة ويأس نسخةً قديمةً من المجلة الطبية البريطانية والتي وجدت طريقها إلى بغداد برغم الحصار المفروض، أخبرنا محدثاً بأنه في بريطانيا، حيث عمل لمدة أربع سنوات في مستشفياتها، «مكاناً مثل هذا سيتعرض للقلق بالتأكيد، حيث سينعتوه بالنفاية، وها قد دخلنا في فصل الصيف وليس لدينا ناموسية أو مشبك للشبابيك ليقينا من الحشرات المنتشرة، أو مكيفات هواء، أو حتى أغطية أسرة كافية»، ويمكنك أن تتأكد من هذا النقص في التجهيزات عياناً حين تجوب أروقة المستشفى وردهاتها، فرائحة المادة المعقمة لا تخفي نتانة رائحة المراحيض، وترى المرضى يتناولان وجبة هزيلة من الرز وصلصة بزاليا، يجلس بجانب الطفل حسين علي والدته، ندى، وزوجها، علي، عامل في مصنع، حيث أخبرنا بأن دخل أسرته يبلغ حوالي ١٤٠٠٠ دينار عراقي (١٠ دولار) شهرياً والذي عليه أن يُعيل عائلته وأبويه، تبدو ندى جميلة ونحيلة، «إنها تعاني وبوضوح من سوء التغذية» قال الدكتور شارحاً حالتها الصحية، أخيراً حدثنا في مكتبه عما يعانيه مرضاه من فقرٍ مدقع، ويضيف بأنه يتغاضى شهرياً ما يعادل ١٠ دولار، لذلك عليه أن يفتح عيادة خاصة كي يتمكن من العيش معيشةً متوسطةَ المستوى، وهذه بدورها لا توفر له إلاّ مدخولاً ضئيلاً كون أغلب مراجعيه من المرضى قد باعوا وبصورة تدريجية جلّ ممتلكاتهم من أثاث منزلية وما شابه وليس لديهم الآن ما يكفي ليدفعوا أجور فحصهم، وبدوره باع جهاز التلفاز منذ فترة طويلة لغرض شراء مواد غذائية.

في فندق القناة، حيث أنشأ مقر مركز الإغاثة التابع للأمم المتحدة، ترى إمارات الرعب والخوف مرتسمةً على ملامح دينيس هاليداي لما وجده من حالة مزرية تبعث على الأسى في العراق، فقد أمضى معظم حياته

المهنية عاملاً في برنامج التطوير التابع للأمم المتحدة، في مسعىً منه لتحسين وضع موارد البلدان الفقيرة، والآن تراه مسؤولاً عن كيل المساعدات الإنسانية بالقطارة إلى بلدٍ أنهكته عقوبات الأمم المتحدة، «عند زيارتك المدارس لا تجد كراسي كافية لجلوس التلاميذ عليها»، يحدثنا، مضيفاً: «حيث يفترش الأطفال الأرض في غرفٍ حارة جداً صيفاً ومتجمدة شتاء»، يعتقد هاليداي ، إجمالاً، بأن المساعدات الإنسانية تعتبر «سقط متاع فقط» ـ نقطة هامة تدعمها حقيقة بقاء مستويات وحتى سوء التغذية على حالها وبدون أدنى تغيير حتى بعد تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء، وقال بأن الحل الحقيقي الوحيد هو «رفع العقوبات الاقتصادية كلياً وضخ الأموال»، حيث تنبع تصريحات هذا المسؤول من موقف إنساني، ففي بداية توليه منصبه، أشار هاليداي بأن العقوبات تعتبر «تشويهاً لمصداقية الأمم المتحدة وأخلاقياتها وتناقضاً لاتفاقيات مبادىء حقوق الإنسان المدرجة على مسودة أعمال الأمم المتحدة.

وعودةً إلى شهر تموز من العام ١٩٩١، بدت الفكرة القائلة بأن الحصار المفروض على العراق قد يستمر لسنوات بعيدة عن التصديق لأي شخص مطلع على ظروف البلد السياسية والاقتصادية، حيث دون موظف الإغاثة دوغ برودريك ملاحظاته المروعة التي تفيد بأن أكثر من ١٧٥٠٠٠ طفل عراقي معرض للموت في ظل الظروف الصحية العامة، وقد دعاها «بالكارثة البطيئة»، وبعد مضي سبع سنوات، أثبتت تنبؤاته بأنها بعيدة كل البعد عن الصواب، لم يمت ١٧٥٠٠٠ طفل، بل أكثر من نصف مليون طفل، فبحلول العام ١٩٩٥، وطبقاً لدراسة أجرتها منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة، اكتشفت وفاة أكثر من ٥٧٦,٠٠٠ طفل عراقي نتيجة للعقوبات المفروضة[٣٠]، وكذلك أوردت منظمة الصحة العالمية إحصاءاتٍ اقتبستها من وزارة الصحة العراقية، تفيد بوفاة ٩٠,٠٠٠ عراقي سنوياً في مستشفيات العراق العامة، أعلى وأبعد من عدد الوفيات في ظل الظروف

«الاعتيادية»[٣١]، ولم يُعرف العدد على وجه الدقة كون أغلب العراقيين قد توقفوا عن استخدام نظام البطاقة الصحية.

على أي حال، كان برودريك دقيقاً في وصفه للوضع بالكارثة البطيئة، فعقب نهاية حرب الخليج شعر الرأي العام الغربي بالعطف والأسى بعد ورود التقارير التي أفادت بحصول مذبحة على «طريق الموت» الكائن إلى الشمال من مدينة الكويت، حيث وقفت قافلة من مئات الشاحنات والعربات العراقية المنسحبة على الخط السريع المؤدي إلى الحدود العراقية، فريسة سهلة لطائرات قوات التحالف الحربية؛ كانت الخسائر في حقيقة الأمر، ضئيلة نسبياً ـ ربما أربعمائة أو خمسمائة قتيل على الطريق ـ مقارنةً بأعداد القتلى العراقيين في العمليات الحربية أو القصف، فالمذبحة الحقيقية حدثت مؤخراً، لكن كونها حدثت بصورة بطيئة، وبدون أن تكون هنالك صوراً للضحايا أو أكداس الجثث الملفتة للانتباه لذلك كانت آثار الصدمة في الغرب ضئيلة، فالإحصاءات الموضوعية ـ التي تشير إلى ارتفاع معدلات الموت الجماعي للأطفال، أو زيادة نسبة الأطفال ناقصي الوزن، أو حتى موت الرضيع حسين علي مجهول بسبب حاجة المستشفى إلى شاحنة تحمل قنينة أوكسجين كي تملؤها من معمل يقع عبر المدينة ـ لا يمكن أن تثير غضباً عالمياً حول سياسة العقوبات.

تجد الأمم المتحدة راكنةً جميع الإحصاءات المذكورة عن مقتل الأطفال العراقيين جانباً، مؤكدةً مع ضرورة إزالة صدام لمخزونه الاحتياطي الهزيل من الأسلحة المميتة كشرط لرفع العقوبات الاقتصادية، ففي العام ١٩٩٦، عرض برنامج «٦٠ دقيقة» الذي تبثه محطة «سي. بي. اس» الإخبارية لقاءً يتسم بالفتور والبرودة، حيث أجرى المراسل الصحفي ليسلي ستال لقاءً تلفازياً مع مادلين أولبرايت، سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة[٣٢]، حيث تراها مدافعة عن العقوبات في إثبات جدواها من ناحية إجبار صدام على تقديم العديد من الاعترافات عن برامج تسليحه السرية،

واعترافه باستغلال الكويت (حيث اعترف بها عام ١٩٩١، عقب الحرب مباشرةً)، «لقد توارد إلى أسماعنا بوفاة أكثر من نصف مليون عراقي، أعني أكثر من الأطفال الذين لقوا حتفهم في هيروشيما» قال ستال متسائلاً: «باعتقادك، هل الثمن المدفوع يستحق ذلك؟»، أجابت أولبرايت «اعتقد أن هذا خياراً صعباً، لكن الثمن ـ نعتقد ـ بأن الثمن المدفوع يستحق ذلك».

حدث جدالاً شديداً بين المؤيدين لفرض العقوبات وبين الرافضين لهذا المبدأ، حيث يلجأ كل جانب إلى براهين وأدلة متحيزة بعض الشيء، فقد حُرِّكَ هؤلاء بواسطة حالة السخرية التي أبداها المواطنون العراقيون تجاه جهود مفتشي اللجنة الخاصة الغير مثمرة في عملية اكتشاف مخابيء الأسلحة المتبقية، حيث اعتقد مسؤولو اللجنة الخاصة بصدق، بأن درجة معاناة العراقيين قد بولغ بها، بتعمدٍ مقصود من جانب الحكومة العراقية، وبأن أولئك الذين أثاروا القضية ازدواجيون، فقد أثار أحد المفتشين، شخص متمرس ومُرسل للعمل في عدة مهام تفتيشية في العراق، «أقتيد أولئك الأشخاص الذين رفعوا تقاريراً عن حالات موت الأطفال الجماعية، إلى مستشفيات معينة بواسطة الدولة»، وتجد من الصعوبة إقناعه بأن مستشفيات من أمثال تلك التي يعمل بها «عبوسي» تشكو نقصاً حاداً بالتجهيزات.

شكلت العقوبات، بالنسبة لواشنطن، وكما يلاحظ أحد المسؤولين الكبار السابقين في وكالة المخابرات المركزية بداية العام ١٩٩٨، «نجاحاً منقطع النظير ويمكن إثباته» وهذا يعني بأنه قد أبقوا على صدام ضعيفاً مع استبعاد مسألة إعادة الفرصة على الآخرين للاعتراف به كقوة إقليمية وعسكرية في المنطقة، فترى السياسية الدولية، على هذا الأساس، قد برأت نفسها من الإثم، فصدام حسين كونه قائداً لبلدٍ يعاني أكثر من ربع أطفاله «من النمو غير الطبيعي»، وطبقة وسطى مدمرة كانت فيما مضى مزدهرة ويتمتع أفرادها بدرجات علمية عالية جداً، وقد غرقت كلياً في دوامات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتردي الذي يماثل الدول الفقيرة ذات

الأراضي شبه الصحراوية، أمثال مالي، بعد أن كان مساوياً لدولٍ متقدمة مثل اليونان، فبلدٍ أنهكته مشاكله الناجمة عن العقوبات أصبح أبعد من أن يكون مصدر تهديد(٣٣).

أما إذا كان الهدف من فرض سياسة العقوبات هو لإسقاط صدام، فقد أثبتت مثل هكذا سياسية فشلها الذريع وبالدليل القاطع، فلو نظرنا من منظار آخر لوجدنا إنها عززت ومكنت وضع الدكتاتور، فقد لاقت آلام ومحن المواطنين العراقيين، والتي نشرتها وسائل الإعلام عبر تقارير مثيرة للحزن والشفقة، صدىً ضئيلاً في الولايات المتحدة، أما على مستوى العالم العربي فالمسألة مختلفة، فقد حركت الحالة المأساوية لأشقائهم العراقيين مشاعر من أولئك الذين يشعرون بالخوف والامتعاض من صدام حسين، حيث دعا الأمير خالد بن سلطان، ابن أخ ملك العربية السعودية، وقائد القوات العربية في حرب الخليج، إلى وضع حدٍ للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق لأنها «قد عززت من سيطرة صدام حسين على مقاليد الحكم، بينما يعاني الشعب العراقي من آثارها وأصبح على شفا الموت جوعاً»، كان تعاطفاً قد كلف الولايات المتحدة الكثير كما سترى(٣٤).

أكد العراقيون ما ذهب إليه الأمير من إلقاء اللوم على الولايات المتحدة، أكثر منه على صدام، نتيجةً للآلام والويلات والمصاعب التي حلت بهم، فترى «علي الجنابي»، اقتصادي وعلى درجة عالية من التعليم وصديق البروفسور جواد، يصرخ بغضب ممزوجاً بألم: «هل تعتقد أن بريطانيا والولايات المتحدة خائفون من أسلحتنا البيولوجية بالفعل؟ بالطبع، لا يمكن أن يشعروا بالخوف مطلقاً، فنوعية المواد التي نمتلكها، يمكن لأي بلدٍ آخر أن يصنعها في حوض استحمام، فكما شاهدتم، فقد تمكن رجل دين ياباني مجنون من تصنيع غاز الأعصاب، فقط يريدون الإبقاء على العراق ضعيفاً ليتقاسموا ثرواته النفطية.

وبعيداً عن المبالغة، فقد أبدى صدام حسين إشارةً ضئيلةً توضح تأثره بمعاناة شعبه، فبالنسبة له، كما هي بالنسبة لأولئك الذين فرضوا العقوبات الاقتصادية، كانوا رهائن، حيث تراهم يساوموا على معاناة الشعب العراقي والتي تعتبر في ذات الوقت ـ معاناتهم ـ مصدر قوةٍ لهم، وهكذا تراه عارضاً جثث الأطفال الموتى لوصم أعدائه بالخزي والعار، كما فعل مع رولف ايكيوس، عندما أطلق له العنان في حملته لإعادة بناء قوته، ربما ببقايا برامج أسلحته والتي بذل ما بوسعه لإبقائها طيّ الكتمان.

لكن موت الأطفال حقيقةً ملموسةً، وتكمن المأساة في استهدافها أسرى ـ الرهائن، فالولايات المتحدة وما تبقى من حلفائها كانوا بمثابة القتلة لأولئك الرهائن.

وفي هذه الأثناء، أجمع المراقبون، على أن صدام حسين وأسرته الحاكمة يتمتعوا بحصانةٍ خاصةٍ جداً خارج أسوار القصور الجديدة التي أقدم على إنشائها الرئيس العراقي بكل ما أوتي من مواد متوفرة، حيث تبدو الأسرة الحاكمة في مأمنٍ متمتعةً بملذاتها الشخصية، ولها مطلق الحرية في متابعة مكائدها المظلمة والدموية في نفس الوقت.

الهوامش

(١) لا يوجد طعام في النفاية: ملاحظة من قبل باتريك كوكبيرن، ٢٥/ ٧/ ٩١.

(٢) البنك الدولي يساوي العراق باليونان: انتوني غوردسمان وأحمد س. هاشم، العراق: العقوبات وما وراءهما (بولدر، ويستفيو، ٩٧) ص١٢٧.

(٣) الدجاج العراقي: لقاء مع دوج برودريك، مؤسسات الإغاثة الكاثوليكية، بغداد، ٧/ ٩/ ٩١.

(٤) عائدات النفط: بيتربون، هارس كازدار، وآثار حسين، «العقوبات المفروضة على العراق؛ أثمان الفشل» (نيويورك: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني، ١٩٩٧) ص٨.

(٥) زيادة أسعار المواد الغذائية لألفين ضعف: مسح حديث لمنطقة الشرق الأوسط، المجلد الخامس عشر (بولدر، ويستفيو، ٩١) ص٤٣٧.

(٦) ابتياع الخرق البالية كملابس: ملاحظة شخصية بواسطة المؤلفين، تموز ٩١.

(٧) مشهد في الكنيسة وتعليق عامل الإغاثة: ملاحظة شخصية بواسطة المؤلفين، ولقاء صحفي مع دوغ بردوريك من مؤسسات الإغاثة الكاثوليكية، بغداد، تموز ١٩٩١.

(٨) نهى آل راضي: نهى آل راضي، يوميات بغداد (لندن: منشورات الساقي، ٩٨) ص٥٩ ـ ٦٠.

(٩) مقص بليد: «معاناة غير مجازة: تقييم جمعية حقوق الإنسان لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق» (نيويورك؛ مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مايس ١٩٩٦).

(١٠) ٦٠٠٪ عجز: الاندبندنت، لندن، ٢٢/ ٤/ ٩١.

(١١) اهتساري: «تقرير صادر عن حملة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الإنسانية في العراق» آذار ١٠/ ١٦/ ٩١، بقيادة مارتي اهتساري، السكرتير الثاني للحكومة والإدارة،

مقتطفات من تقرير عن منطقة الشرق الأوسط، مايس ـ حزيران ٩١، ص١٢.

(١٢) اغاخان: الاندبندنت، لندن، ٢٠/ ٧/ ٩١.

(١٣) الحصص التموينية تزود ٥٣٪ من الاحتياجات الأساسية: «معاناة غير مجازة» نفس المصدر، ص٩٨٦.

(١٤) «النظام عادل جداً» نفس المصدر، ص١٨.

(١٥) كرول: لوس أنجلس تايمز، ٢٣/ ٣/ ٩١، ص١٢.

(١٦) حادثة عرضية في مكتب عمان: ليسلي واندرو كوكبيرن، «حليف صدام الأفضل» دار الغرور، آب ٩٢.

(١٧) إعدام اثنين وأربعين تاجراً: كوردسمان وهاشم، نفس المصدر، ص١٤١.

(١٨) «بسبب عجز في الآليات»: لقاء أجري بواسطة باترك كوكبيرن مع خالد عبد المنعم رشيد، ١٧/ ١٠/ ٩٥.

(١٩) ٤٠٪ في الزراعة: بون، غازدار، وحسين، نفس المصدر، ص٢٥.

(٢٠) ثمن الحبوب: نفس المصدر، ص١٧ ـ ١٨.

(٢١) البتر: مسح حديث لمنطقة الشرق الأوسط، نفس المصدر، ص٣٣٧ ـ ٣٣٩.

(٢٢) صك فارغ: ليزلي واندرو كوكبيرن، نفس المصدر.

(٢٣) نظام تصريف مياه المجاري: معلومات زودت من قبل عبد الله مطاوي من مركز الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، نيويورك والذي كان في رحلتي هارفارد وميزر في ٩١ و٩٦.

(٢٤) الوفيات من جراء شرب مياه ملوثة: لقاء صحفي مع الدكتورة ندى الورد، منظمة الصحة العالمية بغداد، ٢٠/ ٦/ ٩٨.

(٢٥) «يعاني ربع الأطفال من مرض سوء التغذية»: الاندبندنت، لندن، ١٤/ ١٠/ ٨٥.

(٢٦) دراسة بغداد عن الأطفال: اللانسيت، ٣٤٦، ٢/ ١٢/ ٩٥. أجريت الدراسة من قبل سارا زندي وماري سيت فوزي في ٢٣ ـ ٢٨ آب ٩٥.

(٢٧) «حمية شبه المجاعة»: «الأوضاع الصحية مكان العراق منذ أزمة الخليج» (جنيف، منظمة الصحة العالمية، آذار، ٩٦) ص٨.

(٢٨) الدكتور عبوسي: لقاء صحفي أجري من قبل باتريك كوكبيرن مع الدكتور دريد عبوسي، بغداد، ١٩/ ٤/ ٩٨.

(٢٩) عدد وفيات الأطفال يصل إلى ٥٧٦،٠٠٠: نيويورك تايمز، ١/ ١٢/ ٩٥.

(٣٠) موت ٩٠،٠٠٠ كل سنة: «معاناة غير مجازة» نفس المصدر، ص٢٠.

(٣١) مادلين أولبرايت: شبكة سي. بي. اس الإخبارية، ستون دقيقة، ١٢/ ٥/ ٩٦.

(٣٢) اليونان ومالي: مقارنة اليونان من قبل كوردسمان وهاشم، نفس المصدر، ص١٢٧، مقارنة مالي من اللانسيت، ٣٤٦، ٢/ ١٢/ ٩٥.

(٣٣) الأمير خالد: نيويورك تايمز، ١٤/ ١٢/ ٩٥.

الفصل السادس

عدي والأسرة الحاكمة

أواسط شهر شباط ١٩٩٢، وفي ليلة شديدة البرودة وحالكة الظلام، غرق رعايا صدام حسين، عبر بغداد والمدن العراقية الأخرى، بصورة أكثر عمقاً في فاقة وحرمان باعثتين على الشفقة، حيث يخيم الضباب المخيف المائل لونه للصفرة والمختلط بالدخان الكثيف المتصاعد من مصافي النفط الملتهبة من جراء القصف الجوي أثناء الحرب لسنةٍ مضت، على أرجاء المدينة، على مستنقعات مياه المجاري الآسنة والمتجمعة أمام أبواب المنازل في الضاحية الجنوبية المدقعة الفقر في مدينة صدام، وعلى حدائق المنازل الطبقة الوسطى الضخمة التي كانت فيما مضى تنعم بالرفاهية والازدهار في منطقة المنصور، حيث ترى أرباب الأسر ينعموا النظر إلى قطع أثاثهم المنزلية الثمينة لغرض انتقاء القطعة المناسبة وعرضها للبيع في السوق، وعلى باحة فندق الرشيد المتشامخ بناءاً والذي يعج مدخله بالعربات الرياضية الغالية الثمن.

يتوقف الضباب وينتهي البؤس حال ولوجك باحة الفندق، ففي الداخل حيث يشهد المطعم الدولي، واحداً من أكثر مطاعم بغداد غلاءً، أمسية مثالية،

فترى الأغنياء حديثي النعمة جالسين برفقة عوائلهم في باحة المطعم وسط الزخرفة المنمقة المتسمة بطلاء أسود والمزينة بأوراق ذهبية، يتناولوا وجبة عشاء متألفة من الكباب والستيك، والسمك المشوي المحمول على أيدي نادلي المطعم على عجل واضعيه بين زحمة الأواني التي تعج بها الموائد ذات الأغطية البيضاء، فرواد المطعم، معظمهم من المهربين والمستفيدين من شحة المواد الغذائية والسلع الضرورية الأخرى المتسببة من جراء العقوبات الاقتصادية والتي منحتهم بدورها فرصةً لا تعوض لجني أرباحاً هائلة متنعمين على حساب تعاسة الآخرين ـ خارج الفندق ـ حيث تراهم ينفقوا وبصورة مسرفة وفي ليلة واحدة مدخولاً شهرياً لأسرة متوسطة المستوى، على مباهجهم ونزواتهم الدنيئة، ووسط خشخشة الصحون وصخب الأحاديث يصدح صوت السيد عبد الله، عازف موسيقي، مداعباً أوتار سنطوره.

فجأةً، حدثت جلبةً وصخب واضطراب للعاملين في المطعم عند مدخله. حيث قدمت المطعم مجموعة جديدة، ترجلت للتو من موكب عربات فخمة، يرتدي البعض منهم جاكيتات جلدية سوداء والتي تميز منتسبو الأجهزة الأمنية العراقية، منتشرين على كافة أرجاء وزوايا باحة المطعم الفسيحة، مراقبين بيقظة وحذر وبنظرات ملؤها الريبة التي يتميز بها الحراس الشخصيون، واندفع اثنان منهم مختفيين خلف أبواب المطبخ، ويقتحم المكان على أعقابهم مجموعة رجال مهندمين ومتأنقين بصورة غير عادية، مخلفين بإيحاء متسم بالتبجيل لشابين بينهما، حيث كان أحدهما أسمر البشرة، ذو ذقنٍ نام على نحو قصير، أما الآخر فكان ذو بشرة طرية وذو هيئة شبيهة بتلك التي تزين صورته معظم أرجاء العراق.

أسبغ وصول الوافدين الجدد تغيراً يمكن إدراكه من ناحية مستوى الضوضاء الذي ارتفع في مطبخ المطعم، فلا أحد يُجازف بالتحديق المباشر إلى أوجه المجموعة الداخلة المتوهجة إلى إحدى الطاولات الكبيرة في إحدى زوايا المطعم، قرب السيد عبد الله، لكن كان الجميع شاعراً

بوجودهم، أخيراً استهجن أحد الجالسين هامساً، «إنهم أولاد الرئيس!»، كان الشخص ذو الذقن النامي بقصر هو عُدي، بعمر الثامنة والعشرين، الابن البكر لصدام حسين، حيث تراه جالساً وأخيه قصي على رأس الطاولة، يتجاذبون أطراف الحديث بارتياحٍ واضح مع بقية أفراد المجموعة.

بصرف النظر عن والده. يتمتع عدي بشخصية ممقوتة ومخيفة من جل طبقات الشعب العراقي، فبإمكان كل فرد عراقي أن يروى لك وبصورة مطولة رواياتاً وأحداثاً تبين مدى وحشيته الشديدة وميله إلى العنف، فقبل يومين، تحدث محمد جواد إلى ضيفيه في حديقة منزله هامساً بأنه «قرب الطريق العام توجد مطبعة لعدي تعمل على طبع العملة الورقية على مدار الساعة». قليل من العراقيين لم يسمع بهذه الحادثة، فقبل ست سنوات، أطلق عدي النار على أحد ضباط الجيش العراقي بعد أن حاول الدفاع عن صديقته من محاولة عدي الاستئثار بها في إحدى حانات الرقص في بغداد، فأرداه على الفور قتيلاً، وترى سواق العربات يتحاشون حتى من المرور في الشارع الكائن فيه مكتبه.

قد يبدو عدي ومرافقيه، بالنسبة للإنسان الساذج، مجموعة أصدقاء مرحون ومسالمون خرجوا لتناول وجبة عشاء، ولكن في غضون ثواني من وصولهم، تغيرت هيئة صالة المطعم الصخبة بصورة جذرية، حيث ترى، الآن بحراً متلاطماً من الموائد المهجورة ممتدةً حول المجموعة، لا يزال البعض منها يعج بصحون شبه مملوءة بما لذ وطاب من الأطعمة، حيث تخلى نزلاء المطعم عن موائد عشائهم مسرعين بالخروج، طلباً للنجاة، بعد ظهور الشخصية المميتة فجأةً في وسطهم.

شرع السيد عبد الله بعزف لحنٍ جديد، وفي الحال انضمت المجموعة كلها وفي آنٍ واحد تنشد مصاحبةً لمداعبات عبد الله أوتار سنطوره بصورة ميثرة، حيث يؤدي عدي حركات منتظمة بيده الممسكة سيكارة كوبية، وكما شرح مضيفهم لاحقاً «إنه يوم من أيام ألف ليلة وليلة بينما ترى النادل السوداني

اللطيف، جوني، منطلقاً بكل ما أوتي من سرعة جيئةً وذهاباً نحو الطاولة، مولعاً السجائر تارة، ومعيد ملء الأقداح الفارغة بالشمبانيا والويسكي، الممتدة على طول الطاولة، تارةً أخرى، حيث تجد عدي محتسياً الكونياك من قنينة يحملها معه شخصياً، فبالإضافة إلى حبيبات العرق المتصببة على حاجبي النادل خوفاً ورهبةً، زود جو المطعم العام بإلماحة ضئيلة بحلول خطرٍ ما، وبالفعل حدث ما كان بالحسبان، حيث تقدم أحد أفراد المجموعة ممسكاً بقنينة شمبانيا ومتقدماً صوب طاولة صحفيين أميركيين (ليسلي واندرو كوبيرن)، قدم نفسه بعد ملئه قدحيهما باسم «أحمد»، مشيراً إلى الطاولة الكائنة خلفهم قائلاً بنغمات مستعجلة وغير واضحة «هنالك أسداً في العراق» مضيفاً بكل تبجيل وتوقير نحو عدي وشقيقه، «وهؤلاء أشباله»[١].

دائماً ما أحب صدام شبليه، فقد اعتاد الرئيس العراقي على إسماع الآخرين مزحة رقيقة توحي إلى حقيقة كون عدي «ناشطاً سياسياً منذ نعومة أظفاره»، حيث يقول بأن زوجته، ساجدة، كانت غالباً ما تزوره عندما كان سجيناً في أحد سجون بغداد في العام ١٩٦٤، حاملة بين يديها طفلهما البكر عدي، المولود في الثامن عشر من حزيران من تلك السنة، حيث تزوجوا السنة السابقة عقيب عودة صدام من منفاه في مصر حال إطاحة حزب البعث بالرئيس قاسم، فقد خطط خاله خير الله طلفاح، الذي أشرف على تربيته، لزواج صدام من ابنته ساجدة مذ كان صدام في الخامسة من عمره، يبدو صدام في صورة فوتوغرافية نادرة للزوج المرتبط حديثاً، حالقاً ذقنه وبدون شاربيه الضخمين، وتبرز الصورة كذلك مدى تشابه الزوجين، حيث يتميز كلاهما بشفتين بارزتين وعينان واسعتان غائرتان محدقتان ببرود على الكاميرا[٢].

كانت ساجدة في زيارة إلى عريسها الجديد في السجن بعد مرور عام على الزواج، فبعد الإطاحة بقاسم أطاح قادة الانقلاب من غير البعثيين بحزب البعث خارج السلطة واعُتقل صدام، على اعتباره أحد قادته

الناشطين. فالخطوط العريضة لرواية صدام كما رواها قبل سنتين، تُفيد بأن ساجدة تناوله طفله الرضيع (حيث لا يرى حراس السجن شيئاً يدعو للريبة في هذه اللمسة الأبوية الحنونة) وعندما يداعب صدام طفله، يمد يده داخل حفاظة الطفل، حيث يُخفي رفاقه في حزب البعث، الذين لا يزالوا طليقي السراح، رسائل سرية لرفيقهم القابع في السجن.

استمر رباط العاطفة بصورة جلية خلال فترة طفولة عدي، حيث تظهر صور فوتوغرافية عائلية الأب وابنه يلعبوا سويةً على شاطىء البحر، ولم تقتصر هذه العاطفة الأبوية على عدي فقط، بل شملت أخيه الصغير، قُصي، المولود في العام ١٩٦٦، والذي تظهره الصور مع أبيه لاعباً على الشاطىء أيضاً، ودائماً ما يصف صدام نفسه بالأب المُتيم والشديد التسامح مع بناته الثلاث، رغدة، رنا، وحلا، ففي أول لقاء صحفي يلقي الضوء على أسرته والذي أجرته المجلة النسوية العراقية «المرأة» في العام ١٩٧٨، يقول صدام: «في فترة طفولتهم، كنت أحب بناتي أكثر، ابتداءً برغدة»، حيث تبدي إحدى الصور صدام ممسكاً بإبرة خياطة وخيط وهو يصلح رداء ابنته الفاتنة الكبرى، ذات العشر سنوات عمراً وبشعرها البني.

في الوقت الذي جرى فيه ذلك اللقاء الصحفي، كان صدام على شفا الوصول إلى سدة الحكم، والتي تسلمها في السنة التالية بعد إزالة مناهضية في قيادة حزب البعث، لم تكن مثل هكذا قوة جامحة مألوفة في بغداد منذ أيام الخلفاء العباسيين، حيث ترى الخليفة في تلك العصور ينشيء بلاطاً كبيراً يعج بالأمراء، النبلاء والولاة، علماً أن عدي يُشار له من قبل العراقيين بـ«الأمير».

تنبع أصول الأسرة الحاكمة الكريمة! من فرعين لقبيلة صدام الكبير، البيجات، والتي شكلت بدورها فرعاً من قبيلة البوناصر، أولى هذه الفروع كان فرع أولاد عمه المجيد، أولاد أخ أبيه، حسين المجيد، حيث يُجهل

أصله وقلة المعلومات المتوفرة عنه إن لم تكن معدمة، الذين لعبوا دوراً كبيراً وعدوانياً في السيطرة على المؤسسة العسكرية وقمع الشيعة والأكراد، أما الفرع الثاني حيث ينتمي صدام، هم آل ابراهيم ـ إخوانه غير الأشقاء، برزان، وطبان، وسبعاوي، أبناء أمه، صبحة، عن طريق زواجها الثاني من ابراهيم الحسن، حيث لعبوا دوراً حيوياً في أجهزة الاستخبارات والأمن، على الرغم من أفول نجمهم بعد وفاة صبحة في العام ١٩٨٣، لكن سرعان ما عاودوا البروز مجدداً عقيب حرب الخليج[٣].

يعتقد صدام، أن العلاقات والروابط التي تحددها رابطة الدم داخل عائلته الكبيرة لم تكن حميمة وحميمية بما فيه الكفاية، ولغرض تقوية أواصر هذه الروابط، ارتأى صدام بأن جمع أبناء عمومته تحت كنفه لا يتم إلاّ بواسطة أواصر الزواج، حيث زواج أبناء العم من الدرجة الأولى كان ولا يزال شائعاً في أوساط المجتمع العراقي الذي تسوده القبلية، ووفقاً لذلك فقد زوج كريمتيه العزيزتين رغدة ورنا إلى أبناء عمومته من آل المجيد، الشقيقين حسين وصدام كامل، واللذان بزغ نجميهما داخل الأسرة الحاكمة مطلع الثمانينات، أما بالنسبة لأخيه برزان فقد تزوج من ألحان، ابنة خاله خير الله طلفاح، وتزوج عدي ابنة برزان سجى، بعد زواج قصير الأمد من ابنة عزت ابراهيم الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وقائد القبيلة القوية «الدوريين»، حلفاء صدام القدماء.

اعتمد صدام، حينما اندلعت الانتفاضة الشعبية جنوب العراق ومنطقة كردستان أوائل العام ١٩٩١، على شخصين من آل المجيد، علي حسن المجيد وابن أخيه حسين كامل، في إخماد أوار الانتفاضة، ففي الخامس من آذار، نُصّبَ علي حسن المجيد، ذو الخمسين عاماً والمحافظ الجديد للكويت، مسؤولاً عن أمن الدولة كوزير للداخلية، حيث يتسم، علي حسن، بوجه ذي قسمات توحي بالشر وعبوساً وذو شارب ضخم ومتدلي، حيث يعاني من داء السكري وضغط الدم المفرط مع إصابات بالعمود

الفقري، وعلاوةً على ذلك، كان يعتبر مصدر قوة للأسرة الحاكمة، برغم وجود منافسين أكفاء على هذا اللقب[٤].

اكتسب، الجندي سائق العربة العسكرية السابق، سمعةً سيئةً في منطقة كردستان بعد إشرافه على تنفيذ أبشع الجرائم التي ارتكبها النظام، ففي العام ١٩٨٧، عُينَ أميناً عاماً لمكتب فرع الشمال لحزب البعث، الغرض من تأسيس هذا المكتب هو لقمع وكبت الشعب الكردي، الذي استغل فترة الحرب العراقية الإيرانية للقيام بانتفاضة، حيث أشرف علي حسن، وعلى مدار السنتين القادمتين، على قتل ما ينوف على ٦٠،٠٠٠ إلى ٢٠٠،٠٠٠ مواطن كردي، مستخدماً الغازات السامة وزمر الإعدام، حيث أصبحت معظم المنطقة خالية من السكان تماماً، وعندما انتفض الأكراد مجدداً في العام ١٩٩١، استولوا على بيانات وملفات تابعة لجهاز الأمن العراقي، بضمنها أشرطة تسجيل لعلي حسن المجيد، مخاطباً أتباعه ومواليه في صوته الطنان الجهوري، ينصحهم بارتكاب أعمال وحشية إضافية، وقد سُمِعَ في إحدى اللحظات مجيباً وبصورة بلاغية على منتقديه لقتله الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ في عام ١٩٨٨، «هل يُفترض بي أن أدعهم أحياء؟» رد متسائلاً وبصورة بلاغية «كلا، يجب أن أدفنهم بالبولدوزرات».

وسُمِعَ في شريط تسجيل آخر مخاطباً كوادر حزب البعث ناصحاً إياهم بعدم الاكتراث لردود الفعل الدولية الخاصة باستخدام الأسلحة الكيمياوية ضد الشعب الكردي: «مَنْ يستطيع النطق بأي شيء؟ المجتمع الدولي؟ إنهم أولاد زنا!!»

وبعد تعيينه وزيراً للداخلية في العام ١٩٩١، كان علي حسن أحد أعضاء الوفد العراقي المفاوض الذي التقى بقادة الأكراد، حيث طغت العصبية على معظم أحاديثه، فيقول الأكراد وطبقاً لتقديراتهم، بأنه اختفى

على أدنى تقدير ١٨٢،٠٠٠ مواطن كردي خلال السنتين اللتين تولى خلالهما مسؤولية الحزب في كردستان، حيث نهض علي حسن واقفاً على قدميه صائحاً وبصورة غاضبة: «ما هذا الرقم المبالغ فيه، ١٨٢،٠٠٠ مواطن كردي؟ إنهم ليسوا أكثر من ١٠٠،٠٠٠ شخص فقط»(٥)، يُصور شريط فيديو علي حسن محققاً وضارباً بقسوة الأسرى الشيعة الذين ألقي عليهم القبض خلال انتفاضة الجنوب في آذار ١٩٩١، (راجع الفصل الأول)، حيث يتبين أنه لم يغير طرقه الوحشية في التعامل مع المواطنين الأبرياء.

أما ابن العم الثاني الذي التجأ إليه صدام في الدفاع عن عرشه خلال الانتفاضة، فهو حسين كامل، في السابعة والثلاثين عاماً وزوج ابنته المفضلة، رغدة، كانت أوائل الخدمات التي أداها كامل للنظام، أكثر تميزاً من تلك التي أداها عمه علي حسن.

في الشهر العصيب آذار عام ١٩٩١، ترنح النظام بفعل ضربات المنتفضين الشيعة الموجعة وبات على شفا الانهيار، عندما شن حسين كامل، قائداً لارتال عسكرية ضخمة، هجوماً عنيفاً على المدينة الشيعية المقدسة، كربلاء(٦)، وفي نهاية المعركة، زحف كامل بقواته الهائلة تجاه الضريح المتهرىء، بفعل الصواريخ والقنابل التي ألقتها قواته عليه، ـ ضريح الإمام الحسين ـ الإمام الثالث للشيعة الاثنا عشرية والذي استشهد في القرن السابع، صاح كامل بأعلى صوته وبلهجة المنتصر: «يُدعى كلاً منّا حسين، وها أنذا قد انتصرت عليك»، انتشرت الإشاعات بسرعة حاملةً أخبار تحدي حسين كامل لمؤسس المذهب الشيعي في العراق، أما الحقيقة التي مفادها بأنه لم يخلع حذائه العسكري عند دخوله المرقد الشريف، فقد رُويت كمثال على عجرفته وعنجهيته وازدرائه لتقاليد المسلمين وعاداتهم وبالأخص لتقاليد المذهب الشيعي الذي ينتمي إليه ما يقارب نسبة ٥٥٪ من العراقيين، أخيراً ساورت كامل الشكوك وعن الحكمة وراء أعماله المشينة تلك، وعندما اعتلت صحته

وشخصت حالته المرضية بإصابته بورم خبيث في الدماغ عام ١٩٩٤، اعتقد أن سبب إصابته يعود إلى انتهاكه حرمات ضريح الحسين المقدس، وعقيب عودته من عمان، الأردن، بعد إجراءه عملية جراحية ناجحة، ترجل عن عربة الإسعاف التي كانت تقله مصلياً تحت قبة ضريح الإمام الحسين للتعبير عن شكره وامتنانه له على إنقاذ حياته.

لم يكن الإمام الحسين المثال الوحيد على عنجهيته، يشعر معظم ضباط الجيش العراقي الكبار بالامتعاض بسبب ترقيته المتسمة بالسرعة والتعجل لعدم اطلاعه بالشؤون العسكرية وضآلة خبرته في هذا المجال، ففي العام ١٩٨٢، كان فقط نقيباً في الجيش لكنه سرعان ما انيطت به مهمة تشكيل وحدات الصفوة من قوات الحرس الجمهوري للشروع في القيام بهجمات مضادة على إيران، وعقب ترقيته إلى رتبة فريق أول فقد انيطت به مسؤولية مشتريات المؤسسة العسكرية في العام ١٩٨٨، وقد أبدى مقدرة كبيرة في كلا المنصبين، إضافةً إلى جشعه المتزايد في الحصول على عمولات من جراء القيام بعمل عقود خاصة بالمؤسسة العسكرية، وعندما خطط لمد خط أنابيب نفط عبر العربية السعودية وصولاً إلى البحر الأحمر، حيث يدعمه حسين كامل، فقط أبطل عرضه بواسطة تقديم عرض لمخطط آخر مناهض مدعوماً من قبل برزان، أخ صدام غير الشقيق، في جنيف، . . ونتيجةً لاستيائه وغضبه الشديدين من جراء ذلك الإجراء الذي تبناه برزان، فقد شرع بشن هجوماً عنيفاً ضد الفساد!!. متهماً وكيل وزارة النفط آنذاك نزار عسوشي، وأحد رجال الأعمال العراقيين البارزين، وكلاهما له علاقات مع مزايدين ناجحين، بتهمة دفع رشاوي وأعدموا على وجه السرعة.

استهل كامل نقطة الانطلاق الأولى في إدارة إحدى الأجهزة الأمنية، شأنه شأن أغلب أقرباء صدام، حيث ساعد على إنشاء جهاز الأمن الخاص، جهاز أمني داخلي خاص مهمته تولي حماية الرئيس، أُنشىء عقب إحدى محاولات اغتيال صدام الفاشلة في منتصف الثمانينات، لكنه يعتقد أن بداية

اكتسابه الشهرة يعود إلى إسهامه في تأسيس وحدات الصفوة من قوات الحرس الجمهوري من أحد الأولوية التي عانت من إصابات فادحة خلال محاربتها للإيرانيين، «لم يتبق في أحد الأفواج سوى ستة جنود» كما يستذكر كامل. «أما الفوج الثاني فيتألف من أربعة وعشرين جندياً»، كانت تلك إحدى اللحظات التي أحس بها كامل بالفخر كلما تذكرها، حيث خول في انتقاء أي ضابط يرتئيه من ضباط الجيش النظامي العراقي، وفي غضون عدة سنوات، تراه مشيداً أركان قوات الحرس الجمهوري حتى بلغت ما يقارب ٣٧ لواءً وأصبح القوة الضاربة في الجيش العراقي.

على النقيض من عدي، كان كامل متزمتاً، فهو لا يتناول المشروبات الكحولية ولا حتى الشاي الشراب المميز للحياة الاجتماعية والعملية العراقية حيث يتناولوه في أقداح صغيرة، تمرين مذهل على نكران الذات في العراق[٧]، وغالباً ما تجده عدوانياً أو فظاً ولكن بالمقابل تراه هشاً تحت تأثير الضغوط، وكذلك يكون حاداً وصارماً في هجماته على الآخرين، ففي عام ١٩٩١، أدت انتقاداته اللاذعة وملاحظاته القاسية أثناء انعقاد المؤتمر القطري لحزب البعث، إلى امتعاض قادة الحزب الآخرين مغادراً خمسة منهم قاعة الاجتماع، وبعد مضي خمسة أيام، استقال من منصب وزير الدفاع، وعندما طلب منه إعادة النظر في أمر استقالته، لم يرفض هذا الاقتراح فقط، بل كما شرح مؤخراً، «لم يذهب إلى مكتبه لثلاثة شهور»[٨].

تعتمد سلطة حسين كامل، كما هي الحال بالنسبة للآخرين في محيط العائلة، على درجة الاقتراب من صدام، فقد ادعى برزان، ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف من عام ١٩٨٨ ـ ١٩٩٨، مؤخراً بأن كامل، «أنشأ سوراً حول الرئيس مانعاً الآخرين من الوصول إليه»، .واستمر بالقول بأن صدام، «يعتمد عليه بدرجة كبيرة، على الرغم من عدم كونه رجلاً عسكرياً كفوءاً، أو مهندساً، أو حتى سياسياً، فقد كان في العام ١٩٧٥،

سائقاً في موكب سيارات الرئيس، وأخيراً خوله الرئيس صلاحيات ومنحه ترقيات لا يستحقها، فقد تقلد منصباً يمكنه من مشاهدة [الرئيس] ليلاً ونهاراً».

أثارت ترقية كامل مطلع الثمانينات حفيظة فرع آل ابراهيم من الأسرة الحاكمة، فبرزان، شخصاً ذكياً وواضحاً، حيث يمثل من ناحية المظهر نسخة هزيلة من صدام، قد لعب دوراً حاسماً كونه يشغل منصب رئيس أحد الأجهزة الأمنية في وصول الرئيس إلى السلطة وطول مدة بقائه فيها، حيث عارض وأخويه بشدة مسألة زواج كامل ورغدة في العام ١٩٨٣، عندما كانت رغدة في السادسة عشرة من عمرها، فقد أصابوا في تنبؤهم بأن ذلك سيكون من دواعي تقويض وتحجيم قوتهم، وبعد مضي اثنى عشر عاماً، لا يزال برزان يستشيط غضباً من جراء كون «سلطة حسين كامل الشرعية الوحيدة هي زواجه من ابنة الرئيس، وإلاّ لا أحد سيعير له أي اهتمام يذكر، وتراه الآن يتكلم عن قبيلته، حيث تجد في ثنايا تلك القبيلة جيل كامل يتوق إلى الحل محله، فهو إنسان متهور، عدواني، قاسي، وغير كيّس أو لبق»[٩].

وممّا زاد في الطين بلة، زواج صدام كامل، شقيق حسين كامل الأصغر، من ابنة صدام الثانية، رنا، حيث كان ضابطاً في جهاز الأمن، وقد أبرزته قرابته من الرئيس العراقي، تُعزى شهرته في أوساط الشعب العراقي إلى قيامه بدور البطولة في الفيلم السينمائي «الأيام الطويلة»، رواية تروي محاولة اغتيال صدام حسين للرئيس قاسم.

يُعتبر وصف برزان لحسين كامل بخلو جعبته من المؤهلات دقيقاً بعض الشيء[١٠]، لكن بمواجهة الانتفاضة التي أوشكت أن تعصف بأركان النظام، من المحتمل أن يشعر صدام، في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد، إلى حاجته الماسة إلى نشاط ووحشية أبناء عمومته آل

المجيد، في هذه الأثناء استعاد إخوانه غير الأشقاء من آل ابراهيم بعضاً من سطوتهم وتأثيرهم الذي فقدوه في الثمانينات، فقد شغلوا مناصباً واطئة لكن تعتبر في نفس الوقت مناصب حيوية لها مساس بالمخابرات والأمن، حيث يُعتبر السيطرة على هذا الحقل وسيلة فعّالة وبارزة في بناء وديمومة سلطته حيث تراه متحركاً في السنوات التي سبقت الحرب إلى تعزيز وتقوية تمسك العائلة بهذه المؤسسات الحيوية، فقد عين سبعاوي، أخ صدام غير الشقيق الأصغر، رئيساً لجهاز الأمن العام، وقصي، بالطبع، قُلدَ منصباً عالياً وقوياً جداً عن طريق إشرافه على جميع الأجهزة الأمنية إجمالاً.

ففي تشرين الثاني من العام ١٩٩١، ترك حسين كامل وزارة الدفاع، والتي تقلد منصب وزارتها منذ الكارثة التي حلت بعد حرب الخليج، وأُعيد إلى منصبه العسكري، لم تكن هناك أدنى علامة على فقدان نفوذه أو سطوته، حيث شغل منصبه كوزير للدفاع، علي حسن المجيد، أما منصبه كوزير للداخلية، فقد شغله أخ الرئيس غير الشقيق، وطبان ابراهيم.

قد توحي لعبة الكراسي الموسيقية الكائنة في الحلقة الداخلية لنظام صدام بأن طبيعة التهديد للنظام كانت متغيرة، فقد انسحبت قوات الجيش بعد تكبدها خسائراً فادحة في منطقة كردستان، في صيف عام ١٩٩١، حيث صمد الجيش على طول خط عسكري محصن، شاقاً طريقه عبر السهول وتحت جبال منطقة كردستان كنسخة عراقية عن خط ماجينو (خط من الحصون الدفاعية أُنشىء قبيل الحرب العالمية الثانية لحماية حدود فرنسا الشرقية ولكن التف حوله الألمان بيسر)، فقد أوقف القتال البري في جميع أنحاء العراق، بصرف النظر عن المناوشات التي يشنها الشيعة بين الفينة والأخرى في مناطق الأهوار الجنوبية المليئة بالقصب.

بعد تلاشي تهديد العصيان المسلح أركان النظام وفشله في تحقيق مآربه، أدرك العراقيون بأن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من قبل المجتمع الدولي عقب غزو الكويت لا تلوح في الأفق نهايته، فقد

بقيت العقوبات المفروضة في محلها، والنفط العراقي لا يصدر، وازدادت عزلة العراق السياسية، وانهارت أركان الاتحاد السوفياتي، حليف العراق القديم، في العام ١٩٩١، حتى الأردن، الصديق المحايد خلال حرب الخليج ومنفذ العراق الوحيد بالاتصال بالعالم الخارجي (بغض النظر عن منافذ التهريب عبر حدود المنطقة الكردية)، بدأ في تحجيم علاقاته مع بغداد.

أما على صعيد الجبهة الداخلية، بزغت بوادر تهديد جدي متمثل بالقبائل السُنية القوية، العنصر الأساسي في ثوابت قاعدة سلطة صدام منذ أوائل أيام توليه السلطة والحكم، يبدو أنها حجمت صلاتها بالنظام، ففي الأيام الخوالي حيث كان صدام حاكماً قوياً لعراقٍ موحد وثري جداً من جراء عائدات تصدير النفط، وذو قوة عسكرية متنامية في المنطقة، كان أفراد القبائل السنّية فخورين ومسرورين بمساندة الرجل الذي تربطهم به روابط قبلية، حيث تراهم ملتفين حول صدام في وجه الانتفاضة الشيعية والكردية العارمة والتي هددت عرش الهيمنة السنّية على البلد بالزوال.

وحالما خمد أوار الانتفاضة، فأن الثمن الذي قبضته هذه القبائل باستمرار حكم صدام ما كان متوقعاً، وبعد تأكيد الولايات المتحدة على أن العقوبات الاقتصادية باقية طالما صدام حسين باقي في السلطة، فقد قوضت العقوبات الاقتصادية أركان القوة عند عامة الشعب العراقي، غير مقتصرة على الشيعة فقط المبعدون دائماً وكلياً عن أجهزة الحكم، بل شملت أيضاً رجال الحكومة من السنّة، مسؤولي حزب البعث، وضباط الجيش، وبالنظر لاشتمال الطبقات العليا في الدولة وتأثرها بالعقوبات، فمن الغرابة، إن لم يكن من المستحيل، ألا يكون هناك رد فعل حازم لهذا الوضع المتردي الذي يشهده البلد، وبالفعل، فقد شهدت السنوات القادمة سلسلةً من المؤامرات ضد نظام الحكم قام بها ضباط الجيش الكبار من أفراد القبائل المسلمة السنّية، الذين دعموا النظام بصورة تقليدية سابقاً، فعشائر الجبور، على سبيل

المثال لا الحصر، المتمركزة في المدينة الشمالية، الموصل، حيث ترفهوا في ظل نظام حكم صدام بعد وصول العديد من أفرادها إلى مناصب عالية في أجهزة الدولة العسكرية والأمنية، فعلى الرغم من ذلك، ففي العام ١٩٩٣، ألقي القبض على ضابطين كبيرين من عشائر الجبور عاملين في القوة الجوية العراقية ـ نائب القائد ومدير العمليات ـ لمحاولتهم القيام بانقلاب عسكري، فبعد تنامي بوادر عدم الارتياح في أوساط المسؤولين الكبار من أفراد العشائر المهمة ذات النفوذ من أمثال الدوريين والدليم، فقد أصبح الخطر المحدق بصدام كبيراً كون المتآمرين وجلهم من المدن ذات الأغلبية السنّية مثل: الرمادي، الموصل وسامراء، والمعروفة بدعمها وتفانيها لخدمة النظام وبالأخص في عام ١٩٩١ العصيب. ففي خطاب ألقاه صدام في العام ١٩٩٢، تراه حانقاً على أبناء جلدته وساخراً في نفس الوقت، من «الامبرياليين» لتجنيدهم في مؤامرتهم الدنيئة «أناساً خونة وغادرين من الذين قضوا جزءاً من حياتهم في مدينة تكريت»[١١]، حيث تراه غير مكترثٍ بإخلاص وولاء المسؤولين الصغار المتحجمين والمتحولقين حول عرشه يوماً ما، أما اعتقاد المسؤولين في واشنطن الذين اعتقدوا بوجود فرصة سانحة بقيام المؤسسة العسكرية بالإطاحة بصدام في حال تمكن الولايات المتحدة من إدامة الضغوط على العراق لم يخلوا اعتقادهم من الواقعية تماماً، فبعد كل ذلك، يمكن أن يُعزى السبب الرئيسي في تبخر سلطة الحكومة بسرعة خلال الانتفاضة الكردية في الشمال إلى الارتداد السريع من قبل أفراد القبائل الكردية الموالية سابقاً لصدام، والمسلحة والمُعدة بشكلٍ جيد ومتهيكلة على شكل ميليشيا تدعى «الجحوش»، إلى أحضان الثوار.

أصبح على الرئيس العراقي منع تكرار حدوث النموذج الكردي في أي مكانٍ من العراق وبأي وشتى الطرق الممكنة، فبينما استمد النظام قوته وديمومته عبر اعتماده على عشائر المدن السنّية الواقعة على أعالي نهري دجلة والفرات، حيث الروابط العشائرية قوية، تراه الآن باذلاً ما في وسعه

لاستمالة شيوخ العشائر في كافة أرجاء القطر، فقد أهدى شيوخ العشائر الشيعية في الجنوب عرباتٍ حديثة، وكرر من دعوتهم زيارة بغداد والقيام بجولاتٍ ترفيهية فيها وعلى حسابه الشخصي. ففي العام ١٩٩٢، وفي إحدى جولات أصحاب المقامات الرفيعة من شيوخ العشائر وهم يختبروا ـ بعدم ارتياح بادٍ على تقاسيم وجوههم ـ وسائل الراحة الحديثة المتوفرة في فندق الرشيد، حيث تراهم صاعدين ونازلين في المصاعد باذلي جهدهم مكافحين من أجل التعرف على أزرار التحكم فيها ومعرفة كيفية استخدامها؛ ولقبهم بعض الصحفيين الأجانب غير المتسمين بالاحترام «الشيوخ الطائرون»، فبعد تلاشي قوانين حظر احتكار امتلاك الأراضي الزراعية والقضاء على نظام الاقطاع، الصادر بعد ثورة عام ١٩٥٨، ترى صدام معتذراً لشيوخ العشائر في جنوب العراق على إصدار قانون الإصلاح الزراعي الصادر في تلك الفترة[١٢]، فقد أعاد صدام عهد الاقطاع إلى ما كان عليه بعد تسببه في ثراء شيوخ العشائر ـ الاقطاعيين ـ الفاحش عبر وضع الحكومة أسعاراً خيالية عالية لمنتوجاتهم الزراعية، فقد لاحظ المواطنون في بغداد بأن جل رواد المطاعم الفخمة في المدينة هم من شيوخ العشائر البارزين، والمميزين بزيهم التقليدي، «الدشداشة والعقال»، موقفين عرباتهم الحديثة الطراز خارجاً.

تزامن بروز هذه الطبقة الملتزمة بالتقاليد العراقية الأصيلة مع تدهور أهمية مؤسسة حزب البعث، الذي شدد من قبضته على المجتمع المدني العراقي من خلال سيطرته على جميع المؤسسات المدنية، ما بين ثورة عام ١٩٦٨ وحرب الخليج، فقد أورد فالح جابر[١٣]، عضو قيادي سابق في الحزب الشيوعي العراقي صاحب السطوة والنفوذ سابقاً وأحد المتتبعين الدقيقين للسياسة العراقية، مثالاً على هذين التيارين المتصارعين في الساحة السياسية العراقية في مقالة متسمة بالفهم الشامل، «كانت برقيات التهنئة الموشحة بعبارات الدعم المرسلة إلى الرئيس في المناسبات الوطنية مثل يوم

الجيش ويوم الاستقلال جلّها موقعةً من قبل شخصيات بارزة من أمثال رؤساء نقابات التجار، المنظمات الطلابية، التجمعات الحرفية، الأحزاب السياسية أو أي منظمات شعبية أخرى»، كانت في العام ١٩٩٤، مضيفاً «وتراها الآن موقّعة من قبل شيوخ العشائر مكتوباً في حاشيتها اسم العشيرة وحتى عدد أفراد تلك العشيرة، حيث يبدو من الواضح أن أحياء الطبقات الاجتماعية التقليدية، القصد منها هو صياغة تحالفات اجتماعية جديدة، وخصوصاً في الجنوب».

قد يحاول صدام استحالة ومكافأة مناصريه من أبناء جلدته ولكن، ومن جراء المؤامرات المتكررة (المجهضة جميعها) أثبت بما لا يقبل الشك الاعتماد عليهم مطلقاً، لذلك، ولغرض الدفاع عن نفسه، بالدرجة الأولى وعن نظامه، التجأ بصورة متزايدة إلى الاعتماد على أفراد أسرته، فقد أثبت أبناء عمومته من أمثال، المرعبين، علي حسن المجيد وحسين كامل جدارتهم، ولكن طالما بدا، من خلال السياقات السابقة أن قاعدة النظام غير آمنة ومعرضة للهزات من خلال ازدياد المؤامرات المحاكة ضده، لذلك ترى صدام ملتجئاً إلى الشخص الوحيد في العراق الذي تماثل مزاياه وأخلاقه ما هو عليه من سمعة سيئة الصيت من خلال عنفه وقسوته، إنه الأمير الشاب، عدي.

كان كل ما يدور حول عدي من أحاديث وروايات مزخرف ومنمق بإسراف، فقد كان يعيش معظم أفراد الأسرة الحاكمة في الظل، لكن عدي غالباً ما يُشاهد وهو مرتاداً أرقى فنادق، مطاعم، وأندية ليلية في بغداد، ففي أوائل التسعينات، كانت قيادته عبارة عن بناية صفراء متألفة من عشرة طوابق شرقي بغداد، محاطة بأبراج مراقبة مبنية على طراز العصور الوسطى مليئة بالحرس المدججين بالأسلحة الحديثة، حيث تمثل هذه البناية «مقر اللجنة الأولمبية» العراقية، والتي يترأسها عدي، ومن المحتمل إنها تعتبر مقر اللجنة الأولمبية الوحيدة في العالم التي لها سجنها الخاص بها.

تعتبر سيماء عدي وهيئته البدنية لافتتين للنظر من خلال عينيه الجاحظتين الواسعتين اللتين يسودا وجهه على ذقن نام على نحوٍ قصير، ففي صورة ملتقطة في العام ١٩٧٧، عندما كان في الثالثة عشر من العمر، يبدو مرتدياً جاكيت طويل مخطط وربطة عنق سوداء، حيث تمنح الصورة انطباعاً لشخص يحاول تأكيد ذاته في خضم تيار ساحق يتطلع الصامدون في وجه أمواجه نحو البروز، فيتحدث زملاء الدراسة عنه بحضوره النادر للدروس، هذا بالإضافة إلى مرافقة خمسة حراس شخصيين له في حالة حضوره غرفة الدرس ـ : فعلى الرغم من إخفاقه وأخيه قصي، في المدرسة كما يُقال، تراهما يتكلما الإنكليزية بطلاقة، حتى أن عدي لديه طموح بأن يكون يوماً ما عالم ذرة، فقد تحدث عن هذا الطموح مذ كان ابن السادسة عشر معيداً قصة آماله المحبطة في حديثٍ جمعه وليسلي كوكبيرن في بغداد عام ١٩٩٢[١٤]، قائلاً بأنه: سافر إلى الولايات المتحدة لغرض إكمال دراسته الجامعية هناك: «فقد خضعت لاختبارات القبول، واجتزتها بدرجة جيدة، وعملت كل شيء كما يرام»[١٥]، لكن كما يدعي أحبطت آماله بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وقال: «أردت أن أدرس علم الذرة هناك، ولكن لسوء الحظ كانت هناك، في ذلك الوقت، مشكلة مع العراقيين»، كانت ضربة قاصمة «فقد وددت الالتحاق بمعهد ماساتوتس التقني» يتذكر بحزن.

كانت بعض أوجه دراسته الأولية، حسب روايته، فريدة، ففي نهاية السبعينات، أرسل صدام ساجدة والأولاد إلى إسبانيا لقضاء إجازة عائلية، حيث أقاموا في منزل العميد حسن النقيب، الذي انضم أخيراً إلى صفوف المعارضة العراقية، وكان فيها السفير العراقي في مدريد، كان للنقيب صبيان مقاربان لعمري أبناء صدام وبنتٍ صغيرة، وحيث يلعب الأولاد الأربعة سويةً في باحة المنزل، ترى عدي على رغم صغر سنه، متفاخراً ومتمنياً إرسالهم إلى السجون كي يشاهدوا عمليات التعذيب، لغرض أعدادهم «لما ينتظرهم من مهامٍ صعبة» في جهدٍ واضح للتأثير على الفتاة الصغيرة،

مستمراً بشرح التفاصيل والتوسع فيها حتى يسمح لهم يوماً ما بإعدام السجناء وأنفسهم[١٦]، توضح هذه الحادثة بعضاً من الجو العام المحيط بعائلة صدام، قد تكون هذه الحادثة صحيحة، على أي حال، فإن اختيار عدي لأفكار ألعابه المتحجمة والتي تنم عن شخصية شغوفه بالعنف تعتبر في حد ذاتها ميزة لشخصية فيما بعد، فهنالك دليلاً مؤكداً يفيد، بأنه في العام ١٩٧٩، اصطحب صدام ولديه لنزهة حيث ساحة الإعدامات شبه العلنية للقادة البعثيين المعارضين له، فقد كان عدي يتلذذ في أن يطبع في النفس إمارات الخوف، إضافةً إلى ميله إلى طابع العنف العلني، خصوصاً عندما يكون مخموراً بعد احتسائه للويسكي أو الكونياك، ربما بسبب تجارب الطفولة، فيتذكر أحد العراقيين من الذين اعتادوا على العمل لديه عند ذهابه برفقة عدي إلى أحد الأندية الليلية في بغداد، وكما يصف الأمسية، يقول: «صَفَّ عدي مجموعةً من المطربات الغجريات على خشبة المسرح، طالباً منهن خلع سراويلهن مع أداء بعض الأغنيات بينما يطلق عيارات نارية من سلاحه فوق رؤوسهن، وبعد مضي عشر دقائق، حيث يتبول بعضهن على أنفسهن من شدة الخوف، أمرهن بارتداء سراويلهن، مع إعطائهن مبلغاً زهيداً من النقود موعزاً لهن الانصراف».

في جامعة صدام التكنولوجية في بغداد، المؤسسة من قبل البعثيين، عاش عدي متنعماً بحياة الابن المدلل كوليّ للعهد، وكان عادةً ما يكنى «أستاذ عدي»، فقد انخرط في صفوف حزب العبث في سن الثانية عشرة، حيث أصبح محمد دبدوب، رئيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق (يُعرف بدب ـ دب لأن اسمه كما يُكتب بالعربية يبدو مثل كلمة «دب» مكررة)، معلمه الخصوصي في علم السياسة، وعند اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في عام ١٩٨٠، اعتاد عدي على الذهاب إلى جهات القتال، وغالباً ما يذهب برفقة رئيس أركان الجيش، الفريق أول عبد الجبار شنشل، الذي يمشي خلفه بكل احترام، بينما ترى والده حذراً كل الحذر من تعريض حياة

ابنه للخطر، فقد أخضع ابنه لتدريب مكثف على تعلم قيادة طائرة مروحية عسكرية، لغرض إيهام الآخرين بأن ابنه سيؤدي واجباً وطنياً.

في العام ١٩٨٢، وصل الأب والابن، مصطحبين كالعادة برئيس أركان الجيش، قرب مدينة البصرة، وصادف أن كان وقتها حاضراً، اللواء وفيق السامرائي، الذي كان حينها نجماً لامعاً في سماء الاستخبارات العسكرية، ليشهد العمل البطولي الذي تظاهر بأدائه الأب والابن في تعليم منتسبي الوحدات العسكرية درساً في التضحية والفداء من أجل تربة هذا الوطن، فقد كانت تجري إلى الشرق معركةً ضاريةً، حيث أمر صدام وبصوتٍ عالٍ ابنه البكر بالذهاب ومهاجمة الأعداء، وطبقاً للدور الذي عليه تأديته خاطب شنشل صدام متوسلاً عدم إرسال عدي في هذه المهمة الخطرة، «لكن وبإصرار الأب الشديد امتطى عدي طائرته المروحية وتراه على مرمى البصر وهو مطلقاً صواريخ طائرته تجاه العدو! حيث اتضح فيما بعد بأنه أطلق الصواريخ على إحدى قطعاتنا العسكرية». استذكر السامرائي ضاحكاً، «جرح من جراء هذا الهجوم شخصاً واحداً، وأرسلت الوحدة العسكرية المصابة بالهجوم تقريراً تقول فيه: يجب اتخاذ إجراءات رادعة بحق هذا الطيار وإنزال العقوبة الشديدة فيه»، وبعد مضي عدة سنوات علم السامرائي عن طريق حسين كامل بأن صدام وعدي قد رتبوا للحادث، بضمنها إطلاق الصواريخ على مسافة آمنة بعيداً عن القطعات العسكرية الإيرانية، قبل مغادرتهم بغداد.

وقبل أن تلفظ الحرب العراقية ـ الإيرانية أنفاسها، بينما كان أبناء عمومته من أمثال حسين كامل إزاء وظائف مهمة كالإشراف على برامج الأسلحة النووية، شرع صدام بالسماح لابنه البكر بلعب دور سياسي ثانوي، حيث شغل عدي منصب رئيس اللجنة الأولمبية العراقية في العام ١٩٨٧، وصولها إلى وزارة الشباب (كان هناك وزير شباب فعلي والذي تلقى تكريماً من لدن صدام حسين نظراً لاقتراحه بإلغاء وزارته» تماشياً مع القيم والأخلاق البعثية».

استخدم عدي، في السنوات التالية، اللجنة الأولمبية كقاعدة للانطلاق والشهرة والمشاركة في جميع أوجه الحياة العراقية[١٧]، حيث بدا أنه يتلقى إعانات مالية ومعنوية غير محدودة، ضاماً إلى كادر لجنته أي ضابط كبير يقدم طلباً خاصاً للعمل لديه، فقد أسس وأدار فريقاً لكرة القدم، فتراه يرسل أفراد فريقه من اللاعبين الذين يفشلون في تسجيل إصابات أو يحولون دون تسجيل الفريق المنافس إصابات بصورة روتينية إلى السجن، ويمكن للمتفرجين أن يعرفوا بتعرض اللاعبين للعقوبة عن طريق هيئة اللاعبين حيث تراهم حليقي الرؤوس.

كانت سمعة عدي سيئة الصيت وبكونه شاباً لعوباً تتسم أخلاقه بالرعونة والوحشية التي يعرفها الداني والقاصي من الشعب العراقي، حيث صُدِم العراقيون في تشرين ثاني ١٩٨٨ لعلمهم بأنه يقبع في أحد السجون بتهمة القتل المتعمد، خلال إحدى الأمسيات في إحدى جزر نهر دجلة، وأحد مساعدي والده المقربين.

كان دافع القتل شنيعاً كالقاتل نفسه، تزوج صدام من ساجدة الطلفاح في العام ١٩٦٣، لكن كانت له خليلات، مثل مجيدة، زوجة حامد يوسف حمادي، وزير الثقافة والإعلام، وفي خضم الحرب العراقية ـ الإيرانية، وقع صدام في غرام سميرة الشاهبندر، طبيبة العيون الفاتنة، حيث تزوجها سراً ورزقوا بطفل اسموه علي، أصيبت ساجدة بالهستريا حال سماعها الخبر، فهي لم تكن زوجته فقط، بل تربطها رابطة الدم، وشقيقها عدنان خير الله الطلفاح، رفيق طفولة صدام ووزير الدفاع، فقد بحثت ساجدة، أثناء اهيتاجها عن ابنها المفضل عدي، كان المسبب الأساسي لحزنها كامل حنا ججو، الشخص المسؤول عن ترتيب العلاقة الغرامية غير الشرعية لوالده، والذي كان لسنوات وبصورة عملية واحداً من أفراد الأسرة الحاكمة مساعداً لصدام، كحارس شخصي، ومتذوقاً لما يُقدم لصدام من طعام.

في الثامن عشر من تشرين أول، أقام ججو حفلةً في أحد الجزر الواقعة على نهر دجلة تُدعى جزيرة «أم الخنازير»، ليست بعيدة عن القصر الرئاسي على الضفة الغربية للنهر، غير عابىء أو غافل بما تسببه من آلام أحاطت بالأسرة الحاكمة، فقد كانت مناسبةً عظيمة بحضور سوزان مبارك، زوجة الرئيس المصري، كضيفة شرف، وبالطبع، لم يكن عدي مدعواً، لم يأبه عدي بهذا، لذلك قرر إقامة حفلة مناهضة في مكانٍ مجاور، حيث يفصل بين مسرحي الحوادث سياجاً واطئاً متألفاً من شجيرات، وردت التفاصيل الدقيقة لما حدث من لطيف يحيى، الذي، وبسبب ملامح وجهه وقسماته الشديدة الشبه بعدي، جُند كمثيل له السنة الماضية ليحل محله في المناسبات التي تستدعي حضور عدي، خصوصاً إن كانت تتسم بشيء من الخطورة، حيث أصبح فيما بعد، للحظة واحدة على الأقل، عضواً في حلقة عدي الاجتماعية، امتيازاً يدعو للريبة(١٨).

وطبقاً لحسابات عدي المزدوجة لما هو آتٍ من حوادث دراماتيكية تلك الأمسية، تراه باحثاً عن مواجهةٍ لم يكن يود الشروع بها أولاً، حيث طلب من «عادل عقل»، مطربه المفضل، الغناء بصوتٍ عالٍ مصحوباً غنائه بموسيقى واطئة، وعندما أسدل الليل أستاره، أصبح عدي مخموراً جداً، عقب خلطة الويسكي بالكونياك، وقرب حلول منتصف الليل، عمت أرجاء المكان دوي إطلاقات نارية منبعثة من جانب السياج الواطىء الآخر، كان مصدر العيارات النارية هو ججو، في عادة عراقية مألوفة للتعبير عن النشوة والانتصار، مطلقاً وابلاً من العيارات النارية في الهواء من بندقيته الآلية، كان هو الآخر مخموراً، وبناء على ذلك أرسل عدي أحد مساعديه ليطلب منه التوقف عن إحداث مثل هذا الضجيج.

عاد المساعد المرسَل مخبراً عدي بأن ججو لم يرفض التقيد بمطلب عدي في التوقف عن افتعال الضوضاء فقط، بل أرسل لك رسالة شفوية مفادها: «يقول كامل حنا بأنه يطيع أوامر الرئيس فقط»، اقتحم عدي، بصورة

حانقة السياج الفاصل شاقاً طريقه تجاه حنا، حاملاً سكينة الكترونية تعمل بالبطارية تدعى «العصا السحرية» حيث يستخدمها لقطف الأزهار، فبينما يحتسي كؤوس الخمرة، تراه يشغلها تارةً ويطفئها تارةً أخرى وبصورة عصبية جداً، مقطّعاً الفاكهة، غطاء المائدة، وحتى سيجارته، وعند ظهوره في الحفلة الأخرى، كان ججو واقفاً قرب الطاولة، ولا يزال ممسكاً ببندقيته الآلية بيد ومشط الذخيرة في اليد الأخرى، انفجر عدي في وجهه قائلاً: «اجلس»، جلس ججو لكنه عاد ويقول: «أنا أطيع أوامر الرئيس فقط».

اندفع عدي تجاه ضارباً إياه على أم رأسه مرتين بسكينه الإلكتروني، وفي أثناء تفاديه ساقطاً إلى الخلف، عاجله بضربة أخرى في رقبته، حينها سقط ججو على الأرض، محاولاً التقاط بندقيته التي سقطت من يده» لكن عدي ابتدرها ضارباً إياها برجله لإبعادها مطلقاً عليه رصاصتين من مسدسه، ثم أقفل راجعاً عبر السياج إلى حفلته، لكنه ترك الحفلة في الحال مقفلاً على نفسه في غرفة كائنة في بناية حكومية قريبة، اتصل أحد الضباط حاضري الحفلة هاتفياً بالقصر الرئاسي، ووصل صدام حسين مكان الحادث في غضون دقائق قليلة، مرتدياً سروالاً وقميصاً فقط، متنعلاً حذاءاً وبدون جوارب، وعند وصول عربة الإسعاف ـ صعد صدام العربة في الخلف مع ججو ناقلاً إياه إلى مستشفى ابن سينا، ولكن وطبقاً لرواية يحيى، شبيه عدي، كان ججو حينها ميتاً.

وفي هذه الأثناء إبتلع عدي قنينةً كاملةً من حبوب منومة، حيث نقل إلى نفس المستشفى، وبينما كان يُعمل له غسيل معدة، وصل صدام غرفة الطوارىء، دافعاً الأطباء جانباً، صافعاً عدي على وجهه. صائحاً: «سأريق دمك كما أريق دم صديقي!».

التجأت حينها ساجدة، خاشيةً من احتمال قيام صدام بقتل ابنها، إلى الملك حسين ملك الأردن، والذي كانت تربط وشائج وثيقة بالأسرة الحاكمة العراقية للعمل على إصلاح ذات البين في أوساط العائلة[١٩]، فقد اتصلت بالقصر الملكي في عمان، قالت بصوتٍ عالٍ، «لقد قتل عدي ججو، والآن

يريد صدام قتل عدي»، دون أن تخوض في التفاصيل، ومن دون أن يخبر أحداً بما حدث في بغداد، قاد الملك سيارته تجاه المطار محلقاً نحو بغداد، وكما روى الملك مؤخراً، فقد قضى والأسرة الحاكمة في العراق عدة أيام، «منهياً كل شيء على خير».

هدأ روع صدام، إما بسبب وساطة الملك حسين، أو توسلات ساجدة، أو عاطفته الأبوية التي طغت على حادث القتل، منع نشر حادث القتل إطلاقاً، ولا حتى بإشارة في الصحافة العراقية في حيثيات القضية، فقد أعلن بأن عدي أقدم على قتل ججو بصورة غير متعمدة، مضيفاً بأن عدي يقبع في السجن الآن منذ ما يقارب الشهر وقد حاول قتل نفسه ثلاث مرات، وخرجت وسائل الإعلام العراقية في اليوم التالي مناشدةً وملتمسةً من صدام إبداء نوعاً من الرفق واللين، عن طريق حملة صحافية منسقة من قبل الحكومة، أخيراً، شكلت لجنةً من ثلاثة أعضاء للنظر في حيثيات القضية ودراسة كافة جوانبها وقررت بتبرئة عدي من التهمة المنسوبة إليه، حيث غادر البلاد متوجهاً إلى جنيف ليحل ضيفاً على عمه برزان، لم يتحسن سلوكه بعد، فقد ألقي عليه القبض من قبل الشرطة السويسرية بتهمة حمله سلاحاً، طالبين منه مغادرة سويسرا.

أسدل الستار، في بغداد، من قبل الأسرة الحاكمة، على حادثة اتخاذ صدام خليلة وحادثة القتل في أم الخنازير، بصورة غامضة، فقد اتخذ عدنان خير الله، وزير الدفاع العراقي، جانب أخته في هذه المسألة، وتناقلت إشاعات عمت أوساط المجتمع البغدادي بأن هذا سيكلفه منصبه، لم تكن تلك الإشاعات كاذبة فقد كلفته حياته!! حيث لقى حتفه في حادث اصطدام طائرة مروحية السنة التالية، فطبقاً للرواية الرسمية للحادثة التي تفيد بأن الاصطدام حصل نتيجة عاصفة رملية، لكن اعتقد والده ـ خير الله ـ بأن وفاة ابنه حصلت في الوقت المناسب وأن صدام قد خطط لمقتله بوضع شحنة متفجرة على متن الطائرة المروحية، بينما أشار آخرون إلى أن صدام بريء من

هذه التهمة لوجود عاصفة رملية بالفعل ذلك اليوم.

وعلى الرغم من دعوة صدام لطفلي وزير الدفاع الراحل للعيش معه في القصر، فلم يكن أي فرد من عائلة خير الله، بالإضافة إلى والده متردداً في الاعتقاد بأنه قتل بإيعاز من صدام، (قد يكون هناك باعثاً آخراً لتخلص صدام من ابن خاله يكمن في ازدياد شعبيته أوساط المؤسسة العسكرية العراقية بالإضافة إلى المقدرة التي أبداها كقائد ميداني في الحرب مع إيران)، والآن ليس بالإمكان الفرار من بلاط الحاكم الذي يوجهوا إليه أصابع الاتهام في مقتل أخيهم، «عبدول» (ليس اسمه الحقيقي)[٢٠]، رجل أعمال عراقي صغير السن من عائلة هجرت العراق عقب اندلاع ثورة ١٩٥٨، شاهد الكثير من نزوات عدي ونزعاته العدوانية من خلال زياراته المتكررة إلى بغداد ذلك الوقت، «يُحمّل جميع أفراد عائلة خير الله صدام مسؤولية تدبير مقتل عدنان خير الله، ويكن له جميعهم بالحقد والبغضاء»، كما يستذكر، ومما زاد في أحزانهم وعمق مأساتهم، إرغام إخوة وزير الدفاع الراحل غير الأشقاء، لؤي ومعن ومظفر وكلان، على قضاء جل وقتهم برفقة عدي، فلم يجرؤ أحد على رفض دعوة موجهة من قبل الأمير، يحيل عدي على وجه الخصوص إلى لؤي، عاطفة تابعة من تشابه شخصيتهما الشريرتين، فعندما كان لؤي طالباً في المدرسة، أقدم على خطف أحد معلميه الذين أثاروا حفيظته وأزعجوه، موعزاً إلى حراسه الشخصيين بأن ينهالوا ضرباً على المثقف السيء الحظ حتى لفظ أنفاسه الأخيرة، ولكن حتى في أوساط الأسرة الحاكمة، يتمتع عدي وقصي فقط بحصانة قانونية، فعند اكتشاف صدام ما حدث، استدعى لؤي للمثول بين يديه في اجتماع عائلي، مؤنباً لؤي بشدة مقدماً على كسر يده بضربة من عصاه بينما تسجل كاميرا فيديو إجراءات الأسرة العادلة.

«جميعهم حيوانات» يقول عبدول ناعتاً أولئك الأشخاص الذين أقام معهم علاقاتٍ شخصيةً يوماً ما، على الرغم من ذلك، كان هنالك تسلسلاً هرمياً وسط هذه الغابة، فقد لاحظ عبدول مدى اتسام ـ أفراد عائلة خير الله

صغار السن ـ بالإرهاب شأنهم شأن ابن عمتهم عدي، «خصوصاً معن الذي يتصف بالضخامة والبدانة وبطء الفهم، حيث يستمتع عدي بإزعاجه، فعندما يكون عدي جالساً في الغرفة، على معن أن يبقى صامتاً وبلا حراك»، كان لعدي عدداً كبيراً من الأصدقاء، حيث يصحبهم قليلاً وينبذهم بعد مرور عدة أشهر. «حيث يشعر الأصدقاء المنبوذين بسعادة غامرة»، كما يستذكر عبدول.

كان عبدول نفسه مدركاً بمخاطر التقرب من عدي، لكن تحمل رجلِ الأعمالِ العراقي مشقة هذه العلاقة لتقيه رغبة عائلية في استرداد ممتلكات عديدة لهم في العراق» والتي أممت قبل سنوات، وكذلك عليه احتمال اتصالاته الهاتفية المفاجئة الباعثة في النفس الرهبة، في مكتبه في باريس طالباً منه المجيء إلى بغداد على جناح السرعة وفي أول طائرة متوجهة إلى بغداد، حيث يصف أسس علاقته مع عدي بكونها حسد المبتديء في إدراكه الضيق الأفق لذوي الثقافة الرفيعة من الغربيين، «فقد كان مؤدباً جداً ومضيافاً، وأعتقد أنه كان ينظر لي نظرة تعالي واحترام كوني نشأت في أوروبا، وقضيت معظم حياتي في الغرب، وكذلك لكوني ثرياً»، كما يشر عبدول، مضيفاً «بالطبع، كان أكثر ثراءً مني ـ فهو يمتلك كل العراق، لكن لم يبدو ذلك ذا أثر على علاقتنا، ودائماً ما كان يطلب رأيي في الأشياء».

تزامن هذا التبجيل والتوقير للذوق والثقافة الغربية بازدراء وتفاخر مماثل لأبناء شعبه، ففي أحد المرات وفي العام ١٩٩٠ بالذات كان عبدول قائداً لعربته بصحبة عدي في أحد شوارع بغداد عندما اجتازا بصبيين في سن العاشرة، يأكلا حبوب عباد الشمس ملقين بقشوره من أفواههم، «التقط عدي الهاتف واتصل بحراسه في العربة الخلفية بالنزول والاعتداء بالضرب على هذين الصبيين لاعتقاده بأنهم يبصقوا عليه!»، «ليست لديك أدنى فكرة عن حقارة العراقيين!» حدثني بنبرة مجادلة.

استعاد عدي عافيته بسرعة عقب عودته من سويسرا، وأعيد انتخابه

رئيساً للجنة الأولمبية التي استقال منها عقب مقتل ججو، منكباً على كتابة مقدمة للسيرة الذاتية لوالده، وقبيل أيام قلائل من غزو الكويت، كان عدي أحد أعضاء الوفد العراقي المفاوض الذي غادر إلى جدة في ٣١ تموز ١٩٩٠، لحضور الاجتماع الختامي المتسبب للكارثة مع الكويتيين، لكن طبيعة فهمه لما يدور حوله في العالم الخارجي كانت ضيقة الأفق، فقد كان عبدول برفقته في ذات اليوم الذي فرضت فيه الأمم المتحدة العقوبات الاقتصادية على العراق، عقب أربعة أيام من عملية الغزو، بادرني عدي حينها بالسؤال «في اعتقادك كم سيدوم أمد الحصار المفروض؟» أجبته بالرد بأنها «ستبقى مفروضة لأمدٍ طويل» ولكي أكون في موقف آخر من سطوته، بادرت مستدركاً، ربما لشهرٍ واحد»، رمقني عدي بنظرة تنم عن اتهامي بالجنون لردي الغير متوقع، قائلاً: «لا شك إنك تمزح ـ يومان أو ثلاثة على أقصى احتمال، هل تعتقد حقاً بأن شركات النفط العالمية ستدعمهم ليستمروا بفرض العقوبات أطول من ذلك» يشرح عبدول مضيفاً «أعتقد هو وأسرته بأن العراق هو مركز العالم، وبأن العالم لا يمكن أن يعيش بدون العراق ونفطه».

من المحتمل، مشاركة صدام ابنه الرأي ذاته، حيث أثبت أن ذلك الرأي خاطئاً بصورة باعثة على المرارة، فبعد مضي ١٨ شهراً، وبينما لا تزال العقوبات الاقتصادية قائمة، يرى عدي، شقيقه، وأصدقائه وهم يغنون ويتجاذبون أطراف الحديث جالسين في المطعم الوطني في فندق الرشيد، ربما كان اهتمام عدي المتسم بالحسد للعالم الغربي الغير قادر على الوصول إليه ـ هو الذي حث صديقه أحمد على دعوة الصحفيين الأميركيين، المتخلفين بعد مغادرة الآخرين المطعم، للقاء «الشبلين» كانت دعوةً لا تقلوم.

وعلى الطاولة، بدا عدي هو الشخص المهيمن، أما قصي، مرتدياً زياً غربياً، مزوداً انطباعاً عن صبي داخل حفلة رقص بقبضتين متعرقتين، تحدث بهدوء، محمر الوجه خجلاً، عن حضارة وادي الرافدين (، بينما

تراه مختلساً النظر بين الفينة والأخرى إلى أخيه الأكبر كما لو كان ملتمساً منه تقديم الاستحسان على ما يقوله، حيث توحي هيئة قصي بالطفولة، على الرغم من أنه أصغر من عدي بسنتين فقط، حيث تراه وبكل أدب منتزعاً من أخيه كلمة مدح على ما تحدث به، «لم يعد صغيراً الآن» قال أخيه الأكبر ضاحكاً «إنه يُدير كل أجهزة الدولة الأمنية».

لا يزال العالم الخارجي بالكاد مدركاً للقوة الجديدة القتالية والمتمثلة بقصي، ذو الطباع الهادئة، ودوره في أجهزة النظام القمعية، رغم اندماجه في أمور الأسرة الشخصية. حيث تقهر صورة صدام مرتدياً زي الشيوخ التقليدي ممتطياً صهوة جواده ومتقلداً بندقية محاطاً من جانبيه بولديه المحدقين بنظرات حادة كما لو كان حارسين شخصيين لوالدهم، فقد ورِث الابن الأصغر مهارة أبيه في الإدارة إضافة إلى اعتياده العمل القاسي، حيث ستنمو مسؤولياته التنفيذية في المستقبل القريب، فتراه وقد انيطت به مهاماً حيوية مثل التسبب بأحداث انتفاضة في أوساط الفصائل الكردية المتناحرة، توجيه وإدارة المعركة المتسمة بالمقدرة العقلية مع مفتشي اللجنة الخاصة، وقبل كل شيء، ترأس الحماية الشخصية لوالده.

لم يكن صدام، الخبير الداهية ذو الموهبة الإدارية، ليمنح عدي أية مسؤوليات رسمية مماثلة، لكن في الوقت الذي التقيته في المطعم الدولي في فندق الرشيد، كان قد سُمِحَ للابن البكر بإصدار جريدة يومية جديدة تُدعى «بابل»، إلماحة ضئيلة توحي بتوسع صلاحيات وسلطة عدي إلى ما وراء نطاق الامتياز المتواضع للجنة الأولمبية.

إنها الجريدة الوحيدة المستقلة في العراق». كما يصفها رئيس تحريرها بتفاخر واضح، فقد حققت نجاحاً باهراً كونها حديث الشارع البغدادي بسبب هجومها الواسع والعنيف على مسؤولي الحكومة (باستثناء والد صاحب الجريدة بالطبع)، تتصف هذه الجريدة بقوة كتاباتها المتطاولة

التي نالت من الوزراء، ليس بسبب كونها تمثل صوت عدي فقط، بل لكون انتقاداتها اللاذعة ممتعة وغير متسمة بالاحترام أحياناً! فقبل فترة وجيزة، أجرت الجريدة استفتاءً لقرار ترشيح الوزير الأكثر وسامة، حيث أسفرت عن فوز وزير الصحة فوزاً ساحقاً، فقد نشرت جريدة بابل وقائع وأحداث مثيرة حول الوزراء، شجب المتعاملون بالسوق السوداء، وفضح الأعمال المنجزة من مواد رديئة الصنع واستخدم في إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وكذلك كشفت الجريدة، قبل الأمسية المقامة في فندق الرشيد بفترة وجيزة، بأن جسر الجمهورية المار عبر نهر دجلة، أحد معالم بغداد الشهير والذي دُمر من جراء قصفه بقنابل طائرات قوات التحالف وأعيد بناءه بسرعة، يعاني انبعاجاً في مركزه. «تزودنا الحكومة بكل شيء، حتى بالمعارضة»، أشار البروفيسور جواد بمرارة، لكن بدت حملة الجريدة الشعواء خطوةً تمهيدية متسمة بالدهاء في تزويد العراقيين المتضررين بفعل الحرب بمتنفس عما يعانوه من تضخم مالي واقتصادٍ منهار. حيث يقدم إلى مكتب الجريدة الكائن في شارع فلسطين يومياً عشرات المواطنين العراقيين متقدمين بشكاواهم المتعلق جلها بطبقة الموظفين.

يبدو رئيس تحرير جريدة بابل ـ عباس الجنابي، جالساً أقصى الطاولة الكائنة في أحد زوايا المطعم، مدخناً بشراهة ومرتشفاً كؤوس الويسكي، حيث توجهنا بالسؤال عن عمله السابق قبيل تسنمه هذا المنصب في جريدة بابل، أجاب بأنه كان مراسلاً صحفياً خارجياً لوكالة الأنباء العراقية في هافانا، لم يقض وقتاً ممتعاً في كوبا، «بسبب عدم وجود الحرية الشخصية» كما يقول الجنابي.

تحول أطراف الحديث المتجاذب بيننا إلى الأخبار المتسربة من واشنطن فيما يخص عمليات وكالة المخابرات المركزية السرية الجارية «لإسقاط صدام»، حيث انضم «الشبلان» لمشاركتنا الضحكة النابعة من الأعماق التي طغت على أجواء الطاولة بخصوص هذه الملاحظة، المعلنة

حديثاً عن طريق الناطق الرسمي عن وزارة الدفاع الأميركية، والتي تفيد، بأنه هنالك «صدعاً في الحلقة الداخلية» المحيطة بصدام، والتي يمكن استغلالها عن طريق تقديم دعم أكبر للمعارضة الشيعية والكردية. «انظر»، قال عدي وقد ضاقت حدقتا عينَيه الواسعتين «تُعتبر مسألة شقنا وتصدعنا محض هراء»، مشيراً بسيجاره إلى أشخاص متحولقين حول الطاولة، قائلاً «الدي هنا شيعيان، وهنالك كردياً يعمل لصالحي»، الجنابي، شيعي منحدر من قبيلة متنفذة، وقد أومأ برأسه بصورة ترادفيه لكلام عدي، «الدي أسرة كبيرة» مضيفاً بتفاخر جلي «هناك مليونان منا». فهذا الشيعي، موالٍ مخلص للزمرة السنّية الحاكمة، كانت حالته المتسمة بتغيير تحالفاته على ساحة السياسة العراقية جديرة بالدراسة، فقد عمل، في بواكير عمله الصحفي، في جريدة تملكها أسرة البرزاني، القادة الدائميون للثوار الأكراد، أخيراً، وفي العام ١٩٩٨، فر الجنابي هارباً من العراق، محملاً بوقائعٍ حية تروي العادات البشعة لسيده عدي وأثار التعذيب الجسدي الذي قاساه على يديه.

لم تبدو على أي أحدٍ من المجتمعين حول الطاولة إنه يعاني من أية علامات مرضية من جراء الحرب والعقوبات الاقتصادية، «أمضينا فترة الحرب في مكانٍ خاص بسيادته [يعني عدي] في الريف العراقي»، أشار أحد الجالسين من زمرة عدي بصورة تنم عن جدية جلية، «محتسين الخمر ولاعبين الورق ومراقبين لصواريخ كروز وهي تمرق فوق رؤوسنا»، وترى الآن هذا المتحدث عاملاً في مجال «الاستيراد والتصدير» مع تركيا، وبعد مضي عدة سنوات، أبدى صدام امتعاضه من رفاق عدي سيئي السمعة، حيث بدا هذا جلياً تلك الأمسية في فندق الرشيد، فكل شخص من هذه المجموعة كان منتفعاً في طريقةٍ ما من علاقته بالأسرة الحاكمة، ويجلس بعيداً عن طاولة سيادته شخصان أرمنيان، أحدهما ممتلىء البطن وثملاً للغاية، والآخر ضعيف جداً وثمل أيضاً، كان الشخص الضعيف جواهري أسرة صدام الخاص، والذي كان يؤدي عملاً تجارياً مربحاً من جراء آلام ومعاناة العراقيين

البسطاء المرغمين على رهن حليهم لشراء ما يسد رمقهم من طعام ومواد استهلاكية ضرورية أخرى، أما هاروت، رفيقه الضخم الجثة، كانَ خياط صدام الخاص، حيث ترى المجموعة تُثني عليه وتنعته بـ«الفيلسوف»، طالما أن الحديث تغيرمجراه صوب أميركا، تسائل هاروت، مرسلاً يده البدينة فوق شعره الفضي، قائلاً: «هل تعرف هوارد هيفس؟ حسناً، أنت تعرف من هو أليس كذلك؟ وهل تعرف الأميركي الآخر الذي يعمل معه؟ إنهما يمتلكا كازينوهات ضخمة أليس كذلك؟» وعندما كان الرد بالنفي، صاح مبتهجاً «كيف لي أن أعرف عن أميركا أكثر منك؟ لا شيء من المافيا [الأرمينية]، إذا احتجت إلى أي مساعدة، فالمافيا ستساعدك»، متأملاً في الأيام السعيدة التي قضاها في لاس فيغاس. «ما اسم هذا الشخص، هل تعرفه؟ لايبراس! آه، كان شخصاً جيداً» التفت هاروت إلى ابن صدام الكبير «هل تعرف لايبراس، لاس فيغاس؟» «كلا»، أجاب عدي بنظرة محدقة كسولة، «أنا أعرف انجيلبرت هوميرونيك فقط».

سيكون سلوك عدي الشائن وسمعته السيئة، من الصعب نسيانه، حتى في خضم هكذا محادثة سريالية (فوق واقعية)، والتي توحي بأن هكذا صحبة خطيرة جداً، فعلى الرغم من سلوكه وأخلاقه المشينين، المميزة لأخيه ورفاقه أيضاً، فقد بقي دمثاً وكيّساً، وردت الحالة المعبرة عن حالة البلد العراقية، على هيئة ضابط أمن شاب الذي دخل المطعم شبه الفارغ متبختراً. وفجأةً، وبعد أن ميز هويات الجالسين إلى الطاولة الكائنة على أحد زوايا المطعم، فر على عقبيه مندفعاً خارج المطعم.

غالباً ما استغل عدي جريدته في مهاجمة وزراء الحكومة الكبار، وفي غضون السنوات القليلة القادمة، ازداد عدي من كثافة آرائه ليضطلع بأمورٍ أكثر رعباً وهولاً، مصطدماً آخر الأمر بأفراد أسرته الكبار، وكذلك تراه مشتركاً مع السياسيين العراقيين البارزين الآخرين؟ لأكثر من كونه تأثيراً سياسياً فقط، بالنسبة لعدي، كان الجشع عنصراً متعالاً ومرادفاً لأهمية السلطة، ومن وراء

سحابة دخان سيجاره، شرع عدي في معالجة أحد الجوانب التي يؤسف لها في مسألة تدمير الاقتصاد العراقي بفعل الحرب والعقوبات الاقتصادية، بكل ما يحمله هذا الوضع الراهن، لا زال هنالك العديد من الأعمال التجارية كي تمارس، وها أنذا مؤد بعض الأعمال التجارية».

كان متواضعاً جداً، كانت الجريدة بالنسبة له هي بارجة الأميرال الخائضة في غياهب أمواج امبراطورية العمل المتنامية، وكذلك تراه مهيمناً على تلفزيون بابل، نقليات بابل، فنادق بابل، ومؤسسة تعليب بابل، تمكن أفراد الزمرة الحاكمة، عندما كان العراق مصدراً للنفط ، من جمع ثرواتٍ طائلة عن طريق الحصول على عمولات من جراء العقود التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات التي عملوها مع الشركات الأجنبية، والآن الحكومة معدمة، لذلك ترى عدي، حسين كامل، والآخرون الذين استغلوا عضلاتهم السياسية والأمنية في السيطرة على احتكار تجارة استيراد المواد الاستهلاكية مثل المواد الغذائية والسجائر، بالإضافة إلى التجارة المربحة في تهريب النفط في شاحنات عبر المنطقة الكردية.

أوجز عبدول أعمال عدي التجارية، عن طريق خبرته التي جناها من خلال اقترابه من عدي، «يُطالب بنسبة ٥٠٪ من دون مالٍ مستثمر»، حيث تركه غير مكره، كانت فترة علاقته الذهبية بعدي في العام ١٩٩٠، قبل غزو الكويت، في ذات الوقت الذي اتبعت فيه الحكومة العراقية سياسة إتاحة الفرصة للأعمال التجارية الخاصة، ولكن حتى مع دعم صديقه المتنفذ، فشل عبدول في استعادة أملاك عائلته أعمالها التجارية؛ «لم ننجح» شرح عبدول الموقف مضيفاً «لأن كل مشروع صناعي أو مقاولة تقع في سلطة صلاحيات حسين كامل، ويريد كامل الاستئثار بالعمل التجاري لصالحه، ففي غضون عدة سنوات، لم يكن حتى عدي قادراً على القيام بعمل تجاري مناهض لكامل».

كان ذلك قبل الحرب، فبعد الكوارث التي حلت بالعراق بعد العام ١٩٩١، أطلق له والده العنان بتولي مسؤوليات سياسية كبيرة، حيث استغل

عدي منصبه الجديد لتنافس على أساس أرضية مساوية مع كامل الذي لا يمكن مهاجمته في ذلك الوقت، والذي استاء بطبيعة الحال من تعدي عدي على سلطاته، ففي مساهمته في نمو سلطة ابنه البكر، فقد كان صدام مساهماً بصورة أو بأخرى في تفاقم التوترات داخل الأسرة الحاكمة، كان تطوراً ينذر بالتشاؤم.

مع ذلك، تزايدت قوة عدي بثبات متزامنةً مع توسع مطامحه، وبحلول شباط من عام ١٩٩٤، هاجمت جريدة بابل عمه وطبان، وزير الداخلية ذلك الوقت، لفشله في الحؤول دون حدوث سلسلة من عشر هجمات إرهابية بالقنابل «ناجحة للغاية» في بغداد خلال السنتين الماضيتين حين أشارت جريدة بابل، لمرتين أو أكثر، بصورة مفترية بأن بغداد قد هوجمت هذه الفترة أكثر مما هوجمت خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية[٢١]، وبحلول آذار ١٩٩٤، عُين عدي قائداً لمنظمة جديدة «اتحاد الصداميين»، حيث أدرج فيه جميع المسؤولين وضباط الجيش من ذوي الرتب العالية، حيث يحمل أعضاؤه هويات خاصة، ويتمتع حاملها بصلاحيات تدر على حاملها بالفائدة من زيادة المرتبات إلى سهولة الحصول على قروض خاصة والحق بمقعد دراسي أي جامعة بصرف النظر عن العمر أو المؤهلات، وأدرج فيه في الحال ٢٥,٠٠٠ عضو، معظمهم من أوساط المؤسسة العسكرية، وفي نهاية السنة، أحدث الاتحاد ميليشيا قوية خاصة قوامها ١٥,٠٠٠ فرد تُعرف بفرقة فدائيي صدام أو مغاوير صدام، تُقاد أيضاً بواسطة عدي، إذاً، أصبح لديه قوة أمن خاصة به، وهو الحقل الذي كان محظوراً إلاّ على أخيه في السابق، فالفدائيون، معظمهم صغار السن الأشداء، غالباً ما يقودوا عربات شحن صغيرة «بيك اب» وعلى ظهرها أسلحة أوتوماتيكية ثقيلة، تجوب شوارع بغداد، مذكرةً زائري بغداد برجال الميليشيات في لبنان والصومال.

في ربيع عام ١٩٩٤، أخذ عدي على عاتقه مسؤولية إضافية كمشرف على جميع وسائل الإعلام العراقية، ومن مركز قيادته، تراه مشجعاً حملة النقد الهوجاء التي شُنت على سلطات الحكومة التنفيذية متهماً إياها بالإهمال

وعدم الكفاءة وتجاهلها حكمة «الرفيق القائد في إدارة الأمور، وعلى وجه الخصوص، كالَ جل الإهانات ضد رئيس الوزراء سيء الحظ، وأحد البعثيين المحنكين، يُدعى أحمد حسين (لا يمت بصلة إلى القبيلة الحاكمة) لفشله في الوقوف ضد الانهيار السريع للعملة المحلية.

طرد حينها أحمد حسين من منصبه كرئيس للوزراء في شهر مايس عام ١٩٩٤، وتقلد صدام حسين المنصب بنفسه، مخبراً العراقيين بأنه سيعمل المستحيل «لتبديد الظلام واليأس ويزرع الأمل في نفوسهم»، حيث خاض الرئيس/ رئيس الوزراء/ غمار المعركة الجديدة عن طريق إعطاء انطباع مؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة لتحقيق أغراضه السياسية والاقتصادية شارعاً بتنبيه الوزراء «غير المرضى» إلى ضرورة احترام الوقت «وعليهم التواجد في وزاراتهم عند الساعة الثامنة صباحاً، ولا أريد مزيداً من الأعذار».

كانت أمور العراق تسير بصورة جيدة في غضون المرحلة التي عملت الدقة والوضوح الرسميين والحرص على الشكليات فرقاً، حيث انعكس انهيار الاقتصاد بالسقوط المفاجيء لقيمة الدينار العراقي، على الرغم من دور صدام الفاعل، من ١٤٠ نسبةً للدولار بداية العام ١٩٩٤، إلى ٧٠٠ نسبةً للدولار في كانون أول، وبدت بغداد وكأنها سوقاً ضخمةً للسلع الرخيصة والمستعملة حيث تجد الناس مقبلين على بيع سلعهم وأثاثهم المنزلي، وخفضت الحصص التموينية الشهرية الهزيلة.

وفي هذه الأثناء بدا عدي منطلقاً من قوة إلى قوة، حيث عززت علاقاته التجارية المربحة مع المهربين، بالإضافة إلى علاقاته مع الشخصيات المؤثرة في منطقة كردستان، من موقعه «التجاري»، بينما بدا الانهيار واضحاً على العلاقات التجارية الخاصة بحسين كامل، والتي كانت سائدة للسنوات القليلة الماضية.

قد يبدو علو كعب عدي ضربة قاسية بالنسبة لصدام، المؤثر البارع في

السياسات الداخلية العراقية، ولكن باستخدام ابنه في تحجيم سلطة أفراد الأسرة الحاكمة الآخرين، فقد جازف صدام بالمخاطرة بتمزيق وشائج البيت الحاكم، المشهور فيما مضى بتماسكه، إلى أشلاءٍ صغيرة، فقد أثار الاستخدام السيء للصلاحيات المخولة له واستغلاله للاستحسان الذي ظفره عدي من والده أسوأ أزمة سياسية تحل بالبلد منذ أيام الانتفاضة.

وفي هذه الأثناء، وعلى جبال المنطقة الشمالية الوعرة في العراق وبعيداً عبر أعالي البحار في واشنطن، أمعن أعدائه الأقوياء النظر ومفكرين ملياً في توجيه هجمات جديدة إلى صرح حكم صدام.

الهوامش

(١) مشهد في المطعم الوطني: ليزلي واندرو كوكبيرن، «حليف صدام الأفضل» دار الغرور، آب، ٩٢.

(٢) ترقيع صورة صدام: فؤاد مطر، صدام حسين: الرجل، الضرورة، والمستقبل (لندن: مركز العالم الثالث، ٨١).

(٣) «الأصول الكريمة»: لمخطط ممتاز يظهر العلاقات بين صدام حسين، آل ابراهيم، وآل مجيد، راجع فالح ا. جابر، (أيلول ١٩٦٦).

(٤) صحة علي حسن المجيد: لقاء صحفي أجري من قبل اندرو وباتريك كوكبيرن مع اللواء وفيق السامرائي، لندن، ١٢/ ٤/ ٩٨.

(٥) «ما هو هذا الرقم المبالغ فيه؟»: جوناثان راندل، «عقب هكذا معرفة، ما هو الصفح؟» (نيويورك: فارار، ستراوس وغيركس، ٩٧) ص٢١٢ ـ ٢١٤.

(٦) حسين في كربلاء: جريمة حسين كامل الحقيقية في كربلاء، بصرف النظر عن إعدامات المتمردين الجماعية، كان عليه تدمير الكثير من المدينة القديمة. هنالك ضريحان مقدسان في كربلاء، أحدهما يحوي قبر الإمام الحسين والآخر أخيه العباس. الشهيدان البارزان في اعتقاد المذهب الشيعي، واللذان استشهدا في واقعة كربلاء في العام ٦٨٠ بعد الميلاد. يبعد الضريحان عن أحدهما الآخر مسافة ٥٠٠ يارده في العام ١٩٩١، دمر الجيش العراقي، بقيادة حسين كامل، بصورة منتظمة جميع المباني الممتدة بين الحرمين. والآن هو عبارة عن حديقة عامة.

(٧) حسين كامل الذي لا يتعاطى المسكرات: لقاء صحفي مع عبد الكريم الكباريتي، وزير الخارجية الأردنية ورئيس الوزراء السابق، عمان، ٣/٩/٩٨.

(٨) «لا يذهب إلى المكتب»: حسين كامل، مؤتمر صحفي، ١٢/٨/٩٨، تقرير تبث من شبكة «بي. بي. سي» الإخبارية ضمن مختصر فترات الأخبار العالمية، ١٤/٨/٩٨.

(٩) برزان: لقاء صحفي مع برزان ابراهيم التكريتي، صحيفة الحياة، تُرجم في ميدايست ميرور، ٩٥/٨/٣١.

(١٠) «بصورة شرعية فقط»: نفس المصدر.

(١١) «الأشخاص الخونة والقادرون»: صدام حسين، رسالة موجهة إلى الشعب العراقي، ٩٢/٨/٣٠، ص١٦.

(١٢) صدام يعتذر عن قانون الإصلاح الزراعي: صحيفة لي موند ديبولو ماتيك، أيلول، ٩٦.

(١٣) فالح جابر: «لماذا فشلت الانتفاضة: فالح جابر» العراق منذ حرب الخليج، المحرر، فران هازلتون، (لندن: مشورات زيد، ٩٤)، ص١١٥.

(١٤) تحدث عن هذا عندما كان ابن السادسة عشرة: مطر، نفس المصدر، ص١٦.

(١٥) «ديت اختبارات الدخول الأولية»: ليزلي واندرو كوكبيرن. نفس المصدر.

(١٦) خروج إلى غرفة التعذيب: معلومات زودت من قبل شارلي غلاس، شبكة «أي. بي. سي» الإخبارية، من لقاء صحفي أجري مع اللواء حسن النقيب، ٩١/٣/٢١.

(١٧) عدي يأخذ زمام المبادرة: لقاء صحفي مع وفيق السامرائي، لندن ٩٨/٣/١٢.

(١٨) لطيف يحيى والرواية المزدوجة لمقتل ججو: لطيف يحيى وكارل وندل، كنت ابناً لصدام (نيويورك؛ آركيد، ٩٧) ص١٦٢ ـ ١٧٣.

(١٩) الملك حسين بوصفه مصلحاً: لقاءات صحفية مع مستشار الملك السابق، عمان، ٩٣/٢/٢١.

(٢٠) عبدول: لقاء صحفي مع «عبدول» واشنطن، ٩٨/٨/٢٠.

(٢١) تفجيرات إرهابية في بغداد: مسح حديث لمنطقة الشرق الأوسط، المجلد الثامن عشر، ٩٤، ص٣٢٧، أوردته صحيفة بابل، ٩٤/٢/٢.

الفصل السابع

مكيدة في أعالي الجبال

في العاشر من تشرين أول ١٩٩٤، احتشد في يوم كولومبوس، مجموعةٌ من المسؤولين الكبار في غرفة العمليات في البيت الأبيض، مسرح الحوادث التقليدي للمناقشات الملحة والسرية التي تتعلق في شؤون الأمن القومي، فقبل أيام قلائلٍ فقط، أحيطت الحكومة الأميركية علماً بتحريك صدام حسين وحداته العسكرية تجاه الحدود الكويتية، ومرةً أخرى يبرهن الرئيس العراقي قدرته في تصدر العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام العالمية، مفسداً على المسؤولين الكبار عطلة نهاية الأسبوع، وحاثاً على ضرورة اتخاذ تحركات سريعة للوحدات العسكرية، الطائرات المقاتلة، والبوارج الحربية.

آخر مرة حرك فيها صدام قواته تجاه الكويت كانت قبل غزو عام ١٩٩٠، حيث لم يعمل جورج بوش شيئاً حيال تلك الحادثة، وبصورة طبيعية، كان بيل كلينتون مصراً على تجنب ارتكاب نفس الخطأ، وبالتالي كانت القوات الأميركية على أهبّة الاستعداد، من مستعمرات الولايات المتحدة وحتى المحيط الهندي، وكذلك ألغى الرئيس الأميركي رحلة تخص حملته الانتخابية إلى نيو مكسيكو شارعاً بدلاً من ذلك إلى مخاطبته الشعب

الأميركي بأسلوب عسكري، معلناً، بأنه سوف لا يُسمح لصدام حسين «بتحدي إرادة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي»[1].

لم يكن الاجتماع آنف الذكر في غرفة العمليات متعلقاً بتحرك القوات الأميركية ذائعة الصيت، بل اجتمعوا لمراجعة التقدم في الجهود السرية المبذولة للتخلص من مشكلة صدام حسين وإلى الأبد، وعودةً إلى نيسان من العام ١٩٩١، (راجع الفصل الثاني)، باشرت إدارة بوش في اتخاذ ستراتيجية ذات مسارين تجاه العراق: تطويق صدام بالعقوبات الاقتصادية بينما تعمل وكالة المخابرات المركزية بتحفز على إسقاطه، فلم تغير إدارة الرئيس كلينتون طريقة بوش في التعامل مع المسألة العراقية بصورة أساسية (بصرف النظر عن الإشارة المرتجلة من قبل حملة كلينتون الدعائية، والتي أنكرت سريعاً، إلى حقيقة كون العلاقات الطبيعية مع صدام ممكنة)[2]، في الإبقاء على العقوبات الاقتصادية أطول مدة ممكنة، في عام ١٩٩٣، أعلن رئيس الوزراء آل غور عن خططٍ تجد في طلب الأمم المتحدة المتعلق بجرائم الحرب المرتكبة من قبل النظام العراقي، على الرغم من أنه لم يتوارد إلى الأسماع أي شيء إضافي عن هذه الفكرة مطلقاً، فعندما برزت إلى الوجود تفاصيل عن مخططٍ خططت له عناصر جهاز الأمن العراقي، والتي كانت على علاقة بعصابة تهريب ويسكي، يستهدف اغتيال الرئيس الأميركي السابق جورج بوش أثناء زيارة ينوي القيام بها إلى الكويت في العام ١٩٩٣، حيث أطلق كلينتون من جرائها ٢٣ صاروخاً من نوع كروز على مركز قيادة المخابرات العراقية في بغداد، منحرفاً أحدها ضالاً عن طريقه ومودياً بحياة الفنانة العراقية البارزة، ليلى العطار.

أعاد كلينتون، بصورة سرية، التأكيد على تعليمات الرئيس بوش إلى وكالة المخابرات المركزية فيما يتعلق بمسألة عزل صدام، وعودةً إلى العام ١٩٩١، وافقت الوكالة، في عملية بحثها عن الآليات الممكنة لتحقيق هذه المهمة، على خدمات أحمد جبلي، المليونير العراقي المنفي والذي أسدل

الستار على أعماله المصرفية عقب انهيار مصرفه الأردني في خضم اتهامات بالاحتيال والافتلاس، وبحلول السنة التالية، أصبح الجلبي الروح المحركة لمنظمة مشتملة على مجموعات عراقية معارضة تُدعى بحزب المؤتمر الوطني العراقي، متعهدة بالإطاحة بنظام صدام وإنشاء نظام حكم ديمقراطية في العراق، وبصورة مجهولة لأغلب المنضوين تحت لواء حزب المؤتمر الوطني العراقي (بصرف النظر عن الجلبي) يتم الانفاق على المنظمة بواسطة وكالة المخابرات المركزية، حيث استثمرت معظم هذه الأموال ـ أكثر من ٢٣ مليون دولار في السنة الأولى فقط ـ بالقيام بحملة دعائية مناهضة لصدام موجهة إلى داخل وخارج العراق ومُصممة بصورة جزئية لصرف اهتمام المجتمع الدولي عن المعاناة الناجمة من جراء العقوبات الاقتصادية، وكانت هذه الحملة مُتعاقد عليها من الباطن مع جون روندون، متخصص في العلاقات العامة وذو اتصالات وعلاقات قوية وممتازة.

بينما أحيطت العلاقة المنشأة بين الوكالة وحزب المؤتمر الوطني العراقي بسريةً متناهية ترى عبارات الدعم والمساعدة العلنية للتحالف المعارض على درجة عالية من الأهمية؛ عراقي ديمقراطي مع حكومة تمثل جميع المذاهب والقوميات، كان من بين الأعضاء المؤسسين أفراد وجماعات من تيارات معارضة سياسية عراقية أخرى، فقد ضم بعض العناصر الإسلامية البارزة من أمثال المبعد الشيعي محمد بحر العلوم بالإضافة إلى بقايا من الحزب الشيوعي العراقي صاحب القوة والنفوذ سابقاً، من أمثال اللواء العسكري السابق والسفير حسن النقيب، وجماعة الأحرار من أمثال ليث كبه، المهندس المدني الذي جاب معظم أرجاء الولايات المتحدة في العام ١٩٨٨ في جهدٍ فردي مشهود وذلك للفت أنظار المجتمع الدولي إلى مذبحة حلبجة، كان من أكبر وأهم الجماعات النضوية تحت لواء حزب المؤتمر الوطني العراقي هي الأحزاب الكردية، والتي تعتبر الجماعات الوحيدة ذات القوة العسكرية المميزة والتي عملت فيما بعد تحت إمرة الحزب.

ترى معظم الذين التمسوا الدعم لهذا الحزب قد قضوا جلّ حياتهم في عمل سياسي معارض لصدام والنظام البعثي، شغل البعض منهم، فيما مضى، مناصباً عُليا في النظام البعثي قبل جذبهم إلى قوى المعارضة العراقية، فقد وجد العديد من المجموعة الأخيرة ملجئاً في جماعة تُدعى الوفاق الوطني العراقي، حيث وجد الوفاق نفسه مندمجاً مع حزب المؤتمر الوطني العراقي في العام ١٩٩٢، لكنه ومنذ البداية شرع في متابعة جدول أعماله الخاص به.

تيقن الجلبي ورفاقه بأن الطريقة المثلى للإطاحة بنظام صدام تتم من الداخل، عن طريق تفويض قاعدة قوة الدكتاتور وانطلاقاً من كردستان المحررة وباستغلال وسائل الإعلام مثل الدعاية المناوئة وتشجيع ارتداد المسؤولين في النظام والفرار من الجيش، كانت تلك عملية سياسية بحتة بصورة رئيسية، كما أقرت من قبل وكالة المخابرات المركزية، فطالما ألزم حزب المؤتمر الوطني العراقي نفسه وحددها بدور المعارضة الديمقراطية لصدام وتشجيع الاستياء الشعبي، كان المتفقون سعداء جداً، حيث قوبلت معظم مبادرات حزب المؤتمر الوطني العراقي المتسمة بالكفاح بترحيب يكتنفه البرود والفتور من قبل واشنطن.

وبالتالي، وبرغم حقيقة كونه مدرجاً على جدول مرتبات الوكالة، لم يكن الجلبي يشعر بالخجل فيما يتعلق بتشجيع آراءه وجدول أعماله، ففي تشرين الثاني من العام ١٩٩٣، توجه مسافراً صوب واشنطن لغرض الكشف عن خطة طموحه تهدف إلى إثارة التمرد في أوساط الوحدات العسكرية المنتشرة في كافة أرجاء العراق، والتي تنتشر بدورها في بغداد وتعمد إلى إسقاط صدام، متوجهاً بالحديث إلى المسؤولين من وكالة المخابرات المركزية، إدارة الدولة، ووزارة الدفاع الأميركية، في فندق كي بريدج ماريوت (منتجع مفضل للحراسة الاستخباراتية)[٣]، قدم الجلبي تفاصيلاً دقيقة للمخطط المتسم بالمغامرة محدداً الدعم الذي يراه ضرورياً من الولايات المتحدة للمباشرة بتنفيذه، عاد بعدها مقفلاً إلى وطنه بانتظار الرد، ولم يكن هناك أي رد.

كان العائق الوحيد في خطة الجلبي الجريئة، بقدر ما هو متعلق بواشنطن، وعلى وجه التحديد، هو مسألة الدعم الأميركي، فأي وحدة عسكرية عراقية مرتدة ستلقى بالتأكيد رد فعل عنيف وقاسي من جانب صدام، فعلى الرغم من كون معظم وحدات الجيش العراقي مفككة وغير موالية لنظام الحكم، ترى صدام من جانبٍ آخر يعتمد بشكلٍ أو بآخر على وحدات الحرس الجمهوري الحديثة التسليح، لذلك تتطلب مقاومة الهجوم المعاكس المساعدة من وزارة الدفاع الأميركية على شكل دعم جوي، ولكن ترى وحدات الجيش الأميركي مترددة جداً فيما يتعلق بتورطها في القتال داخل العراق.

«سأمضي إلى رئاسة الأركان المشتركة وأخبرهم إذا تمكنت من تحديد الوحدة العسكرية المستعدة للتمرد، هل ستتبنوها؟». ويتذكر أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية المشمولين في عملية العراق، لم يكن الجواب بالنفي ولا بالإيجاب، وإنما كان وعلى الدوام «سنتصل بك لاحقاً».

لم يقتصر الاعتراض على مبادرة الجلبي العظيمة على القوة العسكرية الأميركية. وطبقاً لما أبداه فرانك أندرسون، الذي شغل فيما بعد رئيس شعبة الشرق الأدنى (يُشار إليها باللغة العامية في لانغلي بـ«أن، أي») في مديرية عمليات الوكالة السرية، الذي اعتقد في ذلك الوقت بأن حزب المؤتمر الوطني العراقي يشكل «إمكانية انبثاق مشكلةً أخرى لصدام، في واقع الأمر، مشكلة عويصة وجدية»[٤]، ولكن ليس أبعد من ذلك، يتوق صانعو القرار ومن أعماقهم إلى التوصل إلى حلٍ سلمي، عن طريق انقلاب من داخل القصر والذي سيستبدل صدام برجلٍ قويٍ آخر أكثر اعتدالاً ومستعد لإبداء أي نوع من المساعدة، فقد أعلن الرئيس بوش، منذ ذلك الحين، نتائج أبحاثه في مايس ١٩٩١، حيث كانت الوكالة تترقب ويلهف إلى شخص أو أشخاص لديهم القدرة على تنفيذ مثل هكذا انقلاب، وفي صيف عام١٩٩٤، بدا الأمل قد أزهر وأتى أكله في صدور بعض مسؤولي الوكالة بأن القرار قد يكون في المتناول.

لم يكن المقترح غير واقعي إجمالاً، وكما شاهدنا، حيكت سلسلة من المؤامرات ضد صدام ومن قبل ضباط ينتمون إلى قبائل مسلمة سنّية، من أمثال الجبور والدليم، والتي دعمت النظام بصورة تقليدية، حيث اكتشفوا جميعاً وقد عوقب المتآمرون بقسوة، لكن في حال تمكنت الوكالة من الاتصال بالمجموعة المناسبة وفي الوقت المناسب، يمكن أن يكون الانقلاب حينها ناجحاً، لكن ولسوء الحظ، كانت نقطة اتصال وكالة المخابرات المركزية الوحيدة بالمعارضة العراقية في الخارج، وهم أنفسهم يقبعوا تحت مراقبة دقيقة من أجهزة مخابرات صدام.

أياد علاوي، قائد الوفاق، شخصية جذابة واضحة ولديه موهبة في التأثير على مسؤولي المخابرات، فقد أقام منذ أمدٍ طويل علاقات حميمة مع جهاز المخابرات البريطانية «MI-6» كونه وكيلها القديم والمدلل، «دائماً ما يقع البريطانيون في غرام الآخرين» يعبر أحد ضباط وكالة المخابرات المركزية المشمولين في عملية العراق عن زملائه عبر المحيط الأطلسي، «إنهم رومانسيون وما يثير السخرية هو تميز المخابرات البريطانية بنفس الشيء».

منذ العام ١٩٩٤ وصاعداً، شرع علاوي في عقد سلسلة من اللقاءات المكثفة مع أصدقائه البريطانيين في لندن وفي مختلف المنتجعات السياحية على الشاطىء الجنوبي لانجلترا، حيث بدت الأنباء التي قدمها في تقاريره والتي حصل عليها عن طريق اتصالاته في العراق حاملةً في ثناياها توقعات مثيرة لاحتمال حصول اضطراب في صفوف المناصب العليا في المؤسسة العسكرية العراقية، كل «ذلك ضرورياً»، مذكراً محدثيه المتلهفين، «ويكون ذا دعم» وفوق كل ذلك، أموال الدعم اللازمة من الخارج. حررت «MI-6» هذه الأنباء إلى أبناء عمومتهم» في مقر وكالة المخابرات المركزية في لندن، والذي أثار بدوره مسألة جدارة حزب الوفاق الوطني العراقي في أوساط لانغلي وضرورة التعاطف معه.

كانت هذه، إذن، خلفية الاجتماع المنعقد في البيت الأبيض في يوم كولومبوس عام ١٩٩٤، كان من ضمن المسؤولين الكبار المجتمعين في غرفة العمليات بيتر تارنوف، سكرتير الدولة المساعد للشؤون السياسية في جورج تينيت، مدير مجلس الأمن القومي لشؤون المخابرات، مادلين أولبرايت، ممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، والأدميرال ديفيد جيريميا، رئيس هيئة رئاسة الأركان. حيث عقدوا هذا الاجتماع المختصر للاستماع إلى ما أنجزته الوكالة خلف خطوط العدو.

كان رئيس المفاوضين لوكالة المخابرات المركزية، المدير المفوض للعمليات، والرجل المسؤول عن عمليات وكالة المخابرات المركزية السرية، تيد برايس، خريج جامعة «بيل» وأحد جنود البحرية الأميركية السابقين، كان برايس رجلاً يؤثر في الناس بيسر، شأنه شأن العديد من المسؤولين الذين تقلدوا المناصب العليا في مديرية إدارة العمليات في الثمانينات، وكان كذلك خريج يُسمى ببرامج «اللغات العسيرة» ـ العربية والصينية، حيث كان برايس متخصصاً في اللغة الصينية ويتكلم اللغة الماندرينية بطلاقة، فلا يشك أحد أو يجادل في مسألة كونه ذكياً جداً، على الرغم من أحد زملائه يصفه بأنه «سريع الفهم لكنه ليس حكيماً»، وكان طموحاً جداً، واضعاً نصب عينيه الوصول إلى المنصب السري «للدو، Do» قبل تسنمه إياه بفترة طويلة في شهر كانون الأول من العام ١٩٩٣، يتذكر أحد الرؤساء السابقين لإحدى وكالات المخابرات الأميركية برايس ذي القامة القصيرة، والشعر الرملي اللون، بكونه «جذاباً جداً، بقدر ما كان سياسياً ومحترفاً»، قدم برايس، بذلك التفضيل قديم العهد في البيت الأبيض الخاص بانقلاب «رصاصة الرحمة» عن طريق مجموعة من الضباط الصفوة من المذهب السنّي، والتي ستستبدل بدورها صدام بدون تزعزع كلي لنظام السياسة العراقية، وكان من الطبيعي أن يراقب برايس عن كثب اتصالات وكالة المخابرات المركزية الكامنة في نطاق هذه الدائرة.

الشيء المهم في هذا الموجز، كما خطط برايس من قبل، مخطط يصور شبكة الوكالة داخل نظام صدام، مليئاً بأسماء المسؤولين من المؤسسة العسكرية العراقية، المخابرات، والمناهضون الأساسيون لنظام الحكم العراقي، فقد عُملت بالتأكيد في هيئة لافتة للنظر، «تبدو الطريقة التي عُرضت بها الأسماء على المخطط» يتذكر أحد المسؤولين[٥]، «وكأنه [صدام] قد أحيط به».

على أي حال، وبالمقابل اعتقد المسؤولون في وكالة المخابرات المركزية في مركز القيادة في لانغلي بأن صورة الانشقاق في صفوف المؤسسة العراقية العليا ولدت انطباعاً عظيماً عن طبيعة علاقات وكالة المخابرات المركزية داخل العراق عما كانت عليه سابقاً، في حقيقة الأمر، «فإذا قلت لدينا اتصالات مباشرة بهذا وذلك» يتذكر نفس المسؤول «يختلف عن شخص يعبر الحدود مورداً أخباراً مفادها أن ابن عمي علي يكره صدام ويريد إسقاطه». حيث أدرج العديد من الأسماء على هذا المخطط على غرار الطريقة الثانية».

لم يكن برايس الشخصية المهمة الوحيدة من الوكالة من بين الحضور، فترى يجلس إلى جانبه فرانك أندرسون، الرجل الذي أوعز إليه جورج بوش «بخلق الأجواء الملائمة» لإزالة صدام حسين قبل ما يقارب الثلاث سنين ونصف، أي منذ ذلك اليوم الذي دون فيه بصورة مستعجلة توجيه بوش «أنا لا أود هذا»، حيث لم يتخلَ أندرسون عن تشاؤمه المتعلق بإمكانية الإطاحة بصدام بواسطة أي نوع من العمل السري. فقد أبدى، في حقيقة الأمر، اهتماماً ضئيلاً بالتفاصيل اليومية الواردة، «سيكون فرانك مصدر عون، إن كانت لدي، على سبيل المثال، مشكلةً ما مع إدارة الدولة، لكنه كان في الغالب منهمكاً ومشمولاً في معاهدة السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي كانت جارية ذلك الوقت» يتذكر أحد مرؤوسيه السابقين، «فهو لم يبحث بالتأكيد في أي من المذكرات الخاصة بالعراق إن كان باستطاعته المساعدة في ذلك».

يمثل تجمع يوم كولومبوس، بصورة واضحة، استثناء، فإن أصر برايس على تأدية عملاً ما، تجد أندرسون يتذرع بشتى الأعذار ليتخلى عنه، فقد كانت العلاقات بينهما سيئة للغاية.

تعرض مدير وكالة المخابرات المركزية جيمس وولسي، منذ إلقاء القبض في شباط العام ١٩٩٤، على آلدريتس آميس الجاسوس الروسي، في قلب مديرية العمليات، إلى ضغوطات شديدة لغرض طرد المسؤولين الكبار الذين فشلوا في الالتفات إلى تصرفات آميس عندما يكن ثملاً عارضاً بتباهي أمواله التي اكتسبها من موسكو لكشفه معظم جواسيس الوكالة في روسيا[٦]، وكان أحد هؤلاء المسؤولين تيد برايس، والذي في حكم منصبه كرئيس سابق للاستخبارات المضادة كان غافلاً حتى للخال الذي تحت أنفه. لم يُطرد برايس بل أُنّب رسمياً فحسب وبقي وكيلاً لمدير العمليات، بعدها أصدر وولسي مرسوماً ينص على عدم منح أي نوع من المكافأة أو الأطراء من الوكالة لأيٍ من الرؤساء المذكورين.

لم يكن لفرانك أي اتصال بآميس، لكن كان لصديقه القديم ميلت بيردون اتصالاته، كان بيردون معروفاً أكثر في داخل الوكالة وذلك لعمله المدهش في شعبة الشرق الأدنى كونه العقل الموجه لعمليات شحن كميات هائلة من الأسلحة والأموال إلى المجاهدين الأفغان في فترة حربهم ضد المحتلين السوفيت في الثمانينات، وعقب انتصار المجاهدين اضطلع بيردون برئاسة شعبة السوفيت، حيث يعمل آميس، واستقال بيردون قبيل أسبوعين من إصدار البيت الأبيض تعليماته بخصوص العراق.

على الرغم من صدور مرسوم وولسي المتعلق بالمكافآت، قرر أندرسون، ومسؤول كبير في قسم العمليات وصديق لبيردون، جون ماكغانين، ألاّ يسمحوا لرفيقهم في السلاح القديم بالاختفاء خلف حجاب التقاعد دون أدنى تقدير لما حققه من انتصارات في أفغانستان، لذلك أهدى

أندرسون بيردون لوحة شرف من زملائه، حيث أسرع بإيصال كلمة من هذا «الإثم» المرتكب إلى لانغلي وآذان تيد برايس المُنصتة، والذي أسرع بدوره إلى إخبار وولسي بما حدث.

وولسي، محامي دفاع موهوب، مفتن بالعمل الجريء، من أنواع الأعمال التجسسية، لكن وبعد تلقيه تقرير برايس، أحس بأنه لا مناص من معاقبة أندرسون وماكغانين بإنزالهم رتبة، حيث حرموه من ذلك الاختيار بتركهم الوظيفة، وهكذا، وعند وصول أندرسون إلى البيت الأبيض لغرض إعطاء التعليمات اللازمة، عُلِمَ بأن عمله انتهى ومن كان المسؤول عن ذلك.

كان بإمكانه ترك مسألة إعطاء التعليمات الأساسية إلى برايس، أقدم مسؤولو الوكالة الحاضرين، لكن وبدلاً من ذلك، اندفع واقفاً بجانب المخطط شارعاً في تمزيق الطريقة البارعة التي تقدم بها المعلومات المتقنة والمعبرة عن براعة وكالة المخابرات المركزية الفائقة إلى أجزاء صغيرة، حيث أشار أندرسون إلى أن الخطوط المرسومة بعناية الممثلة لوسائل الاتصال بين أجهزة صدام الأمنية ومراكز الوكالة المنتشرة في البلدان المجاورة لم تكن أكثر من إشاعات، وبأن أولئك الذين قد يرسلوا رسائلاً توضح الرغبة في التآمر ضد الرئيس العراقي ليس إلاّ عملاء مزدوجون مسيطراً عليهم بصورة أساسية بواسطة مسؤولي التجسس في بغداد.

كانت كقادة مدمرة، كانت المجموعة العالية المستوى المتواجدة في قاعة الاجتماعات، الذين قدموا على أمل الحصول على أنباء سارة، كانوا مشدوهين وساخطين، وبعد انتهاء أندرسون من حديثه، توجهت مادلين أولبرايت متساءلةً بغضب «لماذا نحن هنا؟».

عبر أندرسون، كونه أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية مناقشاً أحداث اليوم بالقول، إنها «أمطرت على الموكب»، حيث كانت تلك أغنيته

المفضلة، والتي لم تكن لتعبر عن رفضه فكرة متابعة احتمالات إحداث انقلاب، أو تفضيل اقتراح يتعلق بالمشكلة العراقية على الآخر، فقد قرر ببساطة تزويد صانعي القرار السياسي بالحقيقة العارية؛ صاباً جم غضبه في يوم برايس العظيم، قد يكون إضافةً مثيرة، على أي حال، لم تكن الطبقة البيروقراطية العالية المستوى بالفطرة راغبةً بقبول أنباء سيئة والتي قد تعارض مع آمالهم ورغباتهم المترسخة فيهم، حيث أشار أندرسون بأنه وعلى أدنى احتمال، يمكن أن يكون نصف القدح فارغاً، وعلى الرغم من كفاءته، فقد استمر المسؤولون وعلى أعلى المستويات بالاعتقاد بأنه كان نصفه ملآناً، ففي البيت الأبيض، على سبيل المثال، كان جورج تينيت، مدير الشؤون الاستخباراتية في كادر مجلس الأمن القومي، مؤيداً قوياً لخيار الانقلاب، أما مديره، مستشار الأمن القومي، توني ليك، فلم يكن أقل انخداعاً بهذه الاحتمالية.

كان فرانك أندرسون، بوصفه رئيساً للـ«أن. أي» يتمتع بتفكير ذو أفق واسع من خلال موقفه إزاء كل أوجه العملية ضد صدام، مفتقراً إلى الإيمان بأن كل شيء محتمل عمله، سعيداً بالمصادقة على كل السبل، فإذا كان مركز لندن مثاراً فيما يتعلق بأياد علاوي وخططه الخاصة بإحداث انقلاب عسكري، ترى أندرسون سعيداً بتركهم يواصلوا إثارتهم تلك، ولكن من ناحية أخرى يجب ألاّ ننسى الجهد الحثيث لأحمد الجلبي وحزب المؤتمر الوطني العراقي، حيث بدا أندرسون سعيداً بالمواصلة على هذا الجانب، فقد أعطى أندرسون، قبيل شهر من محادثة الزرويه مع جيم وولسي، الضوء الأخضر لإرسال فريق من ضباط وكالة المخابرات المركزية إلى العراق، حيث سيعملوا جنباً إلى جنب مع حزب المؤتمر في قاعدتهم الكائنة في المنطقة المحررة من كردستان العراق.

«ما أردت منهم عمله» كما شرح أندرسون قراره مؤخراً[٧]، «هو أن يكونوا في وضع ملائم للبحث عن ائتلاف القوى الذي نأمله، لكن لا يزال

علينا إنجازه، والذي قد يضعنا في وضع ملائم أفضل للتحرك نحو الأمام ضد نظام صدام»، كشف أندرسون عن أتباعه ساخرة عند قوله هذا، قد يبدو هذا تفسيراً محتملاً بأنه شخصياً لديه إيماناً ضئيلاً في احتمالات ظهور أي قوى من هذا النوع.

يعتبر إرسال ضباط وكالة المخابرات المركزية إلى العراق دعماً قوياً إلى كابيتول هيل، ففي أيلول من العام ١٩٩٤، غادر عضوان من كادر لجنة الاستخبارات في مهمة لتقصي الحقائق، ملتقين بأحمد الجلبي، الزعيم الكردي مسعود برزاني، واللواء السابق حسن النقيب، عارضا على أنظارهم وبصورة معتادة في هكذا مناسبات نموذجاً لدعم حزب المؤتمر الوطني العراقي في صفوف كبار الضباط من السنّة في المؤسسة العسكرية، وكنتيجةً منطقيةً للقائهم مع هؤلاء المقاتلين الأحرار البواسل، عاد ستراوب وميشيل مقفلين إلى واشنطن متأثرين بدرجة كبيرة، فقد ازداد دعم مجلس الشيوخ لممثلي الوكالة في شمال العراق بصورة متساوية وكذلك المصادفة من قبل لجنة الاستخبارات وبسرعة فائقة على إرسال فريق من ضباط وكالة المخابرات المركزية، وفي أوائل تشرين الأول، وصل أول فريق بقيادة شخص ذو ملامح وجهه قاسية، من مدينة شيكاغو، يُدعى وارث ماريك، وأنشأ مكتباً.

كان الرجال الأربعة المؤلفين لهذا الفريق، شأنهم شأن من تبعهم، ضباطاً ميدانيين، متساوي الرتب من مقدمين ورواد، وبعيدين جداً من ناحية الرتبة والسلطة من المسؤولين الكبار من أمثال أندرسون وبرايس، أما مهمتهم فتتمثل بالتعامل مع ممثلي الوكالة، وفي هذه الحالة الأكراد والمعارضون العراقيون الآخرون، لغرض جمع وتقييم المعلومات المتسربة من العراق، وقد عملوا هذا أو شيء من هذا القبيل، التحق ماريك، على سبيل المثال بوكالة المخابرات المركزية بعد اشتراكه في القتال مع الجيش الأميركي في فيتنام، وبعدها كان جزءاً من عملية التدريب والدعم الضخمتين من الوكالة

للمجاهدين الأفغان ضد الروس في الثمانينات ، وتوجه إلى كردستان منذ ما ينوف على السنة، حيث عيّن في مكتب العراق في مركز قيادة وكالة المخابرات المركزية في لانغلي، عاملاً تحت إمرة «بيج روث رين» المسؤول المباشر عن عملية العراق. فقد تعامل في غضون تواجده هناك مع المهام الإدارية، بضمنها محاولات غير مجدية في كبح جماح النفقات الهائلة لحملة جون روندوث الدعائية، «فكلما حدث شيء في العراق، ترى جون ممتطياً طائرة الكونكورد»، قالها بتعاسة، وفي غضون تواجده في مركز القيادة الرئيسي، كان على اتصال يومي دائمي مع الجلبي، بعيداً عن منطقة كردستان، وها هو الآن وزملائه متواجدون في قلب الأحداث.

في مصيف صلاح الدين، أقام الأميركيون في فيلا شديدة الحراسة، والمشيدة فوق أعلى سفوح جبال زاغروس الجميلة، والممتدة عبر كردستان حتى داخل حدود إيران، حيث تطل الفيلا على السهول الممتدة حتى الخليج العربي، بعيداً إلى الجنوب، أما في المنطقة المحاذية، تقع مدينة أربيل، على مسافة ٤٥ دقيقة بالسيارة نزولاً على الطريق المتعرج المؤدي إلى السهول، طورت منطقة صلاح الدين، في السبعينات، لتكون منتجعاً صيفياً، حيث أنشأت بعض الفنادق المتشابهة الطراز وشاليهات ذات بناء جاهز على الطراز السويسري حيث تذهب عوائل الطبقة الوسطى من أربيل هرباً من حرارة الصيف اللاهب، وبحلول عام ١٩٩٤، اختفى المصطافون وشغرت الفنادق بالمعارضة العراقية فقد استولى حزب المؤتمر على فندقٍ بأكمله، واستأجر الجلبي وكادر قيادته منازلاً لهم، كان هناك ضباطاً للإشراف على خدمات الراديو والتلفاز الخاصة التابعتين لحزب المؤتمر جنباً إلى جنب مع جريدته الخاصة به، «إنه يشبه دولة مصغرة» يتذكر أحد قادة حزب المؤتمر بتفاخر واعتزاز تلكم الأيام، وطالما أن حزب المؤتمر ينفق عليه من قبل وكالة المخابرات المركزية، فقد أقامت هذه الدولة المصغرة نظاماً إدارياً يمكن مقارنته بالجهد المبذول في خليج الخنازير سيء السمعة ضد كاسترو لثلاثين

سنة خلت. وعندما حلت الكارثة بحزب المؤتمر لسنتين خلون، وجب على الولايات المتحدة أجلاء ما يقارب الخمسة آلاف شخص إلى مناطق آمنة.

برغم الحقيقة الماثلة بانسلاخ المنطقة الكردية رسمياً عن بقية العراق، مع ذلك، كان هناك اتصالاً جديراً بالاعتبار بين المنطقتين، حيث يذهب المواطنون، وحتى شباط من الجيش العراقي، ويعودوا في رحلات زيارة لأصدقائهم وأقاربهم، تزخر المنطقة بوجود شبكة تهريب هائلة عابرةً الحدود وناقلةً بشاحنات وقود من حقول النفط (لا يزال صدام ممسكاً بها بقبضةٍ من حديد) حتى الحدود مع تركيا في نهر الخابور والتي يسيطر عليها الأكراد، عائدةً بحمولات من المواد الغذائية والاستهلاكية الأخرى نزولاً حتى العراق، وباستخدام هكذا طرق، كان حزب المؤتمر (شأنه شأن الفصائل الكردية وحشد وكالات المخابرات الأجنبية العاملة في شمال العراق) قادراً على إنشاء شبكتها الخاصة بها من الاتصالات كي تزود بأخبار عما يجري خلف الحدود، تُدعم آلية هذا الترتيب كلياً بواسطة وكالة المخابرات المركزية، ولسوء الحظ، فقد شجعت طبيعة النظام وصول المعلومات من ناحية الكمية وليست النوعية، حيث شاع فقدان الدقة في المعلومات، طالما أن من لديه معلومات يدلي بها يُدفع له، بينما من ليس لديه معلومات لا يُدفع له.

اعتمد «انتاج» نظام مخابرات حزب المؤتمر الوطني على معلومات يُدلي بها الأفراد الهاربين من نظام صدام، فقد كان العديد منهم يشغلوا مناصباً حساسة في النظام قبيل المغادرة، حيث يأمل من يكن في صدره أسرار قيمة أن يفشيها لكي يسمح له بالمرور عبر بوابة كردستان ليطرق باب الحرية في العالم الخارجي، إضافةً إلى منحه البطاقة الأميركية الخضراء كجائزة قصوى، أحياناً يكون بعضاً من هؤلاء القادمين على درجة من الأهمية ـ جنرالات أو ضباطاً ذوو مراتب عالية من أجهزة المخابرات، أما الآخرون فكان شكوكاً في أمرهم، شخصيات ثانوية تتباهى وتتفاخر بقربها من أركان النظام وأهميتها في هذا النظام على أمل المرور السريع والوصول إلى الولايات المتحدة.

استخلاص ضباط المخابرات المحترفين للمعلومات في الحال من شأنه تقليل المجازفة في فقدان معلومات مهمة، برغم إجراء التحقيقات عن طريق مترجمين (المزودين من قبل الجلبي أو أحد من الفصائل الكردية)، حيث يتكلم العربية ضابطاً واحداً فقط من جميع ضباط وكالة المخابرات المركزية المرسلين إلى مصيف صلاح الدين ما بين تشرين الأول من العام ١٩٩٤ وآذار ١٩٩٥؛ ولا يوجد ضابط يتكلم اللغة الكردية، لكن يمكن لماريك نفسه أن يفلح في تدبر أمره في اللغة التركية وقليلاً من زملائه قد تعلم اللغة الفارسية، لغة إيران.

يمكن لقادة حزب المؤتمر أن يفسروا سبب وجود الأميركيين تأكيداً على الدعم الأميركي، حيث ادعى أخيراً أحمد الجلبي بأن الأميركيين أعلنوا حال مقدمهم شمال العراق بأن «الحكومة الأميركية قررت التخلي عن صدام حسين، وتريد مساعدتك على هذا». فقد كان هذا من أكثر الأهداف المهمة المتبناة مأساويةً من تلك الأغراض الوضيعة التي تدور في خلد أندرسون حال إصداره الأوامر، فحزب المؤتمر، مع قوته العسكرية الهزيلة ومعارضته العلنية في تنصيب رجل عسكري قوي بعثي آخر يحل محل صدام، لم يُعتبر وجوده كوسيلة «للتخلص» من صدام، لكن لم يكن وجود الأميركيين هناك ليعملوا مع حزب المؤتمر فقط، حيث أرشدهم أحد العناصر السرية الخاصة ـ يعمل لحسابهم ـ بالعمل المباشر مع الوفاق، وتجنب حزب المؤتمر الذي اندمج معه بالاسم فقط.

كان لحزب الوفاق وجوده وكيانه الخاص في كردستان، متزعماً بلواء سابق في الجيش العراقي يُدعى عدنان نوري، ونوري، ذو ملامح شريرة إلى حدٍ ما، تركماني (أقلية في العراق)، يتمتع باتصالات مباشرة بوكالة المخابرات المركزية[٨]، ففي شهر حزيران من العام ١٩٩٢، أقام حزب المؤتمر، فقط بعد دعمه وكالة المخابرات المركزية مالياً، مؤتمراً في فيينا، حيث أوفدت الوكالة نوري إلى واشنطن لحضور اجتماع سري يُعقد في فندق

بريمير شيراتون في أحد المراكز التجارية الضخمة في ضواحي تايسون الثانية، وقد أخبره ممثلو الوكالة أثناء الاجتماع، وكما قال مؤخراً «إنك تعمل بصورة منفردة وبمنأى عن حزب المؤتمر، لكن لا تستقيل من حزب المؤتمر، كن معه، لكن اعمل بصورة منفردة». «فالفكرة» التي يحملها الأميركيون في رؤوسهم هي التسهيل للقيام بانقلاب عسكري وفي هذه الأثناء، أعلنت الحكومة الأميركية وعلى الملأ تبني صيغة مختلفة لخططها فيما يخص العراق، وليس بعيداً عقب تجنيد نوري، أكد البيت الأبيض ضآلة اهتمام حزب المؤتمر في «حق اختيار الدكتاتور»، بكلمات أخرى، انقلاب عسكري لإبدال صدام برجل قوي آخر.

وهكذا فقد أوقعت العملية الأميركية في كردستان في مكيدة وتعامل مزدوج منذ اللحظة التي وطأت أقدام أول فريق مصيف صلاح الدين، («هل أنتم هنا لتنفيذ عملية علنية أو سرية؟» سأل أحد المسؤولين الأكراد بصورة ماكرة)، فبالإضافة إلى تعقيدات موقف ضباط وكالة المخابرات المركزية، تكمن هناك حقيقة أخرى في كونهم مقيمين في وسط منطقة الزلزال السياسي.

منذ إجبار جورج بوش على إرسال وحدات عسكرية أميركية إلى كردستان في نيسان من العام ١٩٩١، فإن الأكراد تمتعوا بملجأٍ آمنٍ في جبال بلدهم، وبعد مغادرة الوحدات العسكرية الأميركية شمال العراق، فإن وجود طيران حربي أميركي منطلق من قاعدة انسيرليك التركية يجوب أجواء العراق يومياً، كان ضماناً لعدم تقدم قوات صدام المتجحفلة على السهول القريبة من المنطقة تجاه الشمال مجدداً، ونتيجةً لذلك تمتع الأكراد العراقيون باستقلال حقيقي، على النقيض من إخوانهم الأكراد الأتراك الذين انضووا تحت راية المنظمة العسكرية الكفوءة العنيفة «بككة» والتي شنت عصياناً دموياً مسلحاً ضد أنقرة منذ العام ١٩٨٤، وبرغم تعاظم ضريبة الدم، لم يبدو أنهم قريبون من تحقيق هدفهم[٩]، وإلى الشرق، سحقت محاولة قصيرة الأمد للحصول على حكم ذاتي من قبل الأكراد في إيران بسرعة من قبل آيات الله في طهران

مباشرةً بعد الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩، لكن فقط في العراق سنحت الظروف لهذا الشعب الذي تجرع الأذى بصبر كي يحكم نفسه بنفسه، ففي ربيع عام ١٩٩٢، شرعوا في العمل على انتخاب حكومة انتداب إقليمية كردية، منطلقةً بحماسة منقطعة النظير، دافعة الحكومة الإقليمية الكردية بتصميم كي تتآلف مع المشاكل السائدة لبلدٍ يعاني من اقتصاد أنهكته الحروب مؤدياً وظيفته بأدنى ما يمكن بواسطة ما يمتلكونه من مناجم الأرض، تعتبر مشاكل الأكراد مركبة عقب فرض صدام، في العام ١٩٩١، عقوباته الخاصة على المنطقة الكردية، حاظراً الإتجار معهم ورافضاً السماح بنقل، عن طريق بغداد، المعونات الإنسانية التي تقدمها وكالات الإغاثة العالمية، قبع الأكراد في حصارٍ مزدوج ـ طالما أن العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة لم تفرق بين المنطقة الكردية المحررة وباقي أجزاء القطر المحكومة من قبل صدام، فقد سُببت هذه الصعوبات الضاغطة بواسطة الحروب الأخيرة والثورة التي دمرت المنطقة، بالإضافة إلى أن المنطقة الشبه مستقلة عليها أن تكافح وتصارع مع تراث تاريخي جُبل مع الوسع بالتدبير.

كان الأكراد، وبصورة تقليدية، مشاكسين ومحبين للعنف على الدوام بواسطة الصراعات والنزاعات الحزبية، فقد بقي المجتمع الكردي مقسّماً على طوال الخطوط العشائرية منذ أمدٍ بعيد حيث تطورت المجتمعات حولهم إلى دولٍ قومية، ومباشرةً بعد انبثاق الشعور بالقومية الكردية بدايات القرن العشرين، أصبحت هكذا تقسيمات ضعفٍ مهلك، ومرةً بعد أخرى يكتشف القائد الكردي الذي يحارب الحكومة المركزية في بغداد بأن قادة آخرون من القبائل المنافسة قد اقتنصت الفرصة لعقد اتفاق مع العدو، على حساب العصيان المسلح، مقابل حفنةً من النقود أو بسط نفوذ محلي، إنه مجتمع شبه إقطاعي الذي كان التقسيم نظامه الطبيعي منذ أمدٍ بعيد.

تبرز حقيقة كونهم مجزئين بواسطة حدود دولية، كإضافة أخرى إلى المصاعب التي يقاسيها الأكراد، الذي يقدر عددهم بـ«٢٥» مليون نسمة.

متمركزون في العراق، تركيا وإيران (مع قلة قليلة في سوريا والاتحاد السوفياتي السابق)، فقد كانوا أقوياء بما فيه الكفاية ليثيروا الرعب ويسببوا المشاكل للحكومات المركزية في جميع تلك البلدان، لكنهم لم يكونوا أقوياء أو موحدين بما فيه الكفاية لبسط السيطرة على بلادهم، فقد تقدم مجموعة أو أخرى من هذه القوى، لأسبابهم الخاصة بهم، العون والتشجيع للأكراد المجاورين في واحدةٍ من ثوراتهم المتكررة، لكنها لم تكن كافية مطلقاً لضمان النجاح، أو تقريباً على الدوام بقصد الخيانة المطلقة، ففي العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، على سبيل المثال لا الحصر، قاد الزعيم القبلي الكردي ملا مصطفى برزاني تمرداً ضخماً ضد حكومة بغداد. معتمداً على مساعدة عسكرية متفق عليها من قبل شاه إيران، الذي كان يزودهم بها كوسيلة ضغط على بغداد لغرض تقديم تنازلات في منطقةٍ أخرى، حيث اعتقد برزاني بحماقة واضحة بأن انضمام وكالة المخابرات المركزية إلى جانبه، بأوامر من البيت الأبيض، كان ضماناً لعدم تخلي حليفه القوي في طهران[١٠] عنه، وحالما وافق صدام حسين على مطالب إيران ببسط سيطرتها على ممر مائي في شط العرب الواقع على الحدود الجنوبية الفاصلة بين البلدين، تخلى الشاه عن البرزاني دون أي احتجاج يُذكر من قبل الحكومة الأميركية، وكما أوضح أحد التقارير المقدمة من قبل الكونغرس الأميركي، بأن بيانات وكالة المخابرات المركزية السرية على العملية تظهر بوضوح عدم رغبة البيت الأبيض وشاه إيران بانتصار حلفاءهم والأكراد، «تراهم مفضلين بدلاً من ذلك بقاء التمردات المسلحة على مستوى المناوشات والأعمال العدائية الكافية لاستنزاف موارد [العراق]. . . حتى وإن كانت في سياق العمل السري»، كما يقول التقرير.

بقدر ما قد تعنيه هذه الصدمة للأميركيين المهذبين كدليل على الغدر هذا، فإن هكذا خيانة وغدر من قبل حكومتين استخدمتا ورقة الأكراد لأغراضهن الخاصة لم يكن مألوفاً من قبل مطلقاً، فقد حرص صدام حسين

شخصياً على أن يذكر في خطابه الموجه إلى الأمة وبصورة جزئية، أثناء الانتفاضة الكردية التي سبقت حرب الخليج ما ذكرناه آنفاً: «كل حركة كردية كانت مرتبطة بالأجنبي أو تعتمد عليه سياسياً، عسكرياً، أو مادياً لا تجلب إلاّ الخسران والدمار إلى شعبنا الكردي»(١١).

عندما سحقت ثورة البرزاني في العام ١٩٧٥، مزق الحزب الديمقراطي الكردي، الحزب الذي قاده الثائر القديم إلى الهزيمة، فقد أنشأ المفكر المدني، جلال طالباني، الذي امتعض وحارب السيطرة الإقطاعية لأسرة البرزاني، فصيلاً منافساً دعاه بالحزب الوطني الكردستاني، وفي غضون سنوات قلائل، ترى الفصيلين يتقاتلان بشراسة فيما بينهما، فالحزب الديمقراطي، الذي يُقاد الآن بواسطة مسعود برزاني، نجل «ملا مصطفى» (الذي توفي في المنفى)، وافق على دعمه من قبل حكومة إيران ومدّه بالأموال والسلاح في مقابل مساعدة إيران ضد صدام أثناء اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في العام ١٩٨٠، حيث شكل الحزب الوطني الكردستاني تحالفاً مؤقتاً مع صدام. وبحلول العام ١٩٨٦، دارت العجلة مجدداً لتجد أن الفصيلين قد توحدا في تحالف، وكلاهما كان يتلقى الدعم من طهران لغرض محاربة صدام ـ في نفس الوقت كان الرئيس العراقي منهمكاً بتقديم العون والدعم المالي للأكراد الإيرانيين لغرض الوقوف إلى جانبه في حربه مع إيران(١٢).

وكما لاحظنا آنفاً، اتحد قائدا الفصيلين الكرديين الرئيسيين وأتباعهم في التخطيط للقيام بانتفاضة جديدة في شهر آذار من العام ١٩٩١، برغم أن الثورة التي اندلعت كانت وبصورة كبيرة شأناً عفوياً وسرعان ما تطورت وخرجت عن نطاق سيطرة الحكومة المركزية بصورة سريعة، تلتها طرد قوات صدام العسكرية من شمال العراق (بمساعدة الولايات المتحدة وقوات التحالف) وعلى الرغم من حقيقة كون اهتمامهم المشترك هو المحافظة على اتحاد الدويلة الهشة لكردستان العراق، فقد كان برزاني وطالباني بالكاد متحدين،

فبينما كانت الحكومة المركزية تتفاوض مع المرؤوسين ترى القائدين مركزين على وقع اهتماماتهم الخاصة إلى أمام، «كانا منهمكين في تنافسهما الحزبي»[١٣]، كما أخبر أحد السياسيين الأكراد ديفيد ماكروال، المؤلف البارز في زوايا التاريخ الحديث للأكراد، «فهم لم يعملوا على استنباط استراتيجية موحدة، فلم تكن هناك استراتيجية مطلقاً، عدا إحراز الحزب نجاحاً على حساب الحزب الآخر»، ويناور كلاهما من أجل الحصول على دعم من قوى خارجية، حيث ترى طالباني وقد قدم عروضه للأتراك، بينما ترى البرزاني ولعقودٍ طويلة متمتعاً برعاية الإيرانيين، محاولاً كلاهما كسب الدعم من الغير الأكثر أهمية على الإطلاق: واشنطن، وبصورة أكثر سريةً، حافظ كلاهما على خطوط الاتصال مع عدوهم القديم في بغداد.

على أي حال، فبينما كان الشريكان يحكما كردستان العراق بصورة رسمية، كان الزعيمان الكرديان أيضاً يقودا أعضاء من حزب المؤتمر الوطني العراقي، أحد الأسباب التي دعت الولايات المتحدة إلى أن تتحمس إلى حزب المؤتمر أثناء نشوءه في حقيقة كون الأكراد وقد وافقوا على الانضواء تحت رايته، مدركين أن فكرة الاستقلال بعيدة المنال وكاذبة ـ والتي أزعجت بعمق وأثارت مخاوف حليف واشنطن التركي ـ تراهم متشبثين بالبقاء كجزء من عراق موحد بعد صدام، وتبعاً لذلك، فقد كسب حزب المؤتمر قاعدة آمنة داخل الحدود العراقية، وكذلك كسب، على الأقل نظرياً، الاستخدام الكامن للوحدات المقاتلة الكردية المتألفة من ثلاثين ألف مقاتل أو يزيدون من وحدات البيشمرغة، حيث شرع حزب المؤتمر بإنزال قواته المتألفة من بضعة مئات والمسلحة تسليحاً خفيفاً إلى ميادين القتال في العام ١٩٩٣، معظمهم الفارين من الخدمة في الجيش العراقي، ولغرض «الاستهلاك الخارجي» فقد تضخمت أعدادهم إلى «الآلاف»[١٤].

لذلك اعتمد حزب المؤتمر وداعموه من وكالة المخابرات المركزية الاستمرار بعملياتهم على الاستقرار السياسي في أرضٍ يسود طبيعة نظامها

الخلاف والقتال، ففي حالة تصعيد الأكراد نزاعاتهم ومكائدهم ضد بعضهم الآخر والتجأوا إلى خيار الحرب، فعندها سيستغل صدام الفرصة ويتحرك تجاه الجبال، وفي هذه الحالة سيحكم على حزب المؤتمر بالاخفاق، وعند العام ١٩٩٤، شرعت الفصائل الكردية المتناحرة بالقتال مجدداً[١٥].

كان السبب الرئيسي وراء هذا التوتر هو الأموال، تمتلك منطقة كردستان المعزولة والمدمرة اقتصادياً من جراء الحرب، شيئاً ثميناً مميزاً واحداً: الحدود بين العراق وتركيا فأرتال الشاحنات الطويلة محملة بصادرات الوقود العراقي المحظورة بفعل العقوبات الاقتصادية، بانتظار العبور إلى تركيا عبر نهر الخابور، خارج مدينة زاخو، مزودةً بمصدر دخل مستمر لمن يسيطر على نقطة العبور، فكل شاحنة، قادمة أو ذاهبة، عليها دفع ضرائب، والتي تصل إلى مئات الملايين من الدولارات سنوياً، وبحسب الوضع الكائن، فإن زاخو وضواحيها تقع ضمن الحدود المسيطرة عليها من قبل الحزب الديمقراطي الذي يتزعمه مسعود برزاني حيث يهيمن عليها كلياً بواسطة أبناء أخ برزاني، تاشيرخان، حيث اعتاد مسؤولو إدارة الدولة الأميركية المنضوين في عمليات الإغاثة الإنسانية على مناداته «بأفضل شخص يرتدي ملابس في كردستان»، حيث تجد خزانة ملابسه مملوءة لأم عينها بأحدث الملابس الفصلية من خلال رحلاته إلى بنمان ماركوس محلات الملابس العصرية الأخرى في المتاجر الضخمة المنتشرة حول واشنطن.

أما المنطقة الواقعة تحت سيطرة جلال طالباني فتقع بعيداً إلى الشرق، . . حيث يهيمن حزبه، الحزب الوطني الكردستاني على المدن الكبيرة مثل السليمانية بالإضافة إلى حدود عبور ثانوية قليلة الفائدة مع إيران، فلم يكن طالباني مهيمناً بصورة مباشرة على أي منطقة عبور حدودية مدرة للأرباح، وبعد مضي عدة سنوات على إنشاء الحكومة الكردية الإقليمية في العام ١٩٩٢، بدا ذلك سبباً لشعل فتيل النزاع بين الطرفين، فقد كان «وزير

المالية» في الحكومة عضواً في الحزب الوطني الكردستاني الذي كان مسؤولاً عن جميع الضرائب في منطقة العبور على الخابور، مراقباً بصورة لصيقة بواسطة شرطي سري من الحزب الديمقراطي، حيث ، على الأقل نسبة ضئيلة من الضرائب التي جبيت طريقها إلى الصندوق المشترك. بعدها وفي شهر مايس من العام ١٩٩٤، بدأت التسوية المؤقتة والهشة بالانهيار.

كان سبب النزاع الرئيسي أرضاً محليةً متنازع عليها بين مجموعتين، كانت كل مجموعة متحالفة مع حزب من الحزبين المتناحرين، واندلع القتال بصورة تدريجية، بعد فشل القائدين في السيطرة على أتباعه، على طول المنطقة الشمالية وعرضها مع إصابات تعد بالمئات من كلا الطرفين.

شرع أحمد جلبي قائد حزب المؤتمر بكل همه ونشاط بالتوسط في وقف إطلاق النار، فقد اتفق الأميركيون الذين كانوا متواجدين هناك على أن الجلبي وأتباعه ـ معظمهم من العرب، مع بعض الأكراد ـ كانوا وبصورة استثنائية ناجحين في جهود الإصلاح، تجد حزب المؤتمر، معظم الأحيان، متورطاً في القتال بين الفصيلين، وبالأخص عندما تشتعل أوار الحرب وتنطلق النيران من فوهات أسلحتهم، وترى الفصيلين وقد أنشأ نقاط تفتيش مع البدايات التي تميز الفصيل عن الآخر ممتدة على الطرق المؤدية من منطقة مجموعة إلى أخرى، وبنهاية آب من العام ١٩٩٤، قطفت هذه الجهود المتواصلة ثمارها وحل سلام هش على سفوح الجبال، ونتيجةً لذلك، ازدادت هيبة حزب المؤتمر محلياً فجأةً.

على أي حال، بدأ الجلبي بالتذمر إلى واشنطن موضحاً بأن ثمن الحفاظ على كردستان يكلف غالياً، مورداً ثمن الحفاظ على نقاط التفتيش والفرق الجاهزة لإصلاح ذات البين متى ما نشب قتال، فقد كان يدفع لأعضاء حزب المؤتمر مرتب تأجيره مقارنة على الأقل بالبيشمرغة، الذين كانوا يتقاضون أجوراً زهيدة، كان بحاجة إلى المزيد من الأموال ـ مليون دولار ـ لكن كل ما تلقى من واشنطن هو نصائح بالاستمرار في المحافظة على السلام

مقرنةً بوعود غامضة في الدفع في وقتٍ لاحق، حيث يبدو أن لانغلي كان فاقداً الاهتمام بمحمية في مصيف صلاح الدين.

كان وارث ماريك مبدياً بعض التعاطف مع المأزق الذي وقع فيه الجلبي، فقد أشار في برقياته الساخطة الموجهة إلى مركز القيادة إلى ضرورة الحافظ على الفصائل الكردية المتنافسة من مهاجمة إحداها الأخرى مع الإبقاء على دفع الأموال الضئيلة اللازمة، «كل ما حصلت عليه هو نوعاً من الوعود المدرجة على بطاقات البريد» قال مؤخراً، فقد أحيط علماً بأنه هنالك مشاكل قانونية في عملية إرسال الأموال على أساس أنه «لا يوجد هنالك تفويضاً على الانفاق على جهود الإصلاح التي يبذلها حزب المؤتمر»، انتهى ماريك إلى الفهم مؤخراً بأن سبب عدم اهتمام لانغلي يعود إلى ضآلة المؤيدين والداعمين لحزب المؤتمر في واشنطن.

وبحلول كانون الأول من العام ١٩٩٥، شرع الأكراد بالاقتتال مجدداً، وهذه المرة بشدةٍ أعظم، فما كان يتلقاه الحزب الوطني الكردستاني من عائدات ضرائب العبور على الحدود في الخابور تلاشت الآن وإلى الأبد، بعد أن كانت واردات الطالباني ذات فائدة كبيرة من جراء استيفاء رسوم شحن الشركات على الحدود مع تركيا، أما من الناحية العسكرية، فقد حقق الحزب الكردستاني نجاحاً عسكرياً جديراً بالاعتبار في أعياد الميلاد بعد استيلائه على «العاصمة» الكردية أربيل، أسفل جبال صلاح الدين، مخرجاً قوات الحزب الديمقراطي منها، وها قد أفسد نظام كردستان، حيث خطط الأكراد على حكم أنفسهم بحرية بعيداً عن بغداد، باندلاع حرب أهلية شعواء.

حال اندلاع الحرب الأهلية مجدداً، وصل مصيف صلاح الدين مرتداً ذو أهمية بالغة، تأهب وفيق السامرائي لعملية الهروب من بغداد منذ أمدٍ طويل، ففي صيف عام ١٩٩١، شاعراً بأهمية توصل الأكراد إلى نوع من التسوية مع عدوهم الأزلي، حيث لا أحد من جيرانهم يشجع مسألة استقلال

كردستان، توجه مسعود برزاني إلى بغداد لغرض التفاوض، ولكون الشؤون الكردية كانت وبصورة تقليدية تقع على عاتق الاستخبارات العسكرية، فقد أبلغ السامرائي من قبل صدام بمواكبة المفاوضات الكردية، وأثناء أحد الاجتماعات مع حسين كامل، راقب الأكراد، مشدوهين، سباب وإهانات حسين كامل الجلف والقوي الموجهة إلى السامرائي بسبب بعض الخروقات المتصورة للقانون، وفي العربة التي أقلتهم عقيب الاجتماع، توجه الأكراد بالسؤال إلى السامرائي، كيف له وهو ضابط الجيش المحترف ذو الرتبة العالية، يستطيع تحمل هكذا تصرف من «عريف»، رمق السامرائي بنظرة عبر نافذة العربة مدمدماً «سوف لن يدوم هذا طويلاً».

يعتبر هذا الحديث خطراً في بغداد صدام، وكلاً من السامرائي والأكراد يعرفون هذا، وعند عودة البرزاني وأتباعه إلى الشمال بعد فشل المفاوضات مع صدام، بقي لواء المخابرات على اتصال معهم، كان هذا عملاً محفوفاً بالمخاطر ومرعباً في نفس الوقت، حيث عبر عنها أحد أعضاء المعارضة العراقية الذي عرف اللواء عن كثب، عبر عنها: «كان وفيق واحداً منهم، عارفاً بأسرار إدارة مخابراتهم وكيف يمكنه التملص منها».

في أوائل عام ١٩٩٢، نقل صدام حسين السامرائي إلى منصب استخباراتي في القصر الرئاسي، حيث بقي حتى اليوم الذي علم فيه من قبل صديق له ـ أواخر العام ١٩٩٤ـ بأن سيده المليء بالشكوك حوله يخطط لقتله، وتمكن السامرائي في إيصال رسالة إلى برزاني، طالباً منه المساعدة في عملية فراره من بغداد، وفي الثاني من كانون الأول عام ١٩٩٤، التزم الأكراد بأداء هذه المهمة موصليه حتى مصيف صلاح الدين، فقد كان بعضاً من أصدقائه القدامى المتواجدين هناك مدهوشين حقاً لرؤيته، حيث رمق أحد ضباط وكالة المخابرات المركزية القادمين حديثاً السامرائي بنظرة وصاح مبتهجاً: «علي! ماذا تفعل هنا؟». فقد أصبح معروفاً بأنه في السنين الماضية، كان هذا الضابط جزءاً من مجموعة ارتباط أرسلت إلى بغداد من

قبل الوكالة لمساعدة صدام حسين في حربه مع إيران، حيث تعامل مباشرةً مع السامرائي، لكن عرفه باسم المشفّر «علي».

راقب رجال العصابات والثوار المتجانسين في الغرفة بذهول استغراق ضابطي المخابرات في الذكريات حول الأيام الخوالي، «هذا دليل على» يقول أحمد الجلبي ساخراً «إن الأصدقاء والمتصلين الحقيقيين بوكالة المخابرات المركزية في العراق هم من البعثيين!».

تعتمر دواخل لواء المخابرات العراقية بالعديد من الأسرار المهمة كي يدلي بها، ففيما يخص لجنة التفتيش، لديه أخبار عن برامج صدام المستمرة للأسلحة البيولوجية، أما فيما يخص الجلبي، فإنه يحمل أنباءً مثيرةً حول الظروف السائدة داخل المؤسسة العسكرية العراقية حيث أن معظم قادة الجيش لا يدينوا بالولاء إلى النظام العراقي، وأضاف بأن صدام يعتزم القيام بزيارة إلى مدينة سامراء، موطن السامرائي، في القريب العاجل، وفي حالة حدوث هذا، تصور السامرائي بأنه قد يكون ممكناً تجنيد أفراد من قبيلته الكبيرة العدد والقوية بالكمين ومهاجمة موكب عربات صدام حال عبوره جسراً داخل المدينة.

لا يمكن أن يحمل هذا الحديث التافه في ثناياه خطة اغتيال تستند إلى أساسٍ متين، ولم يحمل أياً من المتآمرين المتمرسين الذين تكلموا معه في ذلك الوقت، حديثه على محمل الجد، «قد يكون وفيق مبالغاً في كل شيء حتى يعطي نفسه دوراً كبيراً في كردستان»، قال أحد المسؤولين الكبار في حزب المؤتمر بعد ذلك مقترحاً، لكن الخوض في نقاش مخطط عملية اغتيال صدام في مدينة سامراء أضحى مثيراً للمشاكل فيما بعد.

أبدى الجلبي، منزعجاً من مشاكله المالية، موقف اللامبالاة الواضح في لانغلي، والقتال العنيف بين حلفاءه الأكراد، خطةً في رفع شأن حزب المؤتمر دعاها بخطة «المدينتين»، حيث تقع إلى الجنوب من المنطقة

المحررة مدينتين كبيرتين ومهمتين، هي الموصل وكركوك، ففي حالة فقدان صدام لهما، ستكون ضربة قاصمة وموجعة لنظامه، وقد أبدى قائد حزب المؤتمر آرائه بتطبيق مبدأ «الترغيب والترهيب» فإذا حُرِّضَ كبار الضباط المسؤولين عن ثكنات الجيش المحيطة بالمدينتين إلى المدى الذي يطلقوا لحزب المؤتمر يديه بحرية في التسريب إلى المدينتين، لهذا سيثير ردة فعل عنيفة من صدام، الذي سيوعز بتسريح هؤلاء الضباط الكبار من الجيش، عندها يتعين على هؤلاء الضباط وبدلاً من العودة إلى بغداد ومواجهة مصيرهم المحتوم سيلجأوا وعوائلهم إلى حزب المؤتمر، أما في حالة مقاومة هؤلاء الضباط الإغراءات، عندها سيطبق مبدأ «الترهيب» على شكل هجمات يقوم بشنها حزب المؤتمر وحلفائه، وبوجود هذه البنية الهزيلة من وحدات الجيش العراقي العادية القريبة من خطوط المواجهة، ستكون هذه الهجمات ناجحة بما يكفي لإحراج موقف الضباط الكبار وإدخالهم في معمعة مع بغداد. حيث ستُضعف كلا الطريقتين المؤسسة العسكرية العراقية بصورة مضطردة وستحبط من معنوياتها، مؤدية بدورها إلى فقدان مضطرد لسيطرة صدام، أبدى السامرائي ارتياحه لهذا المخطط مشجعاً، وطبقاً لبعض التقارير، كان اللواء موعوداً بانتفاضة يقوم بها أصدقائه ومؤيديه في الوحدات العسكرية المنتشرة في كافة أرجاء الطرق، تندفع حالما يُصرف انتباه صدام بواسطة هجوم حزب المؤتمر في الشمال، وعلى أدنى الاحتمالات فإن نتائج خطة الجلبي ستكون هجوماً عراقياً مضاداً في الشمال مما يستدعي بدوره تدخل القوات الأميركية.

كانت خطة معقدة ومن نسيج خيال الجلبي الواسع، بحيث أن أي قائد مجموعة مقاتلة عاملة مع قاعدة تحرك أمينه ودعم قوي من الخارج بإمكانها المبادرة في تنفيذ هذه العملية التي ستؤدي إلى إضعاف قوات العدو الرئيسية، لكن لا توجد للجلبي قواعد أمنية ـ فحلفاءه الأكراد يتقاتلون، ولا يحظى بدعم قوي من الخارج، طالما أن القيادة العليا لوكالة المخابرات

المركزية مشلولة بصورة مفرطة في احتمالات القيام بانقلاب عسكري، وكذلك يعاني من شحة في الموارد المالية، وفي واقع الأمر، فقد اقترض حديثاً مبالغ جديرة بالاعتبار، من رجال مال محليين أصبحوا أثرياء حديثاً عن طريق تجارة التهريب[١٦]، على أي حال، في حالة تحقيقه نجاحاً في خطته هذه، فقد تكون تعويضاً له، لكن عليه الشروع في العمل حالاً، طالما يعلم كل العلم بأنه هنالك منافسون مع كسب ود وتعاطف الوكالة.

قد تكون الإدارة العليا لشعبة الشرق الأدنى في وكالة المخابرات المركزية خادعة نفسها بالتفكير بأن تحضيرات حزب المؤتمر للقيام بانقلاب عسكري قد أحيطت بسرية تامة، لكنها كانت على خطأ، «كان حزب المؤتمر محيطاً بصورة دقيقة بما كان جارياً». يستذكر أحد الضباط الميدانيين السابقين من الذين عملوا في شمال العراق، «كان حزب المؤتمر نفاذاً ومسرباً للمعلومات نفاذ المنخل للأشياء، فقد أراد الجلبي أن يستحوذ على رضاهم قبل غيره»[١٧].

وصل المحفز الحاث لتحرك الجلبي ، مصيف صلاح الدين، أوائل كان الأول من العالم ١٩٩٥ ، ـ وبذلك فإنهُ ينقض مفاهيم حزب المؤتمر، «بوب»، كما أصبح يُعرف مؤخراً في وسائل الإعلام، هزيلاً ويبلغ من الطول ستة أقدام والذي سبق وقدم في أفغانستان، إضافة إلى معرفته الجيدة بمنطقة الشرق الأدنى من خلال شغله وظائف في مختلف مراكز وكالة المخابرات المركزية في السفارات الأميركية المنتشرة في أرجاء المنطقة، بضمنها سوريا، ومتكلماً اللغة العربية بصورة مقبولة.

تبدو مهمة بوب، كما صدرت في مركز القيادة في لانغلي، غير مختلفة عن سابقاتها والتي أُنيطت لضباط الوكالة الآخرين المتعاقبين على منطقة كردستان جيئة وذهاباً منذ تشرين الأول، فقد كان عليه جمع المعلومات الاستخبارية بالإضافة إلى دعم الخطط السرية المزعومة للواء

نوري وحزب الوفاق الوطني العراقي، لم تطل مدة مكوث بوب في البلد حتى قرر أن يجرب شيئاً ما يحمل في طياته مجازفة كبيرة ـ هجوم مباشر على النظام العراقي.

بالنسبة لبعض الشخصيات الذين قابلوا ضابط وكالة المخبرات المركزية، في ذلك الوقت، بدا لهم حماسه واندفاعه لتنفيذ عمل مؤثر وفعّال ضد صدام، ساذجاً وبصورة تدعو للسخرية؛ ووجد ذوو الحنكة ـ في المواجهات العنيفة التي لا تُعد على ساحات المعارك وعلى طاولة المساوامات: الخيانات، الهزائم، الكوارث، النفي، تغيير التحالفات والمظاهر الروتينية الأخرى المميزة للسياسات الكردية العراقية ـ بوب معانياً من تصور واضح لفهم الوضع المحلي؛ «أنا أحب بوب»[١٨]، كما يتذكر هوشيار زيباري، أحد كبار مستشاري مسعود برزاني، «فقد كان شخصاً مهماً فعلاً، يجذبك للتحدث بشتى أصناف الأمور، لكن لديه بعض الأفكار العجيبة حقاً».

اشتعلت الشرارة التي أرغمت ضابط وكالة المخابرات المركزية في تبني عمل استثنائي بعيداً إلى الجنوب من منطقة كردستان، في منطقة تدعى القرنة، قرب الأهوار الممتدة عبر الحدود الفاصلة بين جنوب العراق وإيران، ففي الثاني عشر من شهر شباط من العام ١٩٩٥، قاسى اللواء ٤٢٦ من الجيش العراقي هزيمة مريرة بعد مواجهة مسلحة خلفت بضعة مئات من القتلى والأسرى، كان المهاجمون جزءاً من «فيلق بدر» الشيعية العراقية المسلحة والمدعومة من قبل إيران.

قد يُقال بأن إيران عملت القليل أو لا شيء لمساعدة الثوار الشيعة في انتفاضة آذار من العام ١٩٩١، فبرغم المخاوف التي أثيرت في واشنطن من احتمال كون الانتفاضة مدعومة من قبل إيران، فقد سمحت حكومة طهران، خاشيةً بدورها من إثارة الولايات المتحدة، لمجاميع قليلة من المبعدين

العراقيين المسلحين من عبور الحدود لمساعدة المنتفضين، فالقلة القليلة التي عملت هذا الشيء جلهم من فيلق بدر بالذات، والذي أنشأ بصورة رئيسية من قبل القائد الشيعي العراقي محمد باقر الحكيم، والذي قاتل بدوره بجهد يستحق التقدير مع الجانب الإيراني أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، فمنذ اندلاع الانتفاضة، سمحت الحكومة الإيرانية للفيلق بشن غارات مسلحة في جنوب العراق، متخذاً من طبيعة الأهوار المليئة بالقصب والبردي ملاذاً آمناً (على أي حال، تضاءلت أهمية الأهوار في توفيرها ملاذاً آمناً، عقب شروع صدام بتجفيفها، مستبدلاً المجتمع الفريد لعرب الأهوار الذين قطنوا هناك منذ آلاف السنين، من القلائل الذين لفتوا أنظار المجتمع الدولي لهذه الكارثة الطبيعية هو حسين الشهرستاني، الذي يعيش الآن في المنفى داخل إيران).

طالما كانت إيران، جار العراق القوي والعدو اللدود، عنصراً حاسماً في سياسات المنطقة، حيث أصرت الولايات المتحدة، لاعتبارات سياسية، على تجاهلها، ففي صيف عام ١٩٩٢، قدم بعض المسؤولين الأعضاء في مجلس الأمن الدولي اقتراحات إلى قوات الحكيم السرية بتصور لمساعدة المقاتلين الجنوبيين، والتي أحرجت بدورها صدام، وساهمت في دعم الحملة الانتخابية للرئيس بوش، فقد حُكم على هذه البادرة بالإخفاق، برغم إنشاء بوش «منطقة حظر طيران» جنوب العراق، مدعومة بواسطة طائرات التحالف الحربية، كإيحاء يرمز إلى دعم كلي لأولئك المقاتلين في الجنوب، ومباشرةً بعد تسنمه المنصب الرئاسي، تبنت إدارة الرئيس كلينتون سياسة «الاحتواء المزدوج» والذي عومل العراق وإيران بموجبها كمنبوذين من مستوىً واحد، فلم يكن التعاون مع إيران ضد صدام بلا ريب وارداً. وبتشجيع من أحمد جلبي ووفيق السامرائي، كان بوب مصمماً على التغير جذرياً.

«أثير بوب بشدة عقب سماعه بعمل فيلق بدر»، يقول الجلبي، «قريباً

كان مهتاج جداً، حيث أوضح بأن الجيش العراقي أصبح عرضة للسقوط»، أمضى الجانبان الأميركي والعراقي مناقشات مطولة فيما يتعلق بخطة «المدينتين»، أما الآن، كما شرح الجلبي مؤخراً «قال بوب دعنا ننفذ الخطة من الشمال ومن الجنوب».

دعمت تأثر بوب بالخطة تأكيدات السامرائي المتعلقة بإمكانية قيادة عسكرية لانتفاضة داخلية تحدث بصورة متزامنة مع هجوم يُشن من الشمال، أما فيما يخص حديث السامرائي عن اغتيال صدام في مدينة سامراء، فقد بدا تردد بوب حياله، فعملية اغتيال قائد أجنبي تعد بمثابة خرق للقانون الأميركي، وبينما شرعت إدارة بوش على عمل ذلك من خلال حملة القصف الجوي أثناء حرب الخليج، فقد بررتها بشرعية استهداف القائد العراقي، داعية عملية الاغتيال بتعابير لطيفة ومنمقة، عن استهداف «مراكز القيادة والسيطرة»، أما التورط في خطة إطلاق النار على موكب عربات صدام بهدف اغتياله فليس لها ما يبررها، بالتأكيد ليس بالنسبة لضابط ميدان في وكالة المخابرات المركزية منكباً على تنفيذ مبادرته.

وطبقاً لأحد زملائه السابقين من وكالة المخابرات المركزية، «فقد بدا بوب مرعوباً، محاولاً إخفاء قلقه عن طريق تقديم تقريراً عن مدينة سامراء، حيث اتخذ التقرير هيئة نظاماً [للاتصال] واصلاً إلى مجلس الأمن الدولي فقد سبب هذا التقرير كما سنشاهد، الكثير من المشاكل في المستقبل القريب.

وفي هذا الأثناء، شرع بوب (طبقاً لتصريحات أحمد جلبي، مسؤولين كبار آخرين في حزب المؤتمر، وهوشيار زيباري من الحزب الديمقراطي، والتي يرفضها بوب جملةً وتفصيلاً)، في أدراج إيران في أولويات مخططه للقيام بهجرم ضد قوات صدام العسكرية، كان الخوض في خضم هذا الحقل محظور جداً، حيث تحذر الأوامر بشدة وعلى الدوام من مغبة اتصال

ضباط وكالة المخابرات المركزية مع الإيرانيين، فلم يكن بوب متهوراً إلى الحد الذي يعمد فيه إلى إقامة اتصالات مباشرة مع نظرائه في المخابرات الإيرانية (على الرغم من مباحثاته مع فصائل الشيعة المدعومة من قبل إيران)، لكن، وطبقاً لما صرح به الجلبي، أدى ما يخلد في باله ـ بوب ـ ممّا يفضله من آراء مستقبلية.

«قدم بوب مكتبي مخبراً: «لدي رسالة شفوية من البيت الأبيض إلى الإيرانيين! «مفادها عدم اعتراض الولايات المتحدة على انضمام إيران في القتال ضد صدام حسين شرط ضمانها سلامة الحدود الإقليمية العراقية رفض بوب الخوض في تفاصيل أكثر، يستذكر الجلبي بأنه لم يكن ليصدق هكذا رسالة باعثة على الدهشة والاستغراب، والتي تحمل في ثناياها التخلي المفاجيء لسياسة «الاحتواء المزدوج» والذي يعتبر حجر الزاوية للسياسة الخارجية لإدارة كليتتون، «أجبته بأني لا أستطيع عمل ذلك!» كما يروي قائد حزب المؤتمر، «لكن بوب أصر على ذلك».

وكما حدثت على هذا النحو، فقد كان الإيرانيون في متناول اليد، فهم شأنهم شأن وكالة المخابرات المركزية، عمدت وكالة المخابرات الإيرانية على إبقاء نوعاً من المراقبة اللصيقة عما يحدث من تطورات في صلاح الدين، وكما هو الحال بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية، فقد كان محظوراً عليهم وبشدة التحدث إلى نظرائهم، وفي أواخر شهر شباط من العام ١٩٩٥، تواجد في المدينة ضابطين من البازورات، فرع من الحرس الثوري (مؤسسة عسكرية واستخبارية مسلحة ذات نفوذ خاص للنظام الإسلامي)، حيث توجه الجلبي حيالهم، طالما أنه لا يمكن لمسؤول من وكالة المخابرات المركزية التحدث إليهم مباشرة، فقد أعطي بوب رسالةً لتسليمها لهم، راوياً محتويات وسيلة الاتصال المثيرة، ومضيفاً بأنه «لا أستطيع ضمان موثوقية وصحة الرسالة الشفوية».

برغم هذا التحذير، كان تعاون الجلبي وظهوره على مسرح الأحداث ضئيلاً، حيث وبموافقة مسبقة ظهر ضابط وكالة المخابرات المركزية بصورة علنية في ردهة فندق الخضراء في مصيف صلاح الدين، بينما كان الإيرانيون في زيارة للجلبي كإلماحة مفهومة ضمناً بموثوقية رسالة البيت الأبيض، «لم يكن مسموحاً لأياً من الجانبين بالتكلم» الطرف الآخر، لكنهم تحدثوا بلغة معبرة وعلى نحو جماعي!» ضحكات وقهقهات بدرت من هنا وهناك «كانوا جميعهم واقفون في الردهة حيث يراقب بوب الإيرانيين، ويراقب الإيرانيون بدورهم بوب، واستمرت هذه العملية عما يناهز الثلاث أو الأربع دقائق».

أدى هذا التمرين على المحادثة الهامة جدواه، على الأقل للخطة، فقد اندفع الإيرانيون، وهم في حالة إثارة شديدة، بتقديم تقرير يخص الأنباء الخطيرة المتعلقة بالرسالة الأميركية إلى اللواء محمد جعفري، المسؤول المشرف على الشؤون الكردية في مؤسسة المخابرات الإيرانية.

والآن، أصبحت خوض المكيدة التي تحوم في سماء صلاح الدين والمنطقة المحيطة بها معقدة حد الإفراط، فيبدو أن مختلف اللاعبين أقنعوا أنفسهم بأنهم الوحيدون الذين لهم القدرة على التلاعب بالأحداث، وكان بوب على قناعة تامة بأن هو الروح المحركة لحث الجلبي على الشروع بالعمل، «أخبرته بأنه يبدد أحوالنا ووقتنا، ولكن والأهم من هذا كله، أنه يضيع فرصة تاريخية»[١٩]، طبقاً لما ادعاه بوب مؤخراً في مقابلة صحفية «كان على علم بأني محق»، لم يكن الجلبي كارهاً لمسألة قلب الأحداث، ومضيفاً بأنه «استمر بوب بالإلحاح متى سيحدث هذا؟».

لم يكن الآخرون موثوقين، مقترحاً بأنه، في حقيقة الأمر، كان الجلبي متلاعباً ببوب، والذي كان بدوره يتلقى النصح من وفيق السامرائي، فقد صرح هوشيار زيباري، المستشار الأقدم إلى مسعود برزاني بأن، «وفيق، الذي كنا ندفع له قبل مجيئه إلى العراق لسنوات خلون ـ كانت معلوماته جيدة

مقارنة بما حصلت عليه من الآخرين ـ كان يناقش معنا خطة كانت عبارة عن انقلاب عسكري نوعاً ما، مع فكرة قياسنا بشن هجوم عسكري كغطاء»[٢٠]، حيث باع الجلبي فكرة الهجوم إلى بوب في شباط من العام ١٩٩٥، فعلى الجلبي المدان بأموال كبيرة بعد اقتراضه في أواخر العام ١٩٩٤ من رجال الأعمال في شمال العراق، أن يعمل شيء ما»، حيث صرح أحد الزملاء المقربين للجلبي بأنه: «كان الجلبي مستخدماً بوب كوسيلة لكثرت تصديقه كل شيء قاله أو وعد به».

اتفق جميع المعنيين باستثناء ضابط وكالة المخابرات المركزية، الناشط بإفراط ـ بأن بوب عمل في هذا الوقت طفرة نوعية كمية وعوده الوقحة، حيث أعلن بأن وحدات الدروع العراقية سترتد لتقاتل إلى جانب الثوار، وطبقاً لآراء الجلبي وزيباري، بوصفهم محركين للمجوعات المشمولة بالهجوم، وبالأخص الحزب الديمقراطي الذي يتزعمه البرزاني ـ الحزب الأقوى عسكرياً كردستان ـ وعد بوب بأن الهجوم سيكون مدعوماً بإسناد جوي بواسطة الطيران الحربي الأميركي، حيث يعتبر هذا ضماناً أكيداً للنجاح.

أما الآن، وكما يدعي بوب بأنه لم يتعهد بغطاء جوي، «سيُثار غضبه في حالة تذكيره بالوعد» يقول الجلبي، «لكنه شجع البرزاني بالتأكيد على التصديق بأنه سيكون هناك غطاءاً جوياً أميركياً، وعندما يتوجه إليه برزاني بالسؤال إن كان هناك غطاء جوياً أميركياً أم لا، كنت أسمع رد بوب بالإيجاب».

حقق بوب نجاحاً ملحوظاً، في منطقة واحدة على الأقل، رامياً بثقله وبصورة فعالة منهمكاً إلى جنب مع الجلبي في جهود المصالحة، حيث تمكنا من إقناع الفصيلات الكرديات المتناحرات على إعلان وقف إطلاق النار، على أمل توحيد صفوفهم في مواجهة نظام صدام، لكنه بقي الفصيل الأقوى عند الأكراد، مسعود برزاني، متردداً حول هذا المشروع.

«كذب بوب على الجميع» يقول هوشيار زيباري ببساطة، «فقد قدم لمقابلتنا قائلاً، «أنا أمثل رئيس الولايات المتحدة، وأنا هنا لأنفذ خطته، واعداً بتقديم غطاءً جوياً»، وبالتأكيد لم يكن البرزاني ذلك الشخص المغفل، فقد كان الشخص الأخير في شمال العراق الذي يحمل وعد وكالة المخابرات المركزية على محمل الجد، فلم يُفارق ذاكرته طيف غدر الأميركيين بوالده في العام ١٩٧٥، (وبصورة تدعو للدهشة، أصر أحد ضباط وكالة المخابرات المركزية السابقين بأنه من المحتمل أن يكون بوب ضابط الوكالة الوحيدة في شمال العراق، «الذي كان لديه فهماً حقيقياً لما كان عليه البرزاني في تلك الأثناء، وما هو السبب الوجيه الذي زعزع ثقته بالولايات المتحدة»).

في أحد اللقاءات التي عُقدت في أواخر شباط، وطبقاً لمصادر في المعارضة العراقية، أبدى برزاني هواجسه وشكوكه بصورة واضحة للعيان، «لا بد أن يكون هنالك تغيراً واضحاً في السياسة الأميركية»، موضحاً ومشيراً إلى بوب، «لأنه دائماً ما يَخبرنا كل مسؤول يقدم إلى هنا أن نتجنب إثارة العراقيين»، تالياً هذه الملاحظة الوثيقة الصلة بالموضوع بعدة أسئلة لاذعة.

«كيف ستدافعوا عن مدينتي الموصل وكركوك في حال استيلائنا عليهما؟»

«بواسطة الطائرات الحربية».

«وكيف ستفرق الطائرات الحربية بين الوحدات العسكرية العراقية التي ستتجه للانضمام إلينا والأخرى التي لا تزال موالية لصدام؟»

أثار سرعة رد بوب سخرية وضحك الأكراد: «لقد زودنا حلفاءنا السريون في إحدى ثكنات الموصل العسكرية طلاءً خاصاً كي يطلوا دباباتهم وعرباتهم به كي تميزهم طائراتنا الحربية.

لم يكن ما أخبر به ليُقلل من حدة شكوك برزاني، فقد أرسل مساعده الحميم والثقة زيباري إلى لندن للتحقق من صحة ما أخبر به، حيث اتصل

زيباري بواشنطن مستعلماً عن صحة هذه الوعود، والتي أثارت بدورها صيحات الدهشة والاستهجان مصحوبةً برعبٍ واضح لسماعهم أنباء ما وُعدوا به، مقرونةً بإنكارات شديدة اللهجة عن عزم الولايات المتحدة القيام بعمل عسكري ومن أي نوع في شمال العراق، بعدها توصل البرزاني إلى الاستنتاجات الملائمة، حيث سيشن أي هجوم بدون دعم الحزب الديمقراطي قراراً رافضاً الإفضاء به أو مناقشته مع حلفاءه.

بقي السؤال المتعلق بمدى حقيقة معرفة رؤساء بوب حول نشاطاته وتاريخ إحاطتهم بها، مطروحاً على بساط البحث، فمن المحتمل، كما يصر بوب، أنه أبقى واشنطن على اطلاع تام بحقيقة ما يجري أول بأول، وكذلك من المحتمل أنهم اكتشفوا الوعد المزعوم بالدعم الجوي والمناقشات مع السامرائي حول مسألة اغتيال صدام، فقط بعد اعتراض مؤسسة الأمن القومي تقريراً مبثوثاً عن طريق اتصال لاسلكي من ضباط المخابرات الإيرانية المتواجدين في صلاح الدين إلى رؤسائهم في طهران فيما يتعلق باتصالهم مع بوب، حيث أفشت تساؤلات زيباري سراً من غير قصد».

بالإضافة إلى ذلك، كان منافسو الجلبي على كسب ود ودعم وكالة المخابرات المركزية عاقدو العزم على أن لا تكون هناك مجازفة من تحقيق حزب المؤتمر نجاحاً يذكر، فقد خُطط للشروع بالهجوم في الثامن من آذار عام ١٩٩٣، وقبل يومين من الوعد المحدد، جواً غادر اللواء عدنان نوري قائد حزب الوفاق الوطني العراقي في شمال العراق، إلى واشنطن ليقطر سماً في آذان موجهي حزبه[٢١]، حيث صرح، بأن عملية حزب المؤتمر العسكرية، كانت خطة مخادعة العقل المدبر لها هو وفيق السامرائي الغرض منها جر الولايات المتحدة إلى حرب أخرى مع صدام، وادعى كذلك بأن السامرائي شخصياً حاول أدراجه في الخطة، قائلاً، «التحق بنا، وسنعمل خطة لخداع الأميركيين».

في حالة قبول تلفيقات نوري الخبيثة أم لا، فقد اتسمت استجابة

الحكومة الأميركية على أعلى المستويات بالخوف من الأنباء الواردة من كردستان، فهجوماً شاملاً تشنه المعارضة يمكن أن يجر قوات صدام العسكرية المتواجدة في الشمال إلى شن هجوماً مضاداً، أما آخر ما أراد البيت الأبيض، ووزارة الدفاع أو وكالة المخابرات المركزية الإيفاء به هو العهد الأميركي بحماية المنطقة الكردية في الشمال.

وُقت للشروع بالهجوم في منتصف ليلة الثالث من آذار، ففي صباح ذلك اليوم، وصلت برقية عبر نظام اتصالات وكالة المخابرات المركزية مرسلة من قبل مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، طوني بليك، وموجهة إلى قادة وكالة المخابرات المركزية، وصادف أن ينقل بوب الرسالة شخصياً، حيث كانت مهمة غير مرغوب فيها، طالما أن الرسالة تصرح بأنه «سوف لا تساند الولايات المتحدة هذه العملية عسكرياً ولا بأي طريقةٍ أخرى».

على الرغم من هذه الأنباء المحبطة، لم يستسلم الجلبي، حيث خاطب قادته العسكريين عشية شن الهجوم، قائلاً، بأنهم يقاتلوا من أجل تحرير العراق ويجب أن يهاجموا من غير اعتبار للمعوقات، أعطي الأمر بالتقدم على جميع الجبهات.

خطط للهجوم أن يحدث على جبهتين، فعند الشرق، سيتقدم مقاتلو الحزب الوطني الكردستاني، التابعين لجلال طالباني، وستهاجم على جهة مدينة كركوك، وعلى بعد مائة ميل إلى الغرب، ستتقدم قوة عسكرية موحدة مؤلفة من عشرة آلاف مقاتل تابع للحزب الديمقراطي وألف مقاتل من ميليشيا حزب المؤتمر تجاه مدينة الموصل، حيث يقع خط المواجهة المقابل للموصل على طول نهر الزاب الكبير، أحد روافد نهر دجلة، وقد نُشر على امتداده مقاتلي الحزب الديمقراطي. وعند وصول قوات حزب المؤتمر الصغيرة النهر، رفض الحزب الديمقراطي السماح لهم بالمرور.

مدركاً أنه قد تخلى عنه للمرة الثانية في غضون يوم واحد، اندفع

الجلبي مسرعاً تجاه مركز قيادة البرزاني الشخصي في منطقة سره رش، خارج حدود مصيف صلاح الدين بعدة أميال، حيث قوبل بأنباء تُفيد بمغادرة البرزاني المدينة في طريقه إلى تركيا، عندها تحدث قائد حزب المؤتمر القلق مع تشيرخان المتأنق، وبرغم مناقشته ومحاججته طوال الليل، فشل الجلبي في حث الحزب الديمقراطي على الحركة.

وفي هذه الأثناء، وبرغم قرار برزاني بعدم الاشتراك بالهجوم، بقي جلال طالباني المتمثل في الحزب الوطني الكردستاني داعماً للجلبي بكل ما أوتي من قوة، والذي قد يكون وافق على التأكيد على المواصلة، برغم تبخر الدعم الأميركي والحزب الديمقراطي، فقط لتحقيق هدف معين يتجلى في دفع القوات العسكرية العراقية بعيداً عن مدينة أربيل، الجائزة التي ربحها في قتال شهر كانون الأول.

بادىء ذي بدء، سار الهجوم بصورة جيدة وكما خطط له، حيث استسلمت سبعمائة وحدة عسكرية عراقية ـ «حيث من المحتمل أنهم لم يتذوقوا الطعام لما يقارب الأسبوعين» كما لاحظ أحد مسؤولي الإغاثة الإنسانية الأميركية ـ، فقد «استولت» قوات البيشمرغة المتسلحة سلاحاً خفيفاً على عدة أميال قريبة من القرى المجاورة، ولم تكن هناك أي ثورة في أي وحدة عسكرية عراقية وفي أي جزء من البلد ـ كما خططوا له مسبقاً، وانتهى الهجوم عقب أسبوعين من بدايته، ففي التاسع عشر من آذار، اجتازت أعداد كبيرة من الوحدات العسكرية التركية حدود كردستان العراق من الشمال وفي مطاردة ـ رسمية ـ لعصابات حزب العمال الكردستاني التي تقاتل ضد حكومة أنقرة من قواعد لها في داخل الحدود العراقية، حيث من المحتمل أن يكون توقيت هجوم الوحدات العسكرية التركية في هذه الأثناء بناءً على طلب من صدام لمد يد العون من الأتراك، على أي حال، سحب طالباني قواته على وجه السرعة ليدافع عن مدينة أربيل، والتي تقع على خط المواجهة مع تركيا، مرتداً من خط المواجهة مع العراق إلى موقعه السابق، حتى أنهم تركوا

الأسرى العراقيين ليذهبوا إلى حال سبيلهم، طالما أن حزب المؤتمر غير قادر على إطعامهم ويمكن أن يكون أوتي ما تحقق، على أقل تقدير، صرف قائد الثكنة العسكرية العراقية الواقعة على خط المواجهة في كركوك من الخدمة، بعد إلحاقه الهزيمة بقواته ـ مثال متأخر لطريقته «العصا» بصورة عملية ـ برغم عدم تخليه عن مواقعه فاراً.

كان مجمل الوضع المؤسف كارثةً بالنسبة لأحمد جلبي، حزب المؤتمر الوطني العراقي، وأي مواطن يأمل بإمكانية استبدال صدام ونظامه، بمساعدة خارجية أو بثورة، فلم تكن تراهم صبوا جام غضبهم على الجلبي لتورطه في هكذا محاولة، حيث هوت أسهم حزب المؤتمر لانغلي في هاوية سحيقة بعد أن كانت تعاني الانحدار البطيء سابقاً، فلم يكن هناك محاولات أخرى لتقويض قوة صدام من المحيطين به، ومن هذه المرحلة فصاعداً، كرست الوكالة جل اهتمامها في رعاية انقلاب عسكري متوقع ومخطط له على الأمد البعيد، يُشن من الحلقة الداخلية للحاكم العراقي، أعطى تقرير بوب المنبعث من التحسس بالواجب عن فكرة اغتيال سامراء، والتي وصلت مسامع الإيرانيين أيضاً، البيت الأبيض مبرراً في معاقبته، حيث أمضى معظم السنة القادمة قيد التحقيق من قبل مكتب المباحث الاتحادي بالتآمر لقتل رئيس أجنبي، أخيراً قررت شعبة القضاء ألا يُحاكم، «فالاختيار العسكري» أو كما دعوه ضباط وكالة المخابرات المركزية بخطة انقلاب شعبي مفرط، سيؤدي وبصورة محتمة إلى موت عنيف لصدام حسين.

عندما لفلف ربيع عام ١٩٩٥ أيامه مرحباً بقدوم صيف جديد، فالاتهامات المتقابلة لا تزال محلقةً مجيئاً وذهاباً داخل وبين وكالة المخابرات المركزية وفصائل المعارضة العراقية، فصراع وحشي يستجمع قواه في داخل قصر صدام حسين، «تصريحات في الحلقة الداخلية» والتي أعلنت منذ أمدٍ بعيد عن طريق أميركيين متفائلين، على وشك أن يصبح حقيقة واقعة.

الهوامش

(١) أزمة الكويت، خطاب كلنتون: «كلنتون يصعد من حرارة الموقف مع العراق»، شيكاغو تريبيون، ١١/١٠/٩٤.

(٢) ملاحظة مرتجلة وفظّة من كلنتون: توماس فريدمان، نيويورك تايمز، ١٥/١/٩٥.

(٣) كي بريدج ماريوت: شبكة «أي. بي. سي» الإخبارية، تقرير بيتر جنيننفز، «مهمة غير منجزة: وكالة المخابرات المركزية وصدام حسين» ٢٦/٦/٩٧.

(٤) «القابلية»: نفس المصدر.

(٥) «الطريقة التي عرضت بها الأسماء»: لقاء صحفي مع مسؤول سابق من وكالة المخابرات المركزية؛ واشنطن؛ ١٩/٣/٩٨.

(٦) سقط المتاع من قضية آميس: تيم ويتر، ديفيد جونستون، ونيل لويس، «الخيانة: قصة اولدريج آميس، جاسوس أميركي» (نيويورك: راندرم هاوس، ٩٥) ص٢٨٥ ـ ٢٨٧ وديفيد وايزتايت موفر (نيويورك : هاربركونيز ٩٥) ص٣١٠ ـ ٣١١.

(٧) ما أردت منهم أن يفعلوه»: شبكة «أي. بي. سي» الإخبارية، نفس المصدر.

(٨) وكالة المخابرات المركزية تجند نوري؛ «العمل بصورة منفصلة»: نفس المصدر.

(٩) حزب العمال الكردستاني: جاءت اللفظة الأوائلية من الاسم الكردي «بارتي كاركارن كورد»، والذي يترجم حزب العمال الكردستاني.

(١٠) دعم وكالة المخابرات المركزية للبرزاني: «وكالة المخابرات المركزية: تقرير عن ضريبة العبور» (لندن: مشورات سبوكسمان، ٧٧) ص١٩٧.

(١١) خطاب صدام، ١٦/٣/٩١، ص٢٨.

(١٢) السياسات الكردية: «تاريخ الأكراد الحديث» بقلم ديفيد ماكدوال (لندن: آي. بي. تاوريس، ٩٧) دليل لا غنى عنه لتاريخ الأكراد الممزق. للتحالفات المتغيرة المناقشة أعلاه، راجع ص٣٤٩ ـ ٣٥٤.

(١٣) «كانا منهمكين»: ماكدوال، نفس المصدر، ص٣٨٥.

(١٤) أعداد ميليشيا حزب المؤتمر الوطني العراقي: مسح حديث لمنطقة الشرق الأوسط، المجلد الثامن عشر، ٩٤، ص٣٤٨.

(١٥) قنال مايس عام ١٩٩٤ : ماكدوال، نفس المصدر، ص٣٨٦.

(١٦) اقتراضات الجلبي للأموال: لقاء صحفي مع مسؤول سابق في حزب المؤتمر، لندن، ١٢/٣/٩٨؛ لقاء صحفي مع مسؤول سابق في وكالة المخابرات المركزية، واشنطن، ٢٠/٦/٩٨.

(١٧) «كان حزب الوفاق مسرباً كالمنخل»: لقاء صحفي مع مسؤول سابق في وكالة المخابرات المركزية؛ واشنطن؛ ٢٠/٨/٩٨.

(١٨) «أحببت بوب»: لقاء صحفي مع هوشيار زيباري؛ واشنطن؛ ١٩/٣/٩٨.

(١٩) «أخبرته»: لوس أنجلس تايمز، ١٥/٢/٩٨.

(٢٠) «وفيق الذي كنا ندفع له»: لقاء صحفي مع هوشيار زيباري، واشنطن؛ ١٩/٣/٩٨.

(٢١) نوري يسافر جواً إلى واشنطن: شبكة «أي. بي. سي» الإخبارية، نفس المصدر.

الفصل الثامن

وفيات في الأسرة الحاكمة

حث موكب عربات المرسيدس السوداء السير مسرعاً يمخر عباب الصحراء العراقية الجرداء أثناء العمل مدة خمس ساعات عندما تراءى لرواده القوس الخرساني الأبيض الذي يُعلم الحدود مع الأردن عبر مصابيح العربات الأمامية، فقد كانت ليلة السابع من آب من العام ١٩٩٥، ليست كسواها من الليالي في تاريخ العراق الحديث، فقد ولى الفريق أول حسين كامل، الذي كان سابقاً أقوى الرجال في الدولة هارباً نحو المنفى، فلم يكن برفقته أخيه الصغير، صدام كامل فقط بل زوجته رغدة، وزوجة أخيه رنا، كريمتا صدام الأحب إلى قلبه، بصرف النظر عن أطفالهم بالإضافة إلى خمسة عشر شخصاً من أصدقائهم ومتعلقيهم من أسرة المجيد، وأحسّ العالم على وشك العلم بالتصدع الخطير الذي لم يسبق له مثيل في حلقة صدام الداخلية.

زمجر رتل العربات متجهاً تلقاء النقطة الحدودية، حيث ألقت مصابيح العربات الأمامية ضوئها على تمثال بالحجم الطبيعي لصدام حسين الذي يقف مراقباً حدود بلاده الغربية على الأردن، وابطأ موكب العربات قليلاً، ألقى مسؤولوا الحدود نظرة على مجموعة مسافري آب ملوحين لهم باحترام

وتبجيل بمتابعة السير، حينما مر موكب العربات من تحت القوس الحدودي مسرعاً تجاه الأردن، فقد ترك خلفه نظاماً مفعماً بالحقد والكراهية والضغائن داخل الأسرة الحاكمة. حتى عندما اندفعت المجموعة مسرعةً في الطريق الضيق المؤدي إلى عمان، ترى الحقد المطلق العنان متفجراً على شكل إطلاق مدافع وإراقة دماء في ثنايا هذا الموكب.

فقد تصاعدت وتيرة الصراع داخل الأسرة الحاكمة منذ أوائل العام ١٩٩٥، متفاقمةً حدةً وخطورةً في كل مرحلة من مراحله بواسطة عدي، فعند السنة الماضية وجه عدي حملة إعلامية حادة ضد مسؤولي الحكومة المتوجه بتولي صدام حسين شخصياً مقاليد منصب رئاسة الوزراء، فلم يطرأ أي تحسن على وضع البلد العام، فقد استمرت عزلة العراق السياسية والاقتصادية، تصاعدت وتيرة الانفجارات في بغداد، تزايدت علامات عدم الارتياح في صفوف القبائل السنّية الشديدة الولاء سابقاً، وخصوصاً قبائل الدليم الأقوى شكيمةً ونفوذاً، المتمركزة في مدينة الرمادي، إلى الغرب في مدينة بغداد أعالي نهر الفرات، فبعدما اعتقد بقيام مؤامرة تهدف إلى اغتيال صدام أوائل العام ١٩٩٥، ألقي القبض على اللواء محمد مظلوم الدليمي، حيث سلمت الحكومة جثمانه، في شهر مايس، مشوهاً من آثار التعذيب، إلى ذويه، الذين أثارهم هذا الحادث كثيراً مخلّين بالأمن ومهاجمين مراكز الشرطة، وقد اقتضى إخماد الفتنة وإخضاع المضطربين إرسال صدام لقوات النخبة من حرسه الخاص مع وفاة وجرح بضعة مئات من الدليم، (حيث ورد تقريراً مفصلاً ومنمقاً لانتفاضة أخرى في أوساط الجيش وخصوصاً أفراد قبيلة الدليم في الشهر التالي والذي كان بالتأكيد معلومات بعيدة عن الحقيقة، ومن المحتمل أن تكون جزءاً من ستراتيجية وكالة المخابرات المركزية الرامية إلى خلق جو من «انقلاب وإشاعات انقلاب». .

انتقد عدي عن طريق وسائل الإعلام وبصورة قاسية هذه الهفوات الأمنية، اتخذت الانتقادات شكل هجمات مباشرة ضمنية ضد أعمامه آل

ابراهيم، وطبان، ـ وزير الداخلية ـ، وسبعاوي، ـ رئيس جهاز الأمن العامة ـ، إخوا صدام غير الشقيقين، من زواج والدته الثاني، وقد اقصي وطبان في شهر مايس.

لم يسلم آل المجيد، أبناء عم صدام من والده، من تهجمات صحافته اللاذعة، منافسوا آل ابراهيم التقليديون، شنوا هجمات قاسية على علي حسن المجيد، سيء الصيت كمطرقة الأكراد ووزير الدفاع منذ أواخر العام ١٩٩١، حيث يعتبر التابع الأمين والشديد الولاء للحاكم، اقصي كذلك من وزارة الدفاع أواسط تموز ١٩٩٥، فمن الصعب التكهن بكون صدام شخصياً وراء تشجيع هذه الهجمات على الرجال المقربين منه، أو إن كان عدي قد خرج عن نطاق سيطرة والده، فقبيل أسبوع من إقصاء علي حسن المجيد من منصبه، حيث من الجائز أن تكون إشارة مبطنة إلى أولئك المقربين بأنهم قد أصبحوا مبغوضين، انتقد صدام أشخاصاً لم يحدد هوياتهم متهماً إياهم بوضع العراقيل في طريقه «في الوقت الذي كنا نزيل سهماً بعد الآخر من بين جنبينا».

على أي حال، لم يكبح الحاكم جماح ابنه، الذي بدأ في هذا الوقت بالتجاوز على امتيازات وصلاحيات حسين كامل العسكرية، وكما لاحظنا آنفاً، فقد دأب عدي على منافسة الرجل الجبار بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، ولعدة سنوات خلون في مجال الأعمال التجارية، والآن، وبعد مضي أسبوعين على سقوط عم كامل علي حسن المجيد المفاجيء، بزغ نجم عدي مرتفعاً عبر توليه مسؤولية النقل العسكري بالإشراف العلني على تصليح العجلات العسكرية المعطوبة. وفي الثالث من آب، ألقى حضور عدي لأحد العروض العسكرية الضوء على تزايد اهتمامه بالشؤون العسكرية، فقد كان ذلك صراعاً شرساً على الأموال بالإضافة إلى السلطة والنفوذ، وفي هذا الوقت بالذات، حاول حسين كامل توقيع عقداً عسكرياً مع إحدى البلدان الشرقية، أراد عدي الدخول فيه عنوة.

ذكر كامل مؤخراً بأنه وشقيقه، الذي أصبح الآن برتبة مقدم في جهاز الأمن الرئاسي الخاص، قد قررا الهرب من القطر نهاية تموز، مضيفاً بأنه تحدث إلى رغدة، له منها ثلاثة أطفال، ورنا (زوجة صدام كامل)، «قبيل عشرة أيام من اتخاذ قرار المغادرة، شرحت جميع التفاصيل دون أي تردد، ربما اعتقدت في بادىء الأمر بأنهما قد يخبرا أسريتهما، لكنني لم أعر اهتماماً لذلك مطلقاً، وقلت: «أما أن تستعدي للمغادرة معي أو سأرحل وحيداً» لم يبديا أي ممانعة واعتراض إطلاقاً وقدِما إلى عمان معي»[1].

ممّا لا يقبل الشك أن كامل وضع خططاً محكمة لعملية فراره، فقبل فترة وجيزة من قيامه بتلك الرحلة المشؤومة عبر الصحراء، أرسل محاسبه حول مراكز القيادة لمختلف المؤسسات الحكومية التي كان مهيمناً عليها طالباً بيانات مفصلة بما تضمه خزائنها من عملة صعبة، لم يرد أياً من المسؤولين مبعوث الرجل الجبار كامل، حيث جُمعت له على وجه السرعة بضعة ملايين من الدولارات[2].

«أنا رجلٌ معروف» قال كامل مؤخراً مع بعضٍ من العنجهية التي تلف صوته والتي لم تهجره مطلقاً. «لم يستطع أي عسكري إيقافي طوال الطريق»، وعلى الرغم من هذا، تراه منتظراً حتى يحين حلول ظلام ليلة السابع من آب كي يخطو خطوة الألف ميل في رحلته الطويلة، ويكمن هذا الانتظار لسببين، فإما للتخلص من ملاحظة الآخرين أثناء الظلام أو لتجنب حرارة نهار صيف الصحراء الغربية اللاهب، يجب أن يكون كامل عالماً بما يحمله ذلك اليوم من مغزى عميق لنظام صدام، أنها عشية ذكرى انتصاره على إيران في العام ١٩٨٨، النصر الذي أسهمت به وبدور فعال وحدات النخبة من قوات الحرس الجمهوري الذي أوجده كامل شخصياً، وكذلك قد يكون الفريق الأول الهارب عالماً بأن العديد من أفراد زمرة الحكم العراقي سيكونوا محتفلين ومجتمعين في حفلة مقامة في أحد البيوت الريفية خارج العاصمة بغداد.

حفلة كان كامل محظوظاً بعدم حضورها، فما حدث في تلك الليلة كان، من عدة نواحي صورة طبق الأصل لما حدث في ليلة جزيرة «أم الخنازير» الواقعة في نهر دجلة سبع سنواتٍ خلون، عندما أقدم عدي على قتل كامل حنا ججو، مساعد والده سمسار نزواته، في نوبة سكر هائجة، فمن بين أعضاء النظام الكبار الذين حضروا تلك الحفلة، أخ الحاكم غير الشقيق، وطبان ابراهيم، وكذلك كان ابن خال عدي ورفيقه المرح لؤي خير الله حاضراً، الشاب الذي كسر صدام ذراعه لاختطافه وضربه المبرح لأستاذه في المدرسة.

وردت عدة روايات مختلفة لما تسبب في إخراج الحفلة عن طورها وتحويلها إلى عنفٍ شديد. فطبقاً لإحدى الروايات، التي تفيد بأن أحمد بن وطبان، قد تشاجر مع لؤي صافعاً إياه على وجهه، والذي قام بدوره بالاتصال بعدي هاتفياً، حيث انطلق مسرعاً تجاه الحفلة حاملاً معه رشاشته، قادماً الحفلة حوالي الساعة الثالثة والنصف فجراً، وتؤكد تقارير أخرى بأن وصول عدي الغاضب الحفلة كان بعد حثه بأخبار تكلم وطبان عنه بسوء وشجبه إياه علناً، على أي حال، مهما كان السبب لهذه الخطة من جانب عدي، فقد كان رد فعله عنيفاً جداً، حيث اندفع فجأةً تجاه المحتفلين مطلقاً نيران رشاشته تجاههم، أصاب وابل النيران الذي ملأ أركان القاعة، عمه وطبان في ساقه، مخلفاً جرحاً بليغاً، بالإضافة إلى قتله راقصات ومغنيات غجريات حيث يعتبر وجودهن من الضروريات بالنسبة للتكريتيين في أي مناسبة خاصة، (ثأر أحمد لإصابة والده، أواخر ذلك الصباح، وبدافع العداوة التي يتمتع بها التكريتيون الأصليون؛ بإطلاقه قنبلة يدوية على منزل والد لؤي).

وفي أثناء نقل ضحايا عدي إلى المستشفى أو المقبرة، كان حسين كامل ومجموعته واصلين فندق الأمراء في قلب العاصمة الأردنية عمان.

ادعى المسؤولون الأردنيون مؤخراً بأنهم صُعقوا لسماعهم نبأ فراره،

«فقط كان حسين كامل وشقيقه على علم بما سيفعلونه» ذكر عبد الكريم الكباريتي، وزير الخارجية الأردني ذلك الوقت، «فقد علمنا بأنه اجتاز الحدود، وهي مسألة لم تكن بالغريبة بالنسبة لمسؤول عراقي يدخل الأردن دون إعلامنا بماهية عمله هنا»، التقى الكباريتي، رجل مهذب، ذكي، ومصرفي سابق، بحسين كامل قبل عدة سنوات وأحس تجاهه بمقتٍ شديد حال لقائه[٣]، «حاول التأثير على إنهاكه في شرح كيفية تمكن أي شخص من صناعة سلاح نووي، فهي كلها مسألة إرادة ونفقات ومواد أولية»، فقد عِلم وزير الخارجية تواً سبب قدوم الفريق الأول العراقي إلىَ الأردن حال دعوة الملك حسين إياه إلى القصر، حيث وجد وزراء الحكومة الكبار الآخرون مجتمعين، أخبرهم الملك بأن حسين كامل اتصل هاتفياً بالموظف المسؤول عن القصر الملكي من محل إقامته في فندق الأمراء ذاكراً أنه وعائلته خططوا لطلب اللجوء السياسي في الأردن.

لم يَبدِ الملك ووزرائه الاستعداد التام لتقديم العون، اتصل كامل قبيل رحيله بفترة وجيزة بالملك الأردني معلماً إياه بما كان جارياً، وبدوره زود الملك واشنطن برسالة تحذيرية بأنه، وبحسب كلمات أحد المسؤولين السابقين في وكالة المخابرات المركزية كان مطلقاً على فحوى الرسالة، «سيحدث شيءٌ ما كبير» في العراق.

محتفظاً بسرية خطط كامل ومرحباً به حال وصوله، فقد اعتبر ذلك قراراً حاسماً اتخذ من قبل الملك حسين، كان الملك حسين صديق العراق الحميم في العالم العربي، حيث أدخل بلده في تحالف مع صدام أثناء فترة حربه مع إيران. وكان العراق سوق الأردن الكبير. وكذلك كان الصديق المحايد خلال حرب الخليج، يُعتبر الطريق الطويل الرابط، بين بغداد وعمان، والذي استقله حسين كامل للسفر فاراً، منفذ العراق الوحيد إلى العالم الخارجي؛ يعود معظم الأردنيين إلى أصول فلسطينية، حيث يتعاطفوا مع تجاوز صدام حسين على نظام الجامعة العربية الرسمي في العام ١٩٩١،

وتراهم يهتفون لصواريخ العراق المنطلقة تجاه إسرائيل، ولعدة أشهر عقب حرب الخليج، تزين صورة صدام حسين تقريباً كل محل عربة أجرة في عمان.

دفعت الأردن ثمن تعاطفها مع بغداد غالياً، فقد طرد معظم الفلسطينيين البالغ عددهم ٣٥٠،٠٠٠ من الكويت، عقب حرب الخليج لأن الكويتيين يَرون بأنهم مؤيدين للعراق، منتقلين إلى الأردن، فقد أصبحت العربية السعودية، الكويت، وباقي دول الخليج، والتي كانت فيما مضى تقدم العون والدعم المالي للأردن، عدائية، حيث صرح الملك للمراسلين الصحفيين الأردنيين في العام ١٩٩٣ بأن «صدام قد قصم ظهورنا»، استهل الملك رده الجميل لأصحاب نعمته الأميركيين بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل في العام ١٩٩٤، والآن قرر قطع علاقاته مع الحليف القديم في بغداد، مخبراً وزرائه بأنه: «لا يمكن تحمل الأمور مع صدام بعد الآن».

عقب مضي يومين على منح الملك حق اللجوء السياسي إلى كامل، قدم عدي وعلي حسن المجيد إلى عمان طالبين رؤية الملك حسين، فقد سبق وحذر حسين كامل الأردنيين من احتمالية محاولة أقربائه بقتله وبالأخص عمه علي حسن المجيد، قائلاً: «لا تدعوا جلالته يصافح هذا الرجل، قد يكون واضعاً شيئاً ما قاتلاً في يده»[٤]، أعتقد الملك أنه لا مناص له من مقابلة المبعوثين العراقيين، التمسوا منه تسليم الهاربين، يجب عليهم أن يعرفوا بأن هذه قضية خاسرة. كان همهم الوحيد هو استرداد بطاقة كامل المصرفية - حيث لوحظ جلياً ارتفاع اعتماداته المالية قبل مغادرته - بالإضافة إلى رؤية رغدة ورنا، مدعين بأنهن حملن إلى عمان مكرهات، رفض الملك حسين طلباتهم قائلاً: «أمضن بناتي وقتاً معهن، ويودان البقاء»[٥]، واعداً إياهم بالاعتناء بهن.

عاد عدي وعلي حسن المجيد أدراجهم مقفلين إلى بغداد خاليي الوفاض، ملاحظين الكيفية التي استغل بها الملك الفرصة التي منحها إياه فرار

الشقيقين كامل بتغيير مواقفه كلياً تجاه صدام، مدح الملك حسين كامل في مقابلة صحافية قائلاً: «إنه الوقت الملائم للتغيير» في القيادة العراقية، مضيفاً بأنه «في حالة حدوث التغيير فإنه سيكون وبلا شك تغييراً نحو الأفضل، فقد تغير توجه ولاء الديبلوماسية الأردنية الجديدة أكثر بعيد اختيار الملك لإعلان موقفه الجديد في مقابلة صحافية مع الصحيفة الإسرائيلية «يديعوت احرونوت»[٦]، وقد اتصل الرئيس كلينتون بالملك حسين هاتفياً متعهداً بالدفاع عن الأردن ضد أي اعتداء عراقي.

أدى فرار حسين كامل إلى إحداث تعاطف دولي، فقد فسر المعلقون السياسيون في جميع أرجاء العالم هربه المأساوي إشارةً إلى أن نظام صدام عبارة عن «سفينة غارقة»[٧]، وعندما عمل الدعامة السابقة لنظام بغداد الغامض والمخيف ظهوره الأول، عقب أربعة أيام وفي مكان منعزل، أمام الملأ في مؤتمر صحفي في حديقة أحد القصور الملكية، بدا حقاً بأن صدام قد كسب عدواً لدوداً جديداً. مرتدياً بدلةً رصاصية مخططة، ومعطياً نبذةً مختصرةً عن مهمته، ومصرحاً: «نحن نعمل جاهدين على قلب نظام الحكم»، من الواضح أنه يتحدث عن انقلاب وليس عصيان مسلح شعبي عن طريق مناشدته، «جميع أصناف المؤسسة العسكرية، الحرس الجمهوري، وضباط الحرس الخاص» فقد كان واقعياً، حسن الاطلاع ومتهماً النظام بقيادة العراق إلى أن يقبع في «عزلة تامة». لم يهاجم صدام وعائلته شخصياً «لصلة القرابة التي تربطهم»، ذاكراً بأنه سوف لن «يتحمل مسؤولية إماطة اللثام عن أية أسرار»، لم يكن مثيراً، لكنه بدا كرجلٍ كان متمتعاً بالسلطة لمدة طويلة ليستطيع القيام بثورة.

على الرغم من تحوله المفاجىء في انتقاد صدام، فمن الصعوبة في مكان احتمال نجاح «كامل» كقائد معارضة، كونه عضو قيادي بارز في النظام العراقي لأيامٍ خلت، مشاركاً إياه في ارتكاب أبشع الجرائم، شارك برزاني موضوع حسين كامل والاشمئزاز بادياً على قسمات وجهه، قائلاً: «بينه وبين

الأكراد جروحاً عميقة، فعندما قدم المفاوضون الأكراد بغداد [في العام ١٩٩١]، كان الأقسى في مهاجمتهم ونعتهم بالعملاء. . ، كيف يمكن لشيعة العراق التعامل معه عندما هاجم ضريح الإمام الحسين بن علي؟»[٨].

ناشد كامل أجهزة الأمن والجيش، منادياً الإطاحة بصدام حسين، وكانت بغداد هي مكان قيادة الانقلاب، والحقيقة الكامنة وراء فراره وأخيه إلى عمان توضح عدم إيمانهم بانتفاضة عسكرية حقة.

على الرغم من ذلك، وحتى وإن لم يكن الرجل المناسب لقيادة الإطاحة بوالد زوجته وسيده السابق، فقد مثل «كامل» صيد مخابراتي هائل، فقد كان الأردنيون، العرب، وأجهزة المخابرات الغربية متلهفون بالتحدث إليه، «أرادوا معلومات وقد زودها بهم»، يذكر الكباريتي: «لكنها لم تكن لتلبي الطموحات، فقد اعتقد الكويتيون بأنه سيخبرهم عن الأسرى [الذين اختفوا أثناء احتلال العراق للكويت]، واعتقد السعوديون بأنه سيخبرهم عن خطط العراق المستقبلية، واعتقد الأميركيون بأنه سيوجز لهم أسرار برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، ويمكن لأحدهم أن يتصور بأنه إما أنه لا يمتلك معلومات ـ أو أراد شيئاً ما بالمقابل».

لم يكن ذلك صحيحاً تماماً، بالتأكيد، لم تجني المقابلة المتبجحة للفريق أول مع وكالة المخابرات المركزية ثمارها، فقد أحس بالإهانة كون الضباط الذين أرسلوا لمقابلته لم يكونوا ذوي رتب عالية، ولا يتكلموا اللغة العربية، لكن، وبدلاً من ذلك، حمل فريق وكالة المخابرات المركزية معهم مترجماً من أصول مصرية، الذي وجد لهجة كامل التكريتية صعبة الفهم، وقد استنتج ضباط الوكالة، من جانبهم، بأنه كان «أحمقاً لا غير»، كما ذكر أحد زملائهم مؤخراً، «كانت خطته بأنه سيعود إلى بغداد بحماية جيش وقوة جوية أميركية، وهذا نهاية المطاف».

فقط كان أحد المتحدثين لكامل أوفر حظاً، قابل رولف اكيوس حسين

كامل أول الأمر في حزيران من العام ١٩٩١، عندما كان العراقي في أوج قوته، ففي تلك المناسبة، قاطع كامل وبصورة عنيفة اجتماعاً بين رئيس اليونسكوم وبعض الدبلوماسيين العراقيين المهذبين، وفي السنوات التي تلت، تولى كامل مسؤولية الجهد المبذول لإعاقة فريق اليونسكوم وإخفاء ما يمكن إخفاؤه من برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، والآن يلتقي العدوان السابقان تحت ظروف مختلفة جداً.

استُهل أول لقاء بينهم في عمان، بعد مضي أسبوعين على فرار كامل تقريباً، بإفشاء أسرار مروعة، وحال دخوله الغرفة، نظر العراقي بتمعن في وجوه كادر اليونسكوم الجالسين بجانب اكيوس على الطاولة، واستقرت نظراته آخر الأمر على مترجم رئيس اليونسكوم العربي، «هل أنت سوري؟»(٩) تساءل كامل، أجاب الرجل بالإيجاب، وأعاد كامل سؤاله مجدداً: وهل اسمك تانوس؟»، وعندما أجاب المترجم المضطرب بالإيجاب وبكل وضوح، رد عليه كامل، «اخرج (أيها المنحرف) من هنا، كنت تعمل لصالحي، أنا أرفض أن أستجوب بواسطة أحد عملائي»، وكما شُرح مؤخراً، فقد تسرب الرجل في وظيفة اليونسكوم مزوداً على الدوام بمعلومات مفيدة جداً، كان تنظيم مسؤولي الأمن الأردنيين للاجتماع مضحكاً.

طالما أُزيل الحاجز العراقي، بدا كامل تواقاً ليتصرف بصورة أكثر دبلوماسية ـ «كنا في السابق أعداء»، قال مخاطباً اكيوس، «والآن نلتقي كأصدقاء»، أبدى كامل تذمره من شقيق زوجته، قبل أن يغير اكيوس مجرى الحديث للخوض في مجال برامج الأسلحة، لقد قضى عدي حياته في الحانات، الشجار مع الآخرين، احتساء الخمر، وتعقب النساء، بينما هو، من ناحية أخرى، يعمل لساعاتٍ طوال، ولا يتعاطى الخمر ورب أسرة يحترم الحياة العائلية، فقد ضُغط على جميع أفراد أسرة صدام، يشرح الفريق الأول، بواسطة العقوبات وانتهكت حرمتها بواسطة مفتشي اليونسكوم، فقد

كانوا «ساخطين. يغلون غلو المرجل سخطاً وبغضاً»[١٠].

منفساً عما يختلج في صدره، تحول كامل إلى النقطة ذات الاهتمام من قبل اكيوس، حيث قال إنه دُهش بفعالية اليونسكوم، وهو الشيء الذي لم يُدر في خلد القيادة العراقية عند قدوم المفتشين أول الأمر، من جانبه، كان اكيوس مهتماً بصورة رئيسية في الطرق التي نفذها رجال كامل في مهمة إخفاءهم الأسلحة، المواد، والوثائق من الزيارات المفاجئة بحثاً عنها من قبل فريق اليونسكوم.

«واحداً من أولويات أسئلتي ـ هو كيف فعلتها؟»، كما يتذكر الديبلوماسي السويدي مؤخراً، «كان واقع الأمر مستعداً لإبداء المساعدة وتزويد المعلومات، وكذلك كان بعض الضباط الذين قدموا معه، برغم كونها عصياً عليهم التغيير» من عادات السرية والكتمان حول هكذا أمور راسخة في جميع مسؤولي الأمن العراقيين.

كان اكيوس حكيماً حذراً، بالأخص أن أحد ضباط المجيد من مجموعة كامل زوده بأكثر المعلومات أهميةً، فقد كان المقدم عز الدين المجيد ضابطاً في الحرس الجمهوري الخاص، والذي طُمرت في حديقة منزله الكائن في أبي غريب الأجزاء والمواد التي لا تقدر بثمن من المشروع ١٧٢٨ في تموز من العام ١٩٩١، وبوصفه فرداً من الأسرة الحاكمة وضابطاً في وحدات الصفوة الأمنية، كان عز الدين واحداً من الصفوة المنتقاة لنقل وإخفاء الأسلحة والمواد المحظورة بعيداً عن أنظار اليونسكوم. كان قادراً، في حد ذاته، على تزويد متحدثيه الأسرار الحاسمة في الطريقة التي يعمل بها نظام الإخفاء ومن كان متورطاً فيه.

منح ارتداد كامل وقراره، على أي حال، اكيوس حصةً ثريةً حتى قبيل لقائه به في عمان، فقبل ثلاثة أسابيع من عملية هروب الشقيقين كامل، ألقى صدام حسين خطاب تحدي في بغداد مهدداً بموجبه عزم العراق على إيقاف

جميع أشكال التعاون مع اليونسكوم إذا لم يكن هناك أي تقدم في وجهات نظر مجلس الأمن تجاه رفع العقوبات الاقتصادية، فعندما التقى اكيوس بطارق عزيز في بغداد، قبيل ثلاثة أيام فقط من تجاوز موكب عربات المرسيدس الحدود مسرعاً تجاه الأردن، أعاد عزيز لهجة التهديد، مضيفاً بأن الموعد النهائي لمجلس الأمن كي يغير أسلوبه، هو نهاية شهر آب، وأضاف نائب رئيس الوزراء ذو الصوت الخفيض أيضاً بأنه، بينما أجرى العراق بحوثه على العناصر البيولوجية الداخلة في الاستخدام الحربي، لم يُفلح العلماء مطلقاً في انتاجها بشكل يتفق واستخدامها الحربي كسلاح.

كان عبء ذلك كبيراً على اكيوس، «بالطبع أنتم لديكم»، قاطعه اكيوس قائلاً، التقط عزيز، شفةً عميقةً من سيجاره، رد فعله الطبيعي عند مواجهته بالحقائق، وملتجئاً إلى دفاعه المألوف، «ليس العراق مثل السويد، فأنتم عندما تكملوا مخططاً باستطاعتكم تنفيذه، أما نحن فغير كفوءين»[١١].

في الثالث عشر من آب، اليوم التالي لمؤتمر حسين كامل العراقي، تبنت الحكومة العراقية تغيراً مفاجئاً ومثيراً في مواقفها، فقد عقدت الحكومة العراقية العزم، خشية كسب الخائن مكافأةً ما بكشفه خباياهم المظلمة، على توجيهه ضربة في الصميم.

تلقى اكيوس، الذي عاد في هذا الوقت مقفلاً إلى نيويورك، رسالةً مستعجلة من اللواء عامر رشيد، المهندس اللامع المتمرن في بريطانيا والذي كان ممثلاً لكامل في التعامل مع اليونسكوم، طالباً من اكيوس العودة إلى بغداد بأقصى سرعة ممكنة، وعلاوةً على ذلك، كتب رشيد، «تيقنت الحكومة العراقية بأن اللواء حسين كامل كان المسؤول عن إخفاء معلومات مهمة عن برامج العراق المحظورة عن اليونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق إصدار أوامره للكادر التقني العراقي موعزاً بعدم الكشف عن هكذا معلومات، وكذلك عدم إخبار السيد طارق عزيز أو اللواء عامر بهذه التوصيات».

أقفل اكيوس راجعاً إلى بغداد، مجتمعاً بعزيز، ورشيد، والمسؤولين الكبار الآخرين، حيث أبدى الجميع فجأةً حسن النية ووعدوا بالتعاون، فكل شيء، كما شرحوا، كان خطأ حسين كامل، كان جميع أعضاء الحكومة العراقية جاهلين أعماله الشائنة في إخفائه برامج الأسلحة المحظورة، ومن الآن فصاعداً سيتبع العراق سياسة التعاون التام مع اليونسكوم و«حسن الجوار» مع البلدان الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، فقد صرحوا بأن العراق لم ينجح في تصنيع أسلحة بيولوجية لكنه حمّلها بالفعل في ١٦٦ قنبلة و ٢٥ رأساً حربياً في صواريخ الحسين[١٢].

لم يكن ذلك كل ما في الأمر، فعندما كان على وشك مغادرة بغداد، تذمر اكيوس من عدم إبراز وثيقة واحدة حتى الآن لتدعم ما حصل عليه من معلوماتٍ مهمة، وفي غضون أقل من ساعة، تلقى اكيوس اتصالاً هاتفياً من رشيد مقترحاً عليه الوقوف في طريق عودته من المطار (مغلق بسبب العقوبات ما عدا رحلات الأمم المتحدة الجوية) مع فريقه عند مزرعة تابعة لحسين كامل، في منطقة تدعى حيدر، حيث يمكنه إيجاد «مواد مثيرة للاهتمام»، معبراً عن ذلك بديبلوماسية، وفي سقيفة دجاج مغلقة، وجد اكيوس أكداساً من الصناديق المعدنية والخشبية معبئة بما يزيد على النصف مليون وثيقة إضافةً إلى الوثائق المحفوظة على أقراص كمبيوتر وصوراً، تحمل كل هذه المجموعة النفيسة تقريباً تفاصيلاً تزخر بمعلومات تخص برامج التسليح السرية، خصوصاً من جهة التسليح النووي، استنتج فريق اليونسكوم مؤخراً، وبعد تحليل دقيق العناية لصور المزرعة التقطتها طائرة «يوتو» «U 2» التجسسية في السابق، بأن الوثائق التي اكتشفوها قد أظهرت جيداً المواد البالغة الدقة في غضون الاثني عشر يوماً منذ فرار كامل[١٣].

وبفضل المعلومات المستخلصة في الأردن ووثائق «حقل الدواجن»، اكتشف اكيوس وفريقه المدى الذي خدعوا به من قِبَل العراقيين على مدى الأربع سنوات الماضية، فلم تفرز معلومات وفيق السامرائي حول عنصر «V X»

والأسلحة البيولوجية مسألة خداعهم فقط، بل علمهم وللمرة الأولى بالمشروع ١٧٢٨، وإجراء اختبار صاروخي سري في العام ١٩٩٣. وكذلك اكتشافهم للمنظمة السرية المكرسة لخداعهم وتضليلهم والتي دعوها بـ«آلية الإخفاء».

وفي هذه الأثناء، قدم اكيوس تقريراً بعد وصوله عمان بأنه كان هنالك «ذعراً سياسياً» في بغداد، فقد انتشرت ميليشيا فدائيي عدي على طول الطريق المؤدي إلى الأردن[١٤]، وقال حسين كامل بأنه ومنذ وصوله عمان «لا يخلوا شارعاً في بغداد من موقع حرس جمهوري لتفتيش المواطنين»[١٥]، فقد صعق المواطنون العراقيون سماع نبأ فرار كامل وأسرته، حيث لم يشهدوا من قبل مثل هكذا تصَدع في جدران الأسرة الحاكمة، «لقد أقام المواطنون حفلات فرح في كل مكان في بغداد»[١٦]، يقول أحد المحتفلين «معتقدين أن النظام يتهاوى».

كانت أشد اللحظات خطورةً بالنسبة لصدام مباشرةً بعد إرتداد كامل وفراره، فقد أنكر المرتدون بأنهم حاولوا القيام بمؤامرة لقلب نظام الحكم عندما كانوا لا يزالون في بغداد، لكنه لم يتيقن بعد من صحة هذه الادعاءات، فلم يكن صدام عالماً بمقدار الدعم الذي كان يتمتع به حسين كامل في أوساط الأمن الرئاسي ـ الحرس الخاص والحرس الجمهوري، فعقب هربهم، قال حسين كامل بأنه يتوقع حدوث اعتقالات وإعدامات واسعة، لكن يمكن أن يكون النظام متمتعاً ببعض الثقة بالنفس من ناحية عدم إمكانية التنسيق لانقلاب ينطلق من عمان، طالما لم يُقطع خط الاتصالات مع الأردن[١٧].

وفي هذه الأثناء، جُرِّدَ كامل وبأقصى سرعة من مناصبه القيادية المهمة والعديدة، ففي العاشر من آب، أعلن بأنه أقصي من منصبه كوزير للصناعة ومدير للتصنيع العسكري، وبعد مضي أسبوع، طُرد من صفوف حزب البعث.

مثلت قوة الشجب والاستنكار الصادرة من صدام حسين وأسرة المجيد مصدر تهديد خطير بالنسبة للمبعدين[١٨]، ففي حديثٍ مطنب في الحادي عشر من آب، قارن الرئيس العراقي حسين كامل، وعلى التعاقب، بقابيل، الذي قتل أخاه هابيل؛ إلى جوداس، الذي خان المسيح؛ إلى قارون، السيء السمعة والجشع في الأزمنة القديمة؛ ولأبي لهب، الذي عارض ابن أخيه، الرسول محمد، وأضاف صدام بأن زوج ابنته «سوف يُرجم بحجارة التاريخ» والأفضل له «أن يموت من أن يعيش في الذل والعار»، متهماً إياه بسرقة بضعة ملايين من الدولارات، متنبئاً، ليس مخطئاً بدرجة كبيرة، بأن حسين كامل سيكون تحت وطأة رحمة أسياده الأجانب الجدد وعليه أن يطيعهم «بلا نقاش أو حتى إعتراض».

كان التصريح الذي يحمل في ثناياه أقسى إدانة هو الذي صدر من أسرة المجيد، موقعاً بيد عم حسين كامل، علي حسن المجيد، شاجباً وبحدة كامل لخيانة صدام، وكذلك حمل تهديداً مباشراً لحياته، مؤكداً، في نفس الوقت، جدية العراقيين الذين لا يزالون متمسكين بعاداتهم العشائرية، «على الرغم من أن حسين كامل ينحدر من أسرة عراقية»، كما كتب المجيد، «فإن هذه الأسرة الصغيرة تشجب من داخل العراق عمله الجبان»، ودعوا إلى إنزال أشد العقوبة به، وأعلن أقربائه بصورة رسمية بأنهم سوف لن يتبعوا الأصول العشائرية في الأخذ بالثأر ضد أي شخص يقتله، معلنين وبصراحة «بأن عشيرته مجتمعة قررت إهدار دمه وبعدم تعرض القاتل لأي نوع من العقوبة»[١٩].

كذلك شجبت وسائل الإعلام العراقية خداع الخائن «المتسامح» صدام حسين وسرقته أموال الشعب، كانت لهجة الشجب عبارة عن سب لاذع، حيث أصدرت وثيقة موحدة معبرة، تهدف إلى تصوير حسين كامل بالتملق الذليل قليل الثقافة، فقد تصدرت معظم الصحف العراقية رسالةً كان قد أرسلها حسين كامل إلى صدام في الثالث عشر من تشرين الأول في العام ١٩٩٤، بعد

انسحاب الوحدات العسكرية العراقية من الحدود مع الكويت عقب أزمة عابرة مع الولايات المتحدة. كان فحوى الرسالة بعيداً عن قواعد اللغة العربية ومليىء بالأخطاء الإملائية[٢٠]، تُقرأ الرسالة: «سيدي، ليس المهم أن ترفع العقوبات الاقتصادية، المهم هو أن نرى العالم يردد اسمك يومياً، لقد أصبح أملنا حقيقة واقعة، ليكن الله مع سيادتكم وأرواحنا فداءً لكم».

في هذه الأثناء، كان وطبان راقداً في المستشفى، يكافح أطباء كوبيون من أجل إنقاذ ساقه، فقد اتخذت الحكومة إجراء يتسم بالصراحة مشابهاً لإجراءاتها التي تمكنت بموجبها من الهيمنة على العراق حيث يتولى أحد الإخصائيين العراقيين العناية بوطبان، وبعد الانتهاء من عمله عليه العودة إلى السجن، ليقضي مدة عقوبته البالغة ستة أشهر لوضعه صحن استقبال تلفازي لمتابعة محطات الإذاعة العالمية بصورة غير قانونية.

غض الطرف وبصورة متعمدة على محاولة اعتداء عدي على عمه والراقصات الغجريات في وسائل الإعلام العراقية، لكن ولأول مرة، تنتقد وسائل الإعلام الأمير رسمياً وشعبياً، فيقول محمد سعيد الصحاف، وزير الخارجية العراقي، أنه «غير لائق للحكم». وقرن برزان، في جنيف، عدي بحسين كامل، قائلاً: «دائماً ما تنجم المشاكل من أشخاص لا يدركوا مقدار حجمهم الحقيقي، إذن فمسألة وراثة السلطة غير مقبولة رسمياً وشعبياً في العراق، فلا يتقبل العراقيون أشخاصاً أمثال عدي أو حسين كامل لتولي زمام الحكم وكلاهما لا يتمتع بالشرعية التي تمكنه من ذلك».

حتى صدام نأى بنفسه بعيداً عن عدي، على الأقل أمام الملأ، فارضاً قيوداً أكثر صرامةً على امبراطوريته، أعاد الاتحاد العراقي المركزي للكرة القدم انتخاب عدي كرئيس بالإجماع، لكن صرح المسؤولون عقب ذلك بأنه سيُقيد نفسه بالرياضة فقط، مؤكدين على مقولة الرئيس العراقي التي تفيد بأنه لا مجال في العراق «لدولة داخل دولة، بعد ذلك بفترة وجيزة، اغار رجال

جهاز الأمن العراقي مع مركز قيادة اللجنة الأولمبية التابعة لعدي محررين ثلاثة أشخاص من زنزانات سجنه الخاص، بعدها تداول الشارع العراقي إشاعة، من المحتمل إنها من إسهام الحكومة ذاتها، مفادها ذهاب صدام إلى مرآب عربات ابنه الضخم الخاص، وقد صُدِم باكتشاف امتلاك ابنه لستين عربة ضخمة، حيث زَعِمَ بإيعازه لحراسه الخاصين برش البنزين على العربات وإضرام النار فيها(٢١).

تبنى صدام استراتيجية العدوانية لإبراز سيطرته المطلقة على زمام الأمور برغم إطلاق عدي النار على وطبان وفرار حسين كامل، أعلنت الحكومة العراقية بعزمها على القيام باستفتاء في الخامس عشر من تشرين الأول، حيث سيصوت ثمانية ملايين عراقي على السؤال التالي: «هل توافق على أن يكون صدام رئيساً للعراق؟» بينما لا يساور نتيجة الاستفتاء الشك، ركزت الحملة الدعائية اهتمامها على شخصية الرئيس العراقي، حيث يبلغ الثامنة والخمسين من العمر ولا يزال يتمتع بصحة جيدة على الرغم من صبغ شاربه ومعاناته من آلام الظهر(٢٢)، فقد دُعي الصحافيون الأجانب لمشاهدة عملية الاستفتاء، والذي بلغ عددهم أكثر من سُمِحَ لهم بالدخول إلى البلد في أي وقت منذ العام ١٩٩١، فبالرغم من كون تغطيتهم كانت بعيدة عن التعاطف، فباستطاعتهم مشاهدة الحكومة وهي تمسك بقبضة من حديد على كافة أرجاء العراق ما عدا كردستان.

أظهرت حملة الاستفتاء، منظمة بكفاءة تتسم بالقسوة من قِبَل منظمة حزب البعث، شعوراً غير سوي في فرط الإعجاب بشخصية صدام، فقد كتب علي حسن المجيد مخاطباً صدام، «أيها الجبل الشامخ يا مجد العراق!»(٢٣)، مضيفاً، «نقسم بالله بأنا وجدناك دائماً وفي أحلك الظروف وأشد المواقف صعوبةً أسداً يزئر وفارساً مقداماً، واحداً من القليل من الرجال الحقيقيين»، فعملية تأييد صدام كانت جليةً في العراق، ففي أحد مراكز الاقتراع في ناحية عرفة التابعة للمدينة النفطية كركوك، كانت هنالك ثلاث

عشرة صورة للرئيس العراقي على الجدران، كان مرتدياً زياً مختلفاً في كل صورة، من شيخ عربي بالكوفية والعقال، إلى كردي بسروالٍ فضفاض، إلى رجل أعمال ببدلةٍ بيضاء، أما الصورة الرابعة عشرة فقد كانت ملصقة على صندوق الاقتراع، ألصق الأطفال على لوح خشبي، في إحدى المدارس المحلية، رسائل حب وبطاقات أعياد ميلاد إلى الرئيس العراقي، وهنا وعلى مفترق طرق تتشعب جدارية كبيرة تصور جندي عراقي في حالة ترديد أرجوزة قائده المأثورة: «يا محلى النصر بعون الله»[٢٤].

فاز صدام بنسبة ٩٦،٩٩٪ من الأصوات، فهذه هي أول عملية انتخاب تجري في العراق منذ انتخابات عام ١٩٢١، عندما نظم البريطانيون اقتراعاً زائفاً يظهر بأن ٩٦٪ من العراقيين تريد تنصيب فيصل الأول ملكاً عليهم، فلم يكن هنالك مرشحون بدلاء في كلا الانتخابين (١٩٢١ و ١٩٩٥)[٢٥]، فقد كان يرمي صدام إلى هدفٍ أبعد، فبعد كبح جماح عدي وإجراء الاستفتاء تحت رعاية حزب البعث، كان عاملاً على تأكيد أحد أقواله، كما ينقلها أحد الديبلوماسيين العاملين في بغداد، بأنه «في المستقبل، ستكون السلطة في أيدي جماعات أمثال مجلس قيادة الثورة وحزب البعث وليس بأيدي من داخل الأسرة الحاكمة».

لم تفقد حلقة الأسرة الداخلية قوتها، فقد اغتصب قصي وبسرعة قيادة الدوائر والمؤسسات الحكومية التي شغلت من قبل بواسطة حسين كامل، حيث لا تزال الوسائل التي تتبعها الحكومة هي الثواب والعقاب الصارم، لكن دائماً ما أبدى صدام قدرة بارعة لموازنة إدارة العراق بين التابعين المطلقي الولاء ـ غالباً ما يكونوا من أفراد العائلة ـ وخبراء بارعون جداً، ويكون إبداءه نوعاً من الرحمة، أغلب الأحيان، كنوع من العطاء أو الجائزة مقابل هذا الولاء، والتي يرحب بها كثيراً من قبل متلقيها لأنها غير متوقعة الصدور منه، فعلى سبيل المثال، بعد فرار كامل، شعر ممثله الذكي والكفوء، اللواء عامر رشيد من ناحية عمله القريب مع الخائن والتي ستضعه موضع شك وريبة

وتحت رحمة تحقيقات واستجوابات قصي الرقيقة!. لكن، وبدلاً من ذلك، رقاه صدام لتولي منصب وزير النفط بالإضافة إلى إناطة مهمة كامل القديمة في التعامل مع اليونسكوم، وكذلك أسندت إليه مهمة تقصي ملايين الدولارات التي يعتقد صدام بأن حسين كامل قد سرقها.

لم يكن حسين كامل ليتنبأ بأحد تلك العواقب الوخيمة من جراء فراره من العراق، منح وصوله عمان الأردن فرصةً ممتازةً كي تتحول وعلى نحوٍ حاسم داخل المعسكر الأميركي، بينما تعززت عزلة العراق السياسية، وفي المستقبل القريب، ستنبع المؤامرات ضد نظام الحكم من عمان وليس من كردستان العراق.

لم يتآلف حسين كامل بصورة حسنة مع ضغوطات الإبعاد في عمان، فقد أعاره الملك بيت زوجته السابقة والتي توفيت جراء حادث تحطم طائرة مروحية، عاش كامل مع زوجته رغدة، التي لم ينسجم معها، وأطفالهم الثلاثة، مع أخيه وزوجة أخيه رنا وطفليهما، حيث لم يخرج إلى المدينة سوى مرةٍ واحدة فقط لغرض إجراء فحوصات طبية في إحدى المستشفيات(٢٦)، كان ضجراً ويحس بالوحدة، تمتلك ابنة الملك البكر، عالية، قصراً مجاوراً في المجمع الملكي، حيث تجد أسرة كامل جارية من خلال حديقتها لاستعادة جهاز فيديو، مثلاً، وغالباً ما يتسكع الزوجان المبعدان في بيتها لعدة سويعات. ولغرض التهرب من رفقتهم المضجرة، غادرت إلى أحد بيوتها في بالم بيتش، في فلوريدا.

تتخذ معظم فصائل المعارضة العراقية من لندن وشمال العراق قواعداً لها والتي رفضت بازدراء محاولات حسين كامل الانضمام لصفوفها، أما من شدته لوحدات الصفوة من الجيش العراقي لدعمه والقيام بتمرد فلم تنجم عن نشوب تمرداً واحداً قط، وبعد مضي عدة أشهر على مكوثه في الأردن، فقدت أجهزة المخابرات الأجنبية اهتمامها في استخلاص معلومات إضافية منه، فالأردنيون، من جانبهم، وقع اختيارهم على إحدى فصائل المعارضة

في الخارج، الوفاق الوطني العراقي، كوسيلة منتقاة للإطاحة بنظام صدام، والتي لم تبدِ حماساً يذكر لوجود كامل بين جنبيها في عمان، أما من ناحية الملك حسين، لقد أشعر الشقيقين بعدم اكتراثه لوجودهم في ظهرانيهم، داعياً زوجتيهما رغدة ورنا إلى وليمة عشاء دون دعوة زوجيهما.

من القلائل الذين لا يزالون يترددون عليه هو رولف اكيوس، لغرض استخلاص المزيد من المعلومات المتعلقة ببرامج التسليح العراقية[٢٧]، لامساً، في كل زيارة، حالة الإحباط المقترن بالحزن والكآبة تحيط بكامل من كل مكان، فخلال بواكير لقاءاتهم، كان بيت كامل خليةً من الحركة والنشاط ولم تتوقف الهواتف عن الرنين مطلقاً طيلة بقاء اكيوس معه، أجهزة الفاكس لافظةً رسائل لا تنتهي، وترى المساعدين، والمبعوثين مندفعين دخولاً وخروجاً، والآن يقبع كامل وحيداً في بيته يحيط به الصمت من كل مكان، عدا إرسال مكيف الهواء المكسور لضوضاء مزعجةً، وكذلك تعلو طبقات من الأتربة كل نقطة من المنزل ولم يرن الهاتف مطلقاً.

وأخيراً رفع حسين كامل سماعة هاتفه متحدثاً للواء وفيق السامرائي، الذي أسرع بمغادرة منطقة كردستان متوجهاً إلى دمشق، بعد كارثة انهيار هجوم حزب المؤتمر في آذار من العام ١٩٩٥، حيث يتمتع بحماية ورعاية السوريين، وبحلول شهر تشرين الأول، فكر كامل بصورة جدية بالتوجه إلى سوريا، لكنه واجه مشكلةً هنا، فعند ما طلب إذناً من الملك حسين بالتوجه إلى سوريا، أجابه الملك بأنه وأخيه أحرار بالتوجه إلى أي مكان يرتؤنه، لكن بدون زوجاتهم وأطفالهم، فسبق للملك وأن تعهد إلى عدي بالاعتناء بهن قائلاً «إن بنات صدام هن بناتي»، فقد أثار الأردنيون حنق صدام حسين بالموافقة على بقاء حسين كامل بين جنبيهم والدورات في مدار الولايات المتحدة، ولا يود الأردنيون إثارة صدام إلى مدى أبعد من هذا بإرسال بنات الحاكم العراقي إلى كنف ورعاية عدوه اللدود، الرئيس السوري حافظ الأسد، فرد الملك على طلبه بالقول: «على البنات البقاء هنا»[٢٨].

أضحت العلاقة بين المبعدين ومضيفيهم الأردنيين فاترةً جداً، عقب مرور شهراً واحداً على قدومهم، ففي الرابع من كانون الثاني عام ١٩٩٦، أدلى الكباريتي بحديث صحفي لإحدى صحف عمان اليومية «الدستور» قائلاً فيه، بأنه «أحتفي بحسين كامل كثيراً عند مقدمه، وبعد رغبته بمغادرة البلد، فسنعامله بنفس الطريقة»، عمل اللواء جهداً مقتضياً وذلك بتنصيب نفسه قائداً لإحدى فصائل المعارضة، وليطلق عليها اسم «المجلس الأعلى لإنقاذ العراق»[٢٩] والتي يتلخص برنامجها بالاعتزام على اللجوء إلى المؤسسة السنّية في العراق، فهي تعارض صدام حسين، لكنها تنبذ فكرة المساعدة الأجنبية في التخلص منه، وتعهدت بعدم شن حملات مطاردة وتعقب ضد الخوارج والمنشقين بعد الإطاحة بصدام ووعدت بإجراء انتخابات رئاسية، وكذلك المحافظة على عراقٍ موحد وليس فيدرالية، ومنح الشعب الكردي حقوقه الطبيعية داخل عراقٍ موحد، لم يُبدِ أي من المعنيين أدنى درجة من الاهتمام في مجلسه الأعلى أو برنامجه.

يقول عبد الكريم الكباريتي، الذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء الأردن في أوائل شباط، بأن مشكلة حسين كامل لا تكمن في كونه أحمقاً، لكن لأنه «لا يستطيع العمل دون توفر مبدأ القوة». فقد اعتاد على إصدار الأوامر ومشاهدة الآخرين ينفذوها، حتى أن حديثه الأول الذي ناشد فيه دعم الجيش العراقي بدا وكأنه آمر تشكيل إحدى وحدات الجيش مصدّراً للأوامر، أكثر من كونه سياسي باحث عن الدعم، أما الآخرون، الذين بدأوا يعرفونه، على الأقل معرفة الكباريتي، كانوا أقل تأثراً بذكائه وقدراته، حيث يقول رولف اكيوس «يتمتع بسمعة جيدة كمدير حاذق مبنية على أساس عمله في بناء وحدات الحرس الجمهوري والأمور الأخرى»، ويضيف «لكن اختبار المدير الحاذق تتم على أساس قابليته على العمل بوتيرة واحدة مع محدودية الموارد، وقدرته على اتخاذ القرار، فقد عمل كامل فيما مضى وببساطة على موارد غير محدودة وبقسوة متناهية، وإلاّ فقد كان أحمقاً للغاية».

توضح حادثة واحدة على وجه الخصوص ذهنية الفريق الأول الوضيعة، فقد شرع بنقد خطط الملك حسين بتأسيس جبهة عربية شاملة جميع البلدان العربية، بمواجهة جبهة العراق، حيث تراه مادحاً لبعض الإصلاحات الثانوية في بغداد، فقد اتصل نايف الطوارنة، رئيس تحرير صحيفة «البلاد» الصادرة في عمان، مخبراً كامل على عزمه إصدار بعض تعليقاته المنتقدة للملك حسين، حاول العراقي إيقافه، راجعاً إلى طريقة تصرفه وسلوكه المعتادين في بغداد، هدد بقتل الطوارنة. «سأقطعك إرباً إرباً» مهدداً الصحافي، الذي كان يسجل المحادثة على شريط تسجيل.

أعلن الطوارنة، صديق الكباريتي، أنه سيقاضيه، لذلك أخبرت الحكومة الأردنية كامل بأنه عليه الوقوف أمام المحكمة لغرض محاكمتة، أخبر كامل الكباريتي بأن تصرف الصحافي «لا يصدق» علق الوزير الأردني بكل احترام بأننا «نعيش جميعاً في ظل حماية القانون في الأردن يتذكر الكباريتي بابتسامة تعلو محياه، «في حقيقة الأمر لا يستطيع تصديق هكذا أمر، امتقع وجهه بالشحوب، في الواقع، إصفرّ بعض الشيء، احتضن وسادةً إلى بطنه، ونفى ببرود قائلاً: «هذا أمر لا يصدق، لا يصدق، لا يصدق».

تنبأ صدام حال فرار كامل، بأن أصدقائه الجدد سيفرغوا ما بجعبته من معلومات، «حتى تنتفي جدواه بعدها يُرمى به خارجاً على قارعة الطريق»[٣٠]، والآن تراه عاكفاً على العمل ببراعة لإغواء كامل بالعودة، مرسلاً ضمانات وتأكيدات عن طريق والد كامل ورغدة، من خلال والدتها، ساجدة، بأنه بإمكان المرتدين العودة بسلام إلى بغداد، متصلاً بكامل مباشرةً بين الفينة والأخرى، مقدماً له ضمانات مطمئنة بعدم خشية زوج ابنته النبيل من ما سيترتب على عودته من آثار، «هل تعتقد بأني ممكن أن أتسبب بأذى إلى والد أحفادي؟» صدام متسائلاً بودٍ مؤثر، وبصورة لا تصدق، بدا كامل يأخذ الأمور على محمل الجدية.

جرت مناقشات ومفاوضات مطولة بين الطرفين، استبدت فكرة إنشاء

كامل لثروة طائلة في الخارج من خلال العمولات التي كان يحصل عليها من جراء كونه مسؤولاً على مشتريات المؤسسة العسكرية العراقية، في بغداد. فقد أعطى برزان رقماً دقيقاً لتلك العمليات، قائلاً إنه «ما بين الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٥، استولى كامل على ٧٣٪ من موارد العراق المالية»، فعندما فشل عدي وعلي حسن المجيد في الحصول على بطاقته المصرفية بعد قدومهم عمان عقب فراره، فقط واجهوا معضلة إبطالها، فقد حولت المفاوضات الجارية على الأموال انتباه كامل من الأخذ بنظر الاعتبار التهديدات التي تلقاها بقتله قبيل ستة أشهر.

ففي التاسع عشر من شباط إرسل حسين كامل رسالة رسمية إلى والد زوجته تتعلق بمسألة عودته إلى بغداد، مخبراً الصحفيين بأن «ردّ الفعل الأولي كان إيجابياً»، لم تتفق عائلة كامل بأسرها على قراره، فقد احتج هذه المرة، صدام كامل، الذي أعطى انطباعاً ضئيلاً لمن حوله مقارنةً بأخيه في غضون الستة أشهر التي أمضاها خارج العراق، موجهاً حديثه إلى أخيه قائلاً «أنت حمار» منفجراً في وجه أخيه «تريدنا أن نعود؟ حيث موتنا».

جواباً على سؤال أخيه، شهر حسين كامل المسدس في وجه أخيه قائلاً «ستعود»، وبناء على هذه التطورات، اتصل عز الدين بأحد مسؤولي المخابرات الأردنية من تركيا، حيث كان زائراً، متسائلاً بصوتٍ يعلوه الحزن «ماذا بشأن أطفالي؟ سوف يُقتلوا»، أخبره المسؤولون الأردنيون بضرورة إرساله فاكس يقول فيه بأنه لا يُحبذ عودة أطفاله إلى بغداد، لم يصل شيء، وعندما اتصلوا به مجدداً، قال مذعناً، «دعهم يعودوا، فكل شيء بيد الله».

أعمى قرار كامل بالعودة، بصيرته رغم معرفته بموقف والد زوجته تجاه أي شخص يخونه وما ينتظره من مصيرٍ، حتى أولئك الذين لديهم اهتمام عابر بشؤون العراق وأسرته الحاكمة القائمة على العنف، يعلموا بمصير من يخونه، فقد صرح أحد الأصدقاء الذين تحدثوا معه عند دنو نهاية إبعاده المقتضب، بأن كامل قد «جُنّ» بواسطة إجراءات الملك حسين ومستشاريه،

وعلى وجه الخصوص، قرار ترك دعوى الصحافي القضائية تأخذ مجراها، أقنعت بما لا يقبل الشك الفريق الأول المتحير بأن الملك يعتزم إيداعه السجن، «الأفضل أن أُقتل بأيدي أقربائي على أن أقبع في غياهب السجون الأردنية» قال كامل مذعناً.

انتاب الأردنيون إحساساً متأخراً بوخز الضمير، ففي العشرين من شباط، اتصل الملك حسين بالكباريتي ليخبره بتوجه حسين كامل إلى محل إقامته السفير العراقي، وتراه الآن في السفارة العراقية ـ طراز عمارة بابلي في قلب عمان ـ «هل سندعه يغادر؟» قال الملك متسائلاً، «دعه يذهب» أجاب السياسي مضيفاً «ستكون مغادرته مصدر ارتياحٍ لنا»، والآن، شرع حسين كامل ومتعلقيه بحزم لوازمهم بنفس عربات المرسيدس التي أقلتهم إلى عمان قبل سبعة أشهر.

انتابت حسين كامل الهواجس حول الحكمة من تصرفه هذا، طوال رحلة الأربع ساعات قيادةً بالعربة خلال الصحراء الحجرية شرقي الأردن، فهو طريق يبعث على السأم والكآبة، ضيقاً وخطراً بسبب الشاحنات السائرة ذهاباً وإياباً بين بغداد وعمان، حيث تراه مخبراً السائق كل نصف ساعة: توقف. أود أن أتبول»، ويتذكر السائق مؤخراً بأنه يتوقف وحسين كامل «يترجل من العربة ذارعاً المكان مجيئاً وذهاباً كما لو كان يحكم رأيه، لكنه لا يتبول».

لم يتضح وقت إدراك كامل وأخيه بأنهما مقبلان على الموت، ذكرت الحكومة العراقية بأنه حال وصوله النقطة الحدودية في طريبيل «اتخذ الرئيس قراراً بالموافقة على التماسه بالعودة كمواطنٍ عادي»[٣١]، وكبشير شؤم كان عدي في انتظاره، لم يُحاول اعتقال الأخوة كامل، بل أخذ شقيقتيه رغدة ورنا، بصحبة أطفالهن، داخل موكب عرباتهم.

كان أحد المسؤولين الحدوديين الأردنيين، من الجانب الآخر من

الحدود، يراقب الموقف حركة بحركة، مع خط اتصال هاتفي مفتوح بالقصر الملكي في عمان. وعند اللحظة التي شاهد فيها كامل يُعزل عن عائلته صرح معلقاً: «خلاص» - «لقد انتهى».

تُرك لكامل حرية التصرف والتفكير في المستقبل القريب، فقد نُقِل الأخوين إلى منزلٍ يملكونه في مدينة تكريت، وحال وصولهم، وجدوا أقربائهم آل المجيد مهددين وموعدين بالانتقام منهم، ولم يجرؤا على قضاء تلك الليلة هناك، نُقِلوا عبر نهر دجلة إلى جنوباً إلى بغداد، إلى بيت شقيقتهم، التي عادت إلى بغداد بصحبة أطفالهم معهم على الرغم من هواجس زوجها، عز الدين، في هذه الأثناء انضم إليهم شقيقهم الأصغر حكيم.

دُعي الأخوين للمثول أمام الرئيس، في القصر الرئاسي، حيث يروي عباس الجنابي، رئيس تحرير صحيفة «بابل» بأن صدام الساخط والحانق طلب من الأخوين توقيع وثيقة طلاق ابنتيه في الحال، وعندما رفضا، هددهم أحد أفراد العائلة بإطلاق النار عليهما، لكن صدام اعترض قائلاً، سأمنحهم يومين كي يعيدوا النظر في موقفهم[٣٢]، وفي الثالث والعشرين من شباط، أعلنت محطة تلفاز عدي بأن رغدة ورنا قد طلقتا زوجيهما، أوضحت لهجة البيان اللاذعة لحسين وصدام بتوقع القليل من الرحمة، فالكتاب يُقرأ من عنوانه[٣٣]، يدعي البيان، كما قال عدي وعلي حسن المجيد إلى الملك حسين قُبيل سبعة أشهر، بأن ابنتي صدام لم يقدما عمان بمحض إرادتيهما، ويتابع البيان بأنهما أخبرتا الملك «بأنهما خدعتا وضللتا من قِبَل الاثنين الخائبين»، أُستنتج من البيان بأن رغدة ورنا كانتا رافضتين البقاء كزوجتين لرجلين خانا وطنهما، الأمانة، والقيم السامية والنبيلة لعائلتهما.

والآن على حسين كامل الإقرار بأنه لا مناص من مواجهة مصيره المحتوم، بقي حسين برفقة أخويه ووالده في منزل شقيقته في بغداد منتظراً ما ستسفر عنه الأيام المقبلة من قدرٍ مشؤوم له ولعائلته، لم يطلِ انتظار حسين

كامل طويلاً، فقد أحاطت مجموعة متألفة من أربعين رجلاً مسلحاً من قوات الحرس الرئاسي الخاص، حيث كان حسين وصدام قاعدين، بالمنزل، وكون صدام قد جند جل حراسه الشخصيين من أقربائه المقربين، فليس من المستغرب التيقن على أنهم كانوا جميعاً أفراداً من أسرة المجيد، كانوا مقادون من قِبَل علي حسن المجيد شخصياً.

في مراعاة غريبة الخصائص الصراعات القبلية، أرسلت المجموعة المهاجمة أمامها عربة طراز «هوندا» مليئة بأسلحة أوتوماتيكية وعتاد لعائلة كامل لغرض الدفاع عن أنفسهم بها، عندها ستكون المعركة عادلة، راقب عدي وقصي ما يجري من عربة واقفة بالقرب من عملية المواجهة.

عندما بدأت المواجهة، قاتل حسين، صدام وحكيم كامل بشراسة من منزلهم، فقد استمرت المواجهة مدة ثلاث عشرة ساعة، حيث أفلح اخوة كامل في أثنائها من قتل اثنين من المهاجمين، وعندما نفذت ذخيرتهم، أقدم حسين كامل، والمصاب بجروح، مصعوقاً خارج المنزل صائحاً بأعلى صوته: «اقتلوني، واتركوا إخوتي»، لم يكد يُكمل عبارته هذه حتى أُصيب بوابل من النار فأردي قتيلاً، وكذلك أُصيب صدام كامل بصاروخ قاذفة وأُردي قتيلاً هو الآخر بعد إطلاقه وابلاً من نيران سلاحه من أحد شرف المنزل، أما شقيقه حكيم، والده، كامل حسن المجيد، اخته وأطفالهما فقد لقوا حتفهم داخل المنزل. وعند انتهاء المواجهة، وقف علي حسن المجيد عند جسد ابن أخيه المسجى مطلقاً عليه رصاصة الرحمة في رأسه، قائلاً: «هذا ما يحدث لكل من يتعامل مع الأقزام»، (في إشارة إلى الملك حسين ذو الجسم الضئيل الحجم)، وطبقاً لإحدى الروايات المتداولة ذلك الوقت في بغداد، وضع المهاجمون كلاليب لتعليق اللحم في أعين الأخوة الموتى وسحبوهم خارجاً.

حصل تلفاز بابل، محطة عدي التلفازية، على سبق صحفي لما جرى، حيث أورد ناطق رسمي من وزارة الداخلية قائلاً بأنه «عدداً من الشباب من أسرة المجيد» قتلت الأشقاء الثلاثة من أسرة كامل، أما على المستوى

الرسمي، فلا بد أن تكون الدولة قد سمحت لهم، لكن ليس قبيلتهم، أخيراً، أصدرت أسرة المجيد بياناً، يقول مضمونه: «لقد استأصلنا الفرع الخبيث من شجرة أسرتنا النبيلة، ـ مخاطبةً صدام ـ أما صفحك فلا يلغي حق أسرتنا بإنزال العقوبة التي يستحقونها»(٣٤)، ومؤخراً أعطى صدام رأيه الشخصي عن تصرفات أسرة المجيد بالقول، «لو استشاروني لكنت منعتهم، لكن كان عملاً صائباً إنهم لم يستشيروني»(٣٥)، وفي اليوم التالي، ظهر عدي، مرتدياً الملابس العشائرية التقليدية [الكوفية والعقال] ماشياً في موكب تشييع الدولة الخاص برجلي أسرة المجيد اللذين لقيا حتفهما أثناء المواجهة مع أسرة كامل.

لم يغفرا رغدة ورنا، ابنتي صدام المفضلتين، لوالدهما قتل زوجيهما، مدعيات بأنه نسق الهجوم المنفذ بواسطة أسرة المجيد، حيث توجها إلى مدينة تكريت للعيش داخل منزل الأسرة مع أطفالهن الخمسة، ولم يخرجا أبداً، مرتديات السواد على الدوام، رافضات لقاء أو رؤية أي فرد من العائلة عدا والدتهما.

وبقي صدام على قيد الحياة ناجياً ممّا اعتبر في حينها ضربة قاصمة لنظامه، أظهر فرار حسين كامل صدعاً مميزاً في جدار الحلقة الداخلية التي تحكم العراق، والآن حُيِّدَ دور زوج ابنته المرتد وتخلص منه نهائياً وبسهولة مطلقة.

والآن، غيرت الحقيقة المثيرة لهرب حسين كامل محور وكالات المخابرات الغربية المنهمكة في العمل على الإطاحة بنظام صدام، وتراهم في هذه الأثناء عاكفين في العمل من الأردن، وفي غضون الأشهر القليلة القادمة كأن يخططوا في محاولة معينة إلى الحد الذي يدمره.

الهوامش

(١) «عشرة أيام قبل أن نقرر الرحيل»: حسين كامل، مؤتمر صحفي، ١٢/٨/٩٥، مسح شبكة بي، بي. سي الإخبارية حول العالم، ١٤/٨/٩٥.

(٢) كامل يجمع الأموال: أسر هذه مؤخراً إلى رولف ايكيوس. لقاء صحفي مع رولف ايكيوس؛ واشنطن، ١٦/٦/٩٨.

(٣) «قد علمنا بأنه قد تجاوز الحدود»: لقاء صحفي مع عبد الكريم الكباريتي، عمان، ٩/٣/٩٨.

(٤) «لا تدع جلالته يصافحه»: نفس المصدر.

(٥) «قضت ابنتي وقتاً معهما»: نفس المصدر.

(٦) لقاء صحفي مع الملك: تعليق صحفي متزامن، ١٤/٨/٩٥.

(٧) «السفينة الغارقة»: جيم هونلاند، واشنطن بوست، ١٧/٨/٩٥.

(٨) «بينه وبين الأكراد»: لقاء صحفي مع برزاني، الحياة، ترجم في ميدايست ميرور، ٣١/٨/٩٥.

(٩) تانوس: لقاء صحفي مع مصدر لصيق بالحكومة الأردنية، عمان، ١٦/١٠/٩٥.

(١٠) «يغلي كالمرجل من الكراهية»: لقاء صحفي مع رولف ايكيوس، نيويورك؛ ٢٤/٤/٩٧. مقتبس في نقطة آمنة بقلم اندرو وليزلي كوكبيرن (نيويورك: انكور داوبلراي، ٩٧)، ص٢١٥.

(١١) «نحن غير كفوئين»: لقاء صحفي مع رولف ايكيوس، واشنطن، ١٦/٦/٩٨.

(١٢) مفاوضات ايكيوس مع العراقيين مباشرةً قبل وبعد ارتداد كامل: تقرير للرئيس التنفيذي للجنة الخاصة المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، س/ ١٩٩٥/ ٨٦٤، ١١/١٠/٩٥.

(١٣) تطهير الملفات: مقدمة من قبل السفير ريشارد باتلر إلى مجلس الأمن التابع للأمم

المتحدة، ٣/٦/٩٨.

(١٤) فدائيو عدي: الاندبندنت، لندن، ٣١/٨/٩٥. شوهدوا من قبل الديبلوماسيين يجوبوا الطريق العام بين بغداد وعمان.

(١٥) «لا يوجد هناك شارعاً واحداً»: حسين كامل، مؤتمر صحفي، مسح شبكة ـ بي. بي. سي الإخبارية ـ حول العالم، ١٤/٨/٩٥.

(١٦) «الناس يقيموا حفلات»: الاندبندنت، لندن، ١٦/٨/٩٥.

(١٧) هاتف يُرتبط بعمان: مسح شبكة بي. بي. سي الإخبارية حول العالم، ١٤/٨/٩٥. المراسل الصحفي لوكالة الأنباء المصرية اكتشف بأنه يمكن الاتصال مباشرةً بين العاصمتين.

(١٨) صدام يشجب كامل: مسح شبكة بي. بي. سي الإخبارية حول العالم، ١٤/٨/٩٥.

(١٩) «عائلته قد قررت بصورة جماعية»: التلفاز العراقي، ٢١/٨/٩٥. انطلقت المحطة في برمجة طبيعية لإذاعة البيان.

(٢٠) رسالة كامل الأمي: انترناشنال هيرالد تريبيون ١٨/٩/٩٥.

(٢١) غارة صدام التي شنها على مرآب عربات عدي: الاندبندنت، لندن؛ ١٢/١٠/٩٥. بالرغم من الغارة التي شنت على مبنى اللجنة الأولمبية، استمرت الأنوار بالإضاءة في مكاتبها خلال الليل. قصة العرب المحترقة لا يمكن التحقق منها، لكن لا أحد صرح بمشاهدة الدخان المتصاعد من المباني المحترقة.

(٢٢) صحة صدام حسين: لقاء صحفي مع وفيق السامرائي، لندن، ١٢/٣/٩٨.

(٢٣) «أيها الجبل الشامخ» مسح شبكة بي. بي. سي الإخبارية حول العالم، ١٤/٨/٩٥.

(٢٤) «يا محلى النصر»: الاندبندنت، ١٤/١٠/٩٥.

(٢٥) استفتاء بريطاني، فيليب ويلارد ايرلاند، «العراق: دراسة في التطور السياسي» (لندن: جوناثان كيب، ١٩٣٧)، ص٣٣٢.

(٢٦) الفحص الطبي: الواشنطن بوست، ٢٤/٢/٩٦.

(٢٧) لا يزال ايكيوس يزور كامل: لقاء صحفي مع رولف ايكيوس؛ واشنطن، ١٦/٦/٩٨.

(٢٨) «على البنات البقاء هنا»: لقاء صحفي مع عبد الكريم الكباريتي، عمان، ٩/٣/٩٥.

(٢٩) «المجلس الأعلى»: انتوني هـ. كوردسمان وأحمد س. هاشم، «العراق: العقوبات وما بعدها» (بولدر، مطبعة ويستفيو، ٩٧)، ص٦٨ ـ ٦٩.

(٣٠) امتصوه حتى نفذ ما عنده: موجز أخبار العالم من شبكة بي. بي. سي. الإخبارية، ١٤/٨/٩٥.

(٣١) «اتخذت القيادة قراراً»: الواشنطن بوست، ٢٤/٢/٩٦.

(٣٢) «صدام يطلب من أزواج بناته تطليق زوجاتهم: لقاء صحفي مع عباس الجنابي، تعليق صحفي، ١/١٠/٩٨.

(٣٣) الطلاق: الاندبندنت، لندن؛ ٢٤/٩/٩٦، حسبما أوردته وكالة الأنباء العراقية.

(٣٤) «لقد استئصلنا غصن الخيانة»: لي موند ديبلوماتيك، ٩/٩٦: «لو استت روني»: كوردسمان وهاشم، نفس المصدر، ص٢٧.

الفصل التاسع

«أريد رأس صدام حسين»

ركز المصور السينمائي الهاوي عدسة كاميرته على الرجل الجالس خلف طاولة مليئة بأوراق مبعثرةٍ هنا وهناك، ببدلته السوداء وشاربه الكث، كان الشتاء مودعاً نصف أيامه، وبدت من خلال زجاج النافذة الكائنة خلف الطاولة جبال العراق الشمالية، زاغروس، المتلألأة بياضاً، بعد أن علتها طبقات الثلج. وفي الخارج، يعج الشارع الرئيسي الممتد وسط مدينة السليمانية، عاصمة منطقة كردستان الشرقية، بزحام مروري وبشري شديدين، محدقاً بثبات على عدسة الكاميرا، يبدو وجهه العَبوس الذي تعلوه علامات القلق المفرط، شرع أبو آمنة الكاظمي، في استذكار، مسيرته المهنية بوصفه العقل المدبر لعددٍ من حوادث التفجير في قلب العاصمة العراقية، وإرهابي مدرج في قوائم وكالة المخابرات المركزية.

لم يعلن أحداً مسؤوليته عن الانفجارات التي تعالى صداها في جميع أنحاء بغداد في العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥. فقد انفجرت إحدى العبوات الناسفة في أحد دور السينما والأخرى في أحد دور العبادة ـ جامع ـ، وكذلك أدى إنفجار سيارة مفخخة مركونة خارج مكاتب صحيفة حزب

البعث اليومية، الجمهورية، والتي أودت بحياة طفل وجرح عدداً كبيراً من المارة. إجمالاً، أودت موجة الانفجارات هذه بحياة ما يقارب المائة مدني، وكما لاحظنا آنفاً، فقد كرس عدي موجة التفجيرات هذه للاستخدام السياسي، متخذاً منها وسائلا لتقويض مكانة عمه، وطبان ابراهيم وزير الداخلية، والآن وفي هذا التاريخ، أي في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني للعام ١٩٩٦، حمل أبو آمنة كاميرة الفيديو إلى مكتبه ليسجل قصة دوره في سلسلة الانفجارات المميتة تلك.

تحدث لمدة ساعة ونصف الساعة، بثباتٍ وعزم، متوقفاً بين الفينة والأخرى لالتقاط رشفةً من سيجاره، معززاً حديثه بعرض أوامراً لها علاقة بعمليات التفجير صادرة من القائمين بالانفاق عليه، فليس هذا اعترافاً بالذنب من قاتلٍ تائب، بل من متذمرٍ هائم على وجهه أعيق عمله بسبب شحة المواد المستخدمة في عمليات التفجير والأموال اللازمة لها[1].

يدعي أبو آمنة بأن هذه التفجيرات قد خطط لها ونفذت بحسب أوامر «عدنان»، إشارةً إلى عدنان نوري، اللواء السابق في جيش صدام والذي جند من قِبَل وكالة المخابرات المركزية في العام ١٩٩٢ للعمل بصورة مباشرة لحساب الوكالة، ومنذ ذلك الحين، رُقي عدنان نوري لتولي قيادة عمليات حزب الوفاق الوطني العراقي المعارض في منطقة كردستان، حيث حددت وكالة المخابرات المركزية مهمته بالعمل على التحضير للقيام بانقلاب عسكري ينبثق من داخل المؤسسة العسكرية العراقية والتي ستعمل على إزالة صدام، آخر الأمر.

عمل نوري على تجنيد أبو آمنة بعد إخراجه من أحد سجون السليمانية، بعدما حُكم عليه بالسجن من قبل مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، لمحاولة قتل أحد المسؤولين في حزب المؤتمر الوطني العراقي، مدعياً نوري بأن إطلاق سراحه يُعزى إلى التدخل المباشر من قبل

وكالة المخابرات المركزية، مورداً بتفاخر وتبجح واضحين بأنه «جعل الأمريكيين في واشنطن يتصلوا هاتفياً بمسعود برزاني ويوعزوا له بضرورة إطلاق سراح أبو آمنة»، وحالما أُطلق سراحه، أُمِر بالانتقال من صلاح الدين إلى السليمانية وأُرسِل للشروع في العمل، لكن، وبمرور الوقت، تنامت عنده نزعة الشك في نوري كونه عميلاً عراقياً ينوي تسليمه إلى بغداد، لذلك تراه عاملاً على تصوير هذا الشريط في محاولة من تحذير زعيم حزب الوفاق الوطني العراقي لما يعتقده من خيانة ممثلة في منطقة كردستان.

كان الهدف من سلسلة التفجيرات تلك، كما يروي أبو آمنة، هو تمكين نوري من إعطاء داعميه مالياً في وكالة المخابرات المركزية انطباعاً جيداً عن مدى قابليات الحزب الذي ينفقون عليه، ولبلوغ مأربه، لم يكلف نوري على عملية تدبير عمليات زرع متفجرات فقط، بل توزيع منشورات مضادة للدولة في شوارع بغداد أيضاً، حيث علم كل العلم بأن ترويج دعاية تخص المعارضة العراقية في قلب العاصمة العراقية ستكون بلا أدنى ريب، وفي أحسن الظروف، مشروع يغلب عليه طابع المخاطرة، حيث عمل نوري على تضخيم تلك المخاطر عن طريق إصراره على تسجيل بث المنشورات المعادية تلك على شريط فيديو كدليل على أن تلك المنشورات لم تُلقى جزافاً، «كلفتنا هذه المنشورات»، يتذمر أبو آمنة بينما يعرض صوراً لها «أكثر من قنبلة، فالقنبلة ـ يحملها شخصٌ ما ويتركها في مكانٍ ما، لكن المنشورات تحتاج إلى شخصين لبثها: أحدهم يلتقط صوراً والآخر يفرقها».

على الرغم من اتخاذ هكذا تدابير وقائية، ترى نوري، كما يصفه أبو آمنة، مثيراً وباستمرار مسألة احتمال قيام «الأميركان بقطع المساعدة المالية عنا»، سواء قَلصت نفقات نوري أم لا، ترى تذمر المفجر عن طريقة رئيسه في إعطاءه على الدوام قليلاً من النفقات، «عقب قيامنا بتفجير سيارة مفخخة توقعنا الحصول على ٢٠٠٠ دولار، لكنّ عدنان أعطانا مبلغ ألف دولار»، كذلك تذمر من عملية تجهيز المواد المتفجرة، حين عد العدة لاحتواء العربة

المفخخة على ألفين طن من المتفجرات فقد أُلقي مئة رطل فقط، مدعياً القيّم على الذخيرة بأن الكمية الباقية قد سرقُت، وكذلك تراه لم يعد قادراً على شراء سيارة لتنفيذ عمليته أو الدفع لدزينة الرجال الذين يضمهم فريق، ففي إحدى المرات، دفع له نوري بالدولار حيث اكتشف بأنها مزورة، وعلى الرغم من كونه عاملاً تحت إمرة أعتى وكالة مخابرات في العالم، «عليه أن يبتاع ساعات من السوق ويحولها إلى موقتات قنابل».

بدا بأن وكالة المخابرات المركزية، وكما يوضح شريط الفيديو، كانت على دراية بدور عملائها في سلسلة التفجيرات التي هزت بغدادمبديةً بعض التحفظات لا غير، مجادلاً مع إحدى النقط، انتقد أبو آمنة الأميركيين بشدة لنعتهم إياه «بالإرهابي»، لكنه أبدى ملاحظاً كون «صدام حسين قد دمر العراق بأكمله، لذلك كيف يستطيع أحد أن ينعتنا بالإرهابيين؟».

من النادر وجود جندياً مكلفاً بتنفيذ عملية سرية ومن تراه مستعداً لتقديم معلومات تخص عمله طوعاً، ولمرة واحدة فقط، يدعي أبو آمنة أنه رفض القيام بمهمة كلفه بها نوري، حيث كلفه عقب الشروع بالعمل فوراً اغتيال أحمد جلبي، زعيم فصيل معارض آخر مدعوم حالياً من قِبَل وكالة المخابرات المركزية، فقد اقترح نوري استخدام عربة مفخخة لهذا الغرض، وادعى أبو آمنة بأنه رفض هذا المقترح كون ذلك سيجعل من الجلبي شهيداً ـ «يمكنك القول بأنه لص، ولا يمتلك اللباقة والأسلوب المناسبين في تصرفه مع الآخرين، أو أنه يُعاشر أناساً سيئون، لكن لا يخولك أياً من هذه التبريرات قتله»، أضف لذلك، «تواجد الأميركيون هناك سيحول دون تنفيذ هذه العملية».

شخص ما يعوزه الشعور بالحصافة الأخلاقية، ففي الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٩٥، دمر إنفجار هائل أحد بنايات مركز القيادة الخاص بحزب المؤتمر الوطني العراقي في صلاح الدين، مودياً بحياة ثمان

وعشرين شخصاً (على الرغم من عدم وجود الجلبي أو أي أميركي)، بضمنهم رئيس جهاز الأمن في حزب المؤتمر، حيث فتحت وكالة المخابرات المركزية، شأنها شأن حزب المؤتمر ملفات تحقيق، أخذ الأميركيون بعض العينات من القنبلة من موقع حادث التفجير، رافضين الكشف عن ما توصلت نتائج تحقيقاتهم، وقد ألقى الحزب الديمقراطي الكردستاني القبض على ثلاثة أشخاص، وبعد تحقيقٍ مضنٍ، ادعوا آخر الأمر بأنهم أعضاء في حزب الوفاق الوطني العراقي وبأنهم زرعوا المتفجرات بناء على أوامر صادرة من قبل عدنان نوري شخصياً، أعاد أبو آمنة من على شريط التسجيل اتهامه وإلقائه اللوم على نوري[٢].

طالما أن الضحايا ومنفذي العمل التخريبي كلاهما مدعوماً ويُقدم له العون المالي من قبل وكالة المخابرات المركزية (لم يقترح أحد بأن الأميركيين كانوا وراءه)، ومن الملفت للنظر بقاء الوكالة صامتة تجاه ما توصلت إليه من نتائج تحقيقاتها، كانت تلك الحقبة محرجة جداً بالنظر إلى حقيقة كون حزب الوفاق يحظى بتأييد مطلق في صفوف العديد من مسؤولي الوكالة الكبار بوصفه الأداة الأكثر فاعلية في العمل على تشكيل جبهة عريضة بمواجهة صدام برغم كون مناهضيهم من الفصائل الأخرى قد فقدوا تأييد الوكالة وكسب ودها.

تسبب انهيار هجوم حزب المؤتمر في آذار من العام ١٩٩٥ في أحداث اضطراباً عظيماً في الحلقات القوية العليا المتنفذة في لانغلي، فلم تؤخر مسألة إصدار العقوبات طويلاً، فبعد مضي شهر على الهجوم الفاشل، سرب أحدهم إلى «نيويورك تايمز» سر الحقيقة التي تفيد بأن حزب المؤتمر مدرجاً في جداول مرتبات وكالة المخابرات المركزية، وهكذا أُزيلت ورقة التوت التي كانت تغطي مسألة استقلالية الحزب الجديرة بالاحترام، وبذلك خلقت صخباً وضجةً في شمالي العراق، وفي شهر أيار، حضر الجلبي اجتماعاً في مركز وكالة المخابرات المركزية في لندن، حيث قررمنتقدي سياسته ومن على

أعلى المستويات، بتوجيه توبيخٍ فظٍ لشنه هجوماً دون إذنٍ مسبق. ومع ذلك، فلا يزال يحظى بصداقات عديدة وداعمون في الوكالة، والذين عرضوا عليه بدورهم نصائحهم في كيفية التعامل مع موظفي الوكالة، البيروقراطيين الحانقين «فقط أخبرهم بأني لم أعمله وسوف لن أعمله مجدداً» أشار عليه أحد أنصار الجلبي. «فقد اعتاد البيروقراطيون في وكالة المخابرات المركزية على التعامل هكذا مع رؤسائهم، والأشخاص الأدنى منهم، والأشخاص بنفس الدرجة، والموظفون في الوكالات الأخرى»[٣]، كما شرح مؤخراً أحد المحنكين الساخرين من العمليات السرية، «لم يعتادوا على التعامل مع شخص مثل أحمد والذي تراه قادراً على ترديد عبارة، «أيها المنحرف!»، حيث ترى الاجتماع الكبير مختوماً بتلقي أحمد صفعةً على معصمه».

قد تكون مواجهة منتقديه بجسارة أمراً يصب في مصلحة الجلبي من ناحية داعميه، لكن الفتور من جانب واشنطن أصبح أبرد، بعد مواجهة شهر مايس في لندن، صدرت الأوامر، بصورة جلية من البيت الأبيض، تفيد بأن زعيم حزب المؤتمر شخصاً غير مرغوب فيه في ثنايا مركز قيادة وكالة المخابرات المركزية، وطالما أن الوكالة لا تزال مرسلةً خرقاً من موظفيها العمل مع حزب المؤتمر في صلاح الدين، يبدو هذا الأمر إلى حدٍ ما داعياً للسخرية، حيث ترى مؤيدي الجلبي وداعميه، مناصريه باذلين ما في وسعهم للتخلص من الحظر المفروض على زياراته.

أضحت الشكوك التي تحوم حول الهجوم المدمر على مقر حزب المؤتمر في شهر تشرين الأول والذي نفذه عملاء من حزب الوفاق مثيرةً وإمارةً قويةً على الشرخ الواسع في ثنايا وكالة المخابرات المركزية نفسها، حيث أمست سمة التآلف المميزة للوكالة فيما مضى وبصورة مفرطة، انشقاقاً إلى مجموعتين متناحرتين، المتعصبون للجلبي وحزب المؤتمر من جهة، وأولئك المؤمنين بالإمكانيات الكفوءة والمتقدة لأياد علاوي وحزب الوفاق الوطني العراقي من جهةٍ أخرى، فقد أضحت ظاهرياً تُعرف بـ«التبعية».

«في واقع الأمر، أصبحت الأمور سيئة»، يتذكر وارث ماريك، قائد أول فريق من وكالة المخابرات المركزية إلى صلاح الدين وأحد المنشدين إلى معسكر الجلبي «أدركت بأن مسألة التبعية أصبحت خارج نطاق السيطرة عندما شاهدت بعض [مؤيدي وداعمي حزب الوفاق] في مكتب [وكالة المخابرات المركزية] في العراق وهم يتشاجروا ويسخروا من مناهضيهم.من مؤيدي المعسكر الآخر أمام أنظار رئيس المكتب، الذي كان باذلاً جهده فقط في الإبقاء على توازنٍ منطقي بين الفريقين، حيث راودتني الشكوك بشأن اعتقادهم أنه بإمكانهم اقتراف أمراً منكراً دون التعرض لتبعات عواقبه الوخيمة كونهم يتمتعوا باتصالات مباشرة مع شخصٍ ما في البيت الأبيض والذي يناصر على الدوام «فكرة الانقلاب الخامل».

كان مركز قيادة حزب الوفاق في لندن، وهذا ما يفسر كون مؤيدي وداعمي علاوي متمركزون في مركز وكالة المخابرات المركزية في لندن، بينما ترى ضباط الوكالة الموالين لأحمد الجلبي وحزب المؤتمر متمركزون في شعبة عمليات العراق في لانغلي ـ رغم انقسام الخطوط هناك بشدة، فقد أمسى أوار المعركة التي دارت رحاها في المدن الجبلية الكردية مع استمرار عملياتِ القصف الجوي عبر المحيط الأطلسي، إلى معركةٍ من نوعٍ آخر حيث تُحارب على خطوط الاتصال السرية الملتهبة، فترى علاوي، على سبيل المثال، مقدماً بين الفينة والأخرى تقريراً إلى أصدقائه في مركز الوكالة يُفيد بأن الجلبي قد سحب أموالاً طائلةً يُجهل المغزى منها، عندها «يُرسل مركز لندن رسالةً ملتهبةً إلى واشنطن، «سحب الجلبي أموالاً، ماذا عمل بكل هذه الأموال إنها فضيحة. . . الخ، . . الخ» كما يتذكر ماريك، «أجبت، (على مهلككم، دعونا نرى الشيك أولاً)، اتصلت بعدها بأحمد الجلبي، الذي رد علي بالقول، (لم تُصرف هذه الشيكات، فقد توقفت عن الدفع لأني لم أثق بالبائع)، تحققت من الموضوع، وكان الدفع متوقفاً حقاً».

على الرغم من تحقيقه هكذا انتصارات ضئيلة، فقد مال ميزان القوى

ضد الجلبي، كان يتمتع بسمعةٍ سيئةٍ، بسبب شنه للهجوم الفاشل، في صفوف المسؤولين على أعلى المستويات والمتحمسين لإيجاد حلٍ سريع ونهائي للمشكلة العراقية، على أية حال، جنت لندن فائدة إضافية نتيجة للصراع الداخلي لأنه في منتصف التسعينات شغل رئاسة المركز رجال موثوقون والذين شغلوا مناصباً مهمةً جداً سابقاً.

«بصورة رئيسية» ماريك شارحاً وجهة نظره، «كانت عملية غض الطرف أمراً مألوفاً نظراً للظروف الراهنة، وبطبيعة الحال، لم تكن لندن تتمتع بأهميةٍ شديدةٍ تُذكر، فقد كان رئيس المركز رجلاً من الطراز العتيق وقريب من سن التقاعد، لكن في هذا الوقت بالذات، كانت لندن مشمولةً إلى مدىً كبير بسبب الاتصال البريطاني مع علاوي، ثانياً، حدث عرضاً بأن مركز لندن كان مرؤوساً في ذلك الوقت من قبل الغوريلتين اللتين تزنان ٨٠٠ رطلاً، توم تويتون، [مدير تنفيذي سابق للعمليات]، وجاك ديفين، مدير تنفيذي عامِل سابق.

«لذلك أصبح ذلك الأمر يُصنف إجمالاً على أساس كونه معاركاً بيروقراطيةً فاسدةً، حيث تتطاير الفاكسات ذهاباً وإياباً متناولةً موضوع شيك أحمد الجلبي، بدلاً من تكريس الوقت للتفكير بطريقة للتخلص من صدام حسين».

أعلى إطار باب مكاتب مجموعة عمليات العراقي في لانغلي، عَلّق بوب ما تينغلي، الذي تولى أمر المجموعة في العام ١٩٩٤، يافطةً مدوناً عليها اقتباساً من رسالة مكتوبة بيد ونستون تشرشل عقب تعيينه رئيساً لمكتب المستعمرات البريطانية فيه مع تولي مسؤولية شعبته العراق في العالم ١٩٢١ مدوناً تشرشل في رسالته: «أشعر بهاجسٍ ما حول التبعات السياسية التي حققتها لذاتي عقب اضطلاعي بأعباء تركة وادي الرافدين»(٤).

طالما أن العلاقات الداخلية في أركان الوكالة قد أضحت متعصبة

ومتحزبة بإفراطٍ سهب، فقد ظهر عنصراً جديداً وخطيراً مع مسرح الأحداث.

نَصَبٌ الرئيس كلينتون بشكل تزامن مع هجوم آذار ١٩٩٥، الذي شنه حزب المؤتمر، جون م. ديوتش مديراً لوكالة المخابرات المركزية. فقد قدم وولسي استقالته، بعد أن قُوِضَت مكانته بعد النتائج الجانبية من جراء معالجته الشأن الأميركي، في شهر كانون الأول وكذلك حدث استبدالات متوقعة انتحر على أثرهما المعنيان إزاء التحقيق وإفشاء أموراً تمس حياتهما الخاصة، يتمتع ديوتش الرئيس السابق لمعهد ماساشوتس التقني، بذكاء حاد، وكان رجلاً طموحاً جداً، حيث وافق على مضض التخلي عن منصبه القوي كسكرتير تنفيذي لوزارة الدفاع، حيث كان مسؤولاً على عمليات الانفاق الباهظة لوزارة الدفاع البالغة ٢٥٠ بليون دولار سنوياً، ليتولى منصب مدير وكالة المخابرات المركزية، وطبقاً للعديد من المصادر من داخل وخارج الوكالة، فإن عيناه يتطلعا بثبات تجاه هدف يروم تحقيقه وهو أن يصبح سكرتير شؤون الدفاع، ربما عند تحقيقه إنجازاً مؤثراً في وكالة المخابرات المركزية يساعد كثيراً في تحقيق ضالته المنشودة.

لم يكن المدير الجديد يتمتع بصيتٍ ذائع في صفوف كادره من الموظفين، والذين سبقت طموحاته في وزارة الدفاع شيوعاً، «يجب أن يكون هنالك حكماً يصدر ضد أي شخص يتولى إدارة وكالة المخابرات المركزية يريد استغلالها كحجر أساس يتسلقه للوصول إلى مطامعه الشخصية»(٥)، أعلن أحد منتقديه في الوكالة بقسوة لاذعة.

فإذا كان ديوتش ، الذي تولى أمر إدارة وكالة المخابرات المركزية رسمياً في شهر مايس، لم يؤثر في المرؤوسين الكبار، فمن العدل القول بأن الشعور في التأثير كان متبادلاً، فقد أوضح بأنه لا يأخذ مهاراتهم وحرفتهم بعين الاعتبار، وتراه على الدوام مقارناً بصورة غير مؤاتية أوجه ضباط وكالة المخابرات المركزية مع زملائه السابقين في وزارة الدفاع،

«يكون أحياناً في اجتماع مع موظفي وكالة المخابرات المركزية وإذا ما تبختر ضابطاً ماشياً، يقول حينها ديوتش: «أخيراً حصلت على شخص يتمتع بمقدرةٍ عقليةٍ بين جنبينا»[٦]، كما يؤكد أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية الكبار السابقين، «فقد كان يتوقف عند كل نتيجة بحث يوقعها ديوتش، متأملاً، «كيف تعزز هذه من فرحتي كي أصبح سكرتير شؤون الدفاع؟».

«لا يثق ديوتش بالآخرين كثيراً، ويسيء فهم الأمور»[٧] أحد المسؤولين المنتقدين متذكراً، «كان بأمس الحاجة لما يُحتمل أن يكون باحثاً عنه ـ إنهم مرؤوسوه الذين يخبرونه بأن خططه تحمل في ثناياها أفكاراً رديئة»..

قطع رئيس وكالة المخابرات المركزية الجديدة على نفسه عهداً، حال شغله المنصب، بالعمل على «تنظيف بيت الوكالة»، وتبعاً لذلك، ظهرت أوجه جديدة في عددٍ من المناصب المهمة، فقد استُبدل تيد برايس، الذي بذل ما في وسعه ليستمر بقوة في منصب وكيل مدير العمليات، في أعقاب كارثة الأميركان، بديفيد كوهين، الذي قضى معظم حياته المهنية منكباً على التحليل المخابراتي للوكالة، وشأن سيده، فلم يثير ثقةً مطلقةً في صفوف المسؤولين القدامى في مديرية العمليات، حيث تلخصت تجربته السابقة بانشغاله بالمهنة المملة في استخلاص المعلومات من الأميركيين العائدين من سفرهم خارج البلاد، أما شعبة الشرق الأدنى، الرئيسية في قصتنا، فقد تركت بأيدي ستيف ريختر، خريج قسم مكافحة الإرهاب في الوكالة، والذي تلا فرانك أندرسون في شهر كانون الأول، حيث لم يكن ريختر متمتعاً بالاحترام في جميع مراكز الوكالة، من المحتمل بسبب المشاعر غير الودية الناشئة من جراء الحقبة السوداء والتي لا يزال يلفها الغموض في العام ١٩٨٨، عندما أُحيط بكل شبكة التجسس التابعة لوكالة المخابرات المركزية في إيران، وما تلاها من إعدامات، (حيث برأ تحقيق أجري داخلياً ساحة ريختر من أي مسؤولية عن هذه الكارثة).

والشيء الأهم من كل ذلك، هو انتقاء ديوتش لعضو الكونغرس السابق الدمث الأخلاق ومدير مخابرات مجلس الأمن الوطني، والذي تعلم الكثير من أصول العمليات السرية بدون ممارسة تجربة بصورة مباشرة، جورج تينيت، كوكيل مدير، وهكذا فقد شجع الرجل الذي يُشرف على كادر مخابرات مجلس الأمن القومي وبإصرار فكرة وكالة المخابرات المركزية الداعمة لقيام انقلاب عسكري في بغداد، كاختيار قابل للتطبيق والآن بلغ ذروته في جميع سُلم التسلسل الوظيفي القيادي في الوكالة.

يتفق بضعة مسؤولين سابقين في وكالة المخابرات المركزية من المشمولين في عملية العراق بأن وصول ديوتش إلى لانغلي يتماشى مع الشعور المتنامي لضرورة الأخذ بنظر الاعتبار مسألة إزالة صدام حسين في «الطابق السابع» حيث موقع مكتب المدير فبعد مراجعة ملف عملية العراق حتى هذا الوقت، فقد استنتج فيملق إدارة ديوتش الجديد بضرورة وضع عملية العراق في منظارٍ أوسع والتركيز على تحقيق الهدف المحدد لها بالإطاحة بالرئيس العراقي، دون الشعور بالقلق حول التغيرات العامة للنظام العراقي الجديد(٨)، فبعد أن تبنى اتخاذ إجراءات شائعة في إدارة برامج أسلحة البنتاغون مدرجاً في جداول خاصة معالم ونقاط التقدم تجاه هدف الإزالة بإسقاط الرئيس العراقي، فإذا ساورت أياً من المسؤولين ذوي الترقية الحديثة حديثاً شكوكاً حول قدرة سيدهم وتلهفة بالاضطلاع بأعباء «تركة وادي الرافدين» فعليهم أن يلزموا الصمت، «يعمد ديوتش على تجنيد مرؤوسين ليس لديهم ميلاً للاحتجاج»(٩)، كما يلاحظ أحد المسؤولين المتقاعدين.

في واقع الأمر، لاحت في الأفق اللحظة المؤاتية لمواصلة العمل ضد صدام، فقد أرسى الفريق الجديد بشق الأنفس قواعده في لانغلي أوائل آب ١٩٩٥ حين أرسل الملك حسين تقريره المحذر من التطورات الوشيكة والخطيرة في العراق، التالية بصورة مباشرة للأنباء المثيرة لوصول حسين كامل إلى عمان، فبينما عملت الوكالة في الحال على حذف كامل كمصدر

قوة كامنة، فإن تأثير وصوله على وضع الحكومة الأردنية كان بصورة غير محددة مرضياً، حيث أدى فرار كامل إلى انتقال الملك حسين على نحوٍ حاسم إلى المعسكر المضاد لصدام آخر الأمر، وبالتالي فقد شرع بإصلاح وترميم جسور العلاقة مع بعض جيرانه المهمين.

استغرقت عملية تخلص السعوديين من أستيائهم من الملك حسين على مد خطوط اتصالاته الودية مع صدام خلال حرب الخليج سنواتٍ عدة، وهي الوضعية التي كرست وعززت بواسطة الدعم المتقد للعراق في صفوف الغالبية العظمى للشعب الأردني، فقد كان موقف السعودية مصدر إحباط شديد لوكالة المخابرات المركزية، والتي أرادت أن تستخدم عمان كقاعدة في حياكة المؤامرات ضد صدام، والرياض كمصدر دعم مالي للعملية ـ الدور السعودي التقليدي في علاقاته الاستخبارية مع الولايات المتحدة، وطبقاً لرواية أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية الكبار السابقين، حيث يقول: «كنا شديدي التأثر، في غضون السنوات الماضية، لبطء سير العلاقات السعودية الأردنية»[١٠]، وتقريباً حال وصول كامل إلى الأردن، قام الأمير تركي بن فيصل، رئيس المخابرات السعودية، بزيارة سرية إلى عمان[١١]، لكن مع ذلك كانت زيارة مشهورة لمقابلة الملك، تبعها قيام عبد الكريم الكباريتي، وزير الخارجية الأردني ذو النزاعات المضادة للعراق، بزيارة إلى الرياض رداً على زيارة الأمير.

في نهاية شهر أيلول، وفي غضون رحلة إلى واشنطن، دُعي الملك حسين ووزير خارجيته إلى لانغلي ليزودوا بملخص تفصيلي للخطط المُحكمة المضطردة المتعلقة بعملية تنفيذ الانقلاب، حيث تضمن جزءاً من الملخص دعماً متسماً بالحماس لأياد علاوي وحزب الوفاق الوطني العراقي، فقد ناشد الرئيس كلينتون شخصياً، طبقاً لما أورده أحد مستشاري الملك، الزائر الملكي لإبداء تعاونه الكامل، لم تعلُ سيماء الجميع علامات تدّل على التفاؤل، فقد أشار صديق قديم للملك، رجلاً عَمِل في وكالة المخابرات

المركزية لسنواتٍ خلون ومطلع على منطقة الشرق الأوسط جيداً، بالاحتراس، شارحاً مؤخراً تحفظاته الغريزية، «لم أُقدم أي تعليمات[١٢]، ولكني كالمزارع الكبير في السن الذي يمكنه تحسس قدوم الطقس الرديء عن طريق حاسة الشم، فلم يكن الأشخاص المسؤولون [في وكالة المخابرات المركزية] متمرسين وذوي تجربة، ولكن لم يكن الفريق ذاته في هذه الأيام، فلم تُعالج هذه المسألة بصورة تدل على الحنكة، فالعديد من الأشخاص يعلموا عنها ـ كانت عملية معلنة أكثر منها سرية، فلا يزال الملك غير آبهٍ بنصيحتي، فقد خمنت عندما وضع الرئيس الأميركي ذراعه حولك قائلاً[١٣]: «جلالة الملك، نحن بأمس الحاجة إلى مساعدتكم»، أنه من الصعب حينها الردّ الرفض».

تتحرك الأمور الآن بصورةٍ مضطردةٍ نحو الأمام، أرسِلَ رئيس جديد لمركز وكالة المخابرات المركزية إلى الأردن برفقة فريق خاص مكرس لعملية العراق، ويؤدي هؤلاء الأميركيون بدورهم خدماتهم عن طريق وحدة خاصة أنشأت داخل جهاز المخابرات الأردنية، وقد اهينوا من قِبَل زملائهم، حيث شُكك في العديد منهم بالعمل لصالح العراقيين، حيث قدمت هذه الوحدة الخاصة تقريراً مباشراً إلى الرئيس المنصب حديثاً لجهاز المخابرات، سامي برتيخي، الذي كان مسؤولاً عن مساعدة نظرائهم في وكالة المخابرات المركزية ـ حيث يتولى الترجمة إلى اللغة العربية، توفير وسائل النقل، تسهيل عملية عقد لقاءات سرية مع ضباط من المؤسسة العسكرية العراقية، بالإضافة إلى قيامه بمهام أخرى، فقد سبق لضابط وكالة المخابرات المركزية المسؤول عن العملية يوماً بيوم أن خدم في مديرية استخبارات الوكالة، رغم افتقاره التجربة اللازمة في العمليات السرية، فكان مقدراً جداً في مركز القيادة للباقة وترابط حديثه المنطقي ملخصاً بها لرؤسائه حول العملية الجارية.

في أواسط العام ١٩٩٦، توجه ديفيد كوهين وستيف ريتشارد إلى الرياض لحضور اجتماع سري بحضور مسؤولين استخباراتيين رفيعي

المستوى، استضافه الأمير تركي والضابط المسؤول عن شعبة العراق في الجهاز المخابرات السعودي، واللواء أبو عبد المحسن، جلسوا لطاولة تجمعهم بـ«أم آي ٦» البريطانية، الأردنيون والكويتيون، واتفقوا، بعد انفضاض الاجتماع في اليوم التالي، على دعم حزب الوفاق الوطني العراقي في مساعيه الرامية والوشيكة الوقوع على استبدال صدام، فقد ساعد السعوديون من جانبهم على تأسيس حزب الوفاق في العام ١٩٩٠، ليشاهدوا انشقاقه بين مؤسسيه، أياد علاوي وصالح عمر علي والتي يُزعم أنها حدثت بسبب جدال نشب بينهما حول شيكات قدمتها لهم المخابرات السعودية، انتقل على أثرها علاوي إلى لندن، وانبثق هناك حزب الوفاق مجدداً، في قبضة المخابرات البريطانية هذا الوقت، واتفقوا في الاجتماع المذكور على الإسهام بدعم مالي للمشروع المقترح، حيث خصص الأميركان مبلغ ٦ ملايين، وساهم السعوديون بنفس الكمية، بينما تعهد الكويتيون بمد يد المساعدة.

لم يكن هنالك أي تفاعل وعلى مستوىً عالٍ بين العراق فيما يخص موضوع العراق منذ حرب الخليج، وعند استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها، فمن الصعوبة فهم السبب، فمن المؤكد بأن هرب حسين كامل قد أصبح حماس الوكالات الاستخباراتية بالتوجه نحو أعداء صدام، لكن عقب رعبٍ أولي أحدثه فرار كامل في بغداد، عاد النظام ليمسك بزمام السلطة بقوة مجدداً، فعلى أية حال، كان هنالك عنصراً آخراً في العمل على هذا المشروع والذي يدركه كادر وكالة المخابرات المركزية جيداً، وكان ذلك هو قرب إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية في العام ١٩٩٦، وطبقاً لآراء مسؤولين سابقين في وكالة المخابرات المركزية مشمولين عن كثب في عملية العراق، فقد تزايد «التحرك» ضد صدام، بضغطٍ من الأعلى، منذ تولي ديوتش مهام عملية في مايس ١٩٩٥، وأضحى أكثر تشدداً في حلول أوائل ١٩٩٦، حيث صرح أحد المسؤولين بأنه «طبقاً لمصادر معلوماتي، فقد أصدرت وكالة المخابرات المركزية أوائل عام ١٩٩٦، أوامراً تُفيد بأنه (سوف تعدوا العدة

للقيام بانقلاب في إطارٍ زمني محدد، اعملوه فقط)، حسبما وردت الأوامر من البيت الأبيض، وقد وقع عليه ديوتش».

فإذا كانت هنالك حق هكذا تعليمات صادرة من البيت الأبيض، فإنه فمن المتوقع أن يكون وشيك الحدوث، فقد كرست جل العمليات السياسية لإعادة انتخاب الرئيس كلينتون، وقد أقسم بعض المسؤولين مؤخراً بأنهم لا يعلموا شيئاً عن هكذا ترابط بين الانتخابات الرئاسية وعملية وكالة المخابرات المركزية السرية، «ولا حتى رئيس الكادر كان على علم بها»[١٤]، قال هارولد اليكيس ، نائب رئيس الكادر ذلك الوقت، «كانت إجراءات العملية السرية وتداول الأمور بشأنها بين الرئيس، ليك [مستشار الأمن القومي]، بيرغر [نائب ليك] وديوتش»، وأضاف اليكيس معتقداً بأن هكذا اتصال كان «بعيد الاحتمال».

من ناحية أخرى، أوحى أولئك الذين يعرفون توني ليك عن كثب، الرجل الخلوق المهذب والرئيس المحنك لمجلس الأمن القومي، بأنه وبوجود عامل سياسي حاسم في تفكيره، سيكون قادراً لا محال على إثبات جدوىٰ هكذا مبادرة جريئة، «فقد كان أكثر تزمتاً على هذا النوع من الأمور مقارنةً بما قد يعتقده الآخرين»، كما أفاد أحد معارفه جيدي الاطلاع[١٥].

أنكر ديوتش تلقي أي عمولة، وهو الإنكار الذي أكّد من قِبَل ليك، على أية حال، لم يكن ذلك هو الانطباع السائد في لانغلي، كما يروي أحد المسؤولين السابقين: «عاد ديوتش مقفلاً من اجتماع في البيت الأبيض[١٦]، كان الجميع منفعلين، حيث دمدم بعباراتٍ فحواها «أريد رأس صدام حسين».

وبمنأى عن السياسة، وبحلول أوائل العام ١٩٩٦، وردت توقعات من واشنطن ولندن وعمان والرياض، هائلة تفيد بأنه بعد دراسة للوضع فقد اقتربت نهاية حكم الرئيس العراقي المتحدي. لذلك برز سؤال يتعلق بأسباب

هكذا تفاؤل، وكما لوحظ، فقد حمل أياد علاوي هديةً رفيعة جديرةً بالملاحظة تهدف إلى التأثير على المسؤولين في المؤسسة المخابراتية. إضافةً إلى تمتعه بعلاقات طيبة مع النظام في عمان، فالملك شخصياً يكن له الحب والتقدير، كذلك هو شأن الكباريتي، فعلى النقيض من تعليقاته اللاذعة حول الجلبي ـ «ذكي لكن تنقصه الحكمة» ـ فقد أظهر الكباريتي إعجاباً حقيقياً مطلقاً بعلاوي، موقفاً متسامحاً لا غبار عليه.

آثار «النقيب علاوي اهتمامي عدة مرات»، كما يخبرنا الكباريتي، بشكلٍ لا يوصف وذلك بطريقة تحليله الفريدة للسياسات العراقية الداخلية؛ لم يكن لديه آمالٍ عريضةٍ، عكس الآخرين، في إمكانية حدوث انقلاب ضد «صدام» وإذا كان ذلك حقاً وجهة نظر علاوي في ذلك الوقت، فمن المحتمل أنه لم يشارك توقع حدوثها مع وكالة المخابرات المركزية في عمان ربيع عام ١٩٩٦.

كان الوفاق حزباً ضعيفاً واهناً، كان يتمتع علاوي وزملائه ذوي المناصب العليا في الحزب بشخصيات متنفذة ومؤثرة في النظام البعثي، فقد كان صلاح الشيخلي، من عائلة دينية سنّية مشهورة في بغداد، خبيراً في الإحصاء والذي مكنه من الارتقاء لتولي منصباً عالياً في المصرف المركزي العراقي قُبيل ارتداده أوائل الثمانينات، وكذلك تمتع تحسين عمله فيما مضى بمكانة مشرفة في الهيكل البعثي بوصفه الطبيب الذي ضمد جراحات صدام عقب محاولته الفاشلة في اغتيال قاسم، وأيضاً كان اللواء عدنان نوري ضابطاً كبيراً في وحدات الصفوة من القوات الخاصة في الجيش العراقي ومتزوجاً من ابنتة زميل مقرب لحسين كامل، فهكذا رجال لا بدّ وأن يكن لديهم معلومات دقيقة جداً عن العمليات التي يقوم بها نظام صدام.

أما الجزء المقوم الآخر الذي برز ليدعم احتمالات فلاح حزب الوفاق الوطني في مهمته، هي الفرصة التي وفرها حسين كامل بفراره وما تلاها من تحولٍ كبير ومفاجىء في مواقف الملك حسين، ليوافق بدوره على انبثاق

تحولٍ كبير ومفاجىء في مواقف الملك حسين، ليوافق بدوره على انبثاق العمليات من عمان.

اضطلعت العاصمة الأردنية الغاطة في سباتٍ عميق، منذ حرب الخليج، ببعض أجواء الدار البيضاء إبان الحرب العالمية الثانية، تعتبر عمان النافذة التي يتقابل ويشاهد العراق والعالم الخارجي بعضهما الآخر، وقد آثرت الولايات المتحدة وجودها أعلى تل في ضاحية عبدون بسفارةٍ فسيحة المساحة، حديثة الإنشاء، محصنة بشدة لكن أيضاً معزولة عن ضوضاء الشوارع المزدحمة تحتها، وأُنشأت ، على جبل عمان، وعلى شارعٍ عام في مركز المدينة، تقع السفارة العراقية، التي تعتبر إحدى القواعد الأماميّة الثانوية الأهمية مقارنةً ببعثة العراق في الأمم المتحدة في نيويورك، حيث انتُقي السفير بعناية لقابلياته وولائه المطلق للنظام العراقي.

ازدحمت المدينة بالوافدين الجدد: الفلسطينيين الذين طردوا من قِبَل المنتقمين الكويتيين مباشرةً عقب حرب الخليج، والمبعدين من العراق نفسه، وقد أجبر معظمهم على النوم في الجوامع والمتنزهات العامة؛ رجال الأعمال الذين أضحوا أثرياء عن طريق الإتجار بالتهريب؛ الصحفيون الذين غمروا الفنادق ازدحاماً وعلى نحوٍ دوري، ملحين على الديبلوماسيين الأجلاف الغلاظ بعض الشيء في السفارة العراقية لغرض الحصول على تأشيرات دخول إلى بغداد، فقد وسع وصول الفلسطينيين والمبعدين العراقيين الأغنياء رقعة الازدهار العمراني في المدينة المتنامية، واحتشدت وكالات المخابرات من الشرق الأوسط هناك، مختلطون مع عملاء مخابرات صدام الذين يجوبوا شوارع المدينة، متيقظين من احتمال مهاجمة سيدهم وأحياناً استهداف المبعدين اغتيالاً، من أمثال العالم الفيزياوي النووي العراقي، مؤيد حسن ناجي، الذي اردي قتيلاً أمام أنظار زوجته وأطفاله بعد إصابته بوابلٍ من الرصاص في أحد الشوارع في العام ١٩٩٢ بينما كان يعد العدة للسفر إلى ليبيا[١٧].

أبدى حزب الوفاق وداعميهم الأميركان اهتماماً منقطع النظير بالمبعدين العراقيين الذين شقوا طريقهم هرباً من العراق مستقرين في عمان وعلى وجه الخصوص الضباط في المؤسسة العراقية، كان هؤلاء ذوي رتب عالية أحياناً، ففي آذار من العام ١٩٩٦، على سبيل المثال لا الحصر، قَدِمَ الفريق أول نزار الخزرجي، رئيس أركان الجيش العراقي السابق، الذي كان قد أُسِرَ من قِبَل الثوار (على الرغم من إصابته بجروح بليغة، فقد بقي على قيد الحياة) ومن المبرزين لجدية وأهمية الانتفاضة في الجنوب التي اندلعت عند العام ١٩٩١، فقد أعلن الفريق أول، الذي حاول صدام عبثاً إنقاذه من بين يدي الثوار، بأن «سياسات صدام قادت إلى تجزئة وانحلال وحدة أرضنا، وشعبنا، وجيشنا»، وأكد على عزمه للعمل مع حزب الوفاق «والإخوان المخلصون في المؤسسة العسكرية العراقية»[١٨].

على أية حال، لم يلقَ ارتداد الخزرجي ترحيباً واستحساناً مطلقاً من قِبَل أعداء صدام، كما توقع، فقد أجرت معه مجموعة من ضباط وكالة المخابرات المركزية مقابلةً مكرسة لمصلحة فصيل علاوي المعارض، حيث ألحوا عليه بقوة لوضع نفسه تحت تصرف وإمرة زعيم حزب الوفاق، «لِمَ عليّ أن أفعل هذا؟»، أجاب رئيس أركان الجيش العراقي «فأنا لا أعرف هذا الرجل»، وبالتالي، فقد تُرِكَ ليقرر مصيره وتحديد رغبته بالانضمام إلى الفصيل المعارض الذي يجده ملائماً، وقد استقر في منزلٍ صغيرٍ في عمان من دون امتياز الحماية الضرورية لأمثاله[١٩].

من المحتمل، أن فريق وكالة المخابرات المركزية قد شعروا بإمكانية استغنائهم عن أشخاص من أمثال الخزرجي، الذي بُجِّلَ بعظمةٍ لسنواتٍ قليلةٍ خلون، لأنهم، كما يبدو، قد اقتنعوا بتزويد حزب الوفاق بمعلومات تخص اتصالاتهم داخل العراق لتدبير مؤامرة كبيرة ضد نظام صدام.

كان الاتصال الأول في السلسلة كائناً في عمان، على هيئة لواءٍ متقاعد

من القوات الخاصة في الجيش العراقي ومن وحدة الطائرات المروحية المقاتلة يُدعى محمد عبد الله الشواني، والشواني، أحد مواطني مدينة الموصل الواقعة في المنطقة الشمالية العراقية، يقطن حالياً في العاصمة الأردنية لكنه بقي على علاقاته الوشيجة مع نظام صدام وبصورة علنية.

بحلول نهاية العام ١٩٩٤، فقط قُبيل أول إقحام لفريق من وكالة المخابرات المركزية شمال العراق، أقدم الشواني على الاتصال بأياد علاوي، حاملاً معه اقتراحاً مروعاً، فقد صمم هو وأولاده الثلاثة انمار، عايد، وأثير على العمل على القيام بانقلاب ضد الرئيس العراقي، حيث لا يزال يعيش أبناءه الثلاثة داخل العراق، والأدهى من ذلك، أنهم لم يكونوا مجرد ضباطاً في الجيش العراقي، بل في وحدات الصفوة من قوات الحرس الجمهوري، حيث يجند الأشخاص الموثوق من شدة درجة ولائهم والمعصومين من اقتراف آثاماً سياسية فقط، كان انمار بمرتبة مقدم، عايد برتبة نقيب، وأثير برتبة ملازم أول، معروف عنهم ولائهم المطلق للنظام كونهم أعضاء في حزب البعث الحاكم، وبإمكانهم الوصول إلى أي مكان حساس في الدولة دون جذب أي انتباه من قِبَل الأجهزة الأمنية.

تعجل علاوي في إرسال هذه الأنباء الصاعقة إلى أصدقائه في «أم.آي٦»، والذين شاركوها بدورهم مع وكالة المخابرات المركزية، فقد شحذ هذا التطور من همم المتحمسين لفكرة الانقلاب في مركز لندن، لانغلي، والبيت الأبيض، وبحلول نهاية السنة القادمة، كانت الأنباء القادمة من أبناء الشواني المتعلقة بالاتصالات التي أجروها داخل المؤسسة العسكرية العراقية وأجهزة الأمن مشجعةً وكافيةً كي تعد وكالة المخابرات المركزية العدة لإرسال وحدة خاصة من ضباطها إلى عمان، والتي مر ذكرها آنفاً، وحال وطىء أقدامهم عمان، كان على داعمي الانقلاب الوشيك الحدوث الاتصال مع حلفاءهم السوريين في بغداد، والتي تبعد مسافة ٦٠٠ ميل عبر الصحراء الغربية، وكانت تلك الاتصالات كفيلةً لتثبت دنو حدوث أمرٍ مهلكٍ.

على أي شخص يروم إرسال رسالة من عمان إلى العاصمة العراقية أن يرسلها بأيدي أحد السواق المحترفين المجازين من قبل جهاز المخابرات العراقية لتأخذ مجراها الطبيعي، فقد كانت الاتصالات الهاتفية مع بغداد، على الأقل منذ الحرب، صعبة للغاية حتى في أحسن الظروف، ومنذ أواخر العام ١٩٩٥ كانت تمر جميع الاتصالات الهاتفية عبر البدالة الرئيسية للاتصالات الهاتفية في منطقة الراشدية، الواقعة شمال بغداد، بدلاً من الاتصال المباشر، حيث يسجل موظفو الهاتف جميع المكالمات الهاتفية على شريط تفحص فيما بعد هذه التسجيلات بواسطة لجنة خاصة تمثل مختلف الأجهزة الأمنية العراقية[٢٠]، ولغرض تأمين الاتصالات السرية، مَثَّلَ قائدو المركبات عنصراً حاسماً ومهماً، لكن في نفس الوقت غير آمن، حيث يعتمد كل شيء على تجنبهم تفتيش جهاز مخابرات صدام المنتشر في كل مكان، لكن جهاز المخابرات العراقية كان مدركاً لأهمية قائدي المركبات من هذه الناحية، لذلك تراهم كرسوا وأولوا اهتماماً خاصاً لمراقبة كل حركة وكل اتصال يبدر منهم.

حالما حل فريق وكالة المخابرات المركزية رحاله في عمان لغرض مساعدة الجهود المبذولة للقيام بالانقلاب المطابق لمبادىء القانون الأميركي، عمل أولويةً في التحرك وراء نطاق نظام المراسلة المزعج هذا والمتمثل بتسليم الرسائل المهمة يدوياً، لذلك عمل الفريق على تزويد حزب الوفاق بنظام اتصال عبر الأقمار الصناعية عالي التقنية جنباً إلى جنب مع ميزات أجهزة التنصت ذات التقنية العالية لتثبيت عزم مسترقي السمع من جهاز المخابرات العراقية، ولغرض توفير أمان وسلامة أكثر، أعطى الأميركيون تعليماتهم بالعمل على نظام كلمات سري وعبارات مشفرة لاستخدامها في المحادثة عند الاتصال.

وفي ضوء هذه الاحترازات الأمنية والتدابير الوقائية المجتهدة، وممّا يثير الدهشة حقاً، شروع أياد علاوي، المتواجد في عمان لإدارة مؤامرة سرية

ضد رئيس واحدةً من أكثر دول العالم كفاءةً من ناحية الأجهزة الأمنية القمعية، تقريباً في إرسال نشر مغزى تواجده في عمان والكشف عن نواياه، ففي الثامن عشر من شباط عام ١٩٩٦، عقد مؤتمراً صحفياً[٢١] معلناً عن قرب افتتاح مركز قيادة في عمان، فقد كانت هذه الحادثة، كما صرح علاوي، «لحظة تاريخية في حركة المعارضة العراقية..، وميض ضوء إرشادي في العراق، وحراسة الشعاع الذي لا يمكن لصدام أن يجد مكاناً للاختباء منه» فبعد أن صب جام غضبه على عدي، الذي «جنى أرباحاً طائلة جراء تعامله في السوق السوداء» شاهراً سلاحه البغيض في وجه الأبرياء الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، مهيناً لنساءنا علانيةً»، وأضاف علاوي قائلاً بأنه: «هنالك مناطقاً لنشاطات حزبه التي يجب أن تبقى في طي الكتمان والسرية إن أردنا تحقيق النجاح في عملنا وضمان أرواح مؤيدونا والابتعاد عن المغامرة في هكذا أمر»، فإن كانت أجهزة أمن صدام قد فشلت سابقاً بملاحظة وجود علاوي وأتباعه في عمان، فمن المستحيل أن يبقوا مجهولين بعد هذه العملية الترويجية، وتلت ذلك مباشرةً إعلانات أكثر، مصرحاً بالانطلاق الوشيك لمحطة حزب الوفاق الإذاعية في الأردن، «المستقبل»، ظهر علاوي على شاشة محطة الـ«سي.ان.ان» الإخبارية[٢٢] (متابعتها إجبارية في جميع دوائر الدولة الرسمية)، معلناً بأننا: «نعتبر الأردن كبوابة تؤدي إلى العراق، ومن المهم التحدث للشعب في الداخل»، وفي نفس الفقرة الإخبارية، أشار وزير الإعلام الأردني إلى أننا «سوف لا نتورط في أي خططٍ تسعى لإسقاط النظام، نعتقد بوجوب حدوث هذا الأمر بواسطة العراقيين أنفسهم».

استنتجت مراجعة داخلية مبوبة أجراها مكتب شؤون الخليج الشمالي في إدارة الدولة أواسط آذار بأن السياسة الأميركية تجاه العراق حققت «نجاحاً منقطع النظير»[٢٣].

في السادس والعشرين من آذار، اجتمع حشدٌ كبير من السياسيين،

الأردنيين البارزين، جنباً إلى جنب مع قياديي حزب الوفاق، للاحتفال بتدشين مركز القيادة الجديد في مجمع محروساً حراسةً مشددة في أحد ضواحي عمان، وعلى أية حال، أُفسد الاحتفال بتصدر صحيفة الاندبندنت اللندنية صفحاتها الرئيسية، ذلك الصباح، مقالةً بقلم أحد المؤلفين، باتريك كوكبيرن[٢٤]، ناشراً تفاصيل محتويات شريط التسجيل المسجل من قبل أبو آمنة قبل شهرين، حيث جاء نشر بياناً بالدوافع غير الإنسانية لسلسلة التفجيرات الإرهابية التي شنها حزب الوفاق في بغداد مع كشف الدعم الأميركي (بصرف النظر عن الدور المزعوم لحزب الوفاق في مذبحة مركز قيادة حزب المؤتمر في صلاح الدين)، كصاعقة محرجة، وقبيل أسبوعين فقط، استضاف الرئيس كلينتون مؤتمراً «ضد الإرهاب»[٢٥] في أحد المنتجعات البحرية المصرية ليشجب التفجيرات الإرهابية التي حدثت في إسرائيل والتي نفذها أحد فصائل حركة حماس الفلسطينية المتطرفة، والآن كُشف عن الرعاية والدعم شبه المباشرين من قبل وكالة المخابرات المركزية لهكذا وسائل وتكتيكات حربية مشابهة، (أسرع نوري بالخروج من شمال العراق، عقب نشر شريط التسجيل، شاقاً طريقه ناحية عمان، حيث تجادل مع كل شخص هناك قبيل رحيله أخيراً مقطباً جبينه ورافضاً الإدلاء بأي حديث، إلى تركيا)[٢٦]، لكن تبعت تلك الأنباء الغير سارة معلوماتٍ مفجعةٍ إلى حدٍ بعيد.

في يومٍ غير محددٍ من كانون الأول أو شباط عام ١٩٩٦، حدث ما كان في الحسبان، اعترض جهاز المخابرات العراقي قائد إحدى المركبات والذي كان حاملاً بدوره رسائلاً من عمان إلى المتآمرين للقيام بانقلاب في بغداد وألقي القبض عليه، فقد كانت الرسائل تهمة خطيرةً بلا شك ونذير شؤوم للعملية ومنفذيها، وممّا زاد في الطين بلة اكتشاف نظام الاتصالات عبر الأقمار الصناعية العالي التقنية الموهوب من قبل وكالة المخابرات المركزية محمرلاً في المركبة، فبعد حادثة الاعتقال حكِمَ على مجمل المؤامرة المتقنة

الأحكام بالفشل الذريع ـ حيث نوقشت بقوة في وكالة المخابرات المركزية، وكذلك نوقشت على أعلى مستويات جهاز المخابرات، بالإضافة إلى مناقشتها في المكتب البيضوي، ومن الممكن أنها اعتبرت عنصراً فعالاً ومهماً في الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة.

بتنبؤٍ بارع وماكر في نفس الوقت، عمل مسؤولو جهاز مخابرات صدام على عدم إعطاء أي إلماحة لاختراقهم شبكة المتآمرين، وبدلاً من ذلك، انتظروا وراقبوا واصغوا، أما أولاد الشواني، غير مدركين، اتبعوا حرفياً جميع تعليمات وكالة المخابرات المركزية المرسلة إليهم سابقاً والداعية إلى التخلص من المراقبة حتى اعتقدوا بأنهم فوق الشبهات.

قد يكون من المناسب القول بأن المؤامرة نُسِفت أساساً حتى بدون اعتراض قائد المركبة وحمولته التي لا تقدر بثمن، فقد وضّح بضعة مسؤولين سابقين في وكالة المخابرات المركزية الصورة بأن حزب الوفاق صيّر بالعملاء العراقيين المزدوجين «على أدنى احتمال نصفهم»، طبقاً لآراء أحد المسؤولين، وبعد مضي سنوات، معقباً على الكارثة التي حلت بالمؤامرة التي خطط لها ودأب على تشجيعها، استنتج رئيس الوزراء الأردني، الكباريتي، بأن شبكات حزب الوفاق السرية «قد اختُرِقت جميعها بواسطة جهاز الأمن العراقي[٢٧]، والسبب في اعتقادي يعود إلى سرعة معالجة جهاز المخابرات العراقية للموقف قبل الشروع في عمل أي شيء».

لكن، إذا كانت أسرار حزب الوفاق قد أضحت مكشوفةً إلى جهاز أمن صدام، فقد كان هنالك تسرباً أيضاً من أعماق جهاز المخابرات الداخلية.

في أواخر آذار من العام ١٩٩٦، وحال جهوزية علاوي للافتتاح المهيب لمركز قيادته الجديد في عمان، نقل أحد أعضاء جهاز الأمن العراقي، والذي كان أحمد الجلبي رئيس حزب المؤتمر على اتصالٍ به، رسالة مهمةً إلى صلاح الدين، حيث صرح بأن لدى العراقيين أسماء جميع

الضباط الذين جندهم حزب الوفاق[٢٨]، والأدهى من ذلك، فإن نظام الاتصالات عالي التقنية الذي استُولي عليه قد نُصِّبَ وشُغِّلَ كي يستخدم لصالح مركز قيادة جهاز المخابرات في بغداد، وأضاف بأن ضباط جهاز المخابرات العراقية أثيروا لفكرة اتصالهم المباشر مع مركز قيادة وكالة المخابرات المركزية في لانغلي، (كان اتصالهم، حقيقة الأمر، في عمان فقط).

كانت تلك أنباء صاعقة، وفي أواخر آذار، غادر الجلبي جواً نحو واشنطن، فبعد إدخاله مكتب المدير، وجد الجلبي نفسه بمواجهة جون ديوتش وستيف ريختر، رئيس شعبة الشرق الأدنى، فقد خيم صمت مطبق بينما ترى رئيس حزب المؤتمر مقدماً وبصورة ديبلوماسية، للرجلين اللذين لف الصمت حولهما، دليلاً مفصلاً على إخبار مخططهم المدلل في مهده، كان اختباراً قاسياً لحنكتهم وحرفتهم، هل سيتقبلوا الهزيمة بصدرٍ رحبٍ ويتقاعدوا منسحبين من ميدان المواجهة بلباقة؟

كان الرد سريعاً وروده، فعند استشارتهم في الموضوع، أجمع الضباط الصغار، الذين واصلوا عملهم بكل حماسة عندما نصحت الرؤوس القديمة بالاحتراس، رافضين الخضوع للبلاغ الغير مرغوب فيه، فقد كانت تلك، بصورةٍ جليةٍ، مناورةً مفروضةً بواسطة الجلبي وأتباعه، وموجهة ضد أكثر منافسيهم نجاحاً واعتماداً مع معونات ودعم وكالة المخابرات المركزية المالي، كانت ببساطة مستحيلة على العراقيين كي يُحيطوا جميع تدابيرهم الوقائية ضد الاختراق بصورة ناجحة، فإذا سُويت خططهم، صرح المحلل المخابراتي السابق الذي دُعي خصيصاً للإشراف على مخطط الانقلاب، كان ذلك السبب الرئيسي للإسراع في تنفيذه، حينها وافق ديوتش وريختر على الاستمرار في الإعداد للعملية.

حُدد الأسبوع الثالث من شهر حزيران للقيام بالانقلاب، بدا علاوي واثقاً جداً من إمكانياته بحيث وافق على إجراء لقاء صحفياً آخراً، وهذه المرة

مع صحيفة الواشنطن بوست[٢٩]، حيث صرح، وبدون تدخل واضح من ضباط وكالة المخابرات المركزية، بأن العملية «السرية» وشيكة الحدوث، وبحديث ينقصه التحفظ، وهذا ما أدهش الصحفي كثيراً، أعلن علاوي بأنه «ستنبثق الثورة من معقلها الرئيسي [القوات المسلحة العراقية]. . . نحن لا نبشر بحربٍ أهلية، بل على العكس، نحن نبشر بانتفاضة عسكرية منسقة ومسيطر عليها، [بمعنى آخر، انقلاب]، مدعوماً من جميع فئات الشعب، والذي سوف لا يسمح لنفسه بالدخول في معمعة الانتقام أو إثارة الفوضى»، بمعنى آخر، فالمسلمون السنّة الذين التفوا حول صدام في العام ١٩٩١، خشيةً من المسلمين الشيعة والأكراد يجب ألاّ يخشون اندلاع انتفاضة ثانية، أي سوف لا يكون هنالك «أعمالاً انتقامية» ضد أتباع النظام السابقين ومؤيديه من أعضاء حزب البعث، التُقط اللقاء الصحفي وبُثَّ إلى جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط والعالم بواسطة شبكة خدمات اتصالات متطورة، مع معظم الروايات المؤكدة على العلاقة بين علاوي ووكالة المخابرات المركزية، ومخططات الانقلاب الوشيك الحدوث.

إذاً حكمت المقابلة الصحفية على الانقلاب بأن يُقبَر في مهده، فقد تكن أيضاً مساهمةً على حث صدام على إنهاء لعبة القط والفأر، وبحلول يوم الأربعاء، السادس والعشرين من حزيران[٣٠]، بلغت الاعتقالات ذروتها، وأخيراً، اعتقد حزب الوفاق بأن حملة الاعتقالات الواسعة قد شُنت قُبيل هذه الفترة، من المحتمل في العشرين من حزيران، كان مقياس ومنظار الطرفين ـ المتآمرين وجهاز مخابرات صدام ـ محل تقدير، فقد نجح مخططو الانقلاب في نشر شبكتهم التآمرية في كافة أرجاء المؤسسة العسكرية العراقية والأجهزة الأمنية، أما النجاح الأعظم فقد حققه عملاء صدام عن طريق توجيه المؤامرة خطوة خطوة على الطريق الذي رسموه لها.

اعُتِقل في أول حملةٍ شُنَت ـ ١٢٠ ضابطاً ـ جلهم من وحدات الصفوة في قوات الحرس الجمهوري الخاصة، جهاز الأمن العام، الحرس

الجمهوري، والجيش النظامي، وكان جميع المعتقلين هم من السُنّة، من مدينة بغداد، إضافةً إلى المدن التي تعتبر قلب المذهب السُنّي النابض والتي كانت فيما مضى مدناً تَدِينُ بالولاء المطلق لصدام ونظامه، من أمثال مدن الموصل، تكريت، فلوجة، والرمادي؛ كان بعض الضباط من وحدة اتصالات خاصة وسرية جداً تُدعى «ب ٣٢»، متصلة مباشرةً بصدام شخصياً ومسؤولةً عن اتصالاته الأمنية مع وحدات الجيش المنتشرة في كافة أرجاء القطر، فقد كانت مهمة هذه الوحدة حساسةً ومهمةً جداً بحيث يُقبل أولئك الذين يستحقون بولاءٍ مطلق بالانتماء لها، لكن حتى قائد الوحدة «ب ٣٢» شخصياً العميد عطا السموأل، كان من بين المعتقلين، عُذِبَّ وأُعدم.

أُعتبرت هذه اللحظة المؤاتية لقُصي، الشاب اليافع الذي بدا خجولاً ومبدياً بالاحترام والتبجيل لأخيه الكبير عُدي قُبيل عدة سنوات في مطعم فندق الرشيد، كي يبرز نشاطه وحماسه، فقد عينه صدام ليترأس لجنة خاصة تتألف من رؤساء المخابرات، الأمن العامة، والاستخبارات العسكرية، حيث مُنحت هذه اللجنة صلاحيات مطلقة لاعتقال أي شخص يُشتبه بتورطه في محاولة الانقلاب، بغض النظر عن موقعه الرسمي.

كان من بين أولئك الذين وقعوا في أيدي هذه اللجنة، الذي أُخفي مقرها في أحد مراكز قيادة المخابرات الكائن أعلن سوق المنصور المركزي الكائن في أحد ضواحي بغداد، ضباطاً ذوي مناصب عالية حقاً، بصرف النظر عن العميد السموأل، فقد كان هنالك العميد عمر الدوري، مدير شعبة الأمن الخاص، من أقوى شعب جهاز المخابرات، والعميد رياض الدوري، من جهاز المخابرات أيضاً، وكلاهما فردان من عشيرة الدوريين والتي برغم إقلاقها أمن الدولة خلال السنوات الماضية فهي لا تزال تُعتبر موالية للنظام[٣١]، وكذلك اعُتقل ضابطٍ آخر من جهاز المخابرات، وأما المعتقلون من خارج المؤسسة العسكرية ـ شملت بضعة متورطين من ضباط القوة الجوية ضابطين برتبة لواء من الجيش، والذي طالهم منجل قُصي حاصداً،

عشيرة الدليم، حيث أُلقي القبض على بضعة أفراد من الأسر المتزعمة للعشيرة بينما لاذ الآخرون بالفرار إلى الأردن طلباً للنجاة.

كان بعض الضحايا أقرب لصدام وأسرته من الضباط، فقد انتُقي كادر الخدمة المنزلية من مجتمع الأقلية المسيحية الآشورية في العراق، والآن اعتقلوا وأُخضعوا للتحقيق، فقد اعترف طباخان هما بطرس ايليا توما ووليام متي، حسبما عُلِمَ مؤخراً بتوطهما بالتآمر لقتل صدام بوضع السم في الطعام الذي يقدم له، وبعد مضي ثلاثة أشهر ارتفع عدد المشمولين بعملية التطهير إلى ٨٠٠ شخص.

لا حاجة للقول بأن، أبناء محمد عبد الله الشواني الثلاثة، ضباط الحرس الجمهوري صغار السن والذين كانوا في قلب المؤامرة، كانوا من بين أوائل المعتقلين، لكنهم لم يُعدموا في الحال، كان لقُصي ومرؤوسيه خططاً أخرى تخصهم.

جلسوا مترقبين تتابع الأحداث، أُحيط فريق وكالة المخابرات المركزية علماً بالانهيار المطلق بجميع آمالهم بأشد الأساليب وحشيةً، فلم يقاوم أعداءهم في بغداد إغراء عرض سياق كامل للنصر العراقي الساحق، ففي السادس والعشرين من حزيران، استعاد جهاز الاتصال الخاص عافيته لآخر مرة، حاملاً رسالةً من جهاز المخابرات العراقية إلى وكالة المخابرات المركزية، «لقد ألقينا القبض على جميع تابعيكم»، وقد قيلت بصورة حرفية، «عليكم حزم أمتعتكم والعودة إلى منازلكم أيضاً».

وبالفعل نفذت وكالة المخابرات المركزية ما قِيل لها، وفي غضون أربع وعشرين ساعة، غادر جميع أعضاء الفريق الذي كُلف للعمل في المساعدة والإشراف على عملية الانقلاب عمان، «لقد هربوا»، قال أحد المنفيين العراقيين المستائين مؤخراً: «ربما يكونوا خائفين، لا أعرف سبب هربهم!»، بقي بعض أعضاء حزب الوفاق يعملوا خلف الكواليس، عاملين

على إصدار تصريحات صحفية كئيبة تؤرخ الهزيمة[٣٢]: «لقد توارد إلى علمنا بأن بضعة أعضاء من المجموعة الخاصة [كما دعا حزب الوفاق المتآمرين للقيام بالانقلاب] قد لقوا حتفهم أثناء فترة التحقيق، ما علينا إلاّ أن نندب وفاتهم ونعدهم بأن دماءهم لم تُهدر عبثاً».

اصطحب فريق وكالة المخابرات المركزية معهم، عندما أسرعوا بالخروج من عمان، اللواء محمد عبد الله الشواني وآووه في منزلٍ آمنٍ في لندن، الموقع الذي أُبقي محاطاً بالسرية والكتمان، وبعد مضي أسبوعين، رن جرس هاتف المنزل، إنه انمار، الرائد في قوات الحرس الجمهوري وابن محمد عبد الله الشواني البكر، متصلاً بوالده من بغداد.

حمل انمار رسالةً لوالده من معتقليه في بغداد، «إذا لم تكن في بغداد في غضون أسبوع واحد»، انمار قائلاً: «سنُقتل ثلاثتنا في الحال».

انفجر الرجل الكبير باكياً، «ماذا فعلت بكم، ماذا فعلت بنفسي؟» قالها، والدموع تنهمر من عينيه «لقد قتلت أبنائي».

لم يذهب إلى بغداد، لا يمكن أن يتصور أي شخص بأن المساومة التي تضمنها الاتصال الهاتفي ستكون مضمونة وأمينة، بدلاً من ذلك، مصدوماً بالسهولة المزدرية التي اخترق بها العراقيون تدابيرهم الوقائية والاحترازية مرةً أخرى، أسرع محاميه بنقل الأب المنسحق فؤاده كمداً عبر المحيط الأطلسي.

أشارت محاولة الانقلاب العراقي في العام ١٩٩٦ لإحدى أشد الإخفاقات ضمانةً في تاريخ وكالة المخابرات المركزية، مستحقاً مكاناً على جدول هكذا إخفاقات، جنباً إلى جنب مع عملية خليج الخنازير الكوبية السيئة الصيت في العام ١٩٦١، كانت الكارثة مطلقة؛ بحيث أن أولئك المعنيين أملوا فقط بتجنب الإدانة بالتظاهر بأنه لم يحدث شيئاً خارج عن نطاق المألوف، «في وكالة المخابرات المركزية، شأنها شأن أي مكان آخر في العالم، دائماً ما ينشدوا مغامرةً ما» قال ديوتش مؤخراً[٣٣]، «ولن تكون تلك

ناجحةً على الدوام، فقد كانت تلك مخاطر موثوق من نجاحها ونفذت بواسطة أفراد مكرسين لهكذا عمليات بالتنسيق مع سياسة حكومة إجمالية»، وقد تساءل إن كان علم مسبقاً باختراق مؤامرة الانقلاب هذه (عندما حذره الجلبي قُبيل ثلاثة أشهر)؟، رفض ديوتش التعليق.

ولغرض تعزيز فكرة أنه لم يكن هنالك شيئاً يوجب الاعتذار منه، أبقت وكالة المخابرات المركزية علاوي على جداول روايتها» مخصصةً مبلغ ٥ ملايين دولار لدعم نشاطاته في السنة المقبلة فقط.

وفي غضون ذلك، أدار صدام مشجعاً بانتصاره الساحق، ببصره صوب الشمال، فهنالك عدّة هزائم وإذلالات جاهزة لأعدائه.

الهوامش

(١) شريط تسجيل آمنة: وجود شريط تسجيل أبو آمنة والذي كشف من قبل باتريك كوكبيرن، الاندبندنت، لندن، ٩٨/٣/٢٦.

(٢) القبض على منفذي تفجير مبنى حزب المؤتمر: لقاء صحفي مع غانم جواد، مسؤول كبير في حزب المؤتمر، لندن، ٩٨/٩/٤، تورط أبو آمنة في حادث التفجير: لقاء صحفي مع مسؤول كبير في حزب المؤتمر، ٩٨/٣/١٤.

(٣) «البيروقراطيين في وكالة المخابرات المركزية»: لقاء صحفي مع مسؤول سابق في وكالة المخابرات المركزية؛ واشنطن، ٩٨/٦/١٨.

(٤) يا فطة تحمل اقتباس من تشرشل: وصفت في الواشنطن بوست، ٩٦/٩/١٥، بالرغم من عدم تسمية المسؤول. ماتينغلي كان شخصاً صريحاً، مشهوراً في الوكالة لحادثة مبكرة في وظيفته عندما كانت خادماً كرئيس قاعدة وكالة المخابرات المركزية الفعالة في سفارة الولايات المتحدة في تركيا. كان السفير غريب الأطوار بعض الشيء يُدعى ستراوز هوب. قرأ السفير أحد الصباحات في الصحيفة بأن كورت فالدهايم، النازي السابق حُزم مطبعة سكرتير عام للأمم المتحدة، كان قادماً لأنقرة. وفي اجتماع صباحي للكادر، شنّ تصريحاً مطولاً على موضوع آثام فالدهايم، خاتماً بسؤال موجه إلى ماتينغلي: «ماتينغلي، هل تستطيع أن تقتله؟» حيث ارتد ماتينغلي في الحال إلى الوراء قائلاً: «نعم، سيدي، أستطيع. لكن أنا لا أودّ ذلك».

(٥) «يجب أن يكون هنالك حكماً»: لقاء صحفي مع مسؤول كبير سابق في وكالة المخابرات المركزية؛ واشنطن، ٩٨/٢/٦.

(٦) «يكون حاضراً اجتماعاً»: لقاء صحفي مع مسؤول رفيع المستوى سابق في وكالة المخابرات المركزية؛ واشنطن، ٩٨/٢/٢٨.

(٧) لا يثق ديوتش بالآخرين»: لقاء صحفي مع مسؤول كبير سابق في وكالة المخابرات

المركزية؛ واشنطن، ٥/ ٣/ ٩٨.

(٨) أشد وأكثر تركيز: الواشنطن بوست، ١٥/ ٩/ ٩٦.

(٩) «ديوتش يُجند مرؤوسين»: لقاء صحفي مع مسؤول كبير سابق في وكالة المخابرات المركزية؛ واشنطن، ٦/ ٢/ ٩٨.

(١٠) «كنا شديدي التأثر»: لقاء صحفي مع مسؤول كبير سابق في وكالة المخابرات المركزية؛ واشنطن، ١٠/ ٢/ ٩٨.

(١١) رحلة تركي السرية انتوني هـ. كوردسمان وأحمد س. هاشم، العراق: مرحلة العقوبات وما بعدها (بولده ويستفيو، ٩٧) ص١٩٤.

(١٢) «لم أقدم أي تعليمات»: لقاء صحفي عبر الهاتف مع مسؤول سابق في وكالة المخابرات المركزية، ١٧/ ٩/ ٩٨.

(١٣) «إنه تخميني»: لقاء صحفي مع مسؤول سابق في وكالة المخابرات المركزية، ارلينغتون، ١٩/ ٣/ ٩٨.

(١٤) «ولا حتى رئيس الكادر»: لقاء صحفي عبر الهاتف مع هارولد ايكيس، ١٨/ ٩/ ٩٨.

(١٥) «كان أكثر تزمتاً»: لقاء صحفي؛ واشنطن، ٢١/ ٩/ ٩٨.

(١٦) «عاد ديوتش مقفلاً من اجتماع»: لقاء صحفي، واشنطن، ٦/ ٤/ ٩٧.٪

(١٧) مقتل ناجي: اندرو وليزلي كوكبيرن، نقطة آمنة، (نيويورك: انكور داوبلداي، ٩٧)، ص٢٠٠.

(١٨) تصريح الخزرجي: الحياة ٤/ ٤/ ٩٦، كما ترجمت في موجز أخبار العالم من شبكة بي. بي. سي الإخبارية، ٤/ ٤/ ٩٦.

(١٩) إسقاط الخزرجي بواسطة وكالة المخابرات المركزية: لقاء صحفي مع أحد مصادر المعارضة العراقية، واشنطن، ١٩/ ٢/ ٩٨.

(٢٠) أجهزة تنصت هاتفي: سين بوين، «داخل الشبكة الأمنية العراقية»، استعراض جين المخابراتي، المجلد التاسع، العدد السابع، ١/ ٧/ ٩٧.

(٢١) مؤتمر صحفي لحزب الوفاق: مقالة صحافية لصالح الدكتور علاوي، السكرتير العام لحزب الوفاق الوطني العراقي، أصدرت بواسطة حزب الوفاق، ١٨/ ٢/ ٩٨ (واحداً من إعلانات صحفية قليلة باقية في موقع شبكة حزب الوفاق كما في شهر أيلول عام ١٩٩٨).

(٢٢) علاوي على شاشة شبكة (سي. ان. ان) الإخبارية: ٢/ ٣/ ٩٦. صدر على موقع شبكة سي. ان. ان الإخبارية الساعة ١١،٥٥ مساءاً. ٢/ ٣/ ٩٦

(٢٣) «نجاح منقطع النظير»: الواشنطن بوست، ٢٩/ ٩/ ٩٦.

(٢٤) مقالة كوكبيرن في الاندبندنت: باتريك كوكبيرن، «دعم كلنتون لقصف بغداد» الاندبندنت، لندن، ٢٦/٣/٩٦.

(٢٥) مؤتمر ضد الإرهاب: نفس المصدر.

(٢٦) نوري يغادر العراق: القدس، ١٨/٧/٩٦، ٢٢/٧/٩٦.

(٢٧) «اخترقت أجهزة العراق الأمنية»: لقاء صحفي مع عبد الكريم الكباريتي، عمان، ٩/٣/٩٨.

(٢٨) أخبار عن اختراق عراقي ورحلة الجلبي إلى واشنطن: وقد حصل على هذه الرواية بصورة كبيرة من حزب المؤتمر ومصادر معارضة عراقية أخرى وقد أكدت من مصادر من وكالة المخابرات المركزية.

(٢٩) لقاء صحفي مع علاوي: الواشنطن بوست، ٢٣/٦/٩٦. التقطت بواسطة أسلاك، راجع على سبيل المثال، منظمة الخدمة الصحافية العربية، ٢٣/٦/٩٦.

(٣٠) ٢٠ حزيران: ناطق صحفي نشره حزب الوفاق الوطني العراقي، «محاولة القيام بانقلاب في العراق» - ١١/٧/٩٦، أرخت أول اعتقالات في ٢٠ حزيران. أوصت مصادر أخرى بأنها بدأت قبيل ستة أيام.

(٣١) أسماء أولئك المعتقلين: حصل عليها من رسالة من غانم جواد، عضو استثنائي واسع الاطلاع لمعارض خارج حزب الوفاق، عضو عام دولي، ٣/١١/٩٦.

(٣٢) نشر تعليق صحافي لحزب الوفاق: «محاولة انقلاب في العراق: حديثاً، موت أثناء التحقيق»، ١٢/٧/٩٦.

(٣٣) تصريح ديوتش: شبكة أي. بي. سي الإخبارية، تقرير بيتر جيننفز، «مهمة غير منجزة: وكالة المخابرات المركزية؛ وصدام حسين»، ٢٦/٦/٩٧.

الفصل العاشر

صدام يتحرك تجاه الشمال

بعد سنواتٍ عجاف من المواجهة الطويلة مع صدام حسين، وقعت الحكومة الأميركية بالتدريج في حبائل إعادة اعتبار مصدر قوتها الحقيقي من المُسّلمات، فقد حُرِّرَ شمال العراق، أرض الشعب الكردي من سيطرة الحكومة العراقية في العام ١٩٩١، فقط استجابةً لضغوطات من الرأي العام الغربي، مصابون بالهلع جراء معاناة مليون لاجىء كردي شهدوا أقسى الأمرين على الحدود التركية والإيرانية، ونتيجةً لإرسال جورج بوش المكره لقوات جيوش التحالف الغربي إلى شمال العراق، والانسحاب الذي نتج عن ذلك للقوات المسلحة العراقية، فقد اكتسبت الولايات المتحدة حليفاً جديداً ـ الفصائل الكردية ـ وقاعدةً يمكن من خلالها استجماع المعلومات الاستخبارية عن باقي مناطق العراق، أضف إلى ذلك، حقيقة كون صدام لا يسيطر على نسبة كبيرة من بلده كانت موضوعاً دعائياً لا يقدر بثمن، حيث استنتج مسؤولو وكالة المخابرات المركزية، أول من استقر في المنطقة، نهاية شهر مايس عام ١٩٩١، كي يفكروا ملياً في اتخاذ المنهاج المستقبلي المقرر اتباعه لإدارة العمليات المضادة لصدام، بأن بقاء الملجأ الشمالي الآمن يمنحهم وسيلة بناء علاقات عامة والتي عن طريقها «يمكن أن يُنتقص بشدة من

هيبته»[1] كما عبر عنها أحدهم، «بواسطة إبراز مسألة فقدانه السيطرة على شمال العراق».

وبحلول العام ١٩٩٦، اتخذ الوجود الأميركي مظهر الاستمرارية، حيث يعتبر تحليق الطائرات المقاتلة الأميركية في الأجواء العراقية فوق خط عرض ٣٦° علامةً جليةً للحماية الأميركية عندما فرضوا منطقة «حظر الطيران» على الطائرات العراقية المقاتلة شمال ذلك الخط، ففي مدينة زاخو، لا يزال تواجد ضباط قوات التحالف الغربي والأمريكيين المترأسين لمركز التنسيق العسكري، أحد الآثار الباقية من مفاوضات العام ١٩٩١ والتي أدت إلى الانسحاب العراقي من منطقة كردستان، يعطي تأكيداً رمزياً على الدعم العسكري الغربي، فقد أنفق مكتب إغاثة الكوارث الخارجية التابع لإدارة الدولة ملايين الدولارات سنوياً ثمناً للمواد الغذائية والطبية المقدمة للأكراد، وفي مصيف صلاح الدين، استمرت فرق موظفي وكالة المخابرات المركزية بالتوافد والمغادرة، على الرغم من كون دورهم قد حُدِّدَ بدقة لاستخلاص وجمع المعلومات الاستخباراتية منذ انهيار هجوم آذار في العام ١٩٩٥.

لكن، يُعتبر هذا الاستقرار ظاهرياً فقط، فقد حول الفصيلين الكرديين الرئيسيين المتنازعين، الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، فوهات بنادقهم بمواجهة بعضهم الآخر في العام ١٩٩٤، حيث تكفلت إدارة الدولة الأميركية بالسعي لوقف إطلاق النار عقب عدة اجتماعات عُقدت في إيرلندا في شهري آب وأيلول من العام ١٩٩٥، لكن كان يعوزها الاهتمام أو الجهة اللازمة لدفعها نحو تسوية شاملة لجميع الأسباب الرئيسية المؤدية لاندلاع القتال، فلا يزال البرزاني رافضاً لمسألة تقاسم العائدات المالية الهائلة التي تدر عليه وتُضخ في خزائنه من جراء الضرائب التي تُجبى من نقطة العبور الحدودية في الخابور، بينما ترى الطالباني رافضاً من جانبه مسألة تقاسم

النفوذ والسلطة في مدينة أربيل، العاصمة الإدارية والمدينة الأكبر في منطقة كردستان، الحاوية لخمس السُكان.

بينما انحسر الدور الأميركي المؤثر والفعال شيئاً فشيئاً في منطقة كردستان، أبدى الآخرون اهتماماً يشوبه التمزق المفرط، فبالنسبة لتركيا وإيران، يُعتبر شمال العراق منطقةً عويصةً ومصدر إثارة للقلاقل، فمنذ العام ١٩٩٢، دأبت تركيا على شن حملات عسكرية بصورة روتينية في تعقبها للعصابات الكردية التركية المنضوية تحت لواء حزب العمال الكردستاني، أما الإيرانيون من جانبهم، فإنهم لا يكنوا بأدنى شعور تجاه الحكومة في بغداد، ولا يرغبوا بنفس الوقت أن يُشاهدوا الحكم العراقي الدائمي في الشمال مُستبدلاً بحكم تركي أو أميركي، إضافةً إلى رغبتهم بإمكانية إغلاق حدود منطقة كردستان العراق باعتبارها ملجأً آمناً لأكرادهم، وفي هذه الأثناء، ومن بغداد، راقب صدام تطور الأحداث السياسية المتسارعة داخل صفوف المحافظات الشمالية، بانتظار الفرصة المؤاتية للانقضاض عليها وإعادة تأكيد سلطته المفقودة.

وتحت مظلة الفصيلين الرئيسيين في منطقة كردستان، يبرز عدداً لا بأس به من مراكز القوة الصغيرة الحجم الخطيرة الشأن في الوقت ذاته، وعلى وجه الخصوص العشائر والقبائل المستوطنة من أمثال الهاركي، الزيباري، والسورشي، الذين لا يزالون يحتفظون بنظام اجتماعي شبه إقطاعي بين الوديان والأخاديد الضيقة المميزة للجبال الشاهقة لتلك المنطقة، فقبيلة السورشي، على سبيل المثال، متزعمةً من قبل أسرة ثرية ومتنفذة تحمل نفس الاسم متوليةً السلطة على دزينةٍ من القرى، قائدةً لجيش قبلي متألف من بضعة آلاف من الرجال، بصرف النظر عن إدارتهم لعددٍ من الشركات التجارية الكائنة بعيداً عن الوطن في لندن والدار البيضاء، تُعتبر من أقوى الكيانات شبه المستقلة.

تقع القرية التي يقطنها السورشي، قلاقين، على قمة جبلية، والتي تمثل بدورها موقعاً استراتيجياً مهماً وحاسماً في الصراعات الدائرة أحياناً في نفس الوقت، كونها تشرف على طريق هاملتون[٢]، الطريق العام الذي أنشأه مهندس نيوزيلندي يحمل الاسم ذاته في العشرينات من هذا القرن الغرض منه منح البريطانيين حرية الوصول إلى قلب الأراضي الكردية شديدة الوعورة، من خلال طريق يشق عمق أراضي ومساحات تفتقر تقريباً إلى الطرق المناسبة، حيث يمتد من مدينة أربيل، العاصمة الكردية، إلى مصيف حاج عمران، على الحدود الإيرانية، رابطاً السهول بسلاسل الجبال الشاهقة، وكل من يسيطر على الطريق العام الضيق والمتجمع يمكنه أن يقطع كردستان إلى شطرين، حيث دفعت الفصائل الكردية المتناحرة الغالي والنفيس للاستحواذ عليه، تقريباً حتى في بلدٍ يرزح تحت ويلاتِ حربٍ مستمرةٍ منذ خمسة وثلاثين عاماً، تمتع طريق هاملتون بسمعةٍ سيئةٍ من جراء تعبيده بالدماء، ويمتد الطريق، أسفل قرية قلاقين، على طول ممرٍ عميقٍ لمنطقة كالي علي بيك تحت الجروف السوداء المتعالية، حيث بإمكان بندقية آلية واحدة أن توقف مسير جيش كامل، والآن كما هو الحال في الخمسينات، اتبع السورشيين عادة إغلاق الممر بصورة دورية بمساعدة سلسلة إطلاقات نارية مندفعة من بندقية آلية قديمة من طراز (فيكرز) المثبتة أعلى حصنهم الطيني[٣]، مفسحي المجال لمرور العربات على طريق هاملتون بعد استخلاص ضرائب مناسبة من المسافرين.

وبحلول العام ١٩٩٦، انتقل زعماء قرية قلاقين من ذلك الحصن الطيني إلى منازلٍ مرفهةٍ في مجمعٍ خاص يضم أفراد العائلة فقط أُقيم في مدينة أربيل[٤]، لكن يبقى كالي علي بيك هديةً ثمينةً واستراتيجيةً حاسمةً على الدوام، وخصوصاً لمسعود برزاني وحزبه الديمقراطي الكردستاني، حيث يعتبر الطريق الرئيس المؤمّن والمؤدي إلى حامياتهم المتمركزة على الخطوط الأمامية في المواجهات المتقطعة من جراء الحرب الأهلية المندلعة بين الفينة

والأخرى مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، والذي يمسك بتلابيب شرق منطقة كردستان، فلا يزال وقف إطلاق النار الهش الذي توسط بفرض الأميركيين في قمة إيرلندا قائماً، لكن الوضع الأمني كان بصورة أساسية يشوبه عدم الاستقرار، وعلى برزاني أن يدافع ويحمي ذلك الطريق العسكري الحيوي، مهما كلف الأمر.

حافظ السورشيون على اتباع سياسة حياد غير مستقرة منذ معاهدة وقف إطلاق النار المعقودة بين البرزاني والطالباني في العام ١٩٩٥، جراء جولة عنيفة من القتال، حيث ترك السورشيون في المنطقة الواقعة تحت سيطرة البرزاني، والآن ساورت زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الشكوك بوجود خيانةً تأخذ مجراها، فقد اعترض جهاز مخابراته رسائلاً مبثوثة بواسطة جهاز اللاسلكي بين زايد، الابن البكر لحسين آغا السورشي، زعيم القبيلة ذو الخامسة والستين من العمر، ووحدات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني العسكرية في الشرق، حيث ادعى الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤخراً بأن تلك الرسائل المبثوثة كانت محتويةً على معلومات عسكرية وتفاصيل لجملة تحركات البرزاني والتي قد تكون ذات فائدة لشن حملة اغتيالات محتملة.

يقول هوشيار زيباري، الضابط المحنك من فصيل برزاني، بأن ما حدث مستقبلاً يجب ألاّ يكون موضع دهشة من قبل قبيلة السورشي، فقد أصر على مطالبة الحزب الديمقراطي الكردستاني مراراً وتكراراً بضرورة «طلب الرحيل من زايد، أو على الأقل التخلي عن جهاز اللاسلكي»[٥]، حيث رفض السورشيون بدورهم هذين المطلبين، حيث يبدو أنهم لم يأخذوا ذلك الطلب على محمل الجد، كونهم لم يتخذوا أي استعدادات مسبقة لصد أي هجوم محتمل، وتراهم لم يدأبوا على تجميع شتات ميليشيا قبيلتهم الكبيرة، وكذلك لم يكن منزل حسين آغا الكبير الكائن في مجمع العائلة محصناً بما فيه الكفاية، لذلك لم يكن على الحزب الديمقراطي الكردستاني تحريك عدداً كبيراً من رجاله إلى المنطقة، ونظراً لأهميتها الستراتيجية،

فدائماً ما كان هنالك وحدات عسكرية من مقاتلي «البيشمرغة» قريباً منها، وبصورة رئيسية في حصن الجيش العراقي القديم، سبيليك، الممتد عبر الوادي على الجانب الآخر من طريق هاملتون، إلى الشرق من قلاقين، حيث ترى الحزب الديمقراطي الكردستاني محققاً مفاجأة كبيرة بأول عملية هجومية يشنها.

«كان يتوقع والدي قدوم برزاني على العشاء، لا ليشن هجوماً غادراً عليه»[٦]، يقول جوهر بن زايد، «فقد كان يغط في سباتٍ عميق في منزله تحت حمايةِ ثلاثة أو أربعة حراس شخصيين فقط حال هجومهم عليه».

عند الساعة الخامسة فجراً، فتح مقاتلو «البيشمرغة» التابعين للحزب الديمقراطي الكردستاني أسلحتهم الآلية طراز «كلاشينكوف»، وقاذفات إطلاق الصواريخ على منزل حسين آغا، حيث رد حراسه الشخصيين على النار بالمثل، طالب المهاجمون منه الاستسلام، لكنه رفض، مفضلاً القتال حتى الموت، وطبقاً لرواية عائلته، صَمد الرجل الكبير السن لأكثر من أربع ساعات في مواجهة الأفضلية الساحقة والكثرة العددية»، وفي نهاية الأمر، تسلق أعلى سطح منزله، لغرض اتخاذ موقع رمي أفضل، كما يبدو، «حيث أطلق عليه صاروخ» كما يقول جوهر، مجروحاً من جراء شظاياه، حُمِل على أثره داخل المنزل، حينها اندفع مقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني مقتحمي المنزل، مطلقين عليه نيران أسلحتهم بينما كان مستلقياً تنزف جراحه دماً، كذلك قُتل ثلاثةً من حراسه الشخصيين.

أصر الحزب الديمقراطي الكردستاني على أنه لم يهاجم قرية قلاقين من أجل قتل حسين آغا، بل لإلقاء القبض على زايد، حيث علقوا بعدها على وفاة زعيم السورشيين بوصفه «حادثاً مؤسفاً» ونتيجة عرضية للهجوم، فقد نوقِضَ هذا التبرير المسوغ بواسطة العنف البالغ الذي دُمرت به جميع المنازل في القرية التابعة إلى أسرة السورشيين، وفي غضون أيام قلائل، سوت عصابات مدمرة منازلهم بصورة منتظمة بالأرض[٧]، معتنين جداً بإزالة

الحواجز الخرسانية القوية، حيث ترى طيور البط متجولةً في حطام منازل السورشيين الفخمة، ناقرة الحفر التي خلفها وابل الرصاص بحثاً عن بقايا طعام هنا وهناك. بعدها عملوا على تفكيك مزرعة الدواجن البالغ كلفتها ثلاثة ملايين دولار والتي يملكها السورشيون قرب قرية قلاقين وباعوها إلى إيران ـ «مقابل فول سوداني!». قال جوهر نادباً حظه؛ فقد ولى زايد، هدف العملية المنشودة فاراً أثناء المعركة الدائرة آنذاك، حيث أقسم وأفراد أسرته الآخرين بالانتقام من البرزاني رداً على هجومه الغادر.

حتى في منطقة كردستان، ارتأى العديد من الأشخاص اعتبار مقتل زعيم السورشيين الموقر عملاً إرهابياً، حيث تبيّن هذه الواقعة المدى الذي يمكن أن يصل إليه مسعود برزاني في الدفاع عن نفسه، «يتحدث العديد من الناس حول مسعود بوصفه شخصاً رقيقاً وهادئاً؛ لكن لا مجال لوداعة برزاني عندما يصل الأمر إلى حد تهديد حياته»(٨)، كما يقول أحد المراقبين الأكراد، «إنه يعلم بأن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مصمماً على الإجهاز عليه»، لقد كان للسرعة التي استجاب بها البرزاني لما تراءى خيانةً مهددةً حياته من قبل السورشيين، علاقةً لاعتقاده على أن الحرب الأهلية عائدةً إلى شمال العراق لا محال، وقد كان محقاً، لكن هذه المرة ليس على الأكراد أن يقاتلوا بعضهم الآخر من دون مساعدة.

اكتسب جلال طالباني سمعة المغامر في السياسات الكردية، مبدياً أكثر مكراً وتقلباً أكثر من غريمه مسعود البرزاني، فقد غير طالباني منذ إنشائه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في أعقاب الهزيمة الكردية النكراء في العام ١٩٧٥، تحالفاته بسرعة مذهلة، حتى على مستوى القياسات المحلية، ففي العام ١٩٩١، كان المبادر الأول ليطبع قبلةً على خد صدام حسين ـ إلماحةً رُحِّبَ بها من قِبَل الأكراد الآخرين، بصرف النظر عن أصدقائه والكم الهائل من أصدقائه في الغرب ـ لكنه شجب مؤخراً التفاوض مع بغداد.

في غضون فترة الهدوء المشوب بالحذر الذي تلا مقتل السورشيين، كان الطالباني على أعتاب تحضيراته واستعداداته النهائية للقيام بمغامرة عسكرية خطيرة أخرى، حيث تراه مخططاً لتغيير ميزان القوى في منطقة كردستان وينفذها بمساعدة قوى عظمى من الخارج؛ إيران.

تُعتبر «مسألة المساعدة الإيرانية مسألة جوهرية بالنسبة للطالباني، شأنه شأن الزعماء الأكراد الآخرين، فلم يكن يعاني نقصاً في الأسلحة مثل البنادق الآلية من طراز «كلاشينكوف» وقاذفات الصواريخ «آر.بي.جي، سفن»، حيث تمثل هذه الأسلحة، على أية حال، جزءاً من ترسانة أي أثاث منزلي في المنطقة الشمالية، فقد كان لديه مدفعية، بضمنها راجمات صواريخ ذات الفوهات المتعددة وبنادق ١٥٥ ملم، لكن استخدامها يحتاج لذخيرة، والتي لا يمكن الحصول عليها إلاَّ من إيران، كذلك يرجع أمر تفوقه العسكري على البرزاني للإيرانيين بواسطة السماح له باستخدام نظام الطرق الإيرانية لغرض نقل وحداته بسلام صعوداً ونزولاً على طول الحدود على الجانب الإيراني، حيث يمكن هذا من تركيز وحداته المقاتلة لمهاجمة وحدات الحزب الديمقراطي الكردستاني أينما يشاء، ملتفاً حول مواقعهم.

وفي المقابل، عرض الطالباني خدماته على الإيرانيين في تعاونه معهم بالعمل ضد الأكراد الإيرانيين المتمثلين في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، فقد تمّ الاستيلاء على وثائق تؤكد تعاون الطالباني مع المخابرات الإيرانية، بواسطة قوات البرزاني مؤخراً في العام ١٩٩٦، وبناء على الاتفاق المبرم بين الجانبين، ألقت قوات الطالباني القبض على عناصر من الميليشيا الكردية الإيرانية ضمن نطاق سلطته وسُلموا إلى إيران[٩]، وبماشرة بعد مقتل السورشيين، تمادى الطالباني إلى أبعد حد، ففي مدينة كويسنجق، محل ولادته، يمتلك الأكراد الإيرانيون، ضمن نطاق حدود سلطته، قاعدةً محصنةً بواسطة جدران وأرضية، ومواقع بنادق آلية؛ حيث وافق في شهر تموز، على السماح لطابور إيراني مسلح مؤلف من ألفين فرد من حرس

الثورة للاستيلاء على ذلك الحصن، وفي شهر آب، وقع الأكراد الإيرانيون اتفاقاً مع الطالباني ينص على إيقاف جميع عملياتهم العسكرية ضد إيران، حيث يبدو من الواضح أنه سيكون ثمناً للدعم الإيراني الفعال في الحرب الأهلية الموشكة على الاندلاع.

تتبع البرزاني تطورات الأحداث وسيتبعها شارعاً ببحثٍ يائس مفتشاً عن مساعدة خارجية، أخيراً، أرسل العديد من رسائل التحذير إلى واشنطن لبوادر التهديد الإيراني البادي للعيان، فقد أبرق مساعدوه، على سبيل المثال، إلى المسؤول عن مجلس الأمن القومي(١٠) الذي كان يتولى مسؤولية شعبة الشرق الأوسط مقدمين تقريراً يفيد بأن الإيرانيين «قد فاتحوا قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني مساء ٢٦ ـ ٢٧ تموز طالبين الإذن بدخول وحداتهم العسكرية عبر منطقة حاج عمران، لكن رفض السيد برزاني بدوره تقديم هكذا مساعدة».

قد تكون واشنطن متصورة بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني يحاول ببساطة كسب دعمها في حربه ضد الفصيل الكردي الآخر عن طريق إبراز البعبع الإيراني ولذلك ارتأت أنه لا داعي للخوف، كان ذلك سوء تقدير فظيع والذي أتى ليحمل في طياته نذراً شؤوماً لعددٍ كبيرٍ من العراقيين في المستقبل القريب، «كان الخطأ الأميركي الرئيسي»، طبقاً لرأي كامران كرداغي، المعلق الكردي الداهية، حيث أبدى مؤخراً، «هو اعتقادهم بعد وجود مفزعاً آخراً للأكراد كي يلتجئوا إليه».

ففي السابع عشر من آب، تقريباً، بعد مضي شهرين على الحادثة المؤلمة في قرية قلاقين، شن حزب الاتحاد الوطني هجومه، حيث وُقِّتَ بدهاء كي يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العام ١٩٤٦، عندما كان قادته حاضرين احتفالات اليوبيل الذهبي، حيث ازدانت مكاتب الحزب الديمقراطي الكردستاني ونقاط تفتيشه

برايات الحزب الصفراء وصور الملا مصطفى البرزاني، والد مسعود وبطل الكفاح المسلح من أجل تقرير مصير الشعب الكردي.

بدا قتال الأيام الأول نموذجياً عند سلاسل الجبال الكردية الوعرة، فلم تكن الوحدات المقاتلة المشتركة في القتال كبيرةً مقارنةً بالمساحات الشاسعة التي كانت تدور عليها رحى المعارك الطاحنة، حيث يدافع عن كيان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، على أكثر احتمال، من سبعة إلى ثمانية آلاف من مقاتلي البيشمرغة المتدربين وخمسة آلاف مقاتل من ميليشيا أخرى[١١]، ويمتلك الحزب الديمقراطي الكردستاني تقريباً نفس الأعداد، فقد سعى كل جانب الاستيلاء على القرى، المدن، مواقع القوة، والطرق المبسوطة القليلة، أُحرز بداية الحرب تقدمات وارتدادات سريعة، حيث حاول كلا الجانبين المتحاربين تجنب الإصابات الثقيلة في صفوف وحداته المقاتلة.

دارت رُحى جميع المعارك الأُوَل حسبما خطط لها الطالباني، حيث انهارت وحدات الحزب الديمقراطي الكردستاني بسرعة عند النهاية الشمالية لطريق هاملتون، كما ادعى قادتهم، لأنهم هوجموا «بمساعدة المدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ الإيرانية»[١٢]، حيث غيرت بعض وحدات الحزب الديمقراطي وجهاتها»، وعلى ضوء التضاريس الأرضية القاسية والوعرة، لا يستطيع أحد من جانب قوات البرزاني الجزم بحقيقة كون النيران المنطلقة من قوات الطالباني أو من قوات المدفعية الإيرانية، وعلى الرغم من ذلك، كانت القيادة العليا للحزب الديمقراطي الكردستاني متيقنة بأن إحراز عددهم لهذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا المساعدة الخارجية، فقد صرح هوشيار زيباري، الناطق الرسمي الرئيسي عن البرزاني مع العالم الخارجي، حينها أنه من المستحيل صد الهجوم المقابل كونه كان «مدعوماً بواسطة المدافع وقاذفات الصواريخ من طراز كاتيوشا المزودة من قبل إيران».

على الرغم من اندلاع حرباً ضروس وشاملة على طول شمال العراق

وعرضه، لم تكن الحكومة الأميركية لتبدي أدنى اهتمام لما كان جارياً، فقبل شهرين فقط، سُحِقَ الانقلاب المنظم والمدعوم من قبل وكالة المخابرات المركزية من عمان، والذي علقت عليه واشنطن آمالاً عريضةً، بسهولة تدعو إلى الازدراء من قبل صدام حسين، حيث كانت زمر التعذيب والإعدام التابعة لقُصي باذلةً ما في وسعها لتطهير ما تبقى من المتآمرين، فقد كان الرئيس كلينتون في خضم مابدا انتصاراً مؤكداً لحملة إعادة انتخابه حيث أبرزت سياسة إدارته الخارجية بشق الأنفس نقاط الحسم الملائمة لاتخاذ القرار المناسب، فلم يكن أحد من أعضاء الحكومة راغباً في إثارة الملف العراقي في تلك اللحظة الحاسمة.

في اليوم الذي انفضّت فيه القوات المسلحة الإيرانية ومقاتلي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مع قوات البرزاني، تلقى البرزاني رسالةً من روبرت بيليتريو، مساعد سكرتير إدارة الدولة لشؤون الشرق الأدنى، مقترحاً عليه الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الطالباني. وبعد مضي أربعة أيام، أبرق البرزاني إلى بيليتريو التماساً عن طريق الفاكس بالتدخل: «نحن نلتمس من الولايات المتحدة. . . إرسال رسالة واضحة إلى إيران تدعوها إلى إنهاء تدخلها في شؤون شمال العراق الداخلية»(١٣)، ووفق الالتماس بتحذير دال على التشاؤم: «لكون اختياراتنا محددة وطالما أن الولايات المتحدة لا تستجيب حتى سياسياً، إذن فالبديل الوحيد هو الالتجاء إلى العراقيين».

في حقيقة الأمر، استنتج البرزاني بصورة جلية بأن العهود والمواثيق الأميركية المتعلقة بالدعم، والتي أُعيدت عدة مرات بواسطة المسؤولين الأميركيين الكبار منذ العام ١٩٩١، كانت هباءاً منثوراً شأنها شأن المواثيق التي قُطعت في عهد والده، وفي الثاني والعشرين من آب، مُنِحَ بيليتريو بالكاد وقتاً لاتخاذ القرار المناسب، لذلك حرر البرزاني التماساً مليئاً بعبارات التبجيل والاحترام طالباً مد يد العون من الرجل الذي أُدوي بحياة ثلاثمائة فرد من أشقائه ومتعلقيه ومنتقياً ثمانية آلاف قتيلاً من أفراد عشيرته، بصورة عامة

أباد ما يقارب المائتين ألف كردي قُبيل ثماني سنواتٍ فقط، حيث كتب طالباً من «سيادة الرئيس» صدام حسين «التدخل للقضاء على التهديد الخارجي» من إيران.

كان صدام سعيداً كي يتفضل على البرزاني بإبداء جميلٍ ما، فقد كان متمتعاً بصيغ مكللة بالنجاحات، ففي حزيران، لم يسحق انقلاب حزب الوفاق الوطني العراقي المدعوم من قِبَل وكالة المخابرات المركزية فقط، بل تجنب عن طريق نائب رئيس وزراء طارق عزيز، ببراعة تهديداً أميركياً بقصف العراق، وانبثق ذلك التهديد من جراء محاولات فريق اليونسكوم المتزعم من قبل رولف ايكيوس للسماح لهم بحرية الدخول إلى «مواقع حساسة» مُعينة يُعتقد باحتوائها على معلومات تتعلق بأسلحة العراق السرية، حيث صدرت التعليمات إلى الحراس المكلفون بحماية ذلك الموقع بمنع المفتشين من الدخول؛ حيث أبلغ فريق اليونسكوم الأمر إلى مجلس الأمن الدولي، كانت الولايات المتحدة متيقنة من أن مجلس الأمن الدولي سينوّه إلى اعتبار العراق قد «اخترق بصورة ملموسة» قرار وقف إطلاق النار، لذلك خولوا الأميركيين صلاحية شن هجوم عسكري لمقابلة الأذى بمثله، ولكن، وفي أثناء هذه المواجهة الساخنة، أقفل اكيوس راجعاً عن طريق الجو إلى العراق، وفي الثاني والعشرين من حزيران، توصل اكيوس مع الحكومة العراقية إلى اتفاق، والذي أسخط بدوره الحكومة الأميركية كثيراً، معتقدةً بأنه قدم تنازلاتٍ جمة، أنهى بموجبه الأزمة الناشبة وتفادي الهجوم المحتمل.

لذلك، قد يتبادر إلى تفكير صدام، بأن موقف المجتمع الدولي قد تغير لمصلحته، وعند وصول التماس برزاني بعد مضي شهرين، كان الرئيس العراقي مبدياً كل الاستعداد للأخذ بزمام المبادرة والمخاطرة بتحدي الأميركيين عن طريق تدخله في شمال العراق.

حذّرت رسائل أخرى موجهة من قائد الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى واشنطن في غضون الأسبوع الأخير من آب، مجدداً في كلمةٍ ملؤها

اليأس والإحباط من احتمال توجهه صوب بغداد، حيث حجبت غمامةً نواياه الحقيقية، حيث رتب من قبل إجراءاته اللازمة مع صدام، فقد كانت الحرب الخاطفة التي شنها الطالباني مهددةً لمقر قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في مصيف صلاح الدين والكائن على سلسلة جبيلة مطلة على النهاية الجنوبية لطريق هاملتون، وما لم يتلقى دعماً في الحال، فسيواجه البرزاني هزيمةً نكراء، لذلك، هدف العملية الأساسي وهو إبقاء الإميركيين بمنأى عما يجري، حيث وافق البرزاني على إيفاد مبعوثين لحضور اجتماعاً يُعقد في السفارة الأميركية في لندن في الثلاثين من آب، وفي هذا الوقت بالذات، لم يُبدي أياً من زعيمي الفصيلين المتقاتلين أدنى اهتمام للوساطة الأميركية، فقد شرح بيلتيريو مؤخراً بأنه أجرى اتصالاً هاتفياً مع طالباني لترتيب مسألة وقف إطلاق النار، والتي «تعهد عندها زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بإبداء التعاون التام»[١٤] لكنه، وطبقاً لروايات الديبلوماسيين الأميركيين، بدت الولايات المتحدة عاجزة عن التدخل، فقد رفضت إدارة الدولة الموافقة على الأموال اللازمة لتغطية جهود الوساطة المقترحة ولم تأل وزارة الدفاع من جانبها جهداً كي تتعامل مع مشكلة شمال العراق.

وعلى الأراضي المحيطة بأربيل، العاصمة الكردية وواحدة من أقدم مدن العالم، ذات النفوس البالغ عددهم ٦٠٠،٠٠٠ نسمة، كان التغيير في الوضع السياسي جلياً أكثر ممّا هو عليه في لندن وواشنطن، فمنذ انسحاب القوات العراقية من معظم مناطق كردستان عند العام ١٩٩١، عملوا على إقامة خط مواجهة محصن بشدة على بعد ١٥ ـ ٢٠ ميلاً من المدينة، فقد كانت الأرض منبسطة استثناء بعض الاستحكامات الأرضية، لم يكن لدى الأكراد شيئاً لوقف زحف القوات العراقية.

كان لدى أي مواطن كردي في شمال العراق سبباً وجيهاً يدعو للخوف من اليوم الذي اندفعت عنده الدبابات العراقية مجتازةً تلك الخطوط المنيعة متحركةً تجاه الشمال، فقد كان الأمر مرعباً بما فيه الكفاية، على وجه

الخصوص، لمجموعةٍ واحدة. وعلى الرغم من تقويض موقف أحمد الجلبي المفرط مع مؤازريهم في وكالة المخابرات المركزية، فلا يزال حزب المؤتمر الوطني العراقيّ حاضراً وبقوة في منطقة كردستان، لذلك يتوقع بضعة آلاف من الجنود، الإداريين، مسؤولي المخابرات، المترجمين، مذيعي الأخبار، ووكلاء الدعاية ـ معظمهم من العراقيين العرب والبعيدين عن أية ارتباطات محلية مع الأكراد ـ من الذين بقوا على إخلاصهم للقضية التي يناضلوا من أجلها، توقعوا القليل من الرحمة ولأنه إذا ما عاود صدام تواجده في المنطقة.

شَهِدَ حزب المؤتمر الوطني العراقي، من ناحيةٍ أخرى، أوج تفوقه وشعبيته الكاسحة في العام ١٩٩٤ عقب تحقيقه نجاحاتٍ مضطردة في جهود الوساطة التي بذلها لتحقيق الوئام بين الفصيلين الكرديين المتناحرين، ففي لندن حيث دعت الولايات المتحدة إلى عقد اجتماع استهلالي لمحادثات السلام المتوقع الشروع فيها في الثلاثين من آب، بذل أحمد جلبي جهوداً مضنيةً كان الهدف منها دعم تجديد جهود الوساطة التي يبذلها حزب المؤتمر الوطني العراقي، فقد يكون من المستحسن، على ذكر جبهات القتال ورجوح كفة (الطالباني وثقته بتحقيق الانتصار المنشود)، أن يُعتبر جهود هكذا وساطة قد فات أوانها، لكن، على أية حال، وبصرف النظر عن الموقف العسكري لخطوط المواجهة فإن هكذا جهد يكون مستحيلاً دون الدعم المالي، وطالما أن الجلبي وأي شخصٍ آخر حسن الاطلاع على دواخل منطقة كردستان، يعلموا علم اليقين، بأنه سيكون لجهود الوساطة جانباً، لضمان سلامة الوسطاء، وعلى الرغم من ذلك، هنالك مسؤولون في إدارة الدولة يعتقدون بأن هذا قد يكون استثماراً جيداً، أما المسؤولون الحكوميون الآخرون الذين يتمتعوا بسلطة ونفوذ كبيرين، فقد عارضوا الفكرة بسبب كراهيتهم لأحمد جلبي، لكن بقي الجلبي، المقيم في لندن، آملاً في الدعم والمساعدة، لذلك أوعز إلى رجاله في شمال العراق أن يبقوا على أهبة الاستعداد.

أحمد علاوي، أحد القادة الميدانيين المحنكين في حزب المؤتمر

الوطني العراقي، والذي ترأس جهاز مخابرات ممتاز بمساعدة جواسيس في أجهزة المخابرات العراقية والمؤسسة والعسكرية العراقية، حيث يقول بأنه «بدأ يسمع تقاريراً من المخابرات العراقية ـ المدنية والعسكرية ـ تُفيد بأنهم يستعدوا لشن هجوم هائل على شمال العراق»[١٥]؛ حال إصدار الطالباني أوامره بالإجهاز على الحزب الديمقراطي الكردستاني التي بدأت في السابع عشر من آب، وقد بعث علاوي بهذه الأنباء إلى مركز قيادة حزب المؤتمر في لندن.

وفي غضون الأسبوع القادم، نرى علاوي وقد وجد نفسه في مأزقٍ مأساوي غريب وجوهري لوجود الحزب في الشمال، فمن ناحية، تراه آملاً في إعادة جهود حزب المؤتمر الوطني للتوسط بين الفصيلين المتنازعين، ومن ناحية أخرى ربما عليه لعب هذا الدور مجدداً، فقد علم علاوي، بحاجة حزب المؤتمر الوطني العراقي الماسة إلى تجميع قواه المشتتة، «شرعنا بتجميعهم في مخيمات كبيرة، حيث بلغ مجموعهم الكلي ما بين ٢٢ ـ ٢٥ ألف ضابط ومقاتل وكذلك شرعنا بإعطائهم تدريباً عسكرياً وتزويدهم بخرائط عن مدينة أربيل».

تنامى بشدة تداول إشاعات هجوم عراقي محتمل، وفي التاسع والعشرين من آب، عمل علاوي على إرسال دوريات تجسس خلف خطوط المواجهة مع القوات العسكرية العراقية لغرض جمع المعلومات اللازمة، وقد عادوا حاملين معهم تقاريراً من مصادرٍ موثوقةٍ تفيد بأن الجيش العراقي يشرع بالتحرك حالاً، «شرعنا في الثلاثين من آب ببناء خطوطاً دفاعيةً حول مدينة أربيل» كما يقول علاوي: «وقد تلقينا، في نفس الوقت تقاريراً تفيد بوجود اتفاقاً بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وبغداد، وبدورنا أبلغنا لندن بهذه التطورات».

يُفيد غانم جواد، أحد المسؤولين الكبار في حزب المؤتمر الوطني

العراقي، والذي كان متواجداً في مركز قيادة الحزب في لندن، بأنه وزملائه قد اضطروا بما أبلغهم به علاوي عبر الهاتف من أربيل، واتصل الجلبي بدوره بالأميركيين حاملاً لهم هذه الأنباء. ولكن مفاوضي الجانب البرزاني إلى محادثات لندن كانوا تحت تأثير توصيات وتعليمات توعز لهم بتذليل الصعاب وتجاوز الشكوك لما كان جارياً، وفي الاجتماع الذي عُقد في السفارة الأميركية في لندن في الثلاثين من آب، سأل أحد الديبلوماسيين الأميركيين أحد مفاوضي الحزب الديمقراطي الكردستاني عمّا كان جارياً بين حزبه والعراق فرد المفاوض مجاوباً: «لم يحصل أي شيء، فكل شيء طبيعي».

على أدنى احتمال؛ يمكن أن يكون فريق وكالة المخابرات المركزية في مصيف صلاح الدين قد انتبه وبصورة متأخرة إلى التقارير المقدمة من علاوي والآخرين، وفي السابع والعشرين من آب، متحركين وفق ضوابط المعلومات المتاحة من قِبَل حزب المؤتمر الوطني العراقي التي تفيد بأن هجوماً عراقياً قد أصبح وشيكاً، امتطى ضباط الوكالة عرباتهم متوجهين ناحية الحدود التركية، ولم يدر في خلدهم أو حتى أن يكون في نيتهم التواجد في أي مكان قريب من خطوط المواجهة حيث تحركت قوات صدام العسكرية، فقد تركهم وخذلهم حلفاؤهم في حزب المؤتمر الوطني العراقي، المدعوم والمحمي من قِبَل الوكالة منذ نعومة أظفاره، ليدافعوا شخصياً عن أنفسهم.

بدأ هجوم القوات العراقية عند الساعة الرابعة وإحدى وخمسين دقيقة فجر يوم السبت المصادف الحادي والثلاثين من شهر آب، بقصفِ مدفعي ثقيل من محاور مدينة أربيل الشرقية، الغربية والجنوبية، وكذلك شاهدَ المدافعين عن المدينة بعض الطائرات المروحية العراقية. وبعد مضي نصف ساعة، شرعت الدبابات العراقية بالتقدم نحو الأمام تجاه مقاومة متفرقة من ميليشيا حزب المؤتمر، معظمهم جنوداً سابقين في الجيش العراقي، وبعضاً من ثلاثة آلاف مقاتل «بيشمرغة» من حزب المؤتمر الوطني العراقي.

ومباشرةً على طريق تقدم القوات العراقية كان هناك معسكراً لحزب

المؤتمر الوطني العراقي في منطقة كوشتابا، الواقعة شرق مدينة أربيل والكائن على بعد ٣٠٠ ميل من خط المواجهة مع القوات العراقية، ولم يكن ذلك المعسكر محصناً بواسطة مرتفعات أو تضاريس طبيعية، فقد اختير هذا الموقع ببساطةٍ لكونه محاذياً للطريق الرئيسي، وقد تجمعت وحدة كبيرة من مقاتلي حزب المؤتمر في مرآب كبير ومتروك، بانتظار الأوامر من لندن للشروع بجهود الوساطة، كانت منطقة كوشتابا سيئة الصيت على طول منطقة كردستان وعرضها، كونها المكان الذي أُرسل إليه صدام حسين النساء والأطفال من قبيلة برزاني، بعد إبادته لما يقارب الثمانية آلاف رجل من القبيلة في العام ١٩٨٣، والآن ترفع ستار مسرحها لعرضٍ مأساويٍ آخر.

«تقدم الجيش العراقي مباشرةً عبر الحقول»، كما يقول غانم جواد، «أحاطوا بالمعسكر بين الساعة الثامنة والتاسعة صباحاً، جامعاً أعضاء حزب المؤتمر كأسرى، ملقياً بهم في إحدى قاعات المعسكر الكبيرة»، وشرعت القوات العراقية بحملة إعدامات على الفور. وتفيد إحدى النساء العواجز والتي قدمت معسكر كوشتابا أواخر مساء الحادي والثلاثين من آب بحثاً عن ابنها، وبعد السماح لها بدخول القاعة الأمامية للمعسكر من قِبَل الجنود العراقيين، تُفيد بأنهم وضعوا جثثاً تابعةً لأعضاء حزب المؤتمر في حفرتين كبيرتين مكشوفتين، حيث عُدّت في أحداها ثمان وعشرين جثة، وأضافت بأن الدماء لا تزال طرية، بحيث يبدو أن عمليات القتل قد توقفت قبيل فترة وجيزة، على العموم، بلغ عدد القتلى ستةً وتسعين رجلاً، وقد ولى ستة رجال فقط هاربين بعد ارتدائهم ملابس مقاتلي البيشمرغة الأكراد، من الذين يتقنوا اللغة الكردية، متظاهرين بالانتماء إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث يقول أحمد علاوي بأن عدداً قليلاً من رجاله قد تمكنوا من الهرب ناجين بأنفسهم لأنهم «قد أقحموا بين فكي شفيرة ولم يتمكنوا من الهرب».

بينما كان الجيش العراقي مرتكباً مجزرةً بحق أعضاء حزب المؤتمر الوطني العراقي في معسكر كوشتابا، كانت دباباته تتحرك داخلةً أربيل، فلم

يتمكن كوسورات رسول، قائد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة أربيل من الدفاع عنها بثلاثة آلاف مقاتل من وحداته المقاتلة والمسلحة تسليحاً خفيفاً فقط بمواجهة ما بين الثلاثين أو الأربعين ألف جندي عراقي، فقد أبدى عدم ارتياحه واستياءه الشديد فيما يتعلق بتحركات وحدات الجيش العراقي منذ اليوم الماضي، متصلاً مراراً وتكراراً بأحمد علاوي وجلال طالباني، الذي كان في مقر قيادته خارج السليمانية، لإعلامهما.

كان الطالباني في هذه الأثناء مجرياً اتصالات يشوبها الهلع والاهتياج بمساعد سكرتير إدارة الدولة بيليتيريو مخبراً إياه بتقدم القوات العراقية السريع طالباً منه تدخلاً أميركياً سريعاً، وقد كان رد فعل بيليتيريو التأكيد بأن ستكون هنالك «عواقباً وخيمةً» في حالة كون صدام يتقدم فعلاً في الشمال، فلم يقدم الديبلوماسي المحنك من جانبه أية وعود مباشرةً بتدخلٍ عسكري أميركي، لكن الطالباني اختار من جانبه ترجمة أسلوب بيليتريو الحكيم ورد فعله بما معناه أن المساعدة الأميركية في طريقها إليهم، أو على أدنى احتمال إيصال تلك الرسالة إلى وحداته المقاتلة، وعلى خطوط المواجهة أمام مدينة أربيل، انتظرت الوحدات المدافعة المرابطة بفارغ الصبر متوقعةً وصول بوادر طائرات القوة الجوية الأميركية لتصب جام غضبها على الوحدات العراقية المهاجمة.

اتسم تقدم وحدات الجيش العراقي في المدينة بالبطيء والنظام، كذلك كان صدام بصورة محتملة مراقباً ردّ الفعل الأميركي، وقد ابتهج المدافعون حال رؤيتهم الطائرات المقاتلة الأميركية وهي محلقةً عند الساعة ١٠،٤٠ صباحاً، وظهر المزيد منها بعد مضي عشرين دقيقةٍ فقط، لكن ما برحت الطائرات المقاتلة ولّت دون رجعة، وأفاد علاوي بأن المعركة التي كان يدور رحاها باعثة على اليأس: «لدينا فقط قاذفات صواريخ طراز «أي. كي ـ ٤٧» و«آر. بي. جي. سفن» المضاد للدبابات وبمواجهة قوات الحرس الجمهوري المتمرسة، وعند الساعة الثانية، بدأت بوادر الدبابات العراقية بدخول المدينة»، وفي معظم فترات ذلك الصباح، لجأ قادة حزب الاتحاد

الوطني المحليين، الذي حكموا أربيل لما يناهز السنتين، إلى عقد عدة نقاشات مطولة بغية التوصل إلى حلٍ لمأزقهم وتقرير ما سيفعلوه لاحقاً، وفي آخر الأمر، أخبرهم علاوي بأن الدبابات العراقية تجوب مركز المدينة في هذه الأثناء، عندها أصدر قادة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني أمرهم الحاسم الأول ذلك اليوم، والذي يُفيد بأن «على كل شخص أن يعمل على الفرار بكل ما أوتي من قوّة».

وبحلول الساعة السابعة مساء، كان العلم العراقي مرفوعاً فوق ما كان يُعرف سابقاً بالبرلمان الكردي، في مركز مدينة أربيل، وقد أبدَت أجهزة الأمن العراقية بسرعة بأن لديها معرفة دقيقة تقريباً لأماكن تواجد أعدائهم في المدينة. وقد شجب الديبلوماسيون الغربيون والأحزاب الكردية فعالية حزب المؤتمر، لكن جهاز المخابرات العراقية أقدم على مدح الفصيل المعارض مدحاً مهلكاً نظراً للسرعة التي بحثوا فيها عن ضباط وأعضاء الفصيل. حيث أُلقي القبض على تسعة عشر عضواً منهم بواسطة جهاز الأمن العراقي وأُخذوا إلى بغداد، ولم يظهروا للعيان مجدداً، فقد سُأِلَ روبرت بيليتيريو مؤخراً إنّ كان يعلم بمصير الأشخاص الّذين تركهم أعضاء فريق وكالة المخابرات المركزية خلفهم بعد هربهم طلباً للنجاة، فأجاب بلطافة يشوبها الفتور: «يبدو من نبرة سؤالك إنّك تودّ معرفة إنّ كان قد قُتِلَ أي أحدٍ منهم؟ هنالك احتمالاً كبيراً من قد قُتل عدداً كبيراً من أعضاء حزب المؤتمر، لكن يُعتبر حزب المؤتمر الوطني العراقي منظمةً مستقلةً»(١٦).

متحدثاً من حافلة خاصة حملته في تروي، ولاية تينيسي، في يوم سقوط مدينة أربيل، عبر الرئيس كليتنون عن «أسفه الشديد» لما آل إليه الوضع، لكنه قال: «إنّنا سنكون من السابق لأوانه التفكير بأي ردّ فعل قد نتخذه مستقبلاً»(١٧).

أبدى سكرتير شؤون الدفاع ويليام بيري إلماحةً تقضي إلى كون صدام

لديه نزراً ضئيلاً من الخوف تجاه ردّ الفعل الأميركي عندما صرح بأن الإدارة الأميركية قد صبت جلّ اهتماماتها على الجنوب ومركز العراق «الستراتيجي»، مضيفاً، «في رأيي أنه يجب ألاّ نتورط في حربٍ أهليةٍ في الشمال»[١٨]، وعلى الفور تناسى الأميركيون نصف حقبة من الزمن مرت على التورط الأميركي في كردستان العراق.

جاء ردّ الفعل الأميركي، عندما حان أوانه في الثاني أو الثالث من أيلول، كإثبات مقنع بمدى ونطاق القوة الأميركية في المنطقة، رفض لأول مرة حلفاء ائتلاف حرب الخليج الأوفياء السابقين، السعودية وتركيا، بصورة معلنة السماح للطائرات الحربية الأميركية بمهاجمة العراق من حدودهم، لذلك عمل كلينتون على إطلاق صواريخ كروز من السفن الحربية المتواجدة في الخليج العربي، كل الصواريخ الأربعة والأربعين التي أُطلقت في غضون يومين قد استهدفت مراكز القيادة العراقية ومراكز الدفاع الجوي قرب مدينة الناصرية، بعيداً إلى الجنوب من مناطق القتال، فقد كان العراقيون، الأكراد، والجيران الآنيون، إذا لم يكن بقية العالم مدركين بأن تلك الأهداف كانت على بعد أربعمائة ميل من مدينة أربيل، حيث أشار أحد مسؤولي حزب المؤتمر بمرارة، «لقد حصلوا على خريطة العراق مقلوبة رأساً على عقب»، ومن بين الأعذار التي أطلقها مسؤولو الإدارة الأميركية عن سبب عدم التدخل في شمال العراق كان خشيةً أن يتهموا بأنهم حلفاء لإيران، داعموا بذلك الطالباني[١٩]، فقد وسعت الولايات المتحدة أيضاً منطقة حظر الطيران الجنوبية، والتي أثبتت عدم جدواها في حماية الشيعة العراقيين، سبعين ميلاً صعوداً إلى الشمال، أي من خط عرض ٣٢ إلى خط عرض ٣٣، «لقد أصبنا صدام حسين بالصدمة في الجنوب»[٢٠]، حرصت سفيرة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة، مادلين أولبرايت باذلةً ما وفي وسعها في وضع تفسير محوه للكارثة المفاجئة: «حقاً، لقد سددنا إليه ضربةً موجعةً في الصميم».

أُنيط بمدير وكالة المخابرات المركزية جون ديوتش مهمة تبريد أجواء

التوكيدات الرسمية الملتهبة لما حُقق من نجاح[٢١]، فقد أحاط علماً، لجنة المخابرات في مجلس الشيوخ في بلاده في التاسع عشر من أيلول وبكل وقاحة: «يُعتبر صدام الآن أقوى من الناحية السياسية في منطقة الشرق الأوسط من كان عليه سابقاً قُبيل إرسال وحداته العسكرية إلى شمالي العراق في غضون الأسابيع القليلة الماضية»، ربما يكون أكثر وأبرع حكمةً بعد فشل المحاولة الانقلابية في حزيران، كما صرح ديوتش، الذي علم في هذا الوقت بأن كلينتون سوف لا ينصبه سكرتيراً لشؤون الدفاع، بأن هنالك إمكانية ضئيلة بإزالة صدام في المستقبل القريب، حيث يعتبر ذلك تناقضاً شديداً لتخمين نفس اللجنة التابعة لوكالة المخابرات المركزية قُبيل أربعة أشهرٍ فقط، بأن «احتمالات بقاء صدام على قيد الحياة لسنةٍ أخرى قد انخفضت».

قبل ست سنوات، لازم صدام بحماقة مكانه لا يبرحه في الكويت، في حين يجمع الأميركيون إرادتهم وقواتهم العسكرية لمعاقبته، ولم يقترف صدام نفس الخطأ مجدداً، مفضلاً سحب قواته العسكرية من أربيل تقريباً فور تحريرها ودرأ الخطر عنها، فقد هيمن الحزب الديمقراطي الكردستاني، بالاسم فقط، على المدينة، واستُبدلت أعلام حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الخضراء بأعلام الحزب الديمقراطي الكردستاني الصفراء على جميع بنايات المدينة، لكن حتى عقب انسحاب الدبابات العراقية، تخلفت أجهزة الأمن العراقية في المدينة.

بدا الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد إبرامه لتلك المساومة الشيطانية مع صدام حسين، متلهفاً ليُثبت للآخرين أنه سوف لا يتمادى في غيه بعيداً، فعندما اعتقل جهاز المخابرات العراقية بعضاً من أعضاء مجموعة إسلامية صغيرة تتمتع بعلاقات ودية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث هدد رجال برزاني باعتقال بعض رجال المخابرات العراقية المتواجدين في أربيل وقتلهم ما لم يُرجع الأسرى[٢٢]، ولشدة دهشتهم، وجد السجناء الإسلاميون

الثمانية، الذين كانوا في غضون ذلك معلقين رأساً على عقب بأسلاك كهربائية في مقر قيادة جهاز المخابرات في مدية الموصل، أنفسهم وقد أُعيدوا إلى أربيل محررين من سجنهم، فقد أراد الحزب الديمقراطي أن يثبت للشعب الكردي والأميركي بأن اتفاقه مع صدام كان «اتفاقاً محدوداً».

منح ردّ الفعل الأميركي المخفف صدام حسين نجاحه السياسي الكبير الأول منذ غزو الكويت؛ فقد أخذ بنظر الاعتبار أن الولايات المتحدة سوف لا تتدخل، خصوصاً إذا انسحب بسرعة، وقد كان مصيباً، فلم يمثل سقوط أربيل أية إحراجات سياسية للولايات المتحدة، على الرغم من التماسات قدمت من مستشاريه، بدا مرشح الرئاسة الجمهوري روبرت دول كارهاً بجعلها عملية دعائية في حملته، ربما كان مدركاً لردّ العفل الجماهيري لمقابلته المتملقة مع صدام حسين خلال زيارة قام بها إلى العراق قبل غزو الكويت[٢٣].

بدا اثر الاستيلاء على أربيل أكبر وأعظم في العراق ومنطقة الشرق الأوسط منه في الولايات المتحدة وأوروبا، ففي الأردن، يتذكر رئيس الوزراء الكباريتي أمر اتصاله «بالأميركيين»[٢٤]، قائلاً، «لا أود إضافة شيئاً آخر، فقط أردت أن أقول إنّ ذلك لم يشكل أي إحراج، فما حدث كان شيئاً أشبه بالغدر».

بسقوط مدينة أربيل، تغير مجرى الحرب في كردستان بسرعة، فقوات البرزاني العسكرية تُطارد قوات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بدون مساعدةٍ تذكر من جانب القوات العراقية. فقد أُضعفت معنويات قوات الطالباني وأُربكت عقب ادعاء قائدها الأحمق بأن العراقيين يعملون على مساعدة المهاجمين من قوات البرزاني باستخدام أسلحة كيمياوية (كان يأمل بذلك حثّ الأميركان على التدخل)، حيث تقهقرت بإرباكٍ واضح تجاه الحدود الإيرانية.

وفي هذه الأثناء، كان أعضاء حزب المؤتمر الوطني العراقي الناجون

بعد كارثة منطقة كردستان هاربين طلباً للنجاة، فلم يعرف أي أحدٍ منهم بنطاق ومدى التعاون بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وجهاز المخابرات العراقية، حيث شق العديد منهم طريقه مباشرةً إلى مدينة زاخو، المحاذية للحدود التركية، لكن وقع ما يقارب المائتين والخمسين عضواً في شركٍ في مصيف صلاح الدين في فندق الخضراء، والذي كان فيما مضى مقرهم الرئيسي، وليس بمنأى عن ذلك، يقع المنزل الذي كان يقطن فيه أصدقائهم من وكالة المخابرات المركزية، الذين غالباً ما وعدوهم بوجود خطة اجلاء مفصلة في حالة حدوث كارثة كما هي حادثةً الآن، تراهم خاضعين الآن تحت حماية الحزب الديمقراطي الكردستاني عديمة الجدوى، فقد كانت حقيقة الأمر، خطة اجلاء، لكن للأمريكيين فقط! بدا أعضاء حزب المؤتمر الوطني العراقي يائسون وبأمس الحاجة للرحيل، لكنهم كانوا خائفين من قيام الحزب الديمقراطي بتسليمهم إلى بغداد قبيل وصولهم إلى تركيا.

في غضون تلك الأيام العصيبة، بدّت سحابة الخوف والإحباط التي علّت أجواء الفندق تقريباً واقعيّة، كان العراقيون المتواجدّون في الفندق مدّمني تدخين سجائر، لكن أمور هؤلاء الناجين من المجازر في أربيل وصلت لأن يعيشوا من سجارةٍ إلى أُخرى - إنْ وُجدّت، حيث جلسوا على أرائكٍ مكتظّةً بهم، تحت جدارية تُظهر قوس نصر صدام الشهير ذو السيّفين المتقاطعيّن في بغداد منهاراً على شكل أنقاض قبيل بزوغ نجم حزب المؤتمر.

«تتوقع في كل لحظة قدوم الموت»، قال أحمد الناصري، أحد قادتهم، «يعج المكان بالعملاء العراقيين ولا نستطيع التخلّي عن أسلحتنا، فالحزب الديمقراطي هو مجرد عميل لصدام». ففي الخامس عشر من أيلول، حدثت جلبةً وصخباً في قاعة فندق الخضراء حيث تراهم في حركةٍ دائمة على طول القاعة وعرضها، ممّسكين بقبضات بنادقهم بانتظار وصول عشر حافلات زرقاء وبيضاء وشاحنتين، حيث تقلّهم إلى زاخو. «إذا لم نتلّق ردّاً

إيجابياً من الأكراد، سنذهب بكل بساطة». قال أحدهم بإحباط.

أمضوا بضعة ليالي بانتظار الحصول على إذنٍ بالرحيل، وهذا ما حطم أعصابهم، وممّا يبعث على السخرية، هو إرجاء الحزب الديمقراطي مسألة رحيل أعضاء الحزب المؤتمر، بالإضافة إلى الأكراد والعراقيين العاملين مع وكالة إغاثة أجنبية، كونهم يمثلوا رمز التورط الأميركي في منطقة كردستان، فبصرف النظر عن ارتياب البرزاني بالولايات المتحدة، فقد أراد الإبقاء على منطقة حظر الطيران العراقي المفروضة بمساعدة طائراتها كضمان ضد إعادة احتلال عراقي شامل، ومع ذلك، فقد طغت أخبار التقارير الصحفية لمأزق أولئك الأشخاص طافيةً إلى السطح في واشنطن[٢٥]، مكرهةً الإدارة الأميركية، على أدنى احتمال من إبداء ضغوطاتٍ على الحزب الديمقراطي الكردستاني للمساعدة على نقلهم إلى الحدود التركية، فقد أدلى أحد موظفي الإدارة، رافضاً ذكر اسمه، بحديثٍ إلى صحيفة الواشنطن بوست في التاسع من أيلول بأنه سوف لا تكون هنالك أي محاولة فعلية لإنقاذ أعضاء حزب المؤتمر الكبار، مبرراً الإقدام على ذلك الموقف الأخلاقي المثير للتساؤلات على أساس أن وكالة المخابرات المركزية قد «دأبت على دعم حزب المؤتمر مالياً، ولا تتولى إدارة نشاطاته داخل الحدود العراقية»، والأدهى من ذلك، فقد صرح أحد ضباط وكالة المخابرات المركزية في مصيف صلاح الدين، بأنهم «قد زودوا حزب المؤتمر بتحذيرٍ مسبقٍ بهجوم القوات العسكرية العراقية على مدينة أربيل، مانحيهم وقتاً كافياً للفرار»[٢٦]، مذكراً بهذه الملحوظة، علق أحمد الجلبي على ذلك بالقول، بأن مسؤولي وكالة المخابرات المركزية غير معروفين بصدقهم[٢٧].

قَدِمَ آخر الأمر، كريم سنجاري رئيس جهاز الأمن في الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى فندق الخضراء لَيخبر أعضاء حزب المؤتمر بإمكانية مغادرتهم، مخلفين وراءهم ما يقارب العشرين حارساً من الأكراد، الذيت تذمروا من عدم إعطاءهم مرتبات ستة عشر شهراً، فقد أضحت

قصتهم محزنةً شأن قصة حزب المؤتمر الوطني العراقي، فعند قدوم أحمد الجلبي أول الأمر إلى مصيف صلاح الدين، طلب من الحزب الديمقراطي أن يزوروه بحراس يكونوا محل ثقة الحزب، ولذلك زود بأفراد من قبيلة البرزاني الذين بقوا على قيد الحياة من جراء مجزرة عام ١٩٨٣ لهربهم، أو في معظم الأحيان، كونهم كانوا صغاراً، «فقدت أبي وثلاثة أعمام عندما اقتادهم العراقيون مع ما يقارب الثمانية آلاف فرد من قبيلة البرزاني عام ١٩٨٣»، قال نياز سالم وهو واقفاً بين أطلال مركز قيادة حزب المؤتمر، وأضاف متحدثاً بمرارة جلية عن فرار أعضاء حزب المؤتمر: «أخذوا معهم جميع العرب تاركين الأكراد وراءهم، عدا قلّةٍ منهم، لقد شعرنا بالغدر، لم نعرف إنْ كانوا من وكالة المخابرات المركزية أم لا ولم نكترث لذلك».

على طول منطقة كردستان ترى نفس المشهد معاداً أينما عَمِلَ الأكراد أو العراقيين مع وكالات أجنبية، ففي الثالث من أيلول، وبمجرد إطلاق أول مجموعة صواريخ كروز على مدينة الناصرية، أوعزت وزارة الدفاع بإخلاء مركز التنسيق العسكري لقوات التحالف في زاخو[٢٨]، حيث لَعِبَ مركز التنسيق العسكري دوراً ضئيلاً بمرور الأيام منذ العام ١٩٩١، عندما تدخل الحلفاء لأول مرة في منطقة كردستان، فقد خُفضت نشاطاته الروتينية بصورة ملحوظة عندما أُسقطت الطائرات الحربية الأميركية عن طريق الخطأ طائرتين مروحيتين أمريكيتين في العام ١٩٩٤، لكنه بقي رمزاً لحماية قوات التحالف لمنطقة كردستان.

وفي غضون أيام قلائل من إجلاء الأميركيين، والبريطانيين، وضباط قوات التحالف الآخرين، فقد أضحت بناية مركز التنسيق العسكري الطويلة الرصاصية اللون، بعد أن أُزيل من على سطحها هوائيات وصحون الاستقبال عبر الأقمار الصناعية، مركز مراقبة لأي فئة في شمال العراق على علاقةٍ بالولايات المتحدة، فقد كانوا بصورة جليّةٍ خائفين، فقد تحدث أحد الرجال، والذي يتكلم اللغة الإنجليزية بطلاقة وبلهجةٍ أميركية، قائلاً:

«القانون العراقي واضحاً جداً، فكل شخص يتعاون مع الأجانب يُعتبر خائناً، وعندما تبادر إلى أسماعنا بأن صدام حسين قد أصدر عفواً عاماً، أصبحنا أكثر خوفاً من ذي قبل»، قطرياً على لغته الإنجليزية، أضاف بمرارة: «نعم، أنا أتكلم اللغة الإنجليزية بطلاقة لأني أحد أولئك الأكراد المنحرفين الذين يتعاملوا مع الأجانب».

لم يكن مجرد الأكراد والعراقيين الذين يعملون مع الوكالات الأميركية قد أحسوا بالتهديد، ففي منطقة ديانا، المحاذية للنهاية الشمالية لطريق هاملتون، ترى وحدة إزالة الألغام، جمعية بريطانية خيرية[٢٩]، مشغلةً خمسين كردياً يعملون في حقل إزالة الألغام ضد الأشخاص والدبابات، والمزروعة على طول الحدود العراقية مع إيران، كان عملاً محفوفاً بالمخاطر بحثاً عن ألغام عتيقةٍ تحت الأتربة والشجيرات التي تُحيط بها الأسلاك الشائكة الصدئة، لكن لم يكن ذلك ما يُخيف الخمسين رجلاً في معسكر ديانا، فعند قيامنا بزيارتهم، كانوا يحدقون بعصبية واضحة على مادةٍ صحفيةٍ طغت على عدد يوم الثاني عشر من أيلول في صحيفة بابل ـ صحيفة عُدي ـ متناولوها من يدٍ لأخرى، حيث تحتوي تلك الصحيفة على بيانٍ حكوميٍ موضحاً بتعابير لا لبس فيها عن عفوٍ عام للمواطنين العراقيين الذين يعملون لمصلحة الأجانب، فقد اهتم الرجال في المعسكر بفقرة استثناء واسعة المدى لم تشمل أولئك المهتمون بارتكاب جرائم قتل، اغتصاب، وسرقة ممتلكات الدولة فقط، بل أيضاً أولئك الذين «يتجسسوا لمصلحة جهاتٍ أجنبية»، فمفهوم الحكومة العراقية للتجسس كما هو معروف مطاطي، وبالنسبة للمتخصصين بإزالة الألغام هنالك أسباب وجيهة للخوف من توسع المفهوم الآنف الذكر ليشملهم.

بينما هم بانتظار توقف دقات الساعة معلنةً اندلاع حرباً أهليةً كردية مجدداً، أقدم البرزاني على اكتساح جميع الوحدات المقاتلة الكائنة أمامه في هجومه المضاد الذي شنّه بُعيد الاستيلاء على مدينة أربيل، وترى زعيم

الحزب الديمقراطي الكردستاني مهللةً أساريره ابتهاجاً بالنصر الكاسح الذي حققه والذي بدا وكأنه البداية لانتصارات شاملة قادمة، ونتيجةً لذلك فقد تقهقرت قوات طالباني بسرعة شديدة معانيةً بذلك من إصابات جسيمة، بعدها أعادت وحدات الطالباني المقاتلة، المتواجدة في الوديان الخفية والمرتفعات الشاهقة النائية على طول الحدود الإيرانية، تنظيمها على أهبة الاستعداد لتشن بدورها هجوماً مضاداً، وفي الثالث عشر من شهر تشرين الأول، وبعد إعادة تسليحهم من قِبَل الحكومة الإيرانية، اكتسحت وحداته المقاتلة المناطق الجبلية القاسيّة التضاريس والمهيمن عليها من قِبَل قوات البرزاني مجبرين وحدات الحزب الديمقراطي الكردستاني المقاتلة على التقهقر، وبدا تقهقر قوات البرزاني السريع مشابهاً لتقهقر قوات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لشهرٍ مضى، لكن قوات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني قد توقفت في منطقة ديجالا، على مشارف مدينة أربيل فقط، وقد أوضحت حكومة بغداد بأنها ستعاود استخدام دباباتها في حالة استعادة قوات الطالباني أمر استحواذها على المدينة. لذلك انبثق حكماً جديداً في منطقة كردستان.

برز صدام بأنه المنتصر الوحيد من اندلاع الحرب الأهلية الكردية في العام ١٩٩٦، فقد برهن على محدودية القوة الأميركية وتصميمها، حيث أُزيلت منطقة كردستان من قائمة الملاجيء الآمنةِ لوكالة المخابرات المركزية وحلفائها، من جانبه عانى حزب المؤتمر الوطني العراقي من آثار ضربة قاصمة أصابت عموده الفقري من الصعوبة استرداد عافيته منها، فقد أُعدم ما يقارب الستة والتسعين عضواً من أعضائه في قرية كوشتابا فقط بالإضافة إلى تسعةِ وثلاثين آخرين لقوا حتفهم رمياً بالرصاص في مدينة أربيل ذاتها، بينما قُتل ما بين أربعين إلى خمسين عضواً في المعارك التي دارت رحاها بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، باعتبارهم حلفائه، والقوات المسلحة العراقية، تعتبر هذه خسائراً جسيمةً بالنسبة لمنظمةٍ صغيرة ومحدودة الأعضاء، وبانتصاره، رفع صدام الحصار التجاري الذي فرضه على منطقة كردستان منذ

أواخر العام ١٩٩١، حيث يمكن الآن مشاهدة الوقود العراقي الرخيص بعض الشيء متدفقاً شمالاً دون إعاقةٍ تُذكر، شأنه شأن تدفق الشرطة السرية.

وبنهاية شهر أيلول، تحركت الإدارة الأميركية في واشنطن بغية الحصول على دليلٍ ملموسٍ لحجم الكارثة التي حلّت بمنطقة كردستان، فقد تمّ أجلاء ما يناهز الـ(٦٥٠٠) عراقي وكردي ـ أعضاء حزب المؤتمر وعوائلهم بالإضافةِ إلى آخرين ممّن قد يكونوا مشمولين بتعريف عُدي لمفهوم التجسس ـ إلى جزيرة غوام النائية والكائنة شمال المحيط الهادي، حيث تمّ حجزهم هناك بغيّة السماح لهم بدخول الولايات المتحدة بعد انتهاء حملة الانتخابات الرئاسية بسلام.

اعتقد هؤلاء المهاجرون الجدد، كونهم بعيدين عن شمال العراق نتيجة تقلبات الحرب الأهليّة وعواقبها، من سياسيين، وعملاء سريّون بأن أسوأ متاعبهم قد توارت دون رجعة حال وصولهم الأراضي الأميركية، حيث يمكن اعتبار ذلك بالنسبة للغالبية العظمى منهم صحيحاً، بينما وجد الآخرون أنفسهم ضحايا سلسلة استثنائية من التخبطات التي وقع فيها مكتب المباحث الفدرالي ودائرة التجنيس والهجرة، فمن الصعوبة بمكان لتخيّل مثالٍ أوضح للتجاهل القاسي المكشوف من قِبل الحكومة الأميركية تجاه معارضي صدام، وفي حقيقة الأمر، تجاه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، من حالة اللاجئين الستة الذين هربوا من غطرسة صدام واضطهاده ليجدوا أنفسهم وهم قابعون في غياهب السجون الأميركية.

بينما هم في غوام، عمّد موظفون من مكتب المباحث الفدرالي إلى التحقيق مع جميع اللاجئين لغرض الكشف عن احتمال وجود عملاء يعملون لمصلحة صدام، أو آخرين يمكن أن يكونوا مصدر تهديد للأمن القومي الأميركي، الذين قد يتسربوا مع هذه المجموعة، فبصورة طبيعية يُقيم مسؤولو مكتب المباحث الفدرالي في الولايات المتحدة، ولغرض تنويرهم بتعقيدات السياسات العراقية والكردية، فقد أُخضعوا إلى دورة تعليمية مفصلة استمرت

لمدة خمس وأربعين دقيقة بإشراف وكالة المخابرات المركزية. وعقب تزويدهم بما يساعدهم على تأدية مهمتهم على أكمل وجه، رحل الموظفون تجاه جزيرة غوام وشرعوا بأداء عملهم.

ساورت أحد الموظفين، جينيفر ب. ريتغ من مكتب شيكاغو الميداني، عند تحقيقه مع المقاتل المقاوم هاشم قادر هوليري، فقد أكد هوليري، متكلماً العربية، بأنه أمضى جلّ حياته مقاتلاً في صفوف «حركة التحرير الكردية» حيث اختار جندي البحرية الأميركية ذو الأصل المصري والذي أُكره على العمل كمترجم اختصاراً في ترجمته إلى «ح. ت. ك». لم يسمع ريتغ بهذا الاسم مطلقاً مستنتجاً في الحال بأنها منظمةٌ إرهابية كونها مجهولةَ الهوية سابقاً ونتيجةً لذلك عُزِلَ هوليري سيء الحظ عن زوجته وأطفاله السبعة وأودع سجن بلدة لوس أنجلوس للثمانية عشر شهراً القادمة بينما قاتل محاموه بشراسة مع دائرة الهجرة للحيلولة دون ترحيله إلى عراق صدام أو إلى موتٍ محقق.

حالةٌ أخرى بطلها المقدم حسن البطاط، والذي فر من الخدمة في الجيش العراقي عند العام ١٩٩١، ليلتحق في صفوف المعارضة العراقية ويصبح بطلاً، فالبطاط مواطناً من مدينة البصرة، انضم لصفوف حزب المؤتمر الوطني العراقي وقاتل في منطقة الأهوار الجنوبية ضد الجيش العراقي، ففي العام ١٩٩٤، دُسَّ له سمّ عنصر الثاليوم، سماً يُستخدم عموماً ضد الفئران، عند رحيله إلى منطقة كردستان، تُفضل أجهزة الأمن العراقية استخدام عنصر الثاليوم كونه يعمل في جسم الشخص الذي يتناوله ببطيء شديد، سامحين للشخص المسموم بالخروج من سجنه قبل أن يلاقي حتفه، وكان يمكن للبطاط أن يلفظ أنفاسه الأخيرة لولا أن يتدارك زملاؤه الأمر ليرسلوه إلى بريطانيا، حيث عولج بنجاح في مستشفى كارديف، وبدلاً من مكوثه وتمتعه بحياة هادئة في بريطانيا، فقد آثر وبصورة طوعية الرجوع إلى شمال العراق ليصبح واحداً من أنجح القادة العسكريين الكبار في حزب

المؤتمر، وفي أيلول من العام ١٩٩٦، أُجلي جواً إلى جزيرة غوام، مخبراً المسؤول عن التحقيق معه رسمياً قصته، حيث استنتج المحقق، على أية حال، ـ من المحتمل أن يكون قد خلط بين الثاليوم والفاليوم ـ حيث تبادر إلى ذهنه مسألة استخدام الثاليوم لأغراض التهدئة والاسترخاء، بالإضافة إلى أنه أخذ بنظر الاعتبار مسألة احتمال كونه عميل سري عراقي، ولا يزال يقبع في السجن، حتى وقت تأليف هذا الكتاب، مستأنفاً القرار الذي صُدر بحقه القاضي بعودته إلى العراق، حيث كشفت شهادة بالحالة بأن موظف مكتب المباحث الفدرالي، مارك ميرفالين قد اعتقد بأن العراقي «كذب بدرجة كبيرة» وكما يصف المسؤول الآخر، جون كوزينسا بأن «اقتراف الكذب لا يُعتبر ذنباً يوجب العقوبة في العالم العربي، بل عاراً فقط».

وباقتراب لفظ العام ١٩٩٦ أنفاسه الأخيرة، يكون لدى صدام عذراً للاحتفال، فقد حقق ثلاثة انتصارات مثيرة في غضون هذه السنة ففي شهر شباط تمكن من إغراء حسين كامل بالعودة ليواجه مصيره المحتوم؛ وفي شهر حزيران، تمكن من تصفية وسحق أكبر مؤامرة حيكت ضد نظامه الحاكم حتى الآن، ووَصَم حزب الوفاق الوطني العراقي بالعار؛ وأخيراً وفي شهر آب؛ تمكن من إعادة النفوذ العراقي مرةً أخرى إلى منطقة كردستان ودمر الهيكلية الأساسية لحزب المؤتمر الوطني العراقي، في عملية شهدت ضعفاً وعدم اهتمام من جانب السياسة الأميركية تجاه العراق.

والآن وفي قلب عاصمة صدام، يستعد مجموعة من الشباب المثقفين والمثاليين، غير مرتبطين بأي فصيل عراقي معارض معروف أو أي وكالة مخابرات أجنبية، لشن ضربة مؤثرة وقاصمة ضد الأسرة الحاكمة، كانت أرواحهم ومنذ عهدٍ قريب مليئة بالإرادة والعز والإصرار؛ والآن قد وجدوا الوسائل اللازمة لتجسيد تلك الإرادة على أرض الواقع.

الهوامش

(١) «ينتقص بشدة من هيبته»: لقاء صحفي مع مسؤول كبير سابق في وكالة المخابرات المركزية، واشنطن، ٦/٢/٩٨.

(٢) أهمية طريق هاملتون ومنطقة كالي علي بيك: الاندبندنت، لندن، ٦/٧/٩٦.

(٣) بنادق آلية طراز فيكرز: لقاء صحفي مع السفير السابق بيل ايغلتون، واحد من المصادر الأميركية حسنة الاطلاع على الموضوع المتعلق بالأكراد، والذي واجه السورشي بينما أقام في سفارة الولايات المتحدة في بغداد في الخمسينات.

(٤) منازل ضخمة مرفهة: ملاحظة شخصية، آب ١٩٩١.

(٥) «طلب الرحيل من زايد، أو»: لقاء صحفي مع هوشيار زيباري، واشنطن، ٧/٩/٩٨.

(٦) «كان والدي يتوقع قدوم مسعود برزاني على العشاء»: لقاء صحفي مع جوهر السورشي، لندن، ٨/٩/٩٨.

(٧) مسح منازل السورشي بالأرض، وطيور البط تتجول خلال الركام: زيارة باتريك كوكبيرن إلى قلاقين، ١٥/٩/٩٦.

(٨) «يتكلم العديد من الناس عن مسعود»: لقاء صحفي مع كارمان كرداغي، لندن، ٧/٩/٩٨.

(٩) الطالباني يخون الأكراد الإيرانيين: ديفيد ماكدوال، تاريخ الأكراد الحديث (لندن: ي. ب. تاوريس، ٩٧) ص٤٥١. كي نريد تفاخراً، زود الطالباني أيضاً الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن الإيرانيين قادمون.

(١٠) تحذير إلى مجلس الأمن القومي: الاندبندنت، ٦/٩/٩٦.

(١١) أعداد مقاتلي البيشمرغة: تقدير صادر من معارض عراقي حسن الاطلاع بصورة استثنائية، غانم جواد في لقاء صحفي أُجري في لندن، ٨/٩/٩٨.

(١٢) هجوم «مدعوماً بواسطة قاذفات»: الاندبندنت لندن، ٢٢/٨/٩٦.

(١٣) «نحن نلتمس من الولايات المتحدة» لاندبندنت، لندن، ٦/ ٩/ ٩٦.

(١٤) الطالباني «يتعهد بتعاون كامل»: روبرت بيلتريو، الحياة، ٢/ ٨/ ٩٨.

(١٥) شرع أحمد علاوي بالاستماع إلى تقارير: لقاء صحفي، ٧/ ٩/ ٩٨.

(١٦) «من المحتمل أنه قتل العديد من أعضاء حزب المؤتمر»: شبكة أي. بي. سي الإخبارية، تقرير بيتر جيننفز، «مهمة غير منجزة: وكالة المخابرات المركزية وصدام حسين»، ٢٦/ ٦/ ٩٧.

(١٧) تصريح كلنتون: شيكاغو تربيون، ١/ ٩/ ٩٦.

(١٨) بيري، «في رأيي»: انترناشنال هيرالد تريبيون، ٩/ ٩/ ٩٦.

(١٩) الخشية من أن يبدون كحلفاء لإيران: واشنطن بوست، ٨/ ٩/ ٩٦.

(٢٠) «لقد أصبنا صدام حسين بالصدمة في الجنوب»: انترناشنال هيرالد تريبيون، ٩/ ٩/ ٩٦.

(٢١) قرار ديوتش: واشنطن بوست، ٢٠/ ٩/ ٩٦.

(٢٢) قوات أمن الحزب الديمقراطي الكردستاني تحرر سجناء إسلاميون: لقاء صحفي مع أعضاء من الحركة الإسلامية لكردستان، أربيل، ١٤/ ٩/ ٩٦.

(٢٣) شريط تسجيل عام لمواجهة دول مع صدام: حرر العراقيون بصورة خبيثة نسخةً من بعد غزو الكويت.

(٢٤) الكباريتي يتصل بالأميركان: لقاء صحفي مع عبد الكريم الكباريتي، عمان، ٩/ ٣/ ٩٦.

(٢٥) نقد صحافي: الواشنطن بوست، ٩/ ٩/ ٩٦.

(٢٦) مسؤول أدلى بتصريح لصحيفة الواشنطن بوست: ١٠/ ٩/ ٩٦.

(٢٧) «الصدق»: لقاء صحفي أجرى عن طريق الهاتف مع أحمد جلبي، ٢٣/ ٩/ ٩٨.

(٢٨) مشهد في مبنى مركز التنسيق العسكري: لقاءات صحفية أجريت بواسطة باتريك كوكبيرن، زاخو، ١٤/ ٩/ ٩٦.

(٢٩) وحدة الكشف عن الألغام: لقاء صحفي مع أعضاء من وحدة الكشف أجري عن طريق باتريك كوكبيرن، ديانا، ١٦/ ٩/ ٩٦.

الفصل الحادي عشر

محاولة اغتيال عدي

في مساءٍ شتوي بارد من شهر أيلول عام ١٩٩٦ ، انحدرت ثلاث عربات بيضاوات اللون طراز مرسيدس شاقةً طريقها مسرعةً على طول شارع المنصور الرئيسي الطويل والمستقيم الذي تميّزه جُدران ملعب ألعاب القوى البيضاء الممتدة على طول الشارع والذي ينتهي على نحوٍ مفاجىء وخطير في تقاطع طريق على شكل حرف «T» مع الطريق الدولي، مجبراً العربات على تخفيض سرعتها حال وصولها إشارة المرور الضوئية، كانت الساعة تُشير إلى الساعة السابعة وخمس وعشرين دقيقة مساءً وتقريباً أرخى الليل سدوله، لكن المنطقة معروفةً برفاهيتها وتقاطع الطرق مزداناً بضياءٍ شديدٍ منبعثٍ من أعمدة الإضاءة الممتدة على طول الشارع، فأي شخص يرمق الموكب نظرةٍ عابرة يلاحظ بأن جميع العربات الثلاث تحمل ألواح أرقام متشابهة، دلالةً على أنها تحمل في خباياها شخصاً غير عادي، وبإمكان أي شخص تتوسم فيه الشجاعة الكافية أن يرنو ببصره تجاه العربات ويمحص فيها بدقة قد يميز هوية الشخص الذي يمثل المقعد الأمامي للعربة القائدة للموكب: إنه عُدي، نجل صدام البكر ذو الشخصية الكريهة.

فقد أقفل راجعاً للتو بعد إطعامه كلابه البوليسية المدلّلة، والتي يحتفظ بها في نادي الجادرية الكائن جنوبي بغداد، والآن هو في طريقه إلى حضور حفلةٍ يقيمها صديقه وابن خاله لؤي خير الله، وقد اعتاد حراسه الشخصيين على استحواذه للعربة القائدة، ولذلك فقد شغلوا العربتين التاليتين، حيث كان للحفلة أن تقام في أحد المنازل الكائنة بالقرب من الشارع آنف الذكر، ومنطقة المنصور منطقةٍ تآلف معها عُدي وتعرف على خباياها وأصبح يشعر فيها بالأمن والطمأنينة، فالمنطقة مليئة برجال الشرطة السرية بملابسهم الموحدة، معظمهم عاملاً على حراسة السفارتين الروسية والأردنية القريبتين أو منازل المسؤولين العراقيين الكبار وأماكن ترفيههم، مثل نادي الصيد، الذي أنشأه صدام شخصياً أواخر الستينات بعد أن وجد نفسه ورفاقه البعثيين الآخرين مقاطعين ومنبوذين في أماكن النظام البائد الترفيهية أمثال أندية المنصور والعلوية.

عند اقتراب العربات الثلاث من التقاطع، لم يكن هنالك أي داع لعُدي أو حتى لحراسه الشخصيين من الارتياب أو حتى ملاحظة الشاب ذو الحقيبة الرياضية عند قدميه واقفاً برباطة جأش غير مكترث، خارج أسوار نادي الكرخ الرياضي، حيث يبدو مراقباً لحركة السير المنحدرة من شارع المنصور وقد كان مستمراً لم يبارح مكانه لبضعة ساعات، دون لفت انتباه الآخرين، حيث تُعتبر المنصور منطقةً عصريةً، عاجةً بالمحلات الصغيرة العارضة شتى ضروب التسلية للمواطنين الأثرياء القاطنين هذه المنطقة حيث تعج الأرصفة على الدوام بروادها وزبائنها.

لم يكن ذلك الشاب المنتظر وحيداً، على الرغم من عدم إبدائه أية إشارة تشير إلى معرفته بهم، يقف بالقرب منه ثلاثة رفقاء، مصطحبين معهم حقائب رياضية أيضاً، حيث يتسكع اثنان منهم خارج مطعم الرواد المزدحم برواده، مطعماً يقع على الزاوية المواجهة لشارع المنصور، أما الثالث فيقف

قرب عربة حمل صغيرة طراز «تويوتا» وإلى الجوار عربة أخرى طراز «سوبر تويوتا» مركونة على جانب الشارع منذ بواكير الصباح.

لا تعتبر عربات المرسيدس البيضاء شيئاً مألوفاً في بغداد، فلدى الشاب المتوقف خارج أسوار النادي الرياضي متسعاً من الوقت لتعيين هدفه، وبينما لاحت في الأفق عربة عُدي، انحدر الشاب تجاهها، فاتحاً سحاب حقيبته، ساحباً بندقية آلية طراز كلاشينكوف كانت مخبأة فيها، حيث فتح عقب بندقيته، ووثب عبر الشارع منقضاً على عربة عُدي فاتحاً نيران بندقيته تجاهها، فقد كان دوره في العملية هو قتل قائد عربة المرسيدس القائد للموكب بينما يهاجم الرجلين الآخرين الواقفين خارج المطعم بقية عربات الموكب، وحال شروعه بإطلاق النار، أخرج الآخران سلاحاً طراز «آي، كي ـ ٤٧» من حقيبتيهما، كل بندقية مع أربعة ظروف عتاد حاملةً في ثناياها ثلاثين إطلاقة، مطبقين على العربتين الأخريين.

أُصيب تقريباً وعلى الفور قائد العربة القائدة إصابات بليغة بواسطة وابل النيران المنهمر عليه، بدا كل شيء سائراً وفقاً لما خطط له المهاجمون، فلعدة أشهر، كانوا مراقبين تحركات عُدي وهو يجوب مناطق بغداد، فتراه على الدوام قائداً العربة القائدة للموكب، ولم يكتشفوا العلة الكامنة وراء عدم قيادته العربة بنفسه ليلة الثاني عشر من كانون الأول بالذات، مطلقاً النار بسرعة وبصورة متكررة على قائد العربة، فلم يميز الرجل المسلح الأول في الحال بأن هدفه الحقيقي كان جالساً بجانب قائد العربة، وعلى أية حال، وبعد مضي عدة ثوان، شاهد أحد مطلقي النار من خارج مطعم الرواد بأن عُدي، قد جثم راكعاً تحت لوحة أجهزة قياس العربة، لا يزال بمنأى عن الأذى، مغيراً وجهة هدفه، حسب ما تبقى من نيران ظرفه على الرجل الأكره في العراق مسدداً فوهة بندقيته مباشرةً إلى الهدف المرسوم.

وضع الرجال المسلحون في حساباتهم أن يكون أقصى مدى لتنفيذ

العملية هو دقيقتين بدءاً من إطلاق النار، وقتل عُدي وانتهاءاً بلوذهم بالفرار، وبعد مضي تسعين ثانية، متيقنين من إنجاز مهمتهم، جرى المهاجمون الثلاث من مكمنهم مسرعين منحدرين من شارع المنصور متجهين إلى بداية الشارع الجانبي، حيث زودهم المسلح الرابع بغطاء ناري كثيف لمنع الحراس الشخصيين الباقين على قيد الحياة، معظمهم يعاني من إصابات بليغة أو من آثار صدمه، من الترجل من عرباتهم وتعقبهم بعدها وثب الرجل المسلح الرابع داخل إحدى العربتين المنطلقتين كالبرق، العربة الصالون وعربة الحمل الصغيرة الأخرى، متوارين عن الأنظار، فكلا العربتين مسروقتين وقد زودتا بلوحتي أرقام يشيرا إلى أنهما قادمتين من مدينة الأنبار، مدينةٌ تقع إلى الغرب من بغداد معروفةٌ بولائها لنظام صدام، فقد تيقن المهاجمون بأن هذا سيجعل من مهمة إيقافهم عند نقاط التفتيش المنتشرة في بغداد أمراً بعيد الاحتمال[١].

مَيَّزَ أحد الديبلوماسيين العاملين في السفارة الأردنية القريبة والذي وصل موقع الحادث عقب انتهاء عملية إطلاق النار بثوانٍ، الشخص الممتلىء جراحات نازفةٍ دماً عبيطاً، بأنه عُدي[٢]. فقد أيقن الديبلوماسي بأنه قد فارق الحياة إثر إصابته بآخر وابل طلقات نارية مطولة من على بعد تسعة أقدام، أما شاهدوا العيان الآخرين فقد أفادوا بأنه كان مغطى بالدماء، لكن لم يستطيعوا التصريح بمدى بلاغة جروحه، حيث أُسرِعَ بإرسال عُدي إلى مستشفى ابن سينا، وقد أشرف أطباء كوبيين على علاجه مكتشفين أنه قد أصيب بثمان طلقات، وفي الحال قِدم صدام إلى صالة الطوارىء، وعندما أخبره الأطباء الكوبيين، عن طريق امرأة عراقية تتكلم الإسبانية، بأن ابنه سيعيش، بدا الرئيس منشرحاً بشدة حال سماعه هذه الأنباء، كما أفادت المترجمة مؤخراً.

بصورة طبيعية، تعتبر الأخبار السيئة التي لها مساس بالأسرة الحاكمة موضع سرية تامة في العراق، لكن سرعان ما عمت الإشاعات أرجاء بغداد

بإصابة صدام بجروحٍ بليغة، لذلك عملت وسائل الإعلام العراقية على إذاعة أنباء الهجوم، مصرحّةً بأن عُدي قد أُصيب «بجروحٍ طفيفة»[٣]، وفي صباح اليوم التالي، وفي إجراءٍ معبر ومكشوف لسيطرة عُدي على الاقتصاد العراقي، انهارت بورصة التعامل بالأوراق النقدية في بغداد حالما أعلن بأن مجموعة شركات عُدي، المهيمنة على السوق، قد أوقفت أعمالها التجارية، حيث هبط سعر الصرف للدينار العراقي، والذي يعتبر مؤشراً موثوقاً للأزمة في العراق، لأدنى مستوى له في غضون العشرة أشهر الماضية[٤].

هلّلت رغدة ورنا، أرملتي حسين كامل وشقيقه اللواتي يعشن في عُزلةٍ قاسيةٍ في منزلهما المنعزل في تكريت، لإصابة أخيهن، الرجل اللتين يعتبرانه مسؤولاً بصورة رئيسية عن سبب السقوط المفاجىء ومصرع زوجيهما، استغرقت الحكومة وقتاً طويلاً كي تصرح عن مدى إصابات عُدي البليغة، صابةً جلّ اهتمامها أول الأمر على إشاعة حقيقة بقاءه حيّاً، وبعد مضي ثلاثة أيام على إصابته، أذاع راديو بغداد بأنه اتصل هاتفياً بالفريق الوطني العراقي لكرة القدم، الذي يخوض غمار منافسات البطولة الآسيوية في الإمارات العربية المتحدة، «كي يُثني على جهود الفريق»، بعدها أقام اتحاد الصحفيين العراقيين، الذي يترأسه عُدي، احتفالاً في مركز قيادته «للاحتفال ببقاء عُدي صدام حسين على قيد الحياة من جراء تعرضه لحادثٍ آثم مساء الخميس»، وقد نحروا الشياه لإبداء «سعادتهم المطلقة» ببقاء رئيسهم على قيد الحياة[٥].

وفي اليوم التالي، انبثق ولأول مرة خبراً رسمياً آخر يذكر ضمناً حدوث إصاباتٍ أُخر، حيث ذكرت وسائل الإعلام العراقية ذلك بصورةٍ غير مباشرة عن طريق إعلانها بأنه خلال إحدى زيارةٍ قام بها صدام المستشفى ابن سينا أوعز بتلقي أولئك الذين «أصيبوا بجروحٍ بليغةٍ في ذلك الهجوم

الغادر» نفس العناية الطبية شأنهم شأن ابنه[٦]، ولم تشر إلى هوية هؤلاء إنّ كانوا من الحراس الشخصيين أو عابري سبيل أصيبوا من جراء وابل النيران المنهمرة من المهاجمين.

وفي هذه الأثناء، ألقي القبض على أكثر من ألفي شخص، بضمنهم المئات من أصحاب المحلات وقاطني منطقة المنصور سيئوا الطالع[٧]، حتى أن سبعاوي ووطبان، اخوة صدام غير الأشقاء وعدوي عُدي اللدودين[٨]، قد أُشير إلى تعرضهما للتحقيق والاستجواب، فلا يزال وطبان يعاني من آثار جروحه التي تسبب بها عُدي في تلك الحفلة سيئة الصيت وفي ذات الليلة التي ولى بها حسين كامل فاراً إلى الأردن، قبيل ثمانية عشر شهراً تقريباً، وطبقاً لإشاعات متداولة في صفوف حلقات مقربة من النظام وحسنة الاطلاع في بغداد، تفيد بأن عُدي بالذات، عبر عن شكوكٍ ساورته باضطلاع والده في عملية الاغتيال هذه[٩].

تعتبر هذه أقسى ضربة تتعرض لها الأسرة الحاكمة، لكن لم يكن لأحدٍ فكرةٍ عمن كان وراءها، ولم يكن هنالك، بالطبع، أي نقص في عدد المدعين بتنفيذهم هذه المفخرة، فقد أصدر حزب الدعوة، الفصيل الشيعي المسلح والمحنك، الذي أسس في العام ١٩٥٨، بياناً من العاصمة اللبنانية بيروت مدعياً بأنه المسؤول عن تنفيذ محاولة اغتيال عُدي، لم يكن هذا التفاخر ليصدق على نطاقٍ واسع لأن حزب الدعوة قد شن النزر القليل من الهجمات في بغداد منذ أوائل الثمانينات، أضف إلى ذلك، أنه من المعروف أن الفصيل يخضع بدرجة كبيرة لسيطرة إيران، والتي من المحتمل ألاّ يودّ حكامها إثارة العراق عن طريق دعمهم لمؤامرة قتل نجل الرئيس العراقي، والادعاء الأكثر عقلانية هو ما صدر من الكويت من أحد أفراد عشيرة الدليم مدعياً بأن محاولة الاغتيال جاءت انتقاماً لمقتل اللواء محمد مظلوم الدليمي، الذي عُرِّضَ للتعذيب قبيل الإقدام على إعدامه في العام ١٩٩٥.

وفي الغرب، أصيبت وكالات المخابرات، شأنها شأن صدام بذهولٍ وارتباك نتيجة حادث الهجوم المأساوي في منطقة المنصور، فبعد رؤيتهم منطلقين تجاه عرباتهم تلك الليلة، وقد اختفى بعدها الرجال المسلحون كلياً، مخلفين وراءهم سديماً من الإشاعات والتخمينات، فقد فشلت سنوات من التخطيط بواسطة فصائل المعارضة العراقية، ومئة مليون دولار بذلتها وكالة المخابرات المركزية، بصرف النظر عن جهود القصف العالي التقنية خلال حرب الخليج عجزت جميعها عن إصابة صدام أو فرداً من أفراد عائلته المقربين حتى بخدش، والآن انبثق شخصٌ ما بمكان وتسديد ضربة موجعة لعُدي شخصياً ومن ثم ينجح باللوذ بالفرار.

وبعد مضي ستة أشهر، برز وجه عراقي جديد في أواخر العشرينات من العمر يُدعى اسماعيل عثمان قدم إلى لندن وروى الأحد الكتاب الرواية الحقيقية للهجوم والذين يقفون وراء تنفيذه.

عند العام ١٩٩١، عقب الفوضى والدمار الذي أصاب العراق بعد مغامرة صدام حسين الكويتية، أسس مجموعة شباب عالي الثقافة في بغداد فصيل معارضة أطلقوا عليه اسم «النهضة»، وشأن باقي فصائل المعارضة العراقية، عارض هؤلاء الشباب التاليين الحكم الدكتاتوري المستبد وكذلك عارضوا تقسيم العراق على أسسٍ طائفية وعرقية، ودعموا الديمقراطية، لكن صورة الأحزاب السياسية المشهورة قد انتهى، ففصائل المعارضة العراقية في الخارج، ولنأخذ حزب المؤتمر الوطني العراقي الذي اجتذب الشهرة عن طريق مؤتمراته، المؤتمرات الصحفية، وحياكة المؤامرات، جاذبةً بذلك، ليس الدعم المالي من وكالات المخابرات الأجنبية فحسب، بل أنظار جهاز المخابرات العراقية الذي لا يغمض له عين أيضاً، لذلك بقي حزب النهضة منظمةً سريةً بصورة كلية.

لم يستمد حزب النهضة أصوله من جذور مجتمعات شيعية أو كردية،

والتي راقب النظام أنشطتها بعناية فائقة، كان معظم أعضائه من المثقفين، من خريجي مختلف الجامعات العراقية في بغداد، معظمهم من النساء، يتزعمهم المهندس الكهربائي، علي حمودي أما نائبه فهي امرأة تُدعى رجاء زنكنة، والتي تشغل إحدى الوظائف الهامة في الخدمات المدنية.

«دأبنا على دراسة الكيفية التي تمكنت فيها مجموعات الجناح اليساري الأميركية اللاتينية تحت رداء الاضطهاد من قبل الدكتاتوريات العسكرية المتعاقبة» كما يشرح عثمان. لذلك عمد الحزب بالشروع بإنشاء خلايا محكمة الكتمان لغرض تفادي أية اعتقالات محتملة ـ والتعرض للتعذيب المحتوم ـ في صفوف أعضائه، لذلك دُعيت «بالخلايا الميتة»، والتي كانت غير فعالة أول الأمر حتى جُددت دمائها عن طريق استبدال أولئك الذين لا يزالون منه، فقد حدد حزب النهضة اتصالاته باحتراس شديد بالعالم الخارجي، فلأجهزة المخابرات العراقية سجلاً حافلاً بالنجاحات في اعتراض الاتصالات بين أعضاء فصائل المعارضة في بغداد ومراكز قياداتها في منطقة كردستان أو عمان، لذلك عمد علي حمودي، الأمين العام للحزب، على إنشاء سياسة تتضمن عزل أي عضو منتمي للحزب يغادر العراق بصورة ذاتية عن بقية التنظيم، وفي إحدى المرات، توارد إلى أسماع المخابرات الأردنية إشاعات مفادها وجود هكذا حزب سري في العراق، لكنها فشلت في النفاذ إليه أو حتى إيجاده، «كانت تدابيره الأمنية جيدة جداً»، يُفيد أحد الغرباء القلائل الذين تمكنوا من الوصول إلى معرفته.

منذ بواكير إنشاءه، أخذ مؤسسو الحزب وأعضاءه مضاهاة الأميركيين اللاتينيين في تبني مسألة الكفاح المسلح ضد النظام، لكن وبحلول العام ١٩٩٤، وطبقاً لأقوال عثمان، قررت المجموعة شن حملة اغتيالات ضد الأشخاص الذين هم بمثابة أعمدة النظام وركائزه التي يرتكز عليها طالما أنهم غير أقوياء بما فيه الكفاية لشن حرب عصابات منظمة، نعتقد أن النظام

قائم على أربع ركائز» كما يقول عثمان، مضيفاً، «صدام نفسه، عُدي، شقيق عُدي الصغير، قُصي، وعمهم علي حسن المجيد».

فقد أخذوا بنظر الاعتبار محاولة اغتيال صدام حسين، لكنهم استنتجوا وبسرعة بأن هذا الاختيار مستحيل نسبةً إلى الحيطة والاحتراس الشديدين اللتين يحيط بهما الرئيس تحركاته وسكناته ومسألة السرية التي يعمد إلى اتخاذها لإخفاء نفسه، فقد كانوا محاطين علماً بأنه حتى وزراءه الكبار يجهلوا أماكن تواجده وأوقاتها، أما عُدي، من ناحية أخرى، فيعتبر هدفاً قابلاً للتحقيق بسبب حياته الاجتماعية الصاخبة والمحمومة ولقاءات العمل على الدوام، واعتقد حزب النهضة أيضاً بأنه، وبمنأى عن صدام نفسه، ستنتج عملية التخلص من القائد فقدان النظام لاستقراره، «فبعد صدام، يتمتع عُدي بسلطةٍ ونفوذ يرشحانه لخلافة والده» يستطرد عثمان، «فقد كان غالباً ما يتخذ القرارات دون استشارة والده، لذلك قررنا أن نقتل عُدي»، عندها شرع حزب النهضة بتقصي حركات عُدي في بغداد.

رأت محاولتهم الأولى النور في نيسان من العام ١٩٩٦، حيث وردت لحزب النهضة معلوماتٍ حسنة الاطلاع تفيد بقيام عُدي بزيارة إلى مزرعةٍ يملكها في منطقة سلمان باك، على بعد ساعة قيادةً بالسيارة جنوب شرق بغداد، لذلك عمدوا إلى تجهيز خلية عسكرية، وكمنت بانتظار مقدمه، لكنه أخفق بالحضور، واجه الحزب نفس المشكلة التي عانى منها العراقيون الآخرون الذين أخذوا على عاتقهم مسألة اغتيال رؤوس النظام الكبار في غضون الثلاثين سنة الماضية، «فقد كان هناك الشيعة الذين يفضلوا التضحية بأرواحهم في سبيل اغتيال رموز النظام القياديين»، كما يُفيد أحد المفكرين العراقيين، «لكنهم لم يتسنَ لهم وسيلة للوصول إلى جهاز المخابرات الضروري لنجاح تلك المحاولات».

عقب شهر من إجهاض محاولة اغتيال سلمان باك، عانى حزب النهضة

من ارتداده الجسيم الأول، والذي كان سيقضي عليه لولا نظامه القائم على التنظيم الخيطي، فقد أُلقي القبض على الأمين العام للحزب علي حمودي في منزلٍ كان مختبئاً فيه في مدينة صدام «الثورة»، والتي تعتبر أحد الأحياء الفقيرة الكبيرة التي يقطنها الشيعة والتي تصل نسبتهم إلى نصف سكان بغداد، وعند قدوم رجاء زنكنة، نائبه، لغرض زيارته، أُلقي القبض عليها أيضاً، يقول عثمان: «لم يفلحوا في استخلاص أية معلوماتٍ منه؛ وتُوفي تحت التعذيب، وأُعدمت رجاء زنكنة نهاية شهر أيلول وسُلِّمَ جثمانها إلى شقيقها أوائل شهر تشرين الأول»، فقد منع التركيب الخلوي لحزب النهضة أجهزة الأمن العراقية من كشف خيوط تنظيمه، حيث أُرسِل عضواً إلى خارج القطر خشية كشف هويته بواسطة قادتهم القابعين في غياهب السجون.

يمكن الحصول على معلومات استخبارية دقيقة ومحددة فيما يخص حلقة صدام الداخلية من قبل الأعضاء الصفوة في النظام أنفسهم، أوضح هروب حسين وصدام كامل إلى عمان صعوبة تعاون أفراد عائلته المنشقين عن النظام مع أعضاء من فصائل المعارضة من الذين نذروا أنفسهم لإزالة نظام الحكم، خدمت ظروف العراق وما مر به من نزاعات عائلية شديدة، مكنت حزب النهضة من اختراق تلك الحلقة بسبب العداء الدموي داخل أسرة صدام، والذي تسبب بأن يقسم أحد أفرادها بالانتقام لعشيرته.

في غضون الأشهر الأخيرة من العام ١٩٩٦، أقام النهضة اتصالاته مع رعد الهزاع، تكريتي وقريب لصدام، حتى العام ١٩٩٠، كان الهزاع شخصاً موثوق الجانب من قبل حراس القصر الرئاسي، فقد أُفسدت مهنته، في تلك المرحلة، من قبل أحد أفراد عائلته ـ قدرٌ يعاني منه العديد في عراق صدام حسين، فقد كان عمه، عمر الهزاع قائد فرقة سابق في الجيش العراقي لكنه تقاعد حالاً بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وبعد ذلك، أمضى اللواء معظم وقته في أحد النوادي الترفيهية قرب منزله في حي اليرموك في بغداد.

وطبقاً لآراء ضابط عراقي آخر، يعيش الآن في المنفى، كان اللواء معروفاً بكثرة احتسائه للخمر في ذلك النادي، وعندما يصل حد الثمالة، يعمد إلى انتقاد صدام لتصرفاته خلال الحرب، كانت النتائج لا يمكن تفاديها. «ففي العام ١٩٩٠، أُعتقل اللواء» كما يروي الضابط المنفي، «ونُقِلَ إلى مدينة العوجة وقُطِعَ لسانه. أُعدِمَ بعدها، وأقدموا على قتل نجله فاروق في ذات الوقت، وسُوِّيَ منزل اللواء الكائن في بغداد بالأرض».

أبدى صدام امتعاضه، مؤخراً لما تعرضت إليه أسرة الهزاع من عقوبات دموية وحشية، ففي اجتماع عائلي عُقِدَ حول سرير عُدي بعد إطلاق النار عليه، أسخى الرئيس العراقي بنفسه لائمة ما جرى عام ١٩٩٠، حيث أسخى بلائحة الإعدامات على علي حسن المجيد وحسين كامل، والآن، قُتِلَ حسين كامل قبيل سنة، لكن علي حسن كان موجوداً والذي تلقى بدوره انتقادات قاسية من صدام عما قام به من أعمال، «إنه أنت وحسين كامل»[١٠]، قال الدكتاتور وقد استشاط غضباً. «اللذين دعوني لإعدام عمر الهزاع وابنه، ولولا إلحاحك وإثارتك لي، لما كنت لاقترف ذلك العمل، ولاحق كلاكما أفراد عائلته، ودُمِّرت منازلهم طبقاً لأوامركم، وسيُقال على الدوام بأن صدام هو الذي أقدم على عمل ذلك، سوف لا يقول الناس بأن علي حسن أو حسين كامل هما اللذان اقترفا ذلك العمل».

بالرغم من فقدانه منصبه في الحرس الرئاسي الخاص، فقد نجا رعد الهزاع من موتٍ محقق ونفذ من العار الذي حلق به بسبب عمه، حتى أنه بقي يتردد على الدوام على حلقة متعلقي صدام المقربين وأسرته، والشيء الأكثر أهميةً، هو أنه لا يزال صديقاً مقرباً لابن خال وصديق عُدي المرح، لؤي خير الله، وبحلول نهاية عام ١٩٩٦، بصورة مجهولة لباقي أفراد العائلة، كان على اتصال مع أحد أعضاء حزب النهضة، الذي أدرك بكونه قادراً على تزويدهم بالمعلومات الاستخبارية اللازمة.

في التاسع من كانون الأول عام ١٩٩٦، حل رعد ضيفاً في منزل لؤي، وعند احتسائهم الخمر زَلَّ لسان مضيفه بمعلومة هامة وحاسمة، انطوى عليها الكثير من الانعطافات التي عصفت بمستقبل العراق السياسي ونظامه، «نخطط للقيام بحفلة في منطقة المنصور يوم الخميس»، قال لؤي، وقد أصدرت دعوات للحضور بذلك، بينما شرع بشرح العنوان، نوّه لؤي إلى أن عُدي سيكون على رأس الحضور، وفي الحال عمد رعد إلى تمرير هذه المعلومات لأداة الاتصال المباشر من حزب النهضة.

«عمدنا بدورنا إلى تزويد مجموعتنا بالمعلومات الآنفة الذكر كي يكونوا على أهبة الاستعداد في غضون ثلاثة أيام»، كما يُفيد عثمان، «كنا على علم بالطريق الذي يُحتمل أن يرتاده عُدي في ذهابه إلى موقع الحفلة»، لذلكَ عمدت مجموعتنا إلى اختيار تقاطع المنصور والطريق الدولي لتنفيذ العملية كونه يمثل المكان المثالي لنصب الكمين والانتظار، لأنه على عُدي اجتياز ذلك الطريق قائداً عربته في ذهابه إلى الحفلة بصرف النظر عن الوجهة التي قَدِمَ منها، وذلك يفي بأنه بإمكانهم مشاهدة العربة قادمةً على طول ذلك الطريق الطويل والمستقيم بطريقةٍ أو بأخرى، حينها يثب المنفذون من كمينهم.

لم يمت عُدي، وعلى الرغم من ذلك فقد اعتبر حزب النهضة هجومهم الجريء نجاحاً منقطع النظير، «لقد أثبتنا للعالم بأن الشعب العراقي سيبقى متحفزاً وناشطاً بعد سحق انتفاضة العام ١٩٩١»، يفيد عثمان، «أردنا إنهاء حالة الشعور بالإحباط واليأس المستشرية، فقد رحلت جميع فصائل المعارضة العراقية خارج القطر، ولم يتبق أحد للعمل في الداخل»، وكانت المجموعة على علم أيضاً بأن الضرر السياسي المتسبب من جراء هذه العملية سيكون أعظم في حالة لوذ المقاتلين بالفرار دون أن تتمكن أجهزة الدولة الأمنية والاستخباراتية من كشفهم أو إلحاق الأذى بهم.

عمّت الفوضى والصخب المنطقة في اللحظات التي أعقبت حادث الهجوم مباشرةً حينما استجابت أجهزة الأمن باهتياج شديد لما حدث، حيث عمدت إلى إغلاق الطرق الرئيسية المؤدية إلى مكان الحادث، لكن سبق السيف العذل ولاذ منفذو العملية بالفرار قُبيل إجراءات أجهزة الأمن الاحترازية، فتُفيد رواية عثمان بأنهم قادوا عرباتهم تجاه الغرب ملتجئين عند أحد القبائل البدوية لمدة أربعة أيام، والتحق بهم، رعد الهزاع، بعدها شقت المجموعة طريقها صوب الأردن. ويُضيف بأنهم انتقوا هذا الطريق لتيقنهم بأن أجهزة الأمن العراقية ستتوقع منهم الفرار إلى منطقة كردستان العراق أو إيران، حيث يستغرق كلا الطريقين فترة أقل من ثلاث ساعات قيادةً بالعربة من بغداد.

لم تكن تلك روايةً قابلةً للتصديق، حيث تُعتبر منطقة العراق الغربية صحراءاً شاسعة المساحة وغير مأهولة بالسكان، ومن غير المحتمل أن تمنح قبائلها ملاذاً لرجالٍ مجهولين وممّن تطاردهم أجهزة الأمن العراقية جائبةً طول العراق وعرضه بحثاً عن منفذي عملية اغتيال عُدي، وكذلك لا يمكن للأردن أن تكون ملاذاً آمناً، بعد اختراق أجهزته الأمنية تماماً من قبل العراق، لذلك أخذ حزب النهضة بنظر الاعتبار إرسال مجموعته المنفذة للهجوم إلى منطقة كردستان، لكننا «نُصحنا بعدم الذهاب هناك، وذلك لكون المنطقة غاصةً بعملاء صدام النشطين جداً خصوصاً بعد غزو أربيل»، وبدلاً من ذلك، وطبقاً لمصادرٍ موثوقة، سلك الهزاع والرجال الآخرون طريقاً سالكةً مكنتهم من الهروب من على الحدود الإيرانية.

وحالما حلّوا في إيران، لم تُشرف مشكلتهم على الانتهاء، فقد طالبت الحكومة العراقية رسمياً بإعادتهم إلى العراق، وخشوا من قيام أجهزة الأمن الإيرانية، في اتفاقية سرية مع بغداد، بتسليمهم، لذلك عمدوا إلى الاتصال بالسيد مجيد الخوئي، أحد رجال الدين الشيعة القياديين في مدينة النجف الأشرف، مقر إقامته في منفاه في مدينة لندن، شارحي له ما قدموا على عمله

من عملية جريئة استهدفت عُدي، طالبين منه التدخل لدى السلطات الإيرانية للحؤول دون تسليمهم إلى العراق، وأرادوا في نفس الوقت، التأكد من السماح لهم بمغادرة إيران، في حالة عدم الإذن لهم بالبقاء، إلى بلدٍ ثالثٍ حيث يكونوا بمأمنٍ فيه، حيث تمكن رجل الدين من إقناع الحكومة الإيرانية بإبداء التعاون، على الرغم من إصرار السلطات في طهران على أن أعضاء حزب النهضة تجنبوا أي ذكرٍ لإيران عند وفودهم لها (فمنذ ورود المعلومات المضللة بشأن هربهم إلى الأردن)، أخيراً توجهت المجموعة إلى أفغانستان، متظاهرين بكونهم إيرانيين، على الرغم من إصابة جيرانهم في كابول بالحيرة والإرباك فيما يتعلق بأصل «مجموعة الشباب الذين وفدوا بلدهم متحدثين لغةً فارسيةً هزيلةً».

بقي الجزء المركزي من الحزب في بغداد، يُفيد أحد القادة البعثيين السابقين، يعيش الآن في المنفى، بأن صدام عمد إلى تعيين ثلاثة محققين كبار للقيام بعملية تقصي آثار الذين كانوا وراء عملية هجوم يوم الثامن عشر من كانون الأول، لكنهم لم يدركوا النجاح المطلوب، فمن قرائن فشلهم إعلان أجهزة الأمن العراقية، بعد مضي سنتين، أي في آب من عام ١٩٩٨، بأنها ألقت القبض على دزينة أشخاص متورطين في عملية الاغتيال، علماً أن كل الدلائل تشير إلى أن هؤلاء المعتقلين ليس لديهم أي يد في محاولة اغتيال عُدي.

المّت بحزب النهضة ضربةً قاصمةً حدثت عن طريق المصادفة أودت بالحزب كلياً، ففي الثامن من شهر شباط، بعد عشرة أسابيع من الهجوم على عُدي، تجمع بعضاً من أعضائه لعقد اجتماع في أحد المنازل الكائنة في منطقة الكريعات، أحد ضواحي بغداد الشمالية(١١)، منطقة تملؤها الأشجار ومشهورةً بالأراضي الزراعية التي تزرع فيها الخضراوات لغرض بيعها في الأسواق وكذلك تحفل بالمطاعم المزدحمة والممتدة على طول ضفة نهر دجلة. وفجأةً، شاهد أحد الرجال المكلفين بحماية المنزل أحد الجنود متسلقاً الجدار المحيط بالمنزل، في الحال فتح عليه النار. ونشبت معركةً حامية الوطيس، واستمرت لمدة أربع ساعات: «استخدمت أجهزة الأمن

العراقية فيها قاذفات الصواريخ عامدين إلى هدّ المنزل على رؤوس منتسبي الحزب»، كما يفيد عثمان، مضيفاً «وقد قتل في عملية الهجوم هذه أحد عشر شخصاً من الذين كانوا في المنزل بالإضافة إلى مقتل ضابط وجنديين من صفوف قوات الأمن المهاجمة».

لم يكن قدوم قوات أجهزة الأمن إلى المكان بقصد تعقب أعضاء حزب النهضة، بل كان محض صدفة، فقد صادق أن أتباع أحد أعضاء حزب النهضة عربةً، تبين فيما بعد أنها مسروقة وأن بياناتها مزورة، وعن طريق قيام أجهزة الأمن بعملية تفتيش روتينية، اكتشفوا العربة المسروقة متوقفة أمام أحد المنازل في منطقة الكريعات وأدركوا حينها بوجود نوعاً من الاجتماعات السرية معقوداً في ذلك المنزل، (أسس شك وريبة على الصعيد الرسمي دائمتين في العراق)، تؤكد قائمة أسماء عثمان بأولئك الذين لقوا حتفهم في منطقة الكريعات الانطباع السائد كون معظم أعضاء حزب النهضة هم من المهنيين المثقفين؛ رعد كامل، صيدلي؛ سيف نوري محمد، صائغ؛ وبضعةٌ آخرين يشغلوا مناصباً في وزارتي التخطيط والتربية.

ففي غضون أكثر من سنة، شهد صدام مقتل أزواج كريماته، وإطلاق النار على أخيه غير الشقيق مصاباً إصابةً بليغةً في ساقه، واختراق جسد نجله بوابلٍ من الإطلاقات، فحتى وإن كان محققاً لبعض النجاحات المميزة ضد الأميركيين في أربيل وفي أمكنةٍ أخرى، فبصورةٍ جليّةٍ لم تكن عائلته ترفل بالسعادة، ففي أوائل العام ١٩٩٧، دعا أفراد عائلته لعقد اجتماع استثنائي في الغرفة التي يرقد بها عُدي في مستشفى ابن سينا، ملتفين حول سريره[١٢]، فقد حضر جميع ركائز العائلة التي يريد حزب النهضة التخلص منها، ـ قُصي، علي حسن المجيد، وأخوي صدام غير الشقيقين وطبان وسبعاوي وعُدي المستلقي على فراش المرض، عمد صدام إلى تسجيل وقائع الاجتماع على شريط تسجيل في حركةٍ منه تقود إلى احتمال قصده نشر الشريط وما يحتويه على الملأ (وقد وجد الشريط طريقه إلى لندن) طالما أنه يحوي في

ثناياها إلقائه اللائمة على متعلقيه الأقربون لاقترافهم فيما مضى عدة أعمال تتسم بالعنف والفساد في العراق وقد عُزيت إليه، استهل صدام اجتماعه بإخبارهم أنهم يدينوا بكل ما هم فيه إليه، حيث تقلدوا «السلطة، النفوذ، المكانة المرموقة مستخدميها بأبشع وأقبح طريقة للوصول إلى مآربكم الدنيئة. . . نحن لسنا في ملكية، على الأقل حتى الوقت الحاضر».

شرع صدام بادىء ذي بدء بتذكير علي حسن المجيد بكونه قبيل ثورة عام ١٩٦٨ «كنت مجرد نائب عريف في الجيش العراقي وسائقاً في مدينة كركوك»، مضيفاً بأن أحد الأسباب التي دعت إلى إقصائه من منصب وزير الدفاع في العام ١٩٩٥ هو تهريبه الحنطة إلى إيران، وبُعيد اتهامه بالتحريض على قتل اللواء الهزاع، انتقل صدام إلى موضوع آخر، فقد عالج عدم الكفاءة التي ميزت منصب أخيه غير الشقيق وطبّان بقلة احترام وازدراء جليين، «وأنت، وطبان، يجب أن تعرف بأن وزارة الداخلية قد عاث بها الخراب والفساد أثناء فترة إشغالك منصبها»، صدام قائلاً، «أما بالنسبة لسبعاوي، فأي نوع من مدراء الأمن هو، في بلدٍ يعج بهكذا ظروفٍ عصيبة؟ يذهب إلى مكتبه في حدود الساعة التاسعة صباحاً، وآثار النعاس باديةً على محياه، تاركاً أمور الأمن العامة بأيدي عناصر غير أمينة من الذين عمدوا إلى سرقة أموال الشعب، لذلك عليّ إعدام بعضاً منهم».

استمرت الخطبة اللاذعة مروراً بالإشارة إلى لؤي خير الله، والذي (بصورة مجهولة لصدام) منح عن طريق المصادفة منفذوا عملية الاغتيال من حزب النهضة الفرصة المؤاتية لمهاجمة عُدي، فقد توصل لؤي إلى عقد اتفاقات «مع المافيا والمتاجرين بالمخدرات لتهريب كميات طائلة من الأموال إلى العراق لغرض القيام بعملية غسيلها»، بعدها وجه أصابع اتهامه إلى عُدي ناعتاً إياه بذي الوجهين، لكنه احتفظ بأغلب سوء طبعه وفظاظته لصبها على عُدي: «أما سلوك، عُدي، فلا يمكن أن يوصف إلاّ بالسيء، ولا يمكن أن يكون هنالك تصرفاً أسوأ ممّا أنت عليه. . . نودّ أن نعرف أي نوع من

الأشخاص أنت»، قال الأب بلهجةٍ حادة، «هل أنت سياسي، تاجر، قائد شعب، أو ولدٍ لعوب؟ يجب أن تعلم بأنك لم تعمل أي شيء يُذكر لخدمة هذا البلد أو هذا الشعب، بل العكس هو الصحيح».

في الوقت الذي عقد فيه صدام اجتماعه متحدثاً، كان من الواضح بأن عُدي كانت إصابته من البلاغة كي يعود إلى سابق عهده بوصفه نائباً لأبيه، فقد حرصت وزارة الإعلام من جانبها على التصريح بأنه قد أُصيب بثمانِ طلقات، حيث بذلت الحكومة ما في وسعها فاشلةً في إرساله إلى فرنسا كي يتلقى علاجه فيها، وعلى الرغم من عودته لممارسة أنشطته في العام ١٩٩٨ مجدداً، فقد بدا تقريباً عجزه التام في استخدام أحد من ساقيه، عندها تداول العراقيون يراودهم أملٍ كبير بإصابته بالعنن، وطبقاً لما أفاد به صديقه القديم ورئيس التحرير السابق عباس الجنابي، الذي ولى هارباً من العراق في شهر أيلول من العام ١٩٩٨، بأن ذلك بعيداً عن الحقيقة، فقد استمر عُدي بممارسة الجنس مع ما يزيد على أربع نساء مختلفاتٍ يومياً، بعضاً منهن صبايا بعمر الحادية عشرة، وبصورة أكيدة، لم يفقد عُدي حيويته بممارسة الأعمال التجارية ولا يزال مقترفاً عدداً من عمليات التهريب ذات الفائدة المخالفة لبنود العقوبات الاقتصادية المفروضة، وعلى وجه الخصوص عن طريق شركتيه، آسيا وكاني.

والأمر الأكثر أهمية، هو شروع عُدي وبالتدريج بالتعاطي في الأمور السياسية مجدداً، على الرغم من انتقادات صدام عند سريره، قائماً بدوره الطبيعي في تفكيك أواصر الروابط في دواخل الأسرة الحاكمة، وبحلول العام ١٩٩٨، اتخذ عُدي موضع المهاجم، متخذاً من عمه برزان، الذي لا يزال يشغل منصب السفير العراقي للأمم المتحدة في جنيف، في هذا الوقت بالذات، هدفاً، وحتى المسؤولون المرتبطون ببرزان أصبحوا تحت مطرقة هجمات صحيفة عُدي، والتي رسمت تأكيداً مجدداً وقوياً على العلاقات الحميمة بين مالكها وصدام ـ «التفاحة المحببة في عين والده... وشبل

الأسد البكر». ففي الثلاثين من آب عام ١٩٩٨، استدعي رفض برزان في أول ردّ فعلٍ له على تلك الدعوة مغادرة سويسرا، حيث وصل السفير البديل، خالد حسين، مدير مكتب عُدي السابق في اللجنة الأولمبية، وبعد تلميحه بصورةٍ أولية على استقالته من إدارة شؤون العراق والخارجية مفضلاً البقاء في سويسرا بصفته مواطناً عادياً، ثم ما لبث أن عاد برزان إلى بغداد[١٣].

على الرغم من بقاء عُدي على قيد الحياة وولادته الجديدة، فقد نجح حزب النهضة، بدون دعم مالي كافي أو مواردٍ أخرى، في إلحاق ضررٍ فادحٍ بالنظام العراقي وهو ما عجز عن تحقيقه حزب المؤتمر الوطني العراقي وحزب الوفاق الوطني العراقي مجتمعين، حيث أبرز موضوع كون الأسرة الحاكمة غير معنية وأنها عرضةً للهجوم بسهولة، وبذلك فقد ألحق الضرر، إذا لم تُدمر، هالة الشخص الذي لا يُقهر والتي أحاطت بصدام ومتعلقيه طوال السنوات الماضية، لكن من ناحيةٍ أخرى، فقد أتت محاولة اغتيال عُدي متأخرةً بعض الشيء. حيث دعمت عمليات قتل حسين كامل، سحق مؤامرة وكالة الاستخبارات المركزية الانقلابية، ودخول الدبابات العراقية أربيل موقف صدام وعززت كونه أقوى من أي وقتٍ آخر منذ العام ١٩٩١، لذلك كان القائد العراقي مستعداً للاستمرار بالهجوم.

الهوامش

(١) رواية عن الكمين: اعتمدت هذه الرواية على لقاء صحفي مفصل أجري بواسطة باتريك كوكبيرن مع اسماعيل عثمان، عضو تلك المجموعة التي أقامت الكمين، في لندن في صيف عام ٩٧.

(٢) دبلوماسي أردني: راديو مونتي كارلو، رندة حبيب في عمان، ١٣/ ٢/ ٩٦.

(٣) «جروح طفيفة» وكالة الصحافة الفرنسية، ١٦/ ١٢/ ٩٦، مقتبسة من وكالة الأنباء العراقية.

(٤) انخفاض في سوق الأوراق المالية: ١٥/ ١٢/ ٩٦.

(٥) الصحافيون نحرو خرافاً: راديو بغداد، ١٥/ ١٢/ ٩٦.

(٦) صدام يوعز بالاعتناء بالآخرين، ١٦/ ١٢/ ٩٦.

(٧) اعتقال ألفي شخص: صوت المعارضة العراقية؛ (المعارضة الشيعية)، ١٥/ ١٢/ ٩٦.

(٨) سبعاوي ووطبان: الشرق الأوسط، ١٤/ ١٢/ ٩٦.

(٩) عدي يتهم والده: لقاء صحفي مع مصدر عراقي حسن الاطلاع؛ واشنطن، ٢٠/ ١١/ ٩٨.

(١٠) «أنه إنشاء حسين كامل»: الوسط، لندن، ١٢/ ٣/ ٩٧.

(١١) معركة في منطقة الكريعات: هنالك قصة مأساوية وعجيبة حول المعركة الناشبة في منطقة الكريعات نشرتها مجلة صوت المرأة الأردنية في ١٩/ ٢/ ٩٧. تفيد بأنها اندلعت بعد قيام خمسة مسلمين بمحاولة جديدة لقتل عُدي في مستشفى ابن سينا. وتفيد بأنها فشلت، وقتل أربعة منهم. أما الخامس فقد تعقبوه إلى منطقة الكريعات، والذي هوجم بواسطة قوة خاصة بقيادة عدي! وتضيف بأن سبعين مقاتلاً قد لقوا حتفهم أو اعتقلوا بالإضافة إلى مقتل أربعة جنود.

(١٢) حديث صدام عند سرير عُدي: الوسط، لندن، ١٢/ ٣/ ٩٧.

(١٣) برزان يستقيل: القدس العربي، لندن، ٢٣/ ٩/ ٩٨.

الفصل الثاني عشر

نهاية اللعبة

راهنت مادلين أولبرايت في غضون سنواتها الأربع بوصفها سفيرة الولايات المتحدة الدائمة في الأمم المتحدة على مسألة اعتبارها عدوة صدام حسين الدائمية، وفي ردّها على سؤالٍ طرحه أحد مقدمي البرامج التلفازية في لقاءٍ تلفازي عُقد عند العام ١٩٩٦، والمتضمن اعتبار إزهاق أرواح أطفال العراق الأبرياء كثمن للعقوبات الاقتصادية. ـ «نعتقد بأنها تستحق الثمن المدفوع»[١] ـ ردّاً أصبح كنارٍ على علم في كافة أرجاء العالم العربي، وليؤكد فقط على كشف أوراق اعتمادها كونّها مطلعة أتم الاطلاع على عواقب العقوبات الوخيمة ولم تبدِ شيئاً لاعتراض سبيلها والعمل على رفعها النهائي بوصفها سكرتيرة شؤون الدولة.

وحال عودتها إلى واشنطن، تداولت الأوساط السياسية إشاعةً تُفيد بأنها ستلقي خطاباً سياسياً هاماً يتعلق بموضوع العراق في جامعة جورج تاون، سكلت التوقعات منحاً إيجابياً من جميع الجوانب، وقُبيل الخطاب، تداول أحد رجال الأعمال البارزين ذو أصول عراقية، ومعروف كونه على علاقة حميمة بنزار حمدون، ممّثل صدام في الأمم المتحدة، إشاعةً في

أوساط المجتمع العراقي المغترب في واشنطن مفادها بأن الخطاب سيحوي استهلالات إخبارية ذات صفة درامية.

وفي اليوم المحدّد لإلقاء الخطاب، أي في السادس والعشرين من شهر آذار للعام ١٩٩٧، وقفت السيدة أولبرايت على المنصّة المخصصة خارجةً ساقيها مصرحةً بأنه «نحن لا نوافق الدول التي تتناول مسألة إيفاء العراق بالتزاماته المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الرأي، بضرورة رفع العقوبات الاقتصادية حينها»، موضحةً بصورةٍ جليّة بأن العقوبات ستبقى مفروضة، وقد مضى ما يناهز الست سنوات على تصريح روبرت م. غيتس، مستشار نائب سكرتير الأمن القومي للرئيس بوش، بأن العقوبات ستبقى طالما صدام حسين يحكم العراق، وفي نفس الوقت «سيدفع الشعب العراقي الثمن»، كما يبدو لا شيء قد تغير.

لم تكن هنالك رسالة أوضح إلى صدام من هذه، كونه سيجني القليل من تعاونه على المدى البعيد مع مفتشي الأمم المتحدة، وحتى في حالة اتفاقه الرأي معهم يكشف أسرار الأسلحة التي دأب على إخفاءها بصورة تنم عن عناد وتصلب في الموقف منذ العام ١٩٩١، حيث أوضحت أولبرايت للعالم بأنه سوف لا يجني شيئاً من عمله هذا.

والآن وبعد تصريحها بعدم علاقة محلية الإبقاء على العقوبات الاقتصادية المفروضة بترسانة أسلحة الدمار الشامل المزعومة لصدام، ومن ناحيتها لا تزال الولايات المتحدة تؤكد على أهمية مهمة مفتشي الأسلحة، العذر الذي تُمسك به وتصر عليه، بصورة متناقضة، وضرورة تعاون العراق وإبداء يد العون للمفتشين، فمن حيث المبدأ يعتبر من واجب العراقيين مواكبة المفتشين إلى المواقع المحتملة لإخفاء الأسلحة والوثائق المتعلقة بها، وقد أثبت العراقيون قدرتهم على منع المفتشين من دخول أي موقع إذا شاؤوا، وكذلك يمكن إزالة برنامج الكاميرات البعيدة والأجهزة الحسيّة الأخرى المراقبة للمصانع

والمختبرات السابقة ذات العلاقة بالأسلحة، باتصال هاتفي بسيط من بغداد، وفي هذه الحالة، سيكون الاختيار المتبقي للولايات المتحدة وحلفاءها على شكل عمل عسكري ـ تجديد عمليات القصف الجوي ـ لكن التهديد باستخدام القوة العسكرية إنه ضعيف الحيلة لأنه، منذ الفشل في الحصول على الدعم اللازم لقصف صدام كردّ فعل انتقامي لعملية دخوله مدينة أربيل قد أظهرت بجلاء انخفاض حالة الدعم للولايات المتحدة في حالة حصول مواجهة عسكرية محتملة، في منطقة الشرق الأوسط وجميع أرجاء العالم، وبحلول عام ١٩٩٧، وكما يروي أحد المسؤولين الكبار في اليونسكوم، قرارات مجلس الأمن الدولي التي دأب العراق على تحديها بأنها «فقدت كل تأثير صفة المقايضة»، وهكذا حملت الأزمة الناشبة الناشئة عن مسألة تعاون العراق مع اليونسكوم مخاطر جمّة وهامة للولايات المتحدة، حيث بإمكان صدام، كونه قد أدرك بصورة جيدة، اختيار مسألة توقيت حدوث هذه الأزمات، وبمرور عام ١٩٩٧، أُتيحت له العديد من الفرص لإثبات هذا الشيء وعمله، وكما يبدو عمد المفتشون إلى اختبار حدود صبر الرئيس العراقي.

ومنذ أن وطأت أقدام مفتشي الأمم المتحدة أرض العراق لأوّل مرة، أُجبر صدام على تقديم العديد من التنازلات، فقد أثبت توقعه أوّل الأمر، بأن مشكلة اليونسكوم سوف تدوم لأشهرٍ قليلةٍ فقط وأن بإمكانه خداع أو رشوة المفتشين بسهولة عدم جدواه، كما لاحظنا آنفاً، ومنذ ذلك الحين فصاعداً، شن العراقيون حرب تقهقر، حيث عمدوا، حتى صيف عام ١٩٩٥، وبنجاح منقطع النظير على إخفاء قدراتهم الكيمياوية الأكثر تطوراً ـ عنصر الأعصاب، V X ـ بالإضافةِ إلى برنامج تطوير صواريخهم ومحلياً وتقريباً جميع الجهد البيولوجي، وبعدها، أي في آب من العام ١٩٩٥، أحدث ارتداد حسين كامل وهروبه كارثةً بجهود الإخفاء العراقية، حيث عَلِمَ المسؤولون حينها بأنهم قد خدعوا وبنجاح من قِبَل غرمائهم العراقيين، عندها شرع المفتشون بالعمل الجاد على كشف الحقيقة التامة.

ففي نيسان من العام ١٩٩٧، قدم رولف ايكيوس تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي حاملاً في ثناياه أنه وبعد مضي ست سنوات من العمل الدؤوب بأنه «لم يبق الكثير من القابليات التسليحية المحظورةِ المتبقية مجهولة، ومع ذلك، فلم يُقدم بياناً يوضح ذلك الأمر الذي لا يمكن نكرانه»[٢]، فحتى الصواريخ طويلة المدى، كما كتب، ستكون مصدر اهتمام متزايد في حالة كون تلك الصواريخ مزودةً بعناصر الأعصاب الكيمياوية المميتة، V X. «فصاروخ ذات رأس حربي مزود بعنصر «الجمرة الخبيثة» ذو الاستخدامات الحربية البيولوجية، يمكن أن ينشر عدّة ملايين من الجرعات المميتة في حالة إطلاقه على أي مدينة» في الشرق الأوسط.

والشيء المثير للسخرية، فقد ساعد الإعلان فيما يتعلق بترسانة أسلحة صدام السرية، كما يدلي الحاضرون لتحقيقات ايكيوس، على إبراز نوعاً من الخوف والرعب في صفوف جيرانه، كان تأثير هذه الأسلحة بصورة أوليّة نفسياً، ففي العام ١٩٩١، اعتقد الأكراد بأنّهم قد تعرضوا لهجوم كيمياوي عراقي ولاذوا بالفرار مرعوبين بعد إسقاط طائرات صدام المروحيّة العسكرية دقيقاً، «ظلّلت طوال الليل مستيقظاً ومضطرباً متفكراً في تلك الأسلحة البيولوجيّة المرعبة»، الملك فهد ملك السعودية مرتعشاً إحدى المرات مخاطباً أحد الديبلوماسيين الكويتيين الذين كانوا في زيارة للعربية السعودية[٣]، ولكي يتجرد صدام من منفعته النفسيّة التي اكتسبها من ترسانته الضئيلة والمشهورة في نفس الوقت، فعلى اليونسكوم أن تجد أو تقدم بياناً حول كل صاروخ، كل ما يتعلق بعنصر (V X)، وكل رطل من مادة الجمرة الخبيثة، بالإضافة إلى المكائن والمواد الداخلة في تصنيعها، حيث يبدو ذلك بصورة مؤكدة تعهداً مستحيلاً، لكن حتى في حالة تبني هكذا محاولة فيجب على المفتشين اختراق ودحر نظام الإخفاء المنشأ طبقاً لأوامر صدام أوائل صيف عام ١٩٩١.

وكما مرّ آنفاً، يُعزى نشوء هذا النظام إلى حسين كامل. فالظهور

المفاجىء للمخبأ السري الهائل للوثائق في «حقل الدواجن» جنباً إلى جنب مع الحقيقة الساطعة، فقد كانت تلك الأصناف المعينة من الأضابير والتي تخص هكذا بيانات مفقودة حيث قادتهم إلى استنتاج لا مفر منه من أن تلك الوثائق المفقودة يجب أن تكون محفوظة تحت حراسة وقائية مشدّدة من قبل جهاز الإخفاء المكرس لإصابة اليونسكوم بالإحباط[٤]، فقد زوّد ابن عم ورفيق حسين كامل في هروبه، العقيد عز الدين المجيد من جهاز الحرس الجمهوري الخاص، والذي سبق وأن دُفِنَ في حديقة منزله الكائن في بغداد أجزاء صاروخية، بتأكيدات على تلك المعلومات وكماً ثرياً من التفصيلات في اللقاءات التي أجراها معه مسؤولو اليونسكوم.

وكما لاحظنا، كانت عملية الإخفاء تتم بأيدي أفراد موثوقي الجانب خاصون من صفوة الأجهزة الأمنية: جهاز المخابرات، الحرس الجمهوري الخاص، وجهاز الأمن الخاص، وقد أشرف على هذا النظام حسين كامل، لكن وبعد رحيله، أُنيطت مهمة الإشراف إلى الشخص المتمكن والمثابر قُصي، بالتعاون مع عبد حميد محمود، سكرتير صدام الخاص، ذو الشخصية القوية والمتسمة بالشدة المفرطة؛ حيث لم يكن كل فرد، بطبيعة الحال، من العشرين ألف منتسباً للحرس الجمهوري الخاص أو جهاز الأمن الخاص، الذي يتألف من ألفين منتسب، مشمولاً أو مطلعاً على هذا الموضوع، فالمعنيون المباشرون لا يتجاوز عددهم البضعة مئات فقط، منتقون على أسسٍ مبنيةٍ على الولاء المطلق، وغالباً ما يكون ذو علاقة عائلية مباشرة مع الرئيس العراقي.

وبحلول نهاية العام ١٩٩٥، بعث ايكيوس ، الخبير الروسي ذو الشاربين الضخمين والذي عمل على إثارة المسؤولين العراقيين الكبار حد الجنون، نيكيتا مسيدوفيج، للشروع بقيادة فريق تفتيشي يستهدف على وجه الخصوص «آلية» إخفاء أجزاء الصواريخ، الأدوات الداخلة في التصنيع، والشيء الأهم، الوثائق، فطالما أن هذه الأسلحة ومرفقاتها ترزح تحت طائلة

حماية نفس أجهزة الأمن المكلفة بحماية صدام حسين شخصياً، فهذا يعني بأن مسيدوفيج وفريقه سيكونوا بصورة لا يمكن تفاديها على مقربة كبيرة من الجهاز الحساس للنظام نفسه. وفي شهري آذار وحزيران من العام ١٩٩٦، حاول سميدوفيج الولوج إلى ما أصبح معروفاً بـ«المواقع الحساسة» المحاطة بهذا الكم الهائل من أفراد الأجهزة الأمنية المختلفة، حيث عمدوا إلى منعهم، أو على أدنى احتمال إعاقتهم، من قبل الحراس، عندها حاول ايكيوس التوصل عن طريق المحاولات المتكررة إلى حلٍ وسط في شهر حزيران من العام ١٩٩٦ مع طارق عزيز والذي ينص على السماح لفرق التفتيش الولوج لهكذا أماكن، لكن وبعد مضي شهرٍ واحدٍ فقط، مُنع الفريق مجدّداً من الولوج إلى معسكر حرس جمهوري خاص، رغم رؤيتهم لأشياء طويلة ودائرية تبدو وكأنها صواريخ سكود حيث تم إبعادها على عجل، ويبدو أن للعراقيين وجهة نظرهم الخاصة بهم والعذر الجاهز على الدوام: إن ما تمّ إزالته من المعسكر والذي شُكَ بكونه «أشياء تشبه صواريخ سكود» ما هي إلاّ أعمدة خرسانية، كما ادعوا، والتي يماثل شكلها الصواريخ(٥).

وباستمرار فرق اليونسكوم بتفتيشها الدقيق، يكتشفوا في كل مرة بأنهم قد تأخروا كثيراً. فبرغم الجهود المضنيّة للقيام بزيارة مفاجئة كليّاً لموقع تحوم حوله الشبهات، بدا بأن العراقيين قد حُذِّروا مسبقاً وفي اللحظة الحَاسمة حيث يصل الفريق ليشاهد الشاحنات وهي حائة الخطى مسرعةً عند الجهة المعاكسة، حيث توصل المسؤولون في اليونسكوم إلى أنه إما أن يكون جهاز المخابرات العراقية قد تدبر أمر طريقةٍ ما لغرض التنصت على محاور جلسات تخطيط اللحظة الحاسمة والنهائيّة، والتي تُعقد في مركز قيادة اليونسكوم في فندق القناة الكائن في بغداد أو أن هنالك شخصاً يعمل في الظلام داخل المنظمة، حيث سبق لحسين كامل وإن كشف النقاب عن أن مترجم ايكيوس هو عميل عراقي، لكن ذلك الشخص لم يكن متمتعاً بحرية الوصول إلى معلوماتٍ حساسةٍ كهذه.

فقد سبق وأن شُرِعَ في تطوير مكاتب اليونسكوم في فندق القناة عند العام ١٩٩٤ وقد زوّد بأفضل تقنية مضادة للتنصت يمكن أن تنتجها الشركات الأميركية أو البريطانية، جاعلاً من احتمال نجاح العراقيين بزرع جهاز تنصت ما أمراً بعيد المنال إن لم يكن مستحيلاً، ومع ذلك، فقد كان هنالك عالم روسي معين ضمن كادر الفريق حيث بدا فضولياً بصورة تبعث على الشك تتعلق بأمور التخطيط للقيام بعمليات التفتيش القادمة «غير الملحوظة»[٦]، لذلك عمد، وبسريةٍ تامة، بعض أعضاء كادر اللجنة الخاصة الكبار إلى التخطيط لتنفيذ عملية محكمة، فقد ناقشوا بحضور الشخص المشكوك فيه فقط، ما يوهم أنه تفتيش مفاجىء قادم على أحد المواقع المحدّدة، وبصورة متيقنة كافية، بدا ورود ملاحظة تدعو إلى الاحتراس في الموقع المعين حيث ظهر الحراس مستعدين تماماً للزيارة السرية من قِبَل اليونسكوم، لذلك أُعيد الخبير الروسي الذي بدا بأنه يعمل تحت رعاية جهاز المخابرات الخارجية لبلده، إلى بلده وسط إجراءات سرية جداً، فقد حققت عملية اختراق اليونسكوم، باستخدام عناصر استخباراتية أجنبية قابلة للرشوة والتي سبق وأن ناقشها صدام مع وفيق السامرائي، هدفها المنشود، على الأقل لفترة وجيزة.

ففي حالة تمكن جهاز المخابرات العراقية من تحقيق انقلاب ضد اليونسكوم، عندها تنقلب وكالة التفتيش نفسها إلى جهاز استخباراتي مرعب، أضحت الأمور وكأنها قد اتخذت طريقاً طويلاً منذ إجبار رولف ايكيوس على تقديم ضمان شخصي لاعتماداته المالية لغرض الحصول على قرض من الأمين العام للأمم المتحدة والذي يُشرف على صيانة سياسة المنظمة.

«أضحينا ناجحين لدرجة كبيرة في اختراق آلية الإخفاء العراقية»، يفيد أحد مسؤولي اليونسكوم السابقين، «حيث تمكن من النفاذ [بعبارة أخرى: طورنا قابلية الاعتراض] إلى اتصالاتهم، لذلك كنا نفقدهم لدقائقِ فقط، فقد يتبادر إلى أذهان العراقيين بأن أول عملية ناجحة كانت محض صدفة، لكن الثانية، الثالثة، والمرّة الرابعة كانت شيئاً جليّاً للعيان.

«لم يكن كل ما عُمِلَ يتعلق بالأسلحة البيولوجية المخبأة في قصور صدام، كما توهمت الصحافة. بل كان هذا يتعلق بالشاحانات المتحركة والتي كانت ناقلة للأشياء التي كنا نتتبعها. فعندما دخلنا أماكن حساسة من أمثال معسكر الحرس الجمهوري الخاص، شرعنا بفحص سجلات عمل قائدي الشاحنات للتأكد من الشخص الذي كان يقود أي شاحنة وفي أي اتجاه، حيث كان أعضاء الفريق يعرفوا تقريباً عن ظهر قلب أسماء الأشخاص وقادة الشاحنات وما شابه، والمتورطون في هذه العملية».

لم تكن الوحدات المتورطة في جهد الإخفاء تعمل في عزلة، فعندما تحدث رولف ايكيوس، الرجل الذي أشار له الرئيس العراقي أحد المرات بأنه «الجاسوس التعيس»[٧]، بعد أن غادر اليونسكوم في العام ١٩٩٧: «كنا واثقين كل الثقة بأن الحرس الجمهوري الخاص، يعتبرهم قوة الإخفاء»[٨]، لكنهم بنفس الوقت هم مكلفون بحماية صدام، فبإمكانه بناء قصور جديدة، وكذلك يمكنه إعادة بناء برنامج التسلح، لكنه لا يستطيع استبدال أفراد الحرس الخاص، لأنهم يعتبرون حجر الأساس للقوات الموالية، حيث لم يكن له بديلاً عنها».

عندما نجح المفتشون باختراق المجمعات المسيجة والوحدات العسكرية المتساوية الأهمية في عملية اقتفاء أثر سجلات القيادة للشاحنات ومعلومات وقرائن أخرى وثيقة الصلة بموضوع تحقيقاتهم، حيث رأوا بصورة محتومة دليلاً على مهام أخرى أُنيطت لهؤلاء الخدم المطيعين لصدام: قوائم أشخاص بغية اعتقالهمَ، سجلات عمل قائدي العربات التي نقلت سجناء للمنطقة المقيتة سجن أبو غريب، جداول عمل للحراس المكلفين بحماية بوابات القصر الرئاسي، عمد أحد المفتشين إحدى المرات على فتح باب لواحدة من هذه المجمعات لُيفاجأ بوجود غرفةٍ مليئة بأشخاص جالسين تجاه طاولات تعتلي رؤوسهم سماعات الرأس، كانت مهمتهم التنصت على المحادثات الهاتفية، اعتذر المفتش باوب مغلقاً الباب خلفه.

أحياناً، يشكل التفاعل بين مسؤولي اليونسكوم والقيادة العراقية شيئاً يفوق الخيال، يتذكر شارلس دولفر، الرجل الثاني في قيادة اليونسكوم، حادثة طرأت له عندما كان برفقة روجر هيل، الرجل الذي خلف نيكيتا سميدوفيج كرئيس لفريق تتبع عمليات الإخفاء، عندما كانا يدأبا على عمل مسح تمهيدي لأحد المواقع الرئاسية، وبرغم اقتناءهم خارطة ألاّ أنهم وجدوا صعوبة في اكتشاف الحدود الخارجية للموقع، وفجأةً أصدرت عربة طراز مرسيدس سوداء صوتاً خفيفاً لتتوقف بجانبهم، حينها انخفضت النافذة الخلفية للعربة مسفرةً عن شخص عبد حميد محمود، السكرتير الرئاسي المخيف، وبعد إلقائه تحيةً تنم عن لطف ومودة، سأل ـ اليد اليمنى لصدام ـ المفتشون فيما إذا كان بمقدوره مد يد المساعدة، لا يبدو ما يثير الدهشة والاستغراب في هذا الأمر، لأوّل وهلة، فعلى الرغم من الصور المقيتة التي تعرضها محطة التلفاز العراقية لكادر اليونسكوم ناعتتهم بشتى ضروب المقت والكراهية، متحدثةً بغضبٍ شديد عن طلبهم من مرؤوسي صدام كشف الأوراق وحل الألغاز ومسائل الالتباس، فقد أمضى الطرفان ـ المفتشون ومرؤوسو صدام ـ الكثير من الوقت برفقة أحدهما الآخر بحيث أصبحوا بصورة لا لبس فيها وحتميّة، إن لم نقل أصدقاء، فعلى أدنى احتمال وديين مع بعضهما الآخر، لدرجة أن دولفر ودّ أن يستهل في علاقة ودية مع عبد حميد ذو الشخصية المبهمة سابقاً!، لذلك أوضح بأن مشاكلهم ذات صلة باستخدام الخارطة، «دعني أرى إن كان بإمكاني إبداء المساعدة» قال حميد بعد أخذه الخارطة من بين يدي دولفر رافعاً إياها بنظراتٍ ثاقبة مزيلاً سيجارة كبيرة من فمه ومزودنا باتجاهات ذات مساعدة كبيرة لنا، بعدها، وباستجابةٍ سريعةٍ لإيعازٍ منه، فتح أحد حراسه الشخصيين صندوق العربة الليموزين بالغاً طرفه العلوي تقريباً داخلها. أُصيب دولفر بالعجب والدهشة بما تخبئه القيادة العراقية داخل صناديق عرباتهم ـ هل هي بنادق طراز كلاشينكوف؟ قاذفات صواريخ؟ ـ ماداً عنقه لأقصى مدى كي يرى، عندها انبثق الحارس الشخصي

بطبقٍ مملوءٍ بقناني بيبسي مثلجة، وبعد الانتهاء من تناول البيبسي، عبر الأميركيون عن شكرهم العميق لدليلهم رفيع المستوى وقادوا عرباتهم منسحبين.

وبعد مضي ثوانٍ قليلة، أصدرت عربة طراز مرسيدس أخرى صوتاً خفيفاً متوقفةً عند نفس النقطة، كانت هذه المرّة بيضاء، وخفضت نافذة العربة الخلفية ليبرز من خلالها اللواء عامر رشيد، وزير النفط والمسؤول الرسمي الأوّل في عمليّة التعارض مع اليونسكوم (وإصابتها بالإحباط)، واستفهم بدوره أيضاً عمّا يفعله المفتشان هنا، وقد أوضحوا له بأن عبد محمود قد أبدى مساعدة كبيرة في عملية شرح الخريطة وتحديد اتجاهاتها، «هراء» قال رشيد بنبرة تنم عن غضب وازدراء شديدين، «إنه حتى لا يستطيع قراءتها، من المحتمل أنه قرأها مقلوبةً رأساً إلى عقب، دعني أرى» أمسك رشيد بالخارطة مضيفاً لحديث دولفر الذي أوضح أنهم لا يزالون يعانوا من حيرةٍ وإرباكٍ شديدين في تحديد المكان على وجه الدقة نسبةً إلى خط الحدود الخاصة، «دعنا نذهب كي نرى»، موعزاً رشيد للمفتشين.

بدا الخط موضع السؤال مجرد جداراً عالياً ممتداً لمسافة ثلاثة عشر قدماً يعلو حفرةً عميقةً ومربعةً أمامه فقط، عمل المفتشان ورشيد مسحاً على المكان للتحقق بأنهم في المكان الصحيح، خطا الثلاثة خطوات محترسةً حول الحفرة، لم يجرؤ أحدهم على مناقشة الحقيقة المتعلقة بانتشار آثار عيارات نارية عديدة، معظمها موجوداً على مستوى الصدر، يبدو هذا المكان، بصورة واضحة، موقعاً لتنفيذ زمر الإعدام مهامها، حيث تزود الحفرة مخزناً مؤقتاً للأجساد بعد مفارقتها للحياة.

ستعتبر أي إشارة أو إلماحة لوظيفة هذا الجدار الرهيب بمثابة «قضية استخباراتية» بعبارةٍ أخرى، يعتبر إثارة هكذا موضوع هو من خارج نطاق مسؤوليات وصلاحيات اليونسكوم ومحظوراً مناقشته، وتبعاً لذلك، وبعد انتهاء عملية المسح، قدم المفتشان الشكر لرشيد وتابعاً مسيرهما.

أخيراً، غادر رولف ايكيوس المنظمة التي ساعد على إنشائها أواخر العام ١٩٩٧، دأب ريتشارد باتلر، الديبلوماسي الاسترالي الذي حل محل ايكيوس كرئيس للجنة الخاصة، على تشجيع سكوت ريتر بإدارة عمليات الإشراف على تفتيش مواقع الإخفاء، حيث أصر رجل مشاة البحرية السابق على إتباع طريقه تتسم بالعدوانية. أخيراً وصف أحد المفتشين النظام الذي يتبعه العراق في تغيير أماكن إخفاء الأسلحة والمواد ذات العلاقة من موقع إلى آخر، «بلعبة الكشاتبينية»، [لعبة تتم بوضع كرةٍ صغيرة جداً تحت أحد قشور الجوز الثلاثة بعدها تحرك هذه القشور ويطلب من المشاهد معرفة مكان الكرة](٩)، حيث أوضح بأن على اليونسكوم، وبدلاً من اقتفاء آثار قشور جوزات الهند (الأسلحة، الوثائق... الخ)، عليهم اقتفاء أثر «الرجل الذي يحرك قشور جوزات الهند». لا يتفق جميع المفتشين مع هذا التكتيك المتسم بالفردية. «استمسك بريتر بهذه الفكرة حتى أنه توصل أخيراً إلى اكتشاف وثيقة تفصح عن هوية مهندس عملية الإخفاء»، كما يفيد أحد المسؤولين ذوي العلاقة الوطيدة بلجنة التفتيش، «لكن المسؤولون الآخرون فضلوا اكتشاف حقيقة عمل العراقيين، وهذا يعني البحث عن الأسلحة بأنفسهم».

وبحلول صيف عام ١٩٩٧، دأب المفتشون الآخرون على تركيز جهودهم في عملية تعقب البقايا المحيرة من جهد البرامج البيولوجية العراقية وغاز الأعصاب، V X، بالإضافة إلى احتمال كون صدام لا يزال يمتلك صواريخاً ورؤوساً حربيةً والتي ستزود بواسطتها بهذه العناصر الكيمياوية المحتملة، وكذلك صبوا جلّ اهتماماتهم على عدم توفر الأدلة الكافية الداعمة لمزاعم بغداد بأنّها قد دمرت خمسةً وعشرين رأساً حربياً صاروخياً وأكثر من مائة وخمسين قنبلة تحمل عنصري الجرثومة الخبيثة وبوتولينيوم توكسين قُبيل حرب الخليج، أضف إلى ذلك، إعلان اليونسكوم بعد قيامها بعملية تمحيص وتدقيق شديدتين على المواقع التي أمر الجانب العراقي على أن جميع الصواريخ المحظورة قد تم الاحتفاظ

بها بصورة سرية فيها بين عامي ١٩٩١، ١٩٩٢، بأنه هنالك موقعان بقيا دون تفسير وجيه.

تضمنت الأسباب الأخرى لذات النزاع وجود سبعة عشر طناً أخرى من «عامل النماء» الضروري لإعادة انتاج عنصر التوكسين «الذيفان»، تسعمائة رطل من مادة الجمرة الخبيثة، والوجود المحتمل لمرشاة عالية التقنية والتي تعمل على انتشار مادة الجمرة الخبيثة في ذرات ملائمة بما فيه الكفاية لامتصاصها بواسطة رئتي الضحايا، بالإضافة إلى التاريخ الواقعي الموثق لجميع المشروع، فعندما سَلَّم العراق «التصريح الكلي، النهائي والتام» السادس المتعلق ببرنامجه البيولوجي في شهر أيلول من العام ١٩٩٧، وصفه رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلربأنه «بعيداً عن التصديق».

واجه العراق ضغط اليونسكوم بتحدٍ مفرط، ففي شهر حزيران من العام ١٩٩٧، رافق «مانع» عراقي المفتشون في إحدى طائرات اليونسكوم المروحيّة واضعاً يده ممسكاً بموجهات الطائرة لغرض منعهم من التقاط صورٍ لشاحنات مغادرة لأحد المواقع موضع الشك، موشكاً بالتسبب بحادث اصطدام[١٠]، وفي نفس الأسبوع، أعيق فريقاً آخراً من دخول أحد المواقع بناءً على تعليمات، كما قال المسؤولون العراقيون عند البوابة، «من السلطات العليا».

وفي هذه الأثناء، تالياً قرار آخر صادر من مجلس الأمن الدولي غير مبال إلى النقد القاسي مطالباً العراق بالتعاون مع المفتشين، حينها أصدر صدام أثناء تداوله للقرار مع أعضاء مجلس قيادة الثورة البارزين ذوي الزي الرسمي الموحد، ذي اللون الزيتوني، بياناً شديد اللهجة: «نودّ أن نختصر ونوضح موقفنا بما يأتي: لقد استجاب العراق ونفذ جميع القرارات ذات الصلة... وممّا لا شك فيه أنه لا يوجد هنالك شيئاً آخر لم نعمد إلى تنفيذه، وبدورنا نطالب مجلس الأمن الدولي بوضوح لا لبس فيه أن يفي بتعهداته تجاه العراق... والتعبير العملي لهذا هو احترام سيادة العراق ورفع كلي وتام للحصار المفروض على العراق»[١١].

وفي إدراك متأخر بعض الشيء، يبدو أن الرئيس العراقي قد عقد العزم على الاستمرار بالهجوم، وجلّ ما يحتاجه هو عذراً مسوغاً، وذلك ما سيأتي حالاً.

ففي شهر أيلول، أضحت إعاقة أعمال لجنة التفتيش تأخذ منحاً أكثر وقاحةً، كانت هنالك حادثة طائرة مروحية مشابهة لما سبق حدثت في الثالث عشر. وفي السابع عشر من نفس الشهر، أُبقي فريقاً باحثاً عن تفاصيل تتعلق بانتاج عنصر V X، خارج بوابة مركز قيادة الرابطة الكيمياوية العراقية لسويعات بينما عمد العراقيون من جهةٍ أخرى إلى نقل الأضابير الخاصة بها وبصورةٍ مكشوفة خارجاً وأُحرقت وثائقاً أخرى أعلى سطح البناية، وبعد مضي ما يناهز الأسبوع، واجهت مجموعة مفتشين قائمين بإحدى الزيارات الروتينية إلى أحد مختبرات اختبار الأغذية بضعة رجال حاملين حقائب يدوية محاولين الهرب من خلال الباب الخلفي للبناية، حيث وضعت ديانا سيمان، عالمة أحياء مجهرية أميركية والتي كانت قائدة للفريق، يدها على إحدى الحقائب وفتحتها، فقد كان بداخلها عدّة اختبارات مخصصة لثلاثة عناصر كيمياوية مميتة بالإضافة إلى سجل العمل الذي يوضح قيام المختبر باختبارات سريّة لمدّة ثمانية أشهر تحت إشراف جهاز الأمن الخاص.

وبنهاية شهر تشرين الأوّل، وصلت الأزمة ذروتها، فبعد إصرارهم على أن اليونسكوم ليست إلاّ وكالة تجسس تعمل لصالح الولايات المتحدة لا أكثر لغرض إطالة أمد العقوبات، صرح طارق عزيز في التاسع والعشرين من شهر تشرين أوّل بأنه سوف لا يُسمح لأي أميركي بعد الآن من دخول الأراضي العراقية للعمل ضمن فرق التفتيش، وبعد مضي أربعة أيام، صرح بخصوص طائرة الاستطلاع الجوي «يوتو» التي تعمل على التصوير من الأعالي والمعارة من قِبَل الولايات المتحدة إلى اليونسكوم بأنها طائرة تجسس تعمل لمصلحة الأميركيين. (من المحتمل أن يكون طارق عزيز غير مدرك إلى حقيقة كون

سكوت ريتر في هذا الوقت ـ بموافقة رؤسائه ـ، مشاركاً تصوير «اليوتو» الاستخباري بصورة روتينية مع إسرائيل)[١٢]، تبعث هذه التصريحات المهددة أخباراً مفادها أن العراقيين عمدوا على تخريب جهد مراقبة اليونسكوم طويلة الأمد، والتي من خلالها تتم عملية مسح مواقع الأسلحة السابقة بكاميرات موجهة من على بعد للتأكد من أن هذا العمل المحظور سوف لا يُستأنف، وبعد مضي عدّة أيام، تم إبعاد المفتشين الأميركيين المتبقين من العراق.

طالما أن الإجراء الانتقالي من قِبَل القوات العسكرية الأميركية قد بدا بمثابة شيئاً حتمياً لدرجة كبيرة، لذلك عاودت بوادر أزمة عراقية من الظهور مرّةً أخرى، فقد زيّنت صور صدام أغلفة المجلات، حيث أعلنت مجلة «تايم» بصورة كئيبة بأن هذه هي «الأزمة الدولية الأسوأ في رئاسة [بيل كلينتون]»[١٣]، وقد وصف خبراء الأسلحة البيولوجية من على محطات التلفاز أو الصحافة، بصورة كئيبة بأنه يمكن أن ترتكب كوارث بجزءٍ من الثانية فقط في حالة استخدام مخزونات الرئيس العراقي المزعومة من مادة الجمرة الخبيثة، وقد بدا محررو الأعمدة الخاصة في الصحف البارزة كالتكارتة، وذلك بدعواهم إلى «هجوم مباغت»[١٤] مرتجل ضد صدام، بينما دأبت شبكات الأخبار الليلية باستعراض مشاهد مثيرة عن استعداد وجاهزية القوات العسكرية الأميركية للردّ، وقد أعاد هذا الجو المشحون ذكريات حرب الخليج، وعندما سأل المراسلون الصحفيون في البيت الأبيض الرئيس بوش بكثير من الجديّة، لماذا لم يبذل ما في وسعه لقتل الرئيس العراقي.

ومع ذلك، كانت الحقيقة مختلفة عن تلك الأيام المندفعة، فأهم نقطة في الموضوع هي اختفاء التحالف الذي شيّده جورج بوش تقريباً بصورة كليّة. وفي هذا الوقت عمد السعوديون على توضيح موقفهم القاضي إلى عدم رغبتهم بتلبيّة الطلب الذي يدعوهم إلى استخدام أراضيهم كقواعد تستخدم لانطلاق الطائرات الحربية الأميركية في عمليّة قصفها للعراق، ولم تجرؤ الولايات المتحدة أن تطلب من مجلس الأمن الدولي منحها تفويضاً لشن

هجوم لخشيتها من أن روسيا أو فرنسا، وكلاهما متعاطفتان بشدّة مع الموقف العراقي، ستستخدم حقّ النقض «الفيتو»، وقد «صُعِقت»[١٥] واشنطن من عدم مبالاة مجلس الأمن الدولي لترحيل المفتشين الأميركيين، أما العقوبة الأشدّ التي كان العراق راغباً بتمريرها فرض حظر على سفر علماء الأسلحة العراقيين إلى خارج العراق، من المحتمل أن يكونوا آخر من يودّ صدام مغادرتهم البلد.

أصرت إدارة كلنتون بأن لديها الحق بقصف العراق في ظلّ القرارات الراهنة، وشرعت بتجهيز مخططاً بالأهداف المنتقاة، لكن عند هذه النقطة مجدّداً، واجه كلنتون ومستشاريه بالمشاكل، فبالنسبة للأهداف التي هوجمت في الأيام الأوّل من حرب الخليج كانت سهلة الاختيار ـ محطات توليد الطاقة الكهربائيّة، المراكز النووية العراقية المزعومة وانتاج أسلحة الدمار الشامل، وصدام حسين شخصياً، فقد كشفت علامات استفهام تالية بأن قصف محطات الطاقة الكهربائية قد انتج ضرراً دائماً للبنى التحتية المدنية العراقية، لم تساعد على إسقاط النظام أو حتى العمل على إعاقة الآلية العسكرية العراقية على المدى البعيد، حتى أن مشاريع الأسلحة الأكثر أهمية ـ «الأثير» للأسلحة النووية، و«الحكم» للانتاج البيولوجي ـ لم تستهدف، إذا تجاوزنا عن ذكر عملية تدميرها، وكذلك بقي صدام وجميع المسؤولين الكبار الآخرين في الدولة بمنأى عن الاستهداف حتى أنّهم لم يصابوا بأذى، فالتبرير المنطقي المقدم من قبل البيت الأبيض للهجوم في هذا الوقت بالذات هو إعاقة صدام لليونسكوم من استئصال قابلياته التسليحية، وحينها يجب أن تؤدى المهمة بقنابل وصواريخ عالية الانفجار، لكن لا أحد يعلم علم اليقين مواقع إخفاء هذه الأسلحة والأجهزة الداخلة في صناعتها ساعة حدوث الهجوم الجوي، فبعض مشاريع الانتاج التي تحوم حولها الشكوك كانت ذات «استخدام مزدوج»، تستخدم لأغراض مدنية تقليدية أيضاً، ومن بين بقية المواقع، مستشفيات، حيث تجد الولايات المتحدة صعوبةً كبيرةً في استهدافها قصفاً.

طالما أن كلنتون ومستشاريه قد فكروا ملياً بهذه الاختيارات المرعبة، فضل صدام التراجع عن موقفه الرافض، على أدنى احتمال في هذه المناسبة، وكونه قد اختبر سابقاً قوة التحالف الذي تقوده أميركا سابقاً، فقد فضل الموافقة على حل وسط مقدم من صديقه القديم، وزير الخارجية الروسي، ايفينجي بريماكوف، حيث تعهد بريماكوف بممارسة الضغوط لرفع العقوبات الاقتصادية، وبدوره، وافق الرئيس العراقي على عودة المفتشين الأميركيين إلى بغداد، فقد استقبلت إدارة كلينتون الأخبار بارتياح شديد، وبحلول العشرين من شهر تشرين الثاني، انتهت الأزمة الحالية.

فمن وجهة نظر صدام، أثمرت هذه المواجهة بصورة بارزة نتائجاً مرضيّة، فقد أعلنت الولايات المتحدة بأن حقّ اليونسكوم بالتفتيش كان قراراً يوجب التنفيذ والتي جهزت على ضوئه قواتها، بخوض الحرب، وعندها وجدت نفسها، باستثناء البريطانيين، مجردة كلياً من الحلفاء المفيدين، وقد تحوّلت اليونسكوم من كوْنها تهديداً للرئيس العراقي إلى مصدر فائدة، وأوجدت عنده روح المبادرة في إثارة مواجهة جديدة في أي وقتٍ شاء، برفضه التعاون بكل بساطة، وبإتباع هذه الستراتيجية، وجد صدام حليفاً غير مرغوب فيه (وإنْ يكن واحداً من مجموعة جداول أعمال مختلفة) سكوت ريتر، والذي عاد بدوره إلى بغداد في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني حيث تراه مصراً على البحث عن أسرار صدام كما لم يكن مصراً من قبل، دون الاعتبار للنتائج ـ وحيث من المحتمل ألاّ يُجدّد العراق إعاقته والتي ستجبر بدورها الولايات المتحدة على ردّ فعل قوي.

بدا اعتبار القدرة على إثارة الأزمات تكمن في ملعب العراق، وفي راحتي صدام حسين وسكوت ريتر شيئاً مفروغ منه وجليّ عند إدارة كلنتون، كان إبداء ريتر جهداً متسم بالعدوانية، عند انسحابه وفريقه على أمل أن يكسب العمل العسكري دعماً عالمياً أكثر، غير مرغوب فيه إطلاقاً[١٦]، وطبقاً لريتر، تعرض في هذا الوقت ريتشارد باتلر رئيس اللجنة الخاصة إلى

ضغطٍ شديد لكبح جماح المفتش النشيط، وهو الضغط الذي عمد بدوره إلى استثماره. حيث عمد مسؤولو إدارة الدولة واليونسكوم إلى الإنكار وبصورة ساخطة إتباع باتلر لتعليمات من الخارج، «لم تكن مادلين أولبرايت الوحيدة التي لم تودّ من سكوت ريتر العمل على إثارة أزمة وقتما شاء»، أفاد أحد مسؤولي إدارة الدولة بصورة ساخطة: «كذلك لم يكن ريتشارد باتلر يودّ منه عمل ذلك»، ومهما كانت الأسباب، سيكون باتلر في الأيام القوادم، على أعتاب إلغاء مخططات ريتر التفتيشية.

وفي هذه الأثناء، كان كلاً من العراق والولايات المتحدة باذلي ما في وسعهم لإثارة مواجهة جديدة، استنتجت إدارة كلينتون بأن صدام قد حصل على امتيازات من الولايات المتحدة خلال أزمة شهر تشرين الثاني، في الوقت الذي كانت فيه وزارة الدفاع الأميركية تنفض الغبار عن قوائم أهدافها، سيكون سبب هذه المواجهة الجديدة منصباً على مبدأ حرية وصول اليونسكوم إلى المباني الثمانية الممتدة المؤلفة من قصور صدام المبهرجة إلى حدٍ ما، مكاتب قوى الأمن الداخلي، والثكنات العسكرية، بالإضافةِ إلى المؤسسات والدوائر الحكومية الأخرى المُشار إليها بصورة عامة بـ«المواقع الرئاسية»، وعندما أعلن العراق رفضه السماح بدخول هذه الأماكن، أُثيرت الولايات المتحدة مستجيبةً للطعم مغتنمةً فرصة هذه المواقع بوصفها المنفذ المطلوب.

بدا صدام على أتم الاستعداد لجولةٍ ثانية، وفي شهر تشرين الثاني، عمدت الحكومة العراقية إلى السماح لوسائل الإعلام الأجنبية بدخول العراق حركةً أثمرت عن إحداث انقسامات هائلة على شكل تصويرات متسمة بالتعاطف مع مأساة الشعب العراقي بعد سبع سنوات من العقوبات المفروضة، وبدت بغداد في هذا الوقت بالامتلاء مرّة أخرى بالصحفيين وطواقم محطات التلفاز البارزة من جميع أنحاء العالم، وبحلول أواسط شهر شباط، وصل عددهم إلى ثمانمائة مراسل وصحفي أجنبي، فقد زوّد وصفهم الشامل والدقيق للمستشفيات الخالية من الأدوية، المدارس الخالية من الكتب

والقرطاسية والكراسي، والأمهات المحرومات من توفير الغذاء لأطفالهن تأثيراً قاسياً على الرأي العام العالمي، حيث عبّر البابا جون باول الثاني بصورة بليغة عن أحاسيس العديد منهم عندما صرح، في خطاب، موجه إلى السلك الديبلوماسي الفاتيكاني في شهر كانون الثاني من العام ١٩٩٨ : «عندما كنّا مع أهبة الاستعداد للخوض في جولة جديدة من عمليات القصف، شجبنا بألم مبرح التأثير القاسي والشديد لسبع سنوات من العقوبات المفروضة من قِبَلَ الأمم المتحدة والتي طالت شتى طبقات المجتمع العراقي، والتي يمكن فهمها بوصفها حرباً بيولوجية ضد السكان المدنيين، فقد قادت الولايات المتحدة، خلال حرب الخليج، قوات التحالف الغربي مستهدفةً بتعمد البنى التحتية العراقية، مدمرةً قدراته على تزويد الغذاء، والماء وتوفير أبسط الخدمات الصحيّة العامة للمواطنين المدنيين مطلقةً العنان لتفشي الأمراض المعدية والمزمنة وحلول المجاعة بمستوى لا يمكن تصديقه حيث تفيد التقارير المقدمة من قِبَل الأمم المتحدة بوفاة أكثر من مليون مواطن عراقي كنتيجة مباشرة للعقوبات الاقتصادية المفروضة، وكذلك قدمت منظمة اليونيسيف تقاريراً مشابهة تفيد بوفاة أكثر من أربعة آلاف وخمسمائة طفل شهرياً، وبوصفنا أناساً أصحاب عقيدة، نشهر بالخزي والعار تجاه أفعال الأمم المتحدة، والتي من مهامها تعزيز ورعاية السلام، والتي يمكن أن تكون موجهة بتعمدٍ مقصود في ذبح المدنيين الأبرياء».

وبرغم ذلك، دأب المسؤولون الأميركيون بعناد بالضغط على إثبات أحقيتهم في عملية قصف العراق وكسب الدعم والتأييد اللازمين. فقدْ عمد سكرتير شؤون الدفاع ويليام كوهين على إثارة المسؤولين الأوروبيين بالتصريح بأنه «السم المميت» (في واقع الأمر هو الرئيسين ـ بروتين أبيض سام ـ، أشد مادة سامة معروفة) يمكن استخلاصها من «ست إلى سبع بزرات من نبات الخروع»[17] حيث يعتبر في نفس الوقت مصدر انتاج زيت الخروع، حيث لاحظ كوهين باكتئاب «زراعته في العراق وبمساحات شاسعة تبلغ مئات

الهكتارات» تاركاً مشاهديه في دهشة واستغراب شديدين فيمّا إذا كانت حقول نبات الخروع قد أُضيفت إلى قائمة المواقع المستهدفة قصفها، فقد جال سيلٌ من المسؤولين الأميركيين رفيعي المستوى عواصم دويلات الخليج العربي فاشلين من عدّة نواحي في استخلاص حتى ولو موافقات واستحسانات فاترة الهمّة لهجوم أميركي محتمل، حيث صدر الرفض الشديد الأثر من البحرين، الدويلة الكائنة على جزيرة صغيرة الحجم والواقعة قرب سواحل العربية السعودية، الحليف الوفي للأميركيين وقاعدة مركز قيادة اليونسكوم منذ إنشائها[١٨]، وتحدث الرئيس كلنتون شخصياً مع أمير البحرين لضمان دعمه، وبرغم ذلك، فقد أصدر وزير الإعلام البحريني بياناً صرح فيه بعدم السماح لطائرات الولايات المتحدة الحربية بمهاجمة العراق منطلقةً من أراضيه.

في غضون السبع سنين الماضية، لم يكن استعادة الحرب أي ودٍ لصدام حسين، أي منذ حرب الخليج، فقد انبثق موقفهم الفاتر تجاه الالتماسات الأميركية من حقيقة عدم جدوى هجوم الولايات المتحدة وفشله في التخلص من الرئيس العراقي وأيضاً لتنامي الغضب الشعبي في صفوف رعاياهم فيمّا يخص معاناة المواطنين العراقيين الأبرياء، ففي الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١، حُرِمَ الشعب العربي في الخليج وباقي أقطار العالم العربي بعض الشيء من حرية الحصول على المعلومات، (عتمت الحكومة السعودية على أخبار غزو الكويت ومنعته عن السماع مواطنيها لمدّة ثمان وأربعين ساعة)، حيث تراهم فضلوا الاستماع إلى الشبكات الإخبارية أمثال «بي، بي، سي» أو راديو مونتي كارلو للاطلاع على آخر مستجدات الأحداث والتي دأب حكامهم على حجبها عن وسائل الإعلام المحليّة (المسيطر عليها بقوّة)، لكن وجود هكذا استماع كان في معظم الحالات، محدّداً، ومع ذلك، فقد اكتسحت المنطقة بثورة اتصالات هائلة أوائل التسعينات، حيث حملت قنوات التلفاز الفضائية الناطقة بالعربية بعض الشيء أخباراً غير خاضعة للرقابة إلى داخل المنازل وبإمكان أي مواطن عربي لديه صحناً لاقطاً من التقاطها، وكذلك أدّت شبكة

الانترنت الغير ممكن السيطرة عليها نفس الوظيفة والمهام، فقد أُحيط الرأي العام العالمي علماً، والذي كان عازم العقد على الوقوف ضد دعم الولايات المتحدة وعميلها المكشوف، ريتشارد باتلر، بعملية إمطار أطفال العراق بقنابل غزيرة والذي هلك القسم الأعظم منه نتيجةً للعقوبات المفروضة، حتى أن أشدّ الإمارات استبداداً وتشدّداً قد أُثير اهتمامها.

بدا تأثير تغيير نماذج وسائل الاتصال الذي حُمِلَ إلى البيوت أكبر على الإدارة الأميركية، وذلك عندما حاولت مادلين أولبرايت، وويليام كوهين، مستشار الأمن القومي ساندي بيرغر عرض سياساتهم في «اجتماع دار البلدية»[19] في جامعة مقاطعة أوهايو، حيث عبّرت الحادثة عن إخفاقٍ تام، ووسط مضايقة بالإكثار من الأسئلة الملحة، تحدى المواطنون الغاضبون «الحقّ الأخلاقي» الأميركي في قصف العراق، فقد أشرت تلك الأحداث، إذلالاً لأولبرايت، وكوهين، وبيرغر، حيث سجلت أحداث خطبهم تلفازياً وبُثت إلى جميع أرجاء العالم بواسطة شبكة (سي. ان. ان) الإخبارية وعَمِلَ العراق على بثّها إجمالاً.

فبواسطة إقران مسألة القوّة الصاروخيّة العراقية السرية المزعومة والمزوّدة بأسلحة بيولوجية مع مسألة تفتيش المواقع الرئاسية، حينها فقط كسبت واشنطن الرهان، «جلّ اعتقادنا هو وجود وثائق مهمّة في هذه الأماكن» كما أفاد رئيس اليونسكوم شارلي دولفر، أما الأسلحة فبالتأكيد مخبأة في مكانٍ آخر، لكن كان الانطباع السائد في صفوف الصحافة، الرأي العام العالمي، والسياسيون بأن صدام قد أخفى الصواريخ المميتة في مواقع منعزلة من تصوره الغير معروفة، بمنأى عن اهتمامات ومضايقات المفتشين، وفي إشارة معادية إلى مجلة «نيويورك تايمز»، أثار ريتشارد باتلر الرعب والهلع في العاصمة الإسرائيلية «تل أبيب» بعد تصريحه باحتمال إطلاق تلك الصواريخ عليها، حيث تشكّلت طوابير طويلة من المواطنين لغرض اقتناء أقنعة ضد الغازات السامة وبدورها أسرعت الحكومة باستيراد ست ملايين جرعة من

التلقيح ضد مادة الجمرة الخبيثة من الولايات المتحدة، لكن لم تبد الولايات المتحدة من جانبها اكتراثاً أو أنها أخذت مسألة التهديد بتوجيه ضربة صاروخية عراقية بيولوجية أو كيمياوية على محمل الجدّ، حيث عملت على نصح المواطنين الأميركيين في الكويت، برغم كونها على رأس قائمة صدام للأهداف المحتملة، بواسطة سفاراتها بأنّه ليس هنالك داعٍ للخوف وبالتأكيد لا حاجة لاقتناء أقنعة ضد الغازات السامة.

ففي الأشهر الواقعة بين غزو الكويت واندلاع حرب الخليج، انتاب بيت بوش الأبيض الهواجس خشيّة التوصل إلى «الحل الديبلوماسي» الذي يسمح لصدام بتخليص وتحرير نفسه من خطر ومحنة الكويت دون فقد اعتباره واحترامه الضروريين، في تلك الأيام الخوالي، عملت الولايات المتحدة، بمساعدة تصلب وعناد الرئيس العراقي، على سحق أي مبادرة تحمل في ثناياها مثل هكذا حلّ، لكن بحلول شهر شباط من العام ١٩٩٨، بدا أن العالم قد تغير. فالفرنسيون من جانبهم، دأبوا على الشروع بعقد مفاوضات عمل مع العراق، قد أكثروا من الجدال من ضآلة احتمال التخلص من صدام بواسطة عمل عسكري، وقد اقترحوا في هذا الوقت بضرورة سفر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان شخصياً إلى العراق للبحث في إيجاد مخرج للأزمة الناشبة والمتعلقة في المواقع الرئاسية.

استحسن عنان هذه الفكرة وأثنى عليها، وأما واشنطن فتميز موقفها بالرفض لهذه الفكرة، «لا يمكنك الذهاب»[٢٠] أخبر بيل ريتشارد سون السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة عنان، «فكرتك هذه ستعبئنا في صندوق وتقلّل من حركتنا». واعتقد البريطانيون من جانبهم بضرورة السماح للأمين العام بالذهاب إلى بغداد، وأخيراً وافق كلنتون على هذه الفكرة بمضض.

اعتبرت رحلة الأمين العام تقدماً مفاجئاً لصدام، فلأوّل مرّة منذ الحرب يقدم رجل دولة عالمي على زيارة بغداد، مخاطباً إياه باحترام وملتمساً منه معروفاً، حيث وافق الرئيس العراقي بسرعة على الحلّ الوسط الذي قدمه

الأمين العام والذي توصل الجانبان بمقتضاه إلى إمكانية قيام اليونسكوم بتفتيش المواقع الرئاسية، بشرط مرافقتهم بفريق يشكّل حديثاً من الديبلوماسيين الذين سيراقبوا بدورهم أنشطة ومهام المفتشين صعبوا المراس، وهكذا، وبدلاً من التأكيد على مبدأ الحرية في دخول أي موقع تراه اليونسكوم ضرورياً، فقد أوجد الاتفاق إجراءً مضافاً ومرهقاً أزاد من حساسية الوضع ذات الميزة الخاصة.

يبدو أن لا شيء من هذا القبيل كان محل اهتمام عنان، فبعد أن ارتشف رشفاتٍ من سيجارة قدمه له مضيفه صدام، وصف الأمين العام مضيفه بأنّه «هادىء الطباع» و«حسن الاطلاع... وذو إلمام وسيطرة تامتين على الحقائق»[٢١].

منذ سحق انتفاضة العام ١٩٩١، نادراً ما يظهر صدام أمام الملأ، والآن وبعد إتمامه صفقة انتصاره الحديث، فقد شرع بالمباشرة في برنامج ظهوره مجدّداً أمام الملأ، ففي السابع عشر من آذار، على سبيل المثال، قام بزيارة إلى بلدة الدور، بلدة صغيرة تقع في قلب المجتمع السُنيّ[٢٢]، حيث تمثل هذه البلدة موقعاً خاصاً ومميّزاً في تاريخ صدام حسين بصفته المكان الذي فر منه سابحاً عباب نهر دجلة عقب محاولته المجهضة لاغتيال الرئيس السابق قاسم في العام ١٩٥٩، فقد شرع بتلقي اتصالات عبّر الهاتف من المواطنين المحليين، ومتقبلاً «تحيات حشود الجماهير، الذين استقبلوه بأهازيج المدح والحفاوة معبّرين عن فرحهم وسرورهم بالرقص والدبكات الشعبية»، طبقاً لمّا أعلنه التلفاز العراقي. بعد ذلك نحرت الحشود خرافاً وسط احتفالها بقدوم الرئيس بينما تراه ملوحاً بيده من عربة مكشوفة، ومطلقاً عيارات نارية من مسدسه في الهواء بين الفينة والأخرى.

في حقيقة الأمر، يمكن اعتبار زيارة عنان بأنّها قد منحت صدام شرعيةً لم يكن يتمتع بها في غضون السنين الماضية، والتي لم يكن واقع تلك الزيارة مهملاً في قيادة الحزب الجمهوري في واشنطن، شاجبون بدورهم إذعان

الإدارة وضعفها «لاسترضاء»[٢٣] عنان، عمد الجمهوريون في الكونغرس إلى البحث في وسيلةٍ تؤدي إلى مضايقة وإزعاج كلاً من كلنتون وصدام في نفس الوقت، ولم يجدوا وسيلةً أفضل من أحمد الجلبي[٢٤].

منذ سحب وكالة المخابرات المركزية يدها وإيقاف مسألة دعمها المالي لحزب المؤتمر الوطني العراقي أوائل العام ١٩٩٧، فقد مَرَّ فصيل المعارضة العراقي بأوقاتٍ عصيبة، حيث ادعى الجلبي بأنه يدعم حزبه المعارض مالياً من جيبه الخاص، بمبلغ يناهز الخمسة ملايين دولار شهرياً، لكن مع ذلك بدا مركز قيادة الحزب في لندن شبه مهجور، أما مركز قيادة الحزب في مصيف صلاح الدين والذي كان سابقاً يعج بالحركةِ والضجيج فقد هُجر تماماً منذ حلول الكارثة والفرار الجماعي لأعضاء الحزب في شهر أيلول من العام ١٩٩٦، لذلك خمدت أنفاس فصيل معارض متمركز وناشط في داخل العراق، بالرغم من ذلك، فقد اعتبر سيناتوراً قوياً مثل ترنت لوت وجيش هيلمز ومستشاريهم، بضمنهم الرجل المحنك والخبير في الحرب الباردة المرعبة ريتشارد بيرل، «الجلبي ذو الشخصية الواضحة هديةً من الله».

متحدثاً بوصفه «ممثل منتخب» من قبل الشعب العراقي (ادعاء المتحد على تصويت شارك فيه ثلاثمائة معارض عراقي في اجتماع عقد بعد حفل تدشين مركز قيادة حزب المؤتمر في مصيف صلاح الدين يعود إلى شهر تشرين الأوّل من العام ١٩٩٢)، حيث أخبر جلبي هيئة مجلس الشيوخ بأن حزب المؤتمر كان «المتحدي الوحيد لصدام على الأرض» ويتمتع بدعم ومؤازرة «آلاف العراقيين»، فبعد توجيه الشتائم لوكالة المخابرات المركزية وثناء على «المحارب» سكوت ريتر، اقترح على الولايات المتحدة بضرورة نشر قواتها العسكرية لإقامة «مناطق عزل عسكرية» في شمال وجنوب العراق، فالمنطقة الشمالية التي كانت تدور في مخيلته تبدو أوسع من المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد، حيث ضمّ إليها المدينتين الكبيرتين الموصل وكركوك بالإضافة إلى حقول النفط الشمالية، وأما المنطقة الجنوبية فتشمل مدينة

البصرة وحقول النفط الجنوبية، حيث سيضطلع حزب المؤتمر بإدارة هذه المناطق، بمساعدة الولايات المتحدة، حيث ستُنشأ نهاية الأمر حكومة مؤقتة للعراق، وسيُصار إلى دعم هذا المشروع الهائل كلياً إما من أرصدة العراق المجمدة في البنوك الأميركية منذ العام ١٩٩١ أو بواسطة مبيعات النفط من حقول المنطقة الجنوبية.

لقي هذا المخطط قبولاً حسناً في أوساط الغالبية العظمى من ممثلي الحزب في مجلس الشيوخ. فأحد الديمقراطيين الذين لا يميلوا إلى إبراز مسألة التهم التي تدين الجلبي بالاختلاس في الأردن عقب انهيار مصرف بترا في العام ١٩٨٩[٢٥] والتي أسيء استعمالها بقسوة من قبل داعمي المصرفي السابقين، بالإضافةِ إلى إيماءِ مماثل، بأنه حتى في حالة ذكر هذه الحادثة «فإنه لديه إيماءات توحي بوجود مكيدة من قبل البيت الأبيض أو وكالة المخابرات المركزية»، وقد برزت إلى الوجود في الكونغرس، في الأشهر القادمة، مسألة دعم المعارضة العراقية وعلى وجه الخصوص أحمد الجلبي، حيث خصص مبلغ خمسة ملايين دولار لإنشاء محطة «إذاعة العراق الحر» حيث تتماشى سياسة خطوطها مع خطوط إذاعة أوروبا الحرة السابقة والتي كانت موجهة إلى أوروبا الشرقية خلال فترة الحرب الباردة، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار أخرى إلى «فصائل المعارضة الديمقراطية» على شرط «ذهاب نسبة معينة من الدعم المخصص للمعارضة الديمقراطية إلى حزب المؤتمر الوطني العراقي، الفصيل الذي برهن على قدرته على مواجهة فعالة وتحدٍ مميّز لنظام صدام حسين بالإضافة إلى ممثلين من عناصر شيعية، وسنّية، وكردية للعراق»[٢٦].

وهكذا، وبينما اعتبر العديد من زعماء وأعضاء فصائل المعارضة العراقية ـ بضمنهم الزعيمين الكرديين برزاني وطالباني ـ منظمة الجلبي بأنها اندثرت أو شارفت على الاندثار[٢٧]، فحزب المؤتمر، بوصفه سلاحاً نافذ في ترسانة أسلحة الجمهوريين، كان منتقلاً من قوّةٍ إلى قوّة في كابيتول هيل.

وللمرّةِ الأولى منذ المناقشة الحامية التي سبقت حرب الخليج، فقد أصبح العراق منفذاً موالياً للسياسات الأميركية.

وفي حالة الأخذ بنظر الاعتبار لهذه المسألة، فعلى الإدارة أن تناضل قُدماً، اطلع المسؤولون الصحفيين على الضعف الواضح للمعارضة العراقية، بضمنها حزب المؤتمر، وعمد الآخرون إلى تسريب إشاعة مفادها قيام وكالة المخابرات المركزية ببذل قصارى جهودها في الشروع بمخططٍ سري جديد يحوي في ثناياه «تخريباً وتدميراً» لغرض تقويض وزعزعة قوّة ونفوذ نظام صدام[٢٨]، حيث يُعمد إلى تجنيد عملاء من الأكراد والشيعة للعمل على تدمير «البُنى التحتية والمتمثلة بتدمير ركائز العراق الرئيسية الاقتصادية والسياسية، من أمثال المؤسسات الخدمية ومؤسسات المنفعة العامة أو محطات البث الإذاعي»، وأياً كان مسؤولاً عن هذا «المخطط» فقد أغفل المخططِ بصورة جليّة دور أبو آمنة، المفجر المرتزق والمحنك الواثق من نفسه، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يبدو أن المخطَط المُناقش لم يكن لديه اطلاعاً شديداً بالظروف الراهنة والمستجدة على الساحة العراقية، حيث بدت المؤسسات الخدمية عاجزةً عن تقديم خدماتها إلى الشعب العراقي دون الحاجة إلى أي تدخل خارجي من قبل وكالة المخابرات المركزية، فبحلول صيف عام ١٩٩٨، عمّت أرجاء العراق موجة حرّ لا مثيل لها في غضون الخمسين سنة الماضية، حتى أن مشاريع الطاقة الكهربائية في بغداد كانت عاطلةً وعاجزةً على تزويد المواطنين بالطاقة الكهربائية بصورة منتظمة بلغت حدّ الاثنتي عشرة ساعة أو ما يزيد يومياً.

وعلى مستوى التطبيق، بدّت الإدارة الأميركية باذلةً ما في وسعها للوصول إلى عدو صدام الأوّل إلى الشرق، إلى إيران. ففي فترة سنوات تطبيق سياسة «الاحتواء المزدوج»، والتي بمقتضاها تمتع الإيرانيون بمنزلةٍ مساوية شأنهم شأن العراقيين في كونهم منبوذين، حيث حالت تلك السياسة دون أي تعاون فعّال بين طهران وواشنطن، لكن بحلول عام ١٩٩٨، أظهرت

الحرب الباردة الناشبة بين طهران وواشنطن علامات تفيد إلى هدوء حدّتها، تحاشت مع التماسات بإقامة علاقات أفضل صادرة من رجل الدين المتحرر محمد خاتمي، الرئيس المنتخب الجديد لإيران في شهر مايس من العام ١٩٩٧، ووفقاً لذلك، فإن محمد باقر الحكيم، قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والمدعوم من قبل إيران، بدأت تنهال عليه مناشدات جادة للقيام بزيارة واشنطن، حيث رفض الحكيم هذه العروض، بصورةٍ جليّة بناءاً على تشجيع من التيارات المحافظة في إيران. ولم تكن السلطات الإيرانية على وشك إبداء المساعدة في حلّ مشكلة واشنطن العراقية دون تلقي شيئاً ملموساً بالمقابل، مثل مباركة أميركية على الإقدام على شحن نفط آسيا الوسطى بواسطة السفن مروراً عبر الأراضي الإيرانية.

وفي ذات الوقت، تحركت إدارة الدولة على الشروع في إعادة بناء التحالفات القديمة، فقبل شهر آب من العام ١٩٩٦، أصبح شمال العراق «منطقة عزل عسكرية» محظوراً على القوات المسلحة العراقية دخولها، حيث اتخذت إدارة الدولة في هذا الوقت بعد تأملها المحلي في تبني مختلف الوسائل الممكنة في عملية تحديها لصدام، خطوات حثيثة لتجديد الوضع الراهن في منطقة كردستان، ونتيجةً لذلك، دُعي مسعود برزاني وجلال طالباني أوائل شهر أيلول من العام ١٩٩٨، للقيام بزيارة إلى واشنطن لغرض عقد اجتماع مصالحة، حيث عُقِدَ في قاعة فندق «كي بريدج ماريوت» حيث اتفق الزعيمان الكرديان على كبت العداء المتبادل مرّةً أخرى ليتحدوا في حكومة كردية قوية، يتبعها عملية إجراء انتخابات، مقابل ضمان ثابت بحماية عسكرية أميركية في مواجهة صدام، فقد وافق البرزاني على اقتسام الأموال التي يحصل عليها من الضرائب المفروضة على عبور الحدود وبدوره وافق الطالباني على مشاركة في إدارة مدنية أربيل التي تسيطر عليها قواته، فعندما يهّم برزاني بالدخول والخروج بصحبة مفاوضيه من خلال قاعة فندق الماريوت خلال المفاوضات الجارية، تراه مرموقاً بنظرة تنمّ عن عداوة معبّرة

من قِبَل جوهر السورشي الذي، وبصورة متزامنة، حجز لنفسه في نفس الفندق فترة إقامته في واشنطن في رحلة عمل، حيث أقدم على الدمدمة والغمغمة ضد أعداءه القبليين، فقد بدّت العداءات الدموية عند الجبال النائية لمنطقة كردستان، وبصورة مفاجئة، قريبة جداً وفي المتناول.

تلقى الجلبي الأخبار الأوّلية التي حملت الاتفاق الكردي بابتهاج وتهليل، «لقد تحركت الأمور بصورة فعلية» أفاد بعد مضي يوم على إعلان الاتفاق، لكن أُحبطت هذه الآمال العريضة بعد رفض الزعيمين الكرديين وبصورة جليّة مبدأ التعاون معه، حتى أن دعوات متسمة بالغطرسة من مكتب السيناتور جيمس هيلمز موجهة للزعيمين لغرض القدوم إلى عقد اجتماع مشترك مع الجلبي لم تتمكن من حملهما على تغيير رأيهما، حيث اتسم النقاش مع مبعوث هيلمز بشيء من القساوة، بالإضافة إلى قذفه بعبارات مهينة مثل «مختلس»، لم يبدو بأن حزب المؤتمر سيعهد على العودة إلى مصيف صلاح الدين في هذا الوقت بالذات. ولغرض الزيادة في إغاظة حزب المؤتمر، فقد عمدّت وكالة المخابرات المركزية إلى تسريب إشاعةٍ مفادها بأن مفتش الوكالة العام كان يجري تحقيقاً عن طريقة تعامل الوكالة فيمّا مضى مع حزبي المؤتمر والوفاق، بضمنها تقديم الإعانات المالية، ولم يحمل هذا بدوره مؤيدي الجلبي في الكونغرس على تغيير رأيهم، والذي أصدر في شهر تشرين الأوّل «قانون تحرير العراق»، حيث خُصص مبلغ سبعة وتسعين مليون دولار لغرض تسليح وتدريب المعارضة العراقية، ولم يُحدّد على وجه الدقة مكان التدريب ومن سيقوم بعملية التدريب.

وفي هذه الأثناء، استنتج المسؤولون الأميركيون عقب مراجعة الأزمات السابقة والحالية لليونسكوم بأن المواجهات مع صدام تعتبر كارثة، وفي أواخر شهر نيسان، أصدر الرئيس كلنتون بياناً يقضي بأنه، وبحلول الوقت المناسب، سوف لا تقدم الولايات المتحدة على القيام بأية محاولات تحمل في ثناياها عملاً عسكرياً لغرض إرغام العراق على السماح بحرية دخول

مفتشي اليونسكوم إلى المواقع الرئاسية أو أي موقع آخر، حتى بعدما كشفت الفحوصات التي أجريت على أحد الرؤوس الحربية الصاروخية والذي استخرج من أحد المواقع التي أخفى فيها العراق وبصورةٍ سرية أسلحته في العام ١٩٩١ بأنه احتوى على عنصر «V X»، وهكذا أثبت عدم صدق الإنكارات العراقية بادعائه بعدم نجاحه مطلقاً بالقيام بتصنيع «سلاح» كيمياوي مميت، حيث أبدت الإدارة ميلاً ضئيلاً للشروع في مواجهة قريبة.

وفي بغداد، شدّد صدام من مستوى لغته الطنّانة القاضية بالمطالبة بالتوصل إلى إصدار قرار نهائي وسريع لمهمة اليونسكوم حاملاً في ثناياه تهديداً خطيراً يوحي بانتقام غير معين في حالة عدم رفع العقوبات الاقتصادية، لا تزال اليونسكوم تمارس عملها الروتيني في العراق، باحثةً في بيانات ووثائق باعثة على الحيرة ودليلاً آخراً على الخيانة العراقية، وفي الخامس من شهر آب، أعلنت الحكومة العراقية بدورها بإقدامها على وقف جميع أشكال التعاون مع المفتشين، وبهذا تكون عملياتهم التفتيشية قد حكم عليها بالانتهاء، وقد اتسم ردّ فعل البيت الأبيض فاتراً، ملتزماً بدقة إلى قرار نيسان القاضي بالإقلاع عن المواجهات العسكرية في موقفه تجاه هذه المسألة.

وفي هذا الوقت بالذات، كانت واشنطن عالمةً حدّ اليقين بأن صدام كان باحثاً عن عمدٍ لسببٍ يدعو إلى المواجهة، اعترضت أجهزة الاستخبارات الإليكترونية لمحادثةٍ بين طارق عزيز ووزير الخارجية الروسي بريماكوف حيث عبّر عن تذمره بصورة غاضبة عن «عدم استجابة الأميركيين» بعد موقفهم المعتاد تجاه المفتشين، فإذا أفضت الحقيقة بأن عمليات التفتيش الإقحامية الحالية تعتبر جاريةً لمصلحة صدام، فقد أضحت واضحةً وضوح الشمس عند المسؤولين رفيعي المستوى من أمثال مادلين أولبرايت، موضوعاً لا ينمّ بصلة لسكوت ريتر، وفي السابع والعشرين من شهر آب، قدم استقالته، مورداً التدخل، في شؤون عمله من قبل مسؤولين رفيعي المستوى في واشنطن

واشنطن ولندن ومتذمراً في نفس الوقت من أن «وهم مراقبة الأسلحة أشدّ خطورةً من عدم مراقبتها على الإطلاق»، هذا بالإضافة إلى شجبه لضعف الإدارة الأميركية في موقفها تجاه تحدي صدام، حيث أصبح رجل مشاة البحرية السابق بطلاً في نظر الجمهوريين شأن أحمد الجلبي، تواقون لمواجهة سياسة إدارة كلينتون الخبيثة تجاه العراق.

لم يعمد ريتر إلى إضاعة الوقت في عملية تأكيده على خطورة واقتراب حدوث التهديد الذي تحمله ترسانة صدام المرعبة، معلناً بأن صدام لديه على أدنى احتمال ثلاثة صواريخ نووية جاهزة للاستعمال حالما يضع يديه على المادة الضرورية القابلة للانشطار (يورانيوم ٢٣٥ أو بلوتونيوم)[٢٩]، كان هذا كثيراً على أغلب زملائه السابقين في فرق التفتيش، فقد توجه غاري ديلون، قائد «فريق العمل» المبعوث من قِبَل وكالة الطاقة الذرية للعمل على كشف أوجه الاستخدام النووي المحدّد لبرامج تسليح العراق، بالسؤال إلى ريتر حول كيفية علمه بهذه الصواريخ النووية الثلاثة، حيث ردّ ريتر «من مصادر استخباراتية أوروبية شمالية»، كان ردّ فعل الخبراء النوويين متسماً بالسخرية.

«دفعت الولايات المتحدة، لأسبابٍ سياسية، وكالة الطاقة الذرية بالعمل على إيجاد تناقضات حتى إنّ كانت ضئيلة بعض الشيء مقارنةً بالبيانات النووية التي قدمها العراق، كي تتمكن من إبقاء الملف العراقي مفتوحاً» أفاد أحد المسؤولين المشمولين في العملية شارحاً، «لكن بوجود شحةٍ في المواد أو بقتل جميع العلماء النوويين العراقيين سيُحكم على البرنامج النووي العراقي بالانتهاء، حيث أغلقنا جميع منشآتهم وأنشطتهم النووية».

بتحقيقه شُهرةً كونه شهيد اليونسكوم، أصاب ريتر المنظمة في هذا الوقت بحرج بليغ آخر، ففي مقابلة صحفية مع الصحيفة الإسرائيلية «هاآرتز»[٣٠] تحدثَ بعبارات جياشة ومنتقدة عن علاقته الوطيدة والمثمرة مع المخابرات الإسرائيلية، بالإضافة إلى تقديمه تفصيلاً بامتلاكه لأسرار

اليونسكوم المحكمة من قبيل قابلية المنظمة وقدرتها على مراقبة وسائل الاتصال العراقية، وفي نفس يوم ظهور مقابلته الصحفية مع صحيفة ها آرتز، أصدرت صحيفة الواشنطن بوست تقريراً يُفيد بأن ريتر[٣١]، وبناءً على موافقة رؤسائه، حمل معه فيلماً ملتقطاً بواسطة طائرة تجسس «يوتو» التابعة لليونسكوم وقدمه إلى إسرائيل لغرض معالجته وتحليله، فقبيل عدة أشهر، كانت الولايات المتحدة باحثةً عن تحشيد الدعم العربي في تأكيد حق اليونسكوم في القيام بعملياتها التفتيشية ساعة تشاء، وبوجود هذا التسليم بالتآمر مع إسرائيل، مهما كان القصد منه، فيمكن اعتبار أي مساندة عربية لليونسكوم قد ذهبت وبصورة جليّة أدراج الرياح.

كان كلا الطرفين ـ العراق والولايات المتحدة ـ مستخدماً اليونسكوم كورقةٍ رابحةٍ، ففي الأوّل من تشرين الثاني، عمد صدام إلى تصعيد الرهان وذلك بوقفه جميع أشكال التعاون مع برنامج مراقبة اليونسكوم طويل الأمد، قاصداً بذلك منع المفتشين من التحقق وضمان كون المواقع التي عمدوا إلى زيارتها سابقاً لاستخدامها كأداة لتصنيع الأسلحة، تتابعت الأحداث وتصاعدت متخذةً نموذجاً مألوفاً، حيث أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا من جراء ذلك استعدادها بالإقدام على قصف العراق، وبدورها أصدرت بغداد عبارات متسمة بالتحدي، وفي آخر لحظة، ومع تحليق الطائرات الحربية الأميركية بصورة فعلية في طريقها لمهاجمة العراق، عرضت الحكومة العراقية عن قبولها استئناف «عملية التعاون التام» مع اليونسكوم، حيث عادت القاصفات إلى قواعدها، لكن يبدو لفترة وجيزة فقط.

يبدو أن إدارة كلنتون وصدام حسين قصدا بتأجيل إثارة مسألة الهجوم الجوي، عاد مفتشو ريتشارد باتلر إلى بغداد مستأنفين مهامهم التفتيشية، حيث مرت معظمها دون حادثةٍ تذكر، لكن وفي بعض المناسبات تردد العراقيون في إبداء تعاونٍ كافٍ ولتبرر تقرير باتلر التالي الذي مفاده فشل صدام مرّةً أخرى بالإيفاء بتعهداته، فقد أوحت مصادر موثوقة الجانب ذلك الوقت بأن باتلر

أقدم على تأليف تقريره بناءً على استشارة حميمة مع واشنطن، وفي هذه الأثناء، ترى ريتر الصخاب مستمراً بتسجيل ادعاءاته القاضية بأن عمليات التفتيش كانت «مهمة يسيرة» وقد صُممت «كي تولد صراعاً والذي سيبرر بدوره عمليات القصف»، ويبدو أن صدام من جانبه، وبإصراره على كون باتلر متمسكاً بحذافير الاتفاق المبرم مع رولف ايكيوس في شهر حزيران من العام ١٩٩٦ ولم يُرسل أكثر من أربعة مفتشين للقيام بعمليات التفتيش لمواقع حساسة مثل مركز قيادة حزب البعث، فيبدو أنه لم يكن أقل تلهفاً وشوقاً للشروع في عمليات القصف الجوي وإلقاء القنابل.

وفي واشنطن، أُلقيت الظلال، بطبيعة الأمر، على كل شيء مقتصرين على اتهام الرئيس كلنتون بالتقصير. وعندما أوعز في حينها، بواسطة بثّ خطاباً مطولاً للبدء في عمليات القصف الجوي، في السادس عشر من شهر كانون الثاني، شكل مناهضوه من الجمهوريين بغضبٍ جلي بصدق وجدية العملية العسكرية، متهمين إياه بتوقيته للعمل العسكري في وقتٍ ملائم بوصفه عملية إلهاء وإبعاد الرأي العام عن مشاكل الرئيس الداخلية، وبرغم ذلك، وبمنأىً عن عملية إرجاء قيام مجلس النواب الأميركي بمناظرة على تقصير الرئيس ليومٍ واحد، حقق الهجوم الجوي على العراق فائدةً سياسيةً ضئيلة كي تصب في مصلحة القائد الأعلى للقوات المسلحة.

أثارت عمليات القصف الجوي احتجاجاتٍ واسعة النطاق ومتسمةً بغضبٍ شديد صدر من فرنسا، روسيا، الصين، ومصر، بينما عمّت المظاهرات والاحتجاجات الصاخبة العالم العربي والتي صبّت جلّها في مصلحة الشعب العراقي، فقد عمد الفلسطينيون إلى إضرام النيران في العلم الأميركي الذين سبقوا وإن زودوا به للتلويح به ترحيباً بالرئيس كلينتون في زيارته التي قام بها إلى قطاع غزة قُبيل أيام قلائل. وكذلك لم تعمد عمليات القصف الجوي إلى إذلال صدام أو إزالة ترسانة أسلحة الدمار الشامل المزعوم امتلاكها، فقد هوجم سبعةً وتسعون هدفاً إجمالاً، حيث دمر منها

تسعين هدفاً فقط تدميراً شاملاً طبقاً لتقرير قدمته وزارة الدفاع الأميركية، ومن بين أحد عشر مشروعاً مستهدفاً مخصصاً لانتاج أسلحة بيولوجية وكيمياوية، لم يُدمر أياً منها على الإطلاق، وكذلك تمّ تعيين قوات الحرس الجمهوري الخاص ومعاقل أخرى للنظام ذات مساس بعمليات إخفاء الأسلحة كأهداف مستهدفة لتدميرها، حتى أن العراقيين زعموا بأنهم لم يعمدوا إلى إخلاء ثكناتهم ومكاتبهم العسكرية زمن السلم كما فعلوا في شهر كانون الثاني من العام ١٩٩١، حيث بدّت النتائج المحققة بلغة إحصاء المنشآت المدمرة ضئيلاً.

عبّرت وزارة الدفاع الأميركية عن دهشتها لقلّة نيران المدافع المضادة للطائرات الحربية، لكن كانت دفاعات العراق الأكثر تأثيراً عبارةً عن سلاسل متكتلة من كاميرات رصد الأخبار وتصويرها العالمية في بغداد، وتحت هكذا تفحص وإنعدام نظر، لم تجرؤ الولايات المتحدة على المغامرة بتصعيد الموقف «دمار جانبي وغير مباشر» كالذي نشب من الهجوم على ملجأ العامرية والذي أودى بحياة ٤٠٠ امرأة وطفل قبيل ثماني سنوات، وفي بغداد ذاتها، رحب الشعب بمعاودة الهجوم الجوي بترويضٍ دال على الضجر؛ «العراقيون» يُشير أحد المواطنين العراقيين، «يخشون من أن لعبةٍ قد لُعبت ليس لهم فيها ناقةٌ أو جمل، حيث يشعروا بأنهم كبش الفداء دائماً، إن كان من ناحية العقوبات الاقتصادية المفروضة أو من ناحية القصف الجوي»، فقد عمّ الهدوء، الشوارع فارغةً من المارة بعد ارتفاع أصوات صفارات الإنذار عند الغسق، معلنةً بدء عمليات الهجوم الجوي، لكن استمرت، في نفس الوقت، حفلات الأعراس في فندق الرشيد واحتفظ الدينار العراقي بقيمته مقارنةً بالدولار ومقارنةً بانخفاضه الشديد في الأزمات السابقة، فقد تحوّلت «عملية ثعلب الصحراء» والتي هدد بشنها وأُجلت لأكثر من سنة، إلى صدى خسيس وجائر للعاصفة التي شُنت على العراق في الأيام الخوالي من شهر كانون الثاني من العام ١٩٩١.

عمد الدكتور حسين الشهرستاني، الرجل الذي تحدى أوامر صدام في الشروع ببناء سلاح نووي قبيل عدّة سنوات، والذي كان مقيماً في طهران، إلى تغيير عمله لمصلحة اللاجئين العراقيين ومتابعة مشاكلهم والعمل على حلّها ممنوحاً شهادةً أخلاقية جديرة بالاعتبار في صفوف الشيعة العراقيين بالإضافة إلى نطاقٍ واسع من الاتصالات داخل العراق، وخصوصاً في الجنوب، ففي غضون اليومين الأوّليين من عمليات القصف الجوي كتب مقالاً على شكل رسالة مستعجلة[٣٢]، «اتصل بنا عدد من الأشخاص من داخل العراق»، كاتباً. «مستفسرين عن كون الأميركيون سيستمروا حقاً بحملة [القصف الجوي] هذه والعمل على إضعاف صدام إلى حدٍ يمكن الشعب من الثورة والخلاص بأنفسهم من نظامه الفاسد، فذاكرة الغدر والخيانة لا تزال عالقةً في أذهان الشعب، ولا يودوا تكرار تلك التجربة المريرة»، وشرعت الحكومة الإيرانية، من جانبها، بالعمل على توضيح موقفها بواسطة إغلاق حدودها مع العراق لكي تحول دون وصول أي مساعدة لانتفاضةٍ محتملة.

تالياً سبعون ساعةً من عمليات القصف الجوي، زود كلنتون الشهرستاني والشعب العراقي بالجواب المناسب، معلناً انتصاره ـ «أنا واثق بأننا حققنا مهمتنا بنجاح» ـ موعزاً بإيقاف الهجمات، وأعلن صدام من جانبه بأنه هو الطرف المنتصر؛ «لقد منحكم الله ونوّر قلوبكم بالنصر المؤزر»، الرئيس العراقي مخاطباً رعاياه في خطاب تلفازي والذي بثّ على شاشات التلفاز في جميع أنحاء العالم العربي، وقد أصرّ الناطق العراقي الرّسمي بأنه سوف لا يكون هنالك تعاوناً مستقبلياً مع اليونسكوم، بينما في واشنطن، تعهد الرّئيس كلنتون «بمساندة ودعم ما يَعرف بأنه أشدّ العقوبات التي مرت في تاريخ الأمم المتحدة»، كان مظهراً منذر بالسوء.

وسط الغضب الذي نشأ من جراء استقالة سكوت ريتر في صيف عام ١٩٩٨، مرت استقالة أخرى دون جذب المزيد من الاهتمام، فقد غادر

دينيس هوليداي، المسؤول الإيرلندي والذي سبق وأن أرسل إلى بغداد للإشراف على تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء حيث عُهد إلى الأمم المتحدة الإشراف على شراء المواد الغذائية والمواد الإنسانية الضرورية من عائدات صادرات النفط العراقي، غادر بغداد باشمئزاز، وحال مغادرته، وجه انتقادات قاسية للسياسة التي أودت «بموت أربعة إلى خمسة آلاف طفل عراقي شهرياً كنتيجةً حتمية للعقوبات الاقتصادية المفروضة والتي سببت تعطل ضخ المياه الصالحة للشرب وتفشي الأمراض المزمنة والمستعصية مع تغذية غير ملائمة، ووضعاً صحياً داخلياً سيئاً».

أعلنت سكرتيرة شؤون الدولة أولبرايت في سياق خطابها الذي ألقته في آذار من العام ١٩٩٧ في جورج تاون استمرار غير معلن للعقوبات المفروضة على العراق واصفةً اتفاق النفط مقابل الغذاء انبثق للوجود كونه «قد صُمم لتخفيف معاناة المدنيين في العراق». وفي الشهر الذي أعقب خطابها، تبنت منظمة اليونسيف[٣٣] مسحاً ميدانياً شمل ما يقارب الخمسة عشر ألف طفلاً تحت سن الخامسة شمل كافة أرجاء العراق، حيث أظهرت النتائج تبايناً طفيفاً بين سكان المدن والأرياف، فقد كان ما يقارب الربع من الأطفال دون الوزن الطبيعي والمناسب لأعمارهم، وأكثر من ربع تقريباً كانوا يعانون من سوء التغذية المزمن، أي تقريباً واحد من كل عشرة أطفال يعاني من سوء التغذية الحاد، وفي شهر آذار من العام ١٩٩٨، وبعد ظهور برنامج النفط مقابل الغذاء إلى الوجود لما يقارب الاثني عشر شهراً حيث تمّ اتساع نطاقه بصورة هائلة، عمدت منظمة اليونسيف إلى إجراء مسحاً آخر، فقد انخفضت نسبة الأطفال الذين هم ما دون الوزن الطبيعي بصورة إحصائية بنسبةٍ ضئيلة، أما أولئك الذين يعانون من مرض سوء التغذية المزمن فقد انخفضت نسبتهم إلى ثمانية أعشار، بينما ارتفع عدد الأطفال والرضع الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في واقع الأمر، بنسبةٍ ضئيلة، وفي عملية تعليقهم على هذه الإحصاءات المرعبة، فقد كتب مؤلفو هذا التقرير ملاحظة بالخط العريض

مفادها «يبدو بأن برنامج النفط مقابل الغذاء. لم يؤد مبتغاه لحد الآن ولم يؤد لحد الآن إلى إحداث اختلاف ذات قيمةٍ تذكر إلى أطفال العراق».

أما بالنسبة لهوليداي، فإن تجويع أطفال العراق وموتهم في أرضٍ كانت التخمة تعتبر هي المعضلة الأعظم في مجال طب الأطفال قبيل الحرب، فقد اعتبرها النتيجة الأكثر وضوحاً للحصار الذي فرضته الأمم المتحدة، حيث أفاد بأن العقوبات كانت قاضمةً في بنية المجتمع العراقي في طرقٍ مرئيةٍ بشكلٍ ضئيل جداً، لكنها تقريباً مدمرةً على حدٍ سواء، حيث يعاني العراقيون، على سبيل المثال لا الحصر، من تزايد أعداد حالات الطلاق (فقد هاجر أكثر من ثلاثة ملايين عراقي، تاركين أزواجهم خلفهم لإدارة الشؤون المنزلية) وقد أصبحت أعداد حالات الزواج قليلةً جداً لعزوف الشباب عن الأزواج كونهم غير قادرين على الإيفاء بمهور الزواج، وازدادت نسبة الجريمة، وقد ترعرع جيل من الشباب من ومن صغار السن بمعزلٍ عن العالم الخارجي وما يجري فيه من تطورات، حيث قارنهم بصورة تنم على التشاؤم، باتسام الحرب الأفغانية الذين أنجبتهم حركة الطالبان القاسية والمتعصبة في نفس الوقت. فإن هؤلاء الصغار العراقيين متعصبون جداً لما يعتبرونه اعتدالاً مفرطاً من جانب قائدهم، «وما يثير الاهتمام حقاً هو إمكانية كبيرة لنمو التيار الإسلامي المتعصب»، هوليداي مستنتجاً. «حيث لم يُعمد إلى فهمها بأنها نتيجة محتملة لنظام العقوبات القاسي. فنحن ندفع الشعب بدورنا كي يتخذ مواقف تتسم بالتطرف».

تابعاً مقمع التمرد العظيم في العام ١٩٩١، أعلن صدام حسين عن عزمه الركون إلى الراحة والانتظار لغرض جني الفائدة من أخطاء أعدائه، وفي غضون تلك السنين الماضية، تزايدت الأخطاء كثيراً، وقد بقي صدام حسين لم يُصب بأذى، لكن الخطأ الأكبر من بين تلك الأخطاء هو جعل الشعب العراقي يدفع ثمن محاصرة صدام. . . ويوماً ما سيحين موعد دفع استحقاقات هذه القائمة.

الهوامش

(١) «تستحق الثمن المدفوع»: شبكة سي. بي. سي الإخبارية، ٦٠ دقيقة، ١٢/٥/٩٦.

(٢) «ليس الكثير مجهولاً»: تقرير صادر عن السكرتير العام، ١١/٤/٩٧، س/١٩٩٧/ ٣٠١.

(٣) الملك فهد: لقاء صحفي مع مصدر ديبلوماسي غربي؛ واشنطن، ١٠/١٠/٩٧.

(٤) أول تفتيش على مخابىء الأسلحة: تقرير اليونسكوم، ١١/١٠/٩٦، س/١٩٩٦/ ٨٤٨.

(٥) أعمدة خرسانية: نفس المصدر.

(٦) جاسوس روسي: لقاء صحفي مع مسؤول سابق في اليونسكوم؛ لواشنطن، تشرين الثاني، ١٩٩٧.

(٧) «الجاسوس التعيس»: حديث صدام حسين، ١٧/٧/٩٧، تقرير، ٢٢/٧/٩٧.

(٨) «أنه الحرس الجمهوري الخاص»: لقاء صحفي مع رولف ايكيوس؛ واشنطن، ١٦/٦/٩٨.

(٩) لعبة الأصداف: هاآرتز، ٢٩/٩/٩٨.

(١٠) الطائرة المروحية، سلطة عليا: تقرير اليونسكوم، ٦/١٠/٩٧. س/١٩٩٧/ ٧٧٤.

(١١) تصريح صدام في مجلس قيادة الثورة: أخبار بثها التلفاز العراقي، ٢٢/٦/٩٧.

(١٢) ريتر يسلم إسرائيل صوراً ملتقطة من قبل طائرة الاستطلاع «يوتو»: الواشنطن بوست، ٢٩/٩/٩٨.

(١٣) «الأزمة الأسوأ لرئاسة [بيل كلنتون]»: مجلة تايم، ٢٤/١١/٩٧.

(١٤) «هجوم مباغت»: محرر عمود صحفي في نيويورك تايمز، توماس فريدمان، اقتبس في مجلة تايم، نفس المصدر.

(١٥) «صُعقت»: الواشنطن بوست، ١/٣/٩٨.

(١٦) انسحاب ريتر: الواشنطن بوست، ٨٢٧/٩٨.

(١٧) نبات الخروع: جيم هوغلاند، الواشنطن بوست، ١١/٢/٩٨.

(١٨) البحرين، ٢١/٢/٩٨.

(١٩) اجتماع دار البلدية: ١٨/ ٢/ ٩٨. حرر النص بواسطة إدارة الدولة، ٢٠/ ٢/ ٩٨.

(٢٠) «لا يمكنك الذهاب»: الراشنطن بوست، ١/ ٣/ ٩٨.

(٢١) تصريح عنان: الواشنطن بوست، ٢٤/ ٢/ ٩٨.

(٢٢) صدام يقوم بجولة: التلفاز العراقي، ١٧/ ٣/ ٩٨، كما أعيد بثه في عناوين الرسالة الإخبارية «أخبار العراق».

(٢٣) «استرضاء»: السيناتور ترنت لوت، الواشنطن بوست، ٢٦/ ٢/ ٩٨، السيناتور جون د. اشكروفت (جمهوري من مقاطعة ميسوري) لخص الطبع السائد لحزبه عندما أعلن بأن «يجب أن لا تكون السياسة الأميركية خاضعة إلى كوفي عنان أو مكتوبة في الأمم المتحدة. وما دمت أحظى بصوتي، سوف لا تضحي أميركا باونصة واحدة من سيادتها إلى المهندسين والكهنة لحكومة عالمية أخرى» (الواشنطن بوست، ٤/ ٣/ ٩٨).

(٢٤) قانون الجلبي: هيئة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، جلسات المجلس الفرعي فيما يخص منطقة الشرق الأوسط، ٢/ ٣/ ٩٨.

(٢٥) فكرة السؤال عن الاختلاسات: جيم هوغلاند»، من النبذ إلى أمل العراق». الواشنطن بوست، ٥/ ٣/ ٩٨.

(٢٦) الكونغرس يخصص أموالاً: هـ. ر. ٣٥٧٩. نقرة: ٢٠٠٥، ٣٠/ ٤/ ٩٨، أخبار العراق، ١/ ٥/ ٩٨.

(٢٧) اعتبار القادة الأكراد حزب المؤتمر قد دُرس: لقاء صحفي مع جلال طالباني، لندن، ٦/ ٦/ ٩٨. لقاء صحفي مع هرشيار زيباري، واشنطن، ١٦/ ٣/ ٩٨.

(٢٨) خطة تخريب: نيويورك تايمز، ٢٦/ ٢/ ٩٨.

(٢٩) ثلاثة صراريخ نررية: جلسات هيئات العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، والمؤسسات العسكرية، ٣/ ٩/ ٩٨.

(٣٠) هاآرتز، ٢٩/ ٩/ ٩٨.

(٣١) سكوت ريتر: لقاء صحفي مع ريتر في نيريورك بوست، ١٧/ ١٢/ ٩٨.

(٣٢) رسالة من الشهرستاني: إي ميل من الدكتور الشهرستاني إلى اندرو كركبيرن، ١٨/ ١٢/ ٩٨.

(٣٣) منظمة اليونيسيف: مسح حالة التغذية في مراكز حميد رئيسية خلال أيام المناعة الوطنية لمرض شلل الأطفال في العراق، ١٤ ـ ١٦ آذار ٩٨. وقد مكن مكتب منظمة اليونيسيف في بغداد الكاتب من الحصول عليه. الأشكال الحقيقية هي:

نيسان، ٩٧: تحت الوزن الطبيعي ـ ٢٤،٧٪؛ سوء تغذية مزمن ـ ٢٧،٥٪ سوء تغذية حاد ـ ٩،٠٪ ـ آذار، ٩٨: تحت الوزن الطبيعي ٢٢،٨٪؛ سوء تغذية مزمن ـ ٢٦،٧٪؛ سوء تغذية حاد ـ ٩،١٪.

صدر للمؤلفَين

١ ـ التهديد : داخل الماكنة العسكرية السوفياتية .

٢ ـ الارتباط الخطير: العلاقة السرية الأمريكية ـ الإسرائيلية (بالاشتراك مع ليزلي كوكبورن).

٣ ـ نقطة آمنة : تسريب الترسانة النووية الروسية (بالاشتراك مع ليزلي كوكبورن).

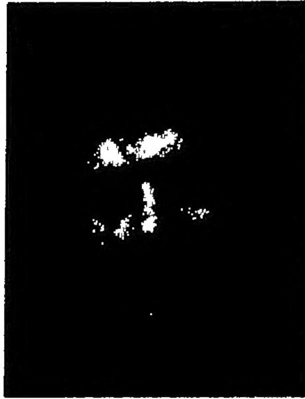
ومن مؤلفات باتريك كوكبورن ايضاً:

ـ الفهم الخاطىء لروسيا : النهاية الكرملينية.



باتريك كوكبورن

كان مراسلاً صحفياً كبيراً في منطقة الشرق الاوسط حيث يعمل لمصلحة جريدتي الفاينشال تايمز والاندبندنت اللندنية منذ العام ١٩٧٩. ومن بين المعلقين الاكثر خبرةً ودراية في الشؤون العراقية، ويعتبر واحداً من الصحفيين القلائل الذين بقوا في بغداد أثناء حرب الخليج، وقد عين حديثاً في مدينة القدس المحتلة بوصفه مراسلاً صحفياً لصحيفة الاندبندنت.



أندرو كوكبورن

مؤلف عدداً من الكتب التي تتناول الشؤون الدفاعية والدولية، وكذلك كتب عن منطقة الشرق الاوسط لصحيفة النيويورك، وقد ساند في انتاج فيلماً وثائقياً عن العراق يحمل عنوان (الحرب التي خلفناها وراء ظهورنا)، يقطن الآن مدينة واشنطن.

OUT OF THE ASHES

